كريستوف بيكار

بَحرُ الخُلَفَاء

تاريخُ المتوسّط الإسْلاميّ

مِنَ القرنِ السّابع إلى القرنِ الثاني عشر م.

ترجمة: د.جان ماجد جبور



المكتبة الشرقية

المؤلف:

كريستوف بيكار
Christophe Picard

هو أستاذ في جامعة باريس الأولى بانتيون-سوربون، واختصاصي في التاريخ السياسي والمجتمعي للغرب في العصور الوسطى. إلا أن اهتمامه ينصبّ بشكل خاص على مسألة الوجود الإسلامي في الغرب والتفاعل الحضاري. له مؤلفات عديدة، من بينها :

- «المحيط الأطلسي الإسلامي، من الفتح العربي الى العصر الموحّدي» (1997)
- «البحر ومسلمو الغرب في العصور الوسطى» (من القرن الثامن الى القرن الثالث عشر) (1999)
- «البرتغال الإسلامية (من القرن الثامن الى القرن الثالث عشر)، الغرب الأندلسي تحت السيطرة الإسلامية» (2000)
- «العالم الإسلامي من القرن الحادي عشر الى القرن الخامس عشر» (2001).

كما أشرف على العديد من المؤلفات الجماعية، من بينها :

- «الجماعات المسيحية في أرض الإسلام» (1997)
- «فضاءات وشبكات في المتوسط» (من القرن السادس الى القرن السادس عشر) (2007).

صورة الغلاف:

الشريف الإدريسي خارطة العالم . مخطوطة باللُغة العربيّة من سنة 804هـ/1154م/م1456 A.D. رسمها للملك روجر الثاني .ويلاحظ أن الخريطة مقلوبة لأن الناس في تلك الأيام كانوا يعتبرون أن الجنوب يوجد في الأعلى.

بحر الخلفاء

تاريخ المتوسط الإسلامي

من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر م.



المكتبة الشرقية ش.م.ل.
الجسر الواطي - سن الفيل
ص. ب. 55206 - بيروت، لبنان
تلفون: 485793 (01)
فاكس: 485796 (01)
E-mail:libor@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى 2018
ISBN: 978-9953-17-104-3

يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجيّة الفرنسّية في لبنان، قسم التعاون والعمل الثقافي، وذلك في إطار برنامج جورج شحاده للمساعدة على النشر.

Cet ouvrage, publié dans le cadre du Programme d'Aide à la Publication Georges SCHÉHADÉ, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Étrangères et Européennes, et du Service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban.

كريستوف بيكار

بحر الخلفاء

تاريخ المتوسط الإسلامي

من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر م.

ترجمة: د. جان ماجد جبور

المكتبة الشرقية



فهرس المحتويات

مقدمة

الجزء الأول:
البحر المتوسط العربي: بين التمثّلات والاستحواذ

الجزء الثاني:
استراتيجيات الخلفاء المتوسطية

خـاتـمة

مـلاحــق



مقدمة

انتهاء مقولة القرصان «المغاربي والسرساني»؟[1]

«والذي بعث محمدًا بالحق لا أحمل فيه مسلمًا أبدًا [المتوسط]... فكيف أحمل الجنود على هذا الكافر المستصعب؟» عمر بن الخطاب (634 ـ 644)[2].

إن هذه الأقوال المنسوبة إلى من كان ينظر اليه المسلمون في العصور الوسطى على أنه أعظم خليفة، وهو من حفّز على الفتوحات الإسلامية ورعاها، شكّلت سوء فهم دائم لتاريخ المسلمين في المتوسط في العصور الإسلامية الأولى. في الواقع، حين صرّح فرنان بروديل F. Braudel في مستهلّ مؤلفه الشهير «المتوسط والعالم المتوسطي»: «لقد أحببت المتوسط بشغف شديد»[3]، لم يكن يدور في خلده أبدًا أنه بحر مسيحي ومسلم، وإنما هو بنظره بحر التجّار اللاتين، الذين كانوا في أساس الرأسمالية الأولى. أقرّ بروديل بأن الحضارة الإسلامية هي واحدة من كبرى الحضارات المتوسطية، إلا أنه اعتبر دورها ثانويًا فيما يعود للازدهار البحري والاقتصادي في العصور الوسطى. وقد

---

(1) عبارة استخدمها إيجنهارد، مؤرّخ شارلمان.

(2) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك»، الموسوعة الشاملة، ج.2، ص.434.

(3) فرنان بروديل، «المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني» (1949)، ترجمة مروان أبي سمرا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993، ص.1.

جاراه في هذا الرأي كل المؤرخين الذين تناولوا البحر المتوسط في العصور الوسطى، وعدّوا بحّارة الإسلام بشكل عام مجرّد قراصنة. من ناحيته، اعتبر هنري بيران H. Pirenne أن الفتح العربي (635 ـ 732) يتحمّل مسؤولية وباء الطاعون الذي ضرب المتوسط، «بحرنا» (أي بحر الروم) في المناطق العائدة للإمبراطورية الرومانية الشرقية في منتصف القرن السادس. فالتوسّع الإسلامي برأيه دفع بحوض المتوسط إلى تقهقر اقتصادي وديموغرافي وثقافي، كان يتغذّى على الدوام من الحرب القائمة بين المسلمين والمسيحيين[1]. وحده القرن العاشر قد يشكّل الزمن الجميل الذي شهد الازدهار الإسلامي في المتوسط؛ فالخلافتان المتوسطيتان، الأموية (929 ـ 1031) والفاطمية (909 ـ 1171) اللتان استفادتا من الانتعاش الاقتصادي، تمكّنتا من جعل العالم الإسلامي الغربي يضاهي من حيث القوة والأبّهة والعظمة الخلافة العباسية في بغداد (749 ـ 1258)، وينافس أباطرة الأسرة المقدونية البيزنطيين (867 ـ 1059) في السيطرة على الفضاء البحري المتوسطي. بعد ذلك، بدأت الحقبة الثانية من العصور الوسطى في المتوسط مع القرن الحادي عشر، وهو زمن البحّارة والتجّار الإيطاليين، والبروفانسيين، ومن بعدهم الكتالونيين، الذي تأسّس على الرأسمالية اللاتينية الأولى التي أتاحت لهم السيطرة على الطرقات البحرية وأسواق بيزنطية والعالم الإسلامي. هكذا بدا وكأن زمن السيطرة الإسلامية على المتوسط قد ولّى، أقله حتى بزوغ فجر النفوذ العثماني[2]. من هنا فإن النفوذ الإسلامي على الفضاء البحري ترافق مع فترة الأزمة، فيما الزمن اللاتيني، من ناحيته، ارتبط بشكل وثيق بمرحلة الازدهار الاقتصادي.

إن اعتبار التوسّع الإسلامي على «بحر الروم» ـ كما كان يسمّيه العرب قبل القرن العاشر ـ، على أنه فقط من أعمال القرصنة[3]، وتخصيص خلفاء

---

(1) H. Pirenne (2005)

(2) A. R. Lewis (1951)

(3) معنى كلمة «قرصان»، بالفرنسية pirate كما ورد في قاموس الأكاديمية الفرنسية: «كلمة مصدرها اللاتيني pirata، واليوناني piratês وتعني «لص، قرصان» والكلمة مشتقة من peirân =

قرطبة والخلفاء الفاطميين دون غيرهم بالمبادرة إلى الانخراط العسكري والتجاري البحري، أو اعتبار أن السلطات الإسلامية، باستثناء الخلفاء الموحّدين في مراكش (1147 ـ 1269) قد ابتعدوا عن بحرٍ أصبح تحت هيمنة الموانئ اللاتينية الكبرى، تلك هي إلى حدٍّ كبير المقولة التأسيسية الملتصقة بتاريخ المتوسط في العصور الوسطى، والتي تكوّنت بشكل عام انطلاقًا من معلومات متناقلة أرساها الإرث التأريخي حول العالم اللاتيني، والذي استند في تقويمه إلى المقياس الاقتصادي، بناء على توثيق غامض لا يمكن الوثوق به البتة قبل القرن الحادي عشر. فالحقبة الأولى من العصور الوسطى كانت ولا تزال إلى حدٍّ كبير تفتقر إلى الوثائق؛ في الواقع، لم تكن الأوضاع سيئة، إلا أنها لم تكن واضحة المعالم، أقلّه قبل أن يقوم علماء الآثار، من براون إلى كريس فيكهام[1]، ومن ثم المؤرّخون المختصّون بالفضاء اللاتيني في العصور الوسطى، وفي عهد قريب مؤرّخو بيزنطية والعالم الإسلامي، بالكشف عن عالم نشط، ومعقّد ومتنوّع في الفترة التي سبقت القرن العاشر.

هكذا، وُلدت مقولة القرصان المسلم في حوليات الرهبان الروم واللاتين، وقد رست التهمة على المسلمين لأنهم الوحيدون الذين كانوا يقومون بنشاطات معادية ضد الشواطئ المسيحية؛ إنه أمر يتكرّر بشكل دائم في معظم كتب التاريخ التي تتناول المتوسط، حتى يومنا هذا[2]. في الوقت ذاته، أتت المراجع العديدة ذات المصداقية العالية التي أنتجتها المدرسة الألمانية المتميّزة منذ نهاية القرن التاسع عشر[3] حتى الأعمال اللافتة الأخيرة، سيما كتاب «المجتمع المتوسطي» لشلومو غويتين (1967)[4]، لتؤكّد

= أي «حاولَ، جرّبَ» التي اتخذت لاحقًا معنى «غامرَ، امتهن اللصوصية». مغامر يتعاطى أعمال اللصوصية في البحر، بحّار يهاجم السفن التجارية وينهبها».

(1) P. Brown (1971); Chr. Wickham (2005)

(2) L. Musset (1994)

(3) A. Schaube (1906)

(4) Shl. D. Goitein (1967)

على وقائع يقينية جديدة حول الموقع الثابت الذي احتله الإسلام في التشكّل التاريخي لحوض المتوسـط في العصور الوسـطى، على أسـاس التشارك والتعدد والتشابك.

لا يمكننا أن نفصـل بين هاتيـن الألفيتين، لأن الإثنتيـن تنتميان إلى العصور الوسطى، ما بعد سقوط روما، وما قبل اكتشاف أميركا ومعركة ليبانت (1571). فالقطيعة ما بين العصور الوسـطى المبكرة وزمن التوسّـع الغربي اللاتيني أفسـح في المجال أمام تطور للأوضاع شديد التعقيد، وهو ما ينفي الاسـتنتاج القائل بتعارض هذين الزمنين. لا يمكننا في الوقت ذاته تقسـيم المتوسط في العصور الوسطى إلى انتماءات دينية، وسلالات حاكمة أو إلى قوى بحرية، وخاصة إلى مجتمعـات، بالمعنى الذي يعطيه بيريغرين هوردن ونيكولا بورسال[1]، وذلك بالرغم من الانقسامات السياسية والدينية وتأثيرات البيئة الخاصة التي أسهمت في تشـكّل المتوسط، العزيز على قلب بروديل؛ فبفعل العلاقات الدائمة بين العوالم البيزنطية واللاتينية والإسـلامية، شكّل البحر فضاء مركزيًا فاصلًا، لكنه كان كذلك مساحة التقاء بين هذه الفضاءات الإمبراطورية الثلاثة، بدءًا من القرن السابع. لا يمكننا أيضًا فهم المتوسط في العصـور الوسـطى دون أن نأخذ بعيـن الاعتبار فضـاء القـارّات الثلاث والمُحيطَين: لقد كانت العصور الوسطى زمن الانفتاح على عالم أكثر رحابة ـ الصحراء الكبرى، آسـيا الوسـطى، المحيط الهندي، بحر الشـمال وبحر البلطيق ـ، وكان للعالم الإسلامي إسـهام بارز في هذا الأمر. لا بل إن أول وصف للمتوسط باللغة العربية أتى من بغداد ومن إيران، من مكان بعيد جدًا عن شواطئ «بحر الروم».

إن الحصول على المعلومات حول المتوسط في العصور الأولى للهجرة عام 622 وحتى منتصف القرن التاسع يطرح مشكلة جدية لمن يهتم بالمتوسط من وجهة نظر إسلامية. فباستثناء مدوّنتين تاريخيتين، واحدة تعود للأندلسي

---

(1) P. Horden, M. Purcell (2000)

ابن حبيب (المتوفى عــام 853)، والثانية للمصري ابن عبد الحكم (المتوفى عــام 871) واللتين لا تســتفيضان كثيــرًا حول النشــاطات البحريــة، تأتي المعلومات الأولى من وجهة نظر إسلامية ومتوسطية حول الأنشطة البحرية الإسلامية من عاصمتي الخلافة الفاطمية والخلافة الأموية. أضف إلى ذلك، وأســوة بما فعله المدوّنــون العراقيون، أعاد المؤرخون المتوســطيون كتابة التاريخ الإســلامي للعصور التي لم يعايشــوها، بناء على طلب الخلفاء في القرن العاشر، مركّزين بشــكل خاص على المناطق التي كانت تحت سلطة هاتين الخلافتين، وذلك بالاستعانة بمراجع سابقة كان يتم تلفها لاحقًا[1]. لقد قام مؤرّخو هاتين الخلافتين المتوسطيتين بعمل هام نظرًا لأنهم فرضوا على الأجيال اللاحقة إيقاع الســيطرة الإسلامية على المتوسط. من هنا فإن صورة «القرصان» المسلم الذي يتصرّف على هواه، ازدهرت في القرن التاسع، قبل أن تنحسر في زمن الخلافتين، وتُفسح في المجال أمام البحّارة الذين تجنّدوا على السفن التابعة لأمير المؤمنين.

بعد القرن الثاني عشر، يبدو أن صورة البحّار التابع للخليفة اختفت مرّة ثانية من تاريخ المتوســط، ولكن هذه المرة من منظور لاتيني. فأهل البندقية وبيزا وجنــوة طردوا تدريجيًــا «القراصنــة المغاربة والسرســانيين» من مياه المتوســط وفرضوا تنظيمهم البحري والتجاري المميّز على حوض المتوسط بأكمله. وبعد أن التحق بهم الكتالونيون، طوّروا نوعًا من التجارة الدولية مع البيزنطيين والمسلمين، ليهيمنوا بشكل تام، بدءًا من القرن الثالث عشر، على المبادلات التجارية على حساب البحّارة المسلمين والروم. هكذا لم تعد ظاهرة القرصنة، إسلامية كانت أم مسيحية، تظهر في المراجع المتوسطية، إلا كحدث عابر، ذاك أن تاريخًا آخر للمتوسط على ايقاع المشاريع الغربية فرض نفسه، تاركًا للبيزنطيين وللمســلمين أن يلعبوا على البحر في أغلب الأحيان الدور السلبي أو دور الضحية، خاصة حين كان الأمر يتعلّق بالمبادلات التجارية.

---

(1) G. Martinez-Gros (1992)

منذ صدور أعمـال فرنان بروديل وأعمال تلميـذه موريس لومبار الذي أعطى من جديد موقعًا مركزيًا للمسلمين في المتوسط، عرف التاريخ الإقليمي إزالةً للعوائق التأريخية بشكل مكثّف، مما غيّر في اتجاهات المقاربات لتاريخ المتوسط، من خلال اعتماد ثلاث وجهات نظر، اللاتينية والرومية والعربية. في تجاوز للدراسـات الخاصة بالمـدن التجارية في ايطاليـا وكتالونيا، أو الأعمال العديدة التي أضاءت على الشبكات التجارية[1]، فإن الدراسات التي أُعدّت حول التجّار في البلاد الإسـلامية وفي بيزنطية[2] أتاحت للتاريخ أن يكشف لنا عن عالم اقتصادي، وتجاري بشـكل خاص، لا يقتصر أبدًا على الشبكات الإيطالية الكبرى.

منذ نصف قرن، تفتح لنا دراسة المناطق المحاذية لشواطئ المتوسط في القـرون الأولى للعصر الوسـيط الأبـواب لمقاربة مختلفة جـدًا للأوضاع المتوسطية[3]. فعلماء الآثار يجدون فيها آثار أبنية بشرية تمتد على كل فترات العصور الوسـطى المبكرة وعلى جزء كبير من شواطئ المتوسط، مما يؤشّر لوجود نشـاطات إنسـانية لم تعرف التوقف، حتى في أسـوأ أزمنة الأوبئة والحروب. في الوقت نفسـه، إن تنوّع السـيناريوهات التي تكشـف عنها الحفريات تنزع المصداقية عن مقولة تطور الأوضاع على مسـتوى المتوسط ككل، لتعطـي الأفضلية للأطر المناطقيـة والمدينية والقرويـة. في الواقع، لا يمكن الكلام على أزمة مستدامة عمّت المتوسـط بأكمله ما بين القرنين السادس والتاسع[4]. في المقابل، كثيرًا ما يؤتى على ذكر الأزمات والكوارث، إلا أن تأثيرها لم يكن بنفس المسـتوى في المدن وفـي الريف من المنطقة ذاتها، أو في أوقات مختلفة، وأحيانًا يختلف الأمـر مع الجوار القريب. إن

(1) M. Balard (1978); D. Coulon, Ch. Picard, D. Valérian (éd. 2007); M. Tangheroni (1996); A. L. Udovitch (1978); D. Valérian (2006)

(2) A. E. Laiou (2002); J.-P. Sodini (2000)

(3) P. Brown (1971); R. Hodges, D. Whitehouse (1996); Chr. Wickham (2005); pour Byzance, A. E. Laiou (2002), M. McCormick (2001); pour l'Islam, voir F. Micheau (1012)

(4) M. Whittow (2009); A. G. Walmsley (2007); Chr. Wickham (2005)

الأزمنة والفضاءات المجزّأة للأزمة التي نتبيّنها من الحفريات الأثرية العديدة تدحض البناء المُحكم الذي وضعه هنري بيران.

أثبت الاهتمام بالتحولات الاجتماعية المرتبطة بحالة التنازع الدائم، أو الناجمة عن أزمة تفكّك السلطة، خاصة في ايطاليا من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، أن الحرب لا تشكّل لوحدها عنصر تدمير وتأزّم. فإعادة التشكّل الاجتماعي الذي تقوم به القوى الجديدة المنبثقة عن انهيار الدول السابقة، بالإضافة لتطور أحوال السكان المتلائمة مع الظروف الاقتصادية التي أدّت إلى إلغاء العبودية أو القِنانة في الريف، تعتبر من العوامل الأساسية في إعادة بناء المجتمعات والمناطق الريفية، كما حصل في عملية «بناء القلاع» *incastellamento* في منطقة اللاتيوم الإيطالية، حيث نشأت هرمية جديدة للنخب أفادت منها الأرستقراطية المحلية، المنحدرة من النافذين الكارولنجيين أو اللومبارديين السابقين، في القرن العاشر. في الواقع، لا يبدو أن استمرار التهديدات الإسلامية للشواطئ المسيحية هو المحفّز الأساسي للتطورات الإقليمية، إلا في أوقات محدّدة[1]. في الوقت ذاته، إن الشهادات حول استمرار الحركة البحرية التجارية على طول الشواطئ المتوسطية إبّان العصور الوسطى المبكرة، وبشكل خاص إبّان الفتح العربي وما بعده، ما بين القرنين السابع والتاسع، تدعونا للتفكير في مدى استخدام مياه المتوسط الزرقاء، دون أن يقتصر الأمر على أهوال عمليات القرصنة «المغاربية والسرسانية». مع ذلك، ما من فرضية موثوقة يمكن الركون اليها حتى الآن.

في الوقت نفسه، إن الأسس التي يرتكز عليها هذا التاريخ المناطقي تبقى هشّة، طالما أن المصادر، وهي نادرة بشكل عام، تأتينا حصرًا من أوساط القصور، أو من دوائر الأرستقراطية العسكرية والتجارية والفقهية أو الدينية. هذا المنظور الضيّق ـ حتى وإن كان علماء الآثار يتيحون لنا الدخول أكثر فأكثر إلى خبايا المساكن القروسطية على اختلافها ـ، يحرمنا كما يقول هوردن

---

(1) P. Toubert (1973); L. Feller (1998); *Castrum 4* et *7*

وبورســال من الولوج المباشــر إلى تاريخ الأكثرية العريضــة للمجتمعات المتوسطية، وهي التي كان لها بلا منازع اليد الطولى في تطوّر المتوسط، أقلّه قبل القرن العاشر[1]. يبقى القول إن المؤرخَين الإنكليزيَين اللذين حاولا فكّ الحصار عن تاريخ المتوسط بإبعاده عن الإطار الحصري لدوائر السلطة، اتّبعا نهج بروديل وأهملا دور المســلمين في بناء وتطوّر المتوســط في العصور الوسطى، وذلك بالرغم من ظهور الشــرح والتعليق على مرجعين إسلاميين هامين، رســائل لتجّار يهود اكتُشــفت في القاهرة، وكتاب الجغرافيا العربية للمقدسي (المتوفي حوالى 1000) الذي وُلد في القدس[2].

إن آلاف الرسائل العائدة لتجار يهود، والتي اكتُشفت في الجنيزة ـ وهو المكان الذي تحفظ فيــه الأوراق التي تضمّ اســم الله في ثناياهــا ـ التابعة لكنيس بن عزرا في الفسطاط، تبيّن أن المصادر المكتوبة عن العالم الإسلامي لا تأتي حصرًا من الدواوين أو من دوائر الفقهاء. ما يجب ذكره أن الدراســة المميّزة التي أعدّها شــلومو غويتين تُبرز الطبيعة الاستثنائية لهذه الوثائق في ميدان الإنتاج المكتوب في العالم الإسلامي في العصور الوسطى، حتى وإن كان هناك مجموعات أخرى من رسائل التجّار قد اكتُشفت على شواطئ البحر الأحمر[3]. أما الوصف الذي أعطاه المقدسي عن البقاع الواقع بين سلسلتي جبال لبنان، فيصوّر منطقة تشــهد ازدهارًا رائعًا على يد المجموعات الريفية لتلــك المنطقة الجبلية، إلا أن هــذا العالِم الجغرافي لا يســلّط الضوء على ازدهار هذه المنطقــة إلا ليربطه بالحكم الرشــيد للفاطميين. لقد جاب هذا الرحّالة العالَم بصفته مبعوثًا اسماعيليًا، لكن ذهنه كان مركّزًا على كل ما يُبرز التفوّق الإســلامي: «يقتصر وصــف العالم لديه، وبشــكل أكثر حصرية من سابقيه، على الإسلام»[4]. يندرج هذا الوصف في إطار أوحد، مملكة الإسلام،

---

(1) P. Horden, M. Purcell (2000)

(2) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»؛ A. Miquel (1973-1984)؛ Shl. D. Goitein (1967)

(3) Li Guo (2004)

(4) A. Miquel (1973-1984), I, p. 323

التي وصف وصنّف مختلف أقاليمها التي تسنّى له زيارتها، سيما تلك الواقعة شرق المتوسط؛ وكما فعل زملاؤه الجغرافيون، عرض لحالة العالم الإسلامي الذي يتضمّن المتوسط الإسلامي، والمقصود هنا مناطق المتوسط الواقعة تحت الحكم الفاطمي. أما الازدهار الذي يشهده فهو بنظره دليل على الحُكم الرشيد، إلا أنه لا يقدّم لنا لوحة عن تنظيم المجتمع الزراعي، ولا عن الصلات القائمة بين المجموعات، وإذا حصل فبطريقة مبسّطة لا يمكنها أن تُستخدم من قبل مؤرّخ يودّ إجراء تقويم اقتصادي واجتماعي لتلك المنطقة[1].

قبل التطرّق إلى السؤال الذي طرحه هوردن وبورسال «ما هو المتوسط؟»، ألا يتوجّب علينا أولًا أن نسأل أي متوسط وأي تاريخ للمتوسط أراد المعاصرون أن يتركوا للأجيال القادمة، وإلى من كان يتوجّه كل هذا الوصف للمناطق التي يتواجد فيها الإسلام؟ بالنسبة للإسلام، يأتينا الجواب من أندريه ميكال: «إن الجغرافيا العربية هي وليدة الخلافة في بغداد [...] التي تُعنى قبل أي شيء بالدور والمكانة اللتين يحتلّهما في العالم الإنسانُ الجديد الذي خلقه الإسلام»[2]، على المستوى السياسي والديني بشكل أكثر تحديدًا، وهذا ما يفترض وقبل أي شيء إثبات شرعية الخلافة على مستوى العالم، والمقصود هنا الخلافة الفاطمية.

لقد أرخت أجواء التدوين العربي بثقلها على أنواع الوثائق والمضامين التي تركها الكتّاب المسلمون. من هنا، فإن الزوارق التي تعتبرها المراجع المسيحية وكأنها عائدة لقراصنة ـ مصطلح له ما يبرّره على لسان المستهدَفين ـ، كانت في ذهن المسلمين أسراب السفن التي انطلقت بأمر من الحاكم المسلم لإخضاع أو إضعاف الكفرة، وهذا ما يبدّل في النظرة إلى المجتمعات البحرية للشاطئ الإسلامي. فهؤلاء «القراصنة» كانوا يعتاشون من المطاردات البحرية، التي تكون في أغلب الأحيان تحت إشراف الدولة، وإنما

(1) N. Michel (2000)

(2) A. Miquel (1973-1984), I, p. 1-3

أيضًا من التجارة التي كانت ناشطة على طول الشواطئ الإسلامية، وصولًا إلى الشواطئ المسيحية - وهو أمر لا يذكر كثيرًا -، حيث كان التجار المسلمون يُستقبلون بحفاوة من قبل الروم واللاتين في فترات الهدنة. هؤلاء البحّارة الذين كانوا ينالون من السلطات حصتهم من الغنائم التي يسلبونها بصفتهم حُماة للإسلام أو غُزاة باسمه، تمّ الاعتراف بهم وكأنهم رجال أتقياء وأصحاب فضل، لأنهم نهبوا أديرة الكفرة وهاجموا الشواطئ التي كان عليهم إفراغها من سكانها لتزويد القصور بالعبيد. تماشيًا مع هذه الروحية، يظهر المتوسط كما وصفه المقدسي إما على شكل بحر رومي، وبالتالي هو فضاء بحري يتوجّب غزوه، وإما كبحر إسلامي رحب ومنفتح. فهذا العالِم الجغرافي تماشى مع الطريقة التي فرضتها دواوين الخلفاء منذ بدايات العصر العباسي، فقدّم صورة للمتوسط «بإملاء من الخليفة»[1].

مهما كانت السيناريوهات التي ترسم كيفية تشكُّل وتطوّر المتوسط في العصور الوسطى، وهو المنقسم سياسيًا، وفي حالة حرب دائمة، فإن السكّان الذين يظهرون في وثائق الإمبراطوريات الثلاث ليسوا هم أنفسهم الذين أنهكهم الطاعون وغزوات العصور الوسطى المبكرة، قبل أن تقوم القوى الغربية البحرية والتجارية بالهيمنة على فضاء عمّه الازدهار. فمجمل هذه المصادر تقدّم لنا رواية أخرى عن تطوّر المتوسط: في كل المناطق بلا تفريق، يصوّر لنا كتّاب تلك الحقبة في أغلب الأحيان مجتمعات تتأقلم أكثر فأكثر مع التحولات، منذ أزمة القرن السادس، وهي تحوّلات ترتبط باستمرار المواجهة على طول الحدود الشاسعة البرّية والبحرية. هذا الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي غالبًا ما كان الحكّام وأهل الإيمان يبرزون صورته المثالية، لا يقدّم لنا صورة شاملة ولا مكتملة بالطبع عن المجتمع المسيحي أو الإسلامي، لكنه يتيح لنا أن نفهم أحيانًا كيف أن هؤلاء السكّان النشِطين كانوا يتأقلمون مع عوالم تشهد تحوّلًا دائمًا.

---

(1) G. Martinez-Gros (1992)

إن النصوص التي تركتها الأجيال الأولى من الكتّاب المسلمين ـ والتي هي ثمرة حضارة لم تكن تسعى لكي تجعل من المتوسط بحرًا خاصًا بها، وإنما كانت تنوي اجتيازه لفرض الإسلام على القارة الأوروبية ـ، فضّلت أن ترسم إطارًا لدولة تشمل الفضاء الساحلي والبحري الذي كان يُبنى من أجل الحماية، وإنما كذلك من أجل تطوير نشاطات مُربحة. فالحرب كانت قائمة بشكل دائم، لكنها تظهر كوسيلة أساسية لتنظيم المناطق الحدودية، تحت إشراف الدول اللاتينية والبيزنطية والإسلامية، مما يضع في الواجهة الدور الذي تلعبه السلطة. هكذا، بقي البحر في كتاباتهم مسألة تخصّ الدول على امتداد العصور الوسطى[1]. ألم تأتي القطيعة الحقيقية في العصور الوسطى من المدن الإيطالية بدءًا من القرن الثاني عشر، من خلال التخلّي أولًا عن التوجّهات المنبثقة عن الأوساط الحربية والإمبراطورية، لصالح التوجّهات التي تدور في فلك أصحاب المال والتجّار، القادرين على فرض عقليتهم «الرأسمالية» على الكنيسة[2]؟

إذا كان العرب في العصور الوسطى، وبشكل خاص بدءًا من القرن العاشر، قد انتجوا كمية هائلة من الأعمال المكتوبة تغطي كامل المنطقة الإسلامية الشاسعة، فإن قلّة من هذه المراجع اهتمّت تحديدًا بالنشاط البحري أو التجاري في المتوسط. وماذا نقول عن المحفوظات، كتلك التي جمعتها المدن الكبرى المرفئية في إيطاليا، بيزا، جنوة، البندقية، أو تلك التي حفظها «تاج أراغون»؟ فلا العقود الموثّقة، ولا الوصايا أو الإتفاقات، ولا أي صيغ أخرى مكتوبة تُدخلنا في الدائرة المقفلة للشبكات التجارية، أو في عمل الموثّقين أو في دور صناعة السفن، أو تنبئنا بأي شيء عن الطواقم على متن السفن ـ سواء أسميناهم قراصنة أو بحّارة الخليفة. في الواقع، إن كل الوثائق تقريبًا المكتوبة بالعربية، والتي تتناول النشاط البحري للمسلمين في المتوسط تعود حصرًا لكتبة يدورون في فلك الأمراء وهم مطّلعون جيدًا على خفايا

(1) *Castrum 4* et *7*

(2) F. Menant (2005), p. 193 et suiv

القصور الإسـلامية، ولكنهم نادرًا ما كانوا يعرفون التقنيات البحرية التي لم تكن تهمّهم البتة. بالنسبة لمعظم هؤلاء، ما كان يهمّ فقط هو المنحى القانوني، أو الضريبي، أو الإطار العسكري. إن المسلمين الذين ركبوا البحر ـ باستثناء السندباد البحري الذي خاض غمار المحيط الهندي، وبعض الأبطال الذين بنوا مجدهم من خلال قيادتهم لأساطيل إسلامية حققت النصر على الروم أو اللاتين ـ، لم يسعفهم الحظ أبدًا، لأن من رسخ في الذاكرة من بناة العالم الإسلامي المتوسطي هم رجال الخليفة والأمير أو السلطان، أو أوساط الفقهاء والأولياء المتصوفين الذين اعتُبروا كشخصيات ريادية وعجّت بهم كتب السيرة التي أعدّها العلماء. أما «بحر الروم» كما يرد ذكره غالبًا في المراجع العربية، فقد بقي قبل أي شيء يشكّل حدودًا، وبالتالي فضاءً يتوجّب أن تشمله سيادة خلفاء الرسول.

إننا لا نجد أي مرجع متوافر حول البحر المتوسط مصدره أوساط البحّارة، بعكس المراجع التي تتكلم على المحيط الهندي، إلا ما وردنا بشكل غير مباشر بواسطة الفقهاء أو كبار الموظفين في الدوائر الحاكمة. مع ذلك، هناك وثائق حول البحر والبحرية والبحّارة كُتبت أو رُسمت من قبل جماعة أهل البحر أو من أجلهم، أقلّه بدءًا من القرن العاشر في الجانب المتوسطي، إلا أنه لم يصلنا إلا نتاج الجغرافيين والموسوعيين العرب الذين أعادوا إنتاج هذه الوثائق بعد أن شذّبوها من التفاصيل التقنية التي اعتُبرت بلا فائدة في أعمال أدبية تندرج في إطار الثقافة العامة، وتتوجّه إلى قرّاء النخبة في العاصمة والمدن الكبرى في العالم الإسلامي. كما قادت عملية فرز الأعمال المنسوخة أهل العلم هؤلاء إلى إزالة الكتب التي اعتبروها بلا فائدة من على الرفوف ومن المكاتب، والتي لم تكن تتوافق برأيهم مع المعايير الإسلامية. لقد اهتم المسلمون بتوثيق المحفوظات، لكنهم كانوا لاحقًا يرمون جلود الرقّ أو يعيدون استخدامها بعد أن يمسحوا الكتابة عنها ليدوّنوا أشياء جديدة. بصورة أشمل، كانت الوثائق المحفوظة في سجلّات القصور تُتلف بعد انتفاء الفائدة منها، أو حين كانت القصور تُهدم أو تُهجر من قبل الخلَف

أو من قبل المستولين عليها الذين كانوا يلجأون إلى بناء قصور أخرى ويكوّنون سجلات جديدة، قد يكون مصيرها مشابهًا لما سبقها حين لا تعود صالحة أو تفقد شرعيتها. وحدها كانت تُحفظ الوثائق التي تحمل اسم الله، كرسائل الجنيزة. أما القرارات المتعلقة ببناء السفن والطواقم وطلبات المؤن، أو تجنيد المجذّفين، كتلك التي وُجدت «عن طريق المصادفة»[1] على أوراق بردى مصرية تعود لمطلع القرن الثامن، كما مجمل المعطيات التي قد تسمح لنا بإعادة تشكيل طريقة تنظيم الأساطيل البحرية الإسلامية، فإنها لم تكن تُحفظ إلا طيلة وقت استخدامها.

هل هذا يعني أن البحّارة والتجّار المسلمين ركبوا البحر أو استخدموه للتجارة أقلّ من البحّارة الغربيين؟ إنه أمر مشكوك فيه. بالتأكيد، لقد غالب هؤلاء الأمواج أكثر مما توحي به الوثائق الإسلامية. والبرهان على ذلك أننا نعلم بوجود «القراصنة المسلمين» فقط لأن من وقع ضحيتهم من المسيحين تكلّم على ذلك، فيما لم تجد السلطات الإسلامية من داعٍ لتسجيل تلك الغزوات التي قامت بها مجموعات أرسلها الأمير أو الخليفة، من هنا لفّ الصمت عالم البحّارة وما كانوا يقومون به من أعمال. هل استخدم المسلمون البحر أقلّ من غيرهم للتجارة؟ من يقرأ المراجع العربية، الجغرافية أو الفقهية، يدرك أن الأمر لم يكن كذلك، وقد بيّن اكتشاف هذه الرسائل أن الشبكات التجارية في العالم الإسلامي كانت تضاهي بتنظيمها الشبكات القائمة في الموانئ اللاتينية.

إن معظم المعلومات التي وصلتنا عن البحر تأتي بشكل كامل تقريبًا من محفوظات الدواوين، المتفانية في خدمة الحكّام. حتى الكتّاب من أصحاب الفكر المستقل والنقدي مثل المقدسي، لم يستطيعوا منع أنفسهم عن التفكير والكتابة مثل الأشخاص الذين تم إعدادهم في فلك العلماء والحكّام. إلا أن وصف المتوسط الذي تركه هذا الرحّالة الجغرافي يبيّن إلى أي مدى كان

(1) A. Borrut (2011), p. 11-60; Ch. Picard (2009)

ضليعًا بهذا العالم وبأمور الملاحة وركوب البحر. فمعظم المعلومات حول البحر والأساطيل والبحّارة والتجارة كانت تهدف لإبراز السياسة البحرية والتجارية للحاكم، أيًا كان، ولكن في الوقت نفسه هناك ذكر لنواحٍ عديدة من الحياة البحرية تُظهر الأهمية التي أولاها المسلمون للسيطرة على البحر واستثمار ثرواته الغذائية وغيرها. يمكننا كذلك أن نجد في النص النظرة الشمولية الإسلامية، والمنحى الإنساني للبحر الذي أشاد به الخليفة عبد المؤمن الموحّدي وهو يتحدّث إلى ضباطه في مراكش(1).

كل ذلك يقودنا إلى السؤال الذي طرحه هوردن وبورسال، بعد الكثير من المؤرخين: ما هو المتوسط في العصور الوسطى؟ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار شهادات العرب في تلك الأزمنة، إنه ليس بحر القرصان المسلم، وإنما ميدان البحّار والمحارب والتاجر الساعي للثراء أو المنخرط في خدمة الخليفة، والذي تنازع المتوسط مع الروم واللاتين، وحظي بالإكرام، حتى وإن لم يكن بنفس القدر الذي عرفه مجمل أبطال الإسلام.

لكل زمن رجاله، ورجال ذاك الزمان كانوا بشكل أساسي الخلفاء يعاونهم العلماء وبشكل خاص الفقهاء. بناء على القاعدة التي تقول إن زمن الكتابة يهمّ أكثر من مضمونها في العصور التاريخية الأولى، لا بد لنا أولًا من تتبّع الكتابات التي نُفّذت بأمر من الخلفاء.

إن أول وصف عربي للمتوسط يعود لمنتصف القرن التاسع، زمن الخلافة العباسية. وما وصلنا من روايات يعود لتقاليد شفوية أو مكتوبة نقلها الفاتحون ومن أتى من بعدهم لتبلغ العاصمة ومدن أخرى من «دار الإسلام» عبر تعاقب النقلة. بالطبع، ما من شيء مختلق أو مفترض تحت طائلة فقدان المصداقية، إلا أن النصوص كانت تتعدّل في فترة إعادة تدوينها. من هنا فإن استخدام هذه الروايات الإنتقائية كان يتمّ وفق المنطق الذي يتلاءم في أغلب الأحيان مع الاستراتيجيات المتوسطية التي اعتمدها الخلفاء العباسيون.

---

(1) نصّ موحّدي، مذكور لاحقًا.

ابتداءً من القرن العاشر، بدأ النتاج المكتوب في عواصم الخلافة القائمة على المتوسط من قرطبة إلى القيروان والقاهرة، ينافس نتاج بغداد في وقت كانت سلطة الخلفاء الفعلية والهالة المحيطة بهم تتراجع (945). فالنصوص التي أنتجتها الإمارات الأندلسية (756 ـ 929) وإمارات الأغالبة (800 ـ 909) أُعيدت صياغتها لتصبّ في خدمة الخلفاء في الأندلس وفي إفريقية، وذلك لنفس الأسباب التي دفعت بحكّام بغداد على القيام بذلك. بدوره عانى هذا النتاج الذي صيغ بإشراف الخلفاء من التلف ومن شوائب الزمن، ولم يصلنا منه إلا النزر القليل. من هنا، فإن أهمّ ما كُتب حول المتوسط في العصور الإسلامية الأولى، نجده في كتب الكرونوغرافيا (التأريخ الزمني) التي تكاثرت في القرن الحادي عشر وما بعده في العواصم الكبرى.

يمكننا إذًا أن نعتبر أن أهل العلم الشرقيين، من إيران حتى مصر، هم الذين تركوا بصمتهم على المراجع العربية القديمة. ونحن نجد صورة المتوسط بالشكل الذي ظهّرها الكتّاب الشرقيون إلى حد كبير في المراجع الجغرافية والتاريخية التي تركها علماء الخلافتين الغربيتين في القرن العاشر، وصولًا إلى الكتب والمدوّنات التاريخية العربية في العصور الوسطى المتأخرة. في المقابل، فرض الفاطميون، كما الأمويون، اتجاهات جديدة لتدوين تاريخ هذا البحر وجغرافيته، تماشيًا مع الواقع الجديد والأهمية التي يكتسيها هذا الفضاء من أجل تأكيد شرعيتهم. كما نجد كثافة في المراجع التي أنتجها أهل العلم المحيطون بالخلفاء الموحّدين، وهم كانوا من أواخر الحكّام في العصور الوسطى الذين نظروا إلى البحر المتوسط باعتباره فضاءً امبراطوريًا إسلاميًا خالصًا.

في نفس الوقت، وحتى القرن الخامس عشر، أتت المراجع حول المتوسط والتي أنتجتها دوائر الخلفاء لتطبع بعمق ما كُتب حول «بحر الروم»، خاصة في المغرب وفي القاهرة، حتى نهاية العصور الوسطى. ودون التنكّر لهذا الماضي، كان على العثمانيين أن يفرضوا رؤيتهم الخاصة للمتوسط، كما

تراءى لهم من شرفات قصورهم في اسطنبول، بعد عام 1453. كما أن مجمل أصحاب السلطة المسلمين الآخرين، سيما سلاطين مصر، تركوا لنا هم أيضًا ما يشفّ عن نظرتهم في المراجع التي أنتجوها.

في مجمل هذه المراجع المتوفرة، يحتل البحر المتوسط مكانًا هامًا ويظهر في كل الكتابات العربية على اختلاف موضوعاتها، طالما كان ذلك يصب، وبشكل حصري، في صالح تعزيز موقع الخلافة[1].

إنطلاقًا من هذا البناء لعالم إسلامي وعربي متوسطي، يسخّر مجمل أشكال التعبير في أدبياته العربية الغزيرة، يمكننا تكوين صورة عن «بحر الروم» من خلال كتابات العرب، وبدرجة أقل الكتابات الفارسية، بدءًا من القرن التاسع وعلى امتداد حقبة العصور الوسطى. أما الترتيب الزمني الذي نجده في هذه المراجع فهو ذاك الذي فرضه الخلفاء المتعاقبون في أغلب الأوقات. من هنا فإن تمثّلهم للمتوسط هو الذي سوف يشكّل قاعدة أساسية لتاريخ المتوسط الإسلامي:

ـ لم تصلنا أخبار الفتح العربي للشواطئ وللبحر، ما بين 634 و 749، بإمرة الخلفاء الراشدين (632 ـ 661) في المدينة المنوّرة، ومن بعدهم الأمويين (661 ـ 749) إلا من خلال الروايات العباسية لتاريخ المنطقة البحرية وما تلاها من نصوص. ويُعتبر تاريخ الطبري الذي أنجزه حوالى عام 915 بنظر أقرانه من أهم المدوّنات التاريخية العربية على مرّ العصور[2].

ـ يحتل اجتياح الشواطئ والبحر، بدءًا من عام 750، مكانًا محدودًا في المراجع التي كُتبت في بغداد وسامراء، لكنه يكفي لكي نلحظ الأهمية الدائمة التي كان يوليها خلفاء بغداد للشاطئ السوري، علاوة على الفضاء البحري المتوسطي بمجمله. أبعد من الاستراتيجية المعتمدة بحدّ ذاتها، إن ما يشكّل أساس المادة المخصصة للفضاء المتوسطي في المراجع الصادرة

(1) الإدريسي، «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، مجلّدان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2002.

(2) الطبري؛ H. Kennedy (éd. 2003 b); M. Bonner (1996)

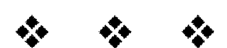
عن دوائر الخلافة أو الفقهاء، يتمحور حول الانخراط العسكري للخلفاء ما بين 754 و 945 على الحدود البيزنطية وفي الأناضول، ويدور بدرجة أقل حول السياسة العسكرية المعتمدة على طول ساحل الشرق الأدنى؛ إنما على الأخص هناك تركيز على إحياء الجهاد الذي أصبح أمرًا ضروريًا بفعل استقرار الجبهات لوقت طويل. هناك قوى عديدة معارِضة في الغرب الإسلامي أكملت نهج العباسيين منذ القرن التاسع، مستوحية بشكل مباشر النموذج الذي انتهجه الخلفاء. لقد أرسى حكّام بغداد قواعد للجهاد يمكن تطبيقها على كل الحدود المتوسطية، وذلك حتى نهاية العصور الوسطى.

ـ عوّضت الخلافتان المتوسطيتان، الفاطمية والأموية، هذا النقص، بحيث أن المدوّنين لديهما اهتمّوا بإبراز مشاركة الخلفاء في الحرب ضد المسيحيين، خاصة في البحر، في إطار إثبات شرعيتهما الشاملة، قبل أن تطمحا للإطاحة ببغداد. ابن خلدون بالذات (المتوفى عام 1406)، أعلن أن هذا الزمن هو زمن السيطرة شبه التامة للإسلام على مياه المتوسط الزرقاء. إلا أن التنافس بين الخلافتين المتوسطيتين كان له أثر على استراتيجيتهما البحرية يفوق بأهميته التوق لاحتلال العراق وذلك حتى وصول المُعزّ (953 ـ 975) إلى السلطة في مصر عام 971. فما أن استقرّ هذا الخليفة في القاهرة، حتى راح يطوّر سياسته باتجاه إقامة علاقات جيّدة، سيما التجارية منها، مع البيزنطيين، وبعدها مع اللاتين. وإثر المجاعة التي ضربت وادي النيل ما بين 1065 و 1072، في الوقت الذي كان بحّارة بيزا والبندقية وجنوة يأتون للمتاجرة في العاصمة المصرية وفي الاسكندرية، نشطت الحركة البحرية والتجارية على البحر الأحمر والمحيط الهندي، مما أتاح للحكّام الشيعة تعزيز سيطرتهم على التجارة بين هذين الفضاءين البحريين.

ـ بدءًا من القرن الحادي عشر، ألزمت الهجومات الغربية السلطات في مختلف الأقاليم، خاصة المرابطين في مراكش (1072 ـ 1147)، ومن ثم خلافة الموحّدين في الغرب، والخلفاء المصريين (971 ـ 1171) في الشرق، حتى سقوط عسقلان بيد الصليبيين (1154)، بالحفاظ على وجودهم العسكري في المتوسط من أجل مواجهة الهجومات الآتية عن طريق البحر.

وشكّلت الخلافة القوة الإسلامية البحرية الأخيرة القادرة على منافسة اللاتين. فبعد هزيمة لاس نافاس دي تولوسا [أو معركة العُقاب] عام 1212، تتالت الأزمات التي ضربت دولة الموحّدين، بدءًا من عام 1215، وأتت بعدها المشاريع البحرية والتجارية للموانئ اللاتينية، لتحوّل البحر المتوسط إلى بحر لاتيني. في مصر كما في سوريا، لا الأيوبيون (1171 ـ 1250)، ولا المماليك (1250 ـ 1517) الذين كان باستطاعتهم تسليح السفن حين كانوا يشعرون بالحاجة لذلك، أولوا اهتمامًا بالبحرية واعتبروها أولوية في تدعيم سلطتهم[1]. وقد أقرّ صلاح الدين (1171 ـ 1193) أن بإمكان خلفاء المغرب لوحدهم أن ينافسوا في البحر الأعداء الغربيين[2].

أَوْلى المرينيون (1258 ـ 1465) في فاس، والحفصيون (1229 ـ 1574) في تونس، اهتمامًا كافيًا ببناء الأساطيل على أمل أن يواجهوا الضغوطات المسيحية ويحافظوا على سيطرتهم على مضيق جبل طارق، أقلّه حتى القرن الرابع عشر. هل يعني ذلك أن عصر المتوسط الإسلامي قد ولّى؟ مهما يكن من أمر، لم يعد البحّارة المسلمون يجوبون البحر إلا في بعض المناطق، تلك المحاذية للساحل الإفريقي، وبدءًا من القرن الحادي عشر، مع التمركز التركي في الأناضول، أصبحوا يتجهون إلى السواحل الآسيوية لبحر مرمرة، وبعد فترة إلى الدردنيل. بانتظار مآثر أميرال الباب العالي خير الدين بربروس (المتوفى عام 1546) في القرن السادس عشر، وعلى وجه الخصوص السيطرة العثمانية على شرق المتوسط، لم يكن باستطاعة بحّار الخليفة، ولا القرصان المغاربي أو السرساني، أن يطمح بدءًا من القرن الثالث عشر للتنافس على البحر مع القوى البحرية التابعة للعالم اللاتيني، اللهم إلا من أجل القيام ببعض عمليات السلب التي تذكّرنا بعودة القرصان المسلم.



(1) D. Ayalon (1996); A. Fuess (2001)

(2) A.-M. Eddé (2008)

الجزء الأول

البحر المتوسط العربي:
بين التمثّلات والاستحواذ



الفصل الأول

اكتشاف المتوسط من قبل العرب

البحر المتوسط في قلب الإسلام

في القرون الأولى للهجرة، تبدو المساحة التي يحتلها البحر المتوسط في كتابات رجال العلم العرب محدودة[1]. فالكاتبان المتوسطيان اللذان تركا مدوّنة بالعربية قبل القرن العاشر، الأندلسي ابن حبيب والمصري ابن عبد الحكم، لا يذكران فعلًا البحر الداخلي، ما عدا اجتياز مضيق جبل طارق من قبل قوات البربر والعرب من أجل غزو اسبانيا القوطية[2]. ويبدو أن المؤرخين الإخباريين كما الجغرافيين في بغداد، قبل بروز النتاج الجغرافي الغزير في القرن العاشر، أرادوا تهميش البحر المتوسط وشواطئه على السواء. فمن الرواية العباسية الأقدم للفتح المنقولة عن سيف بن عمر (المتوفى عام 796)، إلى «كتب الفتوحات» العائدة لنهاية القرن التاسع، قليلة هي المعلومات التي ترد عن انخراط الأمويين في البحر، أو أن الأخبار التي يجمعها هؤلاء الكتّاب يلفّها الغموض[3]. أما الوثائق الموثوقة حول «بحر الروم» فتقتصر عمليًا على بردية أفروديت، في مصر[4]. كان

---

(1) F. Donner (1998); F. Micheau (2012)

(2) ابن حبيب، «كتاب التاريخ»، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 2008؛ ابن عبد الحكم، «فتوح مصر والمغرب»، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة د.ت.

(3) L. I. Conard (1992); A. M. Fahmy (1966)

(4) Y. Ragheb (1996)

لا بد من انتظار نهاية القرن العاشر، وبفضل رسائل التجّار اليهود التي وُجدت في جنيزة كنيس الفسطاط، لكي ينفتح أمامنا العالم البحري والتجاري للإسلام المتوسطي[1]. في الوقت ذاته، أتت إقامة الخلافتين الفاطمية والأموية، في القيروان وقرطبة، لتكسر جدار الصمت لدى الإسلام الغربي، بعد أن أصبح المتوسط الإسلامي أحد مراكز الإنتاج الأدبي العربي الأكثر غزارة. هكذا راحت العواصم الإسلامية الكبرى في المنطقة تنافس بغداد والمدن الإسلامية الآسيوية الكبرى التي استحوذت حتى هذا الوقت على معظم النتاج العربي.

مع ذلك، إن المراجع التي صدرت عن السلطات الإسلامية هي التي توفّر لنا أكثر المعلومات لكي نفهم علاقة أجيال المسلمين الأوائل بالبحر المتوسط؛ فالحملات العسكرية، والمعاهدات، وتنظيم أمور الحكم، وحماية السواحل، هي من الموضوعات المفضّلة لدى المؤرخين الإخباريين العرب الذين نقلوا وقائع الفتح الإسلامي. فالجيل الأول من المؤرخين العرب الذين وصلتنا أعمالهم، استقى معلوماته من الأخبار العربية الأولى التي ترجع على الأرجح إلى عصر الخلفاء المروانيين (692 ـ 749)، والتي تدين هي بدورها لروايات يمكن أن ترجع للجيل الإسلامي الثاني[2]. إن عملية الجمع والكتابة، وما رافقها من ترتيب للأحداث لكي تتلاءم مع واقع الخلافة، أعطت ثمارها الأولى في نتاج المؤرّخ الطبري (المتوفى عام 923)[3]. وعندما نشأ علم الخرائط ووصف العالم في القرن التاسع في دواوين الخلافة العباسية، وُضعا كذلك في خدمة التأكيد على شرعية الدين الإسلامي[4] والخليفة قائد المسلمين. بالطبع اعتُبرت بغداد قلب المسكونة، وهذا ما شكّل إلزامًا لكل الكتابات الإسلامية، أيًا كان ظرفها أو تاريخها، طالما حافظت

---

(1) Shl. D. Goitein (1967)

(2) F. Donner (1998); G. Schoeler (2002)

(3) H. Kennedy (2003) et (2003b)

(4) لقد استعملنا كلمة «إسلام» للدلالة على الدين الإسلامي، إلا أنها تحمل أحيانًا معنى «الامبراطورية الإسلامية».

العاصمة على موقعها المميّز. وقد أنتج علم الخرائط المنطلق من فكرة عالمية الإسلام سلسلة ضخمة من الخرائط ترافقت مع تعليقات وأوصاف للأرض[1]. بطبيعة الحال، احتلّ البحر المتوسط موقعه، منذ الإنجازات الجغرافية الأولى، إلى جانب المحيط الهندي وبحر قزوين[2].

إن نصوص المدوّنات التاريخية وكتب الجغرافيا تتكامل لتقدّم لنا وصفًا لسيطرة الإسلام على العالم، خاصة في أعمال بعض الكتّاب المتعدّدي الاختصاصات، كاليعقوبي (المتوفى عام 897)، وهو جغرافي ومؤرّخ في آن. وليس من المستغرب أبدًا أن نجد في هذه النصوص إعادة لتشكيل التاريخ العربي ولتمثّل الإسلام كما أنتجها كتّاب القرنين التاسع والعاشر، بعد تحريرها من بعض الروايات السابقة، لكي يتلاءم الأمر مع زمن الخلفاء المتعاقبين[3].

في هذه النصوص العربية التي تقدّم وصفًا لعالم الإسلام في بداياته، يبقى الفضاء البحري المتوسطي غير ذي أهمية، إلى درجة تدعونا للتفكير بأن الخلفاء الحاكمين في بغداد لم يكن لديهم من دافع للاهتمام بشكل خاص بـ«بحر الروم» البعيد. فخليفة بغداد الذي عزف عن الفتح يبدو وكأنه تخلّى عن البحر للمسيحيين. على النقيض من ذلك، فإن المحيط الهندي الذي يوصف كبحر ملائم للبحّارة والتجّار، شكّل الفضاء البحري الإسلامي بامتياز، خاصة وأنه بحر أليف اعتاد عرب الحجاز عبوره قبل الهجرة النبوية بزمن[4]. منذ القرن التاسع، نجد في العاصمة نصوصًا متداولة في وصف المحيط. وحين نقرأ مطلع حكاية مغامرات السندباد في «ألف ليلة وليلة» تتأكّد لنا الأجواء التجارية التي كانت تسود في القرنين التاسع والعاشر في الموانئ الكبرى الإسلامية التي تنتشر على الخليج العربي ـ الفارسي، مثل البصرة الواقعة على التقاء نهري دجلة والفرات:

---

(1) Y. Kamal, *Monumenta cartografica*

(2) J. B. Harley, D. Woodward (éd. 1992)

(3) A. Borrut (2011)

(4) J. Schettecatte (2011); Ph. Baujeard (2012)

«ثم إني قمتُ وجمعتُ ما عندي من أثاث وملبوس وبعته ثم بعت عقاري وجميع ما تملك يــدي. ثم تعاقدت مع أناس يتاجــرون عن طريق البحر. استشــرت من بدا لي أنه أهل لتقديم النصيحة. وأخيرًا قررت الإفادة مما تبقى لي من نقود، وما أن اتخذت القرار حتى بدأت بالتنفيذ. انحدرت إلى مدينة البصرة حيث ركبت البحر مع عدة تجّار على مركب جهّزناه بالاشتراك بيننا. انطلقنا باتجاه جزر الهند الشرقية عن طريق الخليج الفارسي»[1].

إن النصوص التي تصف المحيــط الهندي، والتي ظهرت في العراق بدءًا مــن منتصف القرن التاســع، تعطينــا فكرة عن الــدور الذي لعبته الشبكات التجارية التي كانت تتعاطى التجارة البحرية على مسافات طويلة منذ العصر العباسي[2].

أما ما جذب انتباه الكتّــاب المحيطين بالخليفة فــكان قيام قوة بحرية إسلامية في مصر، وبعض الأحداث العسكرية الخاصة، مثل الحملات على قبرص، بدءًا من عــام 645، والنصر الذي تحقّق بحرًا علــى البيزنطيين في معركة ذات الصــواري عام 655. إلا أن المعلومــات المتعلّقة بالانخراط في الفضاء البحري تتركّز على الشروط القانونية التي تحكم العلاقات مع سكّان الجزر، أو على عملية خضوعهم بعد إنجــاز المفاوضات. والموضوع الآخر

(1) «ألف ليلة وليلة». يبدو أن هذا النص قد كُتب في مرحلة لاحقة، في الحقبة العثمانية (انظر: J.-C. Garcin 2013)، لكن النصوص العربية التي تصف المحيط الهندي، في القرنين التاسع والعاشر، تؤكّد على هذا المنحى.

* بعد مراجعة النسخة العربية لِـ«ألف ليلة وليلة» تبيّن لنا أن النص الوارد في مطلع «حكاية السندباد» هو على الشــكل التالي: «ثم إني قمت وجمعت ما كان عندي من أثاث وملبوس وبعته ثم بعت عقــاري وجميع ما تملك يدي فجمعت ثلاثــة آلاف درهم، وقد خطر ببالي السفر إلى بلاد الناس... فعند ذلك هممت قمت واشتريت لي بضاعة ومتاعًا وأسبابًا وشيئًا من أغراض السفر وقد سمحت لي نفسي بالســفر في البحر فنزلت المركب وانحدرت إلى مدينة البصرة مع جماعة من التجار وسرنا في البحر أيامًا وليالي وقد مررنا بجزيرة بعد جزيرة ومن بحر إلى بحر ومن بر إلى بر...»، «ألف ليلة وليلة»، منشــورات دار نوبليس، المجلد الثالث، ص. 106. [المترجم]

(2) É. Vallet (2012)

الذي يحتلّ حيّزًا مهمًا يعود لتوزيع الغنائم وما يرافقه من مخالفات أدّت في أغلب الأحيان إلى استدعاء الخليفة للقائد المعيّن من قبله. في الواقع، إن ظروف الغزو ووضعية الفاتحين والسكّان الخاضعين كانت تهمّ الحكّام مباشرة، لكون أسس حُكم الأقاليم، بشكل خاص ما له علاقة بجباية الضرائب ووضع الأراضي، كانت تثبّت أو تبرَّر في هذه الاتفاقيات المعقودة مع المهزومين، وفي الشروط الموضوعة لتقاسم الأراضي والغنائم بين الجُند. فالبحر كان طريقًا تسلكه الأساطيل، ولم يكن فضاء للتقاسم، ولا للحُكم بالمعنى الحصري للكلمة. وبالتالي، فإن استخدام البحر مثلًا من أجل الذهاب لمهاجمة القسطنطينية أو جزر وشواطئ الأراضي العدوّة، كان يمكن أن يجذب انتباه السلطات، إلا أن الدفاع عن سواحل «دار الإسلام» إنطلاقًا من البرّ، هو الذي يحتلّ القسم الأكبر من الإشارات إلى الفضاء البحري، فيما يبقى الكلام على البحر هامشيًا في أغلب الأحيان.

إن تاريخ المؤمنين الأوائل من راكبي البحر أو المقيمين على شواطئه لم يتعرّض إذًا للتشويه، لكنه استُخدم من أجل شرح وتبرير سياسة الخلفاء، التي تُعتبر مشروعة إذا كانت تتماشى مع ما حقّقه صحابة النبي، الفاتحون الأوائل تحت قيادة النبي محمد، ومن ثم تحت سلطة الخلفاء الأوائل، بشكل خاص عمر بن الخطاب[1]. لم يكن المتوسط لدى المؤرّخين العباسيين بحرًا منسيًا أو مُهملًا، وإنما هو بحر تحوّل إلى فضاء حربي خاص ومُربك قياسًا إلى البحر المرجعي للعرب، أي المحيط الهندي الذي أصبح مألوفًا وموضع أمان للتجّار المتحمّسين، بعد غياب أي عدو إمبراطوري عن مياهه منذ انتهاء حُكم الساسانيين عام 652.

بدافع الفضول إزاء هذا العالم الرومي، استأثر الجغرافيون والموسوعيون العرب، ودائمًا من أجل خدمة الخليفة، بتمثّل فضاءات المعمورة، في وقت كان الروم واللاتين، وبدءًا من القرن الثامن، ينصرفون عن البحر، لكي

(1) H. Kennedy (1981)

يحتفظوا على الأرجح بذكرى هذا الفضاء الذي كانوا يعتبرونه خاصّتهم (بحرنا = *mare nostrum*). فعـــدد النصوص الوصفية والخرائـــط العربية لا يُضاهى، خاصة لدى المسيحيين، قبل القرن الثالث عشر[1]. أما من ناحية اللاتين، فلم تذكر كتب الرحلة، وكتب الحجّاج إلى الأراضي المقدسة أي تمثيل أو وصف للبحر بعد عصر أوروسيوس وإيزيدور الإشـــبيلي وصولًا إلى زمن الحروب الصليبية. كما أن بعض كتب الرحلة إلى الأراضي المقدسة، مثل رحلة ويليبالد Willibald في القرن الثامن، تبقى محصورة بأماكن الحج[2]. في نفس الوقت، كانت تمثّلات العالم تقتصر على رسم خرائط «ترمّز الفضاء»[3].

في داخل «دار الإسلام» بالذات، شكّلت ولادة علم جغرافي على يد رجال علم من أصول متوســـطية، في قرطبـــة والقيروان أو القاهرة، بـــدءًا من القرن العاشـــر، نقطة تحوّل نظرًا لأن البحـــر راح يحتلّ مكانًا بـــارزًا في النصوص الوصفية. لقد تـــمّ تمثيل هـــذا الفضاء المميّز لتوسّـــع الخلافتيـــن الغربيتين المنافستين للخلافة العبّاســـية وكأنه المدى البحري المركزي الآخر للحضارة الإسلامية الذي يســـتقطب النشـــاطات التجارية والنصوص الوصفية في كتب الرحلات؛ فالكتاب المتضمّن لخرائط جغرافية، بشكل خاص خريطة المتوسط، ويعود للقرن الحادي عشر أو الثاني عشر، والمحفوظ في جامعة أكسفورد تحت عنوان «كتاب الغرائب»، يجسّـــد إعـــادة تركيز الجغرافيـــا العربية على الفضاء المتوسطي، بالتوازي مع المحيط الهندي زمن الأمويين والفاطميين[4].

إلا أن المناطـــق الحدوديـــة هي التي جذبـــت انتبـــاه الجغرافيين، مثل المغرب، الذي وصفه الجغرافي الأندلسي [محمّد بن يوسف] الورّاق بطلب من الخليفة. هذا الوصف وصلنا بصورة مجتزأة عن طريق النسخة المستعادة

(1) V. Déroche, S. Métivier, V. Puech, G. Saint-Guillain (2007), p. 21-80

(2) P. Gautier Dalché (1997); N. Bouloux (2004); E. Vagnon (2013); C. Hofmann, H. Richard, E. Vagnon (éd. 2012)

(3) P. Zumthor (1993), p. 317-344; J. Richard (1981)

(4) *Livre des curiosités*, http://www.bodleian.ox.ac.uk/bodley; Ibn Hawqal

والمحدَّثة للجغرافي الأندلسي [أبو عبيد الله] البكري (المتوفى عام 1094). في نفس الوقت، لم يتوقّف انتاج كتب الجغرافيا التي تتضمّن خرائط ونصوصًا عن إثراء مكتبات بلاد الإسلام. وهناك أشكال وصفية جديدة كالفصول أو الكتب المخصّصة لِـ«العجائب» المنبثقة عن حكايات بحر العرب، أبصرت النور على ضفاف البحر المتوسط الإسلامي. وأتت المذكّرات الشخصية، «كتب الرحلة»، التي وضعها رحّالة من أهل العلم، لتتقدّم في نهاية القرن الثاني عشر على الكتب الجغرافية الموضوعة بتوجيه من الخلفاء، في وقت كان الإسلام يفقد تمامًا السيطرة على الفضاء البحري، في مواجهة الهيمنة الساحقة للقوى اللاتينية[1]. إلا أنه في الوقت ذاته، نلحظ أن خريطة العالم التي رسمها عالم الجغرافيا الإدريسي (المتوفى حوالى عام 1172)، بناء على طلب روجر الثاني ملك صقلية (1115 ـ 1154)، تُظهر أن نقطة الارتكاز الجغرافي ليست صقلية، بالرغم من أن الجزيرة تحتلّ حيّزًا كبيرا على الخريطة، وإنما بغداد على منوال الخرائط السابقة، مما يُثبت أن النموذج العربي لرسم الخرائط وللجغرافيا الفلكية اللذين تأسّسا في العراق، تحوّل إلى نموذج عالمي موحّد[2].

إن انتشار هذه التمثّلات وهذه النصوص الوصفية العربية للعالم لم تشكّل لوحدها أسباب الاعتراف المتزايد الدقة بالفضاء المتوسطي كما تمّ النظر اليه من بلاد الإسلام. فلقد استخدم الجغرافيون والعلماء الموسوعيون العرب، الشرقيون والغربيون، الأسلوب الوصفي ـ «المسالك والممالك» ـ من أجل تحديث الصورة التي يرسمونها عن وضع العالم بشكل مستمر، فكان رسم الخرائط لديهم في المقام الأول تمجيدًا للإسلام مستوحى من الجغرافيا القديمة التي تضعه في قلب العالم، وبالتالي في موقع أهمّ من الفضاءات الإمبراطورية الأخرى الغارقة في الكفر. على اختلاف الفترات الزمنية، كان الوصف الذي

(1) Ibn Jubayr, *Voyages;* Y. Dejugnat (2010)

(2) الإدريسي، «نزهة المشتاق».

يقدّمه الجغرافي، الرحّالة بشكل شبه دائم، عن الأوضاع التي كان شاهدًا عليها، يفيدنا بالتصوّرات المحدَّثة على الدوام عن حوض البحر المتوسط، من وجهة نظر إسلامية، وإنما بالعلاقة مع الفضاءات التي يسيطر عليها الكفرة[1].

إن أوصاف الأرض، بصورة كاملة أو مجتزأة، لم تقتصر على النوع الجغرافي ولا على اللغة العربية[2]. وهي تشكّل كذلك لوحات تحليلية عن الوضع في المتوسط الإسلامي في العصور الوسطى. من أجل الإحاطة بذلك، يمكننا الركون إلى ثلاثة من العلماء العرب الأكثر شهرة. فأعمال المسعودي (المتوفى عام 956)، والإدريسي وابن خلدون تكشف لنا بالفعل عن ثلاثة وجوه للمتوسط في أزمنة مختلفة، مع الاحتفاظ بسِمة موحّدة مردّها إلى تنشئة هؤلاء الكتّاب المشتركة التي تعود بجذورها إلى علم الكرونوغرافيا (التأريخ الزمني) الذي أُرسيت قواعده في بغداد.

الجغرافيا المستندة إلى الرحلة: المتوسط كما رآه المسعودي

كان هذا الكاتب الشرقي المتعدّد الموضوعات متأثرًا بشكل خاص بتجاربه البحرية، كما يفيدنا في «مروج الذهب» و«كتاب التنبيه والإشراف»، وهما كتابان ألّفهما قبل منتصف القرن العاشر بقليل. هذا العالِم «الحريص، كما نتخيّله اليوم، على المعرفة والحقيقة الصّرفتين»، سعى لأن يكون في الوقت نفسه «مبسِّطًا للمعرفة، تحدوه رغبة رافقته طيلة حياته، في جعل أعماله في متناول الجميع»[3]. هذا المبدأ ينطبق بشكل خاص على وصفه للبحار. فبعد أكثر من قرن على بداية الفوران الأدبي العربي، الذي نشأ في البيئة العباسية، تمثّل نظرته عن المتوسط بالتأكيد أحد النماذج الأكثر اكتمالًا لروحية جغرافيا الرحّالة.

---

(1) A. Miquel (1973-1984), I

(2) Nâsir i Kushraw

(3) A. Miquel (1973-1984), p. 204: *Murûj al-dhahab* (*Les Prairies d'or*) et *Kitâb al-Tanbîh wa l-Ishrâf* (*Le Livre de l'avertissement et de la révision*)

كتب «مروج الذهــب» حوالى عام 943. هذا الوصف الموســوعي للعالم يقدِّم وكأنه تلخيص لكتاب ضخــم، مفقود، «أخبار الزمان». أما الكتابان المحفوظان لهذا الكاتب الغزير الإنتاج فهما آخر ما كتب، وقد عرفا نجاحًا لافتًــا منذ صدورهما، وهذا ما يفسّــر ربما أنهما الوحيدان اللذان وصلانا[1].

إن الطريقــة التي اســتخدمها للتحدّث عن العالم والنــاس كانت تلك المستخدمة من قبل معظم رجال العلم في بغداد، منذ القرن التاسع، في إطار ما يُعرف بِـ«الأدب»، وهو تيّار أدبي مشــابه لروحية الثقافة الموسوعية التي كان يتمتّع بها الرجل المتأدّب في القرن السابع عشر في فرنسا، والتي كانت ترتكز في المقام الأول على الاقتباس من الأقدمين[2]. لقد مثّل الاطّلاع على الكتب المحفوظة في مكتبات العواصم أو المدن الأخرى التي زارها المرحلة الأولى من عمله ككاتب، لكي يستخلص منها أولًا عُصارة الفكر القديم الذي ارتأى العرب أن هنــاك فائدة من الاحتفاظ به، خاصــة فكر الإغريق ـ وفي المقدمة أعمال بطليموس (القرن الثاني للميلاد) ـ الذين كانوا يُعتبرون كأكبر العارفين بعلــوم الكون والأرض[3]. في الوقت ذاتــه، أصبح تجواب العالم الذي تقلّص عمليًا إلى الفضاء الإسلامي، مشــروعًا مُلزِمًا في القرن العاشر لكل جغرافي آلى على نفسه الانخراط في الكتابة الوصفية.

يحتوي كتاباه الموسوعيان على مائة وخمسة وستين مرجعًا مختلفًا حول البحر. فالمراجع الأكثر تداولًا، والتي اســتقاها من الكتب القديمة، تذكّرنا بملامح تنشــئة كل العلمــاء في القانون وعلــم الحديث. هــذه المنطلقات الأساسية بالنسبة للمؤمن أنتجت نهجًا صارمًا يقوم على الإسناد طُبّق على كل ميادين المعرفة المتداولة في بغداد. كان ذكر المراجع التي استند اليها الكاتب

---

(1) Ch. Pellat, «Al-Mas‘ûdî», *E.I.*2, VI, p. 773-778; T. Khalidi (1975); A. Shboul (1979)

(2) F. Gabrieli, «Adab», *E.I.*3, I, p. 175-176

(3) في كتابه «الفهرست»، أعدّ ابن النديم لائحة بالكتب التي وجدها في المكتبات الأكثر شهرة في بغداد: H. Touati (2003).

يشكّل دليلًا على صحة أقواله، ما لم يتعارض ذلك مع معلومات أخرى مستقاة من كتابات أحدث، أو يُفترض أنها أكثر صدقية. أما خطاب «الأدب» فاستند إلى منهجية أخرى تتيح التمييز بين الخطأ والصواب. فهو كان يعتمد بشكل خاص على التفسير الشخصي والجدال الذي يقوم على مقابلة أراء متناقضة، ليُستخلص منها ما كان يُعتبر «الصواب».

والمصدر الآخر لتكوين المعارف كان حصيلة الملاحظة الخاصة والمشاهدات التي يجمعها الكاتب خلال أسفاره[1]. وترتبط موثوقية البيانات بالوظيفة التي يشغلها أولئك الذين يستصرحهم، من ذوي الخبرة من البحّارة. بعض هؤلاء كانوا مشهورين، من أمثال ليو الطرابلسي، الذي لم يتمكّن من مقابلته، إلا أن الشهرة التي تمتّع بها هذا الأخير سمحت له بأن يجمع الآراء التي نقلها عنه البحّارة الذين أتوا من بعده. والمسعودي شخصيًا عرف جيدًا عالم البحار الذي كان يستهويه بشكل خاص؛ فهو في الواقع أبحر كثيرًا، خصوصًا في عُباب المحيط الهندي، وإنما أيضًا في بحر قزوين وشرق المتوسط. في المقابل، هناك احتمال ضئيل في أن يكون قد وصل إلى بحر الصين كما يدّعي. ولكي يتأكد من أن أقواله ستلاقي الوَقْع المطلوب، في زمن كانت المشاهدات المباشرة للمسافر تُعتبر المصدر الأكثر وثوقًا، لم يتردّد في تحويل قراءاته إلى رحلة، خيالية على الأرجح، تخطّى خلالها حدود سري لانكا[2]:

> «وقد ركبت عدة من البحار كبحر الصين والروم والخزر والقلزم واليمن، وأصابني فيها من الأهوال ما لا أحصيه كثرةً، فلم أشاهد أهول من بحر الزنج الذي قدّمنا ذكره»[3].

---

(1) H. Touati (2000)

(2) Ch. Pellat, *E.I.*2, VI, p. 774; *Relation de la Chine et de l'Inde;* F.-X. Fauvelle-Aymar, B. Hirsch (2003)

(3) المسعودي، «مروج الذهب»، الجزء الأول، ص.85، منشورات المطبعة العصرية، بيروت 2005 [لقد أوردنا النص الأصلي، لكن لو شئنا تحديثه للتعرّف إلى الأماكن المذكورة يصبح كالتالي: «لقد ركبت بحارًا كثيرة، كبحر الصين، والبحر المتوسط، وبحر قزوين، والبحر الأحمر، وبحر اليمن وأصابني فيها ما لا يحصى من الأهوال، لكنني لم أعرف بحرًا أكثر خطورة من بحر زنجبار الذي أتينا على ذكره ـ المترجم].

اتّبع هذا الكاتب المتعدد الموضوعات نهج أسـلافه، لا سيما اليعقوبي وابن الفقيه، اللذين توفيا حوالى العام 900، والذي يستند بشكل أساسي إلى «فِعل المشاهدة بالذات»[1]. ارتبط هذا النهج بشكل وثيق بالسفر، وهي عملية معرفية استكشافية لا مفرّ منها لكي يتحقّق الجغرافي بنفسه من الوقائع التي كان يكتشفها أثناء تنقّلاته. فانطلاقًا من رحلات الحج إلى مكّة المكرّمة أو من قصص التجّار في المحيط الهندي التي كُتبت في القرن التاسع، أصبح السفر ضرورة لتقديم حقيقة لا يمكن الوصول اليها إلا عن طريق التقصّي والتحقّق. فالتجوال يثقّف ويتيح جمع الأدلة المباشـرة، مما يضفي طابع الواقعية على الوصف: «لم يعد [المسافر] يلجأ إلى اقتباسات أدبية، وإنما يعمل انطلاقًا من ذاكرته، فيستخرج منها المشاهدات التي سـجّلتها أثناء الرحلة»[2]. فالرحلة شـكّلت المحطة التمهيدية التي لا بد منها عمليًا من أجـل إعطاء مصداقية للآراء الواردة. وكان ابن الفقيه الهمداني من الممثّلين الأوائل لهذا التيار، وقد نوّه في أحد الفصول المخصّصة لِـ«مديح الغربة والاغتراب» بالميزة التعلّمية للسفر وقيوده: «أطلبوا الرزق في البُعد، فإنكم إن لم تغنموا مالًا كثيرًا غنمتم عقلًا كبيرًا»[3]. والمسـعودي، الذي هو رحّالة كبير أيضًا، يتبنّى هذا المبدأ، ربما كناقل للفكر الإسماعيلي، وعلى الأرجح كتاجر:

> «ولكل من يركب هذه البحار من الناس ريـاح يعرفونها في أوقات تكون منها مهابُّها، قد علمَ ذلك بالعـادات وطول التجارب، يتوارثون علم ذلك قولًا وعملًا، ولهم فيها دلائـل وعلامات يعملون بها إبّان هيجانه وأحوال ركوده وثورانه، [هذا فيما سمّينا البحر الحبشي] والروم، والمسافرون في البحر الرومي سـبيلُهم كذلك، وكذلك من يركب بحـر الخزر إلى بلاد جرجان وطبرستان والديلم»[4].

---

(1) A. Miquel (1973-1984), I, p. 173 et 313-330

(2) *Relation de la Chine et de l'Inde;* V. Minorsky (1955)

(3) ابن الفقيه الهمداني، «كتاب البلدان»، ج.1، ص.106، منشورات عالم الكتب، بيروت 1996.

(4) المسعودي، «مروج الذهب»، مرجع سبق ذكره، ج.1، ص.88.

يستعيد توزيع الكتاب النسق الذي كان معتمدًا لدى المؤرّخين الإخباريين في بغداد، والذي أصبح كلاسيكيًا مع «تاريخ الطبري» (915) الذي يعتمد النوع الموسوعي. فالمسعودي يميّز بين حقبتين كبيرتين في التاريخ الإسلامي: عصر ما قبل الإسلام، والعصر الذي بدأ مع الهجرة النبوية. يشتمل الباب الأول على وصف عام للأرض والبلدان والبحار؛ يُضاف اليه عرض لظاهرتي المدّ والجزر، والأحداث اللافتة فيما يتعلّق بالفضاءات البحرية. فزمن الخلق، كما يشرح، سبق زمن النبوءات، وصولًا إلى خاتمتها مع النبي محمد، وهي مراحل أساسية لا بد من إدراجها في أية موسوعة. في هذا الباب تظهر المعارف الفلكية اليونانية التي نقلها المترجمون العرب، وكذلك معلومات مأخوذة عن الفرس[1]. فهو كان يستعير من المكتبات الكتب العربية التي تنقل خلاصة المعارف المترجمة عن المراجع القديمة. كذلك، أولى اهتمامًا بالسرديات التقليدية التي صدرت في الأزمنة العربية الأولى، سواء كانت ذات طابع أخلاقي أو دنيوي، سيما كتب «العجائب»، دون أن يهمل المعارف التي راكمها العلماء.

كما أتاحت له أيضًا شهادة الملّاحين المشهورين التشكيك ببعض مزاعم الأقدمين، وهو يفضّل عليهم تجربة البحّارة السوريين في ظل الحُكم العبّاسي، والتي تفوق بقيمتها كل المعارف الكُتُبية:

> «ووجدتُ نَواخِذة [قباطنة سفن]... من السيرافيين والعُمانيين يُخبرون عن البحر الحبشي في أغلب الأمور على خلاف ما ذكرته الفلاسفة وغيرهم ممن حكينا عنهم المقادير والمساحة، وإن ذلك لا غاية له، وفي مواضع منه شاهدت أرباب المراكب في البحر الرومي من الحربية والعمالة ـ وهم النواتي وأصحاب الرحل والرؤساء ومن يلي تدبير المراكب والحرب فيهم، مثل لاوي المكنّى بأبي الحرب غلام زراقة صاحب طرابلس الشام من ساحل دمشق، وذلك بعد الثلاثمائة [912م.] ـ، يعظّمون طول البحر الرومي وعرضه، وكثرة خلجانه وتشعّبه [...][2]. وعلى هذا وجدتُ عبد الله

---

(1) A. Miquel (1973-1984), I, p. 35-68 et 202-212

(2) المسعودي، «مروج الذهب»، مرجع سبق ذكره، ج.1، ص.101.

ابن وزير صاحب مدينة جبلة من ساحل حمص [من أرض الشام]، ولم يبقَ في هذا الوقت ـ وهو سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة [943م.] ـ أبصر منه في البحر الرومي، ولا أسنُّ منه، وليس فيمن يركبه من أصحاب المراكب من الحربيـة والعمالة إلا وهو منقاد إلى قوله، ويقرُّ لـه بالبصر والحِذْق، مع ما هو عليه من الديانة والجهاد»[1].

إن المواضيع التي ارتأى المسعودي أن يقاربها في الفصول المخصّصة للبحار بشكل عام، وللمتوسط بشكل خاص، مستمدّة أيضًا من إرث مشترك ينتمي إلى «الأدب» بالمعنى الشائع في عصره. فيما يتعلّق بالبحر المتوسط [بحر الروم]، الذي كان يمثّـل الثغر الغربي، اسـتعان بـ«كتاب العجائب» ليرسـم حدود المعمورة. فالحكايات المتعلّقة بمدينـة النحاس التي بناها سـليمان أو بالتماثيل المنصوبة على السـاحل الغربي للبحـر، والتي من المفترض أنها ترشـد البحارة إلى برّ الأمان، تلعب دورًا تعليميًا ذات صبغة أخلاقية، لجهـة أنها تتيح لنا التعـرّف إلى هذه المناطـق من خلال وجود «خصوصيات» تميّز كل منطقة، مثل منارة الاسـكندرية، التي كانت لا تزال قائمة في زمنه، كرمز لمصر القديمة. وقد أدلى هذا العالِم بمساهمته الخاصة في التعرّف إلى حدود العالم من خلال اكتشافه لمراجع جديدة تعود أحيانًا للمناطق المعنية. فهو يُعلمنا، على سبيل المثال، أن فتح الأندلس كان مدخلًا لمجموعة من الأخبار لا تزال بغـداد تحتفظ بأثرها في المكتبات التي تردّد عليها الكاتب[2]:

«[...] وفيها المدينة المعروفة بمدينة النحاس [...] التي سار اليها موسى بن نصير في أيام عبد الملك بن مروان ورأى فيها ما رأى من العجائب، وقد ذكر ذلك في كتاب يتداوله الناس، وقد قيل: إن ذلك في مفاوز [صحَارَى] تتصل ببلاد الأندلس، وهي الأرض الكبيرة»[3].

---

(1) المسعودي، المرجع نفسه، ص. 102.

(2) Ibn al-Nadîm; G. Martinez-Gros (1992) et (1997)

(3) المسعودي، المرجع نفسه، ص. 127.

يشكّل بحر «الأوقيانوس» لدى الروم، أو البحر الذي يحاوط الأرض المسكونة، حدًّا أساسيًا آخر لبلاد الإسلام، خاصة على طول السواحل الإيبيرية والمغرب الأقصى. وفي وصفه، على أنه أولًا مساحة «عجيبة»، مقفلة أمام الناس، يستعين بأخبار استقاها من شبه الجزيرة الإيبيرية:

«وقد ذهب قوم إلى أن هذا البحر أصل ماء سائر البحار، وله أخبار عجيبة قد أتينا على ذكرها في كتابنا «أخبار الزمان [...]. وأن رجلًا من أهل الأندلس يُقال له خشخاش، وكان من فتيان قرطبة فجمع جماعة من أحداثها، وركب بهم مراكب استعدها في هذا البحر المحيط، فغاب فيه مدة ثم انثنى بغنائم واسعة، وخبَرُه مشهور عند أهل الأندلس»[1].

لا يبدو إذًا في بادئ الأمر أن رأي المسعودي بالبحر المتوسط يتمتّع بأصالة كبرى. فالمادة المعروضة أو الطريقة المستخدمة، كما الأهداف المتوخّاة من معلوماته الموسوعية، تندرج في الإطار التعليمي المرتبط بـ«الأدب»، وهو ما يعرّفه أندريه ميكال على أنه «جغرافيا بشرية» راجت في القرن العاشر، والتي كان هذا العالِم الموسوعي ـ إلى جانب ابن حوقل (المتوفى حوالى عام 988) أو المقدسي ـ أحد أبرز ممثّليها. لم يكن يهدف إلى التجديد، وما كان يرمي اليه قبل أي شيء، كما الطبري في الجيل السابق، هو عرض آراء القدماء ومقابلتها مع تجربته الخاصة. يبدو إذًا أن النهج الذي اتّبعه هذا الكاتب المتعدّد الموضوعات هو نهج تقليدي إلى حدّ ما، يستند إلى طريقة في تصوّر الفضاء ازدهرت في بغداد، وكانت تستفيد من إرث متميّز توافر حينها في مكتبات بغداد والمدن المجاورة[2].

مراقِبان متوسطيان: الإدريسي وابن خلدون

يتشارك الكاتبان، الإدريسي وابن خلدون، بأصول جغرافية واحدة، فهما ينتميان إلى غرب المتوسط، مما جعل منهما متوسطيين «حقيقيين». مع ذلك

(1) المسعودي، المرجع نفسه، ص. 93.

(2) H. Touati (2003)

كان لكل واحد منهما طريقته في مراقبة هذا الفضاء البحري، لكن الطريقتين تتكاملان. كان للأول الذي وُلد على الأرجح في جزيرة صقلية النورماندية[1]، نسب عريق، كون عائلته تعود بأصولها إلى آل البيت، مما أكسبه لقب «الشريف»، وكان ممثّلًا بارزًا للثقافة الإسلامية في بلاد مسيحية حيث عمل في خدمة الملك روجر الثاني. تقع كل أعماله في إطار التقليد العربي السائد، ويُعتبر نهجه الجغرافي وريث هذا العلم الذي نشأ في الشرق.

أما ابن خلدون الذي وُلد في تونس من أصول عربية عريقة أيضًا، من عائلة حِمْيَرية أقامت في إشبيلية زمن فتح الأندلس، فلم يَجتَزْ أبدًا حدود بلاد الإسلام، لكنه استكشف المناطق المطلّة على البحر المتوسط، من غرناطة إلى دمشق، عاملًا في خدمة كبار زمانه، إلى أن قام بزيارة تيمورلنك (1336 ـ 1405) في العاصمة السورية التي كانت قد سقطت للتوّ في قبضته. عاش وعمل في بلاد المغرب، ومن ثم استقرّ في مصر حيث عمل قاضيًا وبقي فيها إلى أن وافته المنية. كان يعرف المتوسط الإسلامي بشكل رائع، ومن الداخل هذه المرة، لأنه تردّد إلى كل الدواوين تقريبًا. فالمنطقة كانت تعيش أزمة مزدوجة، من جهة تفشي وباء الطاعون، ومن جهة أخرى تهديد الإمبريالية اللاتينية. من هنا، فإن الأوضاع السائدة آنذاك أثّرت في الطريقة التي وضع فيها هذان الكاتبان المتوسط في صلب أعمالهما[2].

الإدريسي، أو إعادة تقييم البحر المتوسط داخل الفضاء الإسلامي

اعتُبر الإدريسي الصقلّي أكبر الجغرافيين بنظر أقرانه، وكان الوحيد الذي وصف كل مناطق المتوسط، لتمكّنه من الوصول إلى المصادر اللاتينية، كما إلى المصادر العربية والرومية في باليرمو. هكذا كانت له معرفة لافتة بالفضاء اللاتيني بما يتخطّى شواطئ المتوسط، وصولًا إلى تولوز ومدن أخرى إفرنجية، مما ميّزه عن سائر الجغرافيين العرب. وقد قام هو بالذات بزيارة عدة

---

(1) A. Amara, A. Nef (2000)

(2) H. Bresc, A. Nef, dans *Idrîsî.*, p. 13-53; G. Martinez-Gros (2006)

مناطق، سيما بلاد المغرب والأندلس، وإنما أيضًا فلسطين. أما باقي المعلومات فقد حصل عليها من مستقصين للحقائق جابوا مناطق أخرى، وذلك بفضل سخاء روجر الثاني. من هنا، أتى وصف البلدان اللاتينية والسلافية لديه بحجم لا يُضاهى، وهي بلدان كانت مُهملة إلى الآن أو أن وصفها كان مقتضبًا من قبل الجغرافيين العرب الذين استندوا في كتاباتهم إلى مذكرات الرحّالة ابراهيم بن يعقوب، وهو تاجر يهودي من طرطوشة، وهي تعود لحوالى عام 965. لم تُعامَل هذه البلدان بشكل متساوٍ، ولم تُخصّ بنفس القدر من التفصيل، لكن الجغرافي الصقلّي رغب إلى حدّ ما في أن يكون أول من يقدّم عرضًا كاملًا يضع فيه على قدم المساواة وصف المناطق المسلمة والمناطق المسيحية في المتوسط. إن القسم المخصّص لوصف المناطق اللاتينية تجعل من كتاب «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» المسمّى أيضًا «كتاب روجر» الوصف الأكثر انسانوية والأكثر شمولًا للفضاء المتوسطي في العصور الوسطى. أما القسم المخصّص لجزيرة صقلية ولإيطاليا النورمانديتين فيلقى عناية خاصة، وهو ما يثبت أن وصفه للعالم كان من مختلف جوانبه وريث الجغرافيا العربية، تلك التي ترعرعت في بغداد، وهو وصف يتطابق تمامًا مع طموحات الحاكم الصقلّي في المتوسط، ويُبرز مكانة الملوك النورمانديين المتميّزة أكثر من السلالات اللاتينية الأخرى الحاكمة[1].

في الجزء المخصّص للمتوسط من وصفه، يحتل البحر مكان الصدارة، الموقع المركزي بطريقة ما. فانتماء الإدريسي إلى نسب الأشراف ـ الذي يعود إلى بني قريش في مكّة المكرّمة ـ، بالإضافة إلى تنشئته العربية التقليدية جدًا في باليرمو ومن ثم أسفاره، كل ذلك جعل منه نموذج «المتوسطي القروسطي»، وهو ما سوف يكونه ليون الإفريقي على طريقته، في مطلع القرن السادس عشر. هذه الهُوية تفسّر إلى حدّ كبير نوعية وخصوصية عرضه للجزء المتوسطي، في جغرافيته العالمية، والموقع الذي أفرده ابن الجزيرة للفضاء البحري. من هنا نراه يكشف لنا عن معرفته الحميمة بأنشطة الصيد، سيما

(1) J. Jones (1995)

تلك التي تمارس في موطنه[1]. اعتبر البحر كنقطة مركزية لمنطقة واحدة، كان أسلافه قد قسّموها إلى شمال مسيحي كافر، وجنوب إسلامي. ودون أن يتنكّر لأصوله وقناعاته الإسلامية، عرض هذا الجغرافي للكثافة البشرية اللافتة القائمة على ضفاف البحر الثلاث في منتصف القرن الثاني عشر، ولقوة وثراء الأنشطة المتمحورة حول البحر بالذات، الذي يربط بين العالمين المسيحي والإسلامي ضمن إطار موحّد هو ثمرة العلاقات التي نُسجت في ذاك الزمن، بمبادرة من اللاتين في الأساس، مع بيزنطية والمناطق الإسلامية.

كان يمتلك فنّ إبراز المركزية الصقلّية انطلاقًا من معطيات تبدو للوهلة الأولى وكأنها بلا أهمية:

> «بجانبها الغربي [مدينة بلرم (باليرمو)] محل يُعرف بالتربيعة، وهو من المنازه البديعة وفيه مياه جارية وعليه كثير من الأرحاء، ولها بادية ورباع واسعة ويُصنع بها من الأطرية ما يتجهّز به إلى كل الآفاق من جميع بلاد قلّورية وغيرها من بلاد المسلمين وبلاد النصارى ويُحمل منها الأوساق الكثيرة»[2].

بالإضافة إلى هذه اللوحة للجنائن المتوسطية، فإن المسالك البحرية، وهو نوع شائع في كل الكتب الجغرافية العربية، كما المعطيات الوفيرة حول البحر، تحتلّ مكانًا أساسيًا. والكاتب يضعنا كذلك بشكل متعمّد في أجواء الواقع الآخر للقرن الثاني عشر، المتمثّل بالحرب التي اتّسمت بفظاعة لم تُعرف من ذي قبل، وذلك حين يصف أولًا الأنشطة الخاصة بالحدود، وهي متشابهة بشكل غريب في هذا الجانب أو ذاك، خاصة عند حدود الأندلس:

> «ومدينة ترجالة كبيرة كالحصن المنيع ولها أسوار منيعة، وبها أسواق عامرة وخيل [وخيّالة] ورجل [ورجال] يقطعون أعمارهم في الغارات على بلاد الروم، والأغلب عليهم اللصوصية والخدع»[3].

---

(1) H. Bresc (1981)

(2) الإدريسي، «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، المجلّد الثاني، الإقليم الرابع، الجزء الثاني، ص. 592، مكتبة الثقافة الدينية، مصر 2002.

(3) الإدريسي، المرجع نفسه، المجلّد الثاني، الإقليم الرابع، الجزء الأول، ص. 550 ـ 551.

وهو يصف حالة الخراب في سواحل إفريقية، بفعل غارات القبائل العربية، بشكل خاص الغارة التي شنّها بنو هلال الذين أرسلهم الفاطميون من برقة إلى منطقة تونس الحالية، للاقتصاص من الزيريين (973 ـ 1148) بسبب إعلانهم الانفصال عن الدولة الفاطمية عام 1050. وفقًا لشهادته، فإن الغزوات النورماندية التي أطلقها سيّده في الثلاثينيات من القرن الثاني عشر فاقمت خراب موانئ إفريقية والمناطق المحيطة بها. هكذا يشير إلى التناقضات المتوسطية التي كان شاهدًا مميّزًا عليها[1] ويرسم صورة معقّدة، حيث لم تمنع الشروخ قيام علاقات بين العدوّين. كما أنه يسلّط الضوء على مفارقة متوسطية أخرى من خلال الإشارة إلى العلاقات التجارية التي قامت بين اللاتين والمسلمين. فقد كانت تربط الفريقين مصلحة المنافع المشتركة، في نفس الوقت الذي كانت فيه المواجهة بين المسلمين والمسيحيين هي الأشد ضراوة. بشكل عام، مثّل عمله المُهدى إلى ملك صقلّية النورماندي روجر الثاني «جهدًا هائلًا لبناء موضوع ذات منحى علمي جديد، تتمّ فيه الإحاطة بالعالم بمجمله، وبدون إقصاء أي طرف»[2].

إلا أن أعمال الإدريسي المؤلفة من كتابين[3] بقيت وريثة الجغرافيا الشاملة التي نشأت في عاصمة العبّاسيين. ونلحظ ذلك أولًا في إجماع نظرائه على الاعتراف بمجهوده، خاصة ابن سعيد المغربي (المتوفى عام 1274) والسوري أبو الفداء (المتوفى عام 1331)، وصولًا إلى ابن خلدون الذي كان يفاخر بالنهل من أعماله[4]. وأحد أسباب هذا النجاح يعود لاحترامه للتقليد الجغرافي، مع إنجازه لخريطة العالم على أساس تقسيم المناطق المأهولة عرضًا إلى سبعة مناخات، أي «الأقاليم» المعتمدة في الجغرافيا اليونانية، وكل إقليم مقسّم طولًا

---

(1) H. Bresc, «Le choc des reconquêtes et de la Croisade», dans J.-C. Garcin (1995-2000), I, p. 173-203

(2) Al-Idrîsî, introduction de H. Bresc et A. Nef, p. 52

(3) Al-Idrîsî, *Nuzhat* et *Uns al-muhâj;* J.-Ch. Ducène, *L'Afrique dans le Uns al-muhâj d'al-Idrîsî*

(4) A. Amara, A. Nef (2000)

إلى عشرة أقسام رئيسية. أما الخرائط السبعون التي تشكّل أجزاء الخريطة العامة فتنطبق على هذه التقسيمات، وإذا ما جُمعت تشكّل خريطة شاملة لكل العالم، مع بحاره ومجاري مياهه وجباله، مرسومة بدقّة تعكس ما أُنجز من تقدُّم[1]. مع ذلك، أبقى بغداد في وسط المعمورة، مخالفًا نصوص ووقائع زمنه.

في الواقع، إن غنى ووفرة المعلومات حول الفضاء المتوسطي قادت الجغرافي، بوعي أو بغير وعي، إلى إعادة النظر بموقع الشرق وإعطاء أهمية متزايدة للمتوسط داخل المنطقة الإسلامية. ويبدو هذا التحوّل جليًا حين ينصرف إلى وصف أنهار وجبال الشمال، وبشكل خاص جبال الألب، أو من خلال إدراجه لعدد كبير من أسماء الأمكنة اللاتينية، ووصفه لبعض المناطق مثل جنوب ايطاليا وصقلّية الذي يضاهي من حيث كثافته وصف البلدان العربية. أزاح خطوط التصدّع من خلال جمعه للعوالم المأهولة حول البحر، الإسلامية منها كما المسيحية، ومن خلال دفعه بحدود المناطق الهامشية باتجاه شمال أوروبا، متمايزًا بذلك عن أسلافه. بذلك تحرّر من الحدود السياسية والدينية التي فرضها الجغرافيون العباسيون، لصالح استقطاب متوسطي مشترك. من هنا، أبرز أهمية الشبكات الاقتصادية التي تجمع بين الضفتين، ولم يتردّد في الإشارة إلى مظاهر التوفيق بين المعتقدات، عبر التقاء المسيحيين والمسلمين في أماكن للحجّ، مثل «كاب سان فنسان»، في نفس الوقت الذي كانت فيه السلطات القيّمة على الديانتين ترفض بشكل متزايد هذه الممارسات.

ابن خلدون والمتوسط: «جغرافيا حافظة لذاكرة للتاريخ»[2]

استوحى ابن خلدون اللوحة الجغرافية التي رسمها في مطلع مقدّمة «كتاب العِبَر» بشكل واسع من جغرافيا الإدريسي، واعترف ضمنًا بأنه لن يجد منطلقًا أفضل لموضوع ليس هو موضوع كتابه:

---

(1) قرص مدمج لخريطة العالم للإدريسي، أنجزته المكتبة الوطنية في فرنسا قسم الخرائط والتصاميم.

(2) G. Martinez-Gros (2006), p. 116

«[...] ثم إن المُخبرين عن هــذا المعمور وحدوده، وعمّا فيه من الأمصار والمُدن والجبال والبحار والأنهار والقِفار والرمال مثل بطليموس في كتاب الجغرافيا وصاحب كتاب رُجار من بعده [للشريف الإدريسي][1].

إذا كان المؤرخ قد استخدم الجغرافيا للتحقّق من صحة التاريخ أو دحضه «باسم ثبات الممكنات والمســتحيلات»[2]، فإنه في وقت لاحق تخلّى عن الإطار التقليدي للجغرافيا العربية، ليُدرج تاريخه للمتوسط، كما تاريخ سائر أنحاء العالم، في سياق جغرافي لا يتطابق مع المناطق السبعين التقليدية التي أرستها الجيوديسيا العربية لترســيم الأرض، وإنما في السياق الذي يفرضه التاريخ البشري. وهنا، يفسّر لنا أســباب بعض الثوابت: إن الشرق والغرب المنقســمين والمتعارضين منذ بداية الأزمنة، والتي تمكّنت فقط «عصبية»[3] العرب من أن تجمع بينهما في بدايات الإســلام، عادا مجدّدًا للانقسام بعد تصدّع الخلافة الموحّدة في القرن العاشــر الميلادي. بالرغم من ذلك، بقي الإســلام العامل الموحِّد لهذا الفضاء الذي يضمّ النقيضين، وشــكّل مصدر جمع لكل القوى التي تقف في وجه الكفرة. هناك ثابتة أخرى: في بلاد البدو القاحلة نشــأت الدوافع التي قادت القبائل المتمرّســة على القتال إلى غزو البلدان الخصبة والسيطرة عليها، حيث أينعت حكومات لمناطق عمّها العمران كانت تحكمها «المدينة»، أي العاصمة التي اســتقطبت الثروات، على مدى ثلاثة أو أربعــة أجيال. أما الســلالة الحاكمة عن طريق الغــزو فكانت تنعم بالسلطة بفضل الأموال التي تجنيها من السكّان، والذين كانوا من أهل الريف بمعظمهم، قبل أن تأتي اندفاعة عسكرية أخرى ينشأ عنها حكم يطيح بالذي قبله، بعد أن تكون قد أفسدته مغريات العاصمة[4].

---

(1) مقدمة ابن خلدون، الباب الأول، الكتاب الأول، «في العمران البشري على الجملة»، المقدمة الثانية، ص. 142، تحقيق عبدالله الدرويش، دمشق 2004.

(2) G. Martinez-Gros (2006), p. 110

(3) المرجع نفسه، ص. 66 وما يلي.

(4) ابن خلدون، مرجع ســبق ذكره، الباب الأول، الكتاب الأول، ف 2 «في قسط العمران على الأرض والإشارة إلى بعض ما فيه من البحار والأنهار والأقاليم»، ص. 140.

وفقًا لابن خلدون، كانت هذه الإيقاعـات كذلك مصدرًا للتحوّلات في المتوسـط، كما وصفها في الباب الثالث من مقدّمتـه المخصّص لِـ«الدول العامة والمُلك والخلافة والمراتب السلطانية»، بشكل خاص في الفصل الذي يتناول فيه «قيادة الأساطيل». هذا الخيار يشكّل مؤشّرًا يضع البحر، المتنازَع عليه بين المسيحيين والمسلمين، في فئة المساحات السيادية، من هنا كُتب تاريخ هذا البحر على وقـع تغيّر موازين القوى بين الخصمين، المسـيحي والمسلم. فالبحر الرومي، وبشكل خاص البيزنطي، إذا ما تبنّينا رأي الكاتب، انتقل تحت سيطرة المسـلمين حين قامت القوى الإقليمية، وهي بالمناسبة دول الخلافة الثلاث المتوسـطية، ببذل الجهد الضروري لجمع الإمكانات الهائلة للبحّارة القاطنين على السواحل الإسلامية، بشكل خاص سواحل شبه الجزيرة الإيبيرية وبلاد المغرب. بعدها يكشف عن أسباب التراجع، فلا يعزو انقلاب الموقف لصالح اللاتين إلى طاقة القوى المسيحية، وهذا ما كان سوف يعتبر اعترافًا بعصبية مسـيحية أقوى من عصبية المسـلمين، وبالتالي تكون عصبية مشروعة، وإنما لعجز الحكّام المسلمين عن مواصلة جهود الاستثمار المطلوبة للحفاظ على القوة البحرية، وهكذا تخلّوا عن السـيادة على البحر بأكمله للبيزنطيين واللاتين[1]. هذا التفسـير المميّز جدًا في المشهد الأدبي العربي لم يكن بإمكانه أن يتبلور إلا في ذهن شخص على معرفة وثيقة بالبحر المتوسط الإسلامي المأزوم، والذي كان يرصده بأم العين[2].

لقد بنى ابن خلدون تعليله على العلاقة الوثيقة بين الحُكم السـلطاني والسيطرة على البحار، بفضل أسـاطيل عديدة بُنيت في دور صناعة الموانئ الكبرى لدول الخلافة وقادها أشـهر أمراء البحـار المعروفين بمآثرهم، من أمثال بني ميمون الذين يمثّلون مهارة البحارة الأندلسيين، وأحمد الصقلّي في عهد الموحّدين الذي تُنسب أصوله إلى مدينة جربة في تونس. لم يأتِ الوهن من نوعية البحّارة وإنما من العجز المعيب للسلطات التي راحت تتفكّك إثر

(1) ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، الباب الثالث، الكتاب الأول، ف 34، ص. 439.

(2) المرجع نفسه، ص. 440.

تعاقب الحكّام. ومثل الخلافة في الغرب واضح: ما بين 1147 و1198 بنى الخلفاء الثلاثة الأوائل، وآخرهم أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور (1184 ـ 1198) صاحب المشاريع الكبرى، أضخم الأساطيل الإسلامية، التي بسطت سيطرتها على الضفتين المتوسطية والأطلسية في الغرب الإسلامي. إلا أنه بعد الهزيمة في معركة لاس نافاس دي تولوسا [معركة العُقاب] عام 1212 والوفاة المبكرة للسلطان محمد الناصر عام 1214، انهارت القوة البحرية في معمعة أزمة توارث الحكم الطويلة. فالسيطرة على البحار التي تتطلّب تمويلًا دائمًا لا يمكن أن توفّره إلا دولة مستقرّة، كانت بطبيعة الحال من نتاج حكومات في قمة سطوتها، كما أن أقوى الجيوش البريّة تتكوّن من بدو يستمدّون طاقتهم من التلاحم القبلي، وقوتهم من شظف العيش في بيئة قاحلة. ويمكن الظنّ أن من يخسر أحبّاءه غرقًا لا بد وأن يعتبر البحر بيئة معادية كالصحارى. هنا، يستخلص ابن خلدون أمثولة في علم الاجتماع، يتناساها بعض المؤرخين المعاصرين، فيذكّر كيف أن عرب الصحراء تمكّنوا من بناء قوة بحرية استطاعت أن تتفوّق على المسيحيين أصحاب الخبرة الطويلة في هذا المجال:

> «فلمّا استقرّ المُلكُ للعرب، وشمخَ سُلطانُهم، وصارت أممُ العجَمِ خَوَلًا لهم، وتحتَ أيديهم، وتقرَّبَ كلُّ ذي صنعةٍ اليهم بمبلغ صِناعته، واستخدموا من النَّواتيّة في حاجاتهم البحرية أممًا، وتكرّرت ممارستهم للبحر وثقافته، واستحدثوا بُصَرَاء بها، فشرهوا إلى الجِهادِ فيه»[1].

إن ما يوضع في الميزان هو تعلُّم المرء وخبرتُه فقط، وليس أصله. فأبناء الصحراء تمكّنوا من التمرّس هم أيضًا بفن الملاحة، بفضل ما اكتسبوا من خبرة على أيدي أبناء البحر. وبما أن نفس الأسباب تؤدّي إلى نفس النتائج، فإن القوة الإسلامية انهارت «بسبب ضعف الدولة والتراجع عن استخدام البحر». من خلال هذا التحليل المنطقي، يودّ ابن خلدون الإشارة إلى أن

(1) المرجع نفسه، ص. 437.

البحر المتوسط، الذي تمّ تدجينه واستخدامه، شكّل الفضاء الحقيقي الذي تقرّر فيه مصير الإسلام في الغرب، وهو يعود إلى الزمن الذي كانت فيه «قرطاجة تشنّ الحرب على سيّد روما». فالبحر الذي يصفه يبدو وكأنه المكان الأمثل للمواجهة القديمة العهد بين الأسر الحاكمة المسيحية والمسلمة في العصور القديمة والوسطى.

كما نلحظ من مجمل أعمال ابن خلدون، أن البحر الذي يُمعن النظر فيه هو مرآة تعكس اتجاهات عصره؛ لقد عاد مجدّدًا منطقة متروكة من قبل الحكّام المسلمين، مما أفسح في المجال أمام اللاتين للسيطرة عليه. فهو لم يخصّه بالاهتمام إلا من أجل تحديد الأسباب التي أدّت إلى ضُعف الإسلام. في المقابل، حين استقرّ نهائيًا في القاهرة، اتّجه بأنظاره نحو الشرق، على أمل أن يجد هذه المرة المستقبل الإسلامي المنشود في الدولة المملوكية، وبعد ذلك بقليل، كان تيمورلنك هو الذي جسّد هذا الأمل.

إن نتاج هؤلاء المفكّرين العرب الثلاثة لا يغطّي كامل الموضوعات التي تناولت البحر في مجمل النصوص الوصفية العربية، إلا أنه يعكس الثراء الإبداعي للجغرافيا العربية، خاصة فيما يعود للفضاء البحري الإسلامي، الذي لا يزال يتعرّض للتهميش من قبل المؤرّخين الحاليين للمتوسط أو للإسلام في العصور الوسطى[1].



(1) P. Horden, M. Purcell (2000); Th. Bianquis, P. Guichard, M. Tillier (éd. 2012)



الفصل الثاني

التدوين العربي لغزو البحر المتوسط

إن الإشــارات العربية الأكثر قِدَمًا عن البحر في الزمن الإســلامي تعود للقرآن الكريم[1]. إلا أنه ما من تسمية مباشرة للمتوسط، ولا لأي بحر آخر. فالجيل الأول من العرب الذي وصف هذا الفضاء البحري كان جيل الفاتحين. ومع ذلك، فإن ســرديات وقائع الفتــح لم تصلنا إلا عبــر روايات تضمّنتها المدوّنات التاريخية التي تعود للقرن الثالث الهجري (816 ـ 912)، وهي أولى المدوّنات التي حُفظت، وفق ما ذكر ابــن خلدون: «إن فحول المؤرخين في الإســلام قد اســتوعبوا أخبار الأيام وجمعوها»[2]. فالمتوسط يظهر في هذه القصص وكأنه بحر للحرب.

في البداية، المدوّنات التاريخية العباسية

هذه الأخبــار التاريخية التي تُقدّم على شــكل حوليــات والتي تروي الأحداث بتسلسلها الزمني، تمّت صياغتها انطلاقًا من أحاديث، أمكن إعادة تكوينها بالرجوع حتى الجيل الثاني من الدعوة الإسلامية، وقد حُفظت ونُقلت لتشهد على أعمال وأحاديث الرسول. من هنا، فإن مؤرّخي الأجيال الإسلامية

---

(1) القرآن الكريم، سورة 17، آية 62؛ سورة 18، آية 59؛ سورة 25، آية 55.

(2) إبن خلدون، مقدّمة، مرجع سبق ذكره، ص. 81.

الأولى كانوا قبل أي شــيء مختصّين بالإســناد، بالعودة إلى سلسلة الثِقات المشهود لهم بالأمانة حول صحة أقوال الرسول ونقلها من قبل أولئك الذين يمكن أن يكونوا قد ســمعوها. هذا يعني أن الوقائع التاريخية لصدر الإسلام التي ذكرهــا العرب، قد خضعت لتدقيق عدة أجيال مــن المحدِّثين، قبل أن تصلنا بالصيغة التي نعرفها(1).

من هنا، فإن أكثر من مائتي عنوان يعود لحوالى تســعة وتســعين مدوِّن للأحاديث التي وُضعت قبل أن يُكتب أول كتــاب محفوظ، يرد ذكرهم في المصادر العربية(2). هذا التعداد يعطــي فكرة عن النضج المُبكر وعن الزخم الذي عرفته حركة الكتابة التي انطلقت في المدينــة المنوّرة. إلا أن الاندثار التام لهذا التراث لا يزال يثير الكثير من الأسئلة حول الظروف التي كُتبت فيها هذه الأعمال، سيما تلك التي تتعلّق بالبحر المتوسط.

تعود أولى المرويات التي وصلتنا في أفضل الأحوال إلى منتصف القرن التاسع، ذاك أن أولى المدوّنات التاريخية التي بين أيدينا هي تلك التي كتبها ابن حبيب الأندلســي، والمدوّنــة المصرية التــي كتبها ابــن عبد الحكم، والسرديات العراقية لكل من خليفة بن الخياط (المتوفى عام 854)، والبلاذري (المتوفى عام 892)، واليعقوبي والطبري. فهؤلاء أعادوا صياغة قصص الفتح التي جمعها ودوّنهــا ناقلو الأخبار، إنطلاقًا من «نصــوص أولية» مكتوبة أو شفهية، تعود إلى حقبة الأحداث(3). كذلك نهل كاتبو المدوّنات التاريخية من حوليات الكتّاب المسيحيين، خاصة من الســرديات الألفية [الملياربة] التي ألهمت بشــكل خاص ابن حبيب والخوارزمي (المتوفــى عام 847)، مؤلّف كتاب في التاريخ فُقد أثره(4). فالمدوّنون، إلى أي فريق انتموا، استعادوا في معظمهم الأحاديث والقصص، التي كُتبت بطريقــة تنقل الينا أخبار المعارك

(1) F. Donner (1998); Ch. Décobert (1991); A.-L. de Prémare (2002)

(2) F. Donner (1998), tableau p. 299-306

(3) G. Schoeler (2002); l’exemple de la conquête d’al-Andalus, dans P. Chalmeta (2003)

(4) A. Borrut (2009)

التي قادها الرسول، ما يُعرف بـ«السِيرة» أو «المغازي». وقد تمّ جمع هذه الكتابات أولًا في بغداد أو في المدن الكبرى التابعة للدولة العباسية، من قبل أهل العلم المحيطين بالخليفة، ومن بينهم بشكل خاص سيف بن عمر، والواقدي (المتوفى عام 823)، وتلميذه ابن سعد (المتوفى عام 845)، وهم الكتّاب الذين يرد ذكرهم بشكل متواتر في المدوّنات التاريخية التي كُتبت في بغداد. إن فترة انتاج هذه الأعمال تتطابق مع مراحل اضطراب عديدة عاشتها الخلافة، مثل نكبة الوزراء البرامكة على يد هارون الرشيد (786 ـ 809) عام 803، أو الحرب على وراثة الخلافة بين الأمين (809 ـ 813) والمأمون (813 ـ 833)[1]. إن إعادة كتابة هذه الأحداث أضفى عليها معنى، وشكّل أساسًا لمشروعية الخلافة. وقد انتهت هذه الحلقة للكتابة التاريخية مع «تاريخ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري الزاهي على المؤلفات، والزائد على الكتب [المصنّفات]»[2]. بدورها استوحت مرويات بعض المؤرّخين الإقليميين، كالتي كتبها على سبيل المثال المصري ابن عبد الحكم، من النصوص ذاتها التي تعود لمطلع القرن التاسع، سيما وأنه كتب مدوّنته في بغداد.

إن الطريقة التي كُتبت بها هذه المرويات تنطوي على تأثير قوي على هذا النتاج من الدوائر التابعة للخلافة، ومن ولاة الأقاليم. في الواقع، أحسّ الخلفاء منذ وفاة الرسول، وخاصة بعد خلافة عمر بن الخطاب، عام 644، بضرورة الإشراف عن كثب، ليس فقط على كتابة نصوص الإسلام المقدّسة، القرآن والسنّة، أساس الدين، وإنما كذلك على النصوص العائدة لتاريخ صدر الإسلام. فتأريخ مصير جماعة المؤمنين، منذ البدايات، شكّل أساسًا تقوم عليه شرعية الخلفاء، إلى درجة أن هؤلاء ومنذ عهد عبد الملك بن مروان (685 ـ 705) الذي بدأ بالفتن والاضطرابات، سعوا

(1) D. Sourdel (1999); T. El-Hibri (1999)

(2) المسعودي، «مروج الذهب»، مرجع سبق ذكره، ج. 1، ص. 13؛ H. Kennedy (éd. 2003b); Cl. Gilliot (1988); F. Rosenthal, «General Introduction», *The History of al-Tabari*, I, p. 3-154; A. Borrut (2011), p. 9-55

بأي ثمن للحفاظ على مراقبة الكتابة حول تاريخ الإسلام[1]. وقد أوكلت هذه المهمّة إلى العلماء المتخصّصين في نقل الأحاديث النبوية، ومن بعد ذلك بشكل متزايد إلى الفقهاء[2].

من ناحية أخرى، إن بروز وسطٍ عالِمٍ مُبكر في المقاطعات المحتلّة حديثًا، يستند إلى تقليد قديم أرسته بعض الدول مثل مصر وإفريقية و«باتيكا» أو شبه الجزيرة الإيبيرية، دفع باتجاه تأريخ محلّي نافس التأريخ السائد في عواصم الخلافة. وقد طال هذا الحراك المعرفي المقاطعات الشرقية السابقة للإمبراطورية الساسانية، في أواخر القرن التاسع. فحكّام الأقاليم، من أمثال عبد العزيز بن مروان (685 ـ 705) الذي عيّنه أخوه الخليفة عبد الملك واليًا على مصر، شجّع على تطوير مراكز عالِمة مُنتجة وذات استقلالية، بشكل خاص في الفسطاط أو القيروان. وكما هو الحال بالنسبة للمراكز التابعة للخلافة، لم يصلنا شيء من كتابات الجيل الأول، إلا أن قسمًا كبيرًا منها انتقل عبر المراجع ـ كتب الكرونوغرافيا وكتب السيَر ـ التي كُتبت بدءًا من منتصف القرن التاسع، وخاصة بعد وصول الخلفاء المتوسطيين في القرن العاشر[3].

في بلاد المغرب، بما في ذلك الأندلس، إذا ما استثنينا مدوّنة ابن حبيب، وحدها بضعة أحكام قانونية صادرة عن الإمام سحنون (المتوفى عام 854)، وهو من أشهر قضاة إفريقية، وعن بعض خلفائه، صمدت في وجه الزمن، بفضل عملية التجميع التي قام بها الفقهاء[4]. وبالرغم من وجود مراكز انتاج فكري، أقله في عاصمتي إمارتي الأغالبة والأمويين، فإن أولى الكتابات لم تصمد هي أيضًا في وجه الزمن ولم تُفلت من التدقيق المتشدّد للخلفاء في القيروان وقرطبة. فالعلماء في هذه المناطق، وإلى جانب تطويرهم لأولى

(1) F. Rosenthal (1968); A. Cheddadi (2004); F. Donner (1998); A. Elad (2003); A.-L. de Prémare (2002); Ch. Décobert (1991)

(2) M. Tillier (2009)

(3) S. Bouderbala (2008)

(4) M. Muranyi (1999)

المبادئ الفقهية، أطلقوا أنواعًا أخرى من الكتابة أنتجت تأريخًا موازيًا لذاك الذي أنتجته قصور الخلفاء. من هنا، ومن خلال الجمع المُبكر لتراجم الرجال الصالحين والمبرّزين لهذه البلدان (كتب الطبقات)، والتي يعود أقدم المُتاح منها إلى القرن العاشر، فإن علماء المتوسط ساهموا في تعزيز تقليد مناطقي، أنتج أحيانًا تأريخًا مختلفًا، لا بل متعارضًا مع ذاك الذي تركه لنا رجال العلم المحيطين بالحـكّام. إن قراءة أخبار فتح مصر، مـن بين أمثلة أخرى، تضع أمامنا روايات متناقضة عن شخصية وسياسة عمرو بن العاص (المتوفى عام 663)[1]، انتشرت في وقت مبكر جدًا ولم تتمكّن الأوساط المحيطة بالحكّام من غربلتها بالرغم من الرقابة المتشدّدة.

التأريخ بإشراف السلطان: المتوسط بقلم مؤرّخي بغداد

مهمّة بغداد التجميعية

في معظم الأوقات، قارب مختلف المؤرّخين في القرن التاسـع تاريخ الإسلام إنطلاقًا من الموضوعات ذاتها، وفي أغلب الأحيان إنطلاقًا من نفس الأحاديـث. من هنا، فرضـوا التقطيعـات الزمنية والموضوعـات التي يتمّ معالجتها، والتـي نجدها من مدوّنة لأخرى، وحتى فـي أيامنا الحاضرة في معظم كتـب التاريخ المدرسـية، حول بدايات الإسـلام. مـع ذلك، تظهر اختلافات في التصوّر والتفسـير في المدوّنات؛ فابن عبد الحكم والبلاذري كتبا تاريخ الفتوح، اسـتنادًا لأحاديث مخصّصة لمغازي الرسـول ﷺ، لكننا نلحظ فروقات في سرديهما. أما الطبري فترك لنا أول تاريخ شامل يغطّي فترة أطول بكثير، تمتد من زمن الرسل والأنبياء إلى زمن العباسيين. فمن خلال تجميع الأحاديث وكتابـة المدوّنات التاريخية، كانت سـرديات زمن الفتح تخضع للتحديث مع كل جيل من المؤمنين، إلا أن الأحداث المذكورة كانت في أغلب الأحيان تنجم عن تقاطع في النقل[2]. في الوقت نفسه، تمّ تفسير

(1) H. Kennedy (1997)

(2) H. Kennedy (éd. 2003b); Al-Tabarî

أحداث الفتح بشكل مختلف من منطقة لأخرى: فبالإضافة للروحية الإقليمية المصرية القوية، يعكس الدنيوري (المتوفى عـام 895)، وهو مؤرّخ العراق وإيران[1]، روحية «محلّوية» تأكّدت مع دخول هذه المناطق في الإسلام[2]. من هنا، فإن الطبري لم يتردّد مرات عدة في إعطائنـا روايات مختلفة عن نفس الحدث، ذاكرًا المصادر التي يعود اليها:

«وقد اختلف في فتح الإسكندرية فبعض الناس يزعم أنها فُتحت في سنة خمس وعشرين [646م] وعلى سنتين من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه وعليها عمرو بـن العاص. حدثنا ابـن حميد قال حدثنا سـلمة عن محمد بن إسحاق قال وحدثني القاسم بن قزمان رجل من أهل مصر عن زياد بن جزء الزبيـدي أنه حدثه أنه كان في جنـد عمرو بن العاص حين افتتح مصر والإسـكندرية قال افتتحنا الإسـكندرية فـي خلافة عمر بن الخطاب في سـنة إحـدى وعشـرين [642م] أو سـنة اثنتين وعشـرين [643م]»[3].

هذا التوق من قبل هذا المؤرخ الكبير للدقّـة التاريخية يؤكّد على رغبة أوسـاط أهل العلم في بغداد في توحيد الروايات التأريخية لصدر الإسـلام ضمن تيار موحّد وشامل.

تطوّر السرد وتكييفه مع الترويج للعالمية العباسية

إن اختفاء النصوص الأولية للسرديات التي تناولت عصر نشوء الإسلام وفتوحاته لا يسهّل أبدًا التحقيق في الأشكال الأولى للسرد التاريخي. فكتب السيرة وقصص معارك الرسول التي كُتبت في المدينة المنورة بدءًا من مطلع القرن الثامن، شكّلت من دون شك النموذج الأول من القصص الذي سوف يحتذى في تدوين التوسّع الإسلامي. فالدفع الذي وفّره الخلفاء المروانيون

---

(1) F. Donner (1998), p. 132-138

(2) H. Kennedy (1997)

(3) الطبري، «تاريخ الأمم والملوك»، الموسوعة الشاملة، ج. 2، ص. 512.

تزامن مع ظهور التدوين الزمني المتسلسل للأحداث العائد لفترة عهود هؤلاء الحكّام، مع شيء من الشرح والتعليق، وذلك تحت عنوان «التأريخ».

ربما يكون ابن شهاب الزهري (المتوفى عام 742) هو من ألّف أول كتاب عن تاريخ الخلفاء، بطلب من الخليفة الوليد الأول بن مروان (705 ـ 715). وقد يكون هذا التاريخ كُتب على شكل مدوّنة تسرد أخبار الأسر الحاكمة وصولًا إلى الأزمنة الأولى للإسلام. ويُنسب اليه كذلك تأليف كتاب عن تاريخ العرب[1]. وقد يكون الخليفة عبد الملك بن مروان، وبعد أن فقد السيطرة على مدينة مكة التي خضعت في حينها لسلطة عبدالله بن الزبير (المتوفى عام 692)، هو من طلب اليه أن يجمع الأحاديث التي تُبرز بيت المقدس كقِبلة أخرى للحج، في نفس الوقت الذي كان يأمر فيه ببناء قبة الصخرة[2].

إن معرفته العميقة بالسنّة النبوية وكفاءته كفقيه ـ عُيّن قاضيًا في عهد عمر بن عبد العزيز (717 ـ 720) ـ جعلتا منه أفضل عالِم خبير بماضي الإسلام، والأجدر بأن يؤلّف الكتب التاريخية، التي أوصى بإعدادها الخلفاء الأمويون. كما أن تمكّنه من علم النقل وفّر له الدراية المؤهّلة لجمع الأحاديث. فهذا الترابط الوثيق بين المنهجين في التحقّق من الأحاديث النبوية ميّز أهل العلم المنصرفين إلى الشؤون الدينية، بحيث أمكنهم كذلك من لعب دور المؤرّخين. وهذا ما يفسّر عدم وجود اختصاص مستقل في التاريخ في العصور الأولى للإسلام؛ من هنا كان الطبري بالذات مشهورًا كفقيه كبير لدى العلماء العرب في العصور الوسطى. والدور الذي لعبه ابن شهاب الزهري كمؤرّخ للخلفاء المروانيين، قبل ظهور جيل علماء الحديث ومدوّني التاريخ زمن الخلفاء العباسيين، شكّل محطة أساسية في تطوير التأريخ الرسمي، وفي التأثير بعمق على النهج الذي اعتمده الخلفاء في هذا المجال. في نفس الوقت، إن الكتابات التي تركها جامعو الأخبار من أصول فارسية، وكذلك

(1) Ch. F. Robinson (2003); G. Schoeler (2002); A. Borrut (2011), p. 45-48 et no 164

(2) تاريخ اليعقوبي، المجلّد الثاني، ص.178، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 2010.

المسيحيون الذين التحقوا بالحكّام والسلطات في العواصم الإقليمية، خاصة المتبحّرون في العلم في أديـرة أعالي بلاد ما بين النهرين، في منطقة حرّان، أَثْرت التأريخ العربي في القرن الثاني الهجري[1].

تأريخ الفتح في خدمة الشرعية العباسية

مع حُكم الخليفة العباسـي الثانـي أبو جعفر المنصـور (754 ـ 775) تحوّلت الحدود البيزنطية بالنسبة لحكّام بغداد إلى مسرح رئيسي للجهاد. من هنا، فإن سياسة التوسّع التي قادها الخلفاء السابقون أصبحت في أيدي مدوّني الأحداث التاريخية، حجة أساسـية من أجل القيـام بإصلاحات دفاعية على الحدود، والتي دفع باتجاهها الخليفة هارون الرشـيد بشكل خاص[2]. هذا الإمساك بزمام الأمور طال أولًا أصحاب الشأن والقبائل التي تحرس الجبهة الأموية، ومن ثم الوزراء البرامكة المولجين بحماية الحدود في مطلع القرن التاسع. في الوقت نفسه، قُدّم تاريخ الفتوحات التي قادها الأمويون في الشام والأناضول، وصولًا إلى البوسفور، على أنه الميدان المفضّل لحرب الخلفاء. وأتى تشـكّل صورة معاوية (661 ـ 680) كقائد حربي، وكمؤسّـس للدولة الأموية في الشـام، والذي أقرّ له الجميع بأنّه مخطِّط عسكري كبير، في البرّ كما في البحر، وكذلك مسلمة بن عبد الملك، بالرغم من أنه هُزم عند أسوار القسـطنطينية عام 717 ـ 718، ليُبرز إلى حدّ كبير ضـرورة ربط الجهاد عند العباسـيين بالإنجازات العسـكرية للفاتحين الأوائل؛ من هنـا كان الخلفاء العباسيون يقودون أو يُشرفون بأنفسـهم على الحملات ضدّ الروم، وأصبح بإمكان المآثر الحربية للخلفاء أو لممثّليهم أن تنافس مآثر جيوش أسلافهم[3].

إن إضفاء الشرعية على الجهاد، كان لا بد وأن يستند في الواقع إلى حُكم الخلفاء السابقين الذين بلغت فتوحاتهم شواطئ المحيط الأطلسي، بينما كان

---

(1) J. M. Fiey (1980); S. Kh. Samir (2003); D. Gutas (2005); R. G. Hoyland (1997)

(2) T. El-Hibri (1999)

(3) A. Borrut (2011)

على الخلفاء العباسيين أن يتحمّلوا عبء التوقف الفعلي للفتوحات وإيجاد أشكال جهادية أخرى يتولّى تنفيذها خليفة الرسول ﷺ. من هنا فإن ما تمّ نقله من أخبار تتعلّق بالقرارات التي اتّخذها الخلفاء الراشدون أثناء حكمهم، والكثير من قرارات الخلفاء الأمويين في الشام، كان يُختار بدقة فائقة، سيما فيما يعود للجهاد وحُكم الأقاليم التي طالها الفتح، بحيث يعزّز شرعية الخلفاء الحاكمين في بغداد.

تمّ اللجوء إلى المكانة التي يتمتّع بها الخليفة عمر بن الخطاب، الذي يوصف بأنه أعظم الخلفاء، سيما فيما يعود للعمليات العسكرية وحُكم الأقاليم المحتلّة، وفي المقام الأول مناطق العراق الخارجة من تحت النفوذ الساساني. فالطبري يروي بدقّة مراحل تأسيس الكوفة، أول عاصمة عراقية، وإحدى القواعد التي انطلقت منها عملية الاستيلاء على السلطة من قبل العباسيين[1]. كما أن تسليط الضوء على قوة الخلفاء في الشام كان يوفّر حججًا قوية محتملة للتذكير بأن سلطة الخليفة تمتدّ على كل المناطق التي يشملها الفتح. من هنا، يحظى تعيين حكّام الأقاليم من قبل الخلفاء الراشدين كما من قبل الخلفاء الأمويين بوقع خاص، في وقت كانت بعض المناطق الغربية تُفلت من تحت سيطرة الحكم في بغداد ويستولي عليها بعض المعارضين الآتين من الشرق هربًا من القمع: الأمويون في الأندلس بدءًا من عام 756، الرستميون (777 ـ 909)، الإباضيون في تاهرت، في وسط المغرب منذ عام 777، الأدارسة (789 ـ 974) أبعد لجهة الغرب، والذي استولوا على السلطة في مناطق يصعب على جيوش الخليفة الوصول اليها. كان يتوجّب إدانة هؤلاء ورفضهم من خلال استخدام أسلحة أخرى، بشكل خاص كتابة تاريخ بدايات الإسلام، بطريقة تؤكّد على أن السلطة الشرعية الوحيدة هي تلك التي تعود إلى خليفة الرسول.

من ضمن التوجّه نفسه، نقلت بعض المصنّفات الإخبارية العديد من الإدانات لولاة وقادة عسكريين قادوا حملات الفتح، بعد أن اتُّهموا بالاستيلاء

(1) H. Djaït (1986)

على غنائم الحرب، على غرار موسى بن نُصير، علمًا بأن هذا الأخير هو الذي فتح مملكة طليطلة. كما أن قادة آخرين عُزلوا لأنهم يشكّلون تهديدًا لسلطة الحاكم، مثل عمرو بن العاص الذي عيّنه عمر بن الخطاب واليًا على مصر ثم قام عثمان بن عفّان (644 ـ 656) بعزله؛ والأمر نفسه حصل مع معاونه عُقبة بن نافع الذي عزله معاوية بن أبي سفيان عن إفريقية، بالرغم من الانتصارات العسكرية التي حقّقها في حملته الأولى، قبل أن يُعاد اعتباره ويولّى مجددًا على المغرب [على يد يزيد بن معاوية][1]. كان القصد من إيراد هذه الاتهامات هو التذكير بأن حُكم الأقاليم يخضع دومًا للسلطة المباشرة للخليفة، حتى لو كان مقرّ الخلافة يبعد آلاف الكيلومترات عن مسرح العمليات[2].

الأمويون وفتح المتوسط في المدوّنات التاريخية العبّاسية

تاريخ أموي في خدمة شرعية الخلفاء في بغداد

تظهر وقائع الفتح وكأنها حركة موصولة تجمع بين خلفاء المدينة المنوّرة والأمويين، حتى عام 749، مع الخليفة عثمان بن عفّان. وحده الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بدا وكأنه نقطة فارقة[3]. فالتطورات الاستراتيجية حكمتها وقائع الحرب، فيما بقي مبدأ الفتح الشامل ثابتًا لا يتغيّر. من هنا، بعد سقوط العراق والإمبراطورية الساسانية إثر انتصار المسلمين في معركتي القادسية عام 636، ونهاوند عام 641، انحصر الجهد الرئيسي للخليفة بالمتوسط، في مواجهة امبراطور بيزنطية. مع سقوط الحُكم الساساني عام 651 أصبح قلب الإمبراطورية الفارسية ورجالها وثرواتها وثقافتها في قبضة الخلفاء. بالتالي، تحوّل البازيليوس زعيم المسيحية بنظر المسلمين إلى الخصم الأوحد الحقيقي للإسلام، كون امبراطور الصين بعيد جدًا لكي يكون العدو المباشر بين كبار حكّام الأرض.

---

(1) H. Djaït (2004)

(2) P. Cobb (2001); A. Borrut (2011)

(3) F. Donner (1981), p. 91-155, 157-220

على الجبهة الأخرى، في آسـيا الصغرى، واصل المسلمون نشاطهم منذ فتح بـلاد الرافدين، إلا أن الروابط مـع القبائل العربية الحليفـة في المنطقة ما لبثت أن راحت تتحلّل، سيما في عهد المروانيين، حتى بلغ الاستياء صفوف الجند الذين شـكّلوا النواة الصلبة لجيش أبي مسلم الخراساني (المتوفى عام 755)، قائد الانتفاضة التي أحرزت النصر الحاسم عام 749 على الأمويين في معركة الزاب الكبرى، شـمال سـوريا، وأدّت إلى قيام دولة العباسـيين. في المقابل، شكلت الحدود البيزنطية الجبهة الأساسية المكشوفة عسكريًا بالنسبة للخلفاء منذ عهد معاوية، خصوصًا في فترة الهجومات على القسطنطينية.

في عهد الخلافة العباسية، بقيت هذه المنطقة الشاسعة من الثغور الخط الأمامي الرئيسـي، كون العلاقات مع بيزنطية أصبحت تشـكّل أكثر من أي وقت مضى تحدّيًا حربيًا أساسـيًا. فأبو جعفر المنصور الذي كان أول خليفة عباسـي يعيد تنظيم هذه الحدود، أحكم سـيطرته على بلاد الشـام، حيث اسـتقرّت عدة قبائل تابعة للعباسـيين، ليس فقط من أجل استئصال الوجود الأموي، وإنما مـن أجل تدعيم موقع الحُكم الجديد على الحدود، بشـكل خاص من خلال تسليمها للقبيلة الأقوى في المنطقة، بنو صالح، الذين بايعوا الحكم الجديد، ونجحوا في جعل القبائل القيسية تلتف حوله، وهي التي كان لها الدور الفاعل في حماية تحصينات ثغور طوروس والقوقاز[1].

كان على الخليفة أن يبادر بسرعة. ذاك أن البازيليوس قسطنطين الخامس (741 ـ 775) الـذي يتمتّع بروح قتالية، اسـتفاد من آثار الحـرب الدائرة بين الأمويين والعباسيين ليستردّ مساحة واسـعة من الأراضي ويهدّد مباشرة بلاد الشام. عيّن الخليفة عمّه صالح بن علي قائدًا للجند في قنّسرين، الحصن المنيع لحدود بلاد الشـام. في هـذه الفترة، تنامت قـوة السـلطة المتوارثة والقدرة الاقتصادية لأسرة بني صالح وبلغت حدّ سـكّ النقود. كما أصبح لها قدرات عسـكرية هائلة تمكّنها جديًا من تهديد الخلافة في سياق الصراعات الداخلية

(1) A. Borrut (2011), p. 389-393 et 446-450; P. Cobb (2001), p. 21 et suiv.; H. Kennedy (1981), p. 74 et suiv

المرتبطة بالتوريث. فالخطر المحتمل الذي مثّلته هذه الأسرة بالنسبة للخلافة أدّى إلى القاء القبض على آخر قادتها عام 803 بأمر من هارون الرشيد، وتفكيك قدرتها بعد أن أصبحت أشبه بسلطة رديفة حقيقية بالقرب من الحدود. لكن على امتداد هذه الفترة أمكن الحكّام الثلاثة الذين تعاقبوا على السلطة من الاعتماد على فعالية هذه الأسرة التي تمتّ اليهم بصلة القرابة لتحصين وتنظيم الدفاع عن جبهة الأناضول في وجه الجيوش القوية للأباطرة الإيساوريين.

أمام الضغط المتواصل للبيزنطيين، اتّخذت المواجهة على الحدود بُعدًا جديدًا في عهد الخليفة المهدي (775 ـ 785)، الذي أولى هذه المنطقة الحدودية عناية خاصة ليجعل منها أنموذجًا للجهاد كما يراه الخليفة. فخلافًا لما كان يفعله أسلافهم، باستثناء مروان الثاني (744 ـ 750) الخليفة الأموي الوحيد الذي تولّى بنفسه قيادة الجيش ضد الكفّار، فإن الحكّام العباسيين سواء إبّان ولاية العهد أو بعد أن تولّوا الخلافة، انخرطوا شخصيًا في الحرب، حتى نهاية عهد المعتصم (833 ـ 842)[1]. فانتقال هذا الأخير إلى سامرّاء عام 836 مصطحبًا معه جيشه المكوّن من المماليك الأتراك، إثر الاضطرابات التي حصلت في بغداد، توافق مع تخلّي الخلفاء عن التزامهم الشخصي بمحاربة البيزنطيين، حتى عام 892، تاريخ عودة الخليفة [المعتضد] إلى العاصمة بغداد وتوجيه بوصلته مجدّدًا نحو الحدود. في تلك الأثناء، ارتبط مشروع الخليفة المتوكّل (847 ـ 861) الذي قرّر الانتقال إلى دمشق عام 852 من أجل التحضير لإعادة مقرّ الخلافة اليها، بذكرى الأمويين. لكن ربما تكون المكانة التي يتمتّع بها أجداده الذين قادوا الجهاد في الأناضول هي السبب الآخر في سعيه لإعادة عاصمة الشام إلى سابق عهدها[2]. بعد اغتياله، تراجعت سيطرة الخلفاء على حدود بلاد الشام، قبل أن يعودوا ويمسكوا بزمام الأمور بدءًا من عهد الخليفة المعتمد (870 ـ 892). في عام 902، أحكم الخليفة المكتفي (902 ـ 908) سيطرته على المنطقة، خاصة على طرسوس التابعة لإقليم

---

(1) M. Bonner (2004), (2004b)

(2) D. Sourdel (1980); P. Cobb (1999)

كيليكيا، وهي الميناء الأساسي للمنطقة الحدودية إلى جانب ميناء طرابلس. بقيت الحدود إذًا تحت سيطرة الخلافة إلى أن ضربتها الفتن في الثلاثينيات من القرن العاشر، أي الفترة التي سبقت بقليل استيلاء الأمراء البويهيين على السلطة (945 ـ 1055)، وقد ترك هؤلاء أمر الحدود لأسرة شيعية من حلب، الأسرة الحمدانية (905 ـ 1004)، في مواجهة أباطرة الروم.

إن إبراز الخليفة «الغازي» [هارون الرشـيد][1] في مدوّنات بغداد سمح بتسليط الضوء على الالتزام الشخصي للخليفة ولأعضاء الأسرة الحاكمة. من هنا، يظهر الجهاد في الزمن العباسي متفوقًا على ما كان عليه في عهد الخلفاء الأمويين الذين بقوا بعيدًا عن الحدود، باستثناء مروان الثاني، الذي كان يسعى هو أيضًا لإيجاد شكل جديد من الشرعية، استوحى منه الحكّام في بغداد. لذلك، لاقت حدود الخلافة لجهة المتوسط الاهتمام التام من قبل المؤرخين، ولكن دون أن يُهملوا مع ذلك الجبهات الأخرى، سيما الجبهات الشرقية، علمًا بأن جيوش الخلافة لم تكن منخرطة فيها. وقد أعلن هارون الرشيد أنه في إحدى غزواته بلغ البوسفور، كما فعل قبله القائد الأموي مسلمة بن عبد الملك. مذ ذاك أصبح التذكير بحملات الأمويين العسكرية يشكّل ضرورة.

معاوية، الفاتح الأول للمتوسط من وجهة نظر المؤرّخين العباسيين

يشير البلاذري والطبري إلى مراحل صعود الصحابي معاوية في بلاد الشام، في كنف أخيه البكر يزيد بن أبي سفيان، ومن ثم بعد الموت المبكر لهذا الأخير، في رعاية عمر بن الخطاب. تُبرز الأخبار المتواترة صفاته كمخطّط عسكري وكقائد ـ «رجل ولا كل الرجال»، على ما يُروى عن الخليفة عمر ـ، سيما بعد فتح مدينة قيسارية التي بقيت صامدة بفضل الإمدادات التي وفّرها الأسطول البيزنطي. في الواقع، كانت الواجهة البحرية من بلاد الشام هي الجزء الأكثر صعوبة للفتح بفعل السيطرة البيزنطية من دون منازع على البحر.

(1) لقب استعاره Cl. E. Bosworth (1992) من عنوان تركي ظهر في القرن الحادي عشر.

سعى معاوية لإقناع الخليفة عمر بضرورة تكوين قوة بحرية تمنع البيزنطيين من شنّ الغارات وإيصال الإمدادات للمدن المحاصرة. فعدم التمكّن من مواجهة قوة الروم البحرية قد يعرّض للخطر في نهاية المطاف فتح الشرق الأدنى ومصر. وما أكّد صوابية رأي هذا القائد الأموي هو اضطرار الجيش الإسلامي لإعادة فتح الإسكندرية عام 644[1]. وهو وفقًا لبعض الأخبار المنقولة، جازف وقاد الأسطول بنفسه متوجهًا إلى قبرص عام 645، مصطحبًا معه زوجته بطلب من عثمان بن عفّان، معرّضًا مصيره ومصير عائلته للخطر. في المقابل، تجاهل مؤرّخو بغداد القسم الأكبر من الغزوات البحرية الإسلامية زمن الدولة الأموية، والتي ذكرتها الكتب التاريخية البيزنطية واللاتينية. حتى أنه لا يؤتى على ذكر الغزوتين البحريتين ضد العاصمة البيزنطية ما بين 668 و677، ومن ثم عام 717، ما عدا الإشارة إلى إرسال تعزيزات عبر ميناء تونس. وحده تمجيد بطولات مسلمة يسترعي انتباه مؤرّخي الخلافة العباسية. من هنا، فإن أخبار المعارك البحرية تأتينا حصرًا من تيوفان المعرِّف (القرن التاسع)، الذي يمثّل معسكر المنتصرين[2].

عهد الأسرة المروانية

باستثناء خليفة بن الخياط، لم يُعِر المؤرخون، سواء كان المصري ابن عبد الحكم أو الأندلسي ابن حبيب، اهتمامًا كبيرًا بالسياسة البحرية للخلفاء المروانيين، في الوقت الذي أفاد فيه هؤلاء من تنظيم البحرية التي خلّفها معاوية لكي يعاودوا الهجومات البحرية، بما في ذلك الهجوم على القسطنطينية عام 717 ـ 718. فبعد توطيد سلطتهم، استأنف عبد الملك بن مروان ومن خلفه في الحكم البرنامج البحري الذي بدأه أسلافهم ومشروع الهجوم على العاصمة البيزنطية، أقله مع بداية عهد الوليد الأول بن عبد الملك. وقد شكّل فتح غرب المتوسط المشروع الآخر الكبير الذي باشر الحكّام بتنفيذه.

---

(1) A. M. Fahmy (1966)

(2) L. I. Conrad (1992); M. Canard (1926); R. Guilland (1955)

أما الموضوعات التـي تتناول فتح المغرب ـ مـن طرابلس الغرب إلى نربونة ـ فاقتصرت عمليًا على مآثر «الأبطال» الذين قادوا الجيوش الإسلامية. مع ذلك، هناك ذكر لبعـض العمليات البحرية خاصة فـي بعض النصوص الأندلسـية، فنرى أبو عبيد البكري يورد فـي مؤلّفه الجغرافي [المسـالك والممالـك] خبر تأسـيس دار صناعة للسـفن في تونس بأمر مـن الخليفة عبد الملك بن مروان. كما يورد أن ابنه [الوليد بن عبد الملك] عيّن موسى بن نُصير واليًا علـى إفريقية التي اسـتقلّت عن مصر، وقد كلّفـه فتح المناطق البيزنطية، وصولًا إلى طنجة والجزر. حتى وإن كانت بعض الأخبار تشير إلى تردّد الخليفة، ففي عهده كذلك بدأ فتح الأندلس بمسـاعدة طارق بن زياد. والوليد نفسـه هو الذي حثّ على إعداد الحملة الثانية لاستهداف العاصمة البيزنطيـة، والتـي أطلقها فـي نهاية الأمر أخـوه سـليمان بن عبد الملك (715 ـ 717) في عامي 717 و718. أيًا تكن حصيلة الفتوحات التي لم تكتمل، فإنه لم يكن بإمكان المرويات العربية تجاهل التوسّع الهائل للإسلام في ظل الحُكم الأموي، باتجاه الغرب، وأكثر منه باتجاه الشرق وصولًا إلى خراسان وبلاد السند. فانتقاء الأحداث في مدوّنات بغداد بما يعود للحملات الأموية في الغرب يجعلنا نسـتنتج أن الكتّاب لم يهتمّوا عمليًـا بغزو منطقة غرب المتوسط التي لم يكونوا يعلمون عنها الكثير.

عمر بن عبد العزيز وإيقاف الفتوحات: منطلقات برنامج العباسيين

بعد فشـل اقتحام القسـطنطينية للمرة الثانية عام 717، بقي الجهاد ضد «المشركين» يُقدَّم على أنه هدف لا عودة عنه في كل برامج الخلفاء. حتى أننا في القرن الحادي عشـر، نقرأ لدى الماوردي(المتوفى عام 1058) في كتابه «الأحكام السلطانية» أن الروم البيزنطيين وأتراك الحدود الشرقية هم الأعداء الأساسيون للإسـلام[1]. من هنا، فإن عرض الوقائع الحربية لأسلافهم على حدود بلاد الشام كان يعزّز شـرعية الخلافة في حربها عند هذه الحدود. في

(1) الماوردي، «الأحكام السلطانية»، منشورات دار ابن قتيبة، ص.51، الكويت 1989.

نفس الوقت، إن الإخفاق الذي أصاب الجيوش الإسلامية عام 717 بما يحمل من خطورة وفداحة، يفسّر التحوّل الأول في سياسة الفتح، الذي أطلقه عمر بن عبد العزيز، وهو الخليفة الأموي الوحيد الذي يحاط بالاحترام والتقدير لدى العباسيين. وأتى ازدهار المرويات الرؤيوية المتعلقة بالهلاك ونهاية العالم في تلك الفترة ليبرّر إرجاء الفتوحات إلى فترة لاحقة، وبالتالي تأجيل موعد نهاية الأزمنة[1].

إلا أنه مع بداية حُكم خلفه يزيد بن عبد الملك (720 ـ 724) وحتى نهاية العصر الأموي، استؤنفت الهجومات مجدّدًا من أجل الاستيلاء على أراضٍ جديدة. وواصل الجنود في المناطق الحدودية حملاتهم في البرّ والبحر. حتى بعد تبدّل الحُكم وتأسيس الخلافة العباسية، بقي غزو القسطنطينية يُقدَّم على أنه هدف أساسي، من هنا أمر هارون الرشيد ومثله فعل المأمون، بالإعداد لحملة جديدة ضد العاصمة البيزنطية.

مع ذلك، فإن القرار الذي اتخذه الخليفة عمر بن عبد العزيز بإعطاء الأولوية لتنظيم وإدارة شؤون الدولة بدل الانصراف إلى الفتوحات المُكلفة جدًا، خاصة بعد الإخفاق الذريع المتكرّر عند أسوار العاصمة البيزنطية وعلى ضفاف نهر السند، كان يتوافق تمامًا مع السياسة المستقبلية للحكّام الجدد في بغداد. في الواقع، كان برنامجهم العسكري يقوم على إنشاء منحدرات حدودية مكشوفة بدل الاستراتيجية الهجومية. وكانت شخصية الحاكم الفذّة خير ضمان لإعطاء المشروعية للسياسة الجهادية الجديدة للخلفاء. من هنا فإن عملية التأريخ التي أضفت على الخليفة عمر هالة من القداسة منذ السنوات الأولى التي أعقبت وفاته، أعطت عنه صورة الحاكم المثالي، الذي يُقرَن في أغلب الاحيان بالخليفة عمر بن الخطاب. على وجه الخصوص، إن السيرة الخاصة لعمر بن عبد العزيز القائمة بشكل أساسي على التقوى والعلم، وعلى إنجاز الإصلاحات الآيلة لتعزيز حُسن إدارة الدولة، أتاحت لمؤرّخي العصر

---

(1) D. Cook (2002)

العباسي أن يجعلوا منه الخليفة الذي يشكّل قطيعة مع أسلافه[1]. لم تكن الأخبار تنقص هؤلاء المؤرخين حول هذا الشخص الاستثنائي، وقد جمعوها من أجل صياغة سيرة تلفّها القداسة، تمّ تضخيمها في عهد الخلافة في بغداد. في الواقع، إن الخيارات السياسية لعمر بن عبد العزيز فيما يعود أولًا للعزوف عن الغزو المُكلف جدًا بعد فشل عام 717 ـ 718، ومن ثم تبنّيه لمشروع قيام إدارة سليمة للإمبراطورية اقتداء بالنموذج الذي يمثّله حامل اسمه الشهير [عمر بن الخطاب]، شكّلت بالنسبة للحكّام في بغداد، بالإضافة لمشاريع أخرى، رافعة مثالية من أجل تعزيز فكرة إيقاف الفتوحات لفترة محدّدة وإجراء إصلاحات على الحدود عند جبهة طوروس.

منذ حُكم هشام بن عبد الملك (724 ـ 742) على الأرجح، وفي وقت مُني فيه المسلمون بهزائم قاسية على الحدود، صدرت كتب ذات طابع كوارثي حول نهاية الأزمنة أبرزت قيمة الأعمال التي قام بها عمر بن عبد العزيز و«البطل» مسلمة[2] خليفة الإسكندر، الأول كآمر والثاني كمنفّذ لعملية إيقاف دورة الفتوحات. كانت النتيجة الطبيعية لاستغلال الدور الذي لعبته هاتان الشخصيتان الخارقتان من قبل مؤرّخي تلك الحقبة، أن ظهرت في مرويات عديدة كُتبت منذ السنوات الأولى للخلافة العباسية، رواية عن تاريخ الخلافة الهاشمية تروّج للدفاع عن أراضي الإسلام داخل حدودها الثابتة تقريبًا، من أجل الحؤول دون فتح أبواب يأجوج ومأجوج مجددًا وإتاحة المجال لتدفق الغزاة البرابرة، وهو حدث يُصوَّر وكأنه نذير لنهاية الأزمنة[3]. إن وصول العباسيين إلى الحُكم لم يتزامن مع نهاية دولة الخلافة الجهادية[4]،

---

(1) Kh. Y. Blankinship (1994); G. R. Hawting (2000); P. Cobb, «'Umar II», *E.I.*2, X, p. 886-887; A. Borrut (2005), p. 201-281, et (2011)

(2) A. Borrut (2011), p. 229-282; J.-L. Bacqué-Grammont, F. de Polignac, G. Bohas (2000); F. de Polignac (1982) et (1999)

(3) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك»، مكتبة المصطفى ص. 70.

(4) في استعارة لعنوان كتاب Kh. Y. Blankinship «نهاية دولة الجهاد» (1994) *The End of the Jihâd State.*

وإنما مع شــكل آخر من الجهاد غيّر في العمق من دور وموقع الإمبراطورية البيزنطية والفضاءات البحرية المتوسطية في تمثّل فضاء الحرب، وبالتالي في تمثّل المنطقة الإسلامية بمجملها.

جمع «الأخبار» من قبل العلماء: نموذج مصر

لم يكن بعض المحيطين بالحكّام في بغداد هم الوحيدون الذين استغلّوا الأخبار التي تروي مراحل فتح الفضاء المتوســطي. فمــن كان يُطلق عليهم مصطلح «العلماء»، وهو يعني المتمرّسين في العلوم وناقلي الأحاديث، كانوا هم أيضًا «مؤرّخين» على درجة عالية من النشاط في الترويج لشرعية الإسلام، من خلال إحصاء صحابة الرسول ﷺ، والتابعين، ومن ثم في الأجيال اللاحقة المسلمين الذين لعبوا دورًا هامًا في نشر الإسلام.

الدور الإقليمي في بلورة الرواية التاريخية عن الإسلام

في وقت مبكر، تنامت في وادي النيل هُوية ثقافية إسلامية، لم تتولّد من ردّة فعل السكّان المحليين إزاء إقامة ســلطة امبراطورية جديدة، وإنما على العكس من ذلك كانت حصيلة النضج السريع والزخم التي تميّزت بها عملية التعريب ونشر الإسلام التي طالت المناطق التي احتلّها العرب. وأول مركزين أســهما في هذا الانتشــار كانا الفسطاط والاســكندرية. وقد لعبت شخصية الحكّام المعيّنين من قبل الخلفاء الراشــدين والأمويين دورًا حاسمًا في هذا الأمر، بالقدر الذي لعبته القبائل العربية؛ فعمرو بن العاص (641 ـ 646 ومن ثم 649 ـ 663)، ومســلمة بن مُخلَّــد (668 ـ 681)، وعلى وجه الخصوص عبد العزيز بن مروان كانوا في أســاس تنمية بيئة ثقافيــة عربية مزدهرة جدًا مماثلة لتلــك التي كانت قائمة في الشــام وفــي العراق[1]. كمــا أن رحيل البيزنطيين الذيــن طُردوا نهائيًا بعد الفتح الثاني عــام 646 عجّل في التحاق

(1) R. G. Khoury (2004)

السلطات الرومية والقبطية بالحُكم العربي للمنطقة، وهو ما نقرأه بشكل خاص في مخطوطات ورق البردى وفي مدوّنة «تاريخ البطاركة»[1].

دور القبائل

إن اكتشاف مخطوطات على ورق البردى مكتوبة بالعربية تعود للعشرينيات من القرن الأول الهجري[2]، كما اكتشاف عدد كبير من الوثائق الإدارية التي كُتبت لاحقًا، يؤكّد الانتشار المُبكر للغة العربية في المنطقة. كما لدينا كذلك الإثبات على تقدّم عملية التعريب من خلال ذكر سبع قصص محلية كُتبت بالعربية منذ مطلع القرن الثاني الهجري. والقاسم المشترك بين كاتبي هذه المخطوطات هو أنهم من أعيان القبائل العربية التي استقرّت في هذه البلاد[3]. ودور هذه القبائل محدّد جدًا، في البداية كقوة عسكرية في أرض المعركة من ضمن قوات الجُند، ومن ثم كمسؤولين في إدارة شؤون الأقاليم على طول البلاد وصولًا حتى مصر الوسطى، بلاد الصعيد. وقد أحصى ابن عبد الحكم حوالى أربعين ألف شخص موزّعين على «أجناد» (أو أقاليم عسكرية) العاصمة في الدلتا، والمناطق الساحلية للمتوسط، وكذلك في الصعيد[4].

إن العدد المرتفع للمرويات المصرية التي كُتبت في وقت مُبكر، لا بد وأنه يرتبط بحاجة هذه القبائل لتأكيد مكانتها داخل الإمبراطورية، ويمكننا إدراج ذلك في إطار عملية تنافسية مع العرب الذين استقرّوا في سوريا وشكّلوا عضدًا للخلفاء الأمويين، وأولئك الذين استقرّوا في العراق وحتى في ايران، أكثر مما هو حصيلة انتماء مناطقي ضيّق كما فسّره أندريه ميكال، مما جعل مصر تتحوّل إلى مركز للكتابة الأكثر غزارة في المتوسط الإسلامي حتى نهاية العصور الوسطى[5].

---

(1) Agapius; R. G. Khoury (2004); Ch. Décobert, J.-Y. Empereur (éd. 1998)

(2) Y. Ragheb (1996)

(3) F. Donner (1998), p. 214-229

(4) S. Bouderbala (2008), p. 183-247; H. Kennedy (1997), I, p. 72 et suiv

(5) A. Miquel (1973-1984), I, p. 253-257

تقليد إخباري إقليمي

إن إفراد مكانة خاصة لشخصية وسياسة الصحابي عمرو بن العاص، من قبل الكتّاب المصريين مثل ابن عبد الحكم الــذي تبنّى رواية عراقية، تعود لموقفه الذي غالبًا ما فُسّــر بالرغبة في اعتماد سياسة خاصة دون العودة إلى الخليفة. هذا البناء لشــخصية متميّزة بدأ بوصــف دوره كقائد حربي خلال خلافة عمر بن الخطاب، إذ اشتُهر بشكل خاص على أنه المنتصر الأول في معركة أجنادين الحاسمة التي جرت في فلسطين عام 634، قبل الانطلاق لفتح مصر وتوسيع حدود الإسلام حتى طرابلس الغرب (644). في نفس الوقت، تركت لنا الروايات المتعلّقة به صورة متناقضة عن شخصه؛ فهذا المقرّب من معاوية بن أبي ســفيان (المتوفى عــام 653) في مكة لم يعتنق الإســلام إلا متأخرًا [في السنة الثامنة للهجرة]. ولدى وقوع الفتنة، وقف إلى جانب معاوية ضد علي[1]. كما يوصف بأنه مــن المقرّبين المفضّلين لدى الخليفة عمر بن الخطاب الذي كلّفه فتح مصر[2]. لقد كان لهذا القُرشي من صحابة الرسول، الذي قام بالفتــح وتولّى الحُكــم، كل المواصفات التــي تؤهّله لأن يكون «البطل» الذي يجسّد بشخصه شرعية الإسلام على أرض مصر، مما يتيح رفع هذا الإقليم الغني إلى مصاف منافسيه، بلاد الشام وسواد العراق العباسي.

في سياق الكلام على عمرو بن العاص، يظهر الوالي في النصوص وكأنه «الشخصية الأهم في حياة إقليم مصر»[3]. في «تاريخ بطاركة الإسكندرية» يتمّ تسليط الضوء على الدور الذي لعبته شخصيات من المحيط القريب من الحكّام الأمويين، تارة كمُحسنين إلى الأقباط، مثل عبد العزيز بن مروان والي مصر، وتارة أخرى كظالمين لهم. إن الإشارة إلى العدد الكبير من الكتب التي أُنجزت في ظل ولاية عبد العزيز تؤكّد أن النخب في الإقليم لم تكن ترضى بألا يكون

---

(1) *E.I.*2: «‘Amr», «Adruh»

(2) A.-L. de Prémare (2002), p. 79-81

(3) H. Kennedy (1997), I, p. 65

لبلدها الدور الفاعل في صنع ذاكرة تضع منطقتهم في قلب دولة الخلافة؛ من هنا كان لا بد من أن تبقى الروابط مع عاصمة الدولة الإسلامية وثيقة العرى.

والأمر ينطبق على العلماء، سيما الفقهاء، الذين لعبوا الدور الأول في نشر «الأخبار» حول تاريخ المجتمع الإسلامي، جاعلين من بلاد النيل نقطة اتصال أساسية بين المناطق الشرقية حيث كانت تُدرَّس التيّارات العقائدية الكبرى، والمناطق الغربية من حيث كان يأتي طالبو العلم الرّاغبون في التتلمذ على يد العلماء المصريين، ومن ثم يعودوا لينشروا ما تعلّموه من هؤلاء الفقهاء في مناطق نشأتهم، مثل مالك بن أنس (المتوفى عام 796) في المدينة المنوّرة[1].

الدور الرئيسي للعلماء المصريين في تداول الأخبار

لعب العلماء المصريون، من أمثال عبد الرحمٰن بن عبد الحكم جدّ ابن عبد الحكم مؤلف كتاب «فتوح مصر وأخبارها»، والمعروف بأنه «من أهل العلم بالحديث والأخبار»، وأفراد كثيرون من عائلته، دورًا رئيسيًا في نشر الفقه في مصر[2]. فالأول، أي الجدّ عبد الحكم بن أعين بن ليث الأيلي (المتوفى عام 787 ـ 788) يعود بأصله إلى أيلة في الأردن. وقد غادر المدينة التي تقع على شواطئ خليج العقبة ليستقرّ في الإسكندرية حيث شغل منصب قاضٍ، بعد أن هرب من العباسيين الذين استولوا على المدينة[3]. نظرًا لقربه من الخلفاء الأمويين، تسنّى له مخالطة مالك بن أنس. وقد ذاع صيته كفقيه متضلّع، وانتقلت هذه السمعة إلى المتحدّرين منه، إلى أن فقدت العائلة حظوتها في سياق «محنة خلق القرآن» المرتبطة بفكر المعتزلة، وذلك إبّان حُكم الواثق بالله ما بين 842 و847. أما عبد الله، ابن عبد الحكم، فقد اشتهر

---

(1) M. Tillier (2009)

(2) ابن خلكان، «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، الجزء الرابع، ص. 193، دار صادر، بيروت 1994.

(3) M. Gil (1992), p. 126; P. Cobb (1995)

بكتابة سيرة الخليفة عمر بن عبد العزيز[1]. ولما تسلّم وظيفة القضاء عن والده، ألّف هو بدوره ثلاثة مختصرات في الفقه. وبعد أن أصبح متحقّقًا بمذهب مالك، أفضت اليه رئاسة المذهب المالكي بمصر بعد أشهب [بن عبد العزيز]؛ وهو بدوره قام بتنشئة العديد من الفقهاء البارزين، من بينهم ولديه محمد وعبد الرحمٰن. كما لعب دورًا بارزًا في نشر المذهب المالكي في الغرب من خلال علاقته الفكرية مع معظم دارسي الفقه الآتين من الغرب الإسلامي الذين كانوا يمرّون في المنطقة، سيما أولئك الذين كانوا يقصدون مكّة المكرّمة، ومن ثم يعودون للتدريس في القيروان أو في قرطبة. وقد حمل الشعلة من بعده ابنه محمد (المتوفى عام 881)، الذي عرف شهرة واسعة، حتى أنه بعد قرون يذكر السيوطي (المتوفى عام 1505) أن العلماء «كانوا يسافرون من المغرب والأندلس ليأخذوا عنه العلم والفقه»[2]. وقد شبّهه الكاتب المتعدّد الموضوعات والشاعر ابن حزم الأندلسي (المتوفى عام 1063) بالإمام سحنون وبعدة فقهاء كبار في بلاده. وهو وفق كتّاب السيرة الغربيين، مثل الخُشني (المتوفى عام 981) والمقري (المتوفى عام 1632)، أهّلَ عدة قضاة أندلسيين مشهورين، والكثير من الفقهاء اللامعين في إفريقية والمناطق الشرقية[3]. وقد عرف الشهرة أكثر من أخيه، صاحب كتاب «فتوح مصر وأخبارها»، وكان الطبري على الأرجح الأكثر شهرة من بين تلامذته.

إن المثال المميّز بالتأكيد الذي قدّمه بنو عبد الحكم، يمثّل بالرغم من كل شيء الدور الذي لعبه الفقهاء المصريون في نقل الفكر المالكي إلى الغرب، ويمثّل إلى حدّ ما الموقع الذي احتلّه العلماء في عملية تلقي ونشر الأحاديث في المنطقة الغربية. في الاتجاه المعاكس، وفّر هؤلاء الأشخاص بالذات مادة للمدوّنات المكتوبة في المناطق الشرقية، بشكل خاص في بغداد، من خلال النقل الشفهي والمكتوب لأخبار الفتوحات والخطوات الأولى للإسلام في الغرب.

---

(1) F. Rosenthal (1968), p. 590

(2) السيوطي، «تاريخ الخلفاء».

(3) الخُشني، المقري.

في إفريقية كما في أماكن أخرى، لم يكن من المستغرب أن تنتقل هذه المرويات عبر هؤلاء بالذات الذين دبّ فيهم الحماس لنشر الإسلام في بلاد جديدة. هكذا لعبت القيروان دورًا مماثلًا لدور الفسطاط والاسكندرية خلال القرون الإسلامية الأولى في النقل الإقليمي لأخبار تعود لزمن الفتح[1]. لقد شكّلت سيرة سحنون بن سعيد موضوع الكتاب الذي ألّفه ابنه محمد بن سحنون الذي أصبح هو نفسه فقيهًا مشهورًا ومؤلف كتاب لم يصلنا، يؤرّخ لإمارة القيروان. إن تتبّع مسار هذا القاضي الذي يُشهد له بأنه أدخل المذهب المالكي إلى الغرب يبدأ بإقامته الطويلة في مصر إلى جانب الإمام [عبد الرحمٰن] بن القاسم (المتوفى عام 806) المقرّب من مالك بن أنس. ويبدو تأثير هذا الإمام المصري حاسمًا من خلال «المدوّنة الكبرى» التي أخذها عنه، والتي شكّلت أساس المذهب المالكي الذي انتشر في المغرب والأندلس. إلا أنه كان لابن سحنون اجتهاده الخاص في هذا المذهب الفقهي، وبه تميّز عن تعاليم بن القاسم. هكذا أصبحت مدينتا الفسطاط والاسكندرية بدورهما مركزين ناشطين في تعليم الفقه الإسلامي في مطلع القرن التاسع.

متوسط الفتح، مقبرة «الأبطال»

إن السبب الأول الذي يكمن وراء جمع الأحاديث والتراجم («الطبقات») يعود لتكوين ذاكرة إسلامية ترجع لزمن صحابة الرسول ﷺ والتابعين. فكتّاب السيرة في إفريقية، مثل المالكي (المتوفى بعد عام 1072)، اختاروا من بين هؤلاء من شارك في الفتح ودُفن في المنطقة[2]. ثم تأتي تراجم المسلمين الذين تبرّر مزاياهم كتابة سيرتهم. هذه السلسلة الحيّة تمثّل بنظر العلماء ذاكرة الإسلام الحقيقية، والتي تضمّنت بعض ممثّلي الخلفاء. بهذه الطريقة حظي الأمراء الأغالبة بالاعتراف بهم، وهذا ما عزّز بالتالي شرعيتهم.

---

(1) M. Talbi, «Sahnûn», *E.I.2*, VIII, p. 843-845; J. Schacht (1999); Y. Dutton (1999); J. Brockopp (1998); M. Muranyi (1984) et (1999)

(2) A. Othman (1999)

ارتبطت قيمة هذه الكتب أولًا بمكانة المؤلّف الضامنة لصحّة المقاييس المعتمدة ولاختيار الشخصيات[1].

هكذا فإن الجيل الأول من المسلمين شكّل حلقة أساسية، أولًا في تثبيت أثر المؤمنين الأوائل الذي استحقوه بدم الشهادة، ومن ثم في تعزيز «الإسناد» لضمان صحة نشر الرسالة الإلهية في مناطق جديدة.

مصير الشهيد الذي يُحسد عليه

«قدِّمني ما استطعتَ في بلاد العدوّ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (يُدفن عند أسوار القسطنطينية رجلٌ صالح) وإني لأرجو الله أن أكون أنا هو»[2].

هذه الكلمات التي تُنسب إلى أبي أيوب الأنصاري، أحد صحابة الرسول ﷺ الأكثر احترامًا والذي توفي وهو في عداد الحملة المتوجّهة إلى القسطنطينية بقيادة يزيد بن معاوية (680 ـ 684)، عام 668 ـ 669، تكشف عن رغبة بعض صحابة الرسول في أن يُدفنوا في أرض المعارك الحاسمة، بعيدًا عن أرض الأجداد. حتى أن هناك إشارة لمدافن موهومة لبعض الشخصيات البارزة، وهي بشكل عام من صحابة الرسول ﷺ. فلقد قيل إن قبر أبي عبيدة الجرّاح الذي اشتهر بقتاله إلى جانب النبي محمد ﷺ، يوجد أمام أسوار القسطنطينية حيث قُتل أثناء الحصار الذي قاده مسلمة، ليتبيّن لاحقًا أنه قضى بفعل وباء الطاعون الذي تفشّى عام 639 في قرية عمواس في بلاد الشام [فلسطين][3]. على نطاق أوسع، ارتبط التمني بأن يُدفن المرء بأرض تعود للكفرة، أو على مشارفها، بالرغبة في شرف نيل الشهادة[4]. من هنا، لم تحتفظ المرويات العربية عن المعركة التي دارت في مدينة بواتييه الفرنسية عام 732، سوى باسم «بلاط الشهداء»[5] (والبلاط يعني «القصر»

(1) المالكي على وجه الخصوص: N. Amri (2011)

(2) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبرى»، تحقيق علي محمد عمر، ج.3، مكتبة الخانجي، القاهرة 2001.

(3) محمد بن أبي بكر الزهري، «كتاب الجغرافية»، انظر: «أبو عبيدة بن الجرّاح».

(4) J. Chabbi, «Shahîd», *E.I.*2

(5) Ph. Sénac (2006)

على الأرجــح)، للدلالة على أن جميع المســلمين الذيــن قضوا في هذه الموقعة والسيف في يدهم، استحقّوا الشهادة، وبشكل خاص قائدهم، والي الأندلس عبد الرحمٰن الغافقي، «الذي حــاول ردّ الهجوم، لكنه لقي حتفه شهيد الإسلام هو وعامة أصحابه»[1].

هكذا، كانت أماكن الاستشــهاد والدفن ترســم حدود الإسلام، وتسمح بإعطاء تفسير آخر للتوقّف المؤقت عن عملية التوسّع. فإقامة القبور لصحابة الرسول ﷺ في أماكن معيّنة مثل العاصمة البيزنطية يحمل بُعدًا اسكاتولوجيًا، إذ يرسم الحدود المقدّسة للإسلام، التي تصبح أرض جهاد، ويعيّن الأهداف لمقاتلي الأجيال القادمة. يمكن الإشــارة إلى أنه من بين ثلّة ابطال الحرب الممجَّدين، هناك التفاتة خاصة منذ أيام الأمويين إلى المتطوعين الذين كانوا يخوضون غمار البحار، وهم يُعتبرون من أصحاب الشــجاعة المميّزة، مثل القائد الأول لأسطول المسلمين في البحر المتوسط:

> «[سنة 27هـ./684م.] اســتعمل معاوية بن أبي سفيان على البحر عبدالله بن قيس الجاسي حليف بني فزارة[2]، فغزا خمسين غزاة من بين شاتية وصائفة في البحر، ولم يغرق فيه أحد ولم ينكب، وكان يدعو الله أن يرزقه العافية في جنده، وألا يبتليه بمصاب أحد منهم، ففعل، حتى إذا أراد أن يصيبه وحده»[3].

ترك لنــا البلاذري لائحة بصحابة الرســول ﷺ الذين رافقــوا معاوية في الحملــة البحرية العربية الأولــى ضد جزيرة قبرص عــام 648. وهم في ذلك أصحاب فضل كبيــر، لأنه على حدّ قولــه «لم يركب المســلمون بحر الروم قبلهــا»[4]. كما تروي الأخبــار أن للمقاتل الذي يلاقي حتفه فــي البحر قيمة مضاعفة عن ذاك الذي يقضي على اليابسة، لأن من مات في البحر لا مدفن له.

---

(1) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر»، تحقيق شارلز توزّي، ص. 217، نيوهافن 1922.

(2) قبيلة ارتدّت بعد وفاة الرسول، ثم أعادها أبو بكر الصديق إلى حظيرة الإسلام بحروب الردّة (632 ـ 634).

(3) «تاريخ الطبري» (تاريخ الأمم والملوك)، الموسوعة الشاملة، ج. 2، ص. 596.

(4) البلاذري، «فتوح البلدان»، ص. 159، شركة طبع الكتب العربية، القاهرة 1901. في الواقع، إن الحملة البحرية الأولى في المتوسط تعود لعام 643 وفقًا لرواية مصرية.

البطل الفاتح، حامل راية الإسلام

إلى جانب المقام الذي يحتلّه الشهداء، لعبت صورة الفاتح التي تجسّدها بعض الشخصيات التي تسمو بمرتبتها عن عامة الناس، دورًا أساسيًا في نصوص العصر العباسي، لتُبرز حدود الفتح تحت رعاية الخليفة. لهذا السبب، استحضر الخلفاء العباسيون فضائل الأمويين وغيرهم ممن أسهم في توسيع أرض الإسلام حتى أقاصي المعمورة. وهنا، يكتسي الرهان على الذاكرة أهمية كبرى، إذا ما استعرضنا الأحاديث المتناقضة التي خُصّت بها هذه الشخصيات غير الاعتيادية.

يمثّل عمرو بن العاص، كما رأينا، واحدًا من هؤلاء «الأبطال المؤسّسين» وقد أوكل اليه عمر بن الخطاب نشر الإسلام في أرض الكفّار. يمثّل تأسيس الفسطاط وبناء المسجد الذي يحمل اسمه من أولى أعمال ترسيخ الإسلام في مناطق جديدة. وبالرغم من أن الأمر لا يُذكر كثيرًا، فهو كان أول مسلم يقيم علاقات مع البربر، كقبيلة لواتة في برقة. وتبيّن الاتفاقية التي وُقّعت مع سكّان «المدن الخمس البنتابولوس» [أنطابلس] الطريقة التي تحوّل بها شعب بأكمله، البربر، ليصبح حليفًا للمسلمين، وهو ما يؤشّر لعلاقات خاصة بين المجموعتين:

> «فسار عمرو بن العاص في الخيل حتى قدم برقة فصالح أهلها على ثلاثة عشر ألف دينار يؤدّونها اليه جزية على أن يبيعوا من أحبّوا من أبنائهم في جزيتهم؛ [...] كتب عمرو بن العاص على لواتة من البربر في شرطه عليهم أن عليكم أن تبيعوا أبناءكم وبناتكم فيما عليكم من الجزية؛ [...] أنطابلس فُتحت بعهد عمرو بن العاص؛ [...] حدّثنا عبد الملك بن مسلمة: «سمعتُ عمرو بن العاص على المنبر يقول: لأهل أنطابلس عهد يوفى لهم به»[1].

(1) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر وأخبارها»، تحقيق محمد صبيح ص. 116. دار التعاون للطباعة والنشر، د. ت.

نستقرئ في هذا العقد تفوّق العرب، إلا أنه في الوقت ذاته يؤشّر إلى تحالف، وإلى الموقع المميّز الذي يحتلّه البربر إلى جانب العرب في عالم الإسلام. وهذا التحالف سوف يتعزّز مجدّدًا حين قامت كاهنة البربر [ديهيا] عشية المعركة الفاصلة في مواجهة العرب، بطلب الأمان لأبنائها من حسّان بن النعمان، فاتح إفريقية، فانضموا إلى جيوشه. فموقف الكاهنة والقائد العربي الذي تمكّن من القضاء عليها وتبنّي ابنائهـا، يرمز إلى التحاق بربر المغرب بالإسلام، من خلال التخلّي عن عالم ولّى زمنه واعتماد مبادئ جديدة[1].

من جهته عُقبة بن نافع الذي يُحاط بهالة البطولة، يجسّد الصورة المميّزة لمن اعتُبر الفاتح الحقيقي لإفريقية، علمًا بأنه ليس المسلم الأول الذي دخلها. فهذه الرواية التي تجعل منه «بطلًا قوميًا» تحجب أعمال القادة الذين سبقوه أو أتوا من بعده، بشكل خاص حسّان بن النعمان الذي تمكّن مع ذلك من بسط النفوذ الإسلامي نهائيًا حتى قرطاجة في عام 698[2]. فعُقبة المتحدّر من قبيلة بني فهر القيسية المرموقة، وُضع على قدم المساواة مع عمرو بن العاص. ويعتبره ابن عبد الحكم كأول مسلم وصل إلى تخوم «بلاد السودان» ووسّع بدوره حدود بلاد الإسلام[3]. أما الإنجاز الذي أسهم بشهرته فهو بناء مدينة القيروان عام 670؛ فالرواية التي تتحدّث عن اختياره لموقع جديد على أرض خالية، «مِصْر»، جعلت منه المؤسّس الحقيقي للإسلام في إفريقية، ومسحت في الوقت عينه من الذاكرة الجماعية الانتصار الذي حققه عبد الله بن سعد [بن أبي السرح] على البيزنطيين عام 647، وتجاهلت الموقع الذي أسّسه قائد عربي آخر سبقه هو معاوية بن حُديج، على الأرجح عام 660 أو 663. إلا أنه لم يبقَ في الذاكرة من أثر لهذا الموقع الإسلامي الأول! من هنا فرضت

(1) ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب»، تحقيق شارلز تورّي، ج.2، ص. 204؛ ابن عذاري، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» مكتبة المصطفى الالكترونية، ص. 18 ـ 19؛ هشام جعيط (2004).

(2) المرجع نفسه.

(3) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر والمغرب»، ج. 2 مرجع سبق ذكره، ص. 194 ـ 197.

المرويات العربية ـ الإسلامية عُقبة بن نافع وكأنه الفاتح الأول الحقيقي للمناطق الغربية، بينما أصبحت المدينة الجديدة [القيروان] المركز الأساسي للإشعاع الإسلامي في المغرب، بدفع من الأمراء الأغالبة (800 ـ 909) الذين اختاروا المدينة كعاصمة لهم وجدّدوا بناء الجامع الذي أصبح من أهمّ المعالم الإسلامية في بلاد المغرب[1]:

> «كان واديًا كثير الشجر كثير القطف تأوي إليه الوحوش والسباع والهوام؛ ثم نادى [عُقبة] بأعلى صوته: «يا أهل الوادي ارتحلوا رحمكم الله فإنا نازلون». نادى بذلك ثلاثة إيام، فلم يبقَ من السباع شيء ولا الوحوش والهوام إلا خرج. وأمر الناس بالتنقية والخطط ونقل الناس من الموضع الذي كان معاوية بن حديج نزله إلى مكان القيروان اليوم وركز رمحه وقال هذا قيروانكم»[2].

وبعد أن عُزل لفترة أعاده الخليفة يزيد بن معاوية إلى مركز القيادة، ويُقال إن الأمر حصل زمن معاوية سابقًا. ثم قاد حملته الثانية والأخيرة التي أوصلته حتى سبتة، حيث يُقال، وفق رواية للواقدي، إنه التقى بحاكم المدينة البيزنطي يوليان. وبعد أن احتلّ طنجة، المدينة الواقعة في أقصى غرب الإمبراطورية البيزنطية، توغّل جنوبًا في بلاد السوس، وصولًا للمحيط: «وعندما وصل إلى مدينة ماليان على البحر المحيط، وقف أمام المحيط وقال: «يا رب لولا هذا البحر لمضيت في البلاد مجاهدًا في سبيلك»[3].

هذه العبارات المنسوبة اليه تدلّ بوضوح على أنه كان يعتبر بأنه بلغ أطراف العالم المسكون كما حدّدها الله، مُسبغًا بالتالي الشرعية على الفتح العربي وسيطرة الإسلام حتى أقصى حدود الغرب[4]. وكما تمّ تصوير مسلمة

---

(1) H. Djaït (2004)

(2) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر والمغرب»، ج. 2، مرجع سبق ذكره، ص. 196.

(3) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، المجلّد الثالث، ص. 451، دار الكتب العلمية، بيروت 1987.

(4) H. Djaït (2004)

[بن عبد الملك] في القوقاز، فإن عملية بناء الذاكرة جعلت من عُقبة بن نافع بطلًا آخر لرسم حدود العالم: هكذا تحوّل فشل حملته بعد الهزيمة التي مُني بها أمام القائد البربري كُسيلة عام 683، ومن ثم وفاته في أرض المعركة، إلى مسيرة ظافرة نحو الاستشهاد، كونه المسلم الأول الذي وصل إلى المحيط الأطلسي والحدود الأخرى للعالم لجهة الغرب. وقد اعتُبر في الواقع، ومن نواحٍ كثيرة، على أنه هو الذي بسط نفوذ الإسلام، فأقام بصفته من «التابعين» ـ حتى أنه ذُكر في بعض المرويات على أنه من صحابة الرسول ﷺ ـ الصلة بين مدينة الرسول ﷺ والغرب، منذ الجيل الثاني بعد عصر الصحابة، وصولًا إلى المحيط. وقد تحوّل ضريحه الذي لا يزال يُحاط بهالة من التقديس إلى الآن في بسكرة بالقرب من المكان الذي استُشهد فيه، إلى أحد «أماكن الزيارة»[1] التي تتمتّع بأهمية خاصة في المنطقة.

أحيانًا، تبدو صورة البطل الغازي أكثر التباسًا. وهذا هو حال موسى بن نُصير. فبعد أن استنجده طارق بن زياد لملاقاته إلى قرطبة، كان هو القائد الفعلي للحملة التي أدّت إلى إخضاع مملكة القوط في هسبانيا للإسلام: «إنما أنا مولاك وهذا الفتح لك»[2]. حتى أن هناك بعض المرويات توحي بأنه انطلق إلى الغزو من دون إذن الخليفة. إلا انه، وفق ابن حبيب، أعلمه «عجوز حكيم» بأن البربر سيكونون الغزاة الحقيقيين لهسبانيا. أما ابن الأثير (المتوفى عام 1223) المؤرّخ الكثير الاطّلاع على أخبار الأندلس، فينقل رواية مفادها أن النبي ﷺ قال لطارق بعد أن تراءى له في الحلم بأنه هو الذي سوف يُنجز الفتح «يا طارق تقدّم لشأنك»[3]. ويبدو أن الفضل بتوسّع الغزو حتى الأراضي الإسبانية، وكذلك بناء على حلم، يعود إلى هذا القائد البربري بالذات. فعند سواحل البحر، كتب موسى لطارق:

---

(1) أماكن ثانوية للحج.

(2) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر والمغرب»، ج.2، مرجع سبق ذكره، ص.207.

(3) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، المجلّد الرابع، ص.268، مرجع سبق ذكره.

«هناك تمثال صنم على صورة ثور؛ فاكسر ذلك التمثال واعْمِد إلى رجل طوال أشقر، بعينه قَبَل، وبيديه شللًا فاعقِد له على مقدمتك». فلما انتهى الكتاب إلى طارق كتب إلى موسى بن نصير: «إني سأنتهي إلى ما أمرتني به، وأما صفة الرجل الذي أمرتني به فلم أجد صفته إلا في نفسي»[1].

هناك حديث آخر يعطينا عن الفاتح [ابن نصير] صورة أكثر قتامة، بالرغم من نجاح الغزو. فموقفه المتشنّج من القائد البربري [طارق] الذي أحرز النصر على ملك القوط رودريك (لذريق) في معركة سهل البرباط عام 711، والذي استولى على طليطلة، عاصمة مملكة القوط، وعلى وجه الخصوص استيلاؤه على جزء من غنائم الحرب ـ وتحديدًا مائدة الذهب المرصّعة بالأحجار الكريمة التي نُسبت إلى النبي سليمان ـ، شكّلا موضوع الاتّهام الأخطر إزاء قائد مكلّف من قبل الخليفة ببسط نفوذ الإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية. إن وضع اليد على التاريخ الأندلسي من قبل مدوّني الأخبار الأمويين حوّل صورة الفاتح إلى بطل سلبي، بحيث يعود الفضل في النهاية في الفتح الحقيقي لهسبانيا إلى الخلفاء الأمويين لوحدهم، زعماء قبيلة قريش[2]. إلا أن روايات أخرى أبرزت مزايا القائد. فابن حبيب يصوّره على أنه المخطِّط الفعلي لإعداد الحملة وتنظيمها، لكنه يشتهر على وجه الخصوص بأنه «من أعلم الناس بعلم النجوم». وتلك صفة تؤهّله بالطبع لأن يحدّد المدى الذي يبلغه الفتح الإسلامي، ويضع حدًا للتوسّع العربي في أوروبا؛ فحين بلغ حدود العالم، ربما في مدينة لا كورونيا، حيث تمثال لهرقل يرسم أحد أطراف العالم، وجد نقشًا يُنبئه بانتهاء التوسّع، ويوعز إلى أبناء اسماعيل بأن يعودوا أدراجهم. ووفقًا لروايات أخرى، اكتشف المسلمون هذا التحذير بالتوقّف، بعد احتلالهم لمدينة نربونة الفرنسية، في مكان اعتُبر وكانه حدٌّ آخر لأرض الإسلام: «يا بني اسماعيل ها هنا منتهاكم فارجعوا»[3]. فهذه المدينة التي اعتُبرت كعاصمة

(1) ابن حبيب، «كتاب التاريخ»، مرجع سبق ذكره ص. 143.

(2) G. Martinez-Gros (1992)

(3) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، المجلّد الرابع، ص. 270، مرجع سبق ذكره.

إسلامية في بلاد الغال من قبل الخليفة الأموي في الشام، أصبحت جزءًا من «دار الإسلام» حتى بعد أن خسرتها الجيوش الإسلامية؛ لهذا السبب استمر اعتبار نربونة كحدود لبلاد الأندلس في معظم الكتب الجغرافية، وذلك لمدة طويلة بعد استعادتها من قبل الكارولنجيين عام 751.

ولادة المتوسط الإسلامي حصرًا

بالرغم من هذا الحشد لمجموعة من الأبطال الأسطوريين العظماء، فإن المشهد المتوسطي كما يبدو في المراجع التي تتناول زمن الفتوحات العربية اقتصر بداية عند الرواة على فضاء إسلامي حصرًا. في الواقع، إن ما أُدرج في المدوّنات التي تنقل أخبار الفتح كان فقط الأمور التي تتعلّق بالإسلام، فيما تمّ بطريقة ما حجب كل ما يمثّل الحُكم السابق، ما عدا الآثار التي استعرضها المسلمون كعلامات تشهد على انتصار الإسلام على المسيحيين. وحدهم السكان الذين اعتنقوا الإسلام، كالبربر الذين تحالفوا مع العرب، كان لهم شرف الاندماج في هذا العالم الجديد. إلا أن هذا التحالف ارتكز على أصول مشتركة، بحيث اعتُبر البربر كمشرقيين منفيين التجأوا إلى الأرض الإفريقية، وها هم يستعيدون جذورهم بفضل الإسلام:

> «وكانت ديار البرابر فلسطين، وكان ملكهم جالوت بن ضريس بن جانا وهو أبو زناتة المغرب وجانا هو ابن لواء بن بر بن قيس بن الياس بن مضر. فلما قتل داود عليه السلام جالوت البربري رحلت البربر إلى المغرب حتى انتهوا إلى أقصى المغرب فتفرقت هناك»[1].

هناك صمت مُطبق حول السكّان غير المسلمين، في محاولة للتعتيم على ماضيهم، ووحدها المراجع الفقهية تذكر وجود «ذمّيين» للإشارة إلى الأثر المتبقّي من الضلال الذي عاشوه[2].

(1) الإدريسي، «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، المجلّد الثاني، الإقليم الثالث، الجزء الأول، ص. 222، مرجع سبق ذكره.

(2) A.-M. Eddé, F. Micheau, Ch. Picard (1997)

بعد أن تخلّصوا مــن الماضي، عمد الكتّاب العــرب إلى وصف فضاء متوسّطي إســلامي حصرًا يدور في فلك الخلافة الإســلامية، ويشتمل على المناطق البحرية. ولـم يذكر مؤرّخو بغداد المناطق التي يســيطر عليها الكفّار إلا للتذكير بأنها أراضٍ يستوجب احتلالها، من أجل إنجاز المهمة التي تقع على عاتق المؤمنين قبل انتهاء الأزمنة.



الفصل الثالث

البحر المسكوت عنه: الجهاد في العصر العباسي

لدينا ما يكفي من الأدلة لإثبات أن الخلفاء العباسيين لم يتخلّوا عن البحر المتوسط كما تمّ ادّعاء ذلك لفترة طويلة. على العكس من ذلك، إن كل ما نملك تقريبًا عن تمثّل البحر في الأدبيات العربية في العصور الوسطى يعود لما تركه لنا أهل العلم في بغداد من أوصاف وتمثّلات حول بحر الروم. في الواقع، بعد أن أصبح فتح بيزنطية هدفًا مستحيلًا، تطوّر مفهوم الحدود (الثغور) وأشكال الحرب المرتبطة بالمناطق المتاخمة للأراضي المسيحية وبالشواطئ المسلمة للمتوسط، في كتابات العلماء في بغداد. وقد قدّموا نسخة مُحدثة عن علاقة الخليفة بالحرب، بناء لاستراتيجية تقوم على موازين القوى وتثبيت المناطق الحدودية بشكل مستدام. بقيت المفردات المستخدمة، المستندة إلى النص القرآني، هي نفسها منذ صدر الإسلام، لكن المعنى تطوّر وفقًا لممارسات القتال على جبهة ثابتة[1].

أقام خلفاء بغداد في وقت مبكر جدًا علاقات دبلوماسية مع الإمبراطور البيزنطي [البازيليوس]. إلا أن تفاصيل هذه الاتصالات تعرّضت لإعادة صياغة شاملة من قبل الكتبة الروم لعرضها على البازيليوس، ومن قبل الكتبة العرب لعرضها على الخليفة[2]. هذه التوليفات الأدبية لوصف الاستقبالات

---

(1) F. Donner (1991)

(2) M. Canard (1973b); A. Kaplony (2002); M. Bonner (2004)

الاحتفالية، التي لم تكن تقتصر على نطاق الدبلوماسية، كان يتمّ توظيفها في خدمة الشرعية العالمية للسلطة الحاكمة.

المعرفة، رهان رئيسي للسيطرة العالمية للإسلام[1]

السابقة الأموية

«لما وُلّي عمر بن عبد العزيز الخلافة قال: إني أرى في مسجد دمشق أموالًا أُنفقت في غير حقّها [...]، أنزع هذا الرّخام والفسيفساء [...] وورد على عمر رسل الروم فدخلوا مسجد دمشق لينظروا اليها فرفعوا رؤوسهم إلى المسجد، فنكّس رئيس منهم رأسه واصفرّ لونه فقالوا له في ذلك فقال: إنّا كنا معاشر أهل رومية نتحدّث أن بقاء العرب قليل، فلما رأيت ما بنوا علمت أن لهم مدة سيبلغونها، فأُخبر عمر بذلك فقال: أرى مسجدكم هذا غيظًا على الكفّار، فترك ما همّ به من أمر المسجد»[2].

كان الخلفاء المروانيون سابقًا قد بلوروا خطابًا واكب الحملات العسكرية حول تفوّق النبوة الإسلامية، مستخدمين قبة الصخرة في القدس التي تمّ الفراغ من بنائها بأمر من عبد الملك [بن مروان] عام 692 كسند دعائي، وذلك من أجل التأكيد على التوحيد والإدانة الضمنية للتثليث المتمثّل بكنيسة القيامة[3]. والأمر ينطبق على بناء مسجد دمشق، حيث يجري الكلام على إرسال عمّال بيزنطيين تلبية لطلب الوليد بن عبد الملك كنوع من الجزية أُلزم البازيليوس على دفعها من خلال إرساله لصنّاع في التزيين بالفسيفساء[4]. يخصّص الجغرافي ابن الفقيه مقطعًا طويلًا للمسجد ويفيد من ذلك ليُظهر الطابع الجدلي لأعمال التزيين ولبعض النقوش في المبنى، متوجّهًا بخطابه للمسيحيين، وخاصة لأهل بيزنطية[5].

---

(1) D. Gutas (2005); H. Touati (2003), p. 125-203

(2) ابن الفقيه الهمذاني، «كتاب البلدان»، ص. 158 ـ 159، عالم الكتب، بيروت 1996.

(3) من أجل الاطّلاع على سياسة عبد الملك بن مروان، انظر: Ch. F. Robinson (2005). وحول مسجد دمشق، انظر: F. B. Flood (2000)

(4) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، ص. 80 ـ 81، مطبعة بريل، ليدن 1877.

(5) ابن الفقيه الهمذاني، مرجع سبق ذكره، ص. 159.

العالمية الساسانية في خدمة الإسلام

وجد [أبو العباس عبد الله] السفّاح (749 ـ 754) أول الخلفاء من بني العباس، وخاصة ابنه، في ايران أطرافًا عديدة ساعدوهما في الوصول إلى السلطة؛ أحاط الخليفة نفسه بأهل العلم من الفرس الذين اعتنقوا الإسلام، مثل ابن المقفع (المتوفى عام 757) الذي اشتُهر بترجماته العديدة من البهلوية (لغة البلاط الرسمية، واللغة الطقوسية للديانة الزرادشتية) إلى العربية، وشجّع على نشر الثقافة الموروثة عن الساسانيين (224 ـ 651). فالزرادشتية، دين الدولة للإمبراطورية الفارسية، تعتبر المعرفة كفيض إلهي ينتقل إلى الإنسان بإرادة أهورا مزدا، عبر «الأفستا» ـ الكتاب المقدّس للزرادشتية ـ، الذي يحتوي على جميع المعارف التي يمكن للبشر إدراكها. طبعت هذه الأفكار بعمق السلطة في ظل الخلفاء العباسيين الأوائل الذين أرادوا أن يستفيد الإسلام منها. بعد أن حلّ أبو سهل بن نوبخت الذي اهتدى إلى الإسلام محلّ والده كمنجّم معتمد لدى [أبو جعفر] المنصور و[أبو عبد الله] المهدي، ترجم من البهلوية إلى العربية التاريخ الفلكي في عهد أباطرة الفرس، وقد نقل بشكل خاص أن كسرى الأول [أنو شيروان] (535 ـ 578) كان الأخير في سلالته التي حكمت طويلًا الذي جمع الكتب الزرادشتية التي تحتوي على مادة المعرفة بمجملها. وتشير كتب الأخبار الفارسية إلى أن الإغريق هم الذين استولوا على هذه المعارف العالمية حين اجتاح الاسكندر المقدوني الكبير مدينة برسيبوليس ودمّرها، ونقل إلى اليونان مجمل الكتب التي تحتوي على العلوم ليدّعوا فيما بعد بأنهم هم الذين ابتكروها.

استعراض عملية استحواذ المعرفة لإظهار التفوّق على البازيليوس

إن الوصف الاستعراضي لاستقبال السفير البيزنطي في بغداد إبّان حكم الخليفة المقتدر (908 ـ 932) يُعتبر شكلًا كلاسيكيًا لإبراز تفوّق الخلافة،

وبالتالي الإسلام، على إمبراطور بيزنطية والمسيحية[1]. ينقل ابن الفقيه، من بين كتّاب آخرين، عن وجود استقبال احتفالي شبيه بالذي كان يجري في القسطنطينية، ولكن المشهد ينقلب ليتحوّل إلى مرافعة تُبرز تفوق الإسلام على المسيحية[2]. هكذا تمّ تحوير كل المعلومات حول العلاقات الدبلوماسية، والتي كانت طبيعية وعادية تمامًا، من أجل تغذية الصراع بين الديانات من خلال رسائل وتوصيفات تتوجّه بشكل حصري إلى رعايا الإمبراطورية، وبشكل خاص إلى رعايا دولة الخلافة المسيحيين. أما التنافس لاكتساب المعرفة فيخضع لنفس المبادئ.

في القرن الحادي عشر، اعتبر العالِم صاعد الأندلسي، ابن طليطلة، في كتابه «طبقات الأمم»، أن المقياس في ذلك هو درجة المعرفة التي تمتلكها الشعوب المعنية، وهو يقيم تصنيفًا بين الأمم العالِمة وتلك التي لا تزال تتخبّط في الجهل[3]. وفضل المأمون يعود تحديدًا لتنشيطه دراسة العلوم العالمية من قبل المسلمين القادرين لوحدهم على تحديد مجالات المعرفة التي تتيح لأمة المؤمنين مقاربة الحقيقة.

فضل المأمون: إسقاط أهلية العالم المسيحي

انطلقت حركة الترجمة ببادرة من الخلفاء الأمويين، قبل أن يتبنّاها العباسيون ويعطونها حجمًا لا يُقاس بما كان قائمًا لدى أسلافهم. بدأت هذه الحركة في عهد المنصور «حين تبنّى هذا الأخير جوانب بارزة من الفكر الساساني [...] كما ظهرت أيضًا من خلال اختياره للعاملين في المراكز العليا في الإدارة»[4]. فالنفوذ الفارسي والتأثير الزرادشتي هما اللذان يفسّران أن الترجمات الأولى كانت لمؤلفات مكتوبة باللغة البهلوية. وربما تتلاءم هذه

(1) M. Canard (1973b)

(2) ابن الفقيه الهمذاني، مرجع سبق ذكره، ص. 191.

(3) Sa‘îd al-Andalûsî; G. Martinez-Gros (1984)

(4) D. Gutas (2005), p. 95 et suiv

المرحلة كذلك مع نقل المعارف إنطلاقًا من جنديسابور مدينة العلوم السابقة للساسانيين، باتجاه بغداد.

بدأت ترجمة الأعمال اليونانية على نطاق واسـع، بتشجيع من الخليفة المهدي وقد دفعت اليهـا الحاجة للتزوّد بمحاجّة فعّالـة، على غرار «نظرية المواضع» (طوبيقا) لدى أرسـطو. تزامن هذا العمل مع انطلاق المجادلات التي كان ينظّمها الحكّام على شكل نقاشات شفهية بين رجال دين مسيحيين وعلماء مسلمين. وقد أدّى الحماس لنشر الدين الإسلامي، وتشجيع الحكّام للمسيحيين الموجودين بأعداد متزايدة في دوائر البلاط على اعتناق الإسلام، إلى إثارة أو تضخيم ردّة فعل دفاعية لدى مسـيحيي المنطقة. هذا ما قاد إلى نقاشات لاهوتية ارتكز فيها العلماء المسيحيون على المنطق الأرسطي الذي تعلّموه وكان لهم تمرّس بـه[1]. من هنا، كان لا بد من أن يوفّر للمسـلمين إمكانيـة الوصول إلى كتب المنطـق التي تؤّمن لهم الحجـج لإثبات تفوّق الإسـلام على ديانات أهل الكتاب، وتفوّق المذهب السـنّي على التيّارات المعترضة داخل الإسلام.

سـعى الخليفة المأمون، من جهته، إلى حصر سـلطة إملاء العقيدة الإسلامية بيد أمير المؤمنين لوحده، دون العلماء. فقد كان يريد أن يعطي للمعرفة المأخوذة عن اليونانيين، المكانة البارزة باعتبارها رمزًا للسـلطة السياسية، وبشكل خاص السلطة الدينية، التي يجسّدها خليفة الرسول ﷺ. هذا الاسـتئثار بالمعرفة شـمل جميع الميادين، من خلال الروحية التي أورثها الفرس الزرادشـتيون للعرب. إن اسـتخدام هذه المواد الضرورية لنشر الإسلام كان يقتضي أولًا الحصول على المراجع، التي كان الكثير منها يوجد في الأديرة المسـيحية المنتشـرة في العالم الإسـلامي، من الإسكندرية إلى العراق، مرورًا بمنطقة حرّان؛ وكان لا بد كذلك من اقتناء المجموعات الموجودة في القسـطنطينية، أقلّه في علم الكلام، وبالتالي

(1) A.-M. Eddé, F. Micheau, C. Picard (1997)

التأكيد على انتصار الإسلام المحصّن بالعلم على بيزنطية، التي تكون قد حُرمت من كتبها الأكثر قيمة. بعد أن جُمعت هذه المراجع المختارة وتُرجمت إلى العربية، تصدّرت رفوف مكتبات العاصمة، وبشكل خاص مكتبة القصر، التي قد تكون «بيت الحكمة» التي ذكرها ابن النديم وتكلم على مخزونها الثمين[1].

وفقًا لرواية ابن النديم، فإن التنافس بين عاصمتي الإمبراطوريتين دفع بالخليفة، بإيحاء من حلم رأى فيه أرسطو، إلى منافسة البيزنطيين في امتلاك المعرفة، وهي ميزة الحضارات التي تحمل ثقافة عالمية. وهذا الشكل من الصراع يقع تمامًا ضمن واجبات الحاكم، بنفس القدر الذي يتحمّل فيه مسؤولية الجهاد. فنبوءة النبي محمد ﷺ في الواقع ألقت على عاتق العرب، وعلى مجمل المسلمين، مسؤولية نشر المعرفة، لصالح الإسلام حصرًا. فالحديث النبوي الذي يحثّ المسلمين على طلب العلم ولو في الصين، حتى وإن كان غير مثبت، أعطى «إبراءً» للخلفاء من أجل السعي لامتلاك المعارف التي كان الروم يظنّون بأنها حِكر عليهم:

> «فكان هذا المنام من أوكد الأسباب في إخراج الكتب. فإن المأمون كان ينه وبين ملك الروم مراسلات وقد استظهر عليه المأمون فكتب إلى ملك الروم يسأله الإذن في إنفاذ ما من مختار من العلوم القديمة المخزونة ببلاد الروم، فأجابه إلى ذلك بعد امتناع [...]. وبعد أن عاد [مبعوثو الخليفة] مزوّدين بالكتب التي وقع اختيارهم عليها، أمرهم بنقلها إلى العربية فنُقلت»[2].

يجب وضع هذه الرواية في سياق هذا النوع من الحرب، التي تتمحور حول انتصار عالمية الإسلام على المسيحيين الممثّلين هنا بالإمبراطور البيزنطي. ولمّا لم يستطع المسلمون ـ والمقصود هنا الأمويون ـ من الاستيلاء على القسطنطينية، فإن شرف الانتصار يعود للعباسيين من خلال إرغام الروم

(1) ابن النديم، «الفهرست»، المكتبة الشاملة، ص. 301.

(2) ابن النديم، المرجع نفسه، ص. 141.

علـى أن يعطوا ـ على أن «يسـلّموا» من وجهـة النظر الفارسـية ـ للحضارة «الشرقية» التي تمتلك النبوءة الحقيقية، المعرفة التي كان أجدادهم يستأثرون بها. فمـن خلال نقل محـور الصراع بيـن الديانتين العالميتين مـن الميدان العسـكري إلى ميدان المعرفة، أصبح بإمـكان الحكّام اسـتبدال انتصارات أسلافهم بانتصار معرفي أنجزه المأمون بمسـاعدة الفيلسوف اليوناني العظيم [أرسطو]. ولهذا الانتصار فضل كبير لكون المعرفة تتيح إبراز النبوءة الوحيدة التي تُبنى عليها نهاية الأزمنة؛ هكذا انتصر القلم بالفعل على السيف، سيما وأن السيف لم ينجح في القضاء على روما الثانية! ترافق اقتناء المراجع اليونانية مع موجة متزايدة من «مناصرة الهلّينية»، بعد أن قُدّمت الثقافة الإغريقية على أنها أحد رموز عالمية المعرفة. وقد كان هناك حِرصٌ على التمييز بين هذه الثقافة والثقافة البيزنطية والمسيحية اللتين وُصمتا بالجهل الديني والثقافي.

الأوضاع الجديدة للحرب

تميّز كتب التاريخ العربية المتعلّقة بالعصور الأولى للإسلام بين فترتين فيما يعود لنشاط المسلمين البحري في المتوسط؛ فحتى عام 752، يؤتى على ذكر عدة حملات بحرية بوتيرة مطّردة، مما يفرض أعباء ثقيلة نسـبيًا. وبالرغم من فترات الانكفاء التي فرضتها المشـاكل الداخلية وبعض الإخفاقات، فإن عدد الحملات البحرية التي تـمّ إحصاؤها مذهل، خصوصًا وأن من يقـوم بها قوة يُفترض أنها تخشى البحر؛ لقد تم تحديد أكثر من خمسـين حملة كبرى في المراجع ـ ليس فقط المسيحية لوحدها ـ، وهي تغطّي السنوات 643 ـ 752[1]. وإذا كانت الأهداف قد تطوّرت، فإن مسار الاسـتراتيجية البحرية زمن الأمويين تميّز بالانخراط في البحر، وهو عمل مدروس بتمعّن ومدعوم بفعالية من خلال التنظيم اللوجستي.

من هنا، يبدو التناقض لافتًا مع الحقبة العباسية، بعد التوغّل الأخير الذي أُشير اليه عام 752 في غرب المتوسط بالفعل، خلال الفترة اللاحقة، وصولًا

(1) S. Bouderbala (2008), p. 278-279

إلى عام 779، لم تسجّل أية حملة بحرية، لا في المصادر العربية ولا في مصادر الجهة المعادية. وبمناسبة الغزوات البرّية في الأناضول التي كان يقودها الخليفة أو أبناؤه، منذ عهد المهدي إلى عهد المعتصم، بين 779 و 838، سُجّلت بعض التحرّكات البحرية على طول ساحل الأناضول من أجل مواكبة هذه الحملات التي كان يقودها الحكّام. لكن هذه التحرّكات لا تقارن البتة بالمجهود الحربي البحري الذي قدّمه الأمويون، سيما وأن الأسطول كان يُبقي على تراجعه، لمواجهة أية عملية يمكن أن تقوم بها الوحدات العسكرية البيزنطية، التي قد تهاجم القوات العربية من الخطوط الخلفية.

اعتُبر المتوسط إذاً في ظل الخلافة العباسية وكأنه منطقة خارجة على الحق الإسلامي. نتيجة لذلك، وبما أن نشاطات البحّارة المسلمين لم تسجّل، فقد قام المتضررّون، بشكل خاص رهبان الروم واللاتين، والسلطات اللاتينية، بتدوين هذه الغزوات البحرية. هذا الخط الفاصل بين المناطق التي تغطّيها الحوليات العربية، وغيرها من المناطق التي لا يؤتى على ذكرها، دفع بمعظم مؤرخي المتوسط إلى اعتبار البحر المتوسط وكأنه «منطقة محرّمة». لذلك، لم يكن بالإمكان تصوّر الهجومات الإسلامية إلا وكأنها من صنع «القراصنة». هذا، وقد تعاظم وقع الإحساس بالتخلّي عن «بحر الروم»، لأنه في الوقت ذاته كان علماء بغداد يصفون الحركة البحرية الناشطة للتجّار في الموانئ الإسلامية المنتشرة في المحيط الهندي، خاصة ميناءي سيراف والبصرة. كان المحيط يفتح ذراعيه أمام البحارة والتجّار الذين ينطلقون من سواحل المناطق الإسلامية ويُبحرون على طول سواحل إفريقيا والهند، وأبعد من ذلك وصولاً إلى كانتون [الصين] في القرن التاسع. في المقابل، على شواطئ البحر المتوسط كانت المدن الساحلية الكبرى التي ازدهرت في العصور القديمة ـ انطاكية، الاسكندرية، قرطاجة ـ مدمّرة أو إلى أفول، فيما العواصم الإسلامية هي حديثة التأسيس أو هي مدن داخلية[1]. هكذا فإن الفضاء البحري المتوسطي، المأزوم منذ نهاية

(1) R. Hodges, D. Whitehouse (1996)

القرن السادس، والذي تخلّت عنه السلطات على تنوّعها، ما عدا البيزنطيين في بعض الموانئ، أصبح الميدان المثالي للقرصنة.

هذه القراءة «السريعة» للمصادر العربية والمسيحية تثير أسئلة حول سياسة الخلفاء العباسيين إزاء بحر الروم. في عزّ قوّتهم، وبعد النصر الذي حققوه على الأمويين، حوّل هؤلاء الخلفاء كل عملياتهم الجهادية إلى الحدود البيزنطية، التي تشتمل على الشواطئ الشرقية للمتوسط. لكن، هل تراهم افتقدوا لأية سياسة بحرية واكتفوا بتدعيم الدفاعات الساحلية؟ مع ذلك، رأيناهم في الوقت نفسه يستخدمون مؤرخين من أجل الكتابة عن السياسة البحرية لمعاوية، مؤسّس السلالة المرفوضة منهم والتي هُزمت على يد العباسيين، والإشادة بانخراطه في القتال في بحر الروم. هذه التفسيرات التي نستخلصها من المعلومات المسكوت عنها في الكرونوغرافيا العربية التي تعود للسياسة البحرية للسلطات الإسلامية في القرنين الثامن والتاسع، ونستشفّها فقط من وجهة نظر الضحايا البيزنطيين وخاصة اللاتين، تتناقض تمامًا مع الطموحات المتوسطية التي أفصح عنها الخلفاء العباسيون، في وقت كانوا يقودون شخصيًا العساكر المتوجّهة للقتال في مناطق الأناضول الواقعة تحت السيطرة البيزنطية.

ما أن سيطرت جيوش الخلافة العباسية على بلاد الشام وثغور الأناضول، حتى انخرط الخليفة السفّاح ومن أتى بعده، بالسياسة الحدودية[1]. فإلى جانب القوات المسلّحة والعسكريين «الأرستقراطيين»، هناك جيل جديد من المقاتلين، جيل «العلماء حملة السلاح»[2]، المختصّين في الفقه، والبعض منهم ممن ساهم في بلورة المذاهب الفقهية الكبرى التي انتشرت في تلك الحقبة، ظهر في المناطق الحدودية بين النصف الثاني من القرن الثامن ومنتصف القرن التاسع، من أجل تأطير الجهاد على الحدود ومساعدة الخليفة

(1) M. Bonner (1996)

(2) عبارة استخدمها M. Bonner (1996)

في توجّهاته[1]. أضف إلى ذلك، إن ما شـــهدته جبهـــة الأناضول من تواجد لقوات الجُند، والمتطوعين، وكذلك لمجموعات قريبة من الســـلطة، وحتى لأفراد من عائلـــة الخليفة كانوا على تنافس بالتأكيد، يعدّ مؤشّـــرًا جيدًا على حيوية انخراط القوات الإسلامية على الحدود، تحت راية الخلفاء.

إن الحملات التي قادها هؤلاء الخلفـــاء، أو أبناؤهم، احتلّت حيّزًا كبيرًا في المدوّنات التاريخية التي تتعلّق بالقرن الأول من الحكم العباسي. فوجود الحاكم يُعتبر الســـبب الحقيقي للإتيان على ذكر هـــذه الحملات، حتى ولو اقتضى الأمر المرور مرور الكرام على صفات القادة العســـكريين المحنّكين الذين كانوا يتولّـــون تنظيمها. كان المؤرّخون يهتمون إلـــى حدّ كبير بإثبات شرعية الحكّام المنخرطين في الحرب. وأتت المصاعب التي رافقت عملية توارث الســـلطة، والحروب الداخلية، لتشكّل مناسبة لتســـليط الضوء على انخـــراط الخلفاء في أرض المعركـــة، بحيث أن هـــذه المدوّنات «من حيث العملية التأريخية، شـــكّلت محطّة لـــولادة نوع جديد من الســـرد التاريخي الرسمي بتكليف من السلطة [الخليفة]، [...]، وقد رسخت الفكرة بأن الغرض الرئيسي من الجهاد لم يعد الاستيلاء على «دار الحرب»، وإنما إرساء سلطة وشرعية قائد جماعة المسلمين»[2].

لا يظهر البحر أبدًا في المراجع الرســـمية وكأنه ميدان حرب بالنســـبة للخلفاء. في المقابل، إن صيانة وتســـليح الأساطيل، وتجنيد طواقم السفن، كما إشار إلى ذلك البلاذري أو الفقيه قدامة بن جعفر (المتوفى عام 948)، وكذلك تنظيم الدفاع على السواحل المصرية والسورية، كان يقع دومًا على عاتق الحاكم الذي يفوّض ســـلطاته إلى والي الســـواحل والموانئ[3]. ظهر اهتمام الحكّام بالبحر في وقت مُبكر جدًا، منذ محاصرة قيادة الأســـاطيل، التي بقيت في الاسكندرية طيلة الحقبة الأموية، والتي انتقلت إلى صور بأمر

---

(1) A. Morabia (1993); M. Bonner (2004b)

(2) H. Kennedy (2003), p. 35

(3) A. M. Fahmy (1966)

من الخليفة أبي جعفر المنصور. وبما أن الميناء كان على درجة عالية من التحصين، فقد أصبحت صور العاصمة البحرية للخلافة، بعد أن نُقلت دار صناعة السفن التي بناها الخليفة الأموي معاوية من عكا إلى صور، بأمر من هشام بن عبد الملك. لهذا السبب على الأرجح يمتدح الخليفة العباسي حُسن إدارة الخليفة الأموي، الذي لا يسلم مع ذلك من نقد مؤرّخي بغداد. فمن أجل تدعيم أسس سياستهم البحرية، حرص هؤلاء المؤرّخون أنفسهم على التذكير بأن الخليفة العظيم معاوية هو الذي بنى القوة البحرية الإسلامية، التي حققت الانتصارات والفتوحات. ما من شك في أن العباسيين حافظوا على كافة التجهيزات الساحلية التي بناها الأمويون نظرًا لفاعليتها، كما اعتمدوا كذلك سياسة الانخراط في البحر. أما التغيير الوحيد في التنظيم البحري فتمثّل بنقل مكان قيادة الأساطيل، وكذلك في وضع كل مراتب القيادة البحرية تحت الإمرة المباشرة للخلفاء، واضعين بذلك حدًا لتنازع القيادة ما بين مصر وبلاد الشام[1].

فضاءات الجهاد المتوسطي في الخطاب العباسي

«الجهاد الدفاعي»، استراتيجية من طرف واحد

تمّ التعريف بالسياسة العسكرية للخلفاء العباسيين الأوائل، أقلّه حتى عهد المتوكّل، من قبل كبار الموظّفين الذين تحوّلوا إلى مؤرّخين[2]. وإذا كانت المدوّنات التاريخية قد أضاءت على الخطط التكتيكية وعلى استراتيجية الدفاع عن السواحل والثغور التي اعتمدها الخلفاء المتعاقبون، فإن الفقهاء و«العلماء حملة السلاح» هم الذين قاموا بوصف قواعد الحرب[3].

---

(1) S. Bouderbala (2008); A. Borrut (1999-2000) et (2001)

(2) انظر بشكل أساسي: M. Bonner (1996); Cl. E. Bosworth (1992); M. Canard (1973); V. Christides (1982); P. Cobb (2001); P. Crone (1980); T. El-Hibri (1999); A. M. (1966); H. Kennedy (2001) et (2003); P. Von Sievers (1982)

(3) D. Gimaret, «Mu ‘tazila», *E.I.*2, VII, p. 783-787

اتّخذ كل من المهدي وهارون الرشيد، ومن ثم إثر الأحداث الداخلية، ابنا هذا الأخير المأمون والمعتصم (833 ـ 842) إجراءات أدّت إلى عملية تنظيم جذرية للمنطقة الحدودية، وصولًا إلى أرمينيا. على غرار المؤرّخ الحلبي [عزّ الدين] ابن شـدّاد (المتوفى عام 1285) الذي يصف المواقـع الحدودية في منطقته، أعطى العلماء العرب الأولوية لأعمال التحصين التي قام بها الخلفاء على الجبهة[1]. ما من شـك في أن منطقة طوروس، وكذلك منطقة الساحل خضعتا لأعمال التحصين منذ العصر الأموي، وقد ترك لنا البلاذري واليعقوبي قائمة بالتدابير التي اتخذها معاوية حين كان واليًا على الديار الشامية في عهد عمر بن الخطاب وعثمان بن عفّان. وقد أثبتت الحفريات في القلاع على طول الساحل بين سـوريا وفلسـطين هذا الأمر[2]. واصل الخلفاء بعد معاوية هذه السياسة، بشكل خاص في منطقة سوريا العليا مع إعادة إعمار قنّسرين، وعلى طول جبهة منطقة ما بين النهرين العليا، حول حرّان بعد أن انتقل اليها مروان الثاني وجعل منها عاصمته. هكذا أسهم الاستقرار النسبي للمنطقة الفاصلة بين الإمبراطوريتين في استمرار السياسة الدفاعية لدار الإسلام في العصر العباسي.

كان للخطاب المُراقَب بدقة مـن قبل الخلافة أثر أبلغ من حجم العملية الإصلاحية بحدّ ذاتها، وهو الذي أعطى لمسألة تنظيم الحدود المنسوبة إلى هارون الرشيد البُعد التجديدي. فالنصوص التي استخدمها المؤرخون في هذا المجال أتت مـن مصادر كبار معاونـي الخليفة، مثل أبي يوسـف يعقوب (المتوفى عام 798) صاحب أول كتاب من نوعه، «كتـاب الخراج»[3]. تُبرز المصطلحات المستخدمة التغيّرات الحاصلة، لكن المعنى يكتنفه الغموض. فكلمة «ثغر» ـ التـي غالبًا ما تُسـتعمل بصيغة الجمع «ثغور» ـ تشـير منذ السنوات الأولى لانطلاق الإسـلام إلى «عتبات» [عوائق] جبلية تُبنى عليها

(1) انظر: ابن شـدّاد، «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشـام والجزيرة»، المعهد الفرنسي بدمشق 1953.

(2) A. Borrut (1999-2000) et (2001); H. Kennedy (2001)

(3) أبو يوسف يعقوب، «كتاب الخراج»، دار المعرفة، بيروت 1979؛ M. Bonner (1996)

الحصــون، وهي تكتســي معنى يشــابه إلى حــد ما الحاميــات البيزنطية [*cleisouries*]، والقلاع الحدودية في الغرب [*marches*][1]. هذه الثغور كانت تتقدّم «العواصــم»، أي التحصينات التي يعتصم بها الجند وقيادة العســكر: قنّسرين وأنطاكية. لكن بالرغم من التفاصيل التي أوردها المؤرّخان الحلبيان ابن العديم وابن شدّاد، والمعلومات التي تجمّعت نتيجة الحفريات الأخيرة، والتي وفّرت معرفة أكثر دقّة بالمنطقــة[2]، لا يزال من الصعب إعادة تكوين التنظيم الذي كان قائمًا.

إعادة تحديد الجهاد من قبل الخليفة و«العلماء حملة السلاح»

كان على نظام الحكم أن يتكيّف مع واقــع أن الحكّام راحوا ينخرطون مباشــرة في القتال على الجبهة. فالخليفة أجرى تغييرات ســبقت أو واكبت عملية القضاء على البرامكة عام 803. وهي تزامنت مع اللحظة التي اســتعاد فيها قيادة العمليات العســكرية خلف الحدود. فبــدل النظام القديم في بلاد الشام و«حركية» السلطة الأموية[3]، لجأ الخلفاء إلى المشاركة الشخصية التي ربطتهم بمنطقة القتال، وهذا ما تُرجــم ببناء مقرّين لإقامة الخلفاء في منطقة الفرات الأعلى، «الرافقة» في عهد المهدي، و«الرقة» في عهد هارون الرشيد، وهذا ما جعلهما قريبين إلى الجبهة. فمنذ حُكم المهدي، شــكّلت الحملات العســكرية التي قادها الخلفاء أو أبناؤهــم، وفي الطليعة المعــدّون لتولّي الخلافة، أمــرًا غير مألوف بالنســبة للعصر الأموي، باســتثناء عهد الخليفة الأموي الأخير مروان الثاني في الشام. فهذا الأخير، بمشاركته الشخصية في الجهاد ضد الكفّار، عمل على محو الأثر الناجم عن ابتعاد مركز السلطة عن جبهة الحرب الرئيســية التي يتوجّب على الخلفاء خوضها. وقد دفع الخليفة

---

(1) *Castrum 4* et *7*

(2) انظر مقدمة النسخة الفرنسية لكتاب «الأعلاق الخطيرة» لابن شدّاد، والتي صدرت بعنوان «وصف شمال سوريا» Ibn Shaddâd, *Description de la Syrie du Nord:* voir introduction, p. XI-XIV.

(3) مصطلح مأخوذ عن A. Borrut (2011)؛ ومن بين مراجع كثيرة، M. Bonner (2004b); F. Donner (2008); R. Firestone (1999).

المأمون بهذا المنطق إلى حدوده القصوى من خلال اختياره لطرسوس مقرًا لإقامته في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، فأصبحت المدينة، بالإضافة إلى المصيصة، الساحة الرئيسية للجبهة في مواجهة البيزنطيين ولإقامة المرابطين، وميناء ناشطًا.

هذا الترابط غير المسبوق للعلاقة بين الحاكم والحرب استلزم تطوير مفردات تحدّد الأشكال الجديدة للجهاد الذي يقوم به الخليفة ومصطلحات تدلّ على الفضاءات الجديدة للحرب. فقراءة الكتب الفقهية تُظهر بالفعل تطوّرًا مستمرًّا لتفسير الأشكال الشرعية للحرب. بضغط من الخليفة، تمّ تعيين أطر الجهاد من قبل الفقهاء المحيطين بالحاكم من أجل إبراز تحديد جديد للحرب المتوجبة على الخلافة. بالطبع يوفّر القرآن الكريم مجمل المفردات الضرورية، إنما كانت هناك حاجة لإعادة تحديد المعنى الذي نعطيه للمصطلح، تبعًا لظروف الحرب على الحدود[1]. كما أن فقهاء آخرين أقاموا في المناطق الحدودية وشاركوا في القتال، منذ العصر الأموي، ووضعوا كتبًا في قانون الحرب (كتاب السيَر)، مستندين إلى الأحاديث النبوية ومغازي الرسول ﷺ، من أجل تحديد قواعد هذه الحرب. والكتاب الأكثر شهرة في هذا المجال من دون شك هو كتاب أبو اسحاق الفزاري «صاحب سنّة وغزو»[2]، وقد تأثّر فيه بالإمام الأوزاعي أكبر فقهاء بلاد الشام (المتوفى عام 774). والفزاري نفسه الذي عُيّن قاضيًا من قبل آخر الخلفاء المروانيين، انكفأ بعد مجيء العباسيين إلى الحدود البحرية في بيروت. أما رأيه بموقع المتطوعين في الحرب فيتناغم مع روحية ذاك الزمن، وهو اقترح «التمثّل بحملات الرسول ﷺ»[3].

---

(1) A. Morabia (1993); M. Bonner (2004b)

(2) «صاحب سنّة وغزو»، عبارة استخدمها المؤرّخ ابن سعد الذي عاش في النصف الأول من القرن التاسع: M. Bonner (1996), p. 110 [أما عنوان كتاب أبو اسحاق الفزاري فهو «كتاب السير في الأخبار والأحداث» ـ المترجم]

(3) M. Bonner, p. 127

إعادة تعريف الحدود

تطوّر معنى بعض المصطلحات، مثل «الجهاد»، «الشــهادة» أو «الرباط» من خلال الأخذ بعين الاعتبار المعنى الذي حملتــه في القرآن الكريم، من أجل ملاءمته مع التطور الاستراتيجي والإيديولوجي لسَيْر الحرب خلال حكم الخلفاء العباسيين الأوائل[1]. مع ذلك، ظلّ هذا التظهير للقتال مرتبطًا بشكل وثيق بالجوانب العملية للحرب. في المقام الأول، لم يكن الجزاء الإلهي على تناقض مع الجزاء المادي الذي تمثّلــه الغنائم[2]. فوضع المقاتل، والأجور، والإلتزامات المرافقة للانخراط التطوّعي في القتال، كان قد سبق واحتلّ مكانًا أساســيًا في المغازي وفي الإدارة الأموية للفتوحات. انطلاقًا من هذه الأطر، عمل الفقهاء والعلماء العاملين لصالح الخلفاء العباسيين على بلورة الوضعية المادية للمقاتلين في فضاء حربي محصور بمنطقة طوروس الحدودية. ويسلّط كتاب الفقيه قدامة بن جعفر، المقــرّب من الخليفة، الضوء على الضغوطات التي يولّدها تنظيم الجهاد على الحدود، من خلال وصفه لمفهوم الحرب كما تصوّرته الخلافــة منذ أكثر مــن قرن. كذلــك الأمر، نتلمّس فــي الفصول المخصّصة لتنظيم الحرب على الحدود، تأثير المؤلّفات البيزنطية التي تتناول موضوع الخطط الاستراتيجية[3].

بعد قرن، قام الماوردي ـ وهو فقيه ومقرّب من خليفةٍ [القائم بأمر الله] اتّسم حكمه بالضعــف لصالح الأمراء البويهييــن، كما فقد الســيطرة على منطقة بلاد الشام ـ، بتلخيص كل هذه القواعد في كتاب أسماه «الأحكام السلطانية». وهو وإن اعتبر أعمال النبي محمد ﷺ كنموذج، فإنه يستقي مراجعه حول الحرب من كتب الفقهاء الذين يدورون في فلك الخلافة[4]. في الفصل الذي يحمل عنوان «الإمارة على الجهاد»، المنفصل تمامًا عــن كل ضروب العمليات الحربية الداخلية، يُظهر

(1) F. Donner (2008)

(2) Ch. Décobert (1991)

(3) V. Christides (1982)

(4) الماوردي، «الأحكام السلطانية»، ص. 47 ـ 50، دار ابن قتيبة، الكويت 1989.

تعداد أســاليب «الإمارة في تدبير الحــرب» أن التحركات العســكرية محصورة بالحدود، في منطقة تجري فيها معارك تُعرّف بأنها مشروعة أو غير مشروعة. بعد ذلك يُحدّد القواعد الواجب اتّباعها مع «المشركين» أثناء الغزوات. أما البنود التي تلي وتتناول القتال في أراضي العدو، فتتعلّق بـ«المتطوّعة» الذين يشــاركون في الجهاد، وبشكل خاص واجبهم في إطاعة الحاكم ومن يكلّفه بقيادة الجيش. أخيرًا، يستعرض واجبات «أمير الجيش» الذي يقود العسكر باسم الحاكم وينظر في أمر المهزوميــن والناس الذين أصبحــوا يخضعون للقوانين الإســلامية، وفق أحكام الاستسلام والذمّة، سواء في أرض المعركة أو بعد انتهاء الحصار[1].

اعتُبرت المنطقة الحدودية كحدّ فاصل بين «دار الإسلام» ـ وهي منطقة ســلم يعيش فيها الناس الذين يخضعون للقوانين الإســلامية، وحيث تكون الحرب بطبيعة الحال محرّمة ـ، ودار الحرب، وهي منطقة الكفر التي يعمل الجنود والبحّارة المســلمون علــى دخولها انطلاقًا من «الثغــور». في تعداد واجبات الخليفة العشر، يحدّد البندان الخامس والسادس المهمّات التي تقع على كاهل رأس السلطة الإسلامية:

وَالْخَامِسُ: تَحْصِينُ الثُّغُورِ بِالْعُدَّةِ الْمَانِعَةِ وَالْقُــوَّةِ الدَّافِعَةِ حَتَّى لَا تَظْفَرَ الْأَعْدَاءُ بِغِرَّةٍ يَنْتَهِكُونَ فِيهَا مُحَرَّمًا أَوْ يَسْــفِكُونَ فِيهَا لِمُسْــلِمٍ أَوْ مُعَاهَدٍ دَمًا. وَالسَّادِسُ: جِهَادُ مَنْ عَانَدَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يُسْلِمَ أَوْ يَدْخُلَ فِي الذِّمَّةِ لِيُقَامَ بِحَقِّ اللهِ تَعَالَى فِي إِظْهَارِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ»[2].

أما البند الثاني من أحكام هذه الإمارة في تدبير الحرب التي تستند إلى ثلاث آيات قرآنية (ســورة 9، آية 33؛ ســورة 48، آية 28؛ سورة 61، آية 9)، فيتعلّق بشروط الصوائف. فالمناطق لم تكن تحدّد بطائفة السكّان وإنما بنوع الحكم الديني القائم فيها، وكان على الحدود أن تفصل بوضوح بين المنطقة التي تحكمها الشريعة الإســلامية والمنطقة التي يســود فيها الكفر. هكذا،

---

(1) الماوردي، المرجع نفسه، ص. 47 ـ 73.

(2) الماوردي، المرجع نفسه، ص. 22.

وانطلاقًا من تقليد فقهي يعود لأيام الخلفاء العباسيين الأوائل، عيّن الماوردي مناطق الأعداء التي يتوجّب على المسلمين مهاجمتها انطلاقًا من موقف السكّان من الإسلام:

«وَالْمُشْرِكُونَ فِي دَارِ الْحَرْبِ صِنْفَانِ: صِنْفٌ مِنْهُمْ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ فَامْتَنَعُوا مِنْهَا وَتَابُوا عَلَيْهَا، فَأَمِيرُ الْجَيْشِ مُخَيَّرٌ فِي قِتَالِهِمْ بَيْنَ أَمْرَيْنِ [...] مِنْ بَيَاتِهِمْ لَيْلًا وَنَهَارًا بِالْقِتَالِ وَالتَّحْرِيقِ، وَأَنْ يُنْذِرَهُمْ بِالْحَرْبِ وَيُصَافَّهُمْ بِالْقِتَالِ. وَالصِّنْفُ الثَّانِي: لَمْ تَبْلُغْهُمْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ [...] فَيَحْرُمُ عَلَيْنَا الْإِقْدَامُ عَلَى قِتَالِهِمْ غِرَّةً [...] قَبْلَ إِظْهَارِ دَعْوَةِ الْإِسْلَامِ لَهُم»[1].

هذا التمييز بين «دار الحرب» و«دار الكفر» يكشف عن التدرّج في تقسيم مختلف المناطق ما وراء الحدود. ولّى الزمن الذي اعتُبر فيه أن لا حدود تسيّج أية منطقة، وهي بالتالي متاحة أمام الفتح: لقد أُعيد تحديد معنى الجهاد بما يتلاءم مع الواقع العسكري لتلك الحقبة.

الرباط على الحدود والسواحل السورية

في كتابه عن الجهاد يبتعد ابن المبارك (المتوفى عام 797) عن نماذج الجهاد التي سادت زمن الفتوحات وارتبطت بالشهادة؛ فهذا الفقيه الذي كان أحد كبار الأئمة المعروفين من حملة السلاح، وأقام في منطقة كيليكيا وربما في طرسوس، هو من أوائل الذين عرّفوا أشكال الجهاد المتلائمة مع تمركز المتطوعين على الحدود. فهذا المؤلّف لـ«كتاب الجهاد» ولكتاب في السيرة حدّد الانخراط التطوّعي كثمرة لنهج فردي يستند إلى الأحاديث النبوية التي تجمع بين شكلين من الجهاد لدى المسلمين، يُعرَّفان بمصطلحين عامين هما الجهاد الأكبر والجهاد الأصغر. وهو كان يدعو إلى دمج هؤلاء المتطوعين في الوحدات العسكرية المرابطة على الحدود، إما لمراقبة مناطق العدو انطلاقًا من المدن الحدودية، وإما للمشاركة في الغزوات في مناطق القتال.

---

(1) الماوردي، المرجع نفسه، ص. 50.

هذا الربط الوثيق بين أشكال من الزهد على شـيء من الصرامة، والقتال ومراقبة الحدود، عرف ازدهارًا من خلال ممارسة الرباط. فصيغة الفعل «رابطَ» هي الأكثر شـيوعًا في الكتب المخصّصة للحرب[1]، وليس الإشارة إلى مكان معيّن، للدلالة على ممارسة نوعي الجهاد. فممارسـة الرباط كانت تتمّ حصرًا على الحدود وتسـتدعي الثبات في المكان الذي يمكن منـه رؤية العدو وهو يتقدّم، والانعـزال من أجل التأمّل. ويبدو أن الأهميـة المعطاة للزهد وارتباطه بالقتال ـ وهو منحى اتّسم بالغلو أحيانًا وتعرّض للانتقاد ـ، كان أحد الإسهامات الرئيسية للعلماء حاملي السلاح. هكذا أعاد المرابِط إحياء ذكرى الالتزام بالقتال ضمن الروحية التي سادت في المدينة المنوّرة زمن النبي محمد ﷺ وهذه المرة ليس ضمن إطار الفتح الذي يسـتلزم الحركية، وإنما ضمن إطار القتال الثابت على الحدود، في مكان يمكّن من الانكفاء لممارسة الصلاة والزهد.

من بين أعراف الحرب التي ظهرت على جبهة الأناضول والسـاحل السوري، شكّلت ممارسة الرباط بالتأكيد الإطار الأفضل الذي يرمز إلى التغيّرات التي ميّزت بدايات العصر العباسي. اعتُبرت أنطاكية في الوقت ذاته «معقلًا ورباطًا»، مما يعني أن المدينة كانت ملائمة للممارسة الفردية للجهاد. وقد اجتذبت شهرتها أناسًا كثيرين لما لها من مزايا: «وعبادة يوم فيها كعبادة سـنة، ومن مات بها من أمّتك كتب الله له يوم القيامة أجر المرابطين»[2]. تُنسب هذه العبارة إلى أبي سعيد الخدري وهو من صحابة الرسول وأحد رواة الحديث، وقد توفي عام 682 ـ 683 أو 693 ـ 694. هذا الرابط مع أزمنة الإسلام الأولى أتاح بإرجاع ممارسـة الرباط إلى الفترة النبوية[3]. فمنذ نهاية القرن الثامن، تنهال الشهادات الأدبية حول هذه الممارسة في المدن الساحلية، مثل بيروت، أو الحدودية مثل أنطاكية، وخصوصًا المصيصة وطرسوس، حيث كان يقيم العديد من المرابطين، وقد تطابقت مع أولى الشهادات التي كتبها العلماء المتطوّعون.

---

(1) J. Chabbi, «Ribât», *E.I.*2, VIII, p. 510-523; Ch. Picard, A. Borrut (2003)

(2) ابن العديم، «بغية الطلب في تاريخ حلب»، ص. 22، الموسوعة الشاملة، انظر أيضًا: J. Chabbi, «Ribât», *E.I.*2, VIII, p. 510-523; H. S. Khalilieh (1999); Ch. Picard, A. Borrut (2003).

(3) L. Caetani (1912)

حين أعاد هارون الرشـــيد تنظيم الحدود جعل من الرباط مؤسسة مرتبطة بالخلافة، وكان في أساس نشرها على حدود الإمبراطورية. بالتوازي، ولّى عام 795 ـ 796 ضابطين من أتباعه، على المنطقتين الحدوديتين الواقعتين في أقصى البلاد الواقعـة تحت سـلطة الخلافة: هرثمة بـن أعين على حـدود إفريقية، والفضل بن يحيى على حدود خراســان. كان هذان القائدان قد تمرّسا بالإمرة على حدود طوروس؛ فهرثمة أشرف على إعادة إعمار طرسوس التي أصبحت مدينة رباط بامتياز، كما بنى في المنسـتير أول حصـن للرباط في إفريقية. أما الفضل فبنى أول رباط على الحدود الشرقية في بايكنت، في نفس السنة 796[1].

كان هذان الموقعان المحصّنان يشـكّلان جزءًا من برنامج أشـمل يهدف لحماية الحدود المعرّضـة لهجوم البيزنطيين من صقليـة، من جهة، ولهجوم الأتـراك من منطقة أوكسـوس (جيجون)، مـن جهة أخرى. هكـذا فإن هذه المؤسسة التَقَوية والعسـكرية التي تبلورت في سـوريا في إطار إعادة تنظيم الحدود، فُرضت بطريقـة ما على كامل حدود المناطق الواقعة تحت سـيطرة الخلافة. فمأسسة التطوّع في إطار الجهاد يجب أن توضع في إطار رغبة الخلفاء في تقنين وضبط زخم المقاتلين المتطوّعين قدر المسـتطاع. فالعباسيون بهذه الطريقة «اخترعوا» حدودًا تتوافق مع الوضعية القائمة في مناطق القتال، وعملوا في الوقت نفسه على الإمساك بالقوى الحيّة التي كانت تتولّى الدفاع عنها[2]. وترجع الشـعبية التي حظيت بها عملية الرباط إلى وجود العديد من الرجال الأتقياء إلى جانب الجند، وذلك بدءًا من العصر الأموي، والذين تمّ تأطيرهم وتوجيه طاقاتهم[3]. ويمكن تفسير تطوّر هذه المؤسسة وخصوصياتها المناطقية، بالحاجة إلى تكييف هذه الممارسة التَقوية والعسكرية مع ظروف الحرب التي تختلف من ضفة إلى أخرى على المتوسط، وكذلك مع حاجات الدول المعنية.

---

(1) الطبري، مرجع سبق ذكره، الجزء الخامس، ص. 348؛ حول الرباط في المنطقة الشرقية من الإمبراطورية، انظر: E. de La Vaissière (2008)؛ وفي الرباط في إفريقية، انظر: Ch. Picard, A. Borrut (2003).

(2) Cl. Bosworth (1992); M. Bonner (1996)

(3) المالكي، «رياض النفوس»؛ N. Amri (2011).

دفاع ناشط

في مطلع القرن العاشر، يورد قدامة بن جعفر الالتزامات التي تقع على عاتق ولاة المناطق البحرية، بدءًا من صور. يبيّن هذا النص أن «الساحل» ـ المنطقة الساحلية من بلاد الشام، الممتدة من كيليكيا إلى سيناء ـ يعتبر ثغرًا استراتيجيًا يقع تحت الإشراف المباشر للخليفة، كما كان الأمر في العصر الأموي:

> «وأمر [أمير المؤمنين] صاحب الثغر [الذي ولّاه]، أن يديم عرض جنده حتى يعلم علمهم ويطلع على حقيقة أمرهم، ويلزمهم مراكبهم. وأمره أن يشرف على مراقبه ومحارسه، حتى يحكم أمر المرتبين فيها ويدر عليهم أرزاقهم، ولا يتأخر عنهم بشيء منها. وأمره أن يتفقد أمر المراكب المنشأة حتى يحكمها ويجود آلاتها [...] والغزاة إذا عزموا عليها كوتب أصحاب مصر والشام في العمل على ذلك والتأهب له... يجتمع الأسطول بجزيرة قبرص، والمدبّر لجميع المراكب الشامية والمصرية صاحب الثغور الشامية»[1].

يعدّد الجغرافي [أحمد بن اسحاق] اليعقوبي في نهاية القرن التاسع مراسي الأساطيل التي تؤمّن الدفاع عن الشاطئ، باسم الخليفة، ومن بينها مرسى صور:

> «صور، وهي مدينة السواحل، وبها دار الصناعة، ومنها تخرج مراكب السلطان لغزو الروم»[2].

---

(1) قدامة بن جعفر، «الخراج وصناعة الكتابة»، شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي، ص. 48 و 188، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981. يمكن قراءة النص بلغة عصرية على الشكل التالي: «وأمر [أمير المؤمنين] صاحب الثغر [الذي ولّاه] أن يتفقّد جنوده بشكل مستمرّ للتعرّف اليهم ويكون على بيّنة من أوضاعهم الحقيقية ومن صيانة مراكبهم. وأمره أن يُشرف على مراكز المراقبة وأبراج الحراسة؛ وأن يدفع للحرّاس والجنود مرتّباتهم بانتظام. وأمره بتفقّد السفن ليتأكّد من متانتها وحسن تسليحها [...] وإذا ما هاجمها الغزاة أُعلم أصحاب مصر والشام لإعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة الهجوم... ويجتمع الأسطول بجزيرة قبرص، وتُعقد قيادة جميع المراكب الشامية والمصرية لصاحب الثغور الشامية» [المترجم]

(2) اليعقوبي، «كتاب البلدان»، الجزء الأول، ص. 165، دار الكتب العلمية، بيروت 2002.

انخرط خلفاء بغداد شخصيًا في الحرب ضد البيزنطيين. وقد عملوا على تسليط الضوء على التزامهم من أجل ترسيخ صورة الخليفة المحارب تحت راية الجهـاد، وبالتالي تجاوز انجـازات الأمويين الفاتحيـن. من هنا، فإن التزامهم الجهادي الثابت في الأناضول من خلال الدفاع عن السواحل والقيام بعمليات حربية بحرية شملت الحدود البحرية للإمبراطورية، أسهم في تحديد موقع المتوسط كحدود وكمنطقة حرب لدولة الخلافة.

الخليفة «الغازي»

ركّز المؤرخون على أماكن الجهاد التي يختارها الخليفة، أو أولئك الذين كانوا يقودون الغزوات باسمه ـ أولاده، وغالبًا ما يكون وريثه، أو أمراء الحرب الذين كانوا يمثّلونه ـ، مع تغييب جبهات القتـال الأخرى[1]. فذكر المعارك الحدودية كان يتبع خطى الخليفـة أو من ينوب عنه. وقد حجب هذا التركيز المبالغ فيه على مكان محدّد، أية معلومة تتعلّـق بمعظم مناطق التماسّ مع المسيحيين، وأية إضاءة على معظم الفاعلين في هذه الحرب الحدودية، إلا إذا أُشير إلى ذلك من قبل الخصوم.

أسهم بروز سـلطات إقليمية بتعزيز صورة الخليفة «الغازي» على سائر الجبهات الشرقية، وإنما كذلك في المناطق الغربية؛ فالأغالبة ضمنوا شرعيتهم عبر القتال باسم الخليفة، علمًا بأنهم تمتّعوا باستقلالية تامة نظرًا لبعدهم عن بغداد. من هنا، فإن قرار الأمير الأغلبي زيادة الله (817 ـ 838) بإسـناد قيادة حملة فتح صقلية التي أتت بشـكل أساسي كردّ على تمرّد جند إفريقية، إلى القاضي الفقيه أسـد بن الفرات، عام 827، شـكّل علامة تجديدية بالنسـبة لحملات الأناضول التي كان يقودها الخليفة أو أبنـاؤه أو أمراء حربه: «هذا الحدث [...] يسـمح لنا بأن نلاحظ أن عمليات التجدّد السياسية والقانونية المؤسسية داخل الإمبراطورية العباسية تتالت على المستوى الإقليمي، وأنها

---

(1) T. El-Hibri (1999); H. Kennedy (2003); M. Bonner (1996)

كانت تستخدم وسائل شديدة التنوّع»[1]. ومع ذلك، فإن النموذج الذي اتُّبع على حدود الأناضول أصبح المعيار لكل السلطات الإسلامية التي تقود حربًا على الحدود، أقلّه في الخطاب المعتمد. حتى المنشقّون، من أمثال أمراء قرطبة، أستوحوا هذا النموذج الذي أرساه الخليفة والذي اعتُبر أنه الوحيد الذي يتوافق مع القوانين الإسلامية.

إحدى الإشارات الواضحة على اهتمام الخلفاء الخاص بالحدود يمكن أن نستشفّه كذلك من نوعية اختيار ولاة الثغور والعواصم. فعبد الملك بن صالح، عمّ [أبو العباس] السفّاح الذي قضى على مروان [بن محمد] في مصر، كان أول أمير على الثغور الشامية في ظل الحكم العباسي. وهو ينتمي إلى عشيرة تستمدّ قوتها من إرث عائلي عريق، ومن قدرتها على اجتذاب القبائل القيسية التي كانت سابقًا تعمل في خدمة الأمويين، والتي انضوت تحت قيادة عمّ الخليفة. أتاحت له هذه القاعدة الإقليمية أن يحقّق نوعًا من الاستقلالية وأن يؤسّس لِـ«سلالة حاكمة رديفة محلية»[2] حقيقية. بفضله حقّق الخليفة الاستقرار في هذه المنطقة الحسّاسة، ووضع حدًّا للهجومات التدميرية التي كان يشنّها الإمبراطور البيزنطي، قبل أن يقوم الخليفة [هارون الرشيد] بالتخلّص من هذا المنافس الذي بلغ مبلغًا كبيرًا من القوة. أما المهدي فخطا خطوة إضافية من خلال تعيين ابنه هارون قائدًا للمنطقة الحدودية عام 779. وهذا الأخير الذي سوف يصبح خليفة، قاد حملتين عسكريتين باتجاه كبادوكيا، وفي عام 780، تولّى والده شخصيًا قيادة الحملة المتوجهة إلى دوريلايوم، وقد يكون فعل الشيء نفسه مرة ثانية في الحملة المتوجهة نحو بحر مرمرة.

حين تولّى هارون الرشيد الخلافة عام 786، ترك للوزراء البرامكة أمر قيادة ثغور الشام وأذربيجان، طيلة المدة التي مارسوا فيها السلطة، حتى عام 803. في

---

(1) A. Nef (2011b), p. 205

(2) حول سوريا في بداية العصر العباسي، انظر: H. Kennedy (1997)؛ P. Cobb (2001); A. Borrut (2011) p. 389-392

تلك الفترة، اتخذ الخليفة قرارات تهيّئ أولاده لممارسة الحكم، بحيث أسند إلى ولديه الأمين والمأمون وهو البكر ـ، أمر القيادة العسكرية على الحدود. ولّى هذا الأخير على خراسان، الأمر الذي اعتُبر لفترة طويلة كتعويض عن اتخاذ قرار البيعة لأخيه الأمين الأصغر سنًّا، والمولود من أم عربية. في الواقع، لم يرث المأمون مناطق حدودية، فيما الأخ الأصغر ورث، بالإضافة إلى ولاية العهد، حكم كل المنطقة الغربية، من بغداد حتى المحيط الأطلسي. بالإضافة إلى بغداد، وبلاد الشام والجزيرة وبلاد المغرب، كانت سلطته الفعلية تمتدّ حتى حدود طوروس وبحر الروم، وهي المناطق التي أصبحت ترمز إلى شرعية «الخليفة الغازي» منذ العصر الأموي، وحافظت على هذه الصورة لاحقًا. لقد آلت قيادة الحدود البيزنطية إلى هارون الرشيد منذ الوقت الذي عيّنه والده وليًا للعهد بدل أخيه الأكبر الهادي (784 ـ 785) الذي كان قد اختير سابقًا. وإذا كنا لا نعرف التفاصيل الدقيقة للصعوبات التي رافقت تولّي الأمين الخلافة، فمما لا شك فيه أن الحدود التي أضفت الشرعية على الخليفة الغازي لم تكن الحدود الشرقية، وإنما تلك التي نواجه من خلالها الإمبراطور المناوئ. بعد أن تولّى هارون الرشيد الخلافة، عزّزت مشاركته في حملة عام 805 ـ 806 العلاقة التي تربط بين الخلافة وهذه الحدود. أما المأمون، من جهته، فبعد أن قضى على أخيه واستعاد السيطرة على العاصمة بغداد عام 819، أراد أن يعطي لحكمه طابعًا جهاديًا، من خلال توسيع رقعة القتال ضد امبراطور بيزنطية، وليس من خلال التوجّه لقتال القبائل التركية المتواجدة ما وراء خراسان. عهد إلى أخيه المعتصم (الخليفة لاحقًا) وإلى ابنه علي قيادة الجيوش التي أغارت على كبادوكيا ثلاث مرات، بدءًا من عام 830. وقد أشرف الخليفة الذي كان يقيم في طرسوس منذ عام 830 شخصيًا على هذه الحملات، قبل أن يقوم بتجهيز الحملة التي تولّى قيادتها بنفسه عام 833، لكنه توفي قبل أن يتمكّن من تحقيق أمنيته. تولّى ابنه المعتصم الذي خلفه على العرش إكمال المهمة ووصل بحملته حتى مدينة عمورية، وكان ذلك الانتصار الأخير ضد البيزنطيين في معركة يقودها خليفة.

❖ ❖ ❖



الفصل الرابع

المتوسط من منظور الجغرافيين، «صنيعة خلافة بغداد» (القرنين التاسع والعاشر)

إن العرض الأولي للكتابة الجغرافية حول الفضاء المتوسطي أتاح لنا أن نلحظ أن بغداد كانت المهد لهذه المادة العلمية التي أبصرت النور في القرن التاسع، في نفس الوقت الذي كانت تُكتب فيه المدوّنات التاريخية العباسية الأولى التي لا تزال محفوظة. في الواقع، لا يمكن فصل الكتابات الجغرافية عن الكتابات الكرونوغرافية، لأن كلا النوعيــن يتأتيان من الرغبة في إثبات شرعية الإسلام العالمية. فالمتوسط، وعلى عكس الفكرة التي سادت لوقت طويل، حظي بموقع خاص في قلب المنطقة الإســلامية، كما الموقع المميّز الذي احتلّه الجهاد في قلب الخلافة.

إرث بغداد

كرّس التقليد العربي الخليفة المأمون على أنه مؤســس علم الجغرافيا؛ فلقد ذكر المسعودي، كما فعل آخرون، أنه رأى في المكتبات كتاب جغرافيا من دون نصوص، لكنه يحتوي على أقاليم على شكل جدول بيانات فلكية، وخريطة تحمل اسمه «الصورة المأمونية». هذه الخريطة تمثّل «العالم بأفلاكه

ونجومه وبرّه وبحره، عامره وغامره، ومساكن الأمم والمدن وغير ذلك»[1]. لذا، فإن الجغرافيا العربية شكّلت واحدًا من المواد المعرفية التي كانت موضع اهتمام كبير في بغداد، في غمرة ازدهار الدراسات «الموسوعية» التي تحتوي على كل المعارف التي تُبرز الصورة التي كان الخليفة ورجال العلم المحيطين به يرغبون في أن يعطوها عن الإسلام.

إن الجغرافيا العربية كما وصلتنا، وقبل أن تكون «علمًا موضوعه وصف الأرض»[2]، كانت تهدف إلى تمثيل موقع الإسلام المركزي في قلب المعمورة، وإبراز قوة وشرعية الخلافة على خرائط العالم. فالترجمات، وبشكل خاص «المجسطي» لبطليموس، وكذلك «جغرافيا» مارينوس الصوري وغيرها من كتب الجغرافيا الهلّينية[3]، كانت في أساس الجغرافيا القائمة على الأرقام والحسابات الفلكية، قبل أن تكون تمثيلًا لأجزاء الأرض وأوصاف الفضاء المادي والبشري. وأول المقتنيات التي سعى الحكّام والطبقة الراقية في العاصمة لحيازتها كانت الاسطرلابات وآلات ذات الحلق الفلكية[4]. في الوقت ذاته، اعتُمدت خرائط العصور القديمة اليونانية، سيما الخرائط التي وضعها بطليموس، كنموذج لأولى خرائط العالم، المقسّمة إلى أقاليم، وهو ما سمح بتحديد المواقع والمناطق، أو الأنهر والبحار والتضاريس.

حين نذكر الجغرافيا العربية، الخرائطية والوصفية، فإن المسألة تتعلّق بأداة ثقافية ودعائية لسيادة الإسلام والخلافة الإسلامية، دون أن يرتبط الأمر بأدلّة أو مسالك تشكّل معالم، أمكن التعرّف اليها - شفهيًا بشكل أساسي؟ - عبر عمليات النقل[5]. إلا أننا نجد هذه الاهتمامات في الجغرافيا الإدارية، من خلال ذكر المسارات والمراحل المؤدّية إلى مكّة المكرّمة أو تلك التي ترسم حدود

(1) المسعودي، «التنبيه والإشراف»، مكتبة الوراق، ص. 13؛ H. Touati (2003), p. 161-203

(2) تعريف قاموس «لاروس» الصغير.

(3) A. Miquel (1973-1984), I, p. 7-14; I. J. Kratchkovsky (1957); Maqbul, «Jughrâfiya», *E.I.*2

(4) H. Touati (2003) (نقلًا عن ابن النديم، «الفهرست»، مكتبة المصطفى، ص. 281).

(5) A. Borrut (2011), p. 357 et suiv

الإمبراطورية، وهذا ما يبرّر اختيار كاتبي المراسلات في الإدارة العباسية في أن يُطلقوا على وصفهم للطرق البرية والبحرية مصطلح «المسالك» التي تساعد على الوصول إلى مختلف المدن والأماكن المأهولة (الممالك) الخاضعة لسلطة الخليفة. إلا أن استخدام هذه الجغرافيا العملية اتّجه لتلبية اهتمام آخر؛ ذاك أن تمثيل مدى سلطة الحاكم في كتب مُعَدّة لتعليم وتنشئة نُخب المستقبل في دولة الخلافة، أدى إلى نشوء علم جغرافي من النوع الموسوعي، وفّر للمهتمّين معرفة عامة متنوّعة، ولكن دون أن يشكّل دليلًا موثوقًا للمسافر.

وفقًا للمبدأ الذي اعتمده العرب بأن «العلم لا يتجزّأ»، شكّلت «علوم الأرض» أحد المصادر الكبرى لرفد الجغرافيا بالمعلومات، ولكن بنفس القدر الذي فعله علم الطب واختصاصات أخرى، لأنه كان بوسعها الإسهام في معرفة أصل الأرض وطبيعتها ومناخاتها وتكيّف الإنسان مع بيئته. إن نشأة الجغرافيا العربية ارتبط بشكل وثيق بازدهار «الأدب» الذي جسّده الجاحظ (المتوفى عام 868) وابن قتيبة (المتوفى حوالى 883 ـ 889) والذي أثّر بشكل حاسم في الكتابة الجغرافية. من هنا، عُرّف الأدب على أنه «نتاج محترفين، أي أنه من صنع كبار الموظفين في الدواوين ويتوجّه كذلك إلى كبار الموظفين»، مع التمسّك برفض «التقوقع ضمن الاهتمامات التقنية لوحدها»[1]. لم يُنظر إلى الجغرافيا كعلم مستقل بذاته، وإنما تمّ التعامل معها، بعكس التاريخ، كمادة مكتملة توفّر معرفة الأمكنة وترتبط بالثقافة العامة، ولكن لم يكن لها أي معنى إذا لم توضع في خدمة الإسلام، أي الخليفة ومن يدور في فلكه.

بالتوازي، تطوّر علم الجغرافيا ليتّخذ بشكل أكثر تحديدًا منحى وصفيًا من أجل تعزيز الفضاء الإمبراطوري[2]. بالفعل، ظهرت في تلك الفترة الجغرافيا الإدارية، تحت تسمية «كتاب المسالك والممالك»، والتي انتشرت في القرون اللاحقة في كافة مناطق الخلافة الإسلامية. في البداية اعتمد هذا

(1) A. Miquel (1973-1984), I, p. 87

(2) المرجع ذاته، ص. 35 ـ 68.

النوع على الأخبار، بحيث كانت تدوّن ذكريات الرحّالة ويتمّ تداولها في أوساط أهل العلم للتسلية، على شكل قصص وروايات متلاحقة، إلى أن أصبح وصف العالم من اهتمامات العاملين في الدواوين، فاتّبعوا نهجًا أكثر تطوّرًا وأقل عفوية، بحيث رُتّبت نفس هذه القصص بشكل يخدم التوجّهات العباسية. إن الرغبة في إظهار الإسلام، كما يبدو من بغداد، على أنه الصيغة العالمية الوحيدة في الفضاء البشري، دفع بالجغرافيين إلى الكلام دومًا عن الكون بمجمله: الكوسموس، الأرض، المعمورة.

البحر المتوسط في ضوء المحيط الهندي

إن المحيط الهندي هو البحر المرجعي الذي وصف من خلاله جغرافيو بغداد البحر المتوسط[1]. إن أقدم الكتب المتوافرة لدينا في وصف البحار ـ وهي «رحلة الهند والصين» (حوالى 851)، و«كتاب المسالك والممالك» لابن خرداذبة (المتوفى حوالى عام 885) الذي يقتبس إلى حدّ كبير أجزاء من الكتاب السابق في وصفه للمحيط، وكتاب «عجائب الهند» الذي تعود طبعته المتوفرة إلى منتصف القرن العاشر ـ، تشكّل المصادر الأقدم في وصف المساحات البحرية. من بين الجغرافيين، يستند المسعودي بشكل أساسي إلى هذه المراجع لوصف البحر المتوسط أو بحر قزوين. ومهما كان نوع هذه الكتابة الوصفية التي تجمع بين «العجائب» والمسالك، فإنها كانت تتوجّه لمحيط مثقّف يتكوّن قرّاؤه، على غرار ابن خرداذبة أو المسعودي أو المقدسي، من عاملين في الدواوين تبنّوا هذه الأخبار الواردة من أوساط البحّارة والتجّار، من أجل وصف البحر المتوسط، وإنما لكي يصوّروه، بعكس المحيط، على أنه مساحة مفتوحة أمام الجهاد. من هنا، فإن استحضار المسار الذي سلكه في البحر المتوسط وفي أوروبا التجّار اليهود الرذنية ذوو الأصول العراقية، في كتاب ابن خرداذبة، لا يقدّم لنا مثالًا عن الأنشطة البحرية للتجار، حتى وإن كان سياق الكلام عن تجارة الخصيان بين فردان

(1) Ph. Beaugeard (2012)

وبغداد، وإنما يعطينا مثلًا لافتًا يتعلّق بشبكات التجّار الذين كانوا يستقدمون من الأمصار البعيدة «البضائع» النادرة والثمينة إلى بلاط الخلفاء. فالموضوع الأســاس ليس التاجر، وإنما الخليفة وعاصمته حيث تصل البضائع من كافة أصقاع الأرض، من أجل إرضاء الخليفة وحاشيته. كانت تلك طريقة للتأكيد على عالمية الخلافة التي كان بوســعها الادّعاء أنها تسيطر على بحر الروم، وتبسط نفوذها ما وراء حدود دار الإسلام. كان لا بد من انتظار القرن الحادي عشر، مع كتاب الدمشقي، وهو التاجر الذي كان أول من وصف البضائع التي تتم المتاجرة بها غرب المتوســط، لكن كان لا بد خاصة من انتظار رســائل الجنيزة لكي يُعتبر المتوسط من منظور إسلامي فضاء بحريًا للتجّار[1].

هناك نسختان معروفتان من كتاب ابن خرداذبة، الأولى تعود لعام 846، والثانية التي هي في الواقع النسخة الأولى نفسها أُضيف اليها بعض المقاطع، كُتبت عام 885، وهو التاريخ المحتمل لوفاته. إنه على حدّ سواء كتاب خبير ومحترف لِـ«الأدب»، حيث تبدو الصياغة النهائية على شكل كتاب تعليمي موجّه لكبار الموظفين في الدواوين في محيطه، والغرض تحديد ما يتوجّب معرفته عن الإمبراطورية التي شغل فيها وظيفة صاحب [وزير] البريد خارج «السواد» [قلب العراق]. كان تأثيره إذًا حاسمًا، ليس على الجغرافيا الإقليمية فحســب، وإنما كذلك على ســائر المناطق الواقعة تحت النفوذ الإسلامي: «ترتسم صورة، هي تلك العائدة لعالم خضع لجردة، عالم الإسلام كما يُرى من الداخل، مع بعض الإطلالات إلى الخارج، باتجاه الجار [البيزنطي]، عبر رواية لا تخلو من النَفَس الأســطوري»[2]. إنه يسمّي كل المناطق الإسلامية، منطلقًا من معرفته ومعلوماته التي استقاها خلال عمله في الديوان. يستعرض الإمبراطورية الإسلامية بمدنها ومســالكها وتقدير ضريبة السواد فيها، وهو ما يؤشّــر إلى نفوذ الســلطة المركزية. يذكر وجود عائلات حاكمة في بعض الأقاليم لا يستطيع الخلفاء التأثير عليهم، مثل الأدارسة في فاس:

---

(1) É. Vallet (2012)

(2) A. Miquel (1973-1984), I, p. 87-92

«وفي يدي ولد ادريس بن إدريس بن عبدالله بن حســن بن علي بن أبي طالب رحمة الله عليهم تلمسين، ومن تاهرت اليها مسيرة خمسة وعشرون يومًا عمران كلها وطنجة وفاس وبها منزله، ومن تاهرت اليها مسيرة أربع وعشرون ليلة [...] وليس يسـلّم عليه بالخلافة، وإنما يُقال السلام عليك يا بن رسول الله ﷺ»[1].

ويأتي أخيرًا إدراج معلومات تتعلّق بالملوك والدول الكبرى خارج حدود الإسلام، مثل الإمبراطورية البيزنطية، والطرق التي يسلكها التجّار»[2].

الجغرافيون الرحّالة يهمّشون البحر المتوسط

الانتحاء الشرقي

أسبغت كتب الجغرافيا في بغداد الشرعية فعليًا على فضاء إسلامي واحد، يصب في صالح الخلفاء السنّة، فأقامت تراتبية داخل «المملكة»، قدّمت فيها المناطق الشـرقية البرية والبحرية، والوسـط، على المناطق الطرفية الغربية. واسـتعادت الخرائط ذات التوجّه الفارسـي إلى حدّ ما هذا التقسيم النوعي فوضعت السواد في قلب خريطة العالم. وقد سرى تقليد فارسي كذلك يصف المعمورة على شكل حيوان، غالبًا ما يكون طيرًا:

«صورة الدنيا على خمسة أجزاء كرأس الطير والجناحين والصدر والذنب. فرأس الدنيا الصيـن [...]. والجناح الأيمن الهند، وخلـف الهند البحر، وليس خلفه خلق. والجناح الأيسـر الخَـزَر[3] [...]. وصـدر الدنيا مكّة والحجاز والشـام والعراق ومصر. والذنب من ذات الحُمام إلى المغرب، وشرّ ما في الطير الذنب»[4].

---

(1) ابن خرداذبة، «المسالك والممالك»، ص. 88 ـ 89، مطبعة بريل، لَيْدن 1889.

(2) Ch. Picard (2011c)

(3) تقع بلاد الخَزَر غرب بحر قزوين وشمال القوقاز.

(4) ابن الفقيه الهمذاني، «كتاب البلدان»، ص. 59، عالم الكتب، بيروت 1996؛ ابن عبد الحكم، «فتوح مصر وأخبارها»، تقديم وتحقيق محمد صبيح، ص. 13؛ انظر أيضًا: G. R. Tibbets (1992), p. 90-93.

في القرن العاشر، تزامن ظهور جغرافيا تقوم على «دراسة أرض البشر»[1] مع بروز جيل من الكتّاب الموهوبين. يُعتبر [أبو زيد] البلخي (المتوفى عام 934) والذي فُقدت أعماله، المؤسّس لهذه الجغرافيا الإنسانوية، وقد عكف بعض الجغرافيين التابعين لنهجه، من أمثال الإصطخري (المتوفى بعد عام 951) على رسم الخرائط ووصف العالم باعتبار الإنسان الموضوع الرئيسي[2]. جهد هذا الوصف للعالم كذلك على إبراز تألّق الحضارة الإسلامية، بالاستناد إلى الإرث الجغرافي الذي خلّفه كبار موظفي الدواوين العباسية من أبناء الجيل السابق. فهؤلاء الرحّالة الكبار، مثل المقدسي، وأكثر منه ابن حوقل الذي سبقه ببضعة سنوات، كانوا أكثر من سابقيهم تلمّسًا لتغيّر الظروف في المناطق الإسلامية.

الغرب المهمّش

اعتمد المقدسي في كتابه النهج التقليدي المتّبع، فبدأ بعرض عام للأرض وأجزائها؛ حيث تبدو المعمورة مقسّمة إلى أربعة عشر إقليمًا؛ والإمبراطورية موزّعة إلى مجموعتين كبيرتين يفصلهما الخط المحوري الذي تمرّ عبره طريق الحجّ إلى مكّة المكرّمة، من غرب ايران إلى الجزيرة، عبر السهوب والصحارى الإيرانية، والشامية وجزيرة العرب في الفصول المخصّصة لكل منطقة من بلاد الإسلام، يبدو التمايز بين المغرب والمشرق، حتى وإن لاحظ تراجعًا للأقاليم المشرقية في ظل الحكم البويهيي: «بغداد كانت أحسن شيء وأجلّ بلد... فاختلّت وخفّ أهلها، فأما المدينة [فآيلة] إلى خراب... [وإذا كنت أمتدحها] فلأننا أبدًا نُجري الأمر على ما عليه الناس»[3].

في وصفه العام للعالم، يحتل الفصل في ذكر البحار موقعًا هامًا، وهو ما يتيح له خصوصًا إبداء رأيه حول العدد غير المتوافق عليه للمسطّحات

---

(1) A. Miquel (1973-1984), I, p. 322

(2) G. R. Tibbets (1992b)

(3) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، ص. 130، مطبعة بريل، ليدن 1877.

المائية التي ورد ذكرها في القرآن: إثنان أو سبعة، وحتى ثمانية، تلك كانت أرقامًا محط نقاشات حامية بين المفسّرين. وكان الاتجاه السائد ينحو بشكل خاص للتوفيق بين النص القرآني والموروث الجغرافي عن الأقدمين. فالمقدسي شدّد بشكل خاص على التعارض من وجهة نظر العرب بين البحرين اللذين يحيطان بالبلاد الإسلامية. بحر العرب أو بحر الفرس الذي يمتد على طول سواحل الخليج العربي ـ الفارسي وصولًا إلى السند، وفي الجهة المقابلة بحر اليمن والبحر الأحمر المألوفين أكثر من المتوسط الذي بقي بنظرهم بحر الروم. من أجل التأكيد على هذا الاختلاف، يستعيد المقدسي حديث أحد الرجال الأتقياء الذي يورد فيه قول الله الذي لا يردّ، والذي قسم فيه المسطّحات المائية إلى قسمين، تجري ملاءمتهما مع واقع الحال:

> «إن الله لما خلق بحر الشام أوحى اليه أني خلقتك وأني حامل فيك عبادًا لي يبتغون من فضلي يسبّحونني ويقدّسونني ويكبّرونني ويهلّلونني، فكيف أنت صانع بهم. قال: ربي إذا أُغرقهم. قال: إذهب فقد لعنتك، وسأقلّ حليتك وصيدك. وأوحى إلى بحر العراق مثل ذلك. فقال: ربّ إذا أحملهم على ظهري، فإذا سبّحوك سبّحتك معهم، وإذا قدّسوك قدّستك معهم، وإذا كبّروك كبّرتك معهم. قال: إذهب فقد باركت فيك سأكثر حليتك وصيدك. وهذا دليل على أن ليس إلا بحران»[1].

يدعونا هذا الكلام إلى اعتبار البحرين كرمزين لتعارض مُحكم بين حضارتين، يؤول فيه المتوسط بلا رجعة إلى العالم المسيحي. وهو يقدّم لنا في الوقت ذاته وصفًا للبحر المتوسط قد يكون من أفضل ما قدّمه الجغرافيون العرب، حيث تظهر معرفته الممتازة ببحر الروم وشواطئه المعروفة في ذلك الزمن. كما لا يخفي الانجذاب نفسه الذي أظهره المسعودي إزاء هذا البحر، وهو الذي ركب أمواجه، فكانت الفرصة الملائمة لكي يستفسر عنه من البحّارة:

---

(1) المقدسي، المرجع نفسه، ص.15.

«وسمعت بعض مشايخ المغرب... يذكرون أنه يضيق في حدود طنجة، واتفقوا على انه عند معابر الأندلس إذا عاينت هذا البر ترايا لك البر الآخر [...] وفيه ثلاث جزائر عامرة آهلة: اصقلية تقابل المغرب، واقريطش تقابل مصر، وقبرص تقابل الشام وله خلجان معروفة، وعلى حافته بلدان كثيرة، وثغور جليلة، ورباطات فاضلة، وجهة منه على تخوم الروم إلى حدود الأندلس والغالب عليه الروم، وهو مخوف منهم جدًا وهم وأهل اصقلية. والأندلس أخبر الناس به وحدوده وخلجانه لأنهم يسافرون فيه ويغزون من هو يليهم، وفيه طرقهم إلى مصر والشام. وقد ركبت معهم المدة الطويلة أبدًا أسألهم عنه وعن أسبابه وأعرض عليهم ما سمعت فيه فقلّ ما رأيتهم يختلفون فيه»[1].

يشدّد المقدسي على أن بحر الروم هو ميدان للجهاد، ويذكّر بأن بيزنطية كانت تنازع الخلافتين القائمتين في صقلية (الفاطميون) والأندلس السيادة على البحر المتوسط.

ابن حوقل، المتوسط في قلب الإسلام[2]

كان ابن حوقل أول جغرافي شرقي في العصر العباسي يتخطّى فعلًا الحواجز الذهنية التي تفصل بين الشرق والغرب الإسلامي. لا يعني ذلك أنه تنكّر لكتب الجغرافيا السابقة، لكنه كان الوحيد من بين الكتّاب العراقيين في «المسالك والممالك» الذي أعطى مكانًا محوريًا داخل البلاد الإسلامية للمنطقة المتوسطية الآهلة والمزدهرة.

نهاية فضاء مستقطَب من بغداد

سافر الجغرافي ابن حوقل كثيرًا، خاصة باتجاه الغرب حتى سجلماسة، وهي مدينة صحراوية في جنوب المغرب الحالي، وكما يؤكّد، بلغ حدود مملكة الإسلام في أوروبا بوصوله إلى شنترين (Santarém) حامية غرب

---

(1) المرجع نفسه، ص. 14 ـ 15.

(2) A. Miquel (1973-1984), I, p. 299-309; G. Martinez-Gros (1998), p. 325-328; J.-C. Garcin (1983)

الأندلس على نهر تاجة في مواجهة المناطق اللاتينية[1]. تشكّل شهادته حول هذا الجزء من العالم الإضافة الشخصية على كتاب الإصطخري أستاذه ومثاله، وفيها يتباين في العمق مع النظرة التي خلّفها الجغرافيون الشرقيون عن الغرب الإســلامي حتى ذلك التاريخ. أكثر من أي كاتب آخر، أحاط هذا الجغرافي باللحظة التاريخية المؤاتية للخلفاء الشيعة الذين اعتبرهم، وهو المنتمي إلى نفس المذهب، أئمة شــرعيين. وُلد ابن حوقل في نصيبين في شــمال شرق الجزيرة الفراتية، وقد تســنّى له أن يلحظ أن المركزية السياسية التقليدية في بغداد والعراق لم تعد تلعب تحــت الحكم البويهي الدور الجامع الذي مكّن الخلفاء من بسط نفوذهم حتى المتوسط. لذا نراه يســلّط الضوء على الوزن الذي تتمتّع به المناطق الطرفية، العوالم «الجديدة»، التي أصبحت مراكز ناشطة إسلاميًا. ففي تلك المناطق سوف يتقرر مصير الإسلام، لأن ايران بنظره تبقى قلب الإســلام، مع تلمّسه أو استشــعاره للدور الذي ســوف تلعبه الشعوب التركية. هكذا فإن الإسلام الذي يصفه هذا الرحّالة هو عالم متعدد الأقطاب.

المتوسط بنظر ابن حوقل: فضاء غني وإنما مهدّد

استشــعر ابن حوقل أن مصير الإسلام ســوف يتحدّد في المتوسط، في المقام الأول لأن قواعد الفاعلين الرئيســيين في العالم الإســلامي أصبحت هنــاك، ومن ثم لأنــه رأى أن الحــرب بيــن البيزنطيين والغــرب اللاتيني والمسلمين ستكون حاسمة:

> «وقد ذكرتُ هذا البحر وما عليه من المدن والبقاع من حدّ طنجة ونواحيها إلى أرض مصر إلى آخر الشــام إلى أَوْلاس مما كان في أيدي المسلمين؛ وشــكلتُ ذلك إلى أطراف بلاد الروم وما دون الخليج [البوسفور] وبعده إلى الأرض الصغيــرة. وأثبتُ فيه أكثــر ما بعد الخليج مــن وراء أرض القســطنطينية ونواحي بلْبُونَس وجون البنادقييــن وأرض قلّورية وورمية والأنكبردة وجليقية وإفرنجة والذي يحاذُ نواحي أولاس»[2].

(1) Ch. Picard (2000)

(2) ابن حوقل، «كتاب المســالك والممالــك»، ص. 134، مطبعة بريل، لَيْــدَن 1873 [المناطق =

كان ابن حوقل أول من تطرّق إلى الفضاء المتوسطي، الإسلامي كما المسيحي، كمجموعة فريدة ومتكاملة. فهذا الرحّالة الذي امتهن التجارة، اكتشف عالمًا مكتفيًا بذاته، تشكّل فيه التبادلات حول حوض المتوسط مصدرًا للثراء، يُسهم فيها إلى حدّ كبير كثافة سكّانية تفوق باقي المناطق، سيما في آسيا. لم يغيّر أي شيء تقريبًا في الجزء من كتاب الإصطخري الذي يشمل «العالم القديم»، لأنه اعتبر أن وصف المناطق الشرقية الذي قدّمه أستاذه لا يزال يتمتّع بالراهنية. ربما يكون هذا الأخير بكل الأحوال، هو الذي أوحى اليه بالتطرّق إلى هذا الجزء من بلاد الإسلام التي لم يتسنَّ له التعرّف اليها. عمل ابن حوقل على تحديث المعلومات عن بعض الأماكن التي أقام فيها في شمال بلاد الشام، زمن الحمدانيين، أو بلاد ما وراء النهر ـ وهي منطقة أخرى توقّع لها مستقبلًا زاهرًا ـ، إلا أن ما تبدّل في العمق هو الصورة التي تركها عن المتوسط. لقد كان الكاتب الشرقي الوحيد من جيل كتّاب «المسالك والممالك» الذي مثّل الغرب المسلم بنفس المقاييس التي استخدمها لتمثيل الأقاليم الشرقية.

حافظ ابن حوقل على نفس النهج الذي اتّبعه الإصطخري في اعتبار «المسالك والممالك» هي السلك الموجّه له في تنقّلاته، فاختطّ طريقه عبر المدن، مراكز السلطة، وصولًا إلى المناطق الحدودية، حيث تسنّى له إبداء رأيه في التحصينات الدفاعية، التي لم تكن غالبًا في أفضل أحوالها. استند هذا الجغرافي إلى المخزون الشرقي من الرحلات البحرية لكي يعدّد مراسي السفن، مستقيًا معلوماته من دفاتر الإرشادات الملاحية، التي تعود ربما إلى «أرشيف» البحرية الفاطمية و/أو الأموية. هكذا يجعلنا نجوب الساحل الإفريقي، ونواصل على طول واجهة الأناضول، ومن ثم الواجهة الأوروبية، لنحطّ الرّحال في الأندلس. ويبيّن كلامه الختامي أنه لم يتردّد في الجمع بين

= المذكورة في نهاية هذا المقطع هي: نواحي البيلوبونيز، وخليج البندقية، ومنطقة قلّورية [كالابريا] ومدينة روما ومنطقة اللومبارديا ومنطقة غاليسيا وفرنسا والمناطق التي تحاذي أولاس ـ المترجم].

هذه المعطيات وبعض المرويات التي استقاها من مكتبات بغداد حول الحدود غير المعروفة لشـمال المتوسـط: «ويمتدّ [بحر الروم] حتى يحاذي المريّة وأعمال الجزيرة وإشبيلية ونواحيها، ثم يمتدّ على البحر المحيط إلى شنترين، وهي آخر بلاد الإسلام على هذا البحر من جانب بلد الروم»[1].

إن اختياره لأن يقوم بقراءة سياسية لحدود البحر المتوسط بحيث تتمدّد لتشمل مناطق من المحيط الأطلسي، قاده، كما فعل العديد من أسلافه، لأن يطابق حدود البحر الداخلية، ليس مع مضيق جبل طارق، وإنما مع الحدود البحرية لتواجد الإسـلام، وصولاً إلى شـنترين على نهر تاجة شمالًا، ونول لمطة جنوبًا. كذلك الأمـر، لم يكن ذكره للمـدن المرفئية الثلاث كعواصم للأقاليم البحرية من باب المصادفـة، لأن هذه المدن كانت تضمّ كذلك دور صناعة السفن الثلاث في العصر الأموي؛ من هنا فإن النظرة السياسية للفضاء البحري كانت أكثر أهمية بنظره من النظرة القائمة على المقاييس الطبيعية[2].

ولمّا كان ابن حوقل يمتلك معلومات اسـتقاها من أرشيف الدول التي زارها، فإنه لجأ إلى اللغة المستخدمة في الإدارة، خاصة اللغة الضرائبية، كما فعل معظم الجغرافيين حين يأتون على ذكر التجمّعات السكنية؛ من هنا فإن تعداد المدن والحصون والقرى وغيرها من أماكن السكن الثانوية القائمة على المحاور التي تتّجه جميعها نحو عاصمة الدولة، يسـتعيد هرمية استقاها من الترتيب الإداري أو الضريبي. وإذا طبّقنا هذا التسلسل الهرمي على الخلافتين الفاطمية والأموية، يتبيّن لنا هذه المرة نظام وقوة الدول الإسلامية المطلّة على البحر المتوسط. إلا أنه لا يكتفي بتعداد بسيط أو بذكر قوائم لقبائل أو مدن، بل يرسـم صورة مُحدثة لكل مملكة، قائمة على نظرة نقدية. هذه المصادر تتيح له تقدير قوة كل من الخلافتين، بالاسـتناد إلى جردة مداخيل الدول، وتنظيمها العسكري، وثراء عواصمها:

(1) ابن حوقل، المرجع نفسه، ص.128.

(2) Ch. Picard (1997b)

«إن لعبد الرحمٰن بن محمد مما اتّجه له جمعه من مال الأندلس وجباياتها من حقوقها نحو عشرين ألف ألف [200.000] دينار... [أضف إلى ذلك] لوازمها وجباياتها وخراجها وأعشارها وصدقاتها وجواليها»(1).

لم يساير ابن حوقل في تحليله، خاصة حين اعتبر أن الأمير يسيء إدارة إمارته من خلال اختياره لوزراء غير مسلمين:

«فانقطع الحمل [في مصر] بالمغاربة وخصّ بقطعه أبو الفرج (يعقوب) بن كلس وزير المُعزّ فإنه استأصل ذلك بالكلف والمؤن والمغارم والسُّخر الدائمة على الصُنّاع حتى جعل جزية على جميع الداخلين الخارجين»(2).

تقاسم النفوذ في المتوسط بين القوى الإسلامية وبيزنطية

هناك ميزة كبرى أخرى لابن حوقل تتمثّل بقدرته على فهم أهمية الدور الذي يلعبه البحر المتوسط بالنسبة لمجمل بلاد الإسلام(3). فهو يعتبره كفضاء متجانس ومشترك بالرغم من المواجهات المتكرّرة بين المسيحيين والمسلمين، ويكشف عن وجود شبكات تصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية؛ كما أمكنه ملاحظة الإمكانات الهائلة للمناطق الأكثر سكانًا والأكثر ثراء من العديد من المناطق الإسلامية الشرقية:

«وليس في البحار أعمر حاشية من هذا البحر لأن العمارات في الجانبين ممتدة غير منقطعة ولا ممتنعة وسائر البحار تعترض في شطوطها المفاوز والمقاطع»(4).

إن مجمل هذه المعلومات أتاح له أن يقدّر حجم القوى المتواجدة. وهو لا يتوانى عن المغالاة حين يتكلم على قرطبة التي اعتبرها نموذجًا لعاصمة عربية متألقة في الطرف الغربي. إلا أن مصر الفاطمية هي التي جسّدت بنظره

(1) ابن حوقل، مرجع سبق ذكره، ص. 77.
(2) المرجع نفسه، ص. 102 (كان الوزير مسيحيًا).
(3) المرجع نفسه، ص. 133 ـ 137.
(4) المرجع نفسه، ص. 137.

التفوّق الإسلامي، وهي القائمة على ضفاف المتوسط ويحكمها خلفاء إسماعيليون. هذا الموقف من قبل ابن حوقل يتأتّى، إضافة إلى دعمه للأئمة الشيعة، من التقييم الاقتصادي الذي يفصّل بعض جوانبه، بفضل امتلاكه لمعطيات دقيقة عن الدلتا، سيما في المجال الضرائبي. ويترافق وصفه للمدن الساحلية مع جردة شبه منهجية لمصادر الدخل، وهي مستمدة من المنتوجات والتجارة، بالعلاقة مع مناطق البلاد الداخلية؛ فهذا التاجر كان هنا أيضًا شديد التنبّه لكيفية إدارة الموارد. إنطلاقًا من هذا التحليل، الذي لا يخلو من النقد، اعتبر أن القوة الإسلامية أصبحت الآن موزّعة بالتساوي بين الغرب والشرق.

أفرد ابن حوقل مقطعًا هامًا للإدارة البيزنطية، فذكر شهادة أحد مواطنيه الذي سُجن لفترة طويلة في القسطنطينية[1]. هذه المعلومات المتعلقة بالعالم البيزنطي، وملاحظاته حول ايطاليا، وذكرياته في منطقة أنطاكية حيث أقام، سمحت له بأن يقيّم شخصيًا وضع الحدود. أما انتقاداته فلاذعة إزاء أهل صقلية في تعاطيهم مع المسيحيين، وأكثر تسامحًا مع أهل الأندلس، وكانوا في قمة نفوذهم حين أقام هناك في عهد الحكم الثاني (961 ـ 976). إنه يشدّد على العلاقات البحرية، من مرسى لآخر، وبين الموانئ الكبرى. وهو لا يفوّت مناسبة لكي يُبرز التعاملات التجارية بين الشمال والجنوب، وكذلك الدوافع العديدة للّقاءات اللاعنفية بين الأعداء، على سبيل المثال تبادل الأسرى على السواحل الشمالية لبلاد الشام. إلا أنه يُفرد للمواجهة بين المسلمين والمسيحيين دورًا أساسيًا في تطوّر العلاقات في المنطقة، فيذكر أن بيزنطية لو كانت بنفس القدر من القوة الذي يتصوّره المسلمون، لكان أباطرتها تمكّنوا من اجتياح المناطق الإسلامية «لأن للإسلام فيما عليه نفوس أهله وقلوبهم شأنا في انتشار الكلمة وفساد الحال وكثرة العناد والخلاف والاشتغال بطلبه بعضهم لبعض ما خلا به للروم سربهم فطالت أيديهم إلى ما كانت مغلولة عنه وأطماعهم محسومة منه»[2].



(1) Vassiliev (1935), II, p. 411

(2) ابن حوقل، «كتاب صورة الأرض»، ص. 182، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1992.

الفصل الخامس

المراكز الإسلامية في غرب المتوسط: الإسلام من دون العباسيين (القرنان التاسع والعاشر)

ولادة الكرونوغرافيا [التأريخ الزمني] في الغرب

إن إحدى مميّزات الجغرافيا الشـــاملة كما نلحظها في كتاب [أبو عُبيد] البكري «المسالك والممالك» الذي أُنجز عام 1068، تكمن في أنه أُلّف دون أن يغادر كاتبه أرض موطنه الأندلس. فباستثناء الأندلس، استند هذا العالِم، والنباتيّ المشهور بشـــكل كامل إلى النصوص التي وجدها في قرطبة أو في المرية حيث اقـــام لفترة طويلة، وهو بذلك يســـلك مســـلكًا مناقضًا لأقرانه الشـــرقيين الذين كانوا يعتبرون الســـفر إلى المناطق موضوع الوصف شرطًا مسبقًا لأي مشروع كتابة[1]. يقدّم لنا وصفه للمغرب، وهو من أفضل ما كتبه، أول صورة تفصيلية عن هذه المنطقة في العصور الوسطى. كان بحوزة البكري كل ما كتبه [محمد بن يوسف] الورّاق، وكذلك المعلومات التي وفّرها بعض المغاربة، وهو الوحيد الذي يأتي علـــى ذكرهم. أما كتابه الذي يحمل عنوانًا مشابهًا لذاك الذي اعتمده الجغرافيون في العراق، فيمثّل أحد النماذج البارزة للتغيّر الثقافي الذي ميّز غرب المتوســـط، للجهة الغربية من مصر، بدءًا من

(1) J. Lirola Delgado (1995); E. Tixier (2014), p. 521-567

القرن العاشــر. فازدهار أدبيات كرونوغرافية عربيــة، ترافق مع حركة فكرية أوسع، وضع هذه المنطقة التي كانت فيما مضى مثار سخرية المقدسي بسبب جهل سكانها، بين المناطق الأكثر إنتاجًا في مجال الأدب والعلوم والعربية[1].

حدود عباسية على شواطئ إفريقية

الدفاع عن سواحل إفريقية

هناك ثلاثة أحداث رئيســية أدّت إلى انفصال إفريقيــة عن الخلافة في الشرق. فالطريقة التي تعامل بها الخليفة هشام بن عبد الملك مع مناطق البربر التــي انخرطت في الإســلام بعد الفتــح العربي، من خلال طلــب تزويده بالجواري البربريات، تسبّب بثورة قبائل البربر بدءًا من عام 739. هذه الثورة امتدت كذلك إلى شــبه الجزيرة الإيبيرية. وقد تســبّبت عــودة الهدوء التي ترافقت مع «الثورة» العباســية عام 749 ـ 750 بالغضب المتنامي لدى الجند الذين لم يعد بإمكانهم الإثراء نظرًا لتوقّف الغزوات. في نفس الوقت، بدأت حركة الخوارج الصفرية والإباضية ـ حركة إسلامية نشأت في المناطق الشرقية ورفضت شرعية الخلفاء الســنّة والفاطميين ـ بالتســبّب بالمشاكل للحكّام المعيّنين مــن قبل الخليفة[2]. وقد أُســندت مهمة اســتتباب الأمن إلى قادة عسكريين مقرّبين من الخلفاء، إلى أن قام هارون الرشيد بتعيين ابراهيم بن الأغلب واليًا علــى إفريقيــة (800 ـ 812). صحيح أن الأغالبــة لم يقطعوا ارتباطهم بالخلفاء، وكان هؤلاء يغطّون شــرعيتهم من خلال إرســال كتاب تعيين مع كل تنصيب أمير جديد، إلا أن هذه العائلة القيروانية الحاكمة كانت في الواقع تنعم بالاستقلالية[3].

بالإضافة إلى اعتراف الخلفاء الشــكلي بالولاة، يمكننا التثبّت من بقاء العلاقات قوية مع العبّاســيين فــي بغداد من خلال الطريقــة التي بنى فيها

---

(1) J. Vernet (1985)

(2) M. Talbi (1966); H. Djaït (2004); V. Prévost (2010)

(3) M. Talbi (1966), p. 71-87

الأمراء في إفريقية استراتيجيتهم العسكرية في مواجهة البيزنطيين. ففيما يعود للجهاد، إن التعداد السريع ولكن الواضح الذي ذكره اليعقوبي للتحصينات الدفاعية الساحلية، وكذلك المعلومات التي يمكن أن نستقيها من النصوص المكتوبة في إفريقية، يثبت من دون أي لبْس أن تنظيم القوى المسلحة والدفاع عن الساحل، كان مستوحى بشكل كبير من التحصين المعتمد في بلاد الشام وفي وادي النيل من قبل الخلفاء. فالولاة الذين كانوا يعيّنون من قبل الخلفاء كانوا جميعهم قادة عسكريين خدموا في المناطق الحدودية للدولة العباسية، في الأناضول، واكتسبوا بالمناسبة خبرة في القيادة العسكرية. لذا كان بوسعهم تأمين الصلة بين منطقة الجهاد الأصلية، والإقليمين الحدوديين، وبشكل خاص إفريقية[1].

في هذه الظروف شُيِّد عام 796 رباط المنستير، في وقت كانت السواحل تشهد غارات من «القراصنة» البيزنطيين. أعلنت السلطات الجهاد لحماية الجبهة البحرية، وما لبثت أن تلقت الدعم من فقهاء المذهب المالكي. إلا أن هناك تقليدًا يرى أن الفضل يعود لزمن حُكم يزيد بن حاتم المهلبي (772 ـ 788) في إنشاء أول حصن في مدينة سوسة، حيث شُيِّد أول رباط في عهد زيادة الله الأول عام 821[2]. فأتباع المذهب المالكي، وأسوة بأهل بلاد الشام سابقًا، أرادوا بعد أن انخرطوا أكثر فأكثر في ممارسة الرباط بدءًا من القرن التاسع، أن يُرجعوا تاريخ تأسيس حصن المنستير إلى زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز[3] المُحاط بهالة من القداسة.

إن الشهرة التي تمتّع بها هذان الرباطان تكفي لتسليط الضوء على أهمية الموقع البارز الذي احتلّه الجهاد من خلال التحصينات الدفاعية لسواحل

---

(1) اتّبع النهج نفسه على المقلب الشرقي: E. de La Vaissière (2008).

(2) A. Lezine (1956) et (1965); N. Djelloul (1999); F. Mahfoudh (2003); G. Marçais (1957); M. Hassen (2001)

(3) Al-Mâlikî, *Riyâd al-nufûs*, II, p. 28. J. Chabbi, «Ribât», *E.I.*2, VIII, p. 523, et Ch. Picard, A. Borrut (2003)

إمارة إفريقية في تلك الحقبة. وقد أصبحت سمعة هذه الأماكن المكرّسة مضرب مثل، وراحت تستقطب سنويًا أعدادًا هامة من الحجّاج، إلى درجة أن الفقهاء اضطرّوا لتحديد قواعد في كيفية استقبالهم بشكل مؤاتٍ.

إن تنوّع تسميات أماكن الرباط على طول السواحل الأندلسية، واكتشاف مواقع جديدة مؤخّرًا، أكّد في المناطق الشرقية كما في إفريقية، على تنوّع أشكال ممارسة هذا العمل التَقَوي، وكذلك على التأثير العميق الذي مارسته الحدود الشرقية التي كانت تحت السيطرة العباسية، على سائر الجبهات المتوسطية. وكما في بلاد الشام، إن الاستعمال المتكرّر لفعل «رابَط» في النصوص، يشير إلى الأشكال المتنوّعة لممارسة الجهاد على الصعيدين الشخصي والجماعي. ومع ذلك، اقتصر الأمر على تجنُّد المسلم الوَرِع على الحدود البحرية أو البرية التي قد يهاجمها الكفرة المسلّحون على حين غرّة. فالمرابط أبو الأحوص يحدّد بوضوح الإطار المكاني الذي تعنيه كلمة «الرباط»، في هذه الكلمات الموجّهة إلى الأمير الأغلبي ابراهيم الثاني (875 ـ 902)، وفيها يعتبر أن مكانًا موجودًا في منطقة مواجهة للعدو يصبح رباطًا ما أن يقيم فيه الناس ويمارسون الجهاد بنوعيه:

> هذا البلد [إفريقية] قد عمر، وهو ثغر، وأهل إفريقية مقصدهم اليه، والجامع يضيق بهم، وأحب أن تزيدهم فيه. [...] وكانت مدينة سوسة في ذلك الوقت ليس بها شيء من المنكر: [...] كان أهلها مشتغلين بالحرب والحرز على المسلمين والمسلمات وقيام الليل وصيام النهار»[1].

نشأت مؤسسة الرباط مع تشييد أول حصن مخصّص لذلك في المنستير بأمر من الخليفة، وذلك بعد وقت قصير من ظهورها على سواحل بلاد الشام إبّان الحكم العباسي. وبعد أن كانت سلطانية المنشأ، تلقّفها الأمراء وطوّروها فأنشأوا كذلك حصنًا للرباط في سوسة بعد خمس وعشرين سنة، كما يذكر اليعقوبي باقتضاب:

(1) المالكي، «رياض النفوس»، الجزء الأول، ص. 485 ـ 487، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1994.

«ومن أسفاقس إلى موضع يُقال له بنزرت مسيرة ثمانية أيام وفي جميع المراحل حصون متقاربة متقاربة ينزلها العبّاد والمرابطون»[1].

لقد تمّ تحديد خمسة وعشرين رباطًا بناها الأغالبة، خاصة في عهد أحمد الأغلبي (856 ـ 863)، على طول الساحل بين سوسة وصفاقس[2]. أُطلق على معظم هذه التحصينات اسم «القصور»، فيما خُصّص حُصنا المنستير وسوسة بتسمية «الرباط». إلا أن ممارسة الرباط لم تقتصر على هذا النوع من التحصينات، إذ أن أبراج المراقبة (المحارس)، وخاصة المناطق السكنية التابعة للمنستير وسوسة، وكذلك صفاقس وقابس وغيرها من البلدات التي كان يسكنها العديد من المتطوعين، كانت هي أيضًا أماكن للرباط. هناك منطقة رباط أخرى هي شبه جزيرة الرأس الطيّب، التي كانت معرّضة بشكل خاص للهجومات المسيحية المنطلقة من جزيرة صقلية، وقد حافظت على أثر عدة تحصينات دفاعية كانت تُستخدم كمواقع خلفية ينكفئ اليها المرابطون على طول الساحل. أمكن تحصين هذه الأماكن بفضل سخاء الأمراء، وإنما بشكل خاص من سخاء الورعين الأتقياء الذين أَثْروا فموّلوا بناء هذه التحصينات الدفاعية المُعدَّة لإيواء المتطوّعين. مع ذلك، استمرّ نفوذ السلطات عليها، كما يظهر من كلام القاضي القصيبي (المتوفى عام 1012):

«إن الحصون لا يصلح أن تغيّر عن حالها ولا تحول عن بنيانها من أجل إنسان بعينه لحاجة تصيبه أو ضرورة تعرض له، إنما يصلح أن يحجث فيها ما هو صلاح لها من زيادة مرافق يتّسع فيها مريدو الرباط [...] ولا يغيّر الحبس عن حاله إلا ما وصفتُ لكم حصول الرباط والمساجد الحدث فيها لا يصلح إلا للمنافع الجامعة. وأما سكنى النساء فليس من شأن حصون الرباط المنفردة عن السواحل أصل الحصون تُفرد لما بُنيت له»[3].

---

(1) اليعقوبي، «كتاب البلدان»، ص. 189، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت.

(2) M. Hassen (2001); N. Djelloul (1999)

(3) الونشريسي أبو العباس، «المعيار المعرب والجامع المغرب»، الجزء 7، ص. 31، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1981.

وفق فتوى للإمام سحنون، كان بإمكان زوجات من يمارسون الرباط أن يرافقوهم فقط في الأماكن الآمنة والمأهولة، مثل مدينتي الاسكندرية أو تونس؛ فيما لم يكن حضورهنّ مرغوبًا فيه في صفاقس أو سوسة، ولم يكن يُسمح البتة في إقامتهنّ في الحصون (القصور) حيث كان يسكن المتطوّعون والجنود[1]. أيضًا في عهد الأغالبة، رغب أحد الأعيان في القيام بعمل تقويّ، فبنى على نفقته الخاصة وبنصيحة من كبير القضاة، قصر ابن الجعد في مدينة المنستير الذي عُرف لاحقًا بالقصر الكبير، وذلك من أجل تمكّن المدينة من استيعاب أكبر عدد من المتطوّعين في فترة التجمّع السنوي (المواسم). في فترات الحشد، كانت أماكن الرباط في المدينة تتنوّع، كأن يتمّ استئجار غرف في مساكن خاصة تجهّز للمتطوّعين. وتصبح ضاحية المدينة كذلك مكان إقامة خلفية حين تعجز المدينة عن استيعاب كل المتطوّعين، بحيث كانت تُنصب لهم خيم يأوون اليها بصورة ظرفية؛ كذلك الأمر كان المسجد الرئيسي ومساجد الأحياء تتحوّل إلى أماكن اعتزال بالنسبة للمرابطين في فترات تدفّق المتطوّعين.

تطوّرت ممارسة الرباط طوال العصور الوسطى. من هنا، فإن موقع لاس دوناس غواردامار [المدوّر] القائم على الساحل الشرقي لإسبانيا، في مكان منعزل بالقرب من مصب نهر سيغورا [شقورة]، خُصّص منذ تأسيسه للرباط. والبناء الأول الذي يعود تاريخه لنهاية القرن التاسع يبدو على شكل غرف متطاولة يعلوها محراب بُني في وسط الجدار وقبلته مكّة المكرّمة. فلا الموقع ولا مجمل المنشأة القائمة يتطابقان مع مواصفات الحصون كتلك التي شهدناها في المنستير وسوسة[2]. في الواقع، إن مراكز إقامة المرابطين كانت على درجة كبيرة من التفاوت وفقًا للأماكن، وهذا ما يثبته كلام الإدريسي حين يشير إلى رباط في المنطقة الشرقية من الأندلس: «ومن العقبة إلى الرابطة مرحلة، وليس هناك حصن ولا قرية وإنما بها قصر فيه قوم حراس للطريق»[3].

---

(1) M. Talbi (1985); N. Amrî (2011)

(2) R. Azuar Ruiz (1991), p. 7-72

(3) الإدريسي، «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، الجزء 2، ص. 562، المكتبة الشاملة 2010.

جهاد الأمراء الأغالبة، استكمال للنموذج العباسي

تبنّى الأغالبة السياسة العسكرية للولاة الذين سبقوهم، أولًا بحُكم الضرورة. وكانت الهجومات المنطلقة من جزيرة صقلية البيزنطية هي على الأرجح من أحد أسباب شنّ حملة مازر عام 827 التي كانت الانطلاقة لاحتلال الجزيرة، على خلفية الأزمة السياسية والتنافس بين القادة البيزنطيين من جهة، والمشاكل الداخلية التي كانت تعصف بإمارة زيادة الله من جهة أخرى[1]. وسرعان ما شكّلت حماية الساحل والحملات على صقلية والأراضي الإيطالية أدوات فعّالة لتعزيز شرعية الإمارة. وقد كشفت الحملة الدعائية التي قادها الأمير، بشكل خاص فيما يعود لبرنامجه العمراني الطموح ـ الديني والعسكري ـ، عن رغبته في الاستمرار بالنهج العباسي، على جميع الصعد. فالأمير المنصرف إلى قمع الجُند، لم يُخفِ الأسباب الكامنة وراء مخطّطه:

> «ما أبالي ما قدمت عليه يوم القيامة وفي صحيفتي أربع حسنات: بنياني المسجد الجامع بالقيروان، وبنياني قنطرة أبي الربيع[2]، وبنياني حصن مدينة سوسة، وتوليتي أحمد بن أبي محرز قاضي أفريقية»[3].

فالإنجازات التي عزاها الأمير لنفسه، فيما هو يلقي خطابه التأبيني في وداع القاضي أبي محرز، تشكّل بالإضافة إلى سعيه للحصول على دعم الفقهاء، برنامجًا يُسبغ عليه شرعية كان يدّعي امتلاكها؛ فتوسيع المسجد الحرام في القيروان، وتعزيز تحصينات العاصمة والتجميل الذي شمل البرك الكبيرة، وبناء حصن سوسة المشرف على البحر، وكذلك ممارسة نفوذه في تعيين القضاة المخوّلين تطبيق الشريعة، لا بل الذهاب حدّ تعيين أحدهم على رأس حملة مازر، كل ذلك يذكّر بالسياسة التي انتهجها الخلفاء العباسيون. لقد كانت ممارسة الجهاد من أهمّ المزايا التي يتمتّع بها الأمراء، ويمكن

---

(1) V. Prigent (2007)

(2) إحدى بوابات مدينة القيروان؛ M. Talbi (1966), p. 182-185

(3) ابن عذاري، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب»، ص. 63، مكتبة المصطفى الالكترونية.

إدراج غزو صقلية في خانة استمرارية حقبة الفتوحات المجيدة، بعد أن تم الاستيلاء على باليرمو عام 831.

إن أعمال تحصين الميناء [سوسة] في عهد الأمير زيادة الله، وخاصة في عهد الأمير أحمد، إذا ما صدقت الأقوال التقريظية لأهل القلم حول أعماله العمرانية، جعلت من هذه المدينة الساحلية الميناء العسكري والتجاري الرئيسي للعاصمة. وهو تجاوز بأهميته ميناء تونس الذي أُنشئ عام 702، حيث كان الجند يقفون بوجه السلطة في أغلب الأحيان، مما جعل السيطرة على المدينة مرهونًا بالظروف. كما أن بناء برج خَلَف الكبير الذي شُيّد على الأرجح في عهد الأمير أحمد عند زاوية القلعة (القصبة)، عزّز الفعالية الدفاعية من جهة البحر. ثم أُنجز حوض الميناء الذي يسيّجه سور ويحيط بمدخله برجان، وذلك في عهد محمد الأول (841 ـ 865). فيما اهتمّ خلفه بشكل خاص بتعزيز الدفاعات الساحلية: «بنى أبو ابراهيم أحمد [بن محمد بن الأغلب] بأرض إفريقية عشرة آلاف حصن بالحجارة والكلس وأبواب الحديد»[1]. هذا العدد الكبير يدلّ قبل أي شيء على التزام الحاكم بحماية ساحل إفريقية. في الواقع اشتُهر هذا الأمير بالتقوى والفضيلة واعتُبر من أفضل أمراء الأغالبة، إلى درجة أن البعض شبّهه بالخليفة عمر بن عبد العزيز، ليس فقط من حيث قِصَر مدة ولايتهما أو بسبب ما قاما به من إصلاحات. حتى ابراهيم الثاني [بن أحمد] الذي دام حكمه لفترة طويلة وشهد أزمات حادّة، عُرف بتقواه، وذلك إلى حدّ كبير بسبب مساهمته في الجهاد، وبشكل خاص لكونه قام بتعزيز التحصينات الدفاعية الساحلية:

> «وبنى الحصون والمحارس على سواحل البحر حتى كان يوقد النار من سبتة، فيصل الخبر إلى الإسكندرية في الليلة الواحدة. وبنى على سوسة سورًا»[2].

---

(1) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، المجلد السادس، ص. 66، دار الكتب العلمية، بيروت 1987.

(2) ابن الأثير، المرجع نفسه ص. 256.

لم تكن الحرب ضد المسيحيين تحت إشراف سلطة حكّام إفريقية فحسب، وإنما قُدّمت على أنها إحدى مآثرهم، برعاية من الخليفة، طيلة فترة حكم الأغالبة. فقد نسّق الأمراء عمليات الدفاع عن الإمارة وشجّعوا على القيام بعمليات بحرية في جنوب ايطاليا، لكي يستحقّ كل واحد منهم لقب «الأمير - الغازي». أما العملية الجهادية المميّزة فكانت غزو جزيرة صقلية، والتي تواصلت في عهد تسعة أمراء من بين أحد عشر أميرًا تعاقبوا على الحكم. من بين هؤلاء تلفتنا الشخصية المثيرة لابراهيم الثاني الذي تميّز عن أسلافه بقيادته الشخصية للحملة على صقلية وجنوب ايطاليا حيث داهمته المنية بسبب مرض أصابه، وقد كانت سيرته موضع تأريخ يتجاذبه تيّاران متعارضان. الأول الذي روّج له الفقهاء، كان يشيد بتقوى الأمير ويعتبره شهيدًا، والثاني الذي قد يكون خلفه مؤيّدو الفاطميين، كان يُبرز المنحى الجنوني الذي تميّزت به نهاية عهده، إلا أننا شهدنا في وقت من الأوقات توليفة لهذه الروايات المتناقضة[1].

كان الأسطول الأداة الضرورية للحرب، أقلّه للحؤول دون تمكّن الأعداء من الوصول إلى الشاطئ. وقد ساهمت صيانة وتحسين الموانئ ودور صناعة السفن، بشكل خاص في تونس وسوسة، سيما بدءًا من عام 827، في تعزيز إمكانيات الغزو حتى نهاية حكم الأغالبة؛ لعب الأسطول دورًا أساسيًا انطلاقًا من باليرمو، بدءًا من عام 831، سواء في ايصال التعزيزات أو في دعم عمليات الحصار ضد المدن الساحلية، وبشكل خاص ضد سرقوسة عاصمة صقلية البيزنطية، والتي كان يستحيل الاستيلاء عليها من دون دعم بحري. إن ضخامة الاستثمار البحري الذي لا يمكن تقدير نفقاته، سمح على الدوام تقريبًا بدعم الهجومات على الجزيرة وبإطلاق الغزوات الموسمية على السواحل والجزر الإيطالية. بكل حال، يؤكّد اللاتين حجم الغزوات البحرية التي كانت تشنّ دوريًا على السواحل الإيطالية.

---

(1) M. Amari (1933-1938), I, p. 145; A. Nef (2008)

هناك إشـــارات أخرى لانخراط أهل إفريقية بنشـــاطات بحرية على علاقة بالتجارة، بعيدًا عن هاجس السـعي لإضفاء الشـرعية على حُكـم الأمير. لقد استمرّت النشاطات التجارية عبر البحر، بشكل خاص في العقدين الأولين من القرن التاســع الأغلبي، بالرغم من انهيار الهدنة مع البيزنطيين. وانصبّ جهد فقهاء إفريقية منذ القرن التاســع على انتاج قانون بحري مستوحى من القوانين البيزنطيــة ـ *lex Rhodia* ـ جرى تكييفه مع الوضع الإســلامي[1]. وكان الإمام سحنون من أوائل فقهاء المذهب المالكي الذين كيّفوا قوانين التجارة البحرية مع الشريعة الإسلامية، آخذًا بعين الاعتبار وجود القرصنة، وفي نفس الوقت التجارة مع المسيحيين، وقد أشار إلى هذا الأمر في كتابه المرجعي، «المدوّنة الكبرى»:

«وما جاء من مراكب الروم، وقد قَرُب من المرسى أو بَعُد، فأُخِذ: ـ فإن كان ممن عُرف بالتجارة إلى المسلمين، فلا يحلّ إلا أن يؤخذ ببلده وهو يريد غير بلاد الإسلام؛ ـ وإن كان ممن لا يُعرف بالتجارة مع المسلمين فهو حلال»[2].

إن الإشارات التي تركها جغرافيو ذاك الزمن، مثل اليعقوبي وابن خرداذبة، أو كما نرى بعد ذلك بقرن عند ابن حوقل والبكري، حول الإبحار الموسمي بين إفريقية والأندلس، عبر تنس، تؤكّد بقاء وازدهار نشـــاط تجاري، خاصة على الساحل الغربي للمتوسط، في وقت كان ولاة الأقاليم يعملون على تنظيم هذه المبادلات. في تلك الحقبة بالذات، أرســـل أمير الأندلس عبد الرحمٰن الثاني (822 ـ 852) أسطولًا للحدّ من تجاوزات بحّارة جزر البليار لأنهم كانوا يعيقون التجارة البحرية في نفس المنطقة. مع ذلك، فإن النشـــاطات البحرية، العسكرية أو التجارية، لم تكن بالقدر الذي يؤهّلها لكي تُدرج في المدوّنات العائدة للأعمال الباهرة التي قام بها الأمـــراء، من هنا فإن زيادة الله حين عدّد مآثره لم يذكر لا البحر ولا الأسطول كمثال على سيادة حكمه.

(1) H. S. Khalilieh (2006)

(2) نص أورده محمد الطالبي، فـي كتابه، «الدولة الأغلبية»، ص.605، منشـورات دار الغرب الإسلامي، ط. 2، 1995؛ النص في الأساس منسوب إلى ابن سحنون، كما ورد في كتاب ابن أبي زيد القيرواني، «النوادر والزيادات»، مخطوط، المجلد الأول، وجه ورقة 287.

لقد جهد الحكّام لترك أثر يُبرز تديّنهم، سيما كأمراء للجهاد. ولكونهم كانوا يرتبطون بالعباسيين، ولو في الظاهر، فقد اعتمدوا نفس التمثلات العائدة لأمير الحرب، وهي التمثلات الوحيدة التي كانت تعتبر في حينه مصدرًا للشرعية في الإسلام. كان البحر يحتلّ موقعًا مهمًا، لكنه لم يكن بعد يشكّل المسرح الذي يمثّل شرعية الخلافة.

المذهب المالكي، محفّز آخر على نشر الجهاد في إفريقية

واصل الفاطميون عمل الأغالبة فقاموا بصيانة وبناء الحصون لحماية الساحل[1]. وبالرغم من هذه الاستمرارية، فإن المعارضة المالكية في القرن العاشر حوّلت ممارسة الرباط إلى نوع من المقاومة السلبية للحكم الشيعي، وتولّى المالكي وغيره من كتّاب التراجم في إفريقية العمل على نشر هذا التوجّه. على نطاق أوسع، فإن الوصف التبجيلي الذي خُصّت به بعض الشخصيات التي تمارس الجهاد بصيغتيه في إطار الرباط، أتاح بتحويل أحد الرمزين من جهاد ضد الكفّار إلى جهاد ضد الفاطميين الذين اعتُبروا بنظرهم حكّامًا غير شرعيين. وقد أدرج صاحب كتاب «رياض النفوس» على لسان أحد المتعبّدين المعروفين على ساحل إفريقية، جبلة بن حمود الصدفي (المتوفى عام 909): «كنا نحرس عدوًا بيننا وبينه البحر فتركناه، وأقبلنا على حراسة هذا الذي حلّ بساحتنا»[2]. أما القصة الأكثر شهرة فهي من دون شك تلك المتعلّقة بمتعبّد كان موضع احترام شديد، يُدعى أبو جعفر القمودي، كان قد أقام مع مرابطين آخرين في قصر زياد:

> «أخلى السلطان عبيد الله القصر من سكانه المرابطين وجعله مخزنًا لعدّة البحر، فأخرج كل من في القصر غير أبي جعفر القمودي ما جَسَر عليه أحد يُخرجه. فأقام به مدة وحده وهو يظن أنه عامر بأهله [...] خرج يومًا وتأمل القصر فرآه خاليًا [...] فأخذ ركوته وجلدًا مصوّفًا كان عنده وخرج إلى قصر الطوب المجاور لمدينة سوسة»[3].

---

(1) H. Halm (1992)

(2) المالكي، «رياض النفوس»، الجزء الثاني، ص.37، دار الغرب الإسلامي، ط. 2، بيروت 1994.

(3) المرجع نفسه، ص. 222.

وقد فعل السلطان الشيعي الشيء نفسه في رباطات لمطة وجمّة التي أخلاها من المقيمين فيها وأسكنهم في المهدية. والسبب في ذلك كما يذكر ابن حوقل المؤيّد للفاطميين حين يتكلم على أفول مؤسسة الرباط في صقلية: «وبها رباطات كثيرة على ساحل البحر مشحنة بالبطّالين والفسّاق المتمرّدين»[1].

تعكس هذه الروايات التنافس في تثبيت الأحداث في الذاكرة، بين تقليد سعى لإبراز دور الأغالبة، انضوى تحت لوائه المؤرّخون العرب، وتقليد آخر سعى أصحاب المذهب المالكي، من جهتهم، لنشره، يقوم على تسجيل الأعمال الجليلة التي قام بها رجال أتقياء، والتي تستحق التخليد[2]. هذه الصناعة للذاكرة تزامنت مع الحقبة التي استعاد فيها أصحاب المذهب المالكي في القيروان قوتهم، بعد رحيل الخلفاء، فأفادوا من الوضع لإطلاق سلسلة من العمليات المفعمة بالحماس الديني، كان أبرزها ما قام به ابن ياسين في مطلع القرن الحادي عشر، وهو ما أوصل إلى قيام الإمارة المرابطية في الصحراء الغربية[3].

من جهة أخرى، إن تشكّل إمارات إسلامية صغيرة على السواحل الإيطالية، خاصة في باري، وصولاً إلى فرخشنيط في منطقة البروفانس الفرنسية، وفتح جزيرة كريت على يد بحارة أندلسيين، كشف عن أن روح المغامرة «الخاصة» لا تزال حيّة، وقد جعلت من المتوسط الذي لم يكن يتمتّع بحماية كافية من المسيحيين، ميدانًا مناسبًا للغزوات التي يكون مآلها الاستشهاد، أو الاحتلال الدائم إذا كان الحظ مؤاتيًا. لذا، في نظر الفقهاء، لا توجد قطيعة، وبالطبع ليس هناك من تعارض بين التقليد الجهادي المرتبط بالفتوحات كما انتهجه الخلفاء الأوائل، والجهاد على السواحل الذي تقع

---

(1) ابن حوقل، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

(2) M. Talbi (1966), p. 431, n. 1, et p. 432-433

(3) Y. Benhima (2011)

عليه مهمة الدفاع عن بلاد الإسلام. وقد انتقل هذا النموذج الذي اكتسب صفة الشمولية إلى أقاليم كانت ترفض الشرعية العباسية.

الجهاد العباسي في الأندلس، كحدود بحرية

بعد الهزائم في بلاد الغال، في بواتييه عام 732 وفي وادي بير عام 737، وما تبع ذلك من ثورة للبربر بدءًا من عام 739، بدت حظوظ أية محاولة للفتح منعدمة، سيما وأن إمارة قرطبة غرقت في الصراعات بين القبائل والأحزاب العربية، حتى وصول عبد الرحمٰن الداخل (756 ـ 785)[1]. فبعد صدّ الهجمات الكارولنجية، واستقرار الجبهة في مواجهة الأستوريين، أعاد الأمراء تنظيم عملية الدفاع عن الثغور الحدودية، لكنهم واجهوا معارضة من قبل كبار القادة العسكريين، الذين كانوا يستندون في جسارتهم إلى ما يمتلكون من استقلالية نسبية، وحتى إلى تحالفات ظرفية عقدوها مع بعض الممالك اللاتينية. إلا أنه بالرغم من هذه الصعوبات، نعمت الجبهة بالاستقرار إلى حدّ ما حتى القرن الحادي عشر في جنوب البيرينيه، وفي مواجهة الأستوريين لجهة الغرب الذين كانوا يعتبرون أن مملكتهم تنتمي إلى التقليد القوطي الغربي، وفي مواجهة نافارا لجهة الغرب، وفي مواجهة كتالونيا، وهي ثغر عمل الكارولنجيون على تحصينه بعد الاستيلاء على برشلونة عام 801[2].

في القرن التاسع بدأت مرحلة طويلة من المواجهات الحدودية، امتدّت إلى الفضاء البحري بدءًا من عهد الحكم بن هشام (796 ـ 822). في الوقت نفسه، نشر الأمراء خبر التزامهم بالجهاد، مستعيدين مبادئ وبنود المعاهدات التي وُضعت على حدود الأناضول[3]. هذه الإشارات جمعها أحمد الرازي في القرن العاشر، وهو الذي كان يعتبر نفسه تلميذًا أمينًا للطبري، المؤرّخ المعتمد

(1) É. Lévi-Provençal (1959-1967), I, p. 34-64; P. Chalmeta (2003), p. 97-250

(2) Ph. Sénac (2000); E. Manzano Moreno (1991)

(3) *Enciclopedia de al-Andalus;* M. J. Viguera, dans R. Menendez Pidal, 8-1 (1995); G. Martinez-Gros (1997); E. Fricaud (1994); Ibn al-Athîr

لدى عبد الرحمٰن الثالث (912 ـ 961)، والذي فرض الرواية الوحيدة المعروفة عن تاريخ الأندلس «بإملاء من الخليفة». ما يجدر ذكره هنا هو أن هذا الرواية ليست معروفة إلا جزئيًا، من خلال ما كتبه العالِم الأندلسي ابن حيّان في القرن العاشر، الذي نسخ جزءًا كبيرًا من رواية الطبري، علمًا بأن رواية ابن حيّان وصلتنا هي أيضًا منقوصة[1]. هناك «قصص» أخرى عن الأندلس تظهر في المدوّنات التاريخية المتأخرة، خاصة في كتاب ابن عذاري المراكشي (المتوفى بعد 1312)، وهي المدوّنة الوحيدة الشاملة التي حُفظت كاملة ـ وتغطي جميع العصور الإسلامية ـ في الغرب الإسلامي، و«تاريخ» ابن الأثير، مؤرّخ الموصل[2].

تميّز غرب المتوسط بشكل لافت بأنه بحر بلا أعداء بالنسبة للأندلسيين، منذ غزو شبه الجزيرة الإيبيرية حتى وصول الفايكينغ عام 844. في الواقع، وما عدا بعض الاستثناءات، فإن دائرة نشاط الأسطول البيزنطي، وهو القوة البحرية الوحيدة الثابتة لدى المسيحيين حتى نهاية القرن العاشر، لم تتجاوز منطقة صقلية وسواحل إفريقية وسردينيا. أما السواحل اللاتينية للإمبراطورية الكارولنجية الخاضعة لسلطة الإمبراطور، وبالرغم من بعض العمليات البحرية التي أمر بها شارلمان ولويس الورع، في مطلع القرن التاسع في كورسيكا وصقلية من أجل صدّ الغارات الإسلامية، فإنها كانت في أغلب الأحيان بلا حماية وتتعرّض لغزوات البحّارة المسلمين وصولًا حتى ايطاليا. وازداد الأمر سوءًا بالنسبة للّاتين بقدر ما كانت الإمبراطورية الكارولنجية تتفكّك[3].

لقد تمّ وصف الجهاد في الثغور الحدودية باستخدام مصطلحات شبيهة بتلك التي اعتُمدت في المناطق الحدودية الأخرى المتوسطية، وهي في

---

(1) *Enciclopedia de al-Andalus;* M. J. Viguera, dans R. Menendez Pidal, 8-1 (1995); G. Martinez-Gros (1997)

(2) E. Fricaud (1994); Ibn al-Athîr

(3) P. Guichard (1983), (1995b); J.-P. Poly (1976)

أساسها تعود للثغر السوري في العصر العباسي[1]. فتدوين الممارسات القتالية أصبح من اختصاص الفقهاء، كما في الشرق[2]. كما أن بنية السرد لا تختلف عن تلك التي اعتمدها المؤرخون العراقيون؛ من هنا يقتصر ذكر الحملات الحدودية على «الصوائف» التي كان يقودها أو يأمر بها أمير قرطبة، ولا يؤتى، إلا لحدث استثنائي، على ذكر الغارات الموسمية التي كان يشنها الجنود المرابطون على الحدود. في الواقع، حتى عهد الحكم بن هشام، كانت الحملات العسكرية تشنّ على حركات المعارضة الداخلية التي كانت تنطلق في معظم الأحيان في مناطق الثغور، وغالبًا ما كانت الحملة تتوغّل في المناطق المسيحية المحاذية[3]. وقد نجح الأستوريون والكارولنجيون في نهاية المطاف في إرجاع الحدود حتى نهر الدويرو لجهة الغرب، وصولًا حتى برشلونة. إلا أنه بدءًا من عهد عبد الرحمٰن الثاني الذي وضع حدًّا لحقبة طويلة من التمرّدات في المدن الحدودية، عادت صورة الحاكم «الغازي» لتحتلّ مكانة مشرّفة، وهذا ما مهّد الطريق أمام السياسة التي اتّبعها حامل اسمه الشهير عبد الرحمٰن الثالث بدءًا من عام 912[4].

في الوقت نفسه، لا تذكر المصادر العربية أبدًا الحملات البحرية التي كانت تقوم بها جماعات من البحّارة لا ينضوون تحت الإمرة الرسمية، مما يفترض وجود نوع من الاستقلالية للبحّارة. خلاصة القول، إن التعامل مع الوضع البحري يشابه ما رأيناه بالنسبة للحدود البرّية، حيث لا يؤتى على ذكر الحملات التي لا تكون بأمر السلطة، إلا حين يكون هناك دافع لذكر الضحايا المسيحيين، وغالبًا ما يرتبط ذلك بقضايا سياسية داخلية. ولكون الأمراء الأمويين لم يركبوا أبدًا سفينة في عرض البحر، فإن المراجع اللاتينية والبيزنطية هي وحدها التي تفيدنا، فيما يعود لشرق المتوسط،

---

(1) E. Manzano Moreno (1991); Ph. Sénac (2000)

(2) P. Guichard (2001); C. De La Puente (1999); Ch. Picard (2006b)

(3) ذُكرت كل هذه الحملات في كتاب ليفي بروفنسال É. Lévi-Provençal (1959-1967), I.

(4) المرجع نفسه، ص. 193 ـ 225.

عن العمليات البحرية التي انطلقت من السواحل الأندلسية أو المغاربية: إن صورة الانخراط البحـري للأمراء تشـبه تمامًا تلك التـي تركها لنا المؤرّخون العباسيون[1].

إن أول حاكم أندلسـي واجه عدوًّا في البحر، والمقصـود هنا الفايكينغ [المجوس]، هو عبد الرحمٰن الثاني الذي قرّر بناء أسطول، عام 844. وكما فعل أسلافه، أنشأ البنية التحتية اللازمة لإنجاز هذا المشـروع الجديد. فبعد نهب إشبيلية، قام ببناء المسجد الجامع، والسـوق القيصرية، ودعّم اسوار المدينة، وبنى دار صناعة للسفن للتمكن من حماية الحدود البحرية للأطلسي[2].

إن ما كتبه ابن القوطية، وهو مؤرّخ وأديب أندلسي من القرن العاشر، عن بناء دار لصناعة السفن في إشبيلية، يسـتعيد نفس التفاصيل العائدة لبناء دار صناعة في تونس عام 702، والتي ذكرها مؤرخ أندلسي آخر هو البكري:

> «واستعدّ الأمير عبد الرحمٰن بن الحكم، فأمر بإقامة دار صناعة بإشبيلية، وأنشأ المراكب، واستعان برجال البحر من سـواحل الأندلس، فألحقهم، ووسـع عليهم، فاسـتعدّ بالآلات والنفط. فلما قدموا [المجوس] القَدمة الثانية، سـنة أربع وأربعين ومائتين [858 ـ 859]، فـي أيام الأمير محمد [852 ـ 886]، تلاقوا في مدخل نهر اشبيلية في البحر، فهُزموا، فحُرقت لهم مراكب، فانصرفوا»[3].

كانت الإجراءات الدفاعية على الشـواطئ الأندلسية قريبة جدًا من تلك التي وُجدت على السواحل الإسلامية الأخرى للمتوسط، وهي تقوم بشكل خاص على بناء الرباطـات. علاوة على ذلك، اسـتفاد الأمير [عبد الرحمٰن الثاني] من هذا التنظيم كي يسعى لوضع جزر البليار تحت الحكم الأموي:

---

(1) Ch. Picard (1997)

(2) R. Dozy (1965); J. Bosch Vilá (1984), p. 43-51

(3) ابن القوطية، «تاريخ افتتاح الأندلس»، ص. 82 ـ 83، دار الكتـاب اللبناني، ط. 2، بيروت 1989.

«أمر الأمير بتوجيه العساكر إلى أهل جزيرة ميورقة، لنكايتهم، وإذلالهم، ومجاهرتهم بنقضهم العهد، وإضرارهم بمن مر عليهم من مراكب المسلمين. فغرتهم ثلاثمائة مركب؛ فصنع الله للمسلمين جميلًا، وأظفرهم بهم، وفتحوا أكثر جزائرهم[1].

في نفس الوقت، وبأمر من الحكّام، قام البحّارة الأندلسيون، وعلى الأرجح المغاربة، بهجوم عنيف على سواحل البروفانس، بلغ ذروته مع تخريب دير سان سيزير عام 850؛ إلا أن هذه الأعمال لم تُذكر في المراجع العربية، ولا أي من الغزوات على السواحل المسيحية، في حين أن حجم الحملات المنسّقة من قبل الحكّام المسلمين، تدفعنا إلى الظنّ بأن نفس الطواقم هي التي شاركت في العمليات التأديبية في الأرخبيل وفي الحملات على البروفانس، وكانت تنطلق من مراسي موانئ الواجهة الشرقية للمتوسط[2]. ووفق المدوّنات التاريخية، يعود الفضل كذلك إلى عبد الرحمٰن الثاني في نشر مؤسسة الرباط في شبه الجزيرة الإيبيرية[3]:

«وكان المجوس [النورمانديون] لما قدموا المرية وتطوفوا بساحل الأندلس والعدوة، فاتخذها العرب مرابطًا وابتنت بها محارس، وكان الناس ينتجعونها ويرابطون فيها»[4].

من أجل أن تكتسب الإجراءات الدفاعية الساحلية شرعيتها، كان لا بد من ربطها بالمبادئ التي أرساها خلفاء بغداد في موضوع الجهاد، لكن هذه الإجراءات كانت تتيح أيضًا للأمير المتمرّد أن يؤكّد على استقلاليته، عبر أخذه على عاتقه تأمين الأمن للمنطقة التي يسيطر عليها.

---

(1) ابن عذاري، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب»، مكتبة المصطفى الالكترونية، ص. 259. G. Rossello Bordóy (1968); P. Guichard (1987).

(2) J.-P. Poly (1976), p. 4-13; Ch. Picard (2007). انظر في الملحق: «الحملات البحرية الإسلامية في غرب المتوسط»، ص. 421.

(3) Ch. Picard (2000), p. 194-196

(4) الحميري، «الروض المعطار في خبر الأقطار»، ص. 537، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت ط.2، 1980.

صمت المغرب البحري

من أجل استكمال هذه اللوحة الكثيرة الثغرات لسياسات الإسلام المتوسطية في القرن التاسع، تنقصنا المعلومات عن غرب إفريقية، بسبب غياب المدوّنات التي كُتبت بناء على طلب الأمراء. إلا أننا بفضل [أبي عبيد] البكري نعرف أن ظهور الرباطات على طول السواحل المتوسطية والأطلسية في غرب إفريقيا، كان حصيلة أول غارتين شنّهما الفايكينغ عام 844 وفي نهاية العقد اللاحق. فرباط أصيلة، جنوب طنجة، ورباط نكور على ساحل الريف، عاصمة إمارة بني صالح، تأسّسا بعد هجوم مقاتلي القبائل النوردية عام 844، وهو الهجوم الأول في المنطقة، بعيدًا عن متناول السفن البيزنطية. إلا أن السرد الذي يقدّمه البكري بشيء من التفصيل عن ازدهار رباط أصيلة[1] يبيّن أن وضع اليد على الميناء الذي كان مهملًا منذ الفتح العربي، أو حتى قبل هذا التاريخ، لم يكن من إنجاز الأمراء الأدارسة، وإنما من الأعمال التي نفذتها قبيلة لواتة. ومن ثم قام أحد الأمراء المسيطرين على منطقة المضيق بالإشراف على الرباط بعد فترة من الزمن. هذا النوع من العمليات كان شائعًا في مجمل المناطق الإسلامية غرب المتوسط ويُظهر مدى السلطة الحقيقية للحكّام.



(1) البكري، «كتاب المسالك والممالك»، ج. 2، ص. 809، الدار العربية للكتاب، 1992.

الفصل السادس

المتوسط وخلفاء الغرب

«وكان المسلمون لعهد الدولة الإسلامية قد غلبوا على هذا البحر [الرومي] من جميع جوانبه [...] حتى إذا أدرك الدولة العبيدية والأموية الفشلُ والوهنُ وطرقها الاعتلال، مدّ النصارى أيديهم إلى جزائر البحر الشرقية»[1].

هذه الحصيلة المستخلصة من «المقدّمة» التي وضعها ابن خلدون لكتابه الضخم الموسوم «كتاب العِبَر»، تكرّس التفوّق البحري للمسلمين في المتوسط في القرن العاشر؛ وغالبًا ما يكرّر المؤرّخون المعاصرون أقواله، لأن هذا القرن يقدَّم بشكل عام على أنه الحقبة الوحيدة التي تمكّنت فيها الممالك الإسلامية من السيطرة في البحر على حساب المسيحيين. يُعتبر القرن العاشر كذلك على أنه الزمن الذي عرف فيه المتوسط الإسلامي أوج ازدهاره. ويربط مؤرخنا هذا التفوّق بإرساء حكم الخلافة للمنطقة، الذي كان أكثر قوة من حكم الأمراء الذين حلّوا مكانهم. ولكونهم كانوا أكثر ثراء، فقد انتهجوا سياسة بحرية مكّنتهم من السيطرة على الفضاء البحري الذي كان موضع تنازع مع اللاتين والروم. هذا يثبت إلى أي مدى كان هذا العالِم العربي الذي عاش في القرن الرابع عشر يعتبر السيطرة على المتوسط كقضية أساسية في المواجهة بين بلاد الإسلام وبلاد المسيحية، في وقت كان هذا البحر قد

(1) «مقدمة ابن خلدون»، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ج.1، ص.438 ـ 439، دمشق 2004.

أصبح عمليًا تحت سيطرة اللاتين لوحدهم. يحمّل ابن خلدون خطأ التراجع العربي إلى الحكّام وليس إلى الجماعات التي كانت تسكن المناطق الشاطئية الواقعة تحت السيطرة الإسلامية.

يبدو التناقض بين عصر الخلفاء المتوسطيين والأزمنة السابقة واضحًا، بحيث نلمس في عهد الخلافتين [العباسية والأموية في الأندلس] قفزة نوعية في التأريخ أخرجت المتوسط من الصمت الذي يلفّه، ليصبح موضوع نتاج راح يتضخّم منذ ذلك الحين؛ فالمدوّنات التاريخية، والكتب الجغرافية، والنصوص الفقهية، وكذلك الوثائق المتعلّقة بالنشاط التجاري، بشكل خاص رسائل جنيزة القاهرة، تقدّم لنا كمًّا هائلًا من المعطيات حول الأنشطة البحرية بدءًا من القرن العاشر. ويتغذّى هذا النتاج، في تلك الأجواء التي تميّزت بتطور الملاحة والتجارة، من التنافس بين الخلافتين وطموحات كل واحدة منها على مستوى المتوسط وعلى الصعيد الإسلامي بشكل عام. هذه الحرب الإعلامية كسرت حاجز الصمت الذي كان يلفّ العالم البحري للمناطق الإسلامية، ودخلت في تنافس مع الروايات اللاتينية والبيزنطية، لتظهر صورة جديدة لعلاقة الحكّام المسلمين بالبحر.

عصر الخلفاء الأمويين

«جغرافيا» الأندلس والمغرب: تمثيل خرائطي للطموحات الإمبراطورية للخلافة الأموية

ترافق قيام الخلافة الأموية عام 929 مع ظهور علم الجغرافيا في الأندلس. هذا النوع الذي «كان مقلّدًا بالتأكيد، ولكن ليس خاضعًا للتقليد العراقي»[1]، بلغ أوجه مع «كتاب روجر» [«نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»] الذي كتبه الإدريسي حوالى منتصف القرن الثاني عشر. فقد حثّت الخلافة الأموية على انتاج جغرافيا بديلة عن تلك المكتوبة في الشرق، مخصّصة للمنطقة التابعة لها وللمناطق المجاورة، سيما المغرب، الهدف الرئيسي لتوسّع الخلافة. فأبو

(1) G. Martinez-Gros (1992); E. Tixier (2014)

عبد الله الورّاق الـــذي أمضى معظم وقته في المنطقة ألّف «كتاب المســالك والممالك»، مؤكّدًا بذلك على تعلّقه بالتقليد الســائد في بغداد، لكنه كرّس جهده لوصف غرب شمال إفريقيا. وقد استُكمل وصف المنطقة بعدة «تقارير» أُرســلت إلى قرطبــة[1]. ولئن فُقد هــذا الكتاب، فإن الجغرافي الأندلســي [أبو عبيد الله] البكري نقل الينا جزءًا كبيرًا منه.

كتب أحمد وعيســى الــرازي المدوّنة الرســمية لأحداث عهــد الخليفتين الأمويين، عبد الرحمٰن الثالث [الناصر لدين الله] وابنه الحكم الثاني. وقد مهّد لهذه الحوليات المرتبطة بالعائلة الحاكمة، بعرض مقتضب للفضاء الإيبيري الإسلامي أصبح، بالرغم من قصره، مرجعًا لجغرافيي شــبه الجزيرة الإيبيرية. في الفترات اللاحقة، بقيت الأدبيات الوصفية للأندلسيين أمينة لِـ«جغرافيا إقليمية»[2]، مُنشِئةً بذلك قطبًا جديدًا في الفضاء الإسلامي، منافسًا لبغداد والقيروان، ومن ثم للقاهرة. وقد رأينا أن إعادة النظر في التوازنات بين الفضاءات الإسلامية، لصالح المتوسط، بدأ في الوقت نفســه في أوســاط أهل العلم الشــرقيين، خاصة لدى ابن حوقل المعاصر للــورّاق. فالأدبيــات الكرونوغرافية التي أُنتجت تحــت رعاية الخلفاء الأمويين والفاطميين، أبرزت كثيرًا وزن الإنتاج المتعلّق بالمتوسط.

حين خصّص أحمد الرازي خمســين صفحة ليصف فيها حصريًا المناطق الواقعة تحت السيطرة الأموية، فإنه عزل منطقة الخلافة عن بقية «دار الإسلام». وقد شكّلت جغرافيته تمهيدًا للمدوّنة التي كانت مكرّسة بدورها لتاريخ الإمارة التي كانت تُحكم من العاصمة قرطبة، منذ زمن الفتح حتى قيام الخلافة:

> «غلب عليه حب الخبر والتنقير عنه، ولو يكن من شأن أهل الأندلس [...] فوضع قواعد التاريخ بالأندلس مبتدئا [...] وأعلت به منزلة ولده من بعده، وأكسبوا أهل الأندلس علمًا لم يكونوا يحسنونه»[3].

---

(1) A. Miquel (1973-1984), I, p. 259-262; J. Lirola Delgado (1995)

(2) A. Miquel (1973-1984), I, p. 243-265

(3) ذكره É. Lévi-Provençal (1959-1967), III, p. 504, نقلًا عن ابن حيّان القرطبي، «المقتبس من أنباء الأندلس»، تحقيق محمود علي مكي، ص. 269، دار الكتاب العربي، بيروت 1973.

بالرغم من هذه الإشـــادة الموجّهة في الأساس من الإبن [عيسى] لأبيه، فإن الطابع التجديدي للكتاب لا يدعنا نســتبعد البتـة التأثير الكبير لبغداد؛ فأحمد الرازي، المتوفى عــام 959، كتب مدوّنته التاريخيــة بعد جيل على صدور تاريخ الطبري، وهو كان يعتبر نفسه من تلامذته[1]. وقد لجأ هو أيضًا إلى «الأخبار» التي يذكرها من أجل تغطية الحقبة التي سبقت عهد الخلافة في الأندلس. هذه الرواية للتاريخ، المكيّفة بطريقة تتلاءم مع الخلافة الأندلسية، أدّت إلى اختفاء الروايات الســابقة، التي تخطّاها الزمن. في المقابل، وعلى نقيض التاريخ الشامل للطبري الذي كان مثاله، حصر كاتبنا تاريخه بالمناطق الواقعة تحت حكم أسياده. من هنا، فإن أحمد الرازي، الملقّب بـ «التاريخي» فرض بدوره نوع الكتابة الحولية أو كتابة الأحداث حسب السنين في موطنه، ولوّنه بمسحة شخصية تتلاءم مع رغبات الحاكم الذي يعمل لصالحه.

لقد أتاحت له طريقته في وضع مقدمة جغرافية عن شبه الجزيرة الإيبيرية، بأن يعرض مســبقًا لوضع المناطق التي كان يحكمها الخلفاء، فيعدّد بإيجاز ثرواتها ومدنها والإطار الإداري لهذه «الجنينة» الأندلســية. وتكفي الأسطر القليلة التي يخصّصها لكل إقليم لتُبرز النظام والثراء اللذين كانا يسودان تحت حُكم الخلافة، بحيث تظهر هذه المقدمــة الجغرافية المقتضبة وكأنها توطئة لكتابه الذي يؤرّخ فيه لحُكم إثنين من الخلفــاء. يعرض الكتاب أولًا لزمن الأمراء (756 ـ 912)، منذ الفتح ـ وهــو الجزء المفقود ـ، وصولًا إلى حُكم عبد الرحمٰن الثالث، الذي يبدأ معه الجزء الثانــي (912 ـ 976) المخصّص لعهد الخليفتين [عبد الرحمٰن الثالث والحَكَم الثاني]، وهو مكتوب بأسلوب يختلف جدًا عن ذاك الذي استخدمه في تأريخ أزمنة الإمارة. أما القسم العائد لعهد الحَكَم الثاني، فقد كتبه ابنه عيسى، استكمالًا للعمل الذي بدأه والده. تبدو الأندلس في هذا الكتاب وكأنها النموذج المكتمل لحكم الخلافة، الذي يمكن أن يعمّم على جميع أنحاء دار الإســلام، ونتيجــة لذلك تظهر وكأنها

(1) H. Kennedy (éd. 2003b)

مركز العالم المكتفي بذاته. وللرازي بالذات كتــاب في تاريخ قرطبة، لكنه ضاع، وهو يكمّل هذه اللوحة على شكل نظرة تقويمية شاملة. في المحصّلة، ينبغي لنا اعتبار القســمين الجغرافي والتاريخي كوحدة متكاملة، بالرغم من عدم التوازن الكبير بينهما[1].

تأكيد السيادة الأموية على المتوسط

يظهر هذا الهدف بوضوح في المدوّنة من خلال ايراد رســائل أو مدائح موجّهة إلى الحاكم، بشكل خاص من ممثلي طوائف المغرب الأقصى، الذين كانوا يتدافعون إلى مدينة الزهراء لكي يعلنوا ولاء جماعاتهم رســميًا للدولة الأمويــة، على غرار ما فعل محمد بــن خَزَر، «أمير زناتــة»، الذي أعلن في مديحه للخليفة الذي قرأه في حضرته ما يلي:

> «فها أنا الآن، يا ســيّدي، جادّ مجدّ في تقويم أهل المعصية [...] وحمْل المطيــع على العاصي، حتى يفتــح الله لأمير المؤمنين مشــارق الأرض ومغاربها وسِهالها وأوعارها وبَراريها وبِحارها، بنا وعلى أيدينا، وتتّصل طاعته، إن شــاء الله، إلى أقصى العراق ويُرَدّ تُراث خلافــة آبائه الطَيِّبين الأبرار الأكرمين»[2].

تحوّلت السيطرة على الفضاء البحري من إحدى الدعائم الأساسية لإثبات شــمولية الســيادة الأموية. وأدّى الصراع مع منافســيهم الفاطميين من أجل الســيطرة على المدى البحري، خاصة في بلاد المغــرب، إلى إبراز الأهمية الاستراتيجية للمتوسط. من هنا أصبح مضيق جبل طارق الهدف الأول لمسار يوصل إلى بغداد، وهو المســار نفسه الذي ســلكه بالاتجاه المعاكس الجدّ عبد الرحمٰن الأول للوصول إلى قرطبة، بعد سقوط الدولة الأموية في الشرق.

---

(1) É. Lévi-Provençal, «La description de l'Espagne d'Ahmad al-Râzî»

(2) ابن حيّان القرطبي، «المقتبــس من أنباء الأندلس»، الجزء الخامس، ص. 302، نشــره: ب. شالميتا، بالتعاون مع ف. كورنيطي، م. صبح، المعهد الأسباني العربي للثقافة، كلية الآداب بالرباط، مدريد 1979.

هكذا تحوّل الغرب الإسلامي ساحة معركة بين الخلافتين المتنافستين؛ وفي حين كانت تُخاض معركة السيادة البحرية في الحوض الغربي، كان بإمكان المتوسط أن يصبح الطريق الأسرع للوصول إلى الشرق.

كانت المواجهات البحرية المباشرة نادرة، حتى وإن كانت عمليات النهب والتدمير التي تعرّضت لها مدينة المرية عام 954 تُظهر بوضوح عنف الصراع. لذلك كانت السواحل اللاتينية تمثّل بالنسبة للقوتين البحريتين الإسلاميتين قضية أساسية، طيلة المدة التي بقي فيها الحكم [الفاطمي] الشيعي في إفريقية. وكان البحر يشكّل مع امتداد الحدود البرية لشبه الجزيرة الإيبيرية المسرح الأساسي لعمليات الغزو التي كان يشنّها الأمويون تحت راية الجهاد، إلى درجة أن إمارة الأسطول أصبحت موازية بأهميتها لقيادة جيوش الخليفة على الجبهة البرية. وبالفعل، اكتسب قائد الأسطول في عهد الخليفة عبد الرحمٰن الثالث محمد بن رماحس ومن ثم عبد الرحمٰن بن رماحس الهيبة والمكانة اللتين وضعتهما على قدم المساواة مع غالب [بن عبد الرحمٰن الناصري] قائد القوات البرّية في جيش الخليفة:

> «إن القضايا الهامة التي كان على الخلفاء الأمويين معالجتها، لم تكن تُبتّ إلا بعد استشارة ثلاثة أشخاص: قائد جيش سرقسطة، عاصمة الثغر الأعلى [...]، قاضي قرطبة، عاصمة الخلافة وملتقى العلماء [...]، وأخيرًا قائد أسطول المرية، لأن هذا المدينة كانت تضم دار صناعة السفن في الأندلس، ولأنها كانت توجد في المنطقة الوسطى من الدولة الأموية؛ وكان قائد أسطول المرية في عهد الأمويين يتقاسم السلطة بطريقة ما مع الخليفة، فأحدهم يقود الجيوش في البر، والآخر يقودها [باسم الخليفة] في البحر»[1].

شكّل الدفاع عن السواحل التزامًا أساسيًا آخر يتطلّب تأهيل أسطول، خاصة في مواجهة الفايكينغ الذين استمرّ خطرهم حتى عام 975. فالعمليات البحرية ضد المسيحيين أو النورديين كانت ترتبط كذلك بأمر الخليفة، فيما

---

(1) E. Molina Lopez, «La vida socio-económica de Almería»; É. Lévi-Provençal (1939), p. 85-86

عُلّقت مثل هذه المشاريع زمن الأمراء في القرن التاسع. وحده الالتزام بقتال النورديين الذين هاجموا السواحل الإسلامية، كان أمرًا لا يمكن التغاضي عنه. وفي إطار التنافس «الإعلامي» مع الفاطميين، تمّ حشد عدة وسائل تشيد بالسيطرة البحرية للأمويين، من أجل تقديم السيادة على البحار ووجود الأسطول وكأنها رموز مُبهِرة لعالمية الخلافة الأموية.

كان بإمكان عبد الرحمٰن الثالث أن يعتمد هو أيضًا على بنية تحتية بحرية قديمة وفعّالة، بفضل الخبرة العريقة للعديد من القطع البحرية التي كانت تجوب سواحل المتوسط الغربية، والتي انضمّت إلى السلطة في قرطبة. في النصف الثاني من القرن التاسع، قام تجمّع بيتشاينا [بجّانة] في الموقع الذي سوف تنشأ عليه لاحقًا المدينة التي بناها الخليفة، وقد ازدهر بدءًا من ثمانينيات القرن التاسع، أثناء الفتنة التي ضربت الأندلس في نهاية القرن التاسع[1]. كان البحر مصدر ثراء هذه المدينة الساحلية، بفضل القرصنة التي كانت تمارَس على السواحل المسيحية، وبفضل التجارة، وعلى وجه الخصوص تجارة الرقيق، التي لاقت أسواقًا مربحة، من بينها سوق العاصمة. ووفقًا لما ورد في المصادر التابعة للخلفاء، والذي اعتمدها إلى حدّ كبير التأريخ المعاصر، فإن البحّارة الأندلسيين كانوا يعملون بشكل مباشر لصالح الأمراء: في عام 902، استعان الأمير عبد الله [بن محمد] (888 ـ 912) بهؤلاء لإخضاع جزر البليار التي أفلتت حتى ذاك التاريخ من قبضة السلطة الأموية[2]. إلا أن هذا التجمّع للسفن الذي كان يضمّ ما لا يقلّ عن ثلاثمائة سفينة ـ وهو رقم مضخّم وفق مقاييس المدوّنات العربية ـ، يقدّم وكأنه مشروع «خاص»!

سيطر الخليفة على الإمكانات البحرية الغنية الموجودة في الأندلس، ما أن أحكم سيطرته على إشبيلية ومنطقة المضيق، عام 914. وقد سنحت له الفرصة لإبراز نفوذه حين واجه أسوأ عدو للأمويين، الثائر ابن حفصون

---

(1) É. Lévi-Provençal (1959-1967), I, p. 348-356; J. Lirola Delgado (1993), p. 137-150; Ch. Picard (1997), p. 9-20

(2) Al-Himyarî, *Péninsule Ibérique*, éd. p. 188, trad. p. 228; G. Rossello Bordóy (1968)

(المتوفى عام 917)[1] الذي تحصّن في عاصمته بربشتر *Barbastro* جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية:

> «ودخل الناصر لدين الله إلى مدينة الجزيرة الخضراء يوم الخميس لأربع خَلَوْن من ذي القعدة [الأول من حزيران 914]. [...] ونظر عند مُقامه بالجزيرة في أحكام أمر البحر وشَدّ ضَبْطَه على أهل العِدوتين الحالّتين عليه. فاستدعى جملة من المراكب من مالقة وإشبيلية وغيرهما من مدن الطاعة برُكّابها من أُولي الاستقامة [...] وأمرهم بالتجوّل في السواحل كلّها من حدّ الجزيرة. [...]. فملكَ البحر منذ هذا الوقت»[2].

إن الإعلان عن السيطرة على شبه الجزيرة، منذ الساعات الأول لتسلّمه الحكم، من خلال إعادة تنظيم الأسطول والسعي للسيطرة على المياه الإقليمية، لم يكن محض صدفة. فالهدف الأول كان تدمير قوة الثائر ابن حفصون المتحصّن في جنوب شبه الجزيرة، والذي أقام علاقات مع الأدارسة في المغرب الذين أمّنوا له الإمدادات. فأبعد من وجوب قطع الإمدادات عنه، قُدّمت السيطرة على الضفتين، من خلال اتّباع سياسة بحرية، على أنها أول مشروع بحري بهذا الحجم في التاريخ الأموي. إلا أنه يجدر القول إن مثل هذه التدابير اتُّخذت سابقًا من قبل عبد الرحمٰن الثاني حين بدأت الحركة البحرية تنتعش على بحر البُوران[3].

الخلافة والقطيعة مع الماضي، نتاج أقلام الكتّاب[4]

في غياب استراتيجية جديدة، من بين العناصر العديدة التي ساعدت على إبراز ولادة عصر جديد، يؤشّر البرنامج العمراني الضخم والإداري في المدن

---

(1) M. Acíen Almensa (1997)

(2) ابن حيّان، «المقتبس»، مرجع سبق ذكره، الجزء الخامس (شالميتا)، ص. 87 ـ 88.

(3) J. Lirola Delgado (1993), p. 389-392. بحر البُوران [أو جزيرة البُوران] يفصل الشواطئ الجنوبية لإسبانيا عن ضفاف المغرب.

(4) G. Martinez-Gros (1992) et (1997)

والتحصينات الساحلية، لعملية تهدف لبسط نفوذ الخليفة على السواحل. والواقع أن أسلافه في السلطة، أقلّه منذ عهد عبد الرحمٰن الثاني، رعوا برنامجًا طموحًا لحماية الشواطئ، فدعّموا المدن الساحلية، وأقاموا التحصينات، وبشكل خاص الرباطات، كما أقاموا المراسي للأساطيل في مدينتي إشبيلية وطرطوشة اللتين زُوّدتا بأحواض لبناء السفن. إلا أن الخليفة سلّط الضوء على برامجه بشكل استعراضي، في وقت كان الكتّاب يتجاهلون كل الإنجازات السابقة(1).

إن ممارسة الرباط في الأندلس التي تعود كذلك إلى عهد الأمير عبد الرحمٰن الثاني، تحوّلت وكأنها تختص بالخليفة الحالي حصرًا. فالخليفة وضع تحت إشرافه حصن دوناس ديل غواردمار الذي أسّسه متطوعون لممارسة الرباط، والذي بُني حوالى نهاية القرن التاسع، وهذا ما تشير اليه اللوحة التي نُقشت لتخليد تأسيس مسجد الرباط الذي بُني ما بين 933 و941(2). إن تأهيل الحصن الذي تُرجم خاصة ببناء مسجد «كبير» كان مناسبة لتقديم هذا الرباط وكأنه بناء أموي، فيما هو تأسّس في الواقع على يديّ متطوّعين للجهاد، دونما أي تدخّل يُذكر من السلطة العليا. هناك مواقع أخرى، مثل شبه جزيرة شطوبر Setúbal جنوب العاصمة البرتغالية، كانت كذلك هدفًا للإحتواء من قبل الخليفة، وإنما هذه المرة بحجة إعادة التنظيم الإداري للشاطئ في مطلع حكم عبد الرحمٰن الثالث. وفي شأن التشكّل السكني للجزء الجنوبي، ذات الطبيعة الجبلية، المعروف حتى يومنا هذا باسم الرابطة [Arrábida]، يذكره الرازي في نسخة قشتالية على الشكل التالي: «عند حدود منطقتي باجة ولشبونة توجد منطقة جبلية تُسمّى جبل بني مطر [Benamocer]، ويُطلق عليها السكان اسم الرابطة

(1) É. Lévi-Provençal (1932); L. Torres Balbas (1957b)

(2) C. Barceló Torres, «Los escritos árabes de la rábita de Guardamar», dans R. Azuar Ruiz (éd. 2004), p. 131-135, et S. Guttierrez Lloret, «El *ribât* antes del *ribât*. El contexto material y social del *ribât* antiguo», *ibid.*, p. 73-87

[al-Râbita]»[1]. تحتل شبه الجزيرة موقعًا استراتيجيًا هامًا بين مصب نهر تاجة ومصب ريو سادو، لمراقبة الطرق البرية، وخصوصًا البحرية[2]. وقد برّر بنو مطر، وهم قبائل من البربر، الاستيلاء على هذه المنطقة من أجل ممارسة الرباط، ويشتمل ذلك على المراقبة والحماية العسكرية، وإنما هذه المرة تحت راية الخليفة. وأقامت قبائل أخرى من البربر، بنو دانس، في منطقة أبعد بقليل لجهة الجنوب، على مجرى نهر ريو سادو في النقطة الأقرب إلى الساحل، وأسّست موقعًا كان مأهولًا، تحوّل لاحقًا إلى مدينة قصر أبو دانس، يُطلق عليها اليوم اسم «الكاسر دو سال» [Alcácer do Sal] (قصر الملح)، وقد وقع عليها الاختيار لتكون عاصمة المنطقة (كورة القصر) من قبل الخلافة. ولما وضع الخليفة يده عليها شخصيًا في نهاية العقد الثاني من القرن العاشر خضع غرب الأندلس كما المناطق الأخرى في شبه الجزيرة لإعادة تنظيم ولتقسيم إداري جديد:

> «[في سنة 344/ 945م] قلّد الناصر الوزير عيسى ابن فطيس النظر في كتب أهل الثغور والسواحل والأطراف وغير ذلك»[3].

ما قُدّم على أنه إجراء شامل لإصلاح الإدارة على النحو الذي تُظهره قوائم تعيين الولاة الذين كانوا يتبدّلون بانتظام، فإن تنظيم الدفاع عن السواحل الذي هو امتداد للثغور البرية، يُعطي للوهلة الأولى الانطباع بأن الساحل على امتداده أصبح محميًا، في الوقت الذي كان عبد الرحمٰن الثاني وابنه الأمير محمد (852 ـ 886) قد اتّخذا مثل هذه المبادرات. كذلك الأمر، لم يعد هناك من جماعات بحرية تتمتّع بالاستقلالية، وبالتالي فإن أية عملية بحرية كانت ترتبط بقرار من الخليفة يتمّ إبلاغه لقائد البحرية.

أما قلعة طرطوشة الواقعة على الضفة اليسرى من نهر إيبرو [إبْرُه]، بالقرب من المنبع، فقد تبدّل وضعها في عهد الحكم بن هشام، حين رُقّيت

---

(1) É. Lévi-Provençal, «La description de l'Espagne d'Ahmad al-Râzî», p. 90

(2) A. Sidarus (1990); Ch. Picard, I. C. Ferreira Fernandes (1999)

(3) ابن عذاري، «البيان المغرب في الأندلس والمغرب»، ص.347، مكتبة المصطفى الالكترونية.

إلى مرتبة عاصمة إقليمية، وموقع عسكري وقاعدة بحرية، ومنها كان القائد المعيّن من قبل الأمير ينطلق بغزواته باتجاه المناطق القشتالية. هنا أيضًا كان يرسو «القراصنة» ذوو الأصول اللاتينية، الذين كانوا يعملون لصالح قرطبة، فينطلقون لمهاجمة الأديار والجزر أو يقدّمون العون لمسلمي إفريقية في صقلية، كما حصل عام 830 تحت راية الجهاد الذي أطلقه الأمراء(1). هكذا أصبحت طرطوشة قاعدة عسكرية وبحرية ذات أهمية كبرى في القرن التاسع؛ إلا أن المشاريع الكبرى، بما في ذلك بناء دار صناعة للسفن، هي التي حوّلت المدينة إلى عاصمة عسكرية حقيقية، في ظلّ الخلافة الأموية.

إن نموّ هذه المدينة في القرنين العاشر والحادي عشر أمر لا يرقى اليه الشك، ويمكن تبيُّن ذلك بشكل خاص من عدد العلماء الذين وُلدوا أو عاشوا فيها، والذين خُلّدوا في الذاكرة بفضل كتّاب السيرة الأندلسيين. من بين هؤلاء العلماء تبرز الشخصية المميّزة للطرطوشي [أبو بكر] (المتوفى عام 1126)(2). هكذا يبدو أن الحركة البحرية النشطة في زمن الإمارة قد غُيّبت أمام ضخامة الأعمال العمرانية التي أمر بها الخليفة شخصيًا بعد مروره في المدينة عام 924 وازدهار المدينة في جميع الميادين. فالبلاطة التذكارية المنقوشة تخليدًا لبناء دار صناعة السفن تشكّل أفضل شهادة على السياسة العمرانية التي اتّبعها الخليفة، وهي للأسف الأثر الوحيد المتبقي:

> «أمر بإنشاء هذه الدار عدة الصناعة والمراكب عبد الله عبد الرحمٰن أمير المؤمنين، أيده الله»(3).

أما سور المدينة المصنوع من الصخر، وله أربعة أبواب، فقد بُني على يد القائد الذي تولّى أعمال بناء دار الصناعة. وفي عام 955 ـ 956 بُني المسجد

---

(1) انظر: M. Talbi (1966), p. 431-432; P. Guichard (1995b)

(2) M. J. Viguera, «Turtûsha», *E.I.*3, X, p. 738-739, et A. Ben Abdesselem, «Al-Turtûshî», *E.I.*3, X, p. 739

(3) É. Lévi-Provençal (1931), p. 83-84 [الحلل السندسية' 10/3 حاشية رقم 1. الآثار الأندلسية الباقية، ص. 121].

الجامع، وفيه خمســة صفوف من الأقواس وأربعة حمّامات وسوق. وتنتهي هذه الجردة بالإشــارة إلــى الميناء الــذي كان يعجّ بالنشــاط التجاري كما العسكري[1]. هكذا فإن أهمّ المعالم العمرانية للمدينة بُنيت في عصر الخلافة، ولم تحتفظ النصوص عن الحقبة الســابقة سوى الإشارة إلى وجود قلعة في مواجهة الكفرة مزوّدة بمرسى للسفن.

بالرغم من إجماع كتّاب الأندلس على تاريخ تأســيس مدينــة المرية عام 954 ـ 955، فإن تشييدها يطرح مشكلة لكون الموقع كان مقرًا لدار صناعة السفن العائدة لإسطول الخلافة، وقد أُعيد تأهيله عام 931 إنطلاقًا من المنشآت القائمة في مدينة بيتشاينا [بجّانة] الواقعة على بُعد 12 كيلومترًا إلى الأعلى، وكان ذلك قبل أكثر من عشرين عامًا على تشييد المدينة الجديدة. في الواقع، احتلّت المدينة الجديدة مرافق سابقة: الرباط المكوّن من أبراج مراقبة [محارس]، وهو الحصن الذي بناه مجموعة من اليمنيين وأقاموا فيه، بطلب من عبد الرحمٰن الثاني بعد هجوم الفايكينغ عام 844، ومنطقة ميناء بيتشــاينا [بجّانة]. قبل أن يبني الخليفة الميناء، كان قد أحكم قبضته على المنطقــة البحرية والمرافق القائمة عليها. في عام 933، أرســل الخليفة قائدًا جديدًا وضع يده باســمه رســميًا على المرافق البحرية، لكي يحوّلها إلى مقرّ للقيادة البحرية التابعة للخلافة في قرطبة. في عام 954 أو 955، أوقع الهجوم الذي شنّه الفاطميون دمارًا هائلًا في الميناء، ولم يبقَ إثر ذلك سوى الجزء المحصّن من المدينة والذي يضمّ المرافق البحرية المُحدثة. وقد لخّص الجغرافي الأندلسي أبو العباس العذري (المتوفى عام 1085)، وهو من سكان المدينة، ضخامة الأعمال على الشكل التالي:

> «صفة مدينة المرية: وليســت المرية بأولية العمارة، وإنما اتّخذها العرب رباطًا، وابتنت فيها محــارس، وكان الناس ينتجعونها ويرابطون فيها، ولا عمارة فيها يومئذ ولا ســكنى. وعليها ســور صخر منيع بناه الناصر أمير المؤمنين عبد الرحمٰن سنة ثلاث وأربعين وثلثمائة [954 ـ 955]»[2].

---

(1) Al-Himyarî, *Péninsule Ibérique*, éd. p. 124, trad. p. 151-152

(2) العذري، «نصوص عن الأندلس من «كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب =

فضّل بعض الكتّاب من أبناء المنطقة، مثل الرشاطي [أبو محمد] السكن في منطقة هادئة، فاختاروا بيتشاينا [بجّانة] التي ازدهرت بدءًا من ثمانينيات القرن التاسع، وهي تقع في أعلى وادي نهر أندَرَش [rio Andarax]، في منطقة زراعية خصبة، إلا أن القسم الأكبر من ثروتها أتى عن طريق البحر، في زمن الفتن التي أضعفت الدولة الأموية (875 ـ 912). ثم استقرّ في المرية عام 1011 أو 1012، حين تحوّلت هذه المدينة بنظره إلى عاصمة جديدة للإقليم، في وقت كان السكان يغادرون بيتشاينا (بجّانة) وينتقلون للإقامة في المدينة الجديدة[1].

إلا أن ما بقي عالقًا في الأذهان هو وضع يد الخليفة على دار صناعة المدينة، وهو الحدث الذي جعل من المدينة ميناءً رئيسيًا للخلافة، قبل أن يهاجمه أسطول المهدي ويُعاد تشييد المدينة الجديدة:

> «في المحرّم فاتحة سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة [يناير 933]، عَزَلَ الناصر لدين الله عبد الملك بن سعيد المعروف بابن أبي حمامة من مدينة بجّانة، وولّى مكانه أحمد ابن عيسى بن أحمد بن أبي عبدة، مُضافًا إلى ما كان يتقلّده من كُورة إلبيرة. وعهد اليه الناصر لدين الله بإصلاح الأسطول المُستقرّ لديه بدار الصناعة بالمَرِيّة، وتهذيبه والزيادة فيه وإعداد آلاته وجميع ما يحتاج اليه، فنظر أحمد بن عيسى عند احتلاله المرية في ذلك كله أَكْمَلَ نظَر وأتمّه. فعند اكماله لذلك كلّه أخْرجَ الناصر لدين الله اليه الحَشَم من قرطبة، مع القائد سعيد بن يونس وعمرو بن مسلمة الباجي، ليَغزوَا به إلى حيث أمَر. فأما بن يونس فركب [...] يريد بلد إفرَنجة [...] فنَفَذ العهد إلى القائد سعيد بن يونس باللحاق لسبتة»[2].

يبرّر هذا القرار لكون الميناء أصبح الأكثر نشاطًا في شبه الجزيرة الإيبيرية. كذلك، أضفى وجود الرباط قوة رمزية على هذا المكان، كما

= البلدان، والمسالك إلى جميع الممالك، ص. 86، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، د.ت.

(1) J. Lirola Delgado (1993), p. 271-275

(2) ابن حيان، «المقتبس»، الجزء الخامس (شالميتا)، مرجع سبق ذكره، ص. 323 ـ 324.

يوحي به الإسم الذي أُعطي للمدينة الجديدة، «المرية»، وهو يعني «المرأى والمرصد» نسبة للمحارس التي شُيّدت لإيواء المرابطين، في مواجهة منافستها المباشرة مدينة المهدية[1]. في وقت لاحق، حظيت المدينة التي شُيّدت على الموقع الذي كانت تقوم عليه أحواض بناء السفن للمدينة القديمة، بكل العناية الذي كانت تُحاط بها المشاريع التي يأمر الخليفة بتنفيذها: سور المدينة الرائع الذي يحمي الشاطئ والمرسى - ولم يكونا مزوّدين بدفاعات إبّان الهجوم الفاطمي، عام 954 -، دار صناعة السفن المحصّنة والتي يحميها برج أصبح يأوي حامية في القرن اللاحق، منشآت تجارية وحِرفية، مع «قيسارية» - وهي سوق مقفلة كانت ترتبط بالسلطة الحاكمة - ملحقة بدار الصناعة، وأخرى متاخمة للمسجد الجامع، حمّامات وقلعة كانت حينها ملاذًا، وتخلو من صرح أميري... تلك كانت الإنجازات البارزة لهذا المشروع العمراني الكبير[2]، وهي تذكّر بالوجود اللامرئي لخليفة لم يأتِ أبدًا إلى مدينته، لكن الأسطول الضخم كان يتولّى تجسيد نفوذ الخلافة.

لقد كان على المدن الساحلية، في المرية كما في طرطوشة، وإشبيلية، والجزيرة الخضراء، وسبتة، أن تقدّم صورة عن قدرة الأندلس وأسطولها الذي بُني في دور صناعة الخلافة.

دار الصناعة والأسطول، رمزان للطموحات العالمية للخلافة الأموية

تحوّلت بجّانة [بيتشاينا] إلى مركز للقيادة البحرية. وقد برّر العذري هذا الاختيار بحُكم «أن المدينة كانت تضمّ حوض بناء السفن، لأنها كانت تقع في الجزء الأوسط من الإمبراطورية»، من حيث قرّر الخليفة إطلاق سفنه لغزو المتوسط. والنصوص التي وصفت وظائف دار الصناعة كانت بغاية الاقتضاب، لأن الجانب التقني لم يكن يهم الكتّاب كثيرًا:

---

(1) J. Lirola Delgado (éd.), *Almería andalusí*

(2) J. Lirola Delgado (1993), p. 198-203

«ودار صناعتها القديمة المذكورة قبل هذا قد قُسمت على قسمين، فالقسم الواحد فيه المراكب الحربية والآلة والعدة؛ والقسم الثاني فيه القيسارية. وقد رتب كل صناعة منها حسب ما يشكل لها. قد أمن فيها التجار بأموالهم وقصد اليها الناس من أقطارهم»[1].

هناك كتّاب أندلسيون آخرون أقاموا الصلة بين المرافق الأميرية السابقة وتلك التي أنشأها الخليفة الأموي. في الواقع، هناك بعض النصوص المقتضبة، وكلها أندلسية، تقدّم وصفًا عن تأسيس دور لصناعة السفن قبل عهد الخلافة. الوصف الأول نجده عند البكري ويتعلق بدار صناعة تونس، التي شُيّدت بأمر من الخليفة عبد الملك بن مروان، عام 698. وبالمناسبة، يمكن إقامة الصلة مع دار صناعة الاسكندرية، التي تأسّست بأمر من الخليفة عمرو بن العاص لأن الذين بنوا دار الصناعة الجديدة الإفريقية كانوا من العمّال الأقباط الذين وفدوا من مصر. أما الإشارة الثانية فترد لدى ابن القوطية الذي ألّف أو أوحى بكتابة مدوّنة أندلسية في القرن العاشر، يُذكر فيها قرار عبد الرحمٰن الثاني بإصلاح وتجهيز دار صناعة إشبيلية عام 844 من أجل الوقوف بوجه هجومات جديدة قد يشنّها الفايكينغ. نجد هذه المعلومة كذلك في كتاب ابن حيّان. فالوصف المقدّم عن مجريات الأعمال هو دائمًا ذاته، من توظيف عمّال مهرة، إلى استقدام بحّارة أو جنود من أصحاب الكفاءات العالية في ميدان عملهم، كانت تُدفع لهم أجور عالية: هكذا رأينا المصريين في عكا، ومن ثم في تونس، والفرس في بلاد الشام، والبربر عند مصب نهر إبْرُه، وبحّارة من الساحل الشرقي للأندلس، ومطلقي النار الإغريقية يُرسلون من قرطبة إلى الميناء الأميري عند أية حملة عسكرية جديدة. هذا الأداء يذكّرنا بعُرف مَلَكي قديم تعود جذوره على الأقل إلى العهد الإخميني في بلاد فارس، والذي اتّبعه الخلفاء بشكل واسع منذ بداية الفتوحات. في المقابل، لم يرَ الكتّاب أن بعض النشاطات تستحق أن توصف، كانتظام العمل في

(1) العذري، «نصوص عن الأندلس من «كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، والبستان في غرائب البلدان، والمسالك إلى جميع الممالك، مرجع سبق ذكره، ص. 86.

أحواض بناء السفن، حيث كان العمّال والبحارة ينهمكون في أداء مهمتهم، علمًا بأن أهل السلطة لم يكونوا يقدّرونهم حق قدرهم، وحيث كانت تحتشد كل المهن الوضيعة من أجل بناء وصيانة السفن.

استرعت عمارة دور الصناعة انتباه الكتّاب الأندلسيين، وإنما لجهة طابعها الدفاعي فقط، الذي لا علاقة له بوظيفة حوض بناء السفن، سيما حين كان البناء يستخدم كثكنة عسكرية أو كقصر، كما يظهر ذلك جليًا في وصف بناء دار الصناعة في الجزيرة الخضراء، التي شُيّدت هي أيضًا في عهد الخلافة، والتي استُخدمت كقصر من قبل بني حمود (1035 ـ 1059):

> «وبها كان دار صناعة بناها عبد الرحمٰن بن محمد أمير المؤمنين للأساطيل وأتقن بناءها وعالى أسوارها ثم اتخذها المنتزون بها في الفتنة قصرًا»[1].

إن هذه الأوصاف للطراز المعماري لدور الصناعة التي شُيّدت بأمر من الخلفاء من طرطوشة إلى عاصمة الأندلس فساحل إفريقية، بالرغم من عدم دقتها، جذبت الكتّاب العرب نظرًا لبنائها الفخم فقط، وهذا ما ينطبق أيضًا على الأسواق التابعة لها، المعروفة بـ «القيسارية». من هنا، فإن دور الصناعة الأموية كانت تُبرز تمدّد النفوذ الشامل لسلطة الخلافة في المدن الساحلية، وانطلاقًا منها، على البحر، وهو نهج اتُّبع منذ عهد معاوية[2].

هناك ربط مضمر بين دار الصناعة والأسطول، إلا أن هذا الأخير هو الذي كان يضاعف من تفاخر الحاكمين. فعبد الرحمٰن، وبعد أن أصبح خليفة، لم يتسنَّ له مشاهدة سفن الأسطول العزيزة على قلبه، وإنما طربت أذناه لأبيات الشعر التي كان ينشدها الشعراء إحياء لذكرى حصار إشبيلية، أو تمجيدًا للإجراءات المتخذة في الجزيرة الخضراء من أجل بناء قوة بحرية خاصة بها. والحكم الثاني، من جهته، حين اعتلى سدة الخلافة، لم يقصد المناطق

(1) الحميري، «الروض المعطار»، تحقيق الدكتور إحسان عباس، ص.223، مكتبة لبنان، ط. 2 1984.

(2) Ch. Picard (2010)

الســاحلية أبدًا، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يقتفي أثــر والده، دون أن يغادر قصره. أما ابن أبــي عامر المنصــور (978 ـ 1002)، المعروف بلقب حاجب الخليفة أو الحاجب المنصور، فقد استخدم الأسطول دعمًا لحملاته التي كانت تستهدف مناطق قريبة من البحر، لكنه لم يلجأ إلى الأسطول لتدعيم شرعيته.

من أجل إطلاق حملاته العســكرية فــي المغرب، كان علــى «الحاجب المنصور» أن يهتمّ بســفنه. في الواقع، قام هذا القائد العســكري، ســيما أثناء الحملات في إفريقية، بالإشــراف على الأعمال الكبرى لتحصين ســبتة، التي شكّلت رأس جسر للأندلسيين في عبورهم لإفريقية[1]. كما أنه أعاد كذلك تنظيم واجهتي الأندلس البحريتين استعدادًا لأشهر حملتين صيفيتين خلال حكمه. أما التحويل غير المتوقّع في منطقة مورسيا لمسار الحملة المتوجهة إلى كاتالونيا، ومن ثم سلوك الخط الساحلي والذهاب لحصار برشلونة عام 985، فقد تكون الغاية منه إعادة تنظيم الموانئ والأسطول في الواجهة الشرقية للأندلس[2]. من ناحية أخرى، تطلّبت الحملة التي شنّها «الحاجب المنصور» على سان ـ جاك دو كومبوستيل عام 997 استخدام الأسطول لأســباب لوجستية، وهذا ما قاده إلى تطوير بنى تحتية بحرية، وبشكل خاص بناء دار صناعة، في خليج مصب نهر سادو، على سفح «الكاسر دو سال» [Alcácer do Sal] (قصر الملح)[3].

أسطول الخليفة، رمز الانخراط العالمي لخلفاء قرطبة الأمويين

كان الخليفة الغائب دومًا عن أرض المعركة، سواء في البحر، أو في البرّ بدءًا من عام 939، و«المتسمّر» في قصره في مدينة الزهراء[4]، يظهر في صلب الاســتعراضات الرائعة لانطلاق الحملات البرية والبحرية التي يصفها أحمد الــرازي، والتــي نقلها عنــه ابن حيّــان فيما يعــود للســنوات 912 ـ 942

---

(1) M. I. Calero Secall (1995)

(2) É. Lévi-Provençal (1959-1967), II, p. 236-238; Tr. Bruce (2013)

(3) ابن عذاري، «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب»، مرجع سبق ذكره، ص، 379؛ Ch. Picard (1997b), p. 270-271.

(4) عبارة استخدمها Gabriel Martinez-Gros (1992)، مرجع سبق ذكره.

و 971 ـ 975[1]. هناك موقع اســتثنائي يُفرد للمســائل البحرية في المشــهد التأريخي العربي في العصور الوسطى. فالأمر الجديد الأول بالقياس مع فترة حكم الأمراء يتمثّل بظهور فقرات مخصّصة لتحرّكات الأسطول في كل سنة، ويرد ذكرها تحت عنوان «خبر الأســطول»، أو بطريقة أبســط: «الأسطول»؛ وحين يتعلّق الأمر بعمليات حربية في المغرب، نجد أحيانًا عنوان «العُدوة» (الشــاطئ) الذي يمهّد للكلام على العمليات الحربية البحرية على ســاحل إفريقية. يمكننا أن نتصوّر بشــكل منطقي أن الــرازي كان على اطّلاع على «محفوظات» إدارة الخلافة، وربما على محفوظــات عهد الإمارة وما يتعلّق بالشؤون الإفريقية. إذ أننا نجد في «المقتبس» فيما يعود للسنوات الممتدة من عام 912 إلى عام 941 أكثر من عشرين إشارة يؤتى فيها على ذكر التحرّكات التي قام بها الأسطول. أما المنطقة البحرية الجديدة عند المضيق، والتي أُطلق عليها اسم منطقة «العدوتين» فقد وُضعت تحت سلطة أمير المرية. وفي عهد الحكم الثاني، ما بين عامي 970 و974، ترد فقرات تلخّص تسعة تحرّكات قام بها الأسطول، بشكل خاص في فترة غارات الفايكينغ الجديدة، الأولى عام 966، والثانية عام 972:

> «فلما كان السبت لتسعٍ بقين من رمضان (من سنة 361) [تموز/يوليو 972] أوصل الخليفة المستنصر بالله إلى نفسه قيصر وسعدًا الجزري ورشيقًا من وجوه موالي أبيه، الناصر لدين الله، واسماعيل بن عبد الرحمٰن بن الشيخ، وعبد الرحمٰن بن يوســف بن أرمطيل، وعبد الرحمٰن بن أبي جوشن من أكابر الأحرار، فأمرهم بالتأهب للغزاة في الأسطولين المجهّزين، أسطول إشــبيلية وأســطول المرية، وخلع على جميعهم وردّوا بالسيوف الحالية، ودُفعت اليهم الصلات الوافرة، فكان خروجهم من مدينة الزهراء يريدون إشبيلية، وبين أيديهم أحمال العدوة، يوم الخميس لسبعٍ بقين منه»[2].

---

(1) ابن حيّان، «المقتبس»، الجزء الخامس والجزء السابع.

(2) ابن حيّان، «المقتبس في أخبار بلد الأندلس»، تحقيق عبد الرحمٰن علي الحجي ص. 81، دار الثقافة، بيروت 1983.

إن بنية هذه الروايات تسـلّط الضوء بشكل منهجي على أهمية الدور الذي يضطلع به الخليفة، من خلال وصف الاحتفالية التي كانت ترافق التعبئة للحملة البحرية، أسوة بما كان يحصل في الصوائف البرية. هكذا، فإن المشهد يدور دومًا في قصر الخليفة، في بهو الاستقبال، حيث يشدّ الحاكم الأنظار، فيما هو مسمّر على أريكتـه لا يتحرّك. في هذا الحضور الصامـت، كان يراقب كل مرحلة من مراحل الاحتفال، من تسليم عصا القيادة، إلى قراءة بيان التكليف بالمهمة[1]. منذ عام 933، تنحصر كل النصوص التي تصف انطلاق الأسـطول في قاعة العرش التي تبقى هي دومًا في قلب الحدث، وليس الفضاء البحري أو مرسى الأسطول. من هنا فإنه لم يكن بإمكان قطع الأسطول التي كانت تتحضّر في دور الصناعة الأندلسية، ومن ثم تُجمع في سبتة، أن تُبحر قبل وصول «قائد البحر» الذي يكون قد توجّه إلى مقر إقامة الخليفة لتلقي إشـارة القيادة والهدايا. كذلك الأمر، إن الوقود المعدّ لتزوّد السفن والأسلحة الخاصة، مثل النار الإغريقية، كانت مخزّنة في قرطبة، حيث كانت تقيم قوات النخبة، قبل انطلاق الموكب الذي كان يقوم باستعراض حتى بلوغ مرسى الأسطول في إشبيلية بالنسبة للعمليات العسكرية في الأطلسي، أو مرسى المرية بالنسبة للعمليات في المتوسط.

وبمجرد أن يستكمل الخليفة بسط سلطته على كل الموانئ والأساطيل، فإن أية عملية بحرية يجب أن تندرج في الحوليات لأن ذلك يُسهم في إبراز مظاهر السيادة الأموية، في إطار مشروع الجهاد الذي يديره الخليفة. من هنا فإن انطلاق السفن كان يشكّل مناسبة للإشادة بمزايا الأسطول البحري المتألّق:

> «في تلك السنة [931/319] أغزى الناصر لدين الله الأسطول إلى أرض العِدوة في أتمّ عِدّة وعُدّة وأكْمل عَتاد وآلة، وكان أَفْخَم أسطول أجراه ملك تكاملت قِطَعه وتواترت عُدَده وتكاثفت رُكّابه وعلا ذِكرُه عند أهل العِدوة، ورَعَبوا له [...] وقد ذكر عبيد الله بن يحيى بن ادريس هذا الأسطول البعيد صيته في شِعر حَسَن مَدَح به الناصر لدين الله ووصَف نظْمه مغازي البرّ والبحر في هذه السنة»[2].

---

(1) G. Martinez-Gros (1992); J. Dakhlia (1998)

(2) ابن حيّان، «المقتبس»، الجزء الخامس (شالميتا)، مرجع سبق ذكره، ص. 312 ـ 314.

أتاح امتداد رقعة الحرب إلى البحر بتوسيع الفضاء الإمبراطوري إلى حدّ كبير، فوصل إلى جزيرة صقلية حيث هاجمت السفن الحربية الأموية سفينة تعود للخليفة الإسماعيلي، مما أثار ردّة فعل عنيفة كانت حصيلتها الهجوم على المرية وتدميرها، كما بلغ الساحل المسيحي الذي بقي الوصول اليه حتى الآن حكرًا على بعض المغامرات الإفرادية. هذا ما يذكره ابن حوقل نقلًا عن معلومة لأستاذه الاصطخري الذي لم يكن مع ذلك قد غادر الشرق الإسلامي في أي وقت من الأوقات، وإنما كان أول كاتب عربي أتى على ذكر جبل القلال المعروف بـ«فَرْخَشَنيط» أو «إمارة فراكسينتوم» (Fraxinetum)، بالقرب من خليج سان تروبيز، والتي تظهر على الخريطة على شكل جزيرة، بين صقلية وساحل بحر الروم؛ يذكر ابن حوقل بشيء من التفصيل هذا الجيب المسلم في جنوب فرنسا:

> «ولجبل القُلال الذي بنواحي إفرنجة بأيدي المجاهدين عمارة وحرث ومياه وأراضٍ تقوت من لجأ اليهم، فلما وقع اليه المسلمون عمّروه وصاروا في وجوه الإفرنجة والوصول اليهم ممتنع لأنهم يسكنون في وجه الجبل، فلا طريق اليهم ولا متسلّق عليهم الا من جهة هم منها آمنون [...] وميرقة جزيرة خطيرة لصاحب الأندلس، وكذلك جبل القلال مضاف إلى ذلك العمل»[1].

وفقًا لابن حيّان، وهو من الأوفياء للرازي، فإن هوغ آرل (المتوفى عام 947) أرسل إلى قرطبة بعثة عام 941، مثّله فيها أحد رجال سونييه Sunier كونت برشلونة، ليطلب إلى الخليفة إيقاف هجومات المسلمين. وفي الرد الإيجابي للخليفة على هذا الطلب يظهر اسم قائد الموقع نصر بن أحمد، الذي أبلغه الخليفة أوامره بوقف إطلاق النار، كما أبلغ ممثّله في جزر البليار التعليمات ذاتها[2]. فالتعامل بهذه الطريقة مع الكونت الكتالوني، ومع هوغ آرل كونت بروفانس، يعني أن الخليفة كان يعتبرهما من المتعاملين معه. إن إعادة التشكّل النظري للخريطة السياسية في غرب المتوسط، تحت إشراف

(1) ابن حوقل، «صورة الأرض»، ص. 185، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1992.

(2) ابن حيّان، «المقتبس» الجزء الخامس (شالميتا)، مرجع سبق ذكره، ص. 454 ـ 455.

الخليفة، كان يضمّ مجمل الإمارات اللاتينية لشبه الجزيرة الإيبيرية، بالإضافة للجزر ولإمارة فراكسينتوم. والهجمات البحرية الأربع ما بين 933 و 942 التي يؤتى على ذكرها ضد السواحل المسيحية، بالإضافة للخريطة السياسية لممتلكات الخليفة الجديدة المباشرة أو غير المباشرة، التي أدرجها الجغرافيون الشرقيون، أعطت الانطباع بالتوسّع الكبير للمناطق الواقعة تحت سلطة الخلافة. فالشواطئ اللاتينية أصبحت سهلة المنال في أي وقت، كما اعتُبر البحر التيراني بمجمله تحت السيطرة، وكامتداد لبلاد الأندلس والمغرب الأقصى لأن الحاكم الأموي كان يبسط نفوذه عليه[1]. وقد أمّن الأسطول البحري الربط بين مختلف المناطق الواقعة تحت سلطة الخليفة وفتح الباب أمام إمكانية توسّع المنطقة البحرية حتى شواطئ بلاد الشام حيث كان يطمح أحفاد قريش برفع رايتهم البيضاء هناك مجددًا، فيسلكون بذلك الاتجاه المعاكس الذي سلكه عبد الرحمٰن الداخل الذي فرّ إلى المغرب وصولًا إلى الأندلس ما بين 750 و 756.

الخلافة الفاطمية، قوة تتطلّع نحو البحر

الفاطميون والمتوسط: بُعد جديد للروابط بين سلطة الخلافة والفضاء البحري

حين قضى الجيش على آخر أمراء الأغالبة، استحوذ عبيد الله المهدي (909 ـ 934) على قوة بحرية ضخمة تركها أسلافه: بنى تحتية مرفئية، أساطيل وطواقم مدرّبين على القتال. وما أن ثبّت الخليفة دعائم سلطته، حتى سارع إلى وضع يده على كل ما تبقّى من التركيبة القائمة، والإفادة من النشاط البحري في الموانئ الكبرى ودور صناعة السفن في سوسة وتونس وطرابلس الغرب وباليرمو. أُضيفت مدينة المهدية التي تأسّست عام 912 إلى لائحة المنشآت البحرية، وتميّزت في أحد الأوقات، بدءًا من عام 919، بأن أصبحت مقرّ إقامة الخليفة. وما برّر الاستمرار في هذه السياسة البحرية من عصر

(1) J.-P. Poly (1976)

لآخر، هو ضرورة السيطرة على الممرّات من إفريقية إلى صقلية، ومن البحر التيراني إلى تريبوليتانا، سيما وأن تعزيز الوجود البيزنطي في جنوب ايطاليا وفي البحر، بدفع من الأباطرة المقدونيين منذ الربع الأخير من القرن التاسع، أعاد إحياء الصراع بين المسيحيين والمسلمين، من جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية إلى القارة الإفريقية. فبدءًا من عام 971، لم يغيّر اتخاذ مصر كمقرّ أي شيء في رغبة الحكّام في السيطرة على البحر، أقلّه حسبما أفصحوا عنه.

تشكّل الإشارات الكثيرة في الأدبيات المتداولة حول الانخراط البحري للفاطميين، الدليل الأول على الروابط الخاصة لهذه الأسرة الحاكمة بالفضاء البحري[1]. فليست مصادر الدولة لوحدها هي التي تركت لنا معلومات تشهد على الروابط الثابتة لأهل السلطة مع البحر، وإنما أيضًا ما بقي من موارد «محفوظاتية» أولى - والتي تستند في جزئها الأساسي إلى وثائق الجنيزة المرتبطة بالمجال «الخاص» للتجار اليهود، وهي كُتبت ما بين القرنين العاشر والثاني عشر ووُجدت في غرفة منعزلة في كنيس بن عزرا في الفسطاط؛ كل هذه المصادر تكشف لنا عن التغيّر الجوهري في دور مصر، التي أصبحت مجدّدًا مركز استقطاب إسلامي، بحري وتجاري، في شرق المتوسط، تحت حُكم الخلفاء الفاطميين الشيعة[2]. هناك وديعة وثائقية أخرى، وُجدت هذه المرة في الأدبيات الإدارية الأيوبية والمملوكية، تؤكّد المكانة الهامة جدًا المعطاة للبحر من قبل الحكومة الاسماعيلية. فالنسخ عن الرسائل أو العقود الإدارية العائدة لعصر الخلافة التي تضمّنتها الكتب المعدّة لتنشئة وتدريب أصحاب المناصب الإدارية العليا في زمن السلطنتين المصريتين، تؤكّد على انجذاب أهل العلم المصريين، وكذلك السلاطين الأيوبيين بشكل خاص لتنظيم الإدارة البحرية والتجارية لدور الصناعة التي كانت تضمّ مركز الرسوم وترتبط آنذاك بنفس «الديوان». استخدم صلاح الدين بعض هؤلاء الموظفين

---

(1) D. Bramoullé (2011)

(2) Shl. D. Goitein (1967) et *Letters of Medieval Jewish Traders*

الكبار الذين حافظوا في كتبهم على عقود تنظيم «الصناعة» التي تشتمل في آن على التصنيع والرسوم والتخزين للبضائع التي كانت تصل أو ترسَل عن طريق البحر[1]. بكل حال، كان للتنظيم الجمركي في الاسكندرية، والقاهرة، وغيرها من موانئ الدلتا، سمعة طيبة جدًا لدى اللاتين.

في وصفهم للعاصمة المصرية، يُبرز أهل العلم من أمثال المقريزي (المتوفى عام 1442) أو ابن دقماق (المتوفى عام 1406)، وكلاهما مؤرّخان من أهل العاصمة المصرية، الموقع الهام الذي تحتلّه دور الصناعة في العاصمة، في زمن لم يكن البحر المتوسط فيه مع ذلك مركز عمليات بالنسبة لسلاطين مصر، إلا في عهد الأشرف برسباي (1422 ـ 1437)[2]. ذاك أن زمن المؤرخين المماليك كان بالأحرى زمن تكوين سجلّ حافظ للذاكرة، يكون موضوعه بشكل خاص وصف العاصمة. وقد وجد فيه الإرث البحري الذي تركه الفاطميون المكان الأمثل، لكونه يعكس صورة برّاقة عن ماضي المدينة البحري[3]. وكانت دور صناعة القاهرة تشكّل جزءًا من مشهد المدينة، منذ عام 971، وبقيت حتى في القرن الخامس عشر رمزًا لعلاقات العاصمة مع البحر المتوسط والبحر الأحمر. بكل الأحوال، تقدَّم هذه الحقبة على أنها ذروة انخراط المصريين في المتوسط[4]:

> «قال ابن أبي طيّ في تاريخه عند ذكر وفاة المُعزّ لدين الله أنه أنشأ دار الصناعة التي بالمقس وأنشأ بها ستمائة مركب لم ير مثلها في البحر على ميناء. وقال المسبحي أن العزيز بالله بن المعز هو الذي بنى دار الصناعة التي بالمقس وعمل المراكب التي لم ير مثلها فيما تقدم كبرًا ووثاقة وحسنا»[5].

---

(1) انظر: المخزومي «كتاب المنهاج في علم خراج مصر»، تحقيق كلود كاهان، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1986.

(2) A. Fuess (2001)

(3) S. Denoix (1992); J. Loiseau (2010)

(4) A.-M. Eddé (2008), p. 501-508; S. Denoix (1992); J. Loiseau (2010)

(5) المقريزي، «المواعظ والاعتبار بذكر الخِطط والآثار»، الجزء الثالث، ص. 20، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي مكتبة مدبولي 1998.

البحر، ميدان الخليفة

في مصر الفاطمية، لم يكن هناك من منافس للمصري [الحسن بن أحمد] المهلبي (المتوفى عام 990) صاحب الكتاب الجغرافي الذي عرف شهرة في زمانه، وهو بعنوان «الكتاب العزيزي»، على اسم الخليفة الفاطمي العزيز بالله الذي أهداه هذا الوصف الشامل للعالم، وذلك لأن هذا الكتاب استنفد على ما يبدو كل الموارد الجغرافية من نوع «المسالك والممالك»[1]. لم تعوّض الإشارات الكثيرة المتأخرة المقتبسة من وصفه للعالم عن ضياع هذا الكتاب الجغرافي، إلا أن بعض الشذرات المحفوظة تعطي فكرة تقريبية عن المكانة التي أفردها للفضاء البحري، ولا سيما من خلال ترسيمه للمسار الذي يربط بين الموانئ المتوسطية، والذي نجده في «كتاب الغرائب» الذي كُتب في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر، والذي يكشف عن بعض جوانب المرافق البحرية في القاهرة[2]. ومن الملائم أن نضع هذا الوصف في إطار الطموحات الإمبراطورية للخلافة، التي تجلّت أثناء حكم المُعزّ، وولده العزيز (975 ـ 996)، كما يظهر ذلك جليًا «مما أمر بعمله المُعزّ لدين الله» عام 964، وهي خريطة مرسومة على الحرير الأزرق، تمثّل العالم وكأنه تابع للخليفة المقيم على ضفاف النيل:

> [...] مقطع كبير من الحرير الأزرق غريب الصنعة منسوج بالذهب وسائر ألوان الحرير فيه صورة أقاليم الأرض وجبالها وبحارها ومدنها وأنهارها ومسالكها شبه جغرافيا، وفيه صورة مكة والمدينة مبينة للناظر، مكتوب على كل مدينة وجبل وبلد ونهر وبحر وطريق اسمه بالذهب أو الفضة أو الحرير»[3].

إن نمو المدينة السريع، والإكثار من الإشارة إلى مراكز السلطة، في منافسة مباشرة مع بغداد، لم يكن إلا ليدغدغ مشاعر الافتخار لدى المصريين، لا بل أكثر من ذلك، ينمّي مشاعر التفاخر لدى أهل القاهرة، وهذا ما يفسّر اهتمام

(1) «تقويم البلدان» لأبي الفداء، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي.

(2) «كتاب غرائب الفنون وملح العيون»؛ A. Miquel (1973-1984), I, p. 309-312.

(3) المقريزي، «الخطط»، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص. 181.

المؤلّفين في العصر المملوكي بإبراز انتمائهم إلى هذا التراث الرائع الذي أتاح لمصر أن تصبح بدورها في ظل الخلافة قطبًا في دنيا الإسلام. ونظرًا لموقعها كبرزخ بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ولإشرافها أيضًا على إفريقية وصقلية من خلال السيطرة على الممر بين الحوضين الرئيسيين للبحر الداخلي، فإن وادي النيل اكتسب أهمية استراتيجية كبرى على رقعة المتوسط. لقد بدأ الفاطميون يهدّدون الموقع التجاري لبغداد التي بقيت إلى الآن من دون منافس، عبر استقطابهم لجزء أساسي من التجارة بين حوض المحيط الهندي وحوض البحر المتوسط[1]. فابن حوقل والمقدسي ـ وهما من معاصري المهلبي ـ يصوّران وادي النيل على أنه نقطة اتصال في الفضاء المتوسطي. في هذا الإطار يقدّم لنا كتاب الرحّالة الفارسي ناصر خسرو (المتوفى عام 1060) الذي اعتنق المذهب الشيعي الإسماعيلي وعمل داعيًا له بعد أن التحق بخدمة السلطان، وجهة نظر فريدة حول إعادة التموضع في الفضاء الإسلامي[2].

وُلد هذا الرحّالة في بلاد ما وراء النهر [الأوكسوس]، وأمضى سبع سنوات تقريبًا في مصر، من 1045 إلى 1052، قبل أن يسلك درب الحجاز فيبلغها وهي مقصد رحلته في الأساس، ومن ثم يعود إلى موطنه ليستقر في بلخ. تقرّب من الخليفة المستنصر (1036 ـ 1094)، حتى أنه رغب في أن يكون في تصرّفه. أما كتابه فيتميّز عن كتب سابقيه من الجغرافيين، لجهة أنه يقدّم نوعًا جديدًا، أدب الرحلة، الذي يستند إلى مذكرات الأسفار[3]. وهذا الرحّالة الفارسي يعيد تقييم التوازنات في المناطق الإسلامية، مبرزًا الصعود الواضح آنذاك لشرق المتوسط الواقع تحت السيطرة الفاطمية.

يصف خسرو الفضاء الذي يسيطر عليه الاسماعيليون بطريقة مميّزة، فيرسم محورين أساسيين. الأول برّي، يتتبّع من خلاله مراحل الغزو المختلفة، انطلاقًا من سجلماسة. والثاني بحري، يربط عبره بين مختلف

---

(1) É. Vallet (2012)

(2) A. Nanji, «Nâsir i Kushraw», *E.I.*3, VII, p. 1006-1007

(3) Y. Dejugnat (2010)

المناطق المتوسطية لهذه الإمبراطورية الشيعية، قبل أن يتوغّل عبر مصر نحو مكّة المكرّمة، وعبر بحر القلزم نحو البحر الأحمر والمحيط:

> «يمتد بحر الاسكندرية حتى القيروان، التي يفصلها عن مصر مسافة مائة وخمسين فرسخًا. [...] وليس بعيدًا عن سجلماسة توجد المهدية التي بناها المهدي، أحد أبناء أمير المؤمنين الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما بعد استيلائه على المغرب والأندلس، وهي في هذه الأيام تابعة لسلطان مصر. [...] ومن جزائر هذا البحر صقلية، وتبلغها السفينة من مصر في عشرين يومًا. وهناك جزر كثيرة غيرها. ويُقال أن صقلية ثمانون فرسخًا في ثمانين. وهي ملك سلطان مصر. وتغادرها، كل سنة، سفينة تحمل المال إلى مصر. [...] وإذا سار السائر من مصر شرقًا يبلغ بحر القلزم. [...] ومن يريد الذهاب إلى مكة من مصر، يلزمه الاتجاه نحو الشرق. [...] حضر السلطان المُعزّ لدين الله إلى مصر عن طريق البحر، فأفرغت السفن التي حضر بها قرب القاهرة»[1].

فالطريق الأول يتوافق مع المسارين اللذين سلكهما الإمامان عبيد الله المهدي والمُعزّ لدين الله مؤسّسا القاعدتين الأساسيتين للدولة الفاطمية. فالأول استجاب لنداء داعيته أبي عبد الله الشيعي، الذي أقام دولة باسمه في إفريقية، فسلك طريق سجلماسة واستقرّ بها متخفيًا عن أعين رجال الخلفاء. والمرحلة التالية تمثّلت ببناء مدينة المهدية، أولى العواصم التي أسّستها الخلافة الشيعية. وتكتمل لوحة فضاء بلاد المغرب للخلفاء الأوائل بمنطقة القيروان، وبشكل خاص صبرة المنصورية، مقرّ إقامة الخليفة، بالإضافة إلى جزيرة صقلية التي اعتُبرت قاعدة للجهاد. في مرحلة ثانية، استطاع جوهر الصقلي (المتوفى عام 992) مولى المُعزّ أن يتوسّع نحو الدلتا ويبلغ القاهرة عام 971. إن وصف هذا المحور يمتد حتى مكّة المكرّمة التي بعد أن وقعت تحت النفوذ الشيعي، عادت لتصبح مجددًا المركز الطبيعي للإسلام، ما يعني قلب العالم، وذلك

---

(1) ناصر خسرو، «سفرنامة»، ترجمة يحيى الخشاب، ص. 100 ـ 103، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

على حســـاب بغداد. هكذا أمكن لهذا المحور المركـــزي للعالم الفاطمي أن يتجاهل العراق وإيران، وكانتا لا تزالان بعد في أيدي العباسيين، ليتوقف عند جنوب سوريا وسواحلها، فيعيد التركيز على وادي النيل والمدن المقدسة في شبه الجزيرة العربية قلب الإسلام الذي أصبح تحت سيطرة الإمام الإسماعيلي. أما المحور الثاني البحري فيربـــط ميناء الخلافة [في المهدية] بصقلية، ومنها يمكن الوصول إلى الاسكندرية عن طريق البحر.

أَوْلى ناصر خسرو موقعًا هامًا للمناطق البحرية داخل الإمبراطورية، خاصة لجهة ربطها بين مختلف مكوّناتها، بدءًا من منطقة المتوســـط. ثم توسّع عبر البرزخ الـــذي يفصل مصر عن خليـــج البحر الأحمر، «وهـــذا البحر فرع من المحيط، يتفرّع عند عدن ويتجه نحو الشمال». إن مدة العبور التي يذكرها تدلّ على النشـــاط البحري والتجاري الكثيف، كما تدلّ أيضًـــا على الأهمية التي توليها سلطة الخلافة للسيطرة على الطرقات البحرية. إن الحاجة للإشارة بأن الخليفة المُعزّ اختار ســـلوك الطريق البحرية، بمجرد أن تـــمّ إخضاع البلاد، بخلاف ما تذكره كل المراجع الأخرى، فإنما ذلك يعود لرغبة الحاكم في إبراز الدور الرئيسي الذي يعطيه للبحر الذي أصبح خاضعًا لسلطة بحّارة الإمام. من هنا يأتي وصف موانئ بلاد الشام، التي تشكّل حصونًا بحرية حقيقية في وجه غزوات الروم، ليؤكّد على الدور الذي يلعبه الأسطول والتحصينات الساحلية في وجه البيزنطيين، وقد أصبحت في أيدي الإسماعيليين:

> «ومدينة طرابلس مشـــيّدة بحيث تكون ثلاثة من جوانبها مطلة على البحر فإذا ماج علت أمواجه الســـور. أما الجانب المطل على اليابسة فبه خندق عظيم عليه باب حديدي مُحكم وفي الجانب الشرقي من المدينة قلعة من الحجر المصقول عليها شـــرفات ومقاتلات من الحجر نفسه وعلى قمتها عرادات لوقايتها من الروم، فهم يخافون أن يغير هؤلاء عليها بالسفن. [...] وطرابلس تابعة لسلطان مصر. قيل، وسبب ذلك أنه في زمن ما أغار عليها جيش الروم الكفار فحاربه جند سلطان مصر وقهروه فرفع السلطان الخراج عنها وأقام بها جيشًا من قبله على رأسه قائد لحمايتها من العدو»[1].

(1) خسرو، «سفرنامة»، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

إن التذكير بالحصون وبالإسطول عند حدود بلاد الشام سمح بتسليط الضوء على محطات الاتصال التي اعتمدها الأئمة الشيعة للجهاد ضد بيزنطية. من الواضح أن شرق ووسط البحر المتوسط تحوّل، على حدّ قول الرحّالة الفارسي، إلى فضاء رئيسي ضمن الإمبراطورية الاسماعيلية. فالقاهرة أصبحت الآن المركز الجديد، دافعة بـ«العالم القديم» العبّاسي إلى الأطراف، الشرقية هذه المرة. هكذا أنشأت القاهرة قطبية جديدة فيها، من جهة، بحر الجهاد الممسوك حتى صقلية؛ ومن جهة أخرى، البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية التي تفتح الطريق أمام الشرق الإسلامي، بحيث أصبحت العاصمة الملاذ الرئيسي للتجار وأهل العلم في العالم الإسلامي.

لقد كُتبت مدوّنات تاريخية فاطمية عديدة[1]، قبل أن تضيع جميعها تقريبًا، وهي تغطي إلى حدّ ما كامل فترة الخلافة الفاطمية، إلا أننا نكرّر القول بأننا نجد مجمل المعلومات حول البحر في مؤلّفات متأخّرة. هناك أحداث خاصة، مثل حريق دار صناعة الفسطاط ومقتل عدة تجّار ايطاليين عام 996 على يد جمهور غاضب من التسهيلات الضريبية التي مُنحت للتجار اللاتين[2]، جذبت بشكل خاص اهتمام المؤرخين حول أهمية السياسة البحرية والتجارية التي ارتبطت بازدهار الأعمال مع الروم واللاتين. علاوة على ذلك، إن الإشارة إلى القرارات المتخذة فيما يعود للتسلّح، أو ذكر بعض الأعمال الرمزية، كحضور الحاكم استعراضات السفن المتوجّهة إلى الحرب، من جناح «دار البحر»[3]، الواقع في دار صناعة المقس، أو في دار صناعة الفسطاط، كل ذلك يبرهن على رغبة الخلفاء في الكشف عن العلاقات الخاصة جدًا التي كانت تربطهم بالأسطول، ومن ورائه بالبحر:

---

(1) الرقيق القيرواني.

(2) Cl. Cahen (1983), p. 37-38; (1983b); D. Jacoby (1995)

(3) بما أن هذا الجناح كان موجودًا في المهدية ويُعرف بهذا الإسم، يبدو من الصعب أن يكون النيل هو المقصود بمصطلح البحر، وإنما المتوسط. ويمكن أن يكون هذا الالتباس مقصودًا.

«ما من سفينة من سفن الأسطول بُنيت خارج دار الصناعة الموجودة في جزيرة الروضة. إلا أن الوزير المأمــون لم يكن راضيًا عن هــذا الوضع. فأمر ببناء السفن، وغيرها من مراكب الديوان المعدّة للملاحة في النيل، في حوض بناء السفن في الفسطاط، الذي ألحق به مخزن الزبيب، وبنى فوقه شرفة للمراقبة. [...] وكان الخليفة يجلس فيها في يوم استعراض الأسطول أو انطلاقه»[1].

إن ما نمتلك من معلومات حول الإشراف على دار الصناعة التي كانت تتبع لديوان بيت المال، يعود بشــكل أساسي لمراجع من العهد الأيوبي[2]. فصلاح الدين الأيوبــي كان الوزير الأخير في عهد آخــر الخلفاء الفاطميين الشــيعة، ومن هنا رأيناه إبّــان حكمه يحترم التقليد الســائد لدى الســلطة الاســماعيلية، فانتظر أن يموت الإمام الأخير [العاضــد لدين الله] لكي يقيم الخطبة للمســتضيء العباسي. وتبيّن الدراســات التي أُجريت على القوانين النافذة في العصر الفاطمي، بأنها لم تكن تختلف فعليًا عن توجّهات التيارات السنّية، المالكية والحنفية، لذا كان من الممكن تكييف قواعد النظام القديم مع الإدارة السنّية[3].

لقد ترك لنا العديد من كبار العاملين في الدوائر البحرية وصفًا لعمل دور الصناعة في ظل حكم الأئمة الفاطميين. فأبو الحسن المخزومي (المتوفى عام 1189) ترك لنا كتابًا وُجد ناقصًا يحمل عنوان «المنهاج»، يعرّفه كلود كاهان على أنه كتاب الخراج في موانئ الاسكندرية وتنيس ودمياط[4]. والنسخة المحفوظة عن هذا الكتاب والتي تعود إلــى 1185 ـ 1186، تلقي الضوء على التحوّلات التي حصلت في العصر الأيوبي، كمــا تترك لنا وصفًا عن فرض الضرائب في الحقبة المتأخرة، حيث كانت الجباية تتمّ في دار الصناعة. أما الأسعد بن ممّاتي (المتوفى عام 1220) الذي ألّف كتــاب «قوانين الدواوين» بين 1182 و1193،

---

(1) D. Bramoullé (2011), p. 308-309

(2) Cl. Cahen (1964). يجب أن نضيف إلى ذلك بعض ما ذكرته وثائق الجنيزة، والوثائق اللاتينية.

(3) H. Halm (1996); F. Dachraoui (1981), p. 402-403; A.-M. Eddé (2008), p. 498-508; A. S. Ehrenkreutz (1955), p. 100-116; Y. Lev (1991), p. 168-184

(4) Cl. Cahen (1977)

فاحتلّ مكانة رفيعة في «إدارة بناء السفن» ـ المُلحقة بإدارة دور الصناعة ـ والتي أسماها السلطان «إدارة السفن». وقد فعل الشيء نفسه العديد من كبار الإداريين.

يظهر الفاطميون كمجدّدين في مجال تنظيم الأعمال التجارية. فقد حشدوا كل موارد التعبير المتعلقة بالبحر واستخدموها كوسائل لإظهار الشرعية الإسماعيلية: تخطيط المدن، العمارة، الأدبيات الإدارية، والكرونوغرافية، والقانونية، وكذلك الشعر... كل هذا وُضع في خدمة الترويج للخلافة التي كانت ترغب في الهيمنة والإشراف على البحر الذي تحوّل إلى فضاء امبراطوري بدل أن يكون حدودًا فاصلة. شكّل التنافس مع الأمويين حافزًا قويًا لهذا التوجّه، لكن لا بد من النظر على المستوى الإسلامي الشامل لنكتشف أسباب هذا الاستخدام للمتوسط من قبل الأئمة الشيعة.

الشعارات البحرية لعالمية الخلافة الفاطمية

هناك وصفان لبناء العاصمة، مدينة المهدية، يقدّمان بشكل مختلف، وإنما متكامل، ما يتيح لنا تحديد علاقة الإمام بالبحر. ففي كتاب القاضي النعمان (المتوفى عام 974) الذي يروي فيه وقائع الاستيلاء على السلطة في إفريقية الذي بلغ نهايته عام 958، يقيم العرض الموجز لتأسيس العاصمة رابطًا وثيقًا بين التخطيط المُدني والطبيعة النبوية لظهور السلالة الحاكمة:

> «وابتنى المَهديّة المأثور ذكرُها في الكتب المعروفة بالبيضاء التي قيل إن الدّجّال لا يصل اليها ولا يدخلها. فكانت كما جاءت الروايات فيها. وكانت من أعجب الآثار، بناها بالحجارة وبوّبها بأبواب الحديد المحصّن وانتقل اليها في شوّال سنة ثمانٍ وثلاثمائة [919 ـ 920]، وسكنها. ورأى الناس معجزات ما هيّأ الله في بنائها ويسّر له من الصعب منها وزاد اليها في البحر واحتفر في آخرها ميناء خرقها بها وجعل لها مخرجًا إلى البحر وقُفلًا عليه»[1].

(1) القاضي النعمان، «كتاب افتتاح الدعوة»، تحقيق فرحات الدشراوي، ص.327 ـ 328، الشركة التونسية للتوزيع 1986.

هناك إنجازان رئيسيان يشكّلان رمزًا لنفوذ السلالة الحاكمة: السور الذي يحمي المدينة المبنية على شكل برزخ ممتد داخل البحر (شبه جزيرة)، وهو الذي منع المتمردين الخوارج من الاستيلاء عليها عام 945؛ ومنطقة الميناء الموزّعة على موقعين: الحوض الذي يمكن أن يكـون الفينيقيون هم الذي حفروه في الصخر، ثم أعاد الفاطميون ترميمه وتحصينه، والمرسـى الممتد على طول الواجهة الاصطناعية التي أُعدّت لكي يُبنى عليها الجامع الكبير[1]. والإنجازان يرمزان إلى الانفتاح على سـائر انحاء العالم، عبر البحر. من هنا فإن مدينة عبيد الله المهدي وفي أجواء نبوية تذكرنا بنصوص تأسيس بغداد، تجمع بين صفتين أساسيتين لعاصمة تليق بأحفاد الرسول: مِنعتُها، التي أثبتتها إبّان ثورة المتمردين الخوارج، وطابعها العالمي، الذي جعل منها مركزًا لعالم لا بد من السعي لغزوه وتوحيده تحت راية الخلافة.

هكـذا، ومنذ تأسـيس الخلافة، اعتُبر الأسـطول من إحـدى الأدوات الأساسية للتوسع العالمي للإسـماعيليين. فوجوده في الميناء أثناء الحصار الذي ضربه الخوارج، أتاح للمنصور (946 ـ 953) أن يزوّد سوسة بالإمدادات، وكانت محاصرة بدورها، ويرسل مجموعات عسكرية حققت الانتصار على جيش الخوارج، وحققت الانتصار الأول على «أبي يزيد المعروف بصاحب الحمار»[2]. لم يجهد القاضي النعمان نفسه بتعداد كل المباني العمرانية، وإنما اختار تلك التي اعتبرها أهمّ من القصور، لكونها تمثّل العالمية الاسماعيلية، بعد أن صمدت في وجه ثورة زعيم الخـوارج. فالانتصار الذي تحقّق تحت أسوار المدينة على هذا الأخير، بدا وكأنه الولادة الثانية للإمامة الاسماعيلية. هكذا فإن تأسيس المدينة ارتبط للمرة الثانية بالعناية الإلهية.

أما الوصف الآخر الذي كتبه البكري، وهو أكثر تفصيلًا، فيندرج ضمن التقليد الجغرافي السائد في بغداد؛ فبناء الميناء يندرج وفق الكاتب الأندلسي، في السياق المباشر لطراز الأبنية في موانئ إفريقية، والذي يشكّل ميناء تونس

(1) F. Mahfoudh (2003), p. 243-249

(2) F. Dachraoui (1981), p. 188-189; H. Halm (1996), p. 298-325, et (1992)

مثاله الإقليمي الأقدم المعروف، وهو شُيّد عام 698، وقام بتجديده الأمير الأغلبي زيادة الله، استعدادًا لغزو صقلية. تمتاز هذه الموانئ بأنها محمية بسور، وهذا الأخير يحاوط الحوض المحفور في الصخر في المهدية، الذي يحرس مدخله برجان وقوس تُربط بطرفيه سلسلة حديدية تمنع الدخول اليه. خلف الحوض، توجد منطقة دار الصناعة (أو دار البحر) التي تضمّ مساحة مفتوحة مسوّرة، وهي مخصصة لبناء السفن وتزويدها بالسلاح وإصلاحها. وتضمّ المباني معدّات السفن: الأشرعة، عُدّة السفينة، الصواري وغير ذلك من الموادّ التي تتأثّر بالأحوال الجوّية والحشرات. هذا الطراز لبناء الموانئ مستوحى بدوره من الطراز البيزنطي الذي نجده في بلاد الشام، مثل مينائي صور وعكا، اللذين أُعيد تأهيلهما واستُخدما بعد غزو المنطقة[1].

استعاد البكري وصف الورّاق الذي يعود للسبعينيات من القرن العاشر، والموجّه إلى الخلفاء الأمويين، وقد ركّز على المواصفات المميّزة للحصن، مركز إقامة الخلفاء، وذكر نواحي أخرى، فأشار إلى الثنائية القائمة بين الموقع المديني، المتمثل بالمهدية المبنية على شكل شبه جزيرة، والمخصصة لسكن الأمير والمقرّبين منه، وربض زويلة، حيث كان يسكن الأشخاص العاملون في خدمة الإمام، من غير أقربائه. وهو يعزو حفر حوض الميناء إلى الفاطميين، وفق الرواية الرسمية، وكذلك توسعة الباحة المتصلة بالبحر، والدفاعات المحيطة بشبه الجزيرة التي تُعتبر مفخرة لمن شيّدوها. إلى جانب الجامع الكبير وديوان المحاسبات، يأتي توزّع القصرين ـ الأول قصر عبيد الله، والثاني قصر القائم بأمر الله (934 ـ 946) المفصولين بباحة أو حديقة ـ، ليُنبئ بما سيكون عليه تخطيط القاهرة. أما المبنى الذي كانت تُحفظ فيه عُدّة البحرية فمكوّن من رواقين طويلين، ويُعتبر الأهمّ في دار الصناعة القائمة على الباحة، وهو الوحيد الذي يؤتى على ذكره. وكان الجزء المخصّص لبناء السفن مكشوفًا[2]. هذا الجغرافي، وهو ابن أمير جزيرة شلطيس في وادي وَلْبَة [غربي إشبيلية] ـ والتي كانت ميناء

---

(1) Ch. Picard (2009)

(2) البكري، «المسالك والممالك»، ج. 2، مرجع سبق ذكره، ص. 681 ـ 684.

هامًا في عهد ملوك الطوائف، مجهّزًا بحوض بناء السـفن فـي القرن الحادي عشـر[1] ـ، كان على معرفة كاملة بتخطيط وتنظيم الميناء ودار الصناعة الذي يضمّه؛ إلا أنه لا يُفرد مكانًا للتفاصيل التقنية في كتابه. وأسوة بالقاضي النعمان ترك لنا عن المهدية ما اعتبره انجازات مميّزة، وإنما في سياق سردي مغاير.

أعطت السلطة الاسـماعيلية العديد من البراهين الأخرى التي تعبّر عن توقها لإدماج الفضاء المتوسطي ضمن دائرة سـيادة الخلافة. وما وصلنا من سرديات حول إدارة الموانئ، بما في ذلك دار الصناعة، يقدّم أوضح الدلالات على ذلك. ولنا تأكيد على هذا الأمر من مصادر ذات طبيعة متنوعة، من بينها سيرة جوذر التي تقدّم لنا شهادة مميّزة عن إدارة الميناء وخصوصًا دار الصناعة في المهدية. «سيرة الأستاذ جوذر» هي مجموعة من الرسائل التي جمعها كاتبه الخاص، وهي عبارة عن رسائل وجّهها اليه الخلفاء القائم والمنصور والمُعزّ، والردود التي أرسلها، بالإضافة لبعض طلبات الالتماس الموجّهة إلى أسياده. من خلال هذا الوثائق نتبيّن أن إدارة إمارة البحر كانت تحت السلطة المباشرة للحاكم. ولما كان هذا الخصيّ قد تسلّم إدارة بيت المال والمخازن، وبشكل أعمّ مختلف الشؤون المتعلقة بالمهدية، فقد كان في موقع يسمح له الإمساك بشبكة هذا النظام المعقد؛ وبما أن دوره الرئيسي تمثّل بتقديم المشورة لثلاثة خلفاء متعاقبين، فقد بـدأ عمله أولًا في المهدية، ومن ثـم انتقل إلى صبرة المنصورية، حيث استدعاه المنصور بعد عام 948. وليس أدلّ على هذه الثقة الكبيرة التي نالها هذا العبد، خاصة من قبل القائم بأمر الله، من أن هذا الأخير استأمنه على اسم من يكون الخليفة من بعده، وهو سرّ كان الخليفة يحتفظ به لنفسه حسب الأعراف. هذا وقد أُوكلت اليه كذلك شؤون بيت المال.

إن بعض الرسائل التي تندّد بإهمال بعض «الموظفين» غير المندفعين في دار الصناعة، تبيّن اهتمام الخليفة بإرسـاء نمط عمل فعّال في إدارة الميناء، وفي ذلك تأكيد على الحُكم الرشيد. لم يكن هناك تسامح في الخطأ، لئلا يتمّ التشكيك بمصداقية سلطة الخلافة:

---

(1) A. Bazzana (éd. 2011)

«وكتب [الأستاذ] رقعة إلى مولانا صلوات الله عليه يذكر فيها أنه غير غافل عن تحريك المأمورين بالنظر في شراء حوائج الأساطيل، وكان ذلك بعقب تضجّر جرى من مولانا عليه السلام من أجل تأخر وصول الحوائج وتهاون من كُلّف النظر في ذلك وغفلتهم»[1].

إننا ندخل هنا مرة أخرى في صلب الإضاءة على ممارسة السلطة التي يمسك الحكّام بخيوطها. فالإدارة السليمة للأسطول شكّلت أحد المجالات المتميّزة لإبراز عصمة الخليفة، التي ورثها عن أجداده، من خلال نسبه للرسول محمد عبر ابنته فاطمة الزهراء، وفقًا للمذهب الاسماعيلي. فالرغبة في الإمساك بمختلف مفاصل الإمرة تبدو واضحة في رسالة نقلت أمر الخليفة بإبحار الأسطول، وهي مهمة كان بإمكانه تفويضها إلى القائد العسكري الأول أحمد بن الحسن بن الكلبي:

«وقد كان نفذ أمر مولانا باعتقال المراكب عن السفر إلى صقلية لما يريده من حمل العدة والسلاح والأطعمة إلى صقلية لنصرة العساكر بعد انصراف أحمد بن الحسن عنها، وصرف النظر فيها إلى أخيه أبي القاسم علي بن الحسن [الكلبي]، فنفذت مراكب وتنكب بها أربابها السبيل، واقلعوا بها من بعض المراسي، فأغلظ في ذلك جدًا، وأنفذ سجلًا إلى أبي القاسم بحرق تلك المراكب وقتل الرؤساء»[2].

نجد هذا الاهتمام الواضح بشؤون الأسطول في الإشارات الكثيرة نسبيًا لدى الكلام على سياسة الحكّام الشيعة. فالمُعزّ تبنّى عبارة محمد بن طُغج الإخشيد، بعد توليته مصر من قبل الخليفة العباسي (935 ـ 946)، فأعاد بناء دار الصناعة على الضفة اليمنى بعد احتراق منشآت جزيرة الروضة، إبّان محاولة الغزو التي أطلقها القائم بأمر الله عام 935، وأطلق عبارته الشهيرة «صناعة لا يُحال بينها وبين صاحبها»[3]. وبعد أن استقدم الخليفة الأسطول من

(1) «سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيع الأئمة الفاطميين»، تحقيق محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، ص. 102، دار الفكر العربي 1998.

(2) المرجع نفسه، ص. 103 ـ 104.

(3) ابن دقماق، «الانتصار لواسطة عقد الأمصار»، ص. 12، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت د.ت.

إفريقية إلى القاهرة، بعد سنتين على غزوها، أقام إمارة البحر في عاصمته الجديدة. ومن المعقول جدًا أن تكون دور الصناعة في الفسطاط والجزيرة، وهذه الأخيرة أُعيد تأهيلها بعد الغزوة الفاطمية عام 935، قد واصلتا العمل، وأسهمتا في بناء السفن الحربية. أما دار صناعة المقس، التي بُنيت في القاهرة على الضفة الشرقية للنيل، بالقرب من القصر، فقد أنجزها المُعزّ أو ابنه العزيز. وحسب كتّاب العصر المملوكي، كانت تبنى في هذه الدار سفن الأبّهة والفخامة التي تُبحر فوق النيل، بشكل خاص بمناسبة الاحتفال بقياس فيضان النيل، بحيث كان الخليفة يركب السفينة متوجهًا إلى مقياس النيل، تحت أنظار الجماهير المتجمّعة على ضفتي النهر. كانت مخازن دار الصناعة تضمّ الأسلحة الحربية للسفن التي تنطلق في حملات عسكرية، مثل المنجنيقات أو النار الإغريقية. وكان تسليح الأسطول وتجهيزه قبل الإنطلاق يتمّ باحتفالية كبيرة يرأسها الخليفة الذي كان يأتي من قصره إلى دار المقس سيرًا على الأقدام.

هناك التفاتة أخرى تؤكّد على ارتباط الحاكم بالأسطول، تتمثّل باستعراض بناء السفن في دار صناعة الفسطاط. كان الخليفة يتوجه أيضًا لحضور انطلاق السفن الجديدة، وكانت تُبنى خصّيصًا للمناسبة «منظرة»، وهذا ما يذكّرنا بِـ«دار بحر» قصر العاصمة الفاطمية، المستوحى بدوره من الدور التي شُيّدت في المهدية وصبرة المنصورية. في كلتا العاصمتين، كانت «دار البحر» في قلب دور الصناعة، تدلّ على أن الخليفة هو الحاكم الأعلى للفضاءات البحرية. هكذا كان التسلّح البحري يلبّي متطلّبات الاسماعيليين، كما أن تخطيط وتنظيم المواقع أتاح للخليفة ومن أتى من بعده إقامة الاحتفاليات التي تُظهر للملأ الرابط القائم بين سلطان الخليفة والفضاء البحري المتوسطي. حين كان الخليفة «يمنح بركته» للأسطول من منظرته المشرفة على البحر، في الوقت الذي كانت تُحمّل الأسلحة، ويُبحر الجنود، فإنه كان يجدّد ارتباطه به عند كل حملة عسكرية جديدة، وكان منظر الأسطول الجاهز للانطلاق يذكّر بأن ذراع الإمام تطال الأعداء في أي موقع كان في المتوسط، دونما الحاجة لأن يتواجد هو شخصيًا على الساحل أو في عرض البحر[1].

(1) D. Bramoullé (2011), p. 287-318

البحر وما وراءه، فضاءان يضفيان الشرعية على الإسلام الاسماعيلي

على ماذا انطوت خطابات الافتخار التي كانت تواكب استعراضات الأسطول؟ خصّص ابن هاني (المتوفى حوالى عام 973)، وهو شاعر معتمد في البلاط، لعلاقة الخليفة بالفضاء البحري موقعًا بارزًا[1]. في جوّ يغلب عليه الطابع الأُخروي، كانت القصائد التي ينشدها هذا الشاعر في مدح فاتح مصر تُفرد مكانًا واسعًا لدور الأسطول، الذي يشكّل سلاحًا ورمزًا للسيطرة الفاطمية على المجال البحري، حتى حدود الأفق. ويذكّرنا هذا الزخم الغنائي على الأرجح بالسرديات التي تعود لمرحلة الفتح العربي، والمرتبطة بالهجومات على القسطنطينية، ولكن بدل العاصمة البيزنطية، ركّز الأئمة الشيعة على السيطرة على المتوسط، أقلّه في مرحلة أولى. ففي منطق بناء الشرعية الاسماعيلية، كان وصف الأسطول يرتبط بالخطب الرنّانة حول عالميتها:

«غَدوا ناكسي أبصارِهم عن خليفةٍ ... عليمٍ بسرّ اللهِ غيرِ معَلَّمِ
وروحِ هدىً في جسمِ نورٍ يمِدُّهُ ... شعاعٌ من الأعلى الذي لم يجَسَّمِ
ومتّصلٍ بين الإلـه وبينه ... ممرّ من الأسبابِ لم يتَصَرَّمِ
إذا أنتَ لم تَعْلَم حقيقةَ فَضْلِه ... فسَائِل به الوَحْيَ المُنَزّلَ تعْلَمِ»[2]

أعقب ذلك أبيات تشير إلى نفوذ الخليفة على الفضاء البحري ووصف قطع الأسطول تجوب البحر، وفيها يشجب الشاعر إهمال العباسيين وعجزهم عن مواصلة الجهاد. فبعد خسارتهم للمناطق المحاذية لأرمينية وصولًا حتى أنطاكية، تخلّى هؤلاء الحكّام عن البحر المتوسط للبيزنطيين، ما أن استولى هؤلاء على جزيرتي كريت وقبرص اللتين كانتا تتحكّمان بالوصول إلى بحر ايجيه:

---

(1) M. Canard (1947)

(2) «ديوان ابن هاني الأندلسي»، ص. 315، دار بيروت للطباعة والنشر 1980.

«ومن عجبٍ أن تشجُرَ الرومُ بالقنا فتوطَأ أغمــارٌ وهضْبٌ شــناخيبُ
ونَومُ بنــي العبّاس فــوقَ جنُوبهم ولا نَصْــرَ إلّا قيْنَــةٌ وأكاويبُ»[1]*

كما أن نفس السهام اللاذعة تطال الأمويين المتّهمين بمقتل الحسين (عام 786) الإمام الثالث لدى الشــيعة، وهم مغتصبو الخلافة فــي الأندلس، وفي الوقت ذاته يعجزون عن تحقيق أي نصر ضد المســيحيين. فإلى انتقادات ابن حوقل الذي كان يدعم الفاطميين في وجه الجيش الأندلســي الذي يقف في مواجهة اللاتين، يجب أن نقرن عبارات الشجب غير الودّية لابن هاني، وهو من أصول أندلسية، للموقف المُدان للقادة الذين ينأون بأنفسهم عن ساحة القتال.

هذه المواقــف، التي كان وجود الأســطول يُعتبر نقطة قوة أساســية لها، شــكّلت في المقام الأول ذريعة للتغني بأفضال الخلفاء، وحماســهم للقتال، ومقدرتهم على تنسيق القوى المسلّحة، خاصة البحرية منها، أي بكلمة مختصرة كل ما كان يميّزهم عن منتحلي صفة الخلافة الآخرين. لقد بقي المتوسط منطقة مواجهة، إلا أن الخلفاء الاســماعيليين هم الآن وحدهم من يقدر على تجسيد روح الجهاد على البحر، وإتاحة الفرصة أمام المسلمين للسيطرة عليه:

«قد كانــتِ الرومُ محــذورًا كتائبُها تُدْني البــلادَ على شَــحْطٍ وتبعيدِ
ملْــكٌ تأخرَ عهــدُ الرومِ مــن قِدَمٍ عنــه كأن لم يكــن دهــرًا بمعهودِ
حُلّ الذي أحكموه في العَزائم من عَقْدٍ ومــا جرّبــوه فــي المكاييدِ
وشــاغبوا اليَــمَّ ألفي حِجّــةٍ كَمَلًا وهــم فــوارسُ قاريّاتــه الســودِ
فاليومَ قد طُمســت فيه مســالكُهم من كل لاحبِ نهجِ الفُلْكِ مقصودِ
لو كنتَ ســائلَهم في اليمّ ما عَرَفوا سُفْعَ الســفائنِ من غير الملاحيدِ»
[ص.94] **

---

(1) ابن هاني، المرجع نفسه، ص.38.

* [تشجر: تطعن. الأغمار: الماء الكثير. الشناخيب: رؤوس الجبال. الأكاويب: أكواب الخمر].

** [شاغبوا: هيّجوا. حجة: ســنة. القاريات: الســفن المطلية بالقار. اللاحب: الطريق الواضح. السفع: السود]

ثم يتغنّى الشــاعر بالمزايا الرائعة للأســاطيل التي لا تُقهر، فيشبّه النار الإغريقية بألسنة الجحيم التي تلتهم المســيحيين، وهي صورة قليلة الجِدّة، لكنها لا تخلو من الإيحاء:

I

ومــا راعَ ملكَ الــروم الا اطّلاعُها تُنَشّــرُ اعــلامٌ لهــا وبُنــودُ
عليهــا غَمــامٌ مُكْفَهِــرٌ صبيــرُه لــه بارقــاتٌ جَمّــةٌ ورُعــودُ
مواخــرُ في طامــي العُبــاب كأنه لعَزمك بــأسٌ أو لكفّك جودُ [...]
من القَادحاتِ النــارَ تُضرَم للصلى فليــس لهــا يــوم اللقــاء خمودُ
اذا زَفَــرت غيظًــا ترامــت بمارجٍ كما شــبّ من نارِ الجَحيــمِ وقودُ
فأنفاسُــهنّ الحاميــاتُ صواعــقٌ وأفواهُهــنّ الزافــراتُ حديــدُ
تُشَــبُّ لآل الجاثليــق ســعيرُها ومــا هــي مــن آل الطريــد بعيدُ
لهــا شُــعَلٌ فــوق الغمــارِ كأنها دماءٌ تَلقَّتهــا ملاحفُ ســودُ [...]

II

فلو أن سُــفْنًا لــم تحمّل جيشَــهُ حملــت عزائمَــهُ صَبًــا وقَبــولُ
جاؤوا وحَشْوُ الأرضِ منهم جَحْفلٌ لَجِــبٌ وحَشْــوُ الخافقيــن صهيلُ
ثــم انثَنَــوا لا بالرمــاحِ تقَصُّــدٌ بــادٍ ولا بالمرهَفــات فُلُــولُ [...]
فلتَعْلَــمِ الأعــلاجُ عِلمًــا ثاقبًــا أن الصليــبَ وقــد عــزَزنَ ذليــلُ
وليَعْبُــدوا غير المســيح فليس في ديــن الترَهُّــب بعدها تأميــلُ»[1]

احتلّ البحــر إذًا الموقع الذي كان للقســطنطينية، وأصبح الفضاء الذي يعكس الإيمان الحق. فالســيطرة عليه كان يعني ابتداء نهاية الأزمنة. أصبح الأســطول وســيلة بيد الله ضد العدو المسيحي، والبحر مســرحًا للانتصار الفاطمي والفضاء الإمبراطوري بامتياز.

(1) ابن هاني، المرجع نفسه، ص. 89 ـ 99 و 259 ـ 261.

كما أبيات المديح التي أنشدها الشاعر، أتت الانتصارات البحرية الكبرى لتشكّل مناسبة لتسليط الضوء على التفوّق البحري للخلافة ضد المسيحيين كما ضد الأمويين. ومن بين المآثر الكبرى كان الهجوم عل مدينة «جنوة» وتخريبها عام 934، ونجد سردًا لهذا الحدث في كتاب المؤرّخ الاسماعيلي ادريس عماد الدين (المتوفى عام 1468)، والذي استعان بعدة نصوص شيعية فقدناها منذ ذلك التاريخ:

> «أخرج أمير المؤمنين القائم بأمر الله يعقوب بن إسحاق التميمي لغزو الروم. فخرج يعقوب من المهدية يوم الأحد ظهرًا لستّ ليالٍ خلون من شهر رجب من سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة [يونيو 934] في عشرين مركبًا، فغزا الروم من جهة الأندلس، ووافى في طريقه مراكب الروم وفيها تجاراتهم فأخذها وأسر من فيها وتمادى في السير إلى بلد الروم، فنزل على مدينة منيعة هنالك تُعرف بـ«جنوة». [...] فرزقه الله عليهم النصر ببركة الإمام ويُمن دولته. [...] وعاد يعقوب ظافرًا منصورًا، غانمًا محبورًا، فوافى ساحل المهدية بجميع من كان معه، وأخرج السبي وزيّن الأسطول، ودخل المدينة بأجمل زيّ وأحسن هيئة. [...] وقعد أمير المؤمنين القائم في مجلس البحر، ودخل يعقوب فسلّم عليه، فأدناه وشكر سعيه، وحمد الله سبحانه على ما أتاح له، وأمر بإخراج ما يجب للغزاة وأحسن اليهم»[1]

هنا أيضًا، كان من المهمّ أن يبدو الخليفة على أنه هو الآمر بالحملة، وهو قائد الأسطول الذي يسيّر كل تحرّكاته. فوصف الاحتفال بالعودة يُفرد مكانًا لافتًا لفضائل الحاكم الذي يكافئ قائد الحملة الذي برهن عن كفاءة عالية كأمير للبحر وكقائد حربي. هذا الوصف يُظهر الفاطميين وكأنهم يتفرّدون بإرث أجيال البحّارة المحاربين الذين قادوا الغزوات في بحار العدو وفوق أراضيه. إلا أن النصر الأعز على قلب الخليفة هو ذاك الذي حققه الأسطول حين هاجم مدينة المرية مقرّ إمارة البحر الأموية عام 954، وقد أخذ القاضي النعمان على عاتقه سرد هذه الواقعة. وهنا تقترب البنية السردية من النص

(1) ادريس عماد الدين، «عيون الأخبار»، ضمن سلسلة «تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب»، تحقيق محمد اليعلاوي، ص. 262 ـ 263، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.

السابق، بحيث أن الدور الأساسي يعود للخليفة، وهو المخوّل الوحيد لأن يخلق الظروف الملائمة للسيطرة على المجال البحري والانتصار في البحر[1].

الإطلالة الاسماعيلية على الآفاق البحرية المسيحية: إعادة تشكّل المتوسط في الزمن الفاطمي

في ظل الحكم الفاطمي في القاهرة (971 ـ 1171)، توحي الوثائق التي تتعلّق بالعلاقات مع الممالك المسيحية حول المتوسط بتعلّق الفاطميين بصقلية، حتى وإن تحوّلت هذه الجزيرة إلى إمارة مستقلة تحت حكم بني كلب (971 ـ 1050)، وكذلك حين غزاها النورمانديون عام 1063. تبيّن الوثائق العربية المتنوّعة أن هذه الخسارة لم تلقَ القبول رسميًا في أي وقت من الأوقات، إلى درجة أن ما كانت تروّجه دوائر الخلافة في القاهرة حتى القرن الثاني عشر يُظهر الجزيرة تحت التأثير الفاطمي، سيما من خلال وصف احتفال الملك الأقوى في السلالة الحاكمة، روجر الثاني.

تكشف الرسالة التي وجّهها الخليفة الحافظ لدين الله (1130 ـ 1149) إلى الملك الطبيعة المعقّدة للعلاقات بالعالم المسيحي، وفيها كان الخليفة يردّ على الانتقادات التي وجّهها اليه الملك، إثر إقالته لوزيره بهرام الأرمني المسيحي. فبعد دعوته إلى عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لمصر، يوجّه الخليفة تحيّات المودّة للملك الذي أمر بإطلاق إحدى سفنه التي احتجزتها السلطات النورماندية. وهذا التعبير عن الشكر يدخل ضمن إطار العلاقات التجارية والدبلوماسية الاعتيادية، في جو هو أشبه بالحرب الباردة بين القوتين المتوسطيتين. وهنا تبرز الشخصية غير العادية لجرجي الأنطاكي الذي لعب دور الوسيط بين العاصمتين، في وقت كان النورمانديون في موقع القوة:

> «إن العلاقة بين الدولتين تشهد على رغبتك في إبراز هذه الصداقة في أبهى حللها المتجدّدة، في كل مرة تعيش فيها حالة من التراجع»[2].

---

(1) القاضي النعمان، «كتاب المجالس والمسايرات»، ص. 164 ـ 165، دار المنتظر، بيروت 1996.

(2) M. Canard (1973); H. Bresc, dans J.-C. Garcin (1995-2000), I, p. 173-203

إذا كانت هذه الرسالة موجّهة إلى الخليفة، فإن مضمونها يتلاقى مع قضايا السياسية الداخلية، أقلّه فيما يتعلّق بتوجّهات الخليفة. فبفضل الإرث المعماري والزخرفي الذي تركـه الملوك النورمانديون في باليرمـو، والذي اغتنى ببعض الأغراض الثمينة مثل معطف التتويج الذي ارتداه روجر الثاني، وبفضل الوثائق المكتوبة وهي بأعداد كبيرة فيما يعود للمتوسـط في العصور الوسطى، تمكّنت دراسـات عديدة من الإحاطة بشـكل أفضـل بمدلولات المراسـم الاحتفالية النورماندية[1]. لكن في المقابل، بفعل الاندثار الكامل للمباني الفاطمية، والنقص في المراجع التي لم يبقَ منها سوى آثار قليلة مكتوبة، فإن المراسم الاسماعيلية لم تكشف عن أسـرارها، سـيما تلك المتعلقة بالعلاقات مع أعداء الإسلام[2]. لذلك، فإن الالتباس في العلاقات التي أقامها الخلفاء الشيعة مع التاج النورماندي يظهر جليًا. فمضمون الرسـائل التي تسـتهدف «رأي عام» المسلمين، وتحديدًا رعايا الخليفة، ليست واضحة. ومن المحتمل أنها تتطابق مع التوجّه الذي اتّبعه العباسـيون إزاء البيزنطيين، الذين كانوا هم أيضًا شـركاء يتمتّعون بحضور في القاهرة[3]. انطلاقًا من ذلك، ألم يكن القصد من هذا الكلام الملتبس إبقاء ظلال من الأمل في السيطرة مجددًا على هذه الجزيرة، أو أقله تعميم شعور بوجود تأثير فاطمي عليها، بانتظار الفرصة السانحة لإعادة غزو هذه الأرض الإسلامية؟

إن التعلّق الدائم للمسـلمين بجزيـرة صقلية، التي اعتُبـرت دومًا كأرض إسلامية لا بد من استرجاعها، يمكن أن يفسِّر جزئيًا رغبة الأئمة الاسماعيليين في ترك المجال واسعًا أمام العلاقات مع الملوك الكفرة، وتصوير الموقف وكأنهم يمتلكون نفوذًا على هؤلاء. كما أن مصادر أخرى، مثل عقود الفقهاء المسلمين، تركت شهادات عديدة حول الروابط التي كان يقيمها المسلمون خارج الجزيرة مع السكان المسلمين المقيمين فيها، وذلك حتى نهاية القرن الثاني عشر[4].

---

(1) J. Johns (1987) et (1995); A. Nef (2011), p. 119-176

(2) M. Barrucand (éd. 1999), Cr. Tonghini (1999)

(3) M. Canard (1973b)

(4) A. Nef (2011b)

أما الشهادة الأكثر شهرة فهي تلك التي تركها لنا ابن جبير (المتوفى عام 1217). أثناء مروره الاضطراري في هــذه الجزيرة النورماندية عام 1185، إثر عاصفة ضربت السـفينة التي تقلّه وهو عائد من رحلته إلى الشرق، يعبّر في كتاب «الرحلة» عن افتتانه بالنظام المَلَكي القائم في الجزيرة، سـيما بوجود عدد كبير من المسلمين ضمن حاشـية الملك ويليام الثاني (1166 ـ 1189): وزراء، أمناء البلاط، خصيان. في الوقت نفسه، لحظ وهو يمرّ في كل مدينة يسكنها مسلمون بؤس المجتمعات الإسلامية، وقد نسبَ تفكّكها إلى وضعية الانعزال التي تعيش فيها. وكما بالنسبة للإمارات الصليبية، أمل في استعادة الجزيرة بمساعدة الموحّدين، بدلًا من الأيوبيين. هكذا، حين كان بالقرب من أطرابَنَـش (تراباني) حيث كان يعيش عدد كبير من المسـلمين، يقول «وهم [المسيحيون] يرون أن من هنا يكون فتح الجزيرة، إن شاء الله»[1].

إن الماضي الإسلامي للجزيرة والوجود العربي ـ الإسلامي الذي لا يزال قويًا، وإن في حالة تراجع، كان يدغدغ على الدوام حلم عودة سـلطة الخلفاء. وهو ما دفع لتفسـير بعض تصرّفات الملك على أنها تعاطف مع الإسلام. هذا الأمل الذي أصبح افتراضيًا على نحو متزايد، وأقرب إلى الهذيان بقدر ما راح التوسّـع اللاتيني يتأكّد، هو ما يفسّـر قسمًا مما ورد في رسـالة الحافظ حول المراسم الاحتفالية النورماندية. ابن جبير نفسه لم يكن يرى الأمور بشكل مغاير:

> «وليس في ملوك النصارى أترفَ في المُلـك ولا أنعم ولا أرْفَه منه، وهو يتشبّه في الانغماس في نعيم المُلك وترتيب قوانينه ووضع أساليبه وتقسيم مراتب رجاله وتفخيم أبّهة المُلك وإظهار زينته بملوك المسلمين»[2].

إن العرض الذي يقدّمه الكتّاب العرب حول علاقة الخلفاء بالنورمانديين يحوّل قليلًا في معنى هذه العلاقات التي لم تعد تتّسم بالمواجهة العسكرية التقليدية، ولا بتغذية الآمال باستعادة الجزيرة وهو أمر أصبح مفروغًا منه في

(1) رحلة ابن جبير، ص. 309، دار صادر، بيروت 1907.

(2) المرجع نفسه، ص. 298.

القرن الثاني عشر، وإنما بتفسير نمط الأبهة الذي يعيش فيه الملوك النورمانديون تشبّهًا بالنمط السائد لدى الخلفاء الفاطميين في القاهرة. نجد هذه الفكرة لدى [تقي الدين] المقريزي في كلامه على المراسم الملكية لدى النورمانديين، وهو وصف استعاره من وثائق فاطمية[1]. وحين يسلّط الضوء على الحكم الملكي القائم في باليرمو عاصمة الجزيرة، فإنما لإظهار كيف أن النورمانديين استوحوا الكثير من سلوكياتهم من خلفاء مصر، مبرزًا دور وسيطٍ لعب برأيه دورًا هامًا، هو جرجي الأنطاكي:

> «حجب [جرجي] روجار [روجر الثاني] عن الرعية، وجعل له زيًّا كزيّ المسلمين، لا يركب ولا يظهر للرعية إلا في الأعياد، وبين يديه الخيل المسوّمة بسروج الذهب والفضة، والأجلّة المرصّعة بالأحجار، والقباب بالهوادج، والبنود المذهّبة، والمظلة والتاج على رأسه»[2].

إن استعمال بعض الأغراض كالحجاب الذي يُخفي الملك، والتاج ـ الذي يصعب تحديد شكله ـ، وخاصة المظلّة، وهي هدية من الخليفة الحافظ، يُبرز الطابع الإسلامي لرأس السلطة النورماندية بنظر المسلمين. فالخلفاء يعزون إلى النبي محمد المعطف والعرش والحجاب، وهي رموز تمسّكَ بها الأئمة تيمّنًا. فالمعطف هو ثوب الرسول، والعرش يذكّر بالإسراء والمعراج، والحجاب بإخفاء وجهه. فالكاتب المصري صاحب هذا النص، أو كاتبه الأصلي الذي استعار منه هذا الوصف، يسلّط الضوء على المرجعية الإسلامية لهذا الاحتفال الذي يتيح لنا أن نستقرئ تمثّلًا لاحتفالات الخلفاء الشيعة، واعترافًا مضمرًا من قبل الملوك المسيحيين بنوع من التفوّق الفاطمي. ويوكل الكاتب إلى الشخص المقرّب من الملك النورماندي بلعب الدور

---

(1) المقريزي، «كتاب المقفّى الكبير». كتب المقريزي تاريخًا للفاطميين، لكنه فُقد، ونجد موجزًا عنه في كتاب «اتّعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الحنفاء».

(2) المقريزي، «كتاب المقفى الكبير»، تحقيق محمد اليعلاوي، الجزء 3، ص. 20، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991.

الرئيسـي في إقامة العلاقات المميّزة بين الحاكمَين، وبالتالي، إظهار النفوذ المفترض للخلفاء على الحكم المَلَكي النورماندي. فهذا الوسـيط [جرجي الأنطاكي] يتحدّر من عائلة مسيحية من بلاد الشام احتجزها قراصنة في عرض البحر في الطريق إلى القسطنطينية، قبل أن يُفضي به الأمر مع أخيه في تونس بعد أن تمّ اعتراض السفينة من قبل حملة بحرية تابعة للسلطات في إفريقية، ليصبح من بعدها وزيرًا وأميـرالًا لدى ملك صقلية. لقـد ارتقى إلى أعلى المراتب أثناء الحكم الزيري، قبل أن يضطر للهروب إلى صقلية حيث أصبح الرجل الثاني في النظام المَلَكي النورماندي. هذا المصير غير الاعتيادي الذي وضعه بين عالمين، وتلك الشهرة التي اكتسبها كقائد للأسطول وكمقرّب من الملك، هو الذي يفسّـر المبالغة في ما نسـب اليه المقريزي من تأثير على روجر الثاني. لقد اشـتهر بنوع خاص أثناء غزو موانـئ الضفة الإفريقية عام 1140[1]. فأصله السوري، والرومي والمسيحي، وتنقّله بين عالمين، كان يؤهّل هذا الشخص البارز لإقامة علاقات مميّزة بين القوتين المتوسطيتين الكبيرتين. انتقل عدة مـرات إلى القاهرة كمبعـوث من الملك. من هنا يبدو الوسـيط المثالي، الذي بفضل تأثيره على الملك النورماندي، نظّم الاحتفال الملكي الذي يقرّ من خلاله بالتأثير الثابت للفاطميين على جزيرة صقلية[2].

إن القصيدة التي نظمها الشاعر المصري ابن قلاقس في مدح ملك صقلية ويليام الثاني [غليلم الثاني]، والتي كتبها حين توجّه ليعمل في خدمته، حوالى عام 1168، تشهد على استمرار هذا الوهم حول طبيعة العلاقات ذات الطابع الروحي بين الاحتفالين. فملامح المَلَكية النورماندية التي يرسـمها الشاعر لا بد وأن تذكّرنا بأبيات قالها ابن هاني في مدح المُعزّ قبل أكثر من قرنين من الزمن، خصوصًا عندما يقرن بشـكل وثيق بين مزايـا الملك والانتصارات البحرية للنورمانديين:

---

(1) J. Jones (1987)

(2) M. Canard (1973b); sur le cérémonial des souverains musulmans, J. Dakhlia (1998)

«وما النصرُ إلّا جُنْدُهُ حيثُ ما مضى — علــى جَبَهَاتِ البَــرِّ أَو صَفْحَةِ اليَمِّ
له مُقْرَبــاتٌ يقصُــرُ الظَّــنُّ دُونَها — إِلى مُنْشآتٍ تســتطيلُ على الوَهْمِ
كِلَا عَسْكَرِيْهِ[1] كالسحائِبِ لم تَزَلْ — حواصِبُ في حَرْبٍ صَوَائِبَ في سَلْمِ
يقــود إِلــى أَعدائِــهِ كُلَّ ســابحٍ — فمن عُرُبٍ دُهْمٍ ومن سُفُنٍ دُهْمِ [...]
وَدُهْــمِ أَسَــاطيلٍ تُحَاكِــي مُتُونُها — أَراقِمَ مِمَّــا قد نَفَثْنَ مِنَ السُّــمِّ»[2]

أثبتت الدراسات العديدة حول المراســم الاحتفالية النورماندية طابعها المعقّد، لاستيحائها من مصادر متعددة في تمثُّل صورة الحاكم، وهي مستعارة من ثلاث مناطق إمبراطورية متوســطية، لتكون في خدمة الإســقاط الرمزي لعالميــة الملَكية النورمانديــة. فالعناصر المســتوحاة من العالــم العربي ـ الإســلامي، المقرونة هي ذاتها بنماذج تصويرية ومعمارية من مختلف أنحاء العالم الإسلامي[3]، كانت تعزّز البُعد الإمبراطوري والعالمي لتمثيل العظمة الملَكية النورماندية، وإبراز طموحها التوسّــعي على حساب الإسلام بشكل خاص. فهذا الاســتعراض التوفيقي، بعد أن حُوّل عن معناه الأصلي من قبل الكتّاب العرب، ســمح للخليفة، وكان مع ذلك في وضع متراجع بالنســبة للنورمانديين في ذلك الوقت، بأن يوجّه رســالة مغايرة للمســلمين، تهدف لتسليط الضوء على الهيمنة الاسماعيلية على المتوسط، ومن وراء ذلك، إلى إبراز تأثير الأئمة على ملوك صقلية المســيحيين، وهو يتجلّى بهذه المظاهر المستعارة في باليرمو من المراسم الاحتفالية الفاطمية.

هذا الإسقاط الوهمي للســيطرة على المناطق المســيحية يظهر كذلك بصورة ضمنية في إطار العلاقات بين بيزنطية والقاهرة. بصرف النظر عن ذكر بعض الاتفاقات التجارية، فــإن تداول الوثائق في المتوســط، من العاصمة البيزنطية إلــى العاصمة المصرية، يبقــى من أهمّ المؤشّــرات للروابط بين

(1) الجيش البرّي والأسطول البحري.

(2) ديوان ابن قلاقس، تحقيق سهام الفريح، ص. 74، مكتبة المعلا، الكويت 1988.

(3) S. Mazot (1999)

الإمبراطوريتين. فالتأثيــر الذي لا مجال لإنــكاره لِـ«التكتيك» (أو الخطط الحربية) لأباطرة الروم، وبشــكل خاص الكتاب الــذي يحمل هذا العنوان للإمبراطور ليــو الســادس الحكيــم (886 ـ 910) على الأدبيــات العربية المخصّصة لحُسن إدارة شؤون الدولة، وفي المجال القانوني، تاثير «النوموس روديون نوتيكوس» (القانــون البحري البيزنطي) على التشــريعات البحرية الإسلامية، التي تبنّاه القضاة في إفريقية، هذا التأثير المزدوج ليس معروفًا بما يكفي ليُعلمنا بإسقاطات الحكّام في القاهرة على الإمبراطورية البيزنطية التي تصنَّف فــي المقام الأول على أنها العدو المســيحي الأكثــر خطورة[1]. في المقابل، إن إعادة التشكيل الوهمية على هذا النحو للمتوسط الفاطمي، بحيث يضمّ مناطق مسيحية من المحيط المتوسطي، حوّل «بحر الروم العبّاسي» إلى فضاء إمبراطوري إسلامي يقع تحت سيطرة الأئمة الشيعة.



(1) V. Christides (1982) et (1984); H. S. Khalilieh (2006)

الفصل السابع

غرب المتوسط، المعقل الأخير للطموحات البحرية الإسلامية (القرنان الثاني عشر والثالث عشر)

من نهاية الخلافة الأموية في قرطبة إلى الخلافة الموحّدية في مراكش

إن الانهيار الأموي في الغرب بدءًا مـــن عام 1009 لا يعني البتة التخلّي عن الفضاء البحري[1]. من بين الإمارات[2] التي تولّت السـلطة على أرض الأندلس، كثيرة كانت تلك التي تمتلك أسطولًا على قدر طموحاتها البحرية. فأمراء دانية وجزر البليار، وبصورة خاصة مؤسّـــس الإمارة مجاهد العامري (1010 ـ 1045)، تميّزوا بإحيائهم للجهـاد البحري من خلال هجومهم على جزيرة سردينيا عام 1015. كما أن إمارات أخرى، من تلك التي تمتلك واجهة بحرية ودارًا للصناعة أو أكثر، على غرار بني عباد (1023 ـ 1091) في إشبيلية، أو البرغواطيين الذين حكموا سبتة بدءًا من 1056، أفادوا من تجهيزات دور الصناعة والطواقم التي كانت تعمل في خدمة الخلافة الأموية[3]. في الواقع، أتاحت القدرة البحرية الأندلسية وإمكانيات الموانئ الغربية للأمير المرابطي

---

(1) P. Guichard, 1999

(2) حول الإمارات الأندلسية في القرن الحاي عشر، انظر: F. Clément, 1997.

(3) Ch. Picard (1997); Tr. Bruce (2013); H. Ferhat (1993)

يوسف بن تاشفين (1073 ـ 1106) أن يلبّي نداء الأمراء الأندلسيين ويحطّ في أرض أوروبا لكي يصدّ هجمات ملوك قشتالة عام 1086، مستفيدًا بذلك من إمكانات الإمارات البحرية. ومن بعد ذلك، استفادت دولة المرابطين على وجه الخصوص من كفاءة بني ميمون، قادة الأسطول في المرية.

بعد أن استولى الموحّدون على مراكش عام 1147، ووضعوا حدًّا لحكم السلالة المرابطية، قاموا بغزو مجمل أراضي هذه الدولة. فبعد إشبيلية، سقطت قرطبة في أيديهم عام 1152، إلا أن المنطقة الشرقية ظلّت تقاوم حتى 1172، وجزر البليار حتى 1181. في الوقت ذاته، كانت القوة البحرية المسيحية تتعزّز، بشكل خاص قوة بيزا وجنوة اللتين كانتا تسيطران على شواطئ سردينيا وكورسيكا. وقد تحالفت هاتان القوتان البحريتان لشنّ غارات ضخمة، بعد أن أفادتا من انهيار المرابطين، فهاجمتا المراكز البحرية الأساسية للمسلمين في الغرب: طرطوشة (1092، 1146)، ميورقة (1113 ـ 1114)، المرية (1147) التي انقضّت عليها بحرية جنوة ودمّرتها ثم تركتها لملك قشتالة. وقد فعلت هاتان القوتان البحريتان القائمتان على البحر التيراني الشيء نفسه في إفريقية زمن حكم الزيريين، الذين أُنهكوا تحت وطأة غارات القبائل العربية التي استقرت في بلاد المغرب، وخاصة بني هلال، منذ عام 1050. فبعد نهب ميناء بونة على الساحل الشمالي، أتى دور المهدية عام 1087. هكذا أصبحت طرقات المتوسط الغربية التي توصل إلى السواحل الإسلامية تحت سيطرة هاتين القوتين التيرانيتين، في وقت ورث الموحّدون، وبالرغم من كل شيء، واجهة بحرية شاسعة، كان مضيق جبل طارق يشكّل محورها، ما بين المحيط الأطلسي وساحل المتوسط، وصولًا حتى طرابلس الغرب في ليبيا، التي أصبحت تحت سيطرتهم عام 1161.

تنكّب عبد المؤمن (1130 ـ 1163) أول خليفة موحّدي يتحدّر هو بالذات من منطقة حنين الساحلية، مهمّة إنشاء القوة البحرية الضرورية لإقامة الصلة بين إفريقية والأندلس، فضلًا عن غزو إفريقية والجهاد ضد الكفّار، متمثّلًا نموذج

الإدارة البحرية للخلافة الأموية ومن بعدها المرابطية. فتنظيم البحرية التي قد تكون الأقوى في العصور الوسطى الإسلامية في المتوسط، أتاح للخلفاء الثلاثة الأوائل استخدام الأسطول لمهاجمة المواقع المسيحية في إفريقية بداية الأمر، ومن ثم في شبه الجزيرة الإيبيرية، إلى أن تعطّلت هذه الآلة الحربية الرائعة إثر موت الخليفة الناصر[1]. في الوقت نفسه، تبيّن قراءة النصوص العربية التي تصف البحر إلى أي مدى أصبح هذا الفضاء أليفًا للحضارة الإسلامية، وهو شعور يوازي بأهميته ما تستشعره تجاهه المجتمعات اللاتينية[2].

بحرية ملوك الطوائف، على خطى النهج الأموي

إعادة تقييم موقع البحر في تمثّل السيادة زمن ملوك الطوائف

يتميّز مفهوم السيادة زمن ملوك الطوائف بأنه «لا يوجد ابتكار خاص في مجال البحر، بحيث أن ملوك الطوائف اكتفوا بتكييف النموذج الأموي على قياسهم»[3]. كما أنه لا بد من إزالة الانطباع الخاطئ بوجود دولة أموية مركزية ورثها ملوك الطوائف، ذاك أن وجود إدارة في عاصمة كل دويلة (كورة) أتاح لملوك الطوائف باستخدام مجموعة محلية قادرة على إدارة الدويلة لصالح الحاكم الجديد. مع ذلك، فإن أتباع الأمويين والعامريين الذين فرضوا وجودهم في المدن الإقليمية سعوا لكي يُبرزوا معالم الشرعية التي استمدّوها من الخلافتين الأموية والعباسية. وقد تمكّن بعضهم، ممن يمتلكون قوة بحرية، من المحافظة على صورة السيادة الأندلسية المهيمنة على البحر.

هذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مجاهد العامري، من الصقالبة (الأرقّاء) العامريين، الذي ولاّه سيّده المنصور بن أبي عامر على طرطوشة، كما ينطبق على ابنه علي العامري. تمكّن مجاهد انطلاقًا من قاعدة دانية البحرية الصغيرة

(1) Ch. Picard (1997b) et (2006)

(2) Al-Zuhrî; Al-Gharnatî; J. Arbach (1995); H. Ferhat (1993); M. Cherif (2005)

(3) F. Clément (1997), p. 272

أن يبني عاصمة وإمارة منفتحة على البحر، بدءًا من عام 1010[1]. من جهتهم بنو عباد في إشبيلية كما بنو حمود، الذين كانوا يسيطرون على عدة موانئ في مضيق جبل طارق، وكذلك الأمر بنو صمادح (1041 ـ 1091) في المرية، الذين ورثوا أساطيل وبحّارة متمرّسين في فنون الحرب، تبنّوا الشعارات البحرية من حيث تمثيلهم لشرعية الخلافة التي أعطاها الأمويون ألقًا متجددًا[2].

في نفس الوقت، أخذت المعالجة القانونية ذات الصلة بالمسائل البحرية موقعًا متميّزًا في اهتمامات الفقه الأندلسي في تلك الحقبة، وترافق ذلك مع ازدهار التجارة البحرية[3]. ومن بين عقود تنظيم الأسواق، نلحظ أن العقد الذي كتبه الإشبيلي ابن عبدون حوالى العام 1100، يحتوي على بند يتعلّق باستخدام ضفاف نهر الوادي الكبير، الذي يجري على طول مدينة اشبيلية الأندلسية التي كانت تستخدم كميناء لسفن البحار العميقة؛ وهذا الميناء كان يقع تحت الإشراف المباشر للسلطات المرابطية، لأنه يُعتبر من «أملاك السلطان»:

> «يجب أن تُحمى ضفة الوادي الذي هو مرسى المدينة [اشبيلية] للسفن من أن يُباع منها شيء أو يُبنى فيها بنيانٌ؛ فإن ذلك الموضع عينُ البلد، وموضعُ إخراج الفوائد مما يخرجه التجّار، ومأوى الغرباء، وموضع إصلاح السفن؛ فلا يكون فيها ملكٌ لأحد إلا للسلطان لوحده»[4].

إرث بحرٍ واهبٍ للشرعية: المصير البحري لبني عامر في دانية

إن البُعد البحري لملوك الطوائف، والذي شكّل الأولوية في سياسة التوسّع لدى حاكمَين إثنين، هما مجاهد العامري وابنه علي إقبال الدولة (1045 ـ 1076)، يعتبر أمرًا لافتًا ليس فقط بفعل التزام هذين الحاكمَين بالبحر،

---

(1) P. Guichard (1990-1991), p. 53-63; Tr. Bruce (2013); Ch. Picard (2000), p. 65-84

(2) Ch. Picard (1997), p. 31-42

(3) P. Guichard, V. Lagardère (1990)

(4) ابن عبدون، ضمن كتاب «ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحِسبة والمحتسِب»، تحقيق ليفي بروفنسال، ص. 30، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة 1955.

باسم الجهاد، وإنما أيضًا بفضل استثمارهما البحري والتجاري للمنطقة التي يشرفان عليها وللمناطق البحرية المجاورة[1]. فمجاهد، وكان مولى صقلبيًا لدى العامريين (978 ـ 1009)، تملّك طرطوشة في وقت كانت الخلافة تتفكّك، فحوّل هذه المدينة المتواضعة التي كانت حتى ذاك التاريخ تابعة لفالنسيا، إلى واحد من الموانئ الأكثر نشاطًا على واجهة شرق الأندلس. كما سيطر أيضًا على جزر البليار، وهي محور الحركة التجارية في غرب المتوسط. وبعد أن بنى في هذه المدينة المرفئية دارًا لصناعة السفن، قام هذا الأمير بتطوير التجارة البحرية في منطقة ليفانتي الإسبانية، وصولًا إلى منافسة مدينة المرية. ما من شك في أن النشاط البحري هو الذي وفّر الثراء للأمراء العامريين.

كان مجاهد على الأرجح الأمير الأندلسي الوحيد الذي استعاد موضوع التوسّع والجهاد البحري من الخلفاء الذين سبقوه، ليجعل منه السند الأساسي لشرعيته[2]. وقد أفاد من الغزوات ضد سردانية (جزيرة سردينيا)، حتى بعد الهزيمة الفادحة التي مُني بها عام 1015، وشنّ هجومًا على سواحل لوني الإيطالية. هكذا ساعدت الصور الراسخة في الذاكرة عن الجهاد البحري في زمن الخلافة على انتشار الصورة التي تضفي الشرعية على الأمير «المجاهد». ومن هنا، فإن الأبيات الشعرية التي أنشدها شاعر دانية ابن اللبّانة (المتوفى عام 1113) في نهاية القرن الحادي عشر في مديح حاكم ميورقة ناصر الدولة أحد أحفاد الأمير، تذكّرنا بقصائد شعراء المدح التي كان الحكّام الفاطميون والأمويون يطربون لسماعها، حين كانت تشيد بمزايا أساطيلهم:

«بشرى بيوم المهرجان فإنه ... يوم عليه من احتفائك رونق

طارت بنات الماء فيه وريشها ... ريش الغراب وغير ذلك شوذق

وعلى الخليج كتيبة جرارة ... مثل الخليج كلاهما يتدفق

وبنو الحروب على الجواري التي ... تجري كما تجري الجياد السبق

(1) Tr. Bruce (2013)

(2) D. Wasserstein (1985)

مـلأ الكمـاة ظهورهـا وبطونهـا فأتت كما يأتي السـحاب المغدق

خاضـت غديـر الماء سـابحة به فكأنمـا هـي فـي سـراب أينق

عجبـا لها ما خلـت قبـل عيانها أن يحمل الأسـد الضواري زورق

هـزت مجاديفـا إليـك كأنهـا أهـداب عيـن للرقيـب تحـدق

وكأنهـا أقـلام كاتـب دولـة في عرض قرطاس تخط وتمشق»[1]

مع ذلك، فإن قرار مجاهد بغزو سردينيا يثير الكثير من التساؤلات. في الواقع، منذ الأربعينيات من القرن العاشر، حوّلت سياسة عبد الرحمٰن الثالث طريق الجزر الغربية، سـيما تلك التي تربط ايطاليا بسـردينيا والتي تواصل خطها نحو جزر البليار والموانـئ الكبرى في الأندلس، إلـى طريق تجارة مفتوحة أمـام التجّـار اللاتين. هل قُطعت هـذه الطريـق التجارية في عهد المنصور بن أبي عامر المؤيّد للجهاد من طرف واحد، والذي قد يكون وضع حدًا للحركة التجارية التي تمرّ في سـردينيا؟ هل سعى هذا الأمير للاستيلاء على الحركة التجارية على حساب الموانئ الأندلسية المنافسة، وبشكل خاص ميناء المرية؟ هل دُفع للحرب إثر تمركز البيزانيين في الجزيرة أو بدافع ميله الجامح للجهاد؟ من المؤكّد أن الجانبين انخرطا في مرحلة جديدة من التاريخ البحري، تسودها المواجهة بين الإيطاليين والأندلسيين، لكن ذلك لا يعني أن التجارة بين الجزر قد توقّفت. هذه المواجهة سرعان ما انقلبت لصالح الموانئ التيرانية، وهو ما مهّد للهجومات التي استهدفت مباشرة السواحل الأندلسية بدءًا من مطلع القرن الثاني عشر[2].

شكّلت جزيرة سردينيا الهدف العسكري المحوري للأمير، وهو وإن فشل عسكريًا في مواجهة جنوة وبيزا والسردينيين، فإن الوثائق العربية واللاتينية تثبت أن جزيرة سردينيا بقيت محطة تستخدمها سفن دانية وميورقة لفترة طويلة بعد

(1) ديوان ابن اللبانة الداني، تحقيـق محمد مجيد السـعيد، ص. 101 ـ 102، دار الراية، عمّان 2008.

(2) P. Guichard (1995b)

هزيمة 1015 ـ 1016[1]. في نهاية المطاف، إن النجاح الأساسي الذي حققه يقوم على العلاقات الدبلوماسية والتجارية التي نسجها مع اللاتين في كتالونيا، ومع موانئ البحر التيراني، في وقت تمكّن فيه من المحافظة على سمعته بالنسبة للمسلمين، بفضل الجهاد الذي أبرزه كهدف أساسي في انخراطه البحري. من جهته، تميّز ابنه علي إقبال الدولة بالعلاقات التي نسجها مع الفاطميين وبعلاقاته التجارية المستقرّة. يشهد على ذلك عدد من رسائل الجنيزة في القاهرة التي كُتبت في النصف الثاني من القرن الحادي عشر. من هنا، فإن مجاهد وابنه كانا الوحيدين من بين ملوك الطوائف، اللذين أقاما منطقة بحرية ذات بُعد اقتصادي.

مرة أخرى، وعلى خطى والده، عرف علي كيف يعمّم صورة تتلاءم مع موقعه كأمير مسلم. فبالتفاتة كريمة أرسل عام 1056 قافلة من السفن تنقل القمح كهدية للمصريين المنكوبين الذين ضربتهم المجاعة. وقد لاقت هذه الخطوة القائمة على شكل آخر من أشكال الجهاد الخيري والشخصي نجاحًا هائلًا، لأن هذه المبادرة بقيت راسخة في الأذهان.

قوة المرابطين البحرية في المغرب والأندلس: انقلاب القطبية الإسلامية في غرب المتوسط

> «ومدينة المرية كانت في أيام الملثمين مدينة الإسلام. [...] وكانت المرية تقصدها مراكب التجار من الإسكندرية والشام، ولم يكن بالأندلس كلها أيسر من أهلها مالًا ولا أتجر منهم في جميع أنواع التجارات تصريفًا وادخارًا»[2].

إن ازدهار أكبر ميناء إسلامي في غرب المتوسط في زمن المرابطين طبع ذاكرة الأندلسيين، إلا أن المدينة دُمّرت بوحشية حين هاجمتها سفن جنوة عام

---

(1) Tr. Bruce (2013)

(2) الحميري، «الروض المعطار»، مرجع سبق ذكره، ص. 538، وهو يستعيد إلى حدّ كبير نص الإدريسي، «نزهة المشتاق»، المجلد الأول، مرجع سبق ذكره، ص. 562.

1147، وخضعت في العشر سـنوات التي تلت لاحتلال جيوش قشتالة. ولم تتعافَ إلا جزئيًا في زمـن الموحّدين والنصريين (1237 ـ 1492). قبل ذلك، نجد سـمة غالبة في نصـوص الجغرافيين والمؤرخين العـرب تُجمع على ازدهارها، بشـكل خاص حين يتعلّق الأمر بالأندلس في النصف الأول من القرن الثاني عشر، وهي حقبة عُرفت بالرخاء، وذلك بفضل عوامل كثيرة، من بينها الاسـتثمار البحري. هذا بالإضافـة إلى أن امتلاك أسـطول قوي وفّر الإمكانية للبحّارة المنتشرين في الموانئ التابعة للدولة المرابطية بقيادة بني ميمون، أن يمارسوا باسم الجهاد حرب المطاردة، وصولًا إلى سواحل جليقية [غاليسيا]، من خلال استخدامهم لسفن حديثة لم تكن متوافرة في موانئ سان ـ جاك دو كومبوسـتيل، قبل مجيء مهندس بحري من جنوة[1]. وأتى توسّع فتوحات يوسف بن تاشفين ليوفّر لإمارة دولة المرابطين واجهة بحرية واسعة، تمتدّ إلى السـواحل الأندلسـية والمغربية، بحيث وصلت إلى ضفاف جزر الكنـاري على الأطلسـي، وإلـى مدينة الجزائـر على المتوسـط. ترك لنا [محمد بن أبي بكر] الزهـري (المتوفى حوالى 1161) والإدريسـي، وهما جغرافيان معاصران، الشهادات الأكثر دقّة حول وضع البحر في ظل سيطرة بن تاشفين بالإضافة إلى الحوليات العربية التي تغطّي تلك الحقبة، وفي مقدّمها أعمال أبناء شـمال إفريقية ابن عذاري وابن خلدون، اللذين يدينان بدورهما لمؤرّخين عاصروا الدولة المرابطية، إلا أن أعمالهم قد ضاعت، بشكل خاص مؤلفات ابن الصيرفي (المتوفى عام 1162).

إذا كان المرابطـون على ما يبدو لـم ينظروا إلى السـفينة، بالرغم من جماليتها، كرمز للشرعية الإسلامية، فإنهم عرفوا كيف ينظّموا دولتهم الشاسعة من الناحية الإدارية والعسكرية، والتي تضمّ جزءًا بحريًا أساسيًا، بشكل خاص في منطقة مضيق جبل طارق. وكان البكري أول من حاول إعطاء تفسير لهذه الوضعية الجديدة التي تجعل من منطقة القبائل أساسًا لقوة الغرب الإسلامي.

---

(1) Ch. Picard (1997), p. 57-74, et (1998)

يشـــهد على ذلك الموقع المميّز الـــذي أفرده في جغرافيته الشـــاملة للطرف الغربي من ديار الإسلام، وهي منطقة عانت من التهميش على يد الجغرافيين الشرقيين، باستثناء ابن حوقل.

المغرب، قوة جديدة للإسلام الغربي

موطن جديد للقوة الإسلامية في المتوسط

إن التمايز الحقيقي لأعمال الجغرافي الأندلسي [أبي عبيد الله] البكري(1) يكمن في الموقع الذي أفرده لبلاد القبائل بالمقارنة مع المعالجة السريعة التي خصّ بها موطنه(2)، وكأنه بذلك كان يستشعر الأهمية التي سوف تحظى بها هذه المنطقة مســـتقبلًا. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبـــار أن مؤلَّفه الجغرافي قد وصلنا بمجمله(3)، لا يمكننا النظر إلى هذا الاختلال على أنه مصادفة محضة. فهو انساق إلى تحليل مفصّل نسبيًا حول علاقات السلطة بين القبائل. وحين كان يصف المناطق، الواحدة تلو الأخرى، التي تسيطر عليها قبيلة أو تحالف قبلي، وهي كناية عن مدينة ـ عاصمة، غالبًا ما تكون محصّنة، تحيط بها بعض القرى، فهو يعـــدّد بإيجاز مصادر ثرائهـــا وقدراتها العســـكرية. هذا التراكم للّوحات «البيئية ـ الطبيعية»(4)، وفقًا للمعايير المنبثقة عن علم الجغرافيا في بغداد، أتاح له أن يُثبت أن القوة الحقيقية للغرب الإسلامي تستند، بالإضافة إلى تماسك المجموعة، إلى الرابط الاندماجي بين كل واحدة من هذه القبائل والأرض التي تسيطر عليها وتستثمرها. فزراعة الأراضي وتربية الماشية، كما التجارة الصحراوية أو البحرية، والصيد البحري أو استخراج المرجان، كلها كانت تشـــكّل دعائم لقوة المجتمعات القبلية(5). في المناطق المَرْوية، كانت

---

(1) V. Lagardère (1989b) et (1998)

(2) E. Tixier (2011)

(3) البكري، أبو عبيد الله، «جغرافيـــة الأندلس وأوروبا» [من كتاب المســـالك والممالك]، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع 1968.

(4) بالمعنى الذي يعطيه كل من P. Horden, M. Purcell (2000)

(5) Ch. Picard (2011); G. Martinez-Gros (2006)

الآبار وقنوات الريّ تشير في أغلب الأحيان إلى صاحب أو أصحاب الأراضي المزروعة، وتدلّ على الانتماء الهُوّي للمجموعة[1].

كانت سلطة المرابطين تستند إلى نظام الارتباط، الذي يحدّده بيار غيشار[2] على أنه العلاقة التي تقوم بين الحاكم وممثّليه من جهة، والمجموعة القبلية من جهة أخرى. وما كان يحدّد هذه الروابط في أغلب الأحيان هو السلّة الضريبية التي كانت المجتمع القبلي يقبل أو يرفض دفعها للأمير أو الحاكم، والتي كانت قيمتها تقوم عادة على التوازن بين كمية وقيمة الثروات المُنتَجة واحتياجات سلطة الوصاية. غالبًا ما كانت الضريبة تُدفع في صورة عينية. فعدد الخيّالة الذي يذكره هذا الجغرافي الأندلسي، بالنسبة لعدة قبائل في شمال المغرب الأقصى ـ شمال المغرب الحالي ـ، كان يشير إلى الفرق العسكرية التي كانت بعض القبائل تقبل بتجهيزها، وهي مكوّنة من خيّالة مشهود لهم بالبأس في بلاد الأندلس، ويُخشى جانبهم من قبل المسيحيين[3]. لهذا السبب، أجرى مجمل الجغرافيين العرب جردة وجيزة لمصادر دخل الكيانات القبلية ـ ليس الغربية فقط ـ أو لمجموعات القرى، دون أن يقدّموا أرقامًا إجمالية، وإنما أعطوا فكرة عن قوة المجموعة. لم يكن يهمّ مصدر الإيرادات ـ محاصيل زراعية، ثروة حيوانية، صيد بحري، تجارة تُقاس بعدد الإبل أو حرب المطاردة. فذكر مصدر الإيرادات كان يتيح تمييز وتحديد المجموعة القبلية وتعيين إمكانياتها، التي تقدّر بعدد الخيّالة المجهّزين، أو أية مميّزات أخرى من هذا النوع:

> «ومدينة تيطاوان هي قاعدة بني سكّين [...] لبني سكّين مائة فارس. [...] ومجاز فكّان، وهو موضع ملواثة يركب لهم خمسمائة فارس»[4].

---

(1) G. Camps (1980)

(2) P. Guichard (1990-1991), p. 19-24

(3) P. Guichard (1977)

(4) البكري، أبو عبيد الله، «المسالك والممالك»، جزء 2، ص. 784 و787، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

أما عامل القوة الآخر في المنطقة فيرتبط، حسب قول البكري، بتقدّم عمليات التعريب، وخاصة نشر الإسلام، التي كانت تعزّز من تماسك القبائل[1]. ولقد اهتمّ هذا الجغرافي بالإشارة إلى الوضع الذي تمرّ فيه عملية نشر الإسلام في كل جزء من إفريقيا الشمالية، من برقة إلى طنجة، وصولًا إلى الصحراء. في هذه المناسبة، لم يتوانَ عن التذكير بالدور الذي لعبه الفاتحون العرب، من صحابة الرسول أو من التابعين، من أمثال عُقبة بن نافع. فاعتناق الإسلام وتماسك قبائل البربر شكّلا الموجِّه الأساسي لتحوّل المجتمع بالعمق، والدافع لتنامي قوة القبائل. لقد تمت محاربة الحركات التي اعتبرها المالكيون منحرفة، مثل اتحاد البورغواطيين، أو على صعيد آخر الإباضية، وكان هؤلاء الخوارج على وشك الاندحار، بعد أن قامت مجموعات قَبَلية مثل التي شكّلها الأمراء الإفرانيون، أحد فروع قبيلة زناتة، بإعلان الجهاد انطلاقًا من مدينة سلا التي تم تحويلها إلى رباط[2].

ظهرت حركة المرابطين التي وُلدت في الصحراء الغربية وكأنها تجسيد لهذا التطور. فبعد أن حصل عبد الله بن ياسين على تفويض الفقهاء المالكيين بقيادة ابي عمران بن موسى بن أبي الحجّاج الذين كانوا يركّزون بدعوتهم على غرب إفريقيا[3]، توجّه ليُصلح أمر الإسلام الذي كان لا يزال هشًّا لدى القبائل في الصحراء الغربية. وقد كان هذا «التصحيح العقيدي» نقطة الانطلاق لتشكيل قوة عسكرية كبرى، نالت إعجاب البكري وكذلك إعجاب معاصريه:

> «وهم يقاتلون على الخيل والنجب وأكثر قتالهم رجالة صفوفًا بأيدي الصف الأول القنى الطوال للمداعسة والطعان، وما يليه من الصفوف بأيديهم المزاريق يحمل الرجل الواحد منها عدة يزرقها فلا يكاد يخطئ ولا يشوى. ولهم رجل قد قدموه أمام الصف بيده الراية، فهم يقفون ما وقفت منتصبة، وإن أمالها إلى الأرض جلسوا جميعًا فكانوا أثبت من الهضاب، ومن فر أمامهم لم يتبعوه»[4].

---

(1) Y. Benhima (2011)

(2) المرجع نفسه.

(3) V. Lagardère (1989), p. 17-60

(4) البكري، مرجع سبق ذكره، ص. 860.

في الوقت الذي كان هؤلاء الفرسان يستعرضون أمام عينيّ البكري ابن أمير وَلْبة، رأى هذا الأخير في الإمارة المرابطية القوة الأساسية في المنطقة القادرة على إنقاذ الأندلس المقسّمة والعاجزة عن الصمود أمام القشتاليين. بعد بضعة سنوات، قام عالِم أندلسي آخر، هو [أبو بكر] الطرطوشي (المتوفى عام 1126) والذي استقرّ في مصر، بتذكير الأمير علي بن يوسف (1106 ـ 1143) أن من واجبه الانطلاق للجهاد ضد مسيحيي شبه الجزيرة الإيبيرية، لأنه الوحيد الذي يمتلك الإمكانيات التي تمكّنه من الانتصار على اللاتين:

> «فجهاد الكفار فرض عليك فيما يليك من ثغور بلاد الأندلس، وعندك الكراع [الخيل والبعير والحمير]، والسلاح ولامة الحرب، وجيوش المسلمين وحماة البيضة [البلاد] طائعون لك»[1].

أعاد زخم الجهاد المرابطي الأمل في وقف زحف اللاتين واستعادة طليطلة، وكان هو القوة الوحيدة القادرة على تشكيل اتحادات قبَلية تتخطّى الخصوصيات المحلية، وضخّ التجدّد في الإسلام الأندلسي. وقد أعطى هذا الجغرافي مثلًا آخر عن قوة العالم القَبلي تمثّل بشكل خاص بالنشاطات التجارية البحرية. في الواقع، بدفع من القبائل ومن بحّارة الضفة الأوروبية، تحوّل بحر البُوران، ما بين السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة الإيبيرية وسواحل المغرب الغربي والأوسط، إلى أحد الفضاءات البحرية الأكثر اجتذابًا للتجّار، منذ القرن التاسع.

ولادة فضاء بحري في بلاد المغرب

كانت قبائل البربر في الواقع هي المحرّك الأساسي للنشاط البحري منذ السنوات الأولى من القرن التاسع، في شرق بلاد المغرب ـ إفريقية الأغلبية والفاطمية ـ، كما في المناطق الساحلية الواقعة تحت سيطرة الرستميين في تاهرت، أو الصالحيين في منطقة الريف، والأدارسة حتى مضيق جبل طارق.

---

(1) M. J. Viguera Molíns (1977), p. 361-374; trad. V. Lagardère (1998b), p. 15 ؛ الطرطوشي، أبو بكر، «الموسوعة الشاملة»، ج.2، ص. 898.

إن لوائح الطرق البحرية والمراسـي، ووصف الموانـئ والبنى التحتية البحرية، وإحصاء نظم الدفاعات الساحلية، مع بيان لمواقع الرباطات، هي المؤشرات الرئيسـية لروابط أهل بلاد المغرب بالمتوسط والأطلسي، والتي اسـتخدمها البكري لتبيان دينامية القبائل البربرية. وبعد أن اسـتقى بشـكل أساسي معلوماته عن مؤلفين سابقين له مثل الورّاق، وأقلّه عن أحد المؤلفين المغاربة هو مؤمن بن يومر الهواري، تمكّن هذا الجغرافي الأندلسي من رسم الطرق البحرية التي تربط بين الشواطئ الأندلسية وشواطئ بلدان شرق وغرب إفريقيا، والتي سلكها بحّارة قبائل البربر الذين استقرّوا على السواحل الإسبانية في عهد الحَكَم بن هشام. ويأتي ابن حيّان كذلك بشكل عرَضي على ذكر هذه الحركة البحرية، كما نجد إشارة اليها في بعض الوثائق المسيحية النادرة، مثل الرسـالة التي وجّهها البابا لاون الثالث إلى شـارلمان يُطلعـه فيها على المفاوضات التي جرت بين المغاربة والبيزنطيين في صقلية عام 813[1].

وتحت عنوان «سلوك السفن»، يعدّد الكاتب المحطات البحرية لمجمل مراسـي الواجهة البحرية التي يسيطر عليها المسـلمون، والتي تربط جنوب المغرب على المحيط الأطلسـي، من نول لمطة إلـى أنطالية، حيث الميناء الأساسي للقوى البحرية لِـ«ثيمة» [مقاطعة] كيبريوتس *Cibyrrhéotes* العسكرية البيزنطية في القرن التاسـع، الواقعة على ساحل بحر ايجيه لجهة الأناضول، والتي كان الوصول اليها متاحًا من قبل التجّار المسلمين في فترات الهدنة[2].

إن الإشارات إلى النشاط البحري في الغرب الإسلامي تحيلنا إلى وضع السواحل في القرنين التاسع والعاشر، وهي تتقاطع إلى حدّ كبير مع المعلومات التي تركها لنا ابن حوقل حول نفس المسالك البحرية. أما الأوصاف المتأخرة، كتلك التي تركها لنا الكاتب المجهول صاحب «كتاب الاستبصار» (القرن الثاني عشر)، فهي في تحديثها لمسالك البكري، تسلّط الضوء على عمليات تكثيف

(1) Ph. Sénac (2006), p. 84-91

(2) H. Ahrweiler (1966), p. 40 et 60; E. Tixier (2014)

حركة الملاحة والأسفار البحرية في زمن الموحّدين؛ فالنشاط البحري الذي يغطّي مجمل السواحل الغربية، انطلاقًا من الشواطئ الممتدة على طول الصحراء، كان يشكّل امتدادًا لحركة الملاحة وركوب البحر الموسمي، التي نلحظها منذ القرن التاسع. وغالبًا ما كان يُفضّل استخدام البحر لنقل الناس والبضائع، سيما في المناطق البرّية الوعرة، مثل الريف. من هنا، كان البحّارة، بفضل خبرتهم الطويلة، يتمتّعون باحترام كبير على امتداد البلاد الإسلامية، وصولاً إلى مصر في زمن صلاح الدين[1]. كما كانوا يحظون بشهرة واسعة على سواحل أوروبا المسيحية، كبحّارة وقراصنة مرهوبي الجانب!

صنّف البكري تراتب المسالك البحرية تبعًا للإطار السياسي القائم في القرن التاسع. فوصْف الموانئ، واختيار المواقع والمعالم يذكّرنا في أغلب الأوقات بواقع تنظيم السلطة، كما هو الحال في مجمل النصوص الجغرافية العربية[2]. وهو إذ يعتمد النظم القديمة لقياس المسافات البحرية، وفقًا لإسنادات فلكية، انطلاقًا من الجزر الخالدات (جزر الكناري)، فإنه يعتبر ساحل المحيط الأطلسي كنقطة انطلاق لأي قياس بحري، من الغرب إلى الشرق. وهو يؤكّد على الأساس المغربي لتخطيط الطرق البحرية من خلال ذكره لطرق بحر البوران، التي كانت تربط الموانئ المغربية والإيبيرية الممتدة على طول الساحل، من أقصى المتوسط في دانية، على الضفة الشمالية، إلى وسط المغرب. كانت مدة السفر تقاس بالأيام[3]. إلا أن الكاتب يعتبر أن مجموعات البحّارة في الموانئ الأندلسية هي المنشّطة لهذه الرحلات التجارية، بحيث أنها كانت تنطلق في كل شتاء من ملاذها الإيبيري باتجاه المرافئ المغربية. وبعض هذه الموانئ أُنشئ أو أُعيد بناؤه لهذه الغاية، على غرار مرفأ تنس عام 875، ووهران عام 902.

---

(1) A.-M. Eddé (2008), p. 505

(2) Ch. Picard (2003)

(3) M. De Epalza (1986)

كان يتمّ رسم الطريق من عتبة الصحراء الأطلسية، والاتجاه نحو الشمال، للوصول بعد اجتياز المضيق والسير على طول الشواطئ المغربية، ومن بعدها الشواطئ الليبية، إلى منطقة دلتا النيل. أما المرحلة الأخيرة من الرحلة التي يصفها الكاتب فهي تلك التي تمتد على طول ساحل بلاد الشام وصولًا حتى ساحل الأناضول. كما يستوحي الكاتب من [مؤمن بن يومر] الهواري، فيعيد خطّ مسلك يتّجه من الشمال إلى الجنوب، يربط بين «الموانئ الواقعة بين المغرب الأقصى ـ ماسّا على ساحل سوس، ومن ثم حوض أركين في موريتانيا ـ وأصيلة». وقد بقيت هذه الوسيلة لنقل البضائع الصحراوية ثابتة إلى أن اعتمد البرتغاليون، بفضل الريح التجارية، الانطلاق مباشرة من حوض أركين أو من الموانئ الواقعة أكثر لجهة الجنوب، والإبحار بالمراكب الشراعية لبلوغ جزر ماديرا، قبل الرسو على السواحل المغربية أو البرتغالية[1]. وبعد بلوغ المحيط الأطلسي، تتعاقب المحطات البحرية، من رأس سبارطيل إلى أسلن، ومن ثمّ المهدية، ومن المهدية إلى الاسكندرية، ومنها إلى أنطالية.

يقدَّم هؤلاء البحّارة على أنهم أحفاد القبائل البربرية الذين استقرّوا على طول السواحل الشرقية، حتى طرطوشة. بدأت هذه الهجرة في مطلع القرن التاسع، حين ثار على الأمير الأموي الحكم بن هشام عمّاه سليمان وعبدالله المنفيين في تاهرت، وحصلا على مساعدة الطواقم البربرية في موانئ الأمراء الرستميين، بشكل خاص في تنس. وقد بقي قسم من هؤلاء هناك ودخلوا في خدمة الأمير الأموي واشتركوا في محاربة الكارولنجيين في البحر. ثم استُأنف الاستيطان البربري في عهد عبد الرحمٰن الثاني، وفي مطلع عهد الأمير محمد. هؤلاء هم البحّارة أنفسهم الذين، ومنذ تمركزهم على الضفة الأوروبية، كانوا يُبحرون شتاءً باتجاه السواحل الإفريقية لممارسة التجارة مع بني جلدتهم[2].

---

(1) R. Mauny (1960); Ch. Picard (1997b), p. 377-416

(2) P. Guichard (1983); Ch. Picard (2007) et (2007b); C. Aillet (2010), p. 55-57

البربر، بحّارة متمرّسون أشدّاء

إنه إذًا ازدهار شـامل لعمليات ركوب البحر هو ما يشهد عليه البكري، ومسرح المشـاهدة كان غرب المتوسـط، ما بين مضيق جبل طارق والبحر التيراني. أما المحرّكون الأساسيون لهذا النشاط فكانت المجموعات البربرية المتواجدة على الطرفين. هكذا أصبحت الواجهة البحرية في غرب إفريقيا أحد المراكز الرئيسـية لهذه التجارة في الغـرب، كما يتضح من زيـادة الحركة التجارية في بعض الموانئ مثل سبتة ووهران وحُنين في الزمن الذي عاش فيه البكري الكاتب الجغرافي. بعد هجومات الفايكينغ الأولى، أتت من الأندلس مبادرة إقامة علاقات تجارية مستقرّة مع المدن الواقعة على السواحل الأطلسية والمتوسطية عند الضفتين. فتنشيط بحّارة شبه الجزيرة الإيبيرية دوريًا لسوق أصيلة، القريب من طنجة، عند سفح الرباط الذي أسّسته قبائل لواتة البربرية بعد وقت قصير من هجوم النورديين عام 844، وتأسـيس تنس الجديدة عام 875، على يد بحّارة أندلسـيين قيل أن أصولهم تعود إلـى هذه المدينة وقد عادوا إلى أرض أجدادهم، كل ذلك يشهد على هذه الحركة النشِطة:

> «وكان هؤلاء البحريون من أهل الأندلس يشـتون هنالك إذا سـافروا من الأندلس في مرسى على ساحل البحر فتجمع إليهم بربر ذلك القطر ورغبوا في الانتقال إلى قلعة تنس وسـألوهم أن يتخذوها سوقًا ويجعلوها سكنى [...] وانتقل إليهم مـن جاورهم من أهل الأندلـس وغيرهم، فلما دخل عليهـم الربيع اعتلّوا واسـتوبؤوا الموضع فركب البحريون الأندلسـيون مراكبهم واظهروا لمن بقي منهم أنهم يمتارون [...]. ثم ان الباقين في تنس لم يزالوا في تزايد ثروة وعدد، ورحل إليهم أهل سوق إبراهيم وكانوا في 400 بيت فتوسـع لهم أهل تنس في منازلهم وشـاركوهم فـي أموالهم وتعاونوا على البنيان واتخذوا الحصن الذي فيها اليوم»[1].

هذا المثال الجيّد الذي يُبرز الدينامية الاقتصادية تزامن مع اللحظة التي فتح فيها عبد الرحمٰـن الثاني موانئ الإمارة أمام النشـاط البحري ليفيد من

---

(1) البكري، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ج.2، ص. 726 ـ 727.

العوائد الضريبية التي تولّدت عن ازدهار الحركة التجارية المستقرّة، ففرض رسم عبور عند منافذ الطرق البحرية، على بحر البوران[1]. وهذه الشهادات التي تركها المؤرخون تجمع ما بين ازدهار التجارة البحرية وإقامة تحصينات دفاعية، وهو ما يتّضح من تنامي الرباطات. هذا الترابط بين التوجّهين ـ التجاري والعسكري ـ يفسّر اختيار مواقع بعض الرباطات، تنفيذًا لاستراتيجية تجارية، تحول دون أن يهدّد العدو بعض الشواطئ، بشكل خاص ماسّا على الساحل الأطلسي[2]. فتسمية المكان على أنه رباط يدعونا للتفكير بأن السبب الرئيسي من تأسيسه يعود للدور الديني والتجاري الذي يلعبه على السواحل. لقد كان هناك تطابق تام بين المشروعين.

كان بحوزة البكري معلومات عديدة استقاها من الأوساط البحرية. وكما لاحظنا، فإن الجغرافيين والكتّاب الموسوعيين الشرقيين أفادوا هم أيضًا من مصادر محلية، أو من تقارير محفوظة في الدواوين العباسية. من هنا، فإن النهج الذي اتّبعه البكري ليس بجديد، لكن الجدّة تكمن في أنه اعتبر بلاد المغرب المنطلق الأساسي للدينامية البحرية في غرب المتوسط، في القرن التاسع. وقد اتّبع مسالك بحرية سُجّلت عليها معالم شاطئية تُرشد البحّارة إلى موقعهم، فكشف بذلك عن وجود طريق بحري يُقدّر مداه من البحر وليس من البرّ. كذلك الأمر، كانت هذه المسالك تذكر إمكانية الرسو في الخلجان، كما في طنجة، التي لم يكن مرساها متاحًا إلا أمام السفن التي يتلاءم غاطسها مع الأحواض القليلة العمق، أو تشير أيضًا إلى اتجاه الرياح التي تتعرّض لها المراسي. مع ذلك، وكما هو الحال في كتب «الأدب»، تخلو كل هذه الشروحات من تفاصيل تقنية. كان لا بد من انتظار القرن الخامس عشر لإيجاد أثر أدلّة الإرشاد البحري الأصلية، سواء البرتغالية أو العربية، ولكن هذه الأخيرة نجدها على المقلب الهندي للمنطقة البحرية الإسلامية. في هذه الأثناء، تظهر المسالك البحرية في المصادر الجغرافية غير مثبتة المعالم[3].

(1) J. Lirola Delgado (1993), p. 120-131; M. De Epalza (1986), p. 25-31 et 4; (1987), p. 45-48

(2) 41. R. Azuar Ruiz (2005); P. Cressier (2004)

(3) Ch. Picard (2003)

«فأمّا اتّصال المراسي من مرسى أسلن إلى الشرق فأدنى المراسي إليها مرسى الماء المدفون والسكنى منه على مقربة، وله عيون ماء تسيل في البحر، وبينهما ثلاثة عشر ميلًا، ويقابله من برّ الأندلس مرسى الراهب، بينهما مجريان وثلث. ويليه مرسى جبل وهران مرسى كبير شتوي سكن من كلّ ريح»[1].

من نول لمطة، جنوب المغرب، على الساحل، إلى أنطالية في الأناضول، كان هناك مائة وواحد وخمسون مرسى، من الميناء الصغير إلى الموانئ الكبرى، بتصرّف السفن التي تُبحر بمحاذاة السواحل الإسلامية.

ليس من المستغرب إذًا أن يتمكّن هذا الجغرافي الذي أقام طويلًا في المرية من حيازة وثائق ترتبط بالملاحة، تمامًا كما تمكّن الإدريسي بعد قرن، من الحصول على وثائق من قيادة البحر في باليرمو[2]. يتّضح لنا من هذه المعطيات أن عصر الخلفاء الفاطميين والأمويين تميّز بتجديد الوثائق البحرية، وترافق ذلك مع جهود المسلمين من أجل استغلال البحر، وجهود الفقهاء لجعل الملاحة خاضعة للأصول الشرعية، وفق المقاييس الإسلامية. إلا أن هذه الأدبيات المتعلّقة بالبحر لا تظهر إلا عَرَضيًا في الكتب، فيما هي في الواقع تمثّل خبرة عدة أجيال من البحّارة، تراكمت أقلّه منذ القرن التاسع، فحفظتها الذاكرة وتناقلتها الألسن قبل أن تجد صيغتها المكتوبة. لذا فإن البكري استفاد من تعدّد أدلّة الإرشادات البحرية ومن المعلومات الشفهية أو المكتوبة، التي جُمعت في حقبات مختلفة، والتي يصعب بشكل دقيق تحديد التواريخ التي كُتبت فيها هذه الوثائق، ما عدا بعض الاستثناءات، كتاريخ تأسيس مدينة تنس (875). في الواقع، لا شيء يشير إلى أن هذه المسالك كانت نشِطة في نفس الوقت، ولا شيء يوحي بما سوف تكون عليه النشاطات التجارية المحتملة. ما من شيء مؤكّد بالنسبة الينا سوى النوايا التي يعبّر عنها هذا الجغرافي حول دينامية النشاط البحري الذي أطلقه سكّان المغرب.

---

(1) البكري، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ج.2، ص.755.

(2) الإدريسي، «أنس المُهج وروض الفرج»، مقدمة الترجمة الفرنسية، ص.39 ـ 40.

لم يتوانَ الكاتب عن الإشارة إلى أن النشـــاطات البحرية وموانئ الساحل كانت كذلك تحت ســيطرة القبائل التي كانت تســتغلّ مواردهـــا البحرية. هذه الموارد كانت تتيح لها دفع الضرائب للأمراء ـ الأدارسة في فاس، وبني صالح في نكور، والرستميين في تاهرت ـ، أو تمكّنها من تجهيز السفن والطواقم، إلا أن هذا النظام كان يؤمّن لهذه القبائل استقلالية واسـعة. هكذا نجد أن استثمار ميناء أسلن، وهو الأول الذي يذكره دليل الإرشاد البحري على المتوسط، يعود إلى «الســكّان الذين ينتمون إلى قبيلة [بني] مغيلة»؛ وأبعد بقليل «يليه مرســى مغيلة بني هاشــم». بصورة أكثر وضوحًا، وفي القسم المخصّص لإمارة نكور، يحدّد البكري ما هــي الموانئ في الريف المغربي الواقعة تحت ســلطة القبائل البربرية: «ومن المراسي المنسوبة إلى نكور، مرسى بادس ومرسى بقوية وبالش مرسى صنهاجة وغيرها»[1]. بعد ذلك، في المنطقة الإدريسية، يجري الكلام على اتحاد قبائل «مصمودة الســاحل من أحواز طنجة»[2]. في نفس الوقت، وكما في تنس وفي الموانئ الأندلسية التي تمّ تنشيطها منذ مطلع القرن التاسع، اندمجت هــذه المجموعات المكوّنة من خليط من الســكّان، من أصــول عربية وبربرية وأندلســية، متأسلمين أو مســتعربين[3]، ولم تعد المســألة تتعلّق بالخصوصية البربرية، وإنما بالأسلمة والتعريب، وكذلك بازدهار المبادلات التجارية.

تشير «مقدمة ابن خلدون» في أكثر من نقطة إلى هذا التشكّل الجديد للمجتمع المغاربي من الناحية الاجتماعية والسياسية، حيث تتمّ المواجهة بين حُكم سلطاني محدود في الزمن، وبنية قبَلية لا يقوى عليها الزمن في المجتمع المغاربي. فابن خلدون قد تأثّر على ما يبدو بهذه اللوحة التي رسمها البكري، خاصة حين يعزو ســبب الازدهار البحري لدى المســلمين إلى قدرة الحكم السلطاني على تجنيد بحّارة المنطقة المتمرّسين للقتال ضد المجموعات اللاتينية[4].

---

(1) البكري، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ج. 2، ص. 763.

(2) المرجع نفسه، ص. 777.

(3) C. Aillet (2010), p. 52-59

(4) انظر عبد الحق بن اسـماعيل البادسـي، «المقصد الشـريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف»، تحقيق سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط 1993.

حين قام البكري بالتوسّع في وصف الفضاء المغربي، بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وخاصة على حساب موطنه، كشف عن وجود تعددية مركزية جديدة فيما يعود للإسلام الغربي. فالأندلس أُحيلت إلى مرتبة المنطقة الطَرَفية[1]، فيما بدا أن موقع الشرق يتهالك. إلى حدّ كبير، أفاد الفضاء البحري الذي كانت تتنازعه الخلافتان الغربيتان في القرن العاشر، من مبادرات القبائل البربرية التي كانت منذ فترة طويلة تؤمّن جزءًا كبيرًا من المشاريع البحرية في المنطقة الغربية. ومع ذلك، فإن الإمارات الإقليمية عرفت قبل الخلفاء كيف تستغلّ هذه القوى الحية، بشكل خاص في البحر. وقد فعل الرستميون الشيء نفسه مع القبائل الإباضية، من الجانب الصحراوي.

الموحّدون والبحر، الاستعمار الإسلامي المتوسطي الأخير في العصور الوسطى

الأسطول والجهاد الموحّدي

من المفارقات أن صلاح الدين الأيوبي، وبقلم القاضي الفاضل كاتبه الأول، هو أول من أغدق أجمل الثناء على الأسطول الموحّدي، بالتأكيد، إن الرسالة التي حملها سفيره [شمس الدولة] بن منقذ عام 1190 إلى الخليفة الموحّدي المنصور، كانت تحمل طلبًا لكي «يمدّ غرب الإسلام المسلمين بأكثر مما أمدّ به غرب الكفّار الكافرين». إلا أن الخليفة أقرّ بشكل لا لبس فيه بأنه لا توجد إلا قوة بحرية إسلامية واحدة قادرة على الوقوف بوجه الأساطيل اللاتينية، هي تلك التابعة للخلافة في بلاد المغرب. والعدد المرتفع لعدد السفن المذكور في الرسالة يتأكّد من معطيات رقمية أخرى ذكرها ابن أبي زرع مؤرّخ فاس في القرن الرابع عشر، الذي أشار إلى أنه في عام 1162 «أنشأ عبد المؤمن أربعمائة قطعة [سفينة]»[2]. هذا التقدير الصادر عن المؤرخ الذي ينتمي إلى العصر المريني، وإن أحاطت به ظلال من الشكوك، يعطينا فكرة عن التعبئة

---

(1) E. Tixier (2014)

(2) ابن أبي زرع، «روض القرطاس»، ص. 201، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972.

الرائعة التي قام بها هذا الحاكم الموحّدي لكي يؤمّن القوة البحرية الضرورية التي تمكّنه من استرجاع مجمل المناطق الإسلامية وتشريف لقبه كخليفة.

ابتداء من عام 1150، وبعد أن انتهى من ضمّ الأراضي المرابطية، أصبح بإمكانه متابعة غزوه باتجاه الشرق. فجهّز حملته بعناية ضد عاصمة بني حمّاد (1015 ـ 1152)، والتي سجّلت نقلة نوعية على صعيد الحملات العسكرية من حيث التعبئة البشرية والمادية الهائلة، في البرّ والبحر. وبعد انتصار سطيف عام 1152 تمكّنت هذه الحملة من ضمّ أراضي بني حمّاد، ومن بعدها مناطق الزيريين. في عام 1160، أعدّ حملة جديدة بعد تعبئة برّية وبحرية توازي بضخامتها الحملة الأولى، وقد تمكّنت بعد تحقيق نصر على الأسطول الصقلي النورماندي، من أن تحتلّ المهدية ومواقع على سواحل إفريقية، وصولاً حتى طرابلس في ليبيا[1]. وقد بدأ لقب الخليفة الذي تلقّب حكّام مراكش به يثير مخاوف سلطان القاهرة من أن يقوم هؤلاء بغزو مصر نظرًا للإمكانيات البرية والبحرية الهائلة التي يمتلكونها.

لما تمكّن عبد المؤمن بن علي من بسط نفوذه على المغرب، بدأ بتسخير كل إمكانيات الموحّدين العسكرية للانشغال بأمور الأندلس ومواجهة المسيحيين. في عام 1162، حشد الخليفة الجيش والأسطول في حملة على شبه الجزيرة الإيبيرية، توزّعت على عدة جبهات، وهذا ما يفسّر في الواقع بناء أربعمائة سفينة. لكنه توفي في هذه الأثناء. تولّى خليفتاه أبو يعقوب يوسف (1163 ـ 1184) وابنه أبو يوسف يعقوب (1184 ـ 1198) مواصلة القتال في شبه الإيبيرية، في وقت تمكّن الأمير المتمرّد ابن غانية الذي ينتمي إلى قبيلة عملت سابقًا في خدمة المرابطين، من السيطرة على جزر البليار رافضًا الاعتراف بسلطة الخلفاء[2]. بعدها استولى على بجاية عام 1185، ومن ثم فتح جبهة جديدة في إفريقية، شكّلت تهديدًا وإضعافًا للموحّدين داخل امبراطوريتهم بالذات[3]. نتيجة لذلك، لم يعد واردًا التفكير باحتمال التوسّع شرقًا بدءًا من عام 1160.

---

(1) J. Arbach (1995); Ch. Picard (1997)

(2) P. Guichard (1990), p. 181-183

(3) A. Huici Miranda (1956-1957) et (1956-1957b)

كان هذا الطموح الشمولي يرتكز على استراتيجية التعبئة الشاملة للقوى البرّية والبحرية، حين يكون الهدف قريبًا من البحر. إن تأسيس الرِّباط (رِباط) قضى بتحويل معسكر أُقيم عام 1150 بأمر من عبد المؤمن إلى مدينة أمر الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور ببنائها عام 1195، غداة الانتصار الذي حققه في معركة الأرك ضد ملك قشتالة ألفونسو الثامن (1158 ـ 1214). فالمعسكر الذي يحيط بقصر يقع جنوب نهر أبو رقراق، على مستوى مدينة سلا، تحوّل إلى مكان لتجمّع الجيوش استعدادًا للحملات التي يقرّرها الخليفة. هذا الموقع للمدينة التي ستصبح العاصمة المغربية كان يتمتّع بعدة مزايا مقارنة بمراكش، عاصمة الموحّدين. فالسهول الأطلسية الخصيبة تؤمّن تغذية آلاف الناس والحيوانات؛ كما أن المسافة أقصر بكثير بين قاعدة الانطلاق والجبهة في الأندلس وبلاد المغرب؛ هذا عدا عن أن القرب من البحر والأسطول يشكّل نقطة قوة لا يجب الاستهانة بها. وكما يشير النص الذي كتبه ابن أبي زرع، فإن ميناء المعمورة الذي بُني على ضفاف مصبّ نهر سبو شمال سلا، بالقرب من الغابات التي توفّر الأخشاب لبناء السفن، تحوّل إلى أهمّ دار صناعة في الامبراطورية الموحّدية، التي تمكّنت من بناء مائة وعشرين سفينة استُخدمت في الحملة البحرية الأولى التي استهدفت بجاية[1].

الإفادة من الموروثات

يُقدَّم تنظيم الأسطول الموحّدي في أغلب الأحيان على أنه النتيجة الطبيعية للاستيلاء على أسطول المرابطين، الذي انتقل بأسلحته وعدّته وطواقمه وقياداته تحت إمرة الأسياد الجدد في المغرب الأقصى. ما من شك في أنه كانت توجد رغبة للإفادة من مجمل البنى التحتية ومن الأساطيل التي تخضع لتنظيم بحري فاعل منذ العصر الأموي إلى زمن المرابطين. من هنا، فإن التحاق أمراء البحر، وكلّهم من عائلة بني ميمون[2]، وكانوا يتولّون قيادة

(1) Ch. Picard (1997b), p. 167-169, 477-478

(2) Al-Baydhaq, p. 107

الأساطيل المرابطية، سمح بمحاصرة مدينتي سبتة ووهران، وكانت تلك الوسيلة الوحيدة للاستيلاء على هاتين المدينتين الساحليتين.

كانت مساحة الواجهة البحرية التي سيطر عليها الموحّدون شاسعة، وهي امتدت من سواحل المحيط الأطلسي حتى طرابلس في ليبيا. إلا أن الموحّدين لم يتمكّنوا من وضع يدهم على مجمل الموانئ التي كانت تخضع لسلطة المرابطين. وأخطر ما في الأمر خسارتهم لمصبّين استراتيجيين، الأول مصب نهر إبْرُه في طرطوشة التي دمّرتها جيوش جنوة وبيزا عام 1146، والثاني مصبّ نهر تاجة الذي وقع مع لشبونة في قبضة مملكة البرتغال الناشئة عام 1147. وفّرت العاصمة البرتغالية وموانئ الساحل الشمالي الإمكانيات المادية والبشرية لملك البرتغال ألفونسو الأول (1128 ـ 1185) لكي يبني أول قوة بحرية مسيحية من أجل مواجهة القوة الإسلامية المنتشرة فوق مياه المحيط. على المقلب الآخر من شبه الجزيرة الإيبيرية، استلزم استرجاع المرية تعبئة استثنائية في حصار دام ما يقارب العشر سنوات. وأتى الفشل في جزر البليار التي بقيت خارج السيطرة حتى عام 1205، ليراكم الأضرار. في المقابل، اتّسعت الواجهة البحرية بشكل كبير لجهة الشرق، على حساب بني حمّاد وعاصمتهم، ومن ثم على حساب النورمانديين في إفريقية[1]. وقد أسهمت السيطرة على تونس والمهدية وطرابلس في ليبيا في فتح الطريق مرة أخرى أمام المسلمين الغربيين في سلوك طريق شرق المتوسط. إلا أن الحرب في الأندلس شغلت بشكل كامل تقريبًا الجيوش البرية كما الأسطول[2]. إن تنامي قوة الموانئ التيرانية من جهة، والأسطول البرتغالي من جهة أخرى، حتى هزيمته في رأس سبيشل عام 1181، جنوب العاصمة البرتغالية، ومن ثم اختراقات الصليبيين، سيما الإنكليز، أثناء مرور الحملة الصليبية الثالثة في جنوب البرتغال عام 1189، استوجب بالإضافة للحملات البرية، وجود أسطول تابع للخليفة على المياه الإيبيرية، قادر على التدخّل في آن على جانبي شبه الجزيرة.

---

(1) A. Amara (2003); D. Valérian (2006)

(2) P. Buresi (2004)

كانت حماية الطرق التجارية تأتي على نفس القدر من الأهمية. وقد أفادت التجارة البحرية من هذا الاستثمار، خاصة على الواجهة الأطلسية، حيث تُظهر النصوص إشارات قاطعة على حُسن سير الموانئ، وهي المنافذ لمناطق داخلية أصبحت موحّدة بعد القضاء على مقاومة البرغواطيين. بالإضافة إلى بناء دار صناعة المعمورة، تمّ تدعيم البنى المرفئية على طول الواجهة الأطلسية المغاربية، وصولًا حتى عتبة الصحراء. وشهد منفذا مراكش على الأطلسي، أزمور وآسفي، ازدهارًا كبيرًا[1]. لا يمكن إذًا تفسير البعد الهام الذي اتخذه البحر في المشاريع الموحدية بأنه يعود فقط لأصول عبد المؤمن الذي وُلد في منطقة حُنين البحرية. في الواقع، لم يكن بالإمكان الاستيلاء على مواقع ساحلية استراتيجية، وبشكل خاص سبتة ووهران، من دون وجود أسطول مجهّز. هذا بالإضافة إلى أن التعزيزات الكبيرة للأسطول هي التي أمّنت نجاح الحملات في المرية عام 1158، وبجاية عام 1151 و1184، وتونس والمهدية في عام 1159 ـ 1160. والرسائل المحفوظة في الديوان الموحدي، والتي تعكس رأي الخلفاء، تشكّل إضاءة لافتة حول هذه المعطيات الاستراتيجية التي تضع الفضاء البحري في قلب اهتمامات الإمبراطورية[2].

نقلة نوعية في الإدارة البحرية والحملات البحرية في إطار الجهاد الموحدي

هناك إشارة جليّة، تتمثّل بغزارة المعلومات حول البحر، علمًا بأن الوثائق المتوافرة والعائدة للخلافة لم تكشف بعد عن كل أسرارها. فعدد المدوّنات التاريخية المحفوظة يفوق بكثير تلك التي كُتبت إبّان العهود السابقة، وفيها للبحر كذلك موقع مهمّ نسبيًا. والمؤرخون المغاربة والأندلسيون الذين تناولوا موضوع البحر هم من كتّاب الدواوين[3]. فالبيذق [أبو بكر بن علي الصنهاجي] كان من الحلقة الضيقة من بين أصحاب ابن تومرت (1130)

(1) Y. Benhima (2003); Ch. Picard (1997b), p. 476-481; J. Arbach (1995), p. 103-111

(2) P. Buresi, H. El Allaoui (2012)

(3) انظر: ليفي بروفنسال، «رسائل موحدية»، مرجع سبق ذكره.

وعبد المؤمن، وقد ترك لنا كتابًا مهمًا عن بدايـات الحركة الموحدية. وابن صاحب الصـلاة (المتوفى بعـد 1173)، وأصله من مدينة باجـة في منطقة الينتيخـو جنوب البرتغـال، كان أمين «المخازن»، ومسـؤولًا عن بيت مال الخلافة، وقد ألّف كتابًا يغطّي السنوات 1159 ـ 1173، ويتميّز بدقة المعلومات حول إدارة الخلافة في الأندلس. من جهته، عبد الواحد المراكشي (المتوفى بعد 1224) أنتج كتابًا جمع فيه أخبار الموحّدين في الفترة الممتدة حتى عام 1224[1]. ونظرًا لدقة المعلومات وجِدّتها، بشكل خاص حول البحرية، تمكّن ابن القطّان (المتوفى عام 1231) من التعرّف إلى أوساط القصر والإدارة[2].

إلى هذه اللائحة غيـر الحصرية، ينبغي أن نضيـف المدوّنات التاريخية اللاحقة، التي توضح الفترات السـابقة، مثل كتب ابـن عذاري وابن خلدون وابن الأثير. فالإشارات الكثيرة والتفاصيل حول حركة أساطيل الخلفاء الناشطة تبيّن أن ابن عذاري صاحب كتاب «**البيان المغرب**» كان يمتلك معلومات دقيقة بكل ما يتعلّق بالبحر، خاصة المعارك البحرية، وهي أحداث استثنائية تندرج في المدوّنات العربية اللاحقة، فيما غابت عن المؤلفات السابقة[3].

تدلّ رسـائل الدواوين التي حُفظ جزء كبير منها، على اهتمام الخلفاء الشـخصي بتنظيم الأسطول. وهي تكشـف عن مجموعة من الأخبار تُبرز الدور الأساسـي للأسـطول، السـلاح المفضّـل للخلافـة الموحدية في «استراتيجيتها الشاملة»[4].

كان الشاغل الأول لعبد المؤمن فيما يعود للسياسة البحرية، هو السيطرة على الممر بين القارتين. وقد جعل من سـبتة التي اسـتولى عليها عام 1146

(1) انظر: ابن عذاري، «كتاب البيان»، وابن صاحب الصلاة، والمراكشي «المعجب في تلخيص أخبار المغرب»، شرح صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت 2006.

(2) ابن القطّان، «نظم الجُمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان»، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

(3) ابن عذاري، «البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب».

(4) M. Vegua, S. Peña, M. C. Feria (2006), p. 1035

مركز تجمّع لسفن الأسـطول الذي يسـتطيع انطلاقًا منها استكشاف مجمل مناطق الإمبراطورية البحرية. في إحدى رسائله الموجّهة إلى «الطلبة» ـ الذين كانوا يحتلون مرتبة متقدمة في هرمية الخلافة، مباشـرة بعد الأسياد، أعضاء العائلة الموحدية، وكانوا يُعدّون لنشر العقيدة الموحدية والإشراف على الإدارة في الأقاليم ـ المُلحقين بميناء المضيق، يطلب مراقبة صارمة للملاحة في هذه المنطقة الاسـتراتيجية للغاية، من أجـل الحدّ من التجارة مـع مينائي مالقة والمنكب، اللذين كانا لا يزالان خارج سلطة الخلافة. في نفس الوقت، عيّن أبا محمد عبد الله بن سليمان قائدًا للأسـطول وواليًا على سبتة وطنجة، وقد شكّل بذلك عن قصد سابقة، من خلال إسناده الوظيفتين إلى نفس الشخص الذي كان أميرًا للبحر ومقرّبًا من الخليفة. في رسـالة موجّهة من الرباط إلى سكان مدينة سبتة في شهر أيار/مايو 1156، وبعد أن أعلمهم بعقد «البيعة» ـ الذي يقضي بإعلان اسـم ولي العهد، وهو بالمناسـبة ابنـه أبو عبد الله بن عبد المؤمن ـ، قدّم الخليفة جملة تفاصيل حول إدارة «البوغاز» البحري:

> «ثم تذاكر الطلبة العاملون على سـبتة وأعمالها ـ وفّقهم الله ـ مع إخوانهم في البحر ومجازه، واتسـاع النظر في مراسـيه وأحوازه وكونه رابطًا بين العدوتين [...] وأنه إذا أبقى معه النظر في أمر غمارة وسـائر القبائل التي إلى سبتة وطنجة والجزيرتين ومالقة وأعمال جميعها محتاج إلى من يدور عليه ذلك المحيط، وتجتمع اليه هذا النظر المؤيَّد البسيط، وينزاح به عن أشغاله المهمّة التقصير والتفريط؛ وأنه الآن فيما يُرام لهذه الغزوة الكبرى من إنشاء الأسطول ـ عمّره الله ـ في جميع البلاد الصالحة للإنشاء، وغزو أعداء الله برًّا وبحرًا»[1].

كانت عمالة «الضفتين» (سـبتة وطنجة) وموانئها تحت أمرة والٍ واحد، مقرّه في القاعدة البحرية[2]. وكان عبد الله بن سليمان، وهو أمير البحر والوالي

---

(1) ليفي بروفنسال، «مجموع رسائل موحدية من إنشـاء كتّاب الدولة المؤمنية»، ص. 64 ـ 65، المطبعة الاقتصادية، الرباط 1941.

(2) M. Cherif (1996)

في آن، يعمل تحت الأمرة المباشـــرة لأحد أبناء الخليفة، «السيّد» أبو سعيد عثمان، وهو تقليد تمّ اتّباعه في مجمل أقاليم الإمبراطورية. لفت ابن خلدون بالذات، حين تكلّم على سبتة وطنجة أهمّ مينائين في المغرب الأقصى، إلى الأهمية الاستراتيجية للمضيق في شبكة المواقع البحرية:

«كانت هاتان المدينتان ـ سبتة وطنجة ـ منذ أوّل دولة الموحّدين، من أعظم عمالاتهم وأكبر ممالكهم، بما كانت ثغر العدوة، ومرقى الأساطيل، ودار إنشـــاء الآلة البحرية، وفُرضة الجواز إلى الجهاد، فكانت ولايتها مختصّة بالقرابة من السادة بني عبد المؤمن»[1].

كان الخليفة يريد أن يسلّط الضوء على الأهمية التي يوليها لإدارة المناطق البحرية. من هنا، أعاد إحياء تقليد أرساه الخلفاء الفاطميون والأمويون، يقضي بتوزّع مراكز القيادة التي ترتبط جميعها بقائد أوحد هو أمير المؤمنين شخصيًا. لا يمكننا فهم اختيار الساحل الأطلسي كموقع لرِباط الأسرة الحاكمة، إلا إذا ربطنا تأســـيس مدينتي الرباط والمعمورة بما سبق للموحّدين أن أنجزوه في هذا السياق: «ايجيليز»، الرِباط الأساسي للحركة الموحدية في وادي سوس، «تينمل» التي أسســـها ابن تومـــرت، وشـــكّلت القاعدة الأساســـية للدعوة والانتشار، وكلاهما يقعان في جبال الأطلس[2]، «مراكش» أول عاصمة للدولة الموحدية، و«الربـــاط» قاعدة الانطلاق للحملات البريـــة والبحرية من أجل إرجاع المناطق التي يستهدفها الغزو إلى كنف الإسلام.

أرســـل الخليفة إلى كبار الشـــخصيات في الدولة الموحديـــة نبذة عن الحملات العســـكرية الكبرى التي لعبت فيها البحرية دورًا حاسمًا. فمن بين سبع وثلاثين رسالة نشرها إفاريست ليفي بروفنسال، هناك ست رسائل تتعلّق بحملات استلزمت مساندة الأسطول. ونجد في هذه الرسائل، بالإضافة إلى

(1) تاريخ ابن خلدون، مراجعة ســـهيل زكّار، الجزء السابع، ص. 245 ـ 246، دار الفكر بيروت 2000.

(2) A. Ettahiri, A. Filli, J. P. Van Staevel (2008)

إنشاء الإقليم البحري لمضيق جبل طارق والإضاءة على ظروف تحصين المضيق، إشارة إلى خمس حملات كبرى كان للبحرية فيها دور مميّز، وقد وُزّعت هذه الرسائل بشكل واسع، أقلّه لدى دواوين مختلف الأقاليم. هذه الإشارات المفصّلة تبيّن إلى أي درجة أصبح الأسطول مصدر فخر للخلافة[1]. فتدخُّل الأساطيل يثبت أنه بإمكان الخلفاء أن يهاجموا حيث يشاؤون، وأن ما من منطقة تُفلت من قبضتهم. فالأسطول الذي يشكّل أداة لا غنى عنها في امبراطورية يقع البحر في وسطها، أصبح كذلك أحد الأسلحة الجهادية الأساسية، التي جعل منها ابن تومرت وعبد المؤمن أحد أعمدة عالمية الخلافة. فالأمير الناصر حدّد الموقع الذي تحتلّه السيطرة على البحر في استراتيجية الحاكم، بعد الحملة المظفّرة في جزر البليار ما بين 1203 ـ 1205، ضد المتمرّد المرابطي ابن غانية، والتي تطلّبت إمكانيات بحرية وبشرية كبرى، بحيث أنه قدّم الحملة وكأنها «فتح في النصرانية وظهور على ممالكها الساحلية؛ وأخْذُ ميورقة على صاحب أرَغُون وبَرشلونة أشدُّ من رشْق النبل وأهْوَلُ من وقْع السيف وأوْحشُ من القتل بحلول الممات»[2].

من خلال هذا التصريح، يكشف الزعيم الموحدي أن الفترة التي لم يتمكّن فيها الموحّدون من السيطرة على جزر البليار شكّلت بالنسبة للخلفاء كارثة حقيقية، وأكثر مما يمكن تصوّره. بكل حال، أفلت الأرخبيل من تحت السيطرة الإسلامية منذ عام 1229.

من علاقة الحاكم الشخصية إلى عالم البحار

شكّل وجود الخليفة على متن سفينة عام 1160، من أجل تفقّد تحصينات المهدية التي كان يحاصرها أسطوله[3] حدثًا نادرًا، إذا ما وضعنا جانبًا رحلات عبور مضيق جبل طارق. مع ذلك، إن تعاطف الخلفاء مع البحر، وخاصة

---

(1) J. Arbach (1995)

(2) ليفي بروفنسال، «رسائل موحدية»، مرجع سبق ذكره، ص. 247.

(3) حول حصار المهدية والاستيلاء عليها، انظر: H. R. Idris (1962), p. 384-394

اهتمامهم الشخصي بالأسطول والبحارة، يظهر كثيرًا في النصوص. فبعض خطابات الحكّام الواردة في الكرونوغرافيا المخصّصة لهم، تكشف النقاب عن اهتمامهم الثابت بهذا الفضاء البحري، أسوة بما كان يفعل الأمويون في قرطبة، والفاطميون، ولنفس الدوافع والأسباب. حتى أن العديد من الكتّاب يشهدون على ممارسات فريدة من نوعها قياسًا بالفترات السابقة، وهي تؤكّد على الموقع الهامّ الذي تحتلّه البحرية في ذهن السلطة الموحدية. من هنا، كان يتوجّب على جميع الشخصيات التي تحتلّ مناصب قيادية، بشكل خاص في الميدان العسكري، أن تجيد قيادة سفينة وإمرة أسطول[1]. هذه التنشئة وصفها كل من ابن القطّان وابن سماك (المتوفى بعد عام 1383):

«وكان الخليفة عبد المؤمن [...] يُنزل الناس على قدر منازلهم ورتبهم، ووقف الحفّاظ لحفظ «كتاب الموطأ» [كتاب التوحيد] و«كتاب أعز ما يطلب»[2] وغير ذلك من تواليف المهدي، وكان يُدخلهم كل يوم جمعة بعد الصلاة داخل القصر، فيجتمع الحفّاظ فيه، وهم نحو ثلاثة آلاف كأنهم أبناء ليلة من المصامدة وغيرهم، قصد بهم سرعة الحفظ والتربية على ما يريده، فيأخذهم يومًا بتعليم الركوب، ويومًا بالرمي بالقوس، ويومًا بالعوم في بحيرة صنعها خارج بستانه مربّعة، ويومًا يأخذهم بأن يحدّقوا على قوارب صنعها لهم في تلك البحيرة؛ وكانت نفقتهم وسائر مؤونتهم من عنده، وخيلهم وعدتهم كذلك»[3].

بعد ذلك، تمّ تنظيم دورات في البحر، فضلًا عن تدريبات للأسطول في سبتة، وذلك من أجل إبهار الناس بسفن الخليفة المرهوبة الجانب، وفي الوقت نفسه التدرّب على المناورات المعقّدة التي يمكن أن ينفّذها الأسطول. كان اختيار «الحفّاظ» يتمّ من بين أفضل أفراد القبائل البربرية، فيجنَّدوا ليصبحوا «ضبّاط» الخلافة، ويتمّ إعدادهم لتسلّم الإدارة أو لقيادة الجيش أو

(1) J. Arbach (1995) et (1997)

(2) هو كتاب ألّفه ابن تومرت، وفيه تجسيد للعقيدة الموحدية وقوامها التوحيد والتنزيه المطلقان.

(3) ابن سماك العاملي، «الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية»، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ص. 150 ـ 151، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1979.

لإمرة الأسطول. ومن بينهم كانت تُختار النخبة المُمسكة بشؤون الدولة، وهم «الطلّاب». هذه «المدرسة» كانت تمثّل الرابط الوثيق الذي يجمع الخليفة بالبحر. فحين أنشأ الخليفة بحيرة في العاصمة في عمق المناطق الداخلية، حيث كان بالإمكان التدرّب على معركة بحرية، فإنما أعطى الانطباع بأنه استقدم البحر اليه. إنها في الواقع أكثر من «مدرسة بحرية»، ذاك أن المنحى الجمالي لهذه البحيرة التابعة للقصر، كما الألعاب المائية، وأكثر من ذلك المناورات البحرية التي ترتدي طابع الاستعراض، كانت تعبّر عن الطموحات الواسعة المدى للخلافة. كانت التنشئة الفكرية لِـ«الحفّاظ» تبدأ بتعلّم عقيدة ابن تومرت، وبعدها تمّت إضافة بعض الدروس الأخلاقية التي كان يعطيها أحيانًا الخليفة الفيلسوف أبو يعقوب يوسف شخصيًا. كانت هذه التنشئة تتخطّى التدرّب على القتال البحري، إلا أن الوجود الرمزي للبحر بجانب قصر الخليفة لم يكن يخلو من المعاني العميقة. وهذا ما تؤكّده هذه الرسالة، التي أملاها عبد المؤمن على الأرجح في إطار إعادة تنظيم البحرية، حيث تظهر على الملأ أهمية الموقع الذي يحتله الفضاء البحري في تمثّل عالمية الخلافة:

«ذلكم بما اقتضته أسباب ولائكم ووسائلُه، ووضحت لكم في الاختصاص به شواهدُ الإخلاص ودلائله، وبما ترتّب لبلدكم من لوازم الاعتناء بأمره، وعزائم الغَناء في حماية برّه وبحره، لأنه القُفل الأوثق لما وراءه من الأقطار. [...] وإلى هذا، فإن البحر هناكم هو جادّة ما يُجلب اليكم من الأقوات، ومادّة ما يرِد عليكم من الخيرات، والعمدة في ما يُستجَرّ من ضروب المنافع ويُستَنفع من المضرّات[1]، ولتقرّر هذا في جميع الخواطر، وتعيّن العمل بحسبه في ما نعتمدكم به وأنتم بحال الغائب من النظر الحاضر، خصصناكم من تقديم فلان على الأسطول هنا لكم وجميع أشغال البحر، مع ما أسندناه (إلى أمانته من) الديوان وسائر ما أُضيف اليه مما قد تعرّفتم سماعًا قصدنا الأحمد فيه، وتتعرّفون عيانًا بعون الله حسن أثره في كل ما ينتحيه، فهو خالصة الموحّدين الذي نصَع إبريزُه»[2].

---

(1) القرآن الكريم، ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، سورة الإسراء، آية 66. انظر كذلك: سورة المائدة، آية 96.

(2) «رسائل موحدية»، تحقيق أحمد عزاوي، الجزء الأول، ص.409، منشورات جامعة ابن طفيل ـ القنيطرة، 1995.

كانت موضوعات البحر الموفِّر للغذاء، والدفاع عن دار الإسلام، وحماية التاجر والمسافر، من القضايا السيادية، التي نجد إشارة اليها في الآيات القرآنية، وهي تقع من ضمن المهام الأساسية لحُكم الخليفة، الذي يفوّض أمرها إلى قائد البحرية، إحدى الشخصيات النافذة المقرّبة منه. بعيدًا عن المفهوم المعاصر لِـ«المياه الإقليمية»، فإن المنطقة البحرية التي يسيطر عليها الأسطول كانت من حيث المبدأ غير محدودة، كما هو حال سيادة الخلافة التي يتوجّب أن تشمل العالم بأسره. مع ذلك، فإنه لم يسبق لسلطة الخليفة على البحر أن خضعت لمثل هذا التنظيم النظري الواضح والدقيق. بالتزامن مع هذه العلاقة الحميمة بين الحكم السلطاني والفضاء البحري، لم يعرف الإنتاج الأدبي العربي في الغرب غزارة مثل تلك التي شهدها في القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

بحر أليف

تعود الرسائل الأولى وكتب الرحلات البحرية الأولى المحفوظة، التي تحتلّ فيها تجربة السفر في البحر مكانًا هامًا للغاية، إلى القرن الثاني عشر، في وقت كان القيام فيه برحلة بحرية أمرًا اعتياديًا منذ زمن طويل، كالذهاب إلى مكّة المكرّمة للحجّ، على سبيل المثال[1]. هل يجب أن ننظر إلى الأمر وكأنه تغيّر في النظرة للسفر بحرًا؟ أما «كتاب الرحلة» الأشهر فهو ذاك الذي كتبه ابن جبير الذي ركب البحر من سبتة على متن مركب جنَويّ، في شهر شباط/فبراير 1183، فبلغ الاسكندرية في أقل من شهر، مما يثبت أن المراكب كانت تُبحر كذلك في فصل الشتاء[2]. فالرحلة البحرية، في الذهاب كما في الإياب ـ علمًا بأن رحلة العودة توقّفت لبعض الوقت بسبب غرق المركب الجنويّ على ساحل صقلية ـ تحتلّ موقعًا أساسيًا فيما رواه الكاتب في رحلته لأداء فريضة الحجّ. والسبب الذي جعل هذا الكاتب الأندلسي يترك لنا

---

(1) O. R. Constable (1994); H. Touati (2000)

(2) انظر: «رحلة ابن جبير»، ص.8، دار صادر، بيروت، طبعة 1907.

الوصف الأكثر دقة لعملية ركوب البحر يعود لشعوره باكتساب خبرة جديدة في كل مــرة كان يُبحر، وهو أمــر يتخطّى الإطار المألــوف في الكلام على المخاطر التي تمثّلها الرحلة البحرية. إن الممارسة العريقة لركوب البحر من أجل الســفر الذي اعتُبر أكثر أمانًا على متن السفن العائدة للبلاد المسيحية، وأقل تكلفة وأكثر سرعة من السفر في البرّ، بالإضافة لاستثمار البحر من قبل الســكّان المقيمين بالقرب منه، ســيما في بلاد المغرب، يشهد على الموقع الأساســي الذي يحتله عالم البحر في الذاكرة الجماعية للمسلمين المقيمين بالقرب من المتوسط. وهو ما نجد إشارات عديدة اليه في الأدب العربي في تلك الحقبة. فمن بين الكتّاب الذين نقلوا الينا ذكرياتهم عن التجارب البحرية التي عاشــوها، هناك ابن عميرة [المخزومي] المقرّب من الخليفة الموحدي الرشيد (1232 ـ 1242)، الذي ترك لنا وصفًا مطوّلًا لسفره المضني على متن سفينة حفصية نقلته من سبتة إلى تونس[1].

تدريجيًا، راح وصف رحلة السفر يُفرد مكانًا أوسع للنقل البحري. ومن يقرأ كتب سِيَر الأولياء، يكتشف أنه إذا كانت الريح مؤاتية، يمكن لمركب شراعي أن يبلغ ســلا، انطلاقًا من المضيــق، في أقل من ثلاثــة أيام. أما سِــيَر المتصوفة المنخرطين في مهن البحر، أو الذين يسافرون بشكل متكرّر، فتؤكد أن تنقلاتهم البحرية لأســباب مهنية، أو لأي ســبب آخر، كانت أمرًا اعتياديًــا[2]. وفي هذا المجال، تقدّم الإدارة الموحّدية النموذج الأفضل. فابن عذاري يسرد أخبار سفر كبار الشــخصيات الموحدية، التي كانت تنتقل مباشــرة من الوادي الكبير إلى مازاغان؛ وابن صاحب الصلاة يشير إلى أن مراسلات الخلافة عن طريق البحر تحسّــنت بشــكل ملحوظ على يد عبد المؤمن بالقياس للحقبة المرابطية، وقد لعبت دورًا هامًا في التواصل بين مختلف مناطــق الإمبراطورية. ولدينا كذلك وصف لجولة التفتيش التي قام بها وزير الخليفة [عبد المؤمن]، عبد السلام بن

(1) J. Arbach (1985), p. 311-314

(2) انظر: ابن الزيات التادلي، «التشوف إلى رجال التصوف»، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط.2، 1979.

محمد الكومي، الذي تمكّن من إنجاز مهمته في غضون خمسة عشر يومًا، بما في ذلك الذهاب والعودة بين سلا وإشبيلية، بعد محطة قصيرة في قرطبة[1].

وكان البكري سابقًا قد أفادنا عن التقدّم الحاصل في وصف البحار، وعن المعرفة الدقيقة أكثر فأكثر بالفضاءات البحرية، بفضل الرسوم الخرائطية المتطوّرة للمناطق الساحلية. وقد بلغ هذا التطور الجغرافي ذروته في القرن الثاني عشر مع «كتاب روجر»، خاصة لأن مؤلِّفه [الشريف الإدريسي] كان يمتلك الوسائل لكي يصف بنفس الدقة مجمل المناطق الإسلامية والمسيحية الواقعة في محيط البحر المتوسط. وكانت لديه رغبة في إعطاء التفاصيل عن البحر وموارده، تمامًا كما [محمد بن أبي بكر] الزهري، وهو على الأرجح من المرية، الذي وصف بالتفصيل هجرة أسماك التونة وصيدها، وتصنيعها في مدينة طريفة الأندلسية، ليس بعيدًا عن مناطق الصيد. ونحن نعرف كم يدين صيد التونة في صقلية للحقبة الإسلامية. من جهته، كان الشريف الإدريسي، الجغرافي الصقلي، يحب كذلك أن يذكر الحيوانات البحرية، كما في تسميته مثلًا لاثني عشر نوعًا من الأسماك التي تمّ اصطيادها في منطقة بنزرت. أما صاحب «كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار»، فإنه يشارك الزهري فضوله بصيد سمك البوري، مع ما يرافق ذلك من روايات قائمة على المبالغة في مثل هكذا سرديات[2]. واستخراج المرجان هو أيضًا نشاط مُربح وصعب في آن، وقد أثار فضول الجغرافيين، وأولهم الإدريسي[3]. هذا التعداد الوجيز جدًا يوحي بأن معرفة الفضاء البحري وثرواته كانت تترافق مع ارتياد البيئة البحرية التي أصبحت مألوفة[4].

---

(1) ابن عذاري، «البيان المغرب»؛ ابن صاحب الصلاة، «المن بالإمامة»؛ A. Huici Miranda (1956-1957b), p. 184

(2) الإدريسي، «نزهة المشتاق»، ص. 288 ـ 289، مرجع سبق ذكره؛ الزهري، «كتاب الجغرافية»، تحقيق محمد حاج صادق، ص. 88، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، د.ت؛ «كتاب الاستبصار»، ص. 15 ـ 16.

(3) الإدريسي، «نزهة المشتاق»، ص. 290.

(4) حول البيئة البحرية، انظر: M. P. Torres (1995)

إذا كانت جغرافية الصقلي [الإدريسي] قد بقيت بالنسبة للعالم الإسلامي، كما بالنسبة للعوالم البعيدة، «مَدينةً إلى حدّ بعيد لكتب الجغرافية العربية السابقة»[1]، فإنها تكمّل وتثري المعطيات القديمة بشكل واسع. هكذا في كتابه الجغرافي، كما في كتاب آخر يُنسب له، مكرّس بشكل خاص للمسالك[2]، يميّز الإدريسي بشكل منهجي بين «طريق البرّ» و«طريق البحر». وقد استند إلى معلومات دقيقة لكي يفرّق، على المحيط الأطلسي، بين الخطوط البحرية المباشرة التي تربط بين ميناءين متقابلين (الحبل المشدود) والخطوط المحاذية للساحل (إبحار المساحلة)[3]. بالنسبة لأوروبا اللاتينية، استحصل على تقارير من مصادر معلومات مختلفة، منها تلك التي وفّرها له بحّار برتغالي، وآخر غاسكوني من مدينة بايون في فرنسا، وتولّى أحد المستعربين ترجمتها له، مما أتاح له تنظيم جردة بالمسارات البحرية من مدينة بوردو حتى سان ـ جاك دو كومبوستيل من جهة، وحتى كويمبرا (قُلمرية) من جهة أخرى. إنه الوحيد، حتى من بين الجغرافيين اللاتين، الذي مكّننا من التعرّف إلى مسارات الحجّ عن طريق البحر[4]. هكذا نلحظ أن انتشار المعلومات حول البحر حمل معه موضوعات متعددة، بما في ذلك تلك العائدة للمجال التقني، وأنه تخطّى بسهولة الحدود بين العالمين المسيحي والإسلامي.

بحر الفقهاء والأولياء، فضاء القانون والقدسية[5]

أدّى صدور «كتاب أكرية السفن والنزاع بين أهلها» حوالى منتصف القرن الثاني عشر، إلى تسارع انتاج مراجع فقهية تتعلق بالبحر، وفق المذهب المالكي حصرًا في تلك الفترة في المنطقة[6]، ليبلغ هذا الإنتاج ذروته في

(1) H. Bresc, A. Nef، مقدمة الترجمة الفرنسية لكتاب «نزهة المشتاق» للإدريسي، ص. 31.

(2) «أنس المهج وروض الفرج»، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 2007.

(3) Ch. Picard (1997b), p. 193-194

(4) C. Dubler (1949)

(5) H. R. Idris (1961); H. S. Khalilieh (2006)

(6) الكناني [محمد بن عمر بن يوسف بن عامر]، «كتاب أكرية السفن والنزاع بين أهلها»؛ A. L. Udovitch (1993).

عصر الدولتين المرابطية والموحدية (القرنان الثاني عشر والثالث عشر). من بين الفقهاء أصحاب الفتاوى بأمور تتعلق بالبحر، تبرز ثلاث شخصيات عاشت في القرن الثاني عشر، نجد قسمًا كبيرًا من أحكامها في الكتاب الذي جمعه الونشريسي في القرن الخامس عشر: الأندلسي أبو الوليد ابن رشد (المتوفى عام 1126)، الإفريقي ذات الأصول الصقلية، المازري (المتوفى عام 1141)، والقاضي عياض من سبتة (المتوفى عام 1149)[1].

> «سئل المازري عن عقد شركة مَضْمنه أن ثلاثة اشتركوا على أن أخرج أحدهم عشرة أقفزة تازغة وأخرج الآخر حمارين وقوموا ذلك على أن أسلفهم فخرج التنازع (كذا) خمسة دنانير يخرجونها في الملازم وعليها الثلثان منها، وعلى أن يسافر صاحب الحمارين إلى صقلية بالجميع، فلما ركبا رد عليهما الريح حتى رجعا لبعض قرى المهدية، فنزل واحد منهما بحماره ورجع عن السفر بعد عقد هذه الشركة»[2].

إن الفقهاء الثلاثة، وعلى غرار مجمل أقرانهم، يتشاركون بالمسار الذي اتّبعوه، لجهة تبنّيهم إلى حدّ كبير الفتاوى السابقة المتعلّقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمجال البحري، وسعوا لتحديثها في أغلب الأحيان. في الوقت نفسه، طُرحت عليهم بعض المسائل التي دفعتهم لمعالجة قضايا راهنة. من هنا نرى أن المازري تطرّق بشكل خاص في اثنتي عشرة فتوى تعود لمسألة الروابط التي حافظ عليها أهل إفريقية مع المسلمين المقيمين في صقلية بعد أن أصبحت الجزيرة تحت السيطرة المسيحية[3]. في الأندلس، شجّع «الانتصار الكبير الذي أحرزه القضاة الأندلسيون»[4] على انتاج عدة فتاوى حتى عصر الموحّدين، تتعلق بازدهار المبادلات البحرية وتواتر عمليات العبور بين أوروبا وإفريقيا. من بين هؤلاء الفقهاء، اهتمّ «ابن رشد الجد»، جدّ الفيلسوف ابن رشد، بمسائل

(1) H. R. Idris (1961)

(2) الونشريسي، «المعيار المعرب»، مرجع سبق ذكره، ج.8، ص. 181.

(3) A. Nef (2001)

(4) V. Lagardère (1989b), p. 127 et suiv

الحجّاج المتوجّهين إلى مكّة المكرّمة. من جهته، أفتى القاضي عياض المولود في مدينة سبتة، في كثير من الأحيان، في مسائل قانونية تتعلق بالبحر[1].

إن اهتمام الفقهاء بالمسائل البحرية يُظهر بوضوح التطوّر الكبير الذي طال المجتمع بدءًا من القرن العاشر. أكثر من ذلك، إن ازدهار التجارة في الموانئ الإسلامية، ورسوخ عادة السفر عن طريق البحر، بالإضافة لممارسة القتال في البحر وما يترتّب على ذلك من آثار، خلق الحاجة لوجود إطار تشريعي دقيق ومطابق لقضايا العصر، يعالج مسائل استئجار المراكب وعواقب تحطّم السفن والوضع القانوني للبحّارة. كما طرأت ظواهر مجتمعية جديدة، مثل وضعية الزوجات اللواتي يتخلّى عنهن الأزواج البحّارة، أو ظروف السفر إلى بلاد الكفّار، وهو في الأساس محظّر، مما استدعى تدخّل المشرّعين.

يمكن قياس الموقع الذي احتلّه «الأولياء» المتصوّفة في المجتمع الإسلامي الغربي من خلال النتاج الجديد لكتب السيرة التي خُصّصت لهم، وهو ما يُعرف بأدب التصوّف الذي انتشر بدءًا من القرن الثاني عشر. فسيرة هؤلاء الأولياء تتضمّن معلومات كثيرة عن البحر، خاصة في كتب المتصوفة الذين أقاموا على ضفاف المتوسط، مثل البادسي (المتوفى عام 1322) الذي أمضى حياته كلها في مسقط رأسه بادس، على ساحل الريف الوعر، في القرن الرابع عشر[2]. إن انجذاب الأوساط الدينية للآفاق البحرية ليس بالأمر الجديد، كما يبيّن ذلك المالكي في القرن الحادي عشر. فمع ازدهار الصوفية، أصبح الانكفاء في رِباط أو في موقع مرتفع يطل على البحر، من الممارسات المحمودة من أجل الانصراف إلى الزهد واتّباع إحدى الطرق الصوفية. وقد تطوّر هذا السلوك الزهدي في الرباطات الجهادية، بأشكال متنوعة، بدءًا من الانعزال في صومعة على الحدود، يبنيها المتصوّف أحيانًا بيده، وصولًا إلى تأسيس كبرى الطرق

(1) بالنسبة لابن رشد، انظر: P. Guichard, V. Lagardère (1990)، وبالنسبة للقاضي عياض، انظر: H. Ferhat (1993), p. 146-161.

(2) البادسي، عبد الحق بن اسماعيل، «المقصد الشريف»، تحقيق سعيد أعراب المطبعة الملكية، الرباط 1993. M. Cherif (2000).

الصوفية التي كان معلّموها يُنشئون المريدين عليها. أما ضرائح المعلّمين الأكثر شهرة فقد اجتذبت عددًا كبيرًا من الأتباع، وهذا ما أدّى إلى انتشار «الزوايا» في بلاد المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية في القرن الثاني عشر.

إلا أن ازدهار الصوفية عزّز أشـكال أخرى من التصوّف، في المجتمعات الحضرية، وبين الجماعات الريفية، حيث لعب عدد كبير من هذه الشخصيات الموقّرة دورًا اجتماعيًا بارزًا[1]. وعلى عكـس ما فعل المرابطون، فقد تعايش الخلفاء الموحّدون بشكل جيد مع أوساط المتصوفين وتحالفوا معهم في أغلب الأحيان ضـد المذهب المالكـي. هذا التقـارب مع السـلطة، بالإضافة إلى النجاحات التي حققتها الحركات الصوفية، أنتـج تراجم مخصّصة للمعلّمين المشـهورين، بدءًا من نهاية القرن الثاني عشـر، مثل كتـاب محمد التميمي (المتوفى عام 1208)، أو العمل الهام الذي أصدره ابن الزيات التادلي في مطلع القرن الثالث عشر. مع ذلك، فإن تصفّح التراجم «الكلاسيكية» يبقى الوسيلة الفضلى لفهم التيار الصوفي، وبشكل خاص من أجل تلمّس الانتشار الواسع لهذه الحركة في مدن مثل سبتة، المعقل الأساسي للتصوف في بلاد المغرب[2].

في هذا السـياق تـمّ توظيف عالم البحـار في الأدبيات العائـدة لتراجم الأولياء، لأن المهن البحرية، بالإضافة إلى السـفر في البحر والمشـاركة في نشاطات بحرية، شجّع العديد من الدعوات للتعبّد لله. ولنا خير مثال على ذلك فيما كتب البادسي عن هذه العلاقة الخاصة التي نسجها أهل مدينته الواقعة في الريف على شاطئ البحر. ففي كتابه «طبقات الأولياء» الذي يعود للقرن الرابع عشر، يذكر العديد من أعمال التقوى المرتبطة بالبحر. كما نستكشف من خلال هذه السِـيَر العديد من المعلومات عـن الحياة البحرية ومهـن البحر، أو عن المخاطر التي تتسـبّب بها أعمال القرصنة المسـيحية. وقبله تـرك لنا محمد

---

(1) H. Ferhat (éd. 1993)

(2) ابن الزيات التادلي، «التشوف إلى رجال التصوف»، مرجع سبق ذكره؛ محمد بن عبد الكريم التميمي، «المسـتفاد في مناقب العبّاد»، منشـورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان 2002؛ H. Ferhat (1998), (1993) p. 399-417; M. Cherif (2000).

التميمي شهادات كثيرة عن الممارسات البحرية، خاصة عن الصيد وحياة البحّارة. أما الكرامات التي تشكّل المادة الأساسية لهذه القصص، فكان مسرحها البحر في أغلب الأحيان. من هنا، فإن الإمام العزَفي صاحب كتاب تراجم لِـ«صلحاء أهل المغرب» في القرن الثالث عشر، سلّط الضوء على «البركة» التي يمنحها هؤلاء. فأثناء بعض الرحلات البحرية تمكّنوا من إنقاذ طاقم من أهوال بحر هائج، أو تخليص أسرى من بين أيدي قراصنة مسيحيين، دونما حاجة إلى القتال. هكذا أصبح البحر المكان المفضّل لمسرحة المعجزات، سواء بتدخّل مباشر من الولي، أو بشفاعة ولي آخر يستنجد به أحد المتعبّدين:

> قال أبو جامع: «وصلت الاسكندرية ووجدت فيها مركبًا متوجهًا إلى كوس. اهتاج البحر، فراح الناس يودّعون بعضهم». قلت: «يا سيدي أبو زيد، اليك أتوجّه بأفكاري. فهدأ البحر ما أن استجرتُ بالشيخ باسمه»[1].

مع غياب آخر خليفة متوسطي، لم تنقطع الروابط التي أقامها المسلمون مع الفضاء البحري. لكن بالرغم من ذلك، أدّى أفول الدولة الموحدية إلى نشوء حالة حذر إزاء البحر الذي أصبح تحت السيطرة اللاتينية، وهو حذر سبق وأن عمّ شرق المتوسط في عصر المماليك. فابن خلدون، كما سائر المؤرخين في عصره، اعتبروا أن البحر المتوسط أفلت من تحت سيطرة المسلمين. مع ذلك، فإن المجتمعات القائمة قرب الموانئ في بلاد المغرب، مثل بجاية، استمرّت في العيش من موارد البحر، وحافظت على تقليدها في إعداد أفضل البحّارة الذين ذاع صيتهم في أنحاء المنطقة[2].



(1) M. Cherif (2005), p. 7; pour al-Tâdilî, P. Guichard, V. Lagardère (1990)
[النص الذي ذكره محمد الشريف مأخوذ من مخطوطة «أثمد العينين في مناقب الأخوين» لإبن تيجلات المراكشي، المحفوظة في الخزانة الملكية (الحسنية) ـ الرباط. وقد قمنا بترجمة النص الفرنسي لعدم تمكننا من الحصول على الأصل ـ المترجم].

(2) D. Valérian (2006)

الجزء الثاني

استراتيجيات الخلفاء المتوسطية



إن معظم المعلومات التي توفّرها النصوص العربية تنحو لأن تعكس صورة لفضاء متوسطي يُمسك به الخلفاء والسلطات الفقهية بشكل خاص. أما النظرة المسيحية لاقتحام العرب لبحر الروم في القرون الأولى من العصور الوسطى، فتعزّز الشعور بأن دور هذا الفضاء البحري اقتصر على كونه مسرحًا للمواجهات، ملغية بذلك أي دور محتمل آخر. وأتى اكتشاف وثائق الجنيزة التي جمعها ونشرها شلومو غويتين ليطيح بفكرة احتكار الخليفة لعملية الهيمنة على البحر ويكشف عن وجود بحر متوسط إسلامي آخر، هو بحر التجّار، يرافقهم الحجّاج الورعون المتوجهون إلى مكّة المكرّمة، أو بحر العلماء الذين يتنقلون في أرجاء العالم الإسلامي في وقت كان اللاتين يستولون على هذا البحر.

مع ذلك، وبالرغم من ضعف المعلومات عن القرون «المظلمة»، فإن كمية المعطيات التي يوفّرها الجغرافيون العرب، وأحيانًا عن طريق وثائق خارجية ـ لاتينية بشكل خاص ـ، تكشف عن وجود نشاطات كثيرة التنوّع ترتبط بالبحر، وكذلك عن استثمار بشري لشواطئ البحر الداخلية يُعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لذاك الزمن، أقلّه بدءًا من القرن التاسع، في المناطق التي تعزّزت فيها السلطة الإسلامية. في الواقع، وكما هو الحال بالنسبة للشواطئ اللاتينية، يجب فهم وضعية المتوسط الإسلامي من خلال الاستمرارية في استثمار البحر في العصور الوسطى، وقياس ذلك بأدوات أخرى غير «المقاييس الاقتصادية»، التي لا يمكن تطبيقها على حقبة معينة لعدم توافر الإحصائيات.

إن مصادر الحكم الإسلامي بالذات، يُضاف اليها النتاج الضخم للعلماء، تعطينا فكرة مغايرة عن علاقات المسلمين ببحر الروم. فالمواجهة تشكّل أحد

عوامل تطوّر المتوسط الإسلامي، إلا أنه، وكما يتضح من الاستراتيجية التجارية للخلافة، هناك مجموعة بارمترات أكثر تعقيدًا توفّرها موارد وثائقية متنوعة ـ حتى وإن كان مصدر معظمها دواوين الخلفاء والسلاطين أو هي نتاج كتّابٍ تابعين للسلطة ـ، تتيح لنا أن نستشفّ عبر هذه المعطيات، وزن الإسلام فيما شهد المتوسط من تطوّر في العصور الوسطى، وتنوّع المجالات التي تتعلّق بالبحر، والتي أماط المسلمون اللثام عنها.



الفصل الثامن

البحر المتوسط زمن الإمبراطوريتين (634 ـ 750)

معاوية، مؤسس القوة البحرية العربية

منذ الاستيلاء على غزة عام 634، بعد سنتين على وفاة الرسول، نظر الفاتحون العرب إلى البحر المتوسط والمناطق المسيحية المحاذية للشاطئ باعتبارها واحدًا من الأهداف ذات الأولوية في الفتح. وقد تحدّث معاوية عن ضرورة استخدام الوسائل البحرية التي تركها البيزنطيون، في مصر وسوريا، من أجل مهاجمة الروم عن طريق البحر لمنعهم من إمداد حصون بلاد الشام الساحلية التي كانت لا تزال تقاوم العرب. لم يُفاجئ عمر ولا أي من المحيطين به ولم يُصابوا بالهلع من هذا الاقتراح، إلا أن الخليفة احتفظ لنفسه بحق تحديد التوقيت وطريقة استخدام البحر[1].

هناك ثلاث محطات رئيسية طبعت بدايات الانخراط العربي في البحر، ما بين 643 و655، جذبت بشكل خاص اهتمام المؤرخين المسلمين والمسيحيين: الهجمات المضادّة للأسطول البيزنطي على السواحل السورية والمصرية، معركة ذات الصواري، عمليات إنزال المسلمين في أرواد وفي جزيرة قبرص.

---

(1) Ch. Picard (2010b)

بدءًا من عام 634، سلك المؤمنون الذين لبّوا الدعوة لحمل السلاح نفس الدروب التي اعتادوا سلوكها كتجّار، قبل الهجرة النبوية. وكانت غزة منذ زمن بعيد تشكّل محطة أساسية على الطريق التجارية، من الحجاز حتى حوض المتوسط. من هنا، فإن الأخبار المتعلقة بالفتح العربي أفردت مكانًا خاصًا لفلسطين، أولًا بالنظر لما تمثّله القدس بالنسبة للإسلام، ومن ثم لأن هذا البلد كان واحدًا من الطرق الرئيسية لأهل مكة المتوجهين إلى بلاد الشام. وحفظ العرب في ذاكرتهم الجماعية زيارة النبي محمد لمدينة الخليل قبل بدء الدعوة، وكذلك إقامة عمر بن الخطاب فيها لوقت قصير[1]. في الاتجاه المعاكس، كان تجّار الشرق الأوسط يدأبون في التردّد إلى منطقة الحجاز وأبعد منها لعقود خلت قبل مولد الرسول. وهناك نقوش كثيرة على مسالك شبه الجزيرة العربية توكّد على أهمية العلاقات بين سكان الشرق الأوسط والتأثير البيزنطي في المنطقة[2]. إلا أن مدوّني الأخبار العرب أولوا اهتمامًا خاصًا بتقدّم الجيوش العربية نحو الداخل، حيث واجهت وهزمت الجيوش الإمبراطورية، جيش الساسانيين عام 634 في معركة القادسية، في بلاد الرافدين، ومن ثم في نهاوند في بلاد فارس عام 642، جيش البيزنطيين في أجنادين في فلسطين عام 634، ومن ثم في اليرموك شمالًا عام 636. هذه الانتصارات فتحت الطريق أمام عاصمتين، قطسيفون عاصمة ملوك الفرس في وسط العراق، والتي سبق أن دمّرها البيزنطيون عام 618، ودمشق عاصمة إحدى الولايات البيزنطية[3]. ومع ذلك، كان التقدّم أكثر صعوبة على طول الساحل الفلسطيني والسوري، بفعل مقاومة المدن المرفئية، التي كانت السفن البيزنطية تؤمّن لها الإمداد. أثناء الجولة التي قام بها عمر بن الخطاب على بلاد الشام، عيّن عبدالله بن قيس واليًا على السواحل، وعمرو بن عبْسة مسؤولًا عن الأهراء، في وقت أصبح فيه معاوية واليًا على الشام[4].

---

(1) A.-L. de Prémare (2002), p. 151-172

(2) Th. Bianquis, P. Guichard et M. Tillier (éd. 2012); F. Micheau (2012), p. 72-73

(3) F. Donner (1998)

(4) الطبري، «تاريخ الأمم والملوك، الموسوعة الشاملة، ج.4، ص. 64 ـ 65؛ F. Donner (1998), p. 153-155; A. Borrut (1999-2000), p. 29.

شكّل حصار قيسارية، وهو الأطول في تاريخ الفتوحات، بداية المجد العسكري لمعاوية، ولكن دون أن يصوَّر احتلال المدينة وكأنه نصر حاسم. ووفقًا لتيوفان المعرّف، فإن العملية استغرقت سبع سنوات، وانتهت عام 640، فاستحق هذا القائد الأموي الشهرة كمقاتل كفوء وعنيد[1]. إلا أن وجود الأسطول البيزنطي هو الذي أعاق إلى حدّ كبير تقدّم الفتح العربي، حتى وإن كان عدد السفن العاملة قليلًا، في وقت كان المسيحيون لا يزالون يسيطرون على البحر، ولم يكن لهم من منافس حقيقي. في ذلك الوقت، كان الإمبراطور البيزنطي هرقل (610 ـ 641) يرى في الأسطول خطرًا محتملًا على سلطته، لأنه يفتح الطريق أمام خصومه للوصول مباشرة إلى القسطنطينية، وهو يدرك هذا الأمر تمامًا، لكونه وصل إلى السلطة عن طريق الأسطول الذي أتى به دون أي عائق من قرطاج إلى القسطنطينية[2]. إلا أن عدد الوحدات العاملة كانت تكفي لإمداد المدن الساحلية المحاصرة بالمؤن والذخائر، حتى قبل أن يقوم الإمبراطور قسطنطين الثاني (641 ـ 668) بتعزيز الإمكانات البحرية للوقوف في وجه مشاريع الفتح العربي. ولكون البحر كان مقفلًا بوجه المهاجمين، كان لا بد لهؤلاء من تحيّن الفرص الملائمة للانقضاض على الحصون البحرية انطلاقًا من البرّ. هذا ما حصل في طرابلس ـ ليبيا عام 642 ـ 643، «بعون الله»، وفق ابن عبد الحكم:

> «سار عمرو بن العاص حتى نزل أطرابلس [...] فحاصرها شهرًا لا يقدر منهم على شيء فخرج رجل من بني مدلج ذات يوم من عسكر عمرو متصيدًا [...] وكان البحر لاصقا بسور المدينة ولم يكن فيما بين المدينة والبحر سور وكانت سفن الروم شارعة في مرساها إلى بيوتهم فنظر المدلجي وأصحابه فإذا البحر قد غاض من ناحية المدينة ووجدوا مسلكًا إليها من الموضع الذي غاض منه البحر فدخلوا منه حتى أتوا من ناحية الكنيسة وكبروا فلم يكن للروم مفزع إلا سفنهم وأبصر عمرو وأصحابه السلة في جوف المدينة فأقبل بجيشه حتى دخل عليهم فلم تفلت الروم إلا بما خف لهم من مراكبهم وغنم عمرو ما كان في المدينة»[3].

---

(1) البلاذري، «فتوح البلدان»، مرجع سبق ذكره، ص. 192.

(2) H. Ahrweiler (1966); C. Morrisson, dans J.-Cl. Cheynet (2004)

(3) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر والمغرب»، تحقيق عبد المنعم عامر، ج.1، ص. 230 ـ 231، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د.ت.

إن الاستيلاء على المدينة يبيّن بالتأكيد حدود الدعم البحري، لكنه يلفت أيضًا إلى أن البيزنطيين الذين كان العرب يدحرونهم في البرّ، كانوا يجدون ملاذًا آمنًا على متن السفن، فيصعب الوصول اليهم. من هنا، كان بإمكانهم تهديد فتوحات العرب في أي وقت. وقد عكست عودة البيزنطيين إلى الاسكندرية عام 645 بشكل لافت الضعف المتأتي من عدم وجود سياسة لاستثمار البحر من قبل العرب. لذا فإن معاوية والي الأردن، وهي الولاية التي تضمّ الشريط الساحلي من فلسطين، لفت نظر الخليفة إلى ضرورة تدعيم جيش المؤمنين بقوة بحرية دائمة في المتوسط، متّخذًا كمثال الهجمات التي قام بها البحّارة البيزنطيون إنطلاقًا من جزيرة أرواد التي يمكن رؤيتها من الساحل السوري:

«ألحّ معاوية في زمانه على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في غزو البحر وقرب الروم من حمص وقال إن قرية من قرى حمص ليسمع أهلها نباح كلابهم وصياح دجاجهم»[1].

لم يكن باستطاعة البيزنطيين فقط تهديد السواحل الإسلامية انطلاقًا من أي مرسى على المتوسط، والمباغتة دون أن يكون للقوى العربية الوقت الكافي للردّ، وإنما كان بالإمكان بعد تعزيز الأسطول في عهد قسطنطين الثاني، تعريض الوجود العربي للخطر في سوريا ومصر في أي وقت. وقد تأكّد هذا التصوّر بعد خسارة الاسكندرية لبعض الوقت. دامت عملية الاستيلاء على الساحل الشرقي عشر سنوات، وانتهت مؤقتًا بالسيطرة على طرابلس في لبنان، بعد أن أجلى الأسطول البيزنطي السكّان عام 644 ـ 645، وترك المدينة فارغة[2]. بعد الاستسلام الأول للعاصمة المصرية عام 642، اضطر عمرو بن العاص لحشد قوات كبيرة من أجل استعادتها من أيدي البيزنطيين عام 645 ـ 646. هذه الجهود أظهرت خللًا استراتيجًا واضحًا لم

---

(1) الطبري، «تاريخ الأمم والملوك»، الموسوعة الشاملة، ج.3، ص.315؛ R. S. Humphreys (2006), p. 53-54.

(2) F. Donner (1998), p. 153-155

يكن باستطاعة القادة العسكريين تجاهله، ذاك أن البحر والساحل يشكّلان كلًّا لا يتجزّأ من وجهة النظر العسكرية، ولم يكن بالإمكان حماية الشاطئ إذا لم يتمّ الإمساك بالفضاء البحري.

كان الأمر واضحًا بالنسبة للعرب كما بالنسبة للبيزنطيين، أن التفوّق في البحر يكون بيد الذين يسيطرون على الطرقات البحرية، وهذا يستدعي احتلال الجزر الرئيسية. في بحر ايجيه، كانت التيارات البحرية والرياح تحدّ من الانتقال من الشمال باتجاه المنطقة الواقعة جنوب دوديكانيسيا وكيكلادس، وكان الأمر يقتصر على مواسم معينة، في وقت يمكن للسفن فيه مواجهة الرياح المعاكسة[1]. في هذا العقد بالذات، تمّت مهاجمة أرواد وقبرص وكريت، وعلى الأرجح رودس، من قبل المسلمين لإبعاد المواقع المرفئية التي كانت تنطلق منها الحملات البيزنطية، وقطع الطريق على الهجمات المنطلقة من سواحل الأناضول[2].

لم يكن إذًا بإمكان عمر أن يرفض مبدأ ضرورة استثمار البحر من قبل العرب، طالما أن بيزنطية، وبشكل خاص القسطنطينية، أصبحتا من أولويات أهداف المسلمين. بعد أن استمزج عمر بن الخطاب رأي عمرو بن العاص، وكان حينها واليًا على مصر، البلد الوحيد الذي يمكن أن يؤمّن السفن والطواقم، اعتبر الخليفة أن قوة المسلمين، وخصوصًا خبرتهم البحرية لا تخوّلهم مواجهة البيزنطيين المتمرّسين بشؤون البحر: «إنا سمعنا أن بحر الشأم يشرف على أطول شيء على الأرض [...]؛ فكيف أحمل الجنود في هذا البحر الكافر المستصعب»[3]. وهنا تأتي كلمة «أطول» بمعنى «أخطر» لأن العمليات اللوجستية والملاحية لم تكن في مراس القادة العرب، غير الملمّين كثيرًا بأمور البحر. فالبحّارة جميعهم كانوا من الأقباط الذين كان يتمّ تجنيدهم

(1) حول مشاكل الملاحة في بحر ايجيه، انظر: G. de Saint-Guillain (2005)، وبشكل أوسع حول النواحي التقنية للإبحار في المتوسط، انظر: J. H. Pryor (1988) et (2006).

(2) H. Ahrweiler (1966), p. 31-35

(3) الطبري، «تاريخ الأمم والملوك»، الموسوعة، ج. 2، ص. 434.

بالقوة أحيانًا لمواجهة بحّــارة محنّكين. تلك كانت الاعتبارات حول موازين القوى الســائدة في ذلــك الوقت، وهي شــكّلت ذريعة لعــدم خوض تلك المغامرة، كون العملية محفوفة بالمخاطر، لأن العرب لم يكونوا جاهزين بعد لركوب البحر، والمتوسط بشكل خاص.

إلا أن الخليفة عمر شجّع معاوية وعمرو بن العاص على خلق الظروف المؤاتية لتنفيذ مشــروع كهذا، كما يؤكّد ذلك مؤرّخو بغداد، بشــكل خاص البلاذري واليعقوبي، اللذين يعدّدان بإيجاز أعمال إصلاح الموانئ، سيما في عكا وصور، وإعادة تعمير مدن الساحل مثل طرابلس:

«[...] رمّ معاوية عكا عند ركوبه منها إلى قبرص، ورمّ صور. [...] وحدثني هشام بن الليث قال: حدثني أشياخنا قالوا: نزلنا صور والسواحل وبها جند من العرب وخلق من الروم. ثم نزع إلينا أهل بلدان شــتى فنزلوها معنا، وكذلــك جميع ســواحل الشــام [...] لمــا كانت ســنة تســع وأربعين [669 ـ 670] خرجت الروم إلى الســواحل، وكانت الصناعة بمصر فقط. فأمر معاوية بن أبي ســفيان بجمع الصناع النجارين، فجمعوا ورتبهم في السواحل. وكانت الصناعة في الأردن بعكا»[1].

كانت التحصينات الأولى على حدّ ســواء دفاعية ـ إعــادة بناء الموانئ السورية التي تضرّرت من عمليات الحصار أثناء الفتح العربي ـ، وهجومية ـ تجهيز الأسطول الذي سوف يهاجم قبرص وأرواد عام 644 ـ 645، ويستولي على قبرص عــام 648. من جهة أخرى، ســمحت الوضعيــة المقبولة للبنى التحتية والإدارة البحرية التي تركها البيزنطيون في وادي النيل، بإطلاق حملة بحرية عام 643، قادهــا وهب بن عمير، مــن أجل مســاندة القائد الأموي [معاوية] في هجومه على عمورية بقيادة أبو الأعور الســلمي[2]. أما الحملة

(1) البلاذري، «فتوح البلدان»، ص. 123 ـ 124، شركة طبع الكتب العربية، القاهرة 1901.

(2) ابن عبد الحكم، «فتوح مصر وأخبارها»، تحقيق محمد صبيح، ص. 79، مؤسسة دار التعاون، القاهرة 1974؛ «تاريخ ابن يونــس المصري»، تحقيق عبد الفتاح فتحــي عبد الفتاح، ج.1، ص. 504، دار الكتب العلمية، بيروت 2000؛ S. Bouderbala (2008), p. 278-282.

على قبرص عام 648، وهي إحدى القواعد التي انطلق منها الأسطول اليوناني لمهاجمة الاسكندرية عام 644 ـ 645، فقد كانت الأولى التي وجدت صدى لها في المراجع العربية واليونانية. فالمؤرّخون الأمويون وزّعوا الأدوار: لعمرو بن العاص الفضل في فتح مصر وإعادة تشغيل دور الصناعة؛ ولمعاوية الفضل في فتح موانئ الشرق الأوسط واتخاذ المبادرات البحرية، التي مهّدت لاستثمار البحر المتوسط بشكل دائم، وإطلاق الهجومات ضد القسطنطينية. أما صاحب الحكمة الخليفة عمر، الذي اتّبع نهجه عثمان، فقد فرض جدول التحضيرات التي قادت العرب إلى الانتصار على الساحة المفضّلة لدى المسيحيين، مثبتًا بذلك أن أمير المؤمنين يبقى سيّد استراتيجية الفتح[1].

عند وفاة عمر عام 644، كان الحضور العربي على شواطئ المتوسط لا يزال ضعيفًا، كما ظهر من خلال عودة الروم إلى الاسكندرية عاصمتهم المصرية سابقًا. لقد أصبح ممكنًا الانخراط الأول لأسطول مسلم، قاعدته القلزم (كليزما ـ السويس اليوم) ـ وهي كانت فيما مضى ميناء ودار صناعة للبيزنطيين على البحر الأحمر ـ، ما أن تمكّنت الإدارة العربية من إعداد حملة ـ تزويد مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة بالقمح ـ، بمشاركة قباطنة سابقين بيزنطيين أو مصريين. إلا أن إعادة تأهيل البنى المادية والإدارية، وحشد المهارات من أبناء البلد، للعمل في خدمة الإمبراطورية الجديدة، أتاح للمسلمين الاستثمار بشكل دائم في بحر ايجيه[2].

تطبيق استراتيجية بحرية

سنحت الفرصة أمام معاوية والي بلاد الشام، وبموافقة قريبه الخليفة عثمان بن عفان، بأن يضع استراتيجية تتيح إبعاد الخطر البيزنطي الآتي من البحر، وإقفال الطرق التي تفصل بين الحدود البحرية للإمبراطوريتين، بعد أن تبيّن له أن السيطرة على المتوسط تتمّ عبر الجزر. من هنا قام بمهاجمة قبرص

(1) F. Donner (1998)

(2) P. Sijpesteijn (2007)

عام 648، وأعاد الكرّة عام 652 ـ 653. وقد أتاح الانتصار البحري في معركة ذات الصواري عند ساحل ليكيا عام 655 للأسطول الإسلامي الاقتراب من سواحل الأناضول لمساندة الهجمات على كبادوكيا في البداية، ومن ثم التوجّه نحو القسطنطينية.

الزّخم يبدأ بتحقيق النصر: معركة ذات الصواري

أضعفت الحروب ضد الساسانيين وعمليات التنافس بين الطامحين لوراثة عرش البازيليوس، دفاعات البيزنطيين في الأناضول، كما أن تحسين أوضاع الأسطول لم يكن موضع اهتمام جدّي. من هنا، لم يكن بالإمكان إيقاف الغزوات العربية في أرمينيا وآسيا الصغرى قبل عام 653، مع وصول إمبراطور شاب إلى الجبهة على رأس جيش استعاد مجدّدًا قوته[1]. في المقابل، بدأت إفريقيا البيزنطية تتهاوى، بدءًا من مصر التي سقطت نهائيًا عام 645 ـ 646 بعد استسلام الاسكندرية، وصولًا إلى إفريقية حيث أدّت هزيمة الحاكم جرجير عام 649 أمام مدينة سبيطلة إلى إلزام المسيحيين على دفع جزية باهظة ومغادرة تريبوليتانا وجنوب إفريقيا الرومانية. وبعد الحملة المظفّرة التي قادها عقبة بن نافع وتأسيس القيروان عام 670، لم يعد البيزنطيون يسيطرون سوى على تونس وقرطاج لسدّ المنافذ إلى وسط المتوسط. في ايطاليا، بقي الخطر اللومباردي قائمًا وصولًا إلى الجنوب، ووحدها صقلية كانت تبدو آمنة[2].

هكذا خسر البازيليوس مساندة بغاية الأهمية كانت توفّرها له الأقاليم الإفريقية. في الواقع، كانت القارة الإفريقية والجزر في جنوب ايطاليا تؤمّن منذ زمن بعيد بواسطة الأسطول المؤن، وليس القمح فقط، وذلك حتى عام 618[3] على الأرجح، لكنها كانت كذلك توفّر الإمكانات البحرية الأساسية، وما يثبت

---

(1) J.-Cl. Cheynet (2004), p. 3-8

(2) V. Prigent (2007)

(3) J. Durliat (1990)

ذلك الطريقة التي استولى فيها هرقل على السلطة عام 610. بفضل توسّع العرب على طول الساحل الإفريقي، بشكل خاص دخولهم إلى مدينة برقة المحطة الهامة لانتقال الجيوش، أصبح بإمكان الأسطول المصري مهاجمة صقلية؛ وبالفعل أُطلقت في عام 668 ـ 669 حملة ضد عاصمتها سرَقوسة.

في الوقت نفسه، أصبح بإمكان المسلمين منافسة البيزنطيين في بحر ايجيه، بعد أن امتلكوا البنى التحتية والسفن والطواقم. في عام 655، شكّلت معركة ذات الصواري ـ «فونيكة» بالنسبة للبيزنطيين ـ حدثًا هامًا، لأنه للمرة الأولى، وربما منذ معركة أكتيوم زمن الإمبراطورية الرومانية، وجد الروم أنفسهم في مواجهة قوة امبراطورية تمتلك إمكانية حشد أساطيل لا تقل شأنًا عن تلك التي يمتلكها المسيحيون، وطواقم قادرة على التفوق في البحر. إن المراجع العربية والبيزنطية التي تذكر هذه المعركة البحرية[1] تحدّد موقعها تقريبًا في عرض البحر قبالة ساحل ليكيا في آسيا الصغرى، فيما كان الأسطول المصري متوجهًا إلى شواطئها. أيًا كانت مجريات المعركة في البحر، والتي تحقّق النصر فيها على ما يبدو من جرّاء عملية تلاحم ناجحة مع سفن البيزنطيين، وأيًا كان حجم الانتصار، فإن هذا الفوز أكّد بكل الأحوال على قدرة المسلمين في منازعة البيزنطيين على السيادة البحرية.

بالرغم من أن البيزنطيين يمتلكون خبرة أوسع، فقد تراجعت قوتهم بفعل خسارة واجهات بحرية حيوية، ذاك أن الأناضول والبلقان أو ايطاليا، وبصورة أقل البحر الأسود، لم تكن لتعوّض في ذلك الوقت، السواحل الإفريقية والآسيوية، التي كانت تؤمّن الجزء الأكبر من التسلّح البحري، إلى أن أصبحت القسطنطينية المكان الأهمّ لتصنيع سفن الأسطول الإمبراطوري[2].

(1) الطبري، «تاريخ الأمم والملوك»، الموسوعة، ج.4، ص.290؛ ابن عبد الحكم، «فتوح مصر والمغرب»، تحقيق شارلز تورّي، ج.2، ص.189 ـ 192؛ بالنسبة للمراجع المسيحية، انظر: Agapius et Théophane; A. N. Stratos (1980).

(2) F. Trombley (2004)

أتاح الانتصار البحري في فونيكة للعرب أن يأخذوا زمام المبادرة في عمليات بحرية متكرّرة، قبل أن ينتفض الإمبراطور قسطنطين الثاني وخلفاؤه. وأتى بناء دار لصناعة السفن في جزيرة الروضة، قبالة العاصمة الفسطاط، إبّان ولاية مسلمة بن مخلّد الأنصاري، ليعزّز دور وادي النيل كقاعدة أساسية للبحرية الإسلامية[1]. هناك وثيقة استثنائية، هي كناية عن «قائمة» لأمراء البحر في مصر [«أصحاب بحر مصر»] من 644 إلى 649، وُجدت في مدوّنات القرنين التاسع والعاشر، تكشف عن الأهمية المعطاة لهذا البلد كفاعل أساسي في المتوسط حتى سقوط الدولة الأموية[2]، علمًا بأنه لا يمتلك ثروة خشبية. فأول تعيين لِـ«أمير البحر»، عام 644، وهو لقب كان يشمل في آن قيادة البحرية وإمرة الأسطول، تزامن مع بداية الحملات في المتوسط. وبعد نصف قرن، دلّت أوراق البردي التي اكتشفت في كوم أشقا والتي تعود إلى عهد الوالي قرّه بن شريك (709 ـ 714) عن انتظام عملية التسلّح والإدارة البحرية في عهد المروانيين، بالرغم من بعض الاعتراضات الممكنة من قبل السكّان المعنيين بالأحكام[3]. ففي ظل حكمهم، انطلقت كذلك من سواحل الدلتا الهجومات البحرية الأولى في وسط وغرب البحر المتوسط، وصولًا إلى سواحل نربونة، حوالى عام 720.

في الوقت نفسه، أُعيد تنظيم القوة البحرية البيزنطية. فقد واصل قسطنطين الرابع (668 ـ 685) ويوستنيانوس الثاني (685 ـ 695، 705 ـ 711) العملية الإصلاحية التي كانت في أساس التجديد البحري البيزنطي[4]. تمّ تنظيم الأسطول بما يتلاءم مع الوضع الجديد الناشئ عن الفتوحات العربية، وبما يسمح في الوقت نفسه بحماية القسطنطينية وتزويد جزر بحر ايجيه، كما سواحل الأناضول، بالإمكانات الناجعة التي تحول دون وصول العرب إلى

(1) A. Fahmy (1966), p. 35-38

(2) S. Bouderbala (2008), p. 287-291et 328

(3) A. Fahmy (1966)

(4) H. Ahrweiler (1966)

طريق البوسفور. بالإضافة إلى ذلك، أفاد البيزنطيون من الفتنة التي اندلعت عام 684، والتي أوقفت زخم اندفاعة الخليفة[1]، لكي يأخذوا زمام المبادرة مجددًا في البحر. ومع تخلّي العرب عن بعض المراسي في الجزر، كما في رودس، التي تفتح الطريق إلى بحر مرمرة، بأمر من يزيد بن معاوية، تعرّضت الواجهات البحرية لدار الإسلام لهجمات جديدة من قبل البيزنطيين؛ فميناء البرلس في الدلتا تعرّض للهجوم عام 672، وميناء دمياط عام 708، وقد انتهت هذه الإغارة بأسـر أميـر البحر خالد بن كيسـان، وتكرّر الهجـوم في عهد هشام بن عبد الملك[2].

قبرص، مختبر لاستراتيجية جزرية

شكّلت الحملة البحرية التي استهدفت قبرص عام 648 أول عملية غزو للمتوسط من قبل المسـلمين. قاد معاوية هذه الحملة، وقد يكون اصطحب إمرأته وبعـض المقربين منه، بأمر من الخليفة عثمـان، وفق رواية الواقدي. كانت الجزيرة ملتقى الطرق البحرية الرئيسـية بين سوريا والأناضول وبحر ايجيه. وأتت الحملة الأولى أشـبه بغارة، على غرار ما كان يفعل العرب في البر قبل أن يباشروا بعملية الفتح، وقد انتهت بصلح وافق القبارصة بموجبه على أن يدفعوا خراجًا للمسلمين يوازي ما يدفعونه للإمبراطور البيزنطي. لم يتغيّر الوضع الديني للجزيرة، خاصة فيما يعود للزواج بين الروم والقبارصة، والذي سُـمح بأن يتمّ دون إذن مسبق من المسـلمين. إن فرادة هذا الصلح تكمن في الطابع الخاص لوضع سـكان الجزيرة، التي تحوّلت إلى ما يشبه المنطقة المحايدة. في عام 652 ـ 653 استعان أهل قبرص بالبيزنطيين، فكانت الحملة الثانية التي اعتبر المؤرخون العرب أن سـببها هو نقض الصلح. هذه المرة، قرّر المسـلمون الاسـتيلاء على الجزيرة، تمامًا كما كانوا يفعلون في عملياتهم البرية:

(1) J.-Cl. Cheynet (2006), p. 3-8; A. Kaplony (2002); M. Bonner (2004)

(2) A. Fahmy (1966), p. 35; S. Bouderbala (2008), p. 283, 290

«فلما كانت سنة اثنتين وثلاثين أعانوا الروم على الغزاة في البحر بمراكب أعطوهم إياها، فغزاهم معاوية سنة ثلاث وثلاثين [653 ـ 654] في خمس مئة مركب، ففتح قبرس عنوة، فقتل وسبى ثم أقرهم على صلحهم. وبعث إليها باثنى عشر ألفا كلهم أهل ديوان، فبنوا بها المساجد. ونقل إليها جماعة من بعلبك، وبنى بها مدينة. وأقاموا يعطـون الاعطية إلى أن توفى معاوية وولى بعده ابنه يزيد، فأقفل ذلك البعث وأمر بهدم المدينة. وبعض الرواة يزعم أن غزوة معاوية الثانية قبرس في سنة خمس وثلاثين [655 ـ 656]»[1].

ظلّ التعامل مع الجزيرة راسخًا في ذاكرة المســلمين، نظرًا لأنها كانت الهدف لأول حملة عسكرية بحرية عربية يعترف بها التأريخ الرسمي. وبطريقة ما، شكّلت الاتفاقات التي عُقدت مع أهل الجزيرة نوعًا من الاجتهاد الفقهي. في المناسبة، يذكر البلاذري أســماء الفقهاء الأكثر شهرة في الأزمنة الأولى للإسلام، الذين أعطوا رأيًا في الطريقة التي تصرّف القائد الأموي بموجبها.

لقد اضطرّ الأسطول إلى مهاجمتها مرتين، في عام 648 ومن ثمّ في عام 650، ومنها انطلق لتدمير منشآت جزيرة أرواد التي تُركت قاعًا صفصفًا، وهي طريقة تعامُل اســتُخدمت أكثر من مرة، حين كان المســلمون لا يقدرون أو لا يرغبون في البقاء في إحدى الجزر. ذاك كان مصير مالطة التي بقيت لفترة طويلة خالية من السكان، وبانتليريا [قَوْصَرَة] في زمن آخر[2].

القسطنطينية، هدف أساسي

إن أولى الحملات التي ذكرناها والتي اســتهدفت الجــزر، بالإضافة إلى الغارات المتكرّرة في الأناضول، تشــير بلا أي لبس إلى أن الهدف الأساســي للعرب ـ بعــد أن أُخمدت الفتنة التي تواجه فيها مناصــرو علي ومؤيّدو القائد الأموي معاوية عام 661 ـ، كان القسطنطينية. حين فوّض الخليفة إلى ولاة مصر

(1) البلاذري، «فتوح البلدان»، مرجع سبق ذكره، ص. 160؛ انظر كذلك: الطبري، «تاريخ الأمم والملوك»، الموسوعة الشاملة، ج. 4، ص. 260 ـ 263.

(2) L. I. Conrad (1992); H. Bresc (2004)

غزو مناطق إفريقية، وإلى ولاة العراق المغيرة بن شعبة، وزياد بن أبي سفيان وابنه عبيد الله، ما بين 661 و684، غزو المناطق الشرقية، وكذلك قيادة الحرب في خراسان انطلاقًا من البصرة والكوفة العاصمتين العراقيتين، فإنه احتفظ لنفسه بقيادة العمليات ضد بيزنطية، وبذلك يكون قد أشار بوضوح إلى أن الإمبراطور البيزنطي والثغور في طوروس وأرمينيا والساحل السوري تشكّل الأهداف الأولية لغزو المعمورة. هذا التوزيع في المهام القيادية سوف يُعتمد كذلك لاحقًا مع عبد الملك بن مروان، ويتبنّاه الخلفاء العباسيون[1]. كان لا بد إذًا من إحكام السيطرة على الطرق البحرية، لأنه لم يكن بالإمكان زعزعة صمود العاصمة البيزنطية من دون استخدام الأسطول، وكان من الواضح بالنسبة للعرب، كما بالنسبة للثائرين البيزنطيين على الحكم، أن البحر يقدّم فرصة سانحة للوصول بسهولة إلى العاصمة، أفضل مما هو متاح عن طريق البر. أثناء الفتنة الكبرى بين أنصار معاوية وعلي ما بين 656 و661 أدّت الهجمات البيزنطية المعاكسة إلى إبعاد الخط الحدودي باتجاه الشرق. كما أن الروايات المتعلّقة بالهجومين ضد العاصمة البيزنطية، الأول ما بين 674 و677، والثاني ما بين 717 و718، تخلو من الدقّة. فالمؤرخون العرب يلزمون الصمت عمليًا حول المحطات العسكرية لهاتين الهزيمتين المتتاليتين، ويركّزون اهتمامهم في روايتهم للحملة الثانية على تمجيد بطولات مسلمة [بن عبد الملك][2]. من هنا، تبقى مدوّنة تيوفان التاريخية [«تاريخ تيوفان»] المصدر الأكثر شمولًا لتلك الحقبة.

انطلق الهجوم الأول برًّا وبحرًا عام 672، لكن الجيش لم يتمكّن من تخطّي مدينة بيرغامون[3]. في الوقت نفسه، وصل الأسطول إلى خلقيدونية حيث أمضى فصل الشتاء[4]. ثم استُقدمت تعزيزات عن طريق البرّ بقيادة يزيد بن

---

(1) G. R. Hawting (2000), p. 40-45

(2) M. Canard (1926); R. Guilland (1955); L. I. Conrad (1992); A. M. Fahmy (1966), p. 91-110; A. Kaplony (2002)؛ بالنسبة لمسلمة، انظر: A. Borrut (2011), p. 201-247

(3) *E.I.*3 «Kustantiniya» (J. H. Mordtmann), V, 532b

(4) «تاريخ الطبري» [230/5]؛ «تاريخ اليعقوبي» [229/2].

معاوية، وعن طرق البحر[1]. وفقًا لتيوفان، لم يكن الأمر حصارًا بالمعنى الحقيقي، بقدر ما كانت غزوات امتدت على سبع سنوات. كان الأسطول بقيادة بُسر بن أبي أرطأة الذي قام أولًا بغزو جزيرة رودس، ومن ثم رسا بالقرب من الضفة الأوروبية لبحر مرمرة. ووفقًا للمصادر العربية، فإن المدينة «حوصرت» لمدة سنتين، ما بين 674 و677. يذكر تيوفان أن الأسطول العربي شنّ هجومًا لاختراق شبه جزيرة القرن الذهبي، لكن السفن الإسلامية احترقت بعد إطلاق النار الإغريقية عليها، وهو سلاح بحري يؤتى على ذكره للمرة الأولى، مما أكسب هذه الرواية شهرة كبيرة[2]. بعد هذه الهزيمة تراجع المسلمون، ووفقًا للمصادر العربية التي لا تتعاطى بوضوح مع الحدث، أمضوا فصل الشتاء في كزيكوس [أرواد] أو رودس، المعتبرتين بمثابة قاعدة خلفية للأسطول[3]. حوالى عام 677، توقفت الهجومات البحرية، مؤذنة بنهاية الحصار الأول.

في المحاولة الثانية، تمّ حشد قوات ضخمة بقيادة مسلمة بن عبد الملك. أما الحصار بحدّ ذاته فقد دام سنة واحدة، من صيف 717 إلى صيف 718، بعد أن اجتازت الجيوش الإسلامية مضيق البوسفور بأمر من عثمان الذي كان قد تولّى الخلافة. استفاد الأسطول المصري المعزّز بسفن أتت من تونس، من سوء أوضاع الأسطول البيزنطي ليقترب من أسوار العاصمة، لكن محاولته باءت بالفشل بعد انطلاق السفن البيزنطية من القرن الذهبي. ووفقًا للمؤرخ البيزنطي تيوفان، سمحت هذه المناورة العسكرية بإغراق العديد من السفن التي تنقل الجنود، بفضل استخدام النار الإغريقية كذلك. ويضيف المؤرخون البيزنطيون عوامل أخرى تفسّر هذه الهزيمة البحرية الجديدة والأسباب الكامنة وراء النصر الذي أحرزه البازيليوس ليو الثالث (717 ـ 741)، منها: قسوة الظروف المناخية، منعة موقع القرن الذهبي الذي يصعب الاستيلاء عليه، فرار

(1) «تاريخ الطبري [231/5]؛ «تاريخ اليعقوبي» [232/2]؛ ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» [314/3].

(2) Théophane, éd. De Boor, p. 353-354

(3) تاريخ الطبري [231/5]؛ ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» [315/3].

البحّارة الأقباط من سفن الإمداد. ترك هذا الفشل أثرًا كبيرًا في الأذهان، مما جعل المؤرخين الروم والعرب يشـدّدون على ضخامة الإمكانات العسكرية التي استخدمها مسلمة في البرّ كما في البحر، مشيرين إلى إبحار عدة أسراب من السفن من الاسكندرية وتونس لمساندة المحاصِرين[1].

بعد الهزيمة في فونيكة [معركة ذات الصواري] عام 655، أعاد الروم النظر في أحوالهم العسكرية؛ فخسارة سوريا ومصر والمغرب، وعدم كفاءة الأسطول ـ المعروف بأسطول الكارافيزيين المعادين للإيسـاوريين [الذين يتحدّر منهم الإمبراطور ليو الثالث] ـ الذي لم يتمكن من منع السـفن العربية من الوصول إلى البوسفور، أقنع الأباطرة البيزنطيين بإعادة تنظيم القوة البحرية. من هنا تقرّر إنشـاء ثيمة [مقاطعة] بحرية عُرفت بثيمة الكيبريوتس *Cibyrrhéotes*، تشـمل الساحل الجنوبي حتى ليكيا وجزر بحر ايجيه. أما الأسطول الذي عُهدت قيادته إلى حاكم عسـكري مقرّه أنطاليا عاصمة المقاطعة، فكان عليه قطع الطرقات الموصلة إلى القسطنطينية[2]. كانت هذه العملية الإصلاحية البحرية واحدة من تدابير إعادة النظر الجذرية، لأنه كان يتوجّب على البيزنطيين كما على العرب بعد وقت قصير، أن يكيّفوا الجيش والأسطول مع أشكالٍ جديدة للحرب.

الانخراط العربي في غرب البحر المتوسط

المتوسط تحت سلطة الخلفاء المروانيين

بالرغم من بعض الدراسـات الرائدة، فإن الموقع الذي يحتله البحر في سيناريو غزو غرب المتوسط، لا يزال يكتنفه الغموض، وهو لا يُعطى بشكل عام الأهمية التي يسـتحق[3]. في الواقع، لا تذكر المصادر العربية أي تدخل للأسطول من أجل مساندة موسـى بن نصير في غزوه للمناطق البحرية من

(1) انظر: *E.I.*2, «Maslama Ibn ‘Abd al-Malik» (éd. CD-Rom), VI, p. 740.

(2) V. Prigent (2007)

(3) P. Chalmeta (2003)

المغرب الأوسط والأقصى، ولا حين هاجم المسلمون مملكة طليطلة. وحده عبور مضيق جبل طارق وفّر الظرف للإشارة إلى استخدام السفن.

بعد تأسيس دار صناعة السفن وبناء الميناء في تونس، بادر والي إفريقية والمناطق الغربية، ما بين 702 و714، إلى إنزال أسطولٍ راح يجوب الحوض الغربي، وبشكل خاص الجزر الكبرى: صقلية، سردينيا، كورسيكا والبليار. ويبدو أن الحملات قد توقفت ما بين 714 و718، أثناء غزو الأندلس؛ فالمدوّنة التاريخية الكارولنجية التي تُنسب إلى فريدغير*Frédégaire* تذكر تدخّل الأسطول الإسلامي في وقت كانت الجيوش العربية تصل للمرة الأولى ـ باستثناء عبور المضيق ـ إلى المنطقة الساحلية لشبه الجزيرة الإيبيرية، في مناطق كتالونيا وسبتمانيا. ووفقًا لمصدر أندلسي، فإن أمير البحر شراحيل الحميري قاد الأسطول الآتي من تونس، و/أو من مصر عبر تونس، ووصل إلى الساحل الأندلسي على وجه اليقين عام 718 ـ 719، بمحاذاة مدينة نربونة، وهو ما يعزّز تأكيدات الكاتب المجهول للمدوّنة الكارولنجية. ثم تكرّرت الإغارات بشكل ثابت على مدى السنوات التالية، حتى عام 752، والتي كانت تستهدف الجزر في أغلب الأحيان[1].

يعود القسم الأكبر من المعلومات حول هذه العمليات الحربية للواقدي ابن المدينة المنوّرة، وقد استقى منها مؤرخو بغداد ـ اليعقوبي والطبري ـ، والعراقي ابن الأثير، وكذلك المصري ابن عبد الحكم. إلا أن أقدم الروايات والأكثرها دقة بالنسبة لكثيرين نجدها في تاريخ العراقي خليفة بن الخياط، حول الغارات التي شُنّت بعد عام 718[2].

بشكل عام، أُطلقت جميع عمليات فتح غرب المتوسط، في البر كما في البحر، بناء على أمر من الخليفة في دمشق، أو من يمثّله، لأن الحكّام الأمويين كانوا يسعون دومًا لإبقاء سيطرتهم على الولاة والقوات المسلّحة العاملة في غرب المتوسط برًّا وبحرًا. وقد نقل مدوّنو الأخبار في المغرب والأندلس

(1) Ph. Sénac (2006); P. Guichard (1995b)

(2) «تاريخ خليفة بن الخياط»، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض 1985.

ما حفظوه عن هذه المركزية للقيادة العسكرية سواء في عهد السفيانيين (661 ـ 692) أو في عهد المروانيين (692 ـ 749). وكما في سائر الجبهات، كان أمراء الحرب المعيّنون هم قادة العمليات العسكرية وولاة المناطق المحتلّة، لكنهم كانوا ملزمين بتأدية الحساب، سيما فيما يعود للغنائم. وكانت هرمية القيادة متشابهة في البر والبحر، بحيث يقوم الوالي أو أمير البحر بالإشراف على مجمل العمليات باسم الخليفة. أما دور الصناعة فكانت تحت إشراف الخليفة المباشر الذي يقوم بتعيين قائدًا للأسطول، إذا لم يحتفظ بأمر القيادة لنفسه. من هنا، اعتُبرت دار الصناعة في تلك الفترة بمثابة الرمز لسلطة الخليفة على البحر، كما نتبيّن من رسالة الخليفة عبد الملك بن مروان، التي يأمر فيها ببناء دار لصناعة السفن عام 702:

«فكتب عبد الملك بن مروان إلى أخيه عبد العزيز وهو والي مصر أن يوجه إلى معسكر تونس ألف قبطي بأهله وولده وأن يحملهم من مصر ويحسن عونهم حتى يصلوا إلى ترشيش وهي تونس. وكتب إلى ابن النعمان أن يبني لهم دار صناعة تكون قوة وعدة للمسلمين إلى آخر الدهر، وأن يجعل على البربر جر الخشب لإنشاء المراكب ليكون ذلك جريًا عليهم إلى آخر الدهر وأن يصنع المركب بها ويجاهد الروم في البر والبحر وأن يغار على سواحل الروم فيشتغلوا عن القيروان. فوصل القبط إلى حسان وهو مقيم بتونس فأجرى البحر من مرسى رادس إلى دار الصناعة وجر البربر الخشب وجعل فيها المراكب الكثيرة وأمر القبط بعمارتها [...] فصارت دار صناعة تونس متصلة بالمبنى، والمبنى متصل بالبحيرة، والبحيرة متصلة بالبحر»[1].

إن رغبة الخليفة عبد الملك، وبدعم قوي من أخيه والي مصر، في شنّ حملة جديدة لاستكمال فتح إفريقية البيزنطية، كانت تشمل كذلك وسط وغرب المتوسط وهي مناطق أصبح الوصول اليها ممكنًا إنطلاقًا من الميناء التونسي. وقد اقتضى انتظام الحملات البحرية من دون أدنى شك أن يكون الهدف الآخر هو السيطرة على الجزر، بعد سلسلة من الغارات التي تُسهم في إضعاف التحصينات الدفاعية.

---

(1) البكري، «المسالك والممالك»، ج.2، ص.695، الدار العربية للكتاب 1992.

العمليات البحرية في الغرب تحت إشراف الأمويين؟

خلال النصف الأول من القرن الثامن، حافظ الخلفاء المروانيون على سلطتهم على المنطقة الغربية من خلال مراقبتهم اللصيقة لتصرّفات الولاة. من هنا، قرّر الخليفة الوليد بن عبد الملك أن يفصل منطقة غرب المتوسط عن سلطة الفسطاط، ليولّي عليها موسى بن نصير، الذي كان يرتبط مباشرة بالخليفة. وبالرغم من السرعة الصاعقة التي فتح بها المغرب الأوسط والأقصى ما بين 709 و 710، وهي مناطق كانت تقع سابقًا تحت سيطرة روما وبيزنطية على امتداد الساحل[1]، وانتصاره على ملوك طليطلة عام 711، فإن موسى لم يسلم من سهام مؤرّخي الخليفة. ويأتي استدعاء الخليفة لهذا القائد العربي عام 713 ـ 714، فيما كان يقود حملة في شمال ـ غرب اسبانيا، وعودته مكرَهًا إلى دمشق حيث عُزل وحُكم عليه بالموت من قبل سليمان بن عبد الملك الذي تسلّم الخلافة إثر وفاة أخيه الوليد، ليُثبت إلى أي مدى كان الخلفاء في الشام يحرصون على الإمساك بالسلطة في هذه المناطق المحتلّة حديثًا. فبعد أن استند الخليفة في حكمه على أن توزيع الغنائم والأسلاب منذ عهد عمر بن الخطاب، كما جَمْع الخراج وتوزيعه، يعود لسلطة الخليفة مباشرة، تمكّن من إنزال العقوبة بهذا البطل المجاهد، الذي أصبح يمتلك على الأرجح فائضًا من القوة بنظر الأمويين. كما أن مجمل أمراء الحرب الذين قادوا جيوش الخليفة في إفريقية، سواء ابن أبي سرح أو ابن حُديج أو عُقبة بن نافع، ما بين 647 و 665، وكذلك حسّان بن النعمان، كلّهم اتُّهموا بالاختلاس أثناء توزيع الغنائم[2].

الغزوات وفتح جزر غرب البحر المتوسط

«الغزوة» هي نمط من القتال استخدمه المسلمون، ويُقصد به اجتياز الثغور لمهاجمة العدو في بلاده، «دار الحرب». من الناحية المثالية، كان الهدف

(1) انظر أعلاه: كيف أن موسى بن نصير لم يسعَ للاستيلاء على المدن الساحلية لموريطانيا القيصرية ولا على مدن موريتانية الطنجية، باستثناء المدن الواقعة في منطقة المضيق.

(2) P. Chalmeta (2003), p. 80-86

المعلن على الدوام هو احتلال أراضٍ لتوسيع رقعة «دار الإسلام»، لكن كان لا بد من انتظار النتائج لإصدار الحكم الصحيح. تحصي المدوّنات التاريخية انتصارات الجيوش الإسلامية على الأعداء الكفّار، إما من خلال الإعلان عن خضوع منطقة معينة، وذكر بنود عقد الصلح، وإما من خلال الإشارة إلى الغنائم والأسلاب أثناء عملية الإغارة. بعد ذلك، كانت الغنائم تقسّم على المقاتلين، بعد أن تُحفظ الحصّة العائدة للدولة وفقًا للقواعد المتّبعة منذ زمن الرسول. كانت هذه النصوص تجمع إذًا بين محطتي الغزوة، الغنائم والفتح، وتتغافل عن أحداث المعركة، إلا في حال تعظيم الشهداء. وفي إطار الهجومات على الجزر المتوسطية، لا يذكر المؤرخون العرب، مثل خليفة بن الخياط وابن أعثم الكوفي، إلا الحملات التي اعتُبرت موفقة، تلك التي انتهت باستسلام العدو، ونادرًا إلى عقد صلح، ويكون حجم الغنائم هو الدليل على مدى النجاح.

هذا الأمر ينطبق على الحملة التي شُنّت ضد جزر البليار [الجزر الشرقية] عام 705 ـ 706، والتي تُقدَّم تارة على أنها غزوة رجع منها المهاجمون بغنائم وفيرة، وتارة كنقطة انطلاق لفتح الجزر لاحقًا. هذه الرواية الثانية ترتبط بشكل وثيق بالطموحات المنسوبة إلى موسى بن نصير الذي يُنقل عنه أن ابنه عبدالله، وبناء على أوامره، ألقى القبض على ملوك الجزر[1]. تبدو هذه الوضعية شبيهة جدًا بتلك التي شهدناها زمن معاوية حين هاجم قبرص، إذ تمّ التعامل أولًا مع الجزيرة على أنها أرض غزوات، وفق خطة أثبتت جدواها في البرّ. وما ذُكر عن الهجمات التي شُنّت بلا هوادة منذ عام 703 ـ 704 بقيادة عبد العزيز بن مروان إنطلاقًا من مصر، ومن بعدها بقيادة عبدالله بن موسى بن نصير انطلاقًا من تونس، بدءًا من عام 705 ـ 706 باتجاه صقلية، والتي وصلت إلى أبواب العاصمة سرقوسة، ومن بعد ذلك الهجومات المتكرّرة سنويًا حتى عام 710 ضد أهالي سردينيا، ومجددًا الحملة ضد جزر البليار عام 707 ـ 708 والتي أدّت إلى استسلامها، كل ذلك لا يترك أدنى

(1) ابن القوطية، «تاريخ افتتاح الأندلس»، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

مجال للشك حول نوايا العرب في فتح هذه الجزر. كذلك الأمر، تُجمع المصادر العربية والبيزنطية على تقديم الهجومات البحرية ضد كريت في نفس الحقبة، وكأنها المرحلة الأولى من استراتيجية لغزو الجزيرة.

تظهر هذه الرغبة الواضحة في الاستيلاء على الجزر في الكلام المنسوب إلى فاتح مملكة القوط الغربيين، حين حضر أمام الخليفة بعد استدعائه بحجة اختلاسه لجزء من الغنائم. فبعد تسييره للهجومات في ثلاثة اتجاهات ـ المغرب الأقصى، اسبانيا والجزر ـ، ولّى أولاده الثلاثة، كما لو كان ملكًا يوزّع المُلك على أبنائه:

«قال: وذكروا أن محمد بن سليمان، أخبرهم أن سليمان بن عبد الملك قال لموسى: من خلفت على الأندلس؟ قال له: عبد العزيز بن موسى. قال: ومن خلفت على أفريقية وطنجة والسوس؟ قال: عبد الله ابني. فقال له سليمان: لقد أنجبت يا موسى، فقال موسى: ومن أنجب مني يا أمير المؤمنين، إن ابني مروان أتى بملك الأندلس، وابني عبد الله أتى بملك ميورقة وصقلية وسردانية، وإن ابني مروان أتى بملك السوس الأقصى فهم متفرقون في الأمصار، وغيرهم يغيرون فيأتون من السبي بما لا يحصى»[1].

شكّل اعتقال الأسرى وإزاحة «الملوك» عن عروشهم الدليل على نجاح الحملة وعلى إخضاع «الممالك» الثلاث للإسلام؛ من هنا، يقدَّم موسى بن نصير على أنه القائد الذي أنجز فتح العالم لجهة الغرب، وقد أُشير أكثر من مرة إلى أن جزيرة سردينيا هي أرض محتلّة منذ عام 708:

«في سنة سبع وثمانين [مارس ـ سبتمبر 706] أغزى موسى بن نصير ابنه عبد الله سردانية من بلاد المغرب فافتتح قِوَلة [...]. وفي سنة تسع وثمانين [مارس ـ سبتمبر 708]، أغزى موسى بن نصير ابنه عبد الله، فأتى ميورقة ومنورقة ـ جزيرتين بين صقلية والأندلس ـ وافتتحهما»[2].

---

(1) ابن قتيبة الدنيوري، «الإمامة والسياسة»، تحقيق علي شيري، ص. 103 ـ 104، دار الأضواء، بيروت 1990.

(2) «تاريخ خليفة بن الخياط»، تحقيق أكرم ضياء العمري، ص. 300 و 302، دار طيبة، الرياض 1985.

في السنوات التالية، تمّت الإغارة على سردينيا بعد أن فشلت المحاولات السابقة. وقد اقتصر احتلال الجزيرة على بضعة سنوات، أقلّه حتى عام 732، في منطقة كالياري. بالفعل، في هذا العام، تذكر الأوساط البابوية أن ليوتبراند ملك اللومبارد فاوض المسلمين على استعادة رفات القديس أغوسطينوس، التي يُعتقد أنها كانت مدفونة في عاصمة الجزيرة في حينها[1]. في الوقت نفسه، حال وجود الأسطول البيزنطي في سرَقوسة من استقرار المسلمين في صقلية. وقد استفاد البيزنطيون من توقّف الهجومات، في وقت انصرف فيه المسلمون إلى فتح الأندلس ومحاصرة القسطنطينية عام 717، مما كان يستدعي حشد كل قواهم البحرية من أجل إعادة الإمساك بالوضع. وقد تمكّنوا من السيطرة على الطرق المؤدية إلى سردينيا عام 732. ولم يتأخر البيزنطيون في المحافظة أو السيطرة على الممرات بين حوضي البحر المتوسط، وعلى المحطات الجزرية التابعة لها. في المقابل، أتى الفتح العربي لجزر البليار ليقطع طريق الوصول إلى شبه الجزيرة الإيبيرية. بدءًا من عام 728، استُأنفت الهجومات الإسلامية بشكل منتظم على صقلية، التي أصابها الوهن بفعل النصر الذي حققه الأسطول المصري عام 735، وقد تم اجتياح العاصمة سرقوسة مرة ثانية عام 737. سمحت فترة الهدوء التي عمّت المغرب بعد انتفاضات قبائل البربر، بإرسال حملة أخيرة عام 752 انطلاقًا من تونس استهدفت الجزيرتين.

إن الإشارات إلى الحملات البحرية في ظل الحكم الأموي، كما ذكرها مؤرّخو الخلفاء، وبشكل خاص الإخفاقات المؤقتة أو الدائمة في احتلال الجزر الكبرى، تدلّ على أنه كان بنيّة خلفاء بغداد استكمال السياسة نفسها، أي فتح المتوسط، ومتابعة ذلك من حيث توقّف الأمويون.

إن صحابة الرسول، وبشكل خاص معاوية ـ حين كان في خدمة الخلفاء في المدينة المنوّرة قبل أن يصبح خليفة ـ، وعمرو بن العاص، قبل وصول

---

(1) P. Fois (2012)

الخلفاء المروانيين إلى السلطة، مكّنوا المسلمين من منافسة البيزنطيين على السيطرة على بحر الروم، بدءًا من عام 655. لذلك، لجأوا إلى استخدام البنى البحرية التي تركها البيزنطيون في مصر وســوريا، وجعلوا من الأسطول أداة حقيقية للفتح. هذا البُعد البحري للفتح العربي لاقى الكثير من الاستحسان، مما جعل العباسيين والخوارج، في مناطق ســلطتهم في المتوسط، بدءًا من القرن التاسع، يذكرون الحملات البحرية التي شنّها الأمويون، وإنما باعتبارها مرحلة أولى للسيطرة على البحر المتوسط والجزر، وبالتالي يقع على عاتق خلفاء بغداد مواصلة الفتح واستكماله.



الفصل التاسع

النموذج العباسي للسيطرة على المتوسط

(من منتصف القرن الثامن حتى القرن العاشر)

في الفصل المخصّص لقيادة الأساطيل، يتجاهل ابن خلدون في «مقدمته» النشاط البحري الإسلامي في القرن التاسع، وذلك لأنه على الأرجح يتقيّد بنسق السـرد التاريخي الذي فرضه الخلفاء في الغرب. يمكن أن يفسَّر هذا الصمت بحالة الإغفال السابقة التي انتشـرت في مدونات المؤرّخين التابعين للخلفاء العباسيين والفاطميين والأمويين في قرطبة، الذين مارسوا نوعًا من الرقابة على النشاطات البحرية الإسلامية لتلك الحقبة. نتيجة لذلك، وبعد توقف الفتوحات، يفوتنا حتى ذكر الغزوات البحرية انطلاقًا من الشواطئ الإسلامية.

«القطيعة» العباسية في المتوسط: تضليل تأريخي

ما أن هزم الأسياد الجدد للحكم الإسلامي الأمويين وسيطروا على بلاد الشام وحدودها، حتى أعلنوا عن نواياهم في مسألة الجهاد، وهي تندرج ضمن استكمال السياسة التي انتهجها أسلافهم، كما يتضح من استئناف الهجومات على حدود الأناضول، منذ عهد أبي العباس عبد الله السفّاح. واستمر انخراط الخلفاء حتى الثلاثينيات من القرن العاشـر، باستثناء فترات الأزمات، كتلك التي دارت بين ولدي هارون الرشيد من 809 حتى 813. وأتت ضخامة الهجوم البري والبحري عام 779 لتعطي إشارة انطلاق الحملات الكبرى التي سمحت

بالاقتراب مجددًا من القسطنطينية. بقي هذا الأمل منتعشًا حتى فتح عمورية عام 838. في عام 782، بعد أن اجتاز هارون الرشيد منطقة الأناضول البيزنطية، وراح يتأمل بحر مرمرة، قد يكون أخذ على نفسه عهدًا بمتابعة عمل مسلمة بن عبد الملك الذي رفع الحصار عن القسطنطينية عام 718.

في المقابل، إن فقدان السيطرة على جزء من بغداد، ومناطق من المغرب والأندلس، وكذلك تعزيز وضع المسيحيين في الشرق بدفع من الأباطرة الإيساوريين، بشكل خاص قسطنطين الخامس، كما في الغرب مع توسّع الإمبراطورية الكارولنجية حتى الشواطئ اللاتينية للمتوسط، غيّر في العمق وعلى مدى طويل توازن القوى بين المسلمين والمسيحيين. لم يعد الإسلام في وضع المسيطِر، ولم يعد بإمكانه، بالرغم من إعلانات النوايا للخلفاء أو الأمراء في الغرب، أن يأمل بتوجيه حملات ضخمة إلى بلاد الكفّار. بقي هذه التوازن مستقرًّا إلى حدّ ما حتى الستينيات من القرن العاشر، حيث تميّز هذا العقد باختراقات بيزنطية حاسمة في البر كما في البحر، مع الاستيلاء على كريت (961) وقبرص (965).

توقّف الفتوحات: الخروج المتوهَّم للعباسيين من الساحة المتوسطية

بعد الهجومات التي شُنّت في عهد المروانيين، أوقفت الأساطيل التابعة للخلافة عملياتها الحربية عام 752. حتى عام 770، وفق الحوليات الإسلامية والمسيحية، لم تعكّر أية حملة بحرية صفو عيش السكّان الروم واللاتين المقيمين على ضفتي المتوسط. هذه الهدنة البحرية الطويلة، التي اعتُبرت على أنها إيقاف لحركة الفتح بصورة عامة، تُعزى إلى ما خلّفته «الثورة العباسية» من آثار، حتى أنها تقدّم أحيانًا كنتيجة لقرار نضج في رأس الخلفاء.

مع توقّف الفتح واستقرار الجبهات، كان لا بد من رموز الالتزام العسكري للخلافة أن تتبدّل. أصبح الخلفاء محاطين بشكل متزايد بجنود شرقيين، سواء العرب من أبناء خراسان الذين انضموا إلى القوات التي قادها أبو مسلم الخراساني قاهر الأمويين وفاتح العراق، أو الإيرانيون مثل الطاهريين

(821 ـ 873) الذين لعبوا دورًا حاسمًا في معركة الأشقاء في بغداد التي تواجه فيها الأمين والمأمون بين عام 809 و813، أو الأتراك الذين أصبحوا رأس حربة جيش الخليفة في عهد المعتصم[1]. وكما تدلّ الأعمال التزيينية في قصر سامرّاء، فإن الطابع الشرقي لجيش الخليفة بدّل في تمثّلات الجهاد بما يتلاءم مع القيم العزيزة على قلب الجنود الآتين من السهوب، وهي قيم قريبة من تلك التي تتبنّاها القبائل العربية، والتي لا تترك مكانًا للسفينة والبحّارة في نمط تمثّل القتال، بل يصبح هذه الأمر حكرًا على الخيّالة لوحدهم. بعد عدة قرون، فعل الأيوبيون والمماليك الشيء نفسه في مصر.

في نفس الوقت، أتى تعزيز القوة البحرية البيزنطية في عهد الأباطرة الإيساوريين[2] ليجعل من الاهتمام بالبحرية الإسلامية أمرًا لا مفرّ منه، خاصة في المناطق القريبة من سوريا وصولًا إلى كيليكيا. ولا نفتقر للأدلّة حول اهتمام الخلفاء في الحفاظ على سلامة الساحل الإسلامي. فقد استعادوا استراتيجية معاوية وخلفائه، التي تقوم على احتلال أو تحييد الجزر التي كانت تشكّل محطة للأساطيل المسيحية كي تقترب من السواحل الإسلامية. وتتزامن الإشارات إلى الهجومات البحرية ضد أراضي الروم مع أوقات ضعف سلطة الإمبراطور البيزنطي، كما في حرب الأيقونات، أو الطعن في شرعية الإمبراطور من قبل توماس الصقلبي في العشرينيات من القرن التاسع، أو أيضًا حين أتى خان بلغاريا سيميون (893 ـ 927) يطالب بالتاج الإمبراطوري في مطلع القرن العاشر عند أسوار القسطنطينية[3]. في نفس الوقت، زادت الهجومات المتكررة التي قادها البيزنطيون في البر وفي البحر من إعطاء الأولوية للحرب، بحيث أصبح الدفاع عن دار الإسلام يمثّل التزامًا أساسيًا للخلفاء في الحرب، على الأقل وفقًا لما تذكر النصوص.

---

(1) H. Kennedy (1981); P. Crone (1980); A. Northedge (2005); E. de La Vaissière (2007); M. Gordon (2001)

(2) H. Ahrweiler (1971)

(3) J.-Cl. Cheynet (2004), p. 13-22

الدفاع عن «دار الإسلام»، سمة جديدة مميِّزة لجهاد الخلفاء

إذا كانت «الثورة العباسية» قد ادّعت القطيعة الجذرية مع الخلافة الأموية، فإن التوجهات الجهادية اندرجت ضمن مواصلة زمن الفتح. بكل حال، لم تُصدر السلطة الجديدة قرارًا في الموضوع، لكنها كانت ملزمة بأن تأخذ بعين الاعتبار تعزيز بيزنطية لقوتها، وبروز القوة الكارولنجية، والوضع على الحدود الشرقية في مواجهة الأتراك. في الواقع، كانت هناك استحالة في تحقيق أي تقدم قبل القرن الحادي عشر، إلا عن طريق البحر.

بقي قسم كبير من الجيش الذي حقّق النصر في معركة نهر الزاب الكبير متمركزًا في العراق ليسهر على استقرار جبهة خراسان ووقف التعدّيات. أما الحملة على تاراز [كازاخستان] عام 751، التي غالبًا ما تقدّم في الكتب التاريخية على أنها المحاولة الأخيرة للسيطرة على أراضٍ تقع وراء نهر سيحون [سير داريا]، فإنها تظهر في المراجع العربية كعملية وقائية تهدف لوقف محاولة الأتراك الأوغوز العاملين لصالح أسرة تانغ الحاكمة في الصين (618 ـ 907) من أجل إقامة مركز متقدّم للإمبراطورية الصينية في هذا المكان الذي يؤمّه الحجّاج البوذيون. ما من مرجع يذكر هذه الحملة على أنها عملية فتح، وإنما هي محاولة لصدّ الهجوم ليس أكثر(1). على المقلب الآخر، كشفت هزائم بواتييه عام 732 ووادي بير عام 737، ومن بعدها خسارة نربونة عاصمة المسلمين في الغال منذ عام 719، عن تنامي قوة أسرة البيبينيين في جنوب فرنسا الحالية. في الوقت نفسه، صبّت الأزمة التي تسبّبت بها ثورة البربر وعمليات التنافس بين القبائل العربية في الأندلس، في صالح إعادة تكوين مملكة مسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية، شكّلت جبال أستورياس حماية لها(2).

في الداخل الإسلامي، كان من نتائج الهزيمة الأموية عند نهر الزاب الكبير أن سقطت الدولة الأموية في الشام. وسرعان ما استأنفت القوات

---

(1) C. E. Bosworth, «Taraz», *E.I.*3, X, p. 222-223

(2) Ph. Sénac (2006)

المرابطة على الحدود غاراتها ضد بيزنطية، في عهد السفّاح. عُهد بالقيادة في البداية إلى عمّ الخليفة أبو جعفر المنصور، الأمير عبدالله بن علي (764 ـ 765) الذي انتصر على الخليفة الأموي في معركة الزاب، ولكنه دفع حياته ثمنًا لمطالبته بالخلافة أيام المنصور. اعتمد هذا الأخير على التحالف مع بني صالح، أحفاد أحد أعمامه، الذين تمكّنوا من ضمّ القبائل القيسية إلى الحكم الجديد، بعد أن كانت تتولّى حماية منطقة حرّان في بلاد الرافدين العليا، عاصمة الخلافة أيام مروان الثاني. فما أن تمّ الصفح عن هذه القبائل حتى التحقت بقوات خراسان المتمركزة في شمال سوريا تحت إمرة صالح بن علي، فدعّمت الحدود، واستأنفت عملياتها في الأناضول[1]. وقد مكّن حكم المنصور الذي كان محط اعتراض دائم من بني قومه، المسلمين من الحفاظ على قواهم الحية في مواجهة البيزنطيين، وأعطى الفرصة لبني العباس لكي يشنّوا هجومات في كبادوكيا حتى الثلاثينيات من القرن التاسع.

الإرث الأموي الآخر هو الشاطئ السوري ـ الفلسطيني الذي وُضع تحت الإشراف المباشر للخليفة، وشكّل امتدادًا للحدود البيزنطية. بادر الخليفة المنصور بإعطاء الأوامر لإعادة بناء الموانئ، وتدعيم التحصينات المواجهة للبحر، ونقل مقرّ القيادة البحرية من الاسكندرية إلى صور. وقد شملت جبهة الحرب الغربية للخلافة العباسية منطقة واسعة امتدت من الجزيرة حتى سيناء، مرورًا بالساحل السوري وفلسطين[2]. هكذا، اهتمّ الخلفاء العباسيون بشكل مبكر، بعد فتح العراق بتعزيز إدارة المناطق الحدودية التي كانت مهدّدة في البرّ والبحر من قبل الأباطرة الأيساوريين.

شكّلت حرب الأيقونات الثانية في نهاية القرن الثامن فرصة مؤاتية للخلفاء لكي يعاودوا حملاتهم في الأناضول، بمساندة السفن الحربية، وحتى لكي يحيوا لوقت قصير المشروع الطموح الذي اضطرّ الأمويون للعزوف عنه، أي

---

(1) A. Borrut (2011), p. 354-450

(2) P. Cobb (2001); H. Kennedy (1981)

فتح القسـطنطينية. حتى عام 838، تمكّنت عدة حملات عسكرية من اختراق الدفاعات البيزنطية، وتهديد شبه الجزيرة. لكن في الوقت نفسه، أعاد التعزيز العسكري الذي قام به البيزنطيون التوازن، بشكل لم يسمح لا للمسيحيين ولا للمسلمين بتحقيق نصر حاسـم. وقد عانت حدود المناطق الإسلامية بدورها من هجمات المسيحيين. بالتالي، تقدّم الاهتمام بالدفاع عن الإمبراطورية على تغذية الآمال ـ التي سرعان ما تبخّرت ـ بهجوم جديد على العاصمة البيزنطية. نظرًا لهذه المعطيات الاستراتيجية، بذل الخلفاء المفتّشون عن شرعية حربية، جهدًا هائلًا لجعل أمن الحدود الركيزة لنهج جهادي جديد تعتمده الخلافة.

على أرض الواقع، أُعطيت الأولوية للمبادرات التي تمنع القوى المعادية من اختراق حدود المناطق الإسلامية، دون أن يلغي ذلك مواصلة الهجومات على أرض العدو، في البـرّ والبحر. لم يكن هنـاك أي تناقض بين «الجهاد الدفاعي» و«الجهاد الهجومي»، سواء قبل أو بعد عام 750، وهي مصطلحات غيـر متداولة في إطار الحرب الدائرة في المتوسـط. هكذا لـم تتوقّف أبدًا الغزوات في الأناضـول، وعن طريق البحـر، وتمكّنت مـن تحقيق بعض الفتوحات، خاصة الاسـتيلاء على العديد من الجزر في بحر ايجيه. بدءًا من عام 827، ساهم الاجتياح الإسلامي لكريت [إقريطش][1] وصقلية، بعد قبرص وجزر البليار، في تعزيز قبضة المسلمين على البحر. في المقابل، فإن إعادة التوازن للقوى فرض متغيّرات دفعت بالسـلطات الإسلامية في المنطقة إلى التحسّب للهجمات التي راح يشنّها الأسطول البيزنطي الذي استعاد خطورته بعد إنشاء «الثيمات» [المقاطعات] المحصّنة البرّية والبحرية[2]. وقد ظهرت مفاعيل هذا التنظيم الجديد في جميع أنحاء شرق المتوسط، كما في الحوض الغربي، بعد أن تحوّلت سرَقوسة [سيراكوز] وصقلية إلى حصن وقاعدة بحرية ينطلق منهما البيزنطيون إلى كافة السواحل حتى سردينيا والبروفانس[3].

(1) V. Christides (1984b)

(2) H. Ahrweiler (1966)

(3) V. Prigent (2007)

إن العدد الكبير من التحصينات الدفاعية على حدود المناطق التابعة للخلافة يدفعنا للاعتقاد بأن تحصين السواحل شكّل واحدًا من أكثر البرامج الطموحة في تلك الحقبة. في الوقت نفسه، تمّت بلورة صيغ حديثة لفضائل الجهاد بما يتلاءم مع الأشكال الجديدة للقتال التي اعتُبرت الأكثر استحقاقًا للثواب، وهي ترتكز على الدفاع عن الحدود. وقد لعبت مساندة ودعاية العلماء حاملي السلاح دورًا حاسمًا في الترويج لهذا النهج الجهادي الجديد. من هنا نرى الإمام سحنون الذي نشر المذهب المالكي في المغرب العربي، والذي مارس الرباط شخصيًا في صفاقس، يعتبر أن ثواب المرابط الذي يدافع عن إفريقية إنطلاقًا من المواقع الحدودية الساحلية يفوق ثواب المرابط الذي يجتاز اللسان البحري الذي يفصله عن صقلية للمشاركة في غزو الجزيرة.

إن الكتب التي تتكلّم على مزايا المرابطين، أكانت المؤلفات الفقهية المتعلقة بالحرب (السِيَر) التي كُتبت في منطقة طوروس بدءًا من السنوات الأخيرة من القرن الثامن، أو سِيَر العلماء الذين كانوا يمارسون الرباط على طول السواحل، تستبدل فضل الغازي بفضل المدافع عن الإسلام. في الوقت نفسه، قام العباسيون ومن بعدهم بنصف قرن أمراء غرب المتوسط، باتّباع إجراءات تكتيكية تتلاءم مع واقع الأرض في البرّ والبحر، ومع ما توافر لهم من إمكانات، من أجل الدفاع عن أرض الإسلام، وتوجيه الضربات كذلك على أرض العدو.

السيادة العباسية في البحر المتوسط

الرغبة في الهيمنة العالمية

بعد قيام إمارات مستقلّة عن الخلافة في الغرب ـ الأمويون في الأندلس بدءًا من عام 756، الأدارسة والرستميون في المغرب الأوسط والأقصى في نهاية القرن الثامن ـ، هناك عدة شهادات عن تدخّل الخلفاء في المناطق المنشقة في الغرب، حتى وإن كان قصير المدى، تثبت كيف كان الخلفاء يعتبرون مجمل المدى المتوسطي الإسلامي كجزء من الخلافة. هكذا، يروي ابن الأثير:

«في سنة مائة وست وأربعين [762 ـ 764]، سار العلاء بن مغيث اليحصبي من إفريقية إلى مدينة باجة بناحية الأندلس ولبس السواد وقام بالدولة العباسية وخطب للمنصور»(1).

أيًا يكن مصدرها، فإن الروايات المختلفة عن هذه الانتفاضة التي قادتها مجموعة يمنية من جند باجة تمرّدت على عبد الرحمٰن الداخل، تشير جميعها إلى تدخّل الخلافة التي سعت للإفادة من هذه الفتنة كي تضع يدها على الأندلس(2). كذلك، تُظهر عملية الاغتيال عن طريق السمّ التي تعرّض لها عام 791 إدريس الأول، أحد أحفاد علي، الذي وصل إلى فاس، أن هارون الرشيد كان يمتلك الوسائل للنيل من أعدائه في كل أنحاء الإمبراطورية، خاصة إذا كان الأمر يتعلّق بأشخاص يعودون بنسبهم إلى الرسول، ويمكنهم بالتالي المطالبة بالخلافة. مع ذلك، لم تفِ هذه الأعمال بالغرض المطلوب.

أثبت الإشعاع الفكري والثقافي الذي نشرته بغداد على مجمل المنطقة الإسلامية أنه سلاح أكثر فعالية، وقد شمل كافة الدول الإسلامية حتى ضفاف الأطلسي. فمن يقرأ المدوّنات التاريخية الأندلسية، التي كُتبت مع ذلك في القرن العاشر ـ في وقت كانت الخلافة الأموية لا تزال تحلم بالإطاحة بمغتصبي السلطة ـ، يُدرك كيف كان الأمير عبد الرحمٰن الثاني شديد الإعجاب بعبقرية مبدعي الشرق، كزرياب الموسيقار، وكيف أنفق أموالًا طائلة ليجعل من قرطبة مثيلة بغداد، وهي خطوة لا بد منها لتعزيز موقع حكّام الأندلس قبل الاستعادة المفترضة لمقرّ الخلافة(3).

أكّد رجال العلم المصريون، من خلال معلومات عديدة عن منطقتهم، على فك ارتباط الخلفاء العباسيين منذ وصولهم إلى السلطة مع المدن الساحلية في مصر، بدءًا من الاسكندرية، وهو أمر يتسبّب بالارتباك لمحرّر

(1) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، المجلد الخامس، ص. 178، دار الكتب العلمية، بيروت 1987؛ Ch. Picard (2000), p. 30-32

(2) Ch. Picard (2000), p. 30-32

(3) É. Lévi-Provençal (1957-1959), I, p. 263-276

«تاريخ البطاركة»[1]. فتلكوء المتوكل إثر غزو الـــروم البحري لمدينة دمياط وإحراقها والتنكيل بأهلها عام 853 يُبرز مفاعيل انســحاب إدارة الخلافة من المدن البحرية في الدلتا[2]. وأبعــد قليلًا، انطلاقًا من تريبوليتانا، قامت دولة الأمراء الأغالبة الذين اســتقلّوا بحكم منطقة إفريقية، مع إقرارهم بالانضواء رسميًا تحت مظلة الخلافة.

لو اتجهنا أكثر لجهـــة الغرب في بلاد المغرب، فإنه كان يتم اســتخدام المصطلحات الرائجة في العراق مـــن أجل تقديم الإجراءات الدفاعية. ويبيّن انتشــار المفردات ووصف التحصينات أن الجهاد في إفريقية والأندلس كان يستوحي من الجهاد على حدود طوروس والساحل السوري. وهنا لا بد من اللجوء إلى علم الآثار الذي قد يكشف تدريجيًا بعض الخصوصيات المناطقية المتلائمة مع ظروف خاصة بـــكل منطقة، في وقت تحاول النصوص العربية إقناعنا بتجانس الدفاعات الإسلامية على طول شواطئ البحر المتوسط.

هكذا كان الخلفـــاء يطمحون لعدم التخلّي بأية طريقة عن ســيادتهم على البحر، كما يتضح من كتاب الجغرافية الذي أعده ابن خرداذبة الذي شغل وظيفة صاحب البريد وتولّى مراقبة المناطق الطرفية. وهو يصف فيه المســارات التي كان يســلكها التجار اليهود الرذنيون الذين كان يجلبون إلى بغداد كل الســلع الثمينة من كل أقطار المعمورة، من الإمبراطورية الكارولنجية، بشــكل خاص العبيد والخصيان السلافيين، كما من الهند التي كان تموّن بالتوابل والعطورات النادرة، والصين من حيث كانـــت تُجلب الحرائر والخزفيـــات وغير ذلك من المنتجات المتقنة الصنع. أو أنه يصف مسار التجار الروس الذين كانوا يصلون من سهوب آسيا الوســطى مع الفراء وغير ذلك من منتجات أهل الشمال التي كان أثرياء العاصمة يرغبون بها بشـــدة. لم يكن بنيّـــة الكاتب أن يقدّم محصّلة اقتصادية أو لوحة للتجارة الدولية، وإنما أن يرســم شبكة مسالك التجار البرية

---

(1) Severus, *History of the Patriarchs;* Ch. Picard (2011d)

(2) B. Kubiak (1970)

والبحرية، من الشرق الأقصى إلى البلطيق، ليبيّن أن إشعاع الخلافة يطاول حدود المعمورة، ويتخطّى حدود دار الإســلام، وأن كل ثروات الأرض يمكنها بلوغ بغداد. في هذه اللوحة، يبدو المتوسط كطريق رئيسي، بعد المحيط الهندي.

الدبلوماسية العباسية

تشكّل السفارات وتبادل الرسائل، أو الإشارة إلى سفر مبعوثين مؤشّرات جيّـدة لكثافـة العلاقـات الدبلوماسـية بين الـدول المطلة علـى البحر المتوسـط[1]. فهناك إشـارات كثيرة لانتقال ممثلين عن بلاطات الأباطرة، والخلفاء، والصرح البابوي [الكوريـا الرومانية]، والإمارات، تؤكّد لنا عن وجود علاقات وثيقة بين الممالك المسـيحية والإسلامية حول المتوسط، مُثبَتة منذ عصر الخلفاء الراشدين. كذلك الأمر، إن المبادلات بين العواصم تعود لعهد سـحيق. فلقد احتفظت بيزنطية بخزين ثقافة دبلوماسية حقيقية اعتمدتهـا حول بحر الـروم، بطبيعة الحـال مع اللاتين، وإنمـا أيضًا مع الساسانيين والجزيرة العربية قبل الإسلام.

لا عجب إذًا أن تكون العلاقات قد نشأت في وقت مبكر مع أهل المدينة المنوّرة، منذ أيام النبـي محمد، كما تنقل الأخبـار والروايات[2]. منذ ذلك الوقت، لم يتوقّف تبادل المراسلات بين الأمويين والأباطرة البيزنطيين، والتي كان ينقلها السفراء بين العاصمتين. في أثناء التحضير لحملة عام 806، أرسل هارون الرشيد بعثة إلى القسطنطينية، تحمل الدعوة التقليدية لاعتناق الإسلام، وتطلب من البازيليوس هدنة على الحدود. كذلك الأمر، كانت معالجة قضية تبادل الأسرى تتمّ عبر الطرق الدبلوماسية[3].

إن أولى رسائل السفارات المتوافرة تعود للقرن العاشر، وجميعها صادرة عن دواوين مسيحية، بشكل خاص بيزنطية ورومانية. هناك رسالة بعثتها برت

---

(1) M. McCormick (2001) et (2004); N. Drocourt (2004)

(2) A. Vassiliev (1935), II, 1

(3) M. Compagnolo-Pothitou (1995)

كونتيسة توسكانة عام 906 إلى بغداد؛ فبعد عبارات المجاملة ولائحة الهدايا التي تحملها البعثة، تقترح الكونتيسة تحالفًا مع الخليفة المكتفي بالله، يقف في وجه البيزنطيين، العدو المشترك في تلك اللحظة. إنه احتمال يصعب تحقّقه، إلا أنه يفسح في المجال أمام الكونتيسة لكي تظهر من بين الزعماء الذين يقام لهم وزن في دائرة حكّام المتوسط الضيّقة. في عام 913 ـ 914، قام البطريرك نيكولاس ميستيكوس، وكان في ذلك الحين وصيًا على الإمبراطور قسطنطين السابع (913 ـ 959)، بإرسال سفير يسلّم رسالة إلى فوتيوس، والي جزيرة كريت المسلمة، من أجل البحث في وضع القبارصة والتفاوض على تبادل الأسرى. أما الألقاب التي تحملها الرسالة فتبيّن أن المتلقي هو والي الجزيرة ويمثل الخليفة الذي عيّنه في هذا المنصب. في عدة مناسبات، قام الفريقان بإقامة علاقات مع المنشقين عن المعسكر المناوئ. في عام 823 ـ 824، تَوّج بطريرك الملَكيين في أنطاكية، وكانت مسلمة في حينها، الإمبراطور توماس الصقلبي، بطلب من الخليفة المأمون الذي كان يساند قائد أسطول كيبريوتس السابق الطامح للحلول مكان الإمبراطور ميخائيل الثاني العموري (820 ـ 829)، وبذلك استطاع من التمركز على الحدود الإسلامية لمحاربة البازيليوس[1].

إن بعض النصوص في حوليات أباطرة آخن [آكس لا شابال] تُلقي الضوء على العلاقات بين الكارولنجيين والعباسيين[2]. فأسرة البيبينيين افتتحت العلاقات مع الحكّام المسلمين: أرسل بيبان الثالث الملقّب بالقصير (751 ـ 768) مبعوثين عام 765 إلى الخليفة المنصور، وعاد هؤلاء يرافقهم سفراء الخليفة، فأبحروا من الشاطئ السوري لتطأ أقدامهم البرّ في مرسيليا. بقيت بعثة الخليفة حوالى ثلاث سنوات في الإمبراطورية اللاتينية قبل أن تسلك طريق العودة. كالعادة، لم يتمّ تحديد مضمون المحادثات، ولكن لائحة الهدايا هي التي تُسلّط الضوء على العملية، وتعطي فكرة عن قدرة صاحب المبادرة على

(1) M. Canard (1964); N. Drocourt (2004)

(2) Ph. Sénac (2006), p. 43-66, bibliographie no 2, p. 44

التأثير في محاوِره[1]. في عام 797 بدأ تبادل السفارات بين شارلمان والخليفة. وقد لقي المبعوثان الكارولنجيان حتفهما غرقًا في طريق العودة، إلا أن مبعوثين آخرين للخليفة توجّهوا إلى بيزا عام 801، يرافقهم موفد أغلبي. كما وصل إلى العاصمة آخن عام 802 الفيل الضخم «أبو العباس» [الذي أهداه الخليفة هارون الرشيد إلى شارلمان] بعد أن تحمّل أهوال رحلة خطرة برفقة بعثة كبيرة. في نفس العام، وصل مندوبو الإمبراطور إلى بغداد، برفقة سفراء مسلمين. وفي طريق العودة عام 806، اضطرّت السفينة التي تنقل مبعوثين مسلمين وراهبَين ينتميان إلى الكنيسة الشرقية ويمثّلان بطريرك القدس، إلى الالتفاف لتجنّب الحصار البحري الذي أقامه الروم. أخيرًا في عام 831، بادر الخليفة إلى إقامة علاقات مع الإمبراطور لويس الورع أفضت إلى معاهدة سلم وُقّعت في تيونفيل Thionville في وقت كان الخليفة يلقي بثقله العسكري في الأناضول.

إن السبب الذي يُقدَّم بشكل متواتر لقيام هذه البعثات، في وقت لا توجد حدود مشتركة بين الإمبراطورية الكارولنجية والخلافة، يعود للرغبة في إقامة تحالفات ظرفية في وجه أعداء مشتركين آنيين. فمن الجانب الكارولنجي، كان هذا التحالف يستهدف الأندلسيين، بشكل خاص عام 797، وإنما أيضًا البيزنطيين الذي تحوّلوا إلى أعداء للإمبراطوريتين، منذ أن قرّر بيبان القصير التدخّل في ايطاليا. في عام 806، بعد تتويج بيبان في روما وما كان له من عواقب سيئة على العلاقات مع القسطنطينية التي كانت تعاني من حرب الأيقونات، دار النقاش مجددًا مع المسلمين حول وضع شبه الجزيرة، في وقت كانت جيوش الفرنجة تهاجم فينيتو ودلماسيا، ويتولّى الدفاع عنها بضراوة القائد البيزنطي نيكيتاس. من ناحيته، ضاعف الخليفة من ضغوطاته على كبادوكيا، وربما يكون قد بلغ بيثينيا في العام نفسه.

بالإضافة للشخصية الاستثنائية للحكّام، وبشكل خاص شارلمان وهارون الرشيد، فإن تسليط الضوء على بعض الهدايا التي اجتذبت المعجبين بالفيلة،

(1) G. Levi della Vida (1954)

مثل المؤرخ إيجنهارد Éginhard، والتي تكتسب قيمتها من عدم وجود مثل هذه الحيوانات في أوروبا، يدلّ على أن الإمبراطور والخليفة كانا يُبديان رغبتهما في التأثير على السياسة المتوسطية. بالنسبة للخلفاء، ما كان يهمّ هو الاعتراف بهم باعتبارهم الحكّام المسلمين الوحيدين في المتوسط، وبالتالي تمنُّع البلاطات المسيحية عن التعامل مع الإمارات المنشقة. من ناحيتهم، كان الكارولنجيون يخوضون المعارك ضد الأمويين على الجبهة الكتالونية، كما كانوا يسعون إلى بسط نفوذهم على الشواطئ الإيطالية، وصولًا إلى حدود الدولة البابوية. فما أن تُوّج شارلمان امبراطورًا، كان على الإمبراطورية الكارولنجية أن تظهر كإحدى القوى العظمى في المتوسط. كما أن استقبال وإرسال السفراء أتاح للخلافة في بغداد أن تنخرط في صلب القضايا المتوسطية كمحاور مباشر للخصوم المسيحيين، مذكّرة المسلمين بالمناسبة بأن الحرب كما السلم يقعان على عاتق سلطة الخلافة لوحدها: في الواقع، لم يعد غرب المتوسط خاضعًا لسلطة الخلافة المباشرة، لكنه بقي فضاء تشمله رعاية أمير المؤمنين، وهذا ما يرمز اليه بشكل خاص وجود سفراء له في البلاطات الإمبراطورية في العالم المسيحي.

الإدارة البحرية في مواجهة بيزنطية

في أعقاب كارثة عام 717 على ابواب القسطنطينية، لم يعد يُلحظ أي وجود للسفن الإسلامية في بحر ايجيه، بينما استعاد البيزنطيون المبادرة في البحر[1]. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى نقل دار صناعة السفن من عكا إلى صور، لأسباب تعود لتنازع المصالح التجارية، بأمر من الخليفة هشام، تعني أن انقطاع النشاط البحري الإسلامي لم يدم طويلًا.

تزامن أمر الخليفة بتفقّد المرافق البحرية على واجهة بلاد الشام، وإذا لزم الأمر إصلاحها وتشغيلها، مع اللحظة التي نُقلت فيها قيادة الأسطول من

(1) H. Ahrweiler (1966), p. 31-40

الاسكندرية إلى صور، حوالى عام 754. في هذا الوقت أيضًا وضع المنصور يده على حدود طوروس. وكما في البرّ، استعاد الخليفة الإشراف على التنظيم البحري، والسفن، والطواقم التي تركتها الإدارة الأموية المميّزة، وعهد بقيادة القطع البحرية إلى مقرّبين منه. من هنا، وبعد أن عاودت جيوش الخلافة غزواتها في الأناضول، أمكن المهدي ومن خَلَفه من الاعتماد على القوى البحرية التي جنّدها والده، بغرض مواجهة الأسطول البيزنطي وتوفير الدعم للقوى البرية.

تندرج اهتمامات الخلفاء بالشؤون البحرية كاستمرار لتقليد نشأ في المدينة المنوّرة وتواصل في العصر الأموي. فعمر بن الخطاب كان أول خليفة ينتقل إلى الساحل السوري ـ الفلسطيني، من أجل تنظيم الدفاع، بدءًا من عام 638 ـ 639. وقد نسب اليه الطبري أنه أول من عيّن «واليًا على البحر»، مميّزًا المناطق الساحلية في فلسطين وسوريا بإدارة وسلطة خاصة. إلى جانب الوالي، كان مراقب الأهراء يسهر على أن تتوافر الاحتياطات الضرورية في الموانئ التي تتجمّع فيها الأساطيل. في الوقت نفسه، بقي الخط الساحلي تحت سلطة عواصم أقاليم الداخل. وقد عدّد ابن خرداذبة خمسة موانئ ترتبط في ذلك الحين بدمشق: صيدا، بيروت، طرابلس، عكا، وصور[1]. من جهته، لحظ قدامة بن جعفر في مطلع القرن العاشر، الموانئ الموجودة في منطقة خاصة، «الثغور البحرية»، والتي تقع كذلك تحت سلطة عواصم الداخل:

> «أما الثغور البحرية وهي سواحل جند حمص، أنطرسوس، وبلنياس، واللاذقية، وجبلة، والهرياذة؛ وسواحل جند دمشق، عرقة، وطرابلس، وجبيل، وبيروت، وصيدا، وحصن الصرفند، وعدنون؛ وسواحل جند الاردن، صور، وعكا، وبصور صناعة المراكب؛ وسواحل جند فلسطين قيسارية، وارسون، ويافا، وعسقلان، وغزة»[2].

---

(1) ابن خرداذبة، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ص. 255.

(2) قدامة بن جعفر، «الخراج وصناعة الكتابة»، شرح محمد حسين الزبيدي، ص. 189، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981.

هناك دلائل عديدة تشير إلى أنه تمّ تهميش الواجهة المصرية في المخطّط العباسي الجديد، بدءًا بالصمت الذي يلفّ إمكانية القيام بحملات بحرية، في وقت بالكاد يذكر اليعقوبي النشاطات التجارية في نهاية القرن التاسع. وتوجد أحداث بارزة في تاريخ الاسكندرية ورد ذكرها بشكل أساسي في تاريخ بطاركة المدينة، تؤكّد هذا الانكفاء. فوصول البحارة الأندلسيين الذين طردهم الأمير الأموي الحكم الأول عام 818، والنشاط الذي قاموا به في المدينة، يُثبت أن المدينة لم تكن تمتلك حينها لا قوة بحرية ولا إدارة قادرة على مواجهة سرب من السفن، مهما كان صغيرًا.

إن مراحل هذا التراجع في الدور ليست معلنة بشكل واضح، لكن يمكن الاستدلال عليها من بعض محطات التاريخ البحري، انطلاقًا من حصار القسطنطينية عام 717 ـ 718. فأول إشارة تحذيرية تمثّلت بفرار الأقباط الذين كانوا يشكّلون الجزء الأكبر من طواقم الأسطول المرسَل لإمداد القوات المحاصِرة أمام أسوار العاصمة البيزنطية. ووفقًا للمصادر البيزنطية، نجا أقل من عشر سفن إسلامية. بعد هذا الفشل الخطير، يؤكّد عدم وجود أي ذكر لهجومات بحرية انطلاقًا من مصر، ومن ثم الهزيمة البحرية عام 747 قبالة سواحل قبرص التي أعلن عنها البيزنطيون، أنه لم يعد باستطاعة أية قوة بحرية مصرية أن تفرض نفسها في بحر ايجيه. وأتت الهزيمة الثانية عام 755، ودائمًا قبالة الساحل القبرصي، في مواجهة سفن كيبريوتس، لتسلّط الضوء على اختلال التنظيم البحري الذي أرساه الأمويون بدفع من معاوية[1]. ظلت الموانئ المصرية تعمل، خاصة بعد الاستيلاء على جزيرة كريت، لكن العاصمة القديمة لم تعد مقرًا للقيادة البحرية.

إن الهجمات التي شنّتها البحرية البيزنطية ضد موانئ الساحل المصري، بشكل خاص الهجوم على دمياط عام 853، ألزمت المتوكّل على الاهتمام بالدفاع عن ساحل الدلتا، فأعاد بناء المدينة في موقع آخر، وأصلح الموانئ

(1) J.-Cl. Cheynet (éd. 2006), p. 13-16

مثل ميناء برقة، من أجل توفير الإمكانيات لمصر كي تواجه هجمات الروم البحرية. فردّ فعل الخليفة، بدافع من العدوان المسيحي، أشّر للانخراط المباشر للخليفة في الإشراف على هذه الشواطئ. هناك كاتبان مصريان، من بين الأكثر اطّلاعًا، الكندي وابن دقماق، ينقلان الأمر الذي أُعطي إلى الوالي عنبسة بن اسحق الضبّي لكي يعيد بناء القوة البحرية وتجنيد البحّارة، وهو ما يدلّ على أن الشأن البحري كان يعاني من مرحلة ركود[1]. ثم أتى الطولونيون (868 ـ 905) وأكملوا المسيرة، دون أن نعرف الكثير عن تلك المرحلة. وأخيرًا، قام الإخشيديون (935 ـ 969) وهم ضباط أرسلتهم بغداد لبسط سلطة الخلافة، ببناء أو إصلاح دار الصناعة في الفسطاط، مما اقتضى قيام إدارة بحرية في العاصمة، من أجل مواجهة التهديد الفاطمي، بدءًا من عام 919. أما الحملة الثانية التي انطلقت عام 935 بأمر من الإمام القائم فلم تتمكّن من القضاء على صمود الإخشيديين، لكن الجيش تمكّن من بلوغ دار الصناعة في العاصمة وتدميرها، وتلك كانت مناسبة سلّطت الضوء على وجود مثل هذه الدار. إذا كانت مصر قد خسرت التفوق البحري الذي عرفته في عهد الأمويين، فإن موقف الخلفاء في بغداد، بشكل خاص في عهد المعتمد، يثبت أن خليفة سامرّاء سعى للسيطرة على مصيرها البحري.

إن إعادة انتشار القوى البحرية في موانئ عسقلان السورية ـ الفلسطينية على الحدود البيزنطية يكتسب معناه في إطار إعادة تنظيم الجهاد على حدود الأناضول. إذا كنا لا نجد أية قائمة بأسماء قادة البحر في مدينة صور في العهد العباسي ـ فعلى الأرجح لأن الوظيفة لم يعد لها نفس البريق، داخل هرمية عسكرية يهيمن عليها الأتراك ـ، فإن من تظهر أسماؤهم بشكل عرضي، بمناسبة أحداث بحرية معيّنة، كانوا تحت إمرة الخلفاء والولاة

(1) ابن دقماق، «الانتصار لواسطة عقد الأمصار»، القسم الثاني، ص. 80 ـ 81، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت؛ الكندي، «كتاب الولاة والقضاة»، ص. 200 ـ 202، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت 1908؛ فيما يعود لتجنيد البحّارة، انظر: G. Levi Della Vida (1944-1945); A. Fahmy (1966)

التابعين لهم على طول الساحل السوري، وبصورة أقل على الشواطئ المصرية. كانت القطع البحرية والبحّارة يتمتّعون حينها باستقلالية كبيرة، خاصة في المدن الساحلية التي تضمّ دار صناعة، مما كان يعطيهم حرية الحركة في البحر. فصور، وطرسوس، وطرابلس، وكاندية أو ايراكليو، كانت من أهمّ القواعد البحرية التابعة للخلافة. يقدّم المسعودي لوحة موجزة عن مختلف الرتب والمهن العائدة للبحرية ـ بحارة، قادة سفن حربية وتجارية، عاملون في دور صناعة السفن ـ، ولكن في مكان آخر من كتابه الموسوعي يُدرج اسم عدة قادة للأسطول في المتوسط، بشكل خاص اسم ليو «صاحب طرابلس» بدءًا من عام 912، وعبدالله بن وزير، «صاحب جبلة» ميناء «جند» حمص، الذي التقاه ولم يجد «أبصر منه في البحر الرومي ولا أسنّ منه»، وهو يقود الجهاد باسم الخليفة. والإسمان مدرجان على لوائح ديوان الإدارة البحرية التابعة للخلافة العباسية.

كان هذان الميناءان الأكثر نشاطًا بحكم قربهما من منطقة القتال في مواجهة بيزنطية. في نفس الوقت، كان الاهتمام بالتحصينات المرفئية في غاية السوء، على غرار عسقلان، التي اختارها البيزنطيون كهدف سهل عام 900، فاستفادوا من الوضع المتردّي في الميناء وأسروا عددًا كبيرًا من المسلمين، من بينهم هارون بن يحيى الذي كان من أوائل الذين كتبوا وصفًا مطوّلًا عن القسطنطينية[1]. أما الأمير ابن طولون (868 ـ 884) الذي استولى على الحكم في وادي النيل وسيطر على المناطق الساحلية السورية ـ الفلسطينية، فقد باشر بأعمال إصلاح ميناء عكا، التي عُهد بها إلى جدّ الجغرافي المقدسي، وهذا دليل على أن البنى التحتية كانت متضرّرة[2]. كانت غايته من وضع اليد على موانئ الساحل السوري وكيليكيا التمكّن من جمع موارد هامة، توفّرها له الغزوات والنشاطات التجارية مع المناطق البيزنطية وفي عرض البحر. فابن

(1) V. Christides (1984b), p. 39-40

(2) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، ص. 162 ـ 163، مطبعة بريل، ليدن 1877.

طولون الذي قضى في ثغر طرسوس مدة من الزمن كضابط في خدمة الخلافة، كان يُدرك الأهمية الاقتصادية للموانئ القريبة من الحدود وما تدرّ من منافع كان يأمل في الحصول عليها. للأسباب ذاتها، قام الخلفاء المعتضد (890 ـ 902)، وخاصة المكتفي، بعد استرجاع الميناءين من الطولونيين، بتوظيف بحّارة من الروم اتّجهوا نحو السواحل البيزنطية تحت راية الخليفة. وقد تمكّن قادة البحر الجدد بدعم من بغداد من إعطاء التفوق للمسلمين في بحر ايجيه من حين لآخر، وصولًا للأزمة التي بدأت تعصف بالخلافة في الثلاثينيات من القرن العاشر، علمًا بأن غارات للمسلمين سُجّلت في مطلع الخمسينيات من ذاك القرن.

بحر ايجيه في القرن التاسع ومطلع القرن العاشر، بحر قراصنة أم بحر عباسي؟

إذا كنا نعزو جزئيًا لعمليات الإصلاح العباسية التراجع العسكري في الموانئ المصرية، سيما في ميناء الاسكندرية، فإن الخلفاء لم يقصّروا عن متابعة السياسة البحرية التي اتّبعها أسلافهم على السواحل المصرية. من هنا، نرى أن والي مصر عبد الله بن طاهر تدخّل في العشرينيات من القرن التاسع من أجل استتباب الأمن، وهو جنّد لهذه الغاية طواقم المغاربة التي وصلت من الأندلس حوالى عام 821 وشاركت في أعمال الشغب في المدينة. وهكذا «غزا اقريطش [كريت] أبو حفص عمر بن عيسى الأندلسي المعروف بالأقريطشي»[1]. أما اختلاف التواريخ فيما يعود للإستيلاء على كاندية /ايراكليو، من 821 إلى 828، وفق المصادر اليونانية والعربية، فيشير إلى أن هؤلاء البحارة شنّوا عدة هجمات ضد الجزيرة، قبل أن تتمّ السيطرة على العاصمة الكريتية، كمقدمة لفتح الجزيرة بمجملها[2]. في الواقع، كان طريق الجزيرة معروفًا جدًا من المسلمين، بعد أن استهدفوها بعدة حملات بدأت عام 656، واستُكملت عام

(1) البلاذري، «فتوح البلدان»، مرجع سبق ذكره، ص. 330.

(2) V. Christides (1984b), p. 85

673 ـ 674، ومن ثم في عهد الوليد وخلفائه. يذكر «تاريخ بطاركة الاسكندرية» عدة عمليات انزال في الجزيرة، خاصة في عهد هارون الرشـيد. وهذا ما تثبته سِـيَر القديسـين البيزنطية. فسـيرة ابن كريت القديس أنطوان، قائد أسطول الكيبريوتس في مرحلة أولى من حياته، تتحدّث عن دفاعه عن الجزيرة في وجه الهجمات الإسلامية. وقد تبنّى الطبري الرواية التي تقول إن السلطات لجأت إلى القائد بن عيسى الأندلسي لإتمام عملية الغزو، لقناعتها بالإمكانيات التي كان يمتلكها هؤلاء البحارة أصحاب المراس الصعب[1]. بعد استسلام الجزيرة، بقيت هناك حاجة للتواصل مع الموانئ المصرية، لتأمين كل الظروف المؤاتية لعمل الأسطول، ذاك أن أحد الأسباب الرئيسية للهجوم الذي شنّه البيزنطيون على دمياط عام 853 على حدّ قول هـؤلاء، يكمن في أن هذا الميناء المصري كان يشكّل قاعدة خلفية لأهالي كريت المسلمين الذين كانوا يتزوّدون من خلاله بالسلاح بشكل خاص، وحتى بالأخشاب التي يستعملونها في بناء السفن[2].

يبدو الدور التنسـيقي الذي لعبته الخلافة أساسيًا لفهم تحرّكات المسلمين البحرية. فالغزوات التي تصفها النصوص المسيحية على أنها أعمال سطو مدمّرة، والتي كان يشـنّها بحّارة يتمتّعون بالاستقلالية من أجل الإثراء وإضعاف العدو، يمكن إدراجها كذلك ضمن استراتيجية الخلفاء أو الأمراء الذين كانوا يطمحون على الدوام لفتح الجزر الكبرى، مثل كريت، حين كانت تسنح لهم الفرصة. في الوقت نفسه، إن إقحام هؤلاء «البحارة الأندلسيين» في التاريخ البحري للمتوسط، حتى وإن كانوا يتبعون للحكّام المصريين، يشير إلى الدور الهام لهؤلاء الطواقم الذين كان يؤتى بهم نظرًا لكفاءتهم. فبإذن من السلطة الراعية، كان بإمكان هؤلاء البحارة ـ المنصرفين إلى التجارة أو إلى الحـرب وفق ما تمليه الظروف ـ، أن يستفيدوا من استراتيجية الخلافة ويخوضوا حروبًا لحسابهم الخاص دون العودة إلى السلطات، تؤمّن لهم الثراء، شرط ألا تستهدف سوى أعداء الخليفة.

---

(1) الطبري، «تاريخ الرسـل والملوك»، الموسوعة الشـاملة، ج.8، ص.613؛ البلاذري «فتوح البلدان»، مرجع سبق ذكره، ص.330.

(2) B. Kubiak (1970)

طيلة وجودهم على جبهة الأناضول، حتى عام 838، أفاد الخلفاء من الإمكانات البحرية الموضوعة تحت تصرفهم. في عام 777، خلال الحملة الثانية إبّان حكمه، استخدم المهدي الأسطول وأنزل قوات في كبادوكيا للإطباق على الجيوش المسيحية. في عهد هارون الرشيد، أحرز الأسطول نجاحًا باهرًا في خليج أنطاليا. وأثناء الحملتين الرئيسيتين على الأناضول، في 802 و 806، أمّنت السفن الحربية حماية جيش الخليفة ومنعت أساطيل المقاطعات البيزنطية من إنزال جيوش تُطبق على الوحدات الإسلامية العسكرية من الخلف. ساهمت القطع البحرية عمليًا في كل الحملات، وهذا ما تؤكّده الإشارات العامة للعلماء الذي رافقوا الخليفة في هذه العمليات:

«وقد رأينا منَ اجتهاد أمير الْمُؤْمِنِين هارون في الغزو، ونفاذ بصيرته في الجهاد أمرًا عظيمًا، أقام منَ الصناعة ما لم يقم قبله، وقسم الأموال في الثغور والسواحل، وأشجى الروم وقمعهم»[1].

في نفس الوقت، كان البحارة في الموانئ الإسلامية يهاجمون السواحل والجزر البيزنطية، من كريت إلى الجزر في شمال بحر ايجيه. وفقًا للنصوص البيزنطية، على وجه الخصوص المدوّنات التاريخية وسِير القديسين، تزامنت فترات النهب بشكل عام مع الأوقات التي كان التزام الخلفاء العسكري على الحدود في أَوْجِه. من هنا، بلغت الهجومات البحرية الذروة إبّان ثورة توماس الصقلبي التي أعاقت حكم ميخائيل الثاني ولم تتوقّف عند غزو جزيرة كريت. تواصلت الغارات حتى عام 842، حتى أن أحد الفيالق البحرية وصل إلى بحر مرمرة. ومرة أخرى في عام 891 والسنوات التي تلت، حتى عتبة العشرينيات من القرن العاشر، ترك أمراء البحر «المرتدون» ـ دميانوس في طرسوس وليو في طرابلس، بشكل خاص أثناء التدمير المأساوي لسالونيك عام 904 ـ، ذكرى لا تمحى. تزامنت هذه الهجومات مع سيطرة العباسيين مجددًا على حدود الأناضول وسوريا، في نهاية القرن التاسع. إلا أن حميروس قائد

---

(1) البلاذري، «فتوح البلدان»، مرجع سبق ذكره، ص. 223.

أسطول كيبريوتس، أحرز عدة انتصارات ضد الفيالق البحرية الإسلامية عام 906، ومن بعدها عام 909. وقد تمكّن من محاصرة ايراكليو [كاندية] لمدة ستة أشهر متواصلة عام 911، دون التوصّل إلى تحقيق أهدافه. في السنة ذاتها، وقع الأسطول البيزنطي في مصيدة ودُمّر بشكل كامل بالقرب من جزيرة خيوس التي تعرّضت للنهب. في أعقاب ذلك، تمكّن دميانوس من تثبيت الحياد لجزيرة قبرص، وقد استمرّ هذا الوضع ساريًا حتى عام 965. من ناحية أخرى، استفادت أساطيل طرسوس وطرابلس وكاندية /ايراكليو من الطموحات الامبراطورية لملك بلغاريا سيميون الأول الذي بلغ بجيوشه أكثر من مرة أسوار القسطنطينية لتأكيد حقه بالتاج الإمبراطوري، فجابت البحر في كل اتجاه على مدى ربع قرن. ولم يتوانَ الخليفة عن إعطاء الأمر لثمال الدلافي الذي تولّى القيادة بعد دميانوس، لمدّ يد العون عام 924 لسيميون الأول، فأقام حصارًا بحريًا على البوسفور، بينما كان الملك البلغاري يحاصر العاصمة من ناحية البرّ.

مع ذلك، لم تخلُ الثغور البحرية من حركات قامت بها جماعات البحّارة سعيًا وراء الاستقلال الذاتي. فالأسطول الذي كان يُستخدم للغزوات والتجارة شكّل مصدرًا لمكاسب هامة، من هنا وفّرت السيطرة عليه الإمكانية لشنّ حروب شخصية أمّنت للقادة المحليين الوسائل التي تتيح لهم التحرّر من وصاية السلطة المركزية. كانت القضية من الأهمية بمكان، مما جعل الخلفاء حين تتوفّر لهم الإمكانية، ينتفضون ليمسكوا مجددًا بزمام الأمور. هكذا، في الثمانينيات من القرن التاسع، في الوقت الذي ابتعد فيه العباسيون عن مسائل الحدود، وسعى ابن طولون للاستقلال بمصر والسيطرة على مجمل الساحل السوري، تمكّن «يا زمان» الخادم والي طرسوس، الذي عمل كأمير مستقل، من تحقيق عدة انتصارات في البرّ كما في البحر ضد المسيحيين. بادئ الأمر، حارب باسم الخليفة على أمل منع الطولونيين من الاستيلاء على مدينته الحدودية، لكنه اضطرّ للرضوخ حين وصل هؤلاء إلى أبواب المدينة وقبل بوصايتهم، وأنقذ الموقف عبر دفعه المحاصيل الضريبية للأمراء المصريين.

وبعد أن استعاد العباسيون السيطرة على المدينة، أمر المعتضد بإحراق «مراكب طرسوس التي كانوا يغزون فيها» والتي كانت تشكّل مصدر ثروتها. بعد ذلك، أُعيد بناء الأسطول بشكل سريع وعُهد بقيادته إلى أمراء بحر من أصول بيزنطية، وهذا ما سمح بتجنيد طواقم جديدة[1].

علاوة على الشأن القيادي، كانت صيانة السفن، وتجنيد البحّارة، والعمليات البحرية الموسمية، كما إدارة الموانئ، تقع ضمن مسؤولية أمراء البحر والطواقم التي تقرّر العمليات. هذه الاستقلالية تفسّر كيف أن المؤرخين الحديثين اعتبروا أن قادة الحملات، مثل ليو، كانوا أصحاب القرار. إلا أن هؤلاء المؤرخين لم يأخذوا بعين الاعتبار أقوال المؤرخين العرب، وفي مقدمهم الطبري الذي يشير إلى تدخّل القوات التي كانت ترسل لوضع حدّ لتحركات القادة المحليين حين كانت تتضارب مع مصالح الخلافة. في معظم الأحيان، كان التهديد كافيًا لوضع الأمور في نصابها. في عهد المقتدر، أدّت أزمة الحكم التي تفاقمت في العقد الثاني من القرن العاشر إلى وضع حدّ لتدخّل بغداد. فصغر سنّ الخليفة، بالإضافة للأزمة المالية، وبشكل أعمّ «تفكّك الإمبراطورية»[2] أفضى إلى استيلاء البويهيين على السلطة في بغداد عام 945. فمع الألقاب التي أُسبغت على بني بويه [معزّ الدولة، عماد الدولة، ركن الدولة]، جرّد هؤلاء القادة العسكريون الإيرانيون الخليفة [المستكفي بالله] من كل سلطاته العسكرية، علمًا بأن شؤون المتوسط كانت منذ سنوات قد أفلتت من تحت سيطرة خلفاء بغداد.

استفاد الروم من هذا الواقع. فبعد تدمير ملاطية عام 934، مما فتح أمامهم طريق طوروس، تم تدمير طرسوس عام 955، واقتحام أنطاكية عام 969، ومحاصرة حلب في سبعينيات القرن العاشر. كما اختفت الحدود السورية أو تراجعت. في البحر، واصل أسطول كريت هجوماته حتى عام 950 ضد الجزر اليونانية. وحين استولى البازيليوس رومانوس الثاني (959 ـ 963) على كريت عام 961، والبازيليوس نقفور فوكاس (963 ـ 969) على قبرص

(1) M. Bonner (1996), p. 153-154

(2) D. Sourdel (1999), p. 167 et suiv

عـــام 965، تحوّل بحر ايجيه إلى ما يشـــبه البحيرة البيزنطيـــة. وبعد تحويل كيليكيا إلى ثيمة [مقاطعة بيزنطيـــة]، أصبحت مدينة طرابلس في لبنان الثغر الأكثر تعرّضًا للهجوم على الحدود المواجِهة للبيزنطيين.

طيلة مائة وســـبعين عامًا، استمر حكم الجزء الإســـلامي من شرق البحر المتوسط خاضعًا لسلطة الخلفاء في بغداد، حتى وإن اعترض هذا النفوذ المطلق محاولات استقلالية تكرّرت أكثر من مرة. وبما يتخطّى الالتزام البحري، يمثّل الدفاع عن السواحل الاستثمار الأكثر أهمية، والذي بقي راسخًا في الذاكرة.

الانخـراط العباسـي فـي البحـر المتوسـط: السـيطرة علـى البحـر والدفاعات الساحلية

بحّارة الخليفة

إن التوقف المؤقت للخدمة الإلزامية البحرية فـــي دلتا النيل في أواخر القرن الثامن ـ وهو تقليد موروث عـــن البيزنطيين تواصلَ منذ عهد عمر بن الخطاب[1]، إلى أن أعادها المتوكّل عـــام 853 ـ، جعل من الضروري إعادة تنظيم عمليـــة تجنيد العاملين فـــي البحر، إلا أننا لا نجد أيـــة معلومة حول التدابير المتخذة في هذا الشـــأن، ما عدا ذكر عدة دور للصناعة تحوي سفنًا تخضع للصيانة وتضمّ إدارة الطواقم[2].

لجأ المنصور وخلفاؤه في الســـلطة إلى خدمات طواقـــم يتحدّرون من المجتمعات البحرية، باستطاعتها تكوين أسطول يؤمّن نقل الجنود أو الإغارة. وأســـوة بالأندلســـيين الذين هاجموا جزيرة كريت، كان بإمكان البحارة في الموانئ السورية الاعتماد على عدد لا يستهان به من الطواقم ذوي الخبرة. من هنا، فإن ميسور وهو بحّار اشتهر بغاراته الموفّقة في بحر ايجيه ضد الروم في سبعينيات القرن التاســـع، عرف كيف يســـتفيد من وجود طواقم على طول

---

(1) S. Bouderbala (2008)

(2) Ch. Picard (2004)

سواحل سوريا وكيليكيا تمارس القرصنة والتجارة البحرية، فتاجر ونهب، أقله وفق جدول محدّد من قبل دوائر الخلافة، تحكمه العلاقات والمعاهدات المعقودة مع بيزنطية. كذلك الأمر، كل شيء يدلّ على أن «المرتدّين» ليو الطرابلسي ودميانوس المتحدّرَين من المناطق الساحلية في كيليكيا أو كبادوكيا، أتيا مع طواقم متمرّسة على القتال، والأرجح أن يكون معظم أفرادها من بين مواطنيهم، وقد زرعوا الرعب في الجزر وعلى السواحل البيزنطية.

إن الأسطول الذي استولى على كاندية /ايراكليو عام 827 كان يضم بحّارة أندلسيين فرّوا أو تمّ نفيهم، لأنهم عصوا أوامر الأمير الحكم بن هشام، ورفضوا احترام الهدنة الموقّعة مع الإمبراطور الكارولنجي عام 815[1]. بادر هؤلاء البحّارة إلى مهاجمة عدة جزر أيونية وكريت، قبل أن ترسو مراكبهم في الاسكندرية[2]. لكن، ليس هناك أدنى شك في أنه من بين الجنود الذين شاركوا في حصار واقتحام عاصمة كريت عام 827، والذين يقدِّر بعض الكتّاب العرب والبيزنطيين عددهم بسبعة آلاف، كان هناك الكثير من الجنود المصريين الذين أمّنهم والي مصر [عبدالله بن طاهر]. فالعلاقات التي لم تنقطع مع مصر، وبشكل خاص مع دمياط، بالإضافة إلى قرائن أخرى، تدلّ على أن الجزيرة كانت تحت سلطة والٍ، يُطلق عليه لقب «صاحب البحر»، دون أن يتمّ التوضيح بدقة ما هي المسؤوليات التي يرتّبها هذا اللقب، لكن من المؤكد أنه كان يرتبط بالسلطات المصرية. وإذا ما استعرضنا أسماء أمراء البحر، بشكل خاص فوتيوس، نتبيّن أن اليونانيين المتحدّرين من الجزيرة، شكّلوا كليًا أو جزئيًا عديد أسطول كاندية، على الأقل في أوقات معينة. في المقابل، إن من تمكّن من تحقيق اقتحام الجزيرة عام 827 كان هؤلاء البحّارة القادمون من شبه الجزيرة الإيبيرية، والمعروفون بقدراتهم البحرية والقتالية، بإمرة قائد متمرّس، أبي حفص. إن الإنجاز الذي حققه هؤلاء البحّارة يبرّر تمايزهم باعتبارهم فاتحي

---

(1) P. Guichard (1983)

(2) V. Christides (1984b); É. Lévi-Provençal (1959-1967), I, p. 150-191, et P. Guichard (1999), p. 53-55

الجزيرة، ويميّز بشكل خاص قائدهم الذي وُضع في مرتبة مرموقة لكونه «فتح» كريت للإسلام، ولُقّب على هذا الأساس بِـ«أبي حفص الإقريطشي».

لم تكن الغارات البحرية إذًا من نتاج «قراصنة»، وإنما كان هؤلاء بحّارة يعملون لصالح الخليفة أو الأمير، فيُبحرون على حد سواء لحسابهم الخاص أو بأمر من الحاكم، وبالتالي صُنّفت هذه الأعمال على أنها قرصنة من وجهة نظر الضحايا، فيما نُظر اليها على أنها إغارات من وجهة نظر السلطات الإسلامية لتأمين مصالح الخليفة، وبذلك فإن مشاركة هؤلاء البحارة في العمليات التي يأمر بها الحاكم أو القائد تشبه تلك التي يقوم بها الجنود على الحدود. بالإضافة للعدو المشترك، شكّلت المصالح المالية سببًا قويًا للتفاهم بين طواقم البحارة والحاكمين، دون أن نهمل التهديد بالعقوبات، طالما كان بإمكان الخليفة التدخّل في المنطقة الساحلية. إلا أن تحصين السواحل الإسلامية، الذي لفت انتباه المؤرخين وكتّاب السيرة بشكل خاص، يبدو وكأنه الاستثمار الأكثر أهمية بنظر الخلفاء في بغداد.

المتطوعون للجهاد والعلماء الوَرِعون حمَلَة السلاح: التزام مضبوط

إن تحصين السواحل والدفاع عنها يندرج في إطار استمرارية التدابير التي اتخذها الأسلاف، ولم يكن في الأمر أي جِدّة. فمنذ انطلاق الفتوحات، واجه العرب مقاومة شرسة في الموانئ السورية ـ الفلسطينية التي كانت تتمتّع بالحماية والإمداد من قبل الأساطيل البيزنطية، لذا شعروا بالحاجة لحماية المواقع الساحلية في وجه أية عودة محتملة للعدو. وقد وجدوا شبكة كثيفة من المدن والقلاع حصّنها البيزنطيون على الأرجح بعد الهجومات الساسانية[1]. وما تبقّى من نقوش كتابية وأثرية حول هذا الاستثمار في عدة حصون على الساحل الفلسطيني يُظهر أن الأمويين وبعد الصعوبة التي واجهوها في فتح الساحل السوري، قاموا بتحصين القلاع على طول الشاطئ، وقد اهتمّ الأهالي بصيانتها، فيما قامت الحاميات «الفارسية» بشكل خاص بحراستها[2].

---

(1) G. Tate, dans C. Morrisson, J.-Cl. Cheynet (2005-2006), p. 395-401

(2) البلاذري، «فتوح البلدان»، مرجع سبق ذكره، ص. 145 ـ 151؛ M. Sharon (1997)

إذا كان هناك من قطيعة بين العصر الأموي والعصر العباسي، فإنها لم تنجم عن الإقرار بضرورة حماية الساحل والانخراط في البحر، وهي أمور مسلّم بها في كل العهود، وإنما عن تطوّر الخطاب حول الجهاد، الذي كان عليه أن يتكيّف مع الأولويات الجديدة للحرب. فالساحل ـ كما الثغور ـ، الذي أصبح عرضة لتهديد أسطول البازيليوس الذي ازداد قوة بعد عام 717 إثر إصلاحات الأباطرة الإيساوريين، بدا وكأنه المكان الأمثل لتطبيق الجهاد الذي تمثّل بممارسة الرباط. في الوقت نفسه، وبعد أن خفّ زخم الفتح، اعتُبر فضل المتطوعين الذين يراقبون البحر ويدافعون عن السواحل، وكذلك فضل أولئك الذين يحرسون الحدود الشرقية ضد التوغل التركي، يوازي فضل الفاتحين الأوائل. هكذا، لم يلبث الالتحاق بالمدن المحصّنة على حدود طوروس، كما في المصيصة وطرسوس، وإنما أيضًا في بيروت وطرابلس على شاطئ المتوسط، حيث أُدخلت ممارسة الرباط، أن عرف نجاحًا متزايدًا في مجمل المناطق المواجِهة، سيما تلك التي خصّصتها السلطات الإسلامية، السياسية والدينية، بموارد تساعد على تحصين الساحل.

إلا أنه بالرغم من هذا الترويج، ومن بعض الجهود التي بذلها المؤرخون والجغرافيون وكتّاب السيرة، من أجل إبراز قيمة مشاريع الدفاع عن السواحل، ما زالت تنقصنا المعلومات حول التجهيزات العسكرية، وإدارة المواقع المحصّنة والحاميات، وبشكل أعم، لا نعرف الكثير عن طرق تمويل هذه الحدود الشاسعة. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى استخدام مصطلحات متّفق عليها لا تسلّط الضوء على النظام الدفاعي بحدّ ذاته، وإنما على مآثر جهاد الخليفة أو الأمير أو العلماء حملة السلاح الذي أقاموا في أماكن الرباط. ولو اتجهنا أكثر لجهة الغرب، فإن الشهادات التي أُدلي بها تعود لزمن متأخر جدًا عن الأحداث. وبالتالي، في سوريا، وإفريقية، وبدرجة أقل في الأندلس، إن علم الآثار هو الذي يؤمّن لنا في معظم الأحيان معلومات أكثر دقة حول الجوانب التقنية لعملية الدفاع وحول البنية العسكرية[1].

---

(1) M. Hassen (2001)

باستثناء الشرق الأوسط، هناك بشكل خاص ثلاث مناطق حافظت على آثار مكتوبة أو مادية لعملية الدفاع عن السواحل، ودائمًا بدعم موجّه من السلطات. فالعباسيون أو من كانوا يمثّلونهم عزّزوا الدفاعات من كيليكيا إلى سيناء، وبشكل أقل على الشواطئ البحرية لدلتا النيل. والأغالبة قاموا بتحصين السواحل الإفريقية وصقلية، فيما نشط الأمويون على الشواطئ الإيبيرية، وقد فرضوا البرنامج ذاته على كل السواحل التي كانوا يحكمونها بعد غارة الفايكينغ الأولى عام 844. وكان على مناطق أخرى أن تدافع عن نفسها في وجه غاراتهم، على طول الريف المغربي الذي كان يسيطر عليه بنو صالح [إمارة نكّور]، أو أكثر لجهة الغرب، عند السواحل الواقعة تحت حكم الأدارسة[1].

لا ينبغي أن ننظر إلى هذه الأنظمة الدفاعية وكأنها «خط الليمس الروماني» الذي يشكّل حزامًا من القلاع والأبراج يؤمّن حماية الإسلام المتوسطي من الهجومات البيزنطية أو من غارات البحارة النورديين القادمين من البحر، لأن هكذا «سد أطلسي منيع» لم ينوجد في أي وقت من الأوقات[2]. فأهل القلم العرب ينسبون كل الفضل لشخص الأمير الذي أمر ببناء عدد وفير من المواقع الدفاعية، وللالتزام الفردي للأشخاص الورعين. إن تأثير فقهاء بغداد وأولئك الذين مارسوا الرباط في المدن الحدودية البرية والبحرية في سوريا، كان حاسمًا، بحيث فرضوا مفردات ونموذجًا لتقوى «المجاهد» تمّ اعتمادهم في الإمارات وتبنّاهم أتباع المذهب المالكي في الغرب. إلا أنه من وراء هذه الصورة المفعمة بالتقوى، تلوح في الأفق مصالح أخرى مالية ومادية.

مكافأة «المرابط»، ومكاسب الحدود، شؤون تهمّ الدولة

إن قراءة النصوص الصادرة عن ضحايا العنف المتواتر والمؤسسي، الناتج عن الطبيعة الدائمة للصراع بين المسلمين والمسيحيين، أفضى دومًا إلى لحظ أزمة أحادية الجانب طالت كل البلدان المجاورة للبحر المتوسط. ذاك أن الحرب

---

(1) Ch. Picard (1997) et (1997b); P. Cressier (2004)

(2) R. Azuar Ruiz (éd. 2004); M. Hassen (2001); F. Mahfoudh (2003)

لم تكن فقط مصدر إفقار، بل على العكس من ذلك، كانت في أساس اقتصاد مرتفع المخاطر، أفادت منه فئات معينة من السـكان على الحدود. أما بالنسبة للنصوص العربيـة التي تصف اسـتراتيجية الحكّام المسـلمين، فهي تتجنّب الإشـارة إلى عملية التمويل، ما عدا ما يدلّ على كـرم بعض العلماء والحكّام الأتقياء، العائد لبناء الرباطـات. يُذكر أن للأمير أحمد الذي تولّى الحكم لأقل من عقد من الزمن، الفضل في بناء عشرة آلاف موقع عسكري توزّعوا على طول حدود الإمارة. إلا أن الإشارة إلى هذه الاستثمارات التي لا يُذكر سوى عددها، وهو بالطبع مبالغ فيه، والتي تتوزّع على أعمال دفاعية تمّ بناؤها أو إصلاحها أو صيانتها، لم يكن الهدف منها ذكر حجم الإنفاق، وإنما الثناء إلى التزام الأمير «المجاهد». في إفريقية، كما في مصر، كان لا بد من انتظار القرن الرابع عشـر لكي تتوفر لنا معطيات مالية أكثر موثوقية، بفضل مأسسة الأوقاف (الحبوس)، خاصة تلك المخصصة للرباطات في عهـد الحفصيين[1]. مع ذلك، منذ القرن التاسـع، كان تجنيد الجيوش، وعدد المباني التي تمّ تحديدها من قبل علماء الآثار أو ورد ذكرها في النصوص العربية، والإشارة إلى الأعمال التي أُنجزت في المدن الساحلية، وتجهيز الأساطيل أو التنازل عن أراضٍ لصالح مقرّبين من السلطة، كل ذلك كان يمثّل أشكالًا متنوعة من الاستثمار بالغة الأهمية بصورة عامة، ويطرح السؤال المتعلق بالوسائل التي كان يمتلكها في ذلك الحين أهل السلطة والسكان المعنيين؛ فالحرب ترتّب دومًا تكاليف باهظة، لكنها في القرن التاسع أنتجت حركة انسانية واقتصادية أثّرت في العمق في البحر المتوسط في العصور الوسـطى، وذكّرت بتطورات مماثلة، وإنما موثّقة بشكل أفضل، على الشـواطئ اللاتينية. فالوثائق اللاتينية، المسـتندة إلى الأرقام أحيانًا، تشـكّك بالعلاقة الثابتة والأحادية الاتجاه القائمة بين استمرار التهديد بالحرب من جهة، والوضع الاقتصادي والديمغرافـي الذي يفترض أن يكـون كوارثيًا، من جهة أخرى[2]. هذه الملحوظة، حتى وإن لم نكن نمتلك بيانات رقمية، تنطبق على السواحل الإسلامية حيث كان للسلطات اليد الطولى.

---

(1) M. Hassen (2001)

(2) P. Toubert (1973)

أصول الجهاد المؤسسي[1]

وفقًا للكندي[2]، كانت الاسكندرية في العهد الأموي تنعم بالتمويل الذي توفّره الأعمال الوقفية، وهو ما سمح بإعالة الجنود الفقراء والمتطوعين. كان باستطاعة هؤلاء كذلك أن يسكنوا في بيوت تعود لأفراد يستضيفونهم فيها في كل موسم إبحار، ويكون ذلك بمثابة دفع ضريبة. تطوّر النظام في العصر العباسي، بعد أن نُقلت إدارة الأعمال إلى الفسطاط قبل نهاية القرن الثامن. وقد قضت العملية الإصلاحية بعدم الدفع للمتطوعين في مكان التحاقهم، لكن كان بوسعهم الاستمرار في الإفادة من الاستضافة والإعالة لدى أهل الاسكندرية الورعين. فالفقيه والمؤرخ ابن عبد الحكم يعتبر أن هذه المدينة الساحلية أصبحت «رابطة» منذ عهد معاوية، وهو يشير بذلك بكلمات أهل زمانه إلى الوجود المبكر لمتطوعين يقاتلون العدو من أجل مجد الله، ويدافعون عن سلامة الأراضي الإسلامية. ووفقًا لعبدالله بن لهيعة الفقيه الاسكندراني المعروف، فإن الانصراف لممارسة الزهد وفي الوقت نفسه رصد المدى البحري في مواجهة المسيحيين، كان أمرًا شائعًا في عهد المروانيين[3]. حتى أنه يستحضر ذكرى علاّمة توفي عام 719 يعتبره منذ ذلك الحين «مرابطًا»؛ إلا أن عدد هؤلاء المرابطين تزايد بشكل خاص في نهاية العصر الأموي، في وقت أصبح فيه البيزنطيون أكثر تهديدًا، وتضاءلت إمكانية تخطّي المؤمنين لمواقعهم. في آخر أيامه، سافر المقرئ الجليل عبد الرحمٰن بن هرمز الأعرج (المتوفى عام 736) من مسقط رأسه في المدينة المنوّرة، إلى الاسكندرية حيث أنهى حياته زاهدًا يترصد الأفق البحري. وقد اعتُبر المرابط الأول الحقيقي في هذه المدينة الساحلية الكبرى من قبل رفقائه المصريين الذين رفعوه إلى مصاف الأولياء وخصّته المدينة بالإكرام. تلك كانت الممارسة التي وظّفها العباسيون لخدمة قضيتهم، فخلقوا نوعًا من

---

(1) A. Morabia (1993); M. Bonner (2004b)

(2) الكندي، «كتاب الولاة»، مرجع سبق ذكره، ص. 418 ـ 419.

(3) R. G. Khoury (1986), p. 250

التلازم بين الالتزام الإفرادي للعلماء والجهاد الذي يقوم به الخليفة «الغازي»، ليس عند الشاطئ المصري، وإنما في ثغر الأناضول وعلى طول الساحل السوري، اللذين تحوّلا إلى حدود لجهاد الخلافة.

كُتبت المصنّفات الأولى التي تتناول ممارسة الحرب والزهد، من قبل علماء السلاح عند الحدود في نهاية القرن الثامن، بدفع من الحكّام وفي وقت كان هؤلاء يتواجدون أحيانًا في المناطق الحدودية، سيما في عهد الخليفة هارون الرشيد. فأهل العلم الأتقياء في بلاد الشام مهّدوا الطريق أمام ممارسة الرباط على طول الحدود، بفضل دعم السلطات أصحاب المصلحة. وقد انتشرت أعمالهم في الأندلس في أقل من عقد من الزمن، ثم طُبعت مجددًا عشية سقوط غرناطة عام 1492. في مصر، كما في سائر الأقاليم، اتّخذت السلطات نفس الإجراءات التي طُبّقت على حدود طوروس. في الوقت نفسه، باشر أهل العلم الأتقياء في الاسكندرية بعملية إعادة تأهيل، من خلال اجتذاب العلماء أثناء انتقالهم إلى الشرق، بشكل خاص المغاربة والأندلسيين الذائعي الصيت كفقهاء وعلماء حديث، وذلك من أجل تدريس الفقه. وقد بقيت مدينة الدلتا مكانًا مقصودًا للرباط، إلا أنها اكتسبت شهرتها قبل أي شيء آخر من ازدهار العلوم الفقهية، بفضل صيت علماء، من أمثال المعافري (المتوفى عام 783) والمهري (المتوفى عام 785) الذين كان علماء الغرب يقصدونهم، وهم في طريقهم إلى الشرق وإلى مكّة المكرّمة، لكي ينهلوا من علمهم[1].

فيما يعود للدفاع، كانت سياسة نشر الجنود في المواقع المحصّنة على طول سواحل إفريقية تخضع للحاجة الواضحة إلى حماية الأماكن الأكثر تعرّضًا والتي كانت كذلك تضمّ العدد الأكبر من السكّان: خليج قرطاج، سواحل الرأس الطيّب، الشواطئ المأهولة لمنطقة الساحل، وبشكل خاص منطقة القيروان. إلا أن عدد الجنود لم يكن كافيًا. من هنا، فإن وجود الزهاد والعلماء من حاملي السلاح، وبشكل أوسع المتطوعين الذين كانت تجذبهم

(1) H. S. Khalilieh (1999); M. Bonner (2004b), p. 123-144; S. Bouderbala (2008), p. 292-293

التجمعات السنوية ـ «المواسم» بشكل خاص ـ، في مدن الرباط، مثل سوسة، والمنستير، وتونس أو رادس[1]، وطرابلس، وبدرجة أقل قابس وصفاقس، كان أمرًا مرغوبًا فيه. وقد أسهم هؤلاء في تزويد القوى العاملة في الرصد والمراقبة بالأعداد الكافية طيلة الفترة المحفوفة بالمخاطر على أساس تطوعي[2].

إن ممارسة الرباط، بإشراف السلطات، ووجود فرسان نذروا أنفسهم للرباط إلى جانب متطوعين ورعين يقيمون في نفس الأماكن المحصّنة، وما تضمّ من تجهيزات عسكرية مقابل البحر، يذكّرنا بالإجراءات التي اتُّخذت على الشواطئ الواقعة تحت سلطة الخلافة، من الاسكندرية إلى طرسوس، حيث كان يقف جنبًا إلى جنب الجيوش المموَّلة من الخليفة والمتطوعون. هناك ترتيب مماثل اعتُمد هذه المرة في الأندلس، بشكل خاص في طرطوشة، حيث كان مائة وخمسون فارسًا، بالإضافة للبحارة، وفي وقت لاحق «المرابطون» في مدينة سان كارلوس دي لا رابيتا الواقعة على دلتا نهر إبْرُه، يتولّون الحراسة، منذ عهد إمارة الحكم الأول[3]، وبدءًا من عام 844، حين أصبح الساحل مهددًا من قبل الفايكينغ[4].

القتال على الحدود: قضية مُربحة؟

أصبحت المنطقة الحدودية، بشكل خاص ساحل حوض البحر المتوسط، مكانًا متميّزًا لاهتمام الدول، وبالتالي منطقة استثمارات هامة[5]. وقد اكتسب هذا الالتزام أهميته نظرًا لأن المواقع والمباني التي تضمّ الجنود والمتطوعين كانت تتطلّب مبالغ طائلة من أجل بناء التحصينات ودفع أجور العساكر المقيمين فيها مع عائلاتهم. من هنا، فإن الجهد المبذول لتحسين الوضع العسكري أسهم في الوقت

---

(1) S. Garnier (2011)

(2) N. Amri (2011)

(3) انظر ما سبق، ص. 150.

(4) J. Lirola Delgado (1993), p. 114

(5) P. Toubert (1973), *Castrum 4*, p. 9-17

نفسه في إعمار المناطق الساحلية وتوفير استثمارات مستدامة حوّلت هذه المناطق البحرية إلى مناطق نشـطة جدًا. نشـأ عن ذلك نظام اقتصادي حقيقي يتكيّف مع اسـتمرار المواجهات ومع عمليات التبادل عبر الحدود، بشكل خاص المبادلات البحرية. من الجانب الإسلامي، رأينا منذ القرن التاسع أن السواحل السورية، حتى كيليكيا، وسواحل إفريقية والأندلس شهدت استقطابًا سكّانيًا وتوظيفات استثمارية هامة في المجالات العسـكرية والتجاريـة. وقد لحظنا أن تطـوّرًا مماثلًا أصاب بيزنطية، بعد انكفاء المسـلمين في الأناضول. أطلق الأباطرة الإيساوريون سياسة عسـكرية، عُرفت باسـم «الثيمات» [المقاطعات المحصّنة]، تقوم على استقرار الجبهات، وهو ما أدّى إلى تحوّلات أساسية في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي[1]. في المناطق اللاتينية، لعب الإقطاع دورًا رئيسـيًا بعد انهيار الحكم الكارولنجي، وقبل أن تتولّى الدول ـ المدن أو الكونتيات في كتالونيا والبروفانس، أو السلطات الملَكيـة والامبراطورية في أمكنة أخرى، أمر الدفاع بشـكل أساسـي، من أجل التصدّي لهجومات المسلمين. هكذا، فإن مجمل شواطئ البحر المتوسط شهدت مع الحروب المتكرّرة تطوّرًا في تنظيم المجتمعات المتوسطية وفي الاقتصاد[2].

حصل البلاذري واليعقوبـي، ومن ثم الطبري وغيرهـم من المؤرخين والجغرافييـن العرب علـى معلومات مسـتقاة من دواويـن الأمويين حول مجموعات من السكّان أتت من بعيد وتوطّنت في مناطق طوروس وعلى طول السـواحل السـورية. فالوحدات العسـكرية، المكوّنة بشـكل أساسي من «الفرس»، وإنمـا أيضًا العمّال المهرة، كالنجّاريـن وغيرهم من العاملين في صيانة أو بناء السـفن في أحواض الموانئ السـورية، شـكّلوا المجموعات الأساسـية التي انتقلت من مكان لآخر بأمر من السلطات التابعة للخليفة أو الأمير. وكان تمييز هؤلاء السكّان يرتبط عادة بأصولهم الجغرافية و/أو الإثنية. هكذا نجد «العـرب»، وهم قبائل تعود بجذورها إلى شـبه الجزيرة العربية،

---

(1) J.-Cl. Cheynet (2005-2006); J. F. Haldon (1999)

(2) P. Bonnassie (1975-1976)

و«الأتراك» لغةً وثقافةً، وهم انتقلوا من إيران أو العراق تحت إمرة أحد أفراد الأسرة الحاكمة، و«الأبناء»، وهو مصطلح يشير إلى أبناء الأمراء العباسيين. هذه الممارسة القائمة على توطين الجنود وعائلاتهم على طول السواحل السورية، كانت قد بدأت منذ الأيام الأولى للفتح. فغالبية من يُطلق عليهم اسم «الفرس»، والذين انضموا إلى أفراد الوحدات العسكرية في الأقاليم الساحلية حوالى عام 662 ـ 663، لم يأتوا من محافظة فارس، وإنما من مدن المنطقة ـ بعلبك، حمص وأنطاكية ـ، حيث كان أسلافهم قد استقرّوا بأمر من معاوية بعد فتح المدن الساحلية[1]. كذلك الأمر، إثر احتلال طرابلس في لبنان عام 648 وفرار السكّان، استقرّت مجموعات يهودية في المدينة، بناء على أمر من الخليفة هذه المرة أيضًا. أما الإيرانيون، الذين كانوا يلقّبون بـ«الحُمر»، ربما بسبب لون شعرهم الأحمر، أو «الفرس» الذين أقاموا على السواحل السورية، فهم كما يورد البلاذري الأكثر عددًا.

تبنّى العباسيون هذه الممارسة، لكنهم هذه المرة ركّزوا جهودهم على الثغور الحدودية. في طرسوس، وبالإضافة للمتطوعين، كان البحارة من أصول متنوّعة يشكّلون طواقم رائعة. وكان التوظيف المتكرّر لِـ«مرتدّين» من أمثال فوتيوس والي كريت، أو ليو ودميانوس، يدلّ على أن جماعة الروم في منطقة بحر ايجيه أو سواحل الأناضول، كانوا معتبَرين جدًا لمهاراتهم البحرية والقتالية. وتشير النصوص إلى أن هذه الطواقم من البحّارة الذين التحقوا بالقادة الروم، كما بالقادة الأندلسيين، كانوا يعرفون جيدًا كيف يقيّمون بالعملة خبرتهم، مما كان يؤمّن مصداقيتهم.

كانت هذه الممارسة رائجة في جيوش الخلفاء البرية منذ عام 836، مع انضمام أعداد كبيرة اليها من المماليك الأتراك، ليحلّوا مكان الوحدات العربية أو الفارسية[2]. إن وجود أسرى من الروم داخل الطواقم في كريت وفي الشرق الأوسط، أمر شبه مؤكّد، لكن ما من إشارة تسمح لنا بتحديد أصول هؤلاء

---

(1) H. Lammens (1926)

(2) P. Crone (1980)

البحارة المجنّدين. من بينهم، كان يوجد الكثير من الأسرى الذين لجأوا إلى هذه الوسيلة لاسترجاع حريتهم. في الواقع، كان أسر الطواقم مسألة ناجحة يمكنها أن تؤدي إلى رفع أعداد المجنّدين في صفوف المسلمين. لذا من الصعب ايجاد رابط بين أصول هؤلاء الأسرى والكفاءة البحرية، بالرغم من نظام التسميات الذي اختاره الكتّاب العرب. في المقابل، كان لا بد من دفع مبالغ طائلة للحصول على بحّارة ذوي كفاءة عالية، إما عن طريق دفع مخصّصات مرتفعة، وإما في أغلب الأحيان من خلال منحهم الموارد التي تنجم عن عائدات الحرب أو الضرائب التي تُجبى من السكّان المحليين.

إذا كانت النصوص لا تشير بشكل صريح إلى ظروف تجنيد أو انخراط الطواقم في حروب المطاردة البحرية، فإنها تركت لنا بعض الإضاءات على ظروف المقاتلين في مواقع طوروس الحدودية. فالعملية الإصلاحية التي قادها هارون الرشيد، والتي أدّت إلى قيام منطقة محمية يعتصم فيها الجند أُطلق عليها اسم «العواصم»، تكون قاعدتها في الداخل في مدن مثل قنّسرين، نجم عنها أيضًا توسيع المنطقة الخاضعة للضريبة، وهو ما حسّن الأوضاع المالية للجنود والمتطوعين. وكان لا بد من أن ينطبق هذا الأمر على الساحل. لكننا نجهل عنه كل شيء تقريبًا، لكون ما يذكره الكتّاب العرب يقتصر على تعداد المواقع المحصّنة على حدود الأناضول والمنطقة العليا من بلاد الرافدين، ولا يقدّمون إلا القليل من المعلومات عن المتوجبات المالية[1].

في ملاطية، عام 756، شُيّدت منازل في ستة أشهر لإيواء أربعة آلاف جندي، أُرسلوا إلى الجبهة في وقت استأنف الخلفاء الحملات في الأناضول. وأكثر لجهة الجنوب، أفادت المصيصة من استثمارات ضخمة لتحويل الموقع إلى حاجز أساسي في شبكة الدفاع الحدودية. وقد قام الخلفاء بتحصينها وتعزيزها بألفي جندي، كانوا يتلقون أجرًا منتظمًا على حدّ قول البلاذري، ويستفيدون من عائدات الأرض في المنطقة على شكل «إقطاعة»، كما كان يتمّ

(1) ابن شدّاد، «الأعلاق الخطيرة»، ج. 2، المعهد الفرنسي بدمشق 1953؛ P. Von Sievers (1982)

في إفريقية في تلك الحقبة. كما يتوجب أن يضاف إلى كل ذلك الحصة التي ينالونها من الغنائم عند كل غزوة. في طرسوس، أُعفي المستوطنون من الضرائب ومُنحوا قطع أراضٍ للبناء. هكذا، كانت السلطات تشجّع على الإقامة الدائمة لعائلات الجنود في المواقع المحصّنة على الحدود. وقد بلغ عدد المقاتلين المسلمين الذين استقرّوا في المنطقة بظروف مالية مغرية حوالى أربعين ألفًا. يذكر ابن حوقل نظامًا مشابهًا على حدود الأندلس الأموية في القرن العاشر، دون أن يقدّم التوضيحات ذاتها.

هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تدابير مماثلة طالت المناطق الساحلية، ذاك أن الغزوات والتجارة البحرية كانت تؤمّن مداخيل هامة في تلك الفترات من الحرب المتواصلة. فمنذ العصر الأموي، كان الجنود العرب يستفيدون من المواسم لشنّ الغزوات على السواحل البيزنطية، وفي زمن الانكفاء يعودون إلى المناطق الداخلية. كذلك الأمر، حين أحيا المأمون مشروع مهاجمة القسطنطينية، عام 830، أصدر الأمر لأخيه المعتصم، وكان حينها واليًا على الشام، لفصل وحدات عسكرية من أقاليم حمص والأردن وفلسطين، كي تنضمّ إلى الحملة البحرية التي وُضعت تحت قيادة أحد أبنائه عام 831 ـ 832. وبناء على أوامر المنصور والمهدي، أُعيد تنظيم الأقاليم الساحلية، حيث تمّ إجراء التصليحات الضرورية وتعزيز المدن الساحلية.

دون أن نمتلك أية أرقام دقيقة، يمكن الاعتبار أن هذه العائدات كانت تمثّل موارد مالية هامة، ذات انعكاسات ايجابية على المتواجدين على الحدود في خدمة المسلمين، أقلّه حين كان المسلمون في وضع التفوّق على بيزنطية، إلا أن الأمور كانت تتخذ طابع المجازفة وتصبح محفوفة بالمخاطر في فترات ضعف الإمبراطورية الإسلامية. إن الحدود الثابتة أسهمت في ازدهار العمليات التجارية التي كانت تدرّ بالفائدة على الجانبين. في عهد المأمون ومن أجل تحويل طاقة الجنود المسلمين ذوي المراس الصعب باتجاه عمليات التبادل التجاري، اقترح البيزنطيون معاهدة تسمح بتكثيف التجارة عبر المسارات القديمة التي أرستها «طرق الحرير» والتي تحفظ موقع العاصمة كسوق رئيسي. منذ عام 842، تشكّلت

«جماعات ضغط» للتدقيق في مصادر العائدات الحدودية المحصّلة من الضرائب والغزوات والتجارة، قبل أن يسعى ابن طولون إلى تحويل هذه الأرباح لمصلحته.

وفّرت موانئ الساحل السوري، كما المدن الحدودية في منطقة الأناضول، منذ أقدم العصور فرصًا اقتصادية جعلت منها مركز استقطاب بارز بالنسبة للقادة، وللعائــلات الكبرى، أو لمجموعــات الجنود في المنطقة. مــن هنا، فإن قرار الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بنقل دار الصناعة من عكا إلى صور نجم عن الخلافات التجارية بينه وبين إحدى العائــلات العربية التي منحها معاوية على الأرجح حصرية استثمار التجارة البحرية التي كانت تمر عبر دار الصناعة والأهراء المحاذية لها. هذه الموانئ التي ذكرها الجغرافيون في كتب المسالك منذ القرن التاسع، بشــكل خاص في كتابات ابن خرداذبة، كانت نقطة انطلاق ووصول السفن الإســلامية والحجّاج المسيحيين، إذا ما صحّت شهادة فيلّيبالد Willibald، وهو أسقف انكليزي توجّه للحج إلى القدس عام 726، فكان عليه أن يتعامل مع رجال جمارك متشدّدين في إجراءاتهم للحؤول دون الإفلات من دفع أية رســوم تجارية[1]. كانت هذه الطرق البحرية تمتد على طول الســاحل وتتخطّى حدود بيزنطية، كما يتّضح من كلام البكري في دليله البحري. حتى أن خريطة البحر المتوسط في «كتاب الغرائب» تُدرج كذلك ميناء أنطاليا البيزنطي.

لما لم يتمكّن ابن طولون من السيطرة على طرسوس، وكانت في أيدي مجموعات مالية من أعضاء الســلطة في بغداد أو من المقرّبين منها، غيّر في أســلوبه من خلال تمويل غارات قام بها ثلاثة آلاف جندي من كيليكيا. وقد قام خُمارُويه (884 ـ 896) ابن وخليفة ابن طولون بشــراء ولاء يا زمان والي المدينة. فما كان من الســكّان، وعلى الأرجح بتحريض من مجموعات من التجّار على ارتباط ببغداد، إلا أن اســتنجدوا بالخليفــة المعتضد بالله الذي أرسل واليًا عام 898، قبل أن يقوم خلفه المكتفي بالله بالاستيلاء على المدينة عام 902. أتى بناء الأسطول من جديد وإعادة تأهيله السريعة، بعد أن أُحرق

---

(1) A. Borrut (1999-2000)

على مرأى من الخليفة، ليتيح لدميانوس، المتحالف مع ليو الطرابلسي، بشنّ حملات منتظمة في بحر ايجيه، أمّنت موارد هامـــة للمدينة وللخلافة. حين عيّن الخليفة هذين «المرتدَّين» في موقع القيـــادة، فإنه حدّ من تأثير الأتراك الذين كانوا بغاية القوة على الحدود، وكانوا يعلنون الولاء للخليفة، فيما هم يسيّرون التجارة الحدودية لخدمة مصالحهم، بدعم من حاشية الخليفة.

مثّل تحصين الساحل إذًا تحدّيًا يتجاوز إلى حدّ بعيد إطار الجهاد. فالسيطرة على الإدارة الضريبية في المناطق الحدودية، والحصّة المقتطَعة من الغنائم التي يتمّ الاستيلاء عليها في المناطق المسيحية في البرّ والبحر، وبشكل أعمّ الحفاظ على سطوة الخلافة، كان يتيح للســلطة الإبقاء على تأثيرها على مجموعات المقاتلين والبحّارة المحترفين الذين كانوا يُســتدعون للإقامة مع عائلاتهم، من أجل حماية الثغور. فالشهادة التي يتركها لنا المقدسي حول نشــاطات الرباطات الفلسطينية، حوالى عام ألــف، تُظهر الصلة التي لا تنفصم التي تربــط الجهاد بالأعمال على الشواطئ الإســلامية، وهي بالمناسبة هنا تتعلّق بشراء الأســرى، وبشكل أوسع بالتجارة البحرية مع بيزنطية، التي تشتمل على عمليات لا تتطلّب مبالغ كبيرة:

> «الرملة موضوعة بين رســاتيق زكية ومدن محيطة ورباطات فاضلة [...] لهذه القصبة رباطات على البحر يقع بها النفير، وتقلع إليها شلنديات الروم وشــوانيهم معهم أساري المســلمين للبيع كل ثلاثة بمائة دينار، وفي كل رباط قوم يعرفون لســانهم ويذهبون إليهم في الرســالات ويحمل إليهم أصناف الأطعمة، وقد ضج بالنفير لما تراءت مراكبهم، فإن كان ليل أوقدت منارة ذلــك الرباط وإن كان نهار دخنوا، ومــن كل رباط إلى القصبة عدة منابر شاهقة قد رتب فيها أقوام،، فتوقد المنارة التي للرباط ثم التي تليها ثم الأخرى، فلا يكون ســاعة إلا وقد أنفر بالقصبة وضــرب الطبل على المنارة ونودي إلى ذلك الرباط وخرج الناس بالســلاح والقوة، واجتمع أحداث الرساتيق ثم يكون الفداء، فرجل يشتري رجلًا وآخر يطرح درهمًا أو خاتمًا حتى يشترى ما معهم. ورباطات هذه الكورة التي يقع بهن الفداء: غزة، ميماس، عسقلان، ماحوز أزدود، ماحوز يبنا، يافه، أرسوف»[1].

---

(1) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، مرجع سبق ذكره، ص. 164، 177.

أتاحت الحدود لبعض المجموعات المقرّبة عادة من السلطة، أن تطوّر أعمالها الخاصة من خلال عمليات الإغارة، والاستيلاء على الأراضي، والتجارة البرية والبحرية، سيما التجارة العابرة للحدود. فبنو صالح في مطلع العصر العباسي، والولاة، والقادة العسكريون وأمراء البحر، وبشكل خاص الضباط من أصول تركية المتحالفون مع أفراد من الأسرة الحاكمة، مثل الطولونيين، أو أمراء البحر من أصول رومية، تمكّنوا أحيانًا من السيطرة على تجمّعات حقيقية عند الحدود، مستفيدين من موقعهم أو من تحالفاتهم مع بلاط بغداد أو سامرّاء. منذ عام 750، كان بمقدور الخلفاء لوحدهم أن يتحمّلوا مسؤولية تنظيم على هذا النطاق. وقد تولّت الإمارات الإقليمية حمل المشعل، على غرار الأغالبة والطولونيين. بالاختصار، كان وجود سلطات قوية بما فيه الكفاية أساسًا لضمان استقرار الجبهات، والوصول الآمن إلى البحر للبحارة وجنود الحدود، من أجل شنّ الهجومات كما لتمويل عمليات الدفاع والحملات العسكرية، ودعم التجارة البحرية التي كانت تدرّ بالفوائد.

لمّا لم يعد باستطاعة العباسيين تأمين الدفاع عن الدول المطلة على البحر المتوسط، تولّى الحمدانيون في حلب هذه المهمة، لكنهم كانوا غير قادرين على مجاراة قوة الروم كما فعل الخلفاء، بالرغم من التزام سيف الدولة (945 ـ 967) الذي استحق مديح الشاعر الكبير أبو الطيب المتنبي (المتوفى عام 965).

حين استولى الصليبيون على سواحل الشرق الأوسط بدءًا من عام 1097، أوفد العلماء السوريون بعثة إلى الخليفة المستظهر (1094 ـ 1118)، بالرغم من أن السلطة الحقيقية لم تكن بيده بعد تنامي نفوذ السلاجقة. ذاك أن هؤلاء العلماء اعتبروا، بالرغم من كل شيء، أن وريث الخلفاء «الغزاة» الذين تولّوا أمر الجهاد ووقفوا بوجه المسيحيين، هو وحده من يستطيع أن يقود جيوش المؤمنين ويطرد الصليبيين. منذ منتصف القرن الثامن، أدّت التعبئة المادية الرائعة لصالح الجهاد، كما الدعاية الفعّالة بشكل ملحوظ، الدور المطلوب، وذلك حتى مطلع القرن الثاني عشر.



الفصل العاشر

السيطرة على المتوسط: الصحوة البحرية للغرب الإسلامي (القرن التاسع)

بـدءًا من القرن التاسـع، دبّت الحركـة في غرب المتوسـط بدفع من المسلمين: في إفريقية تحت حكم الأمراء الأغالبة، وفي الأندلس بدءًا من عام 798، مع وصول أسطول من البربر بقيادة عمّي الأمير الأموي الحكم الأول، بمساعدة الرستميين في تاهرت والأدارسة في فاس. فالإشارات المقتضبة لهذه الحركة البحرية تكشـف مع ذلك عن حراك عام لا يمكن تفسيره من خلال مبادرات جيل عفوي من مجموعات بحّارة قـرّرت تقريبًا في وقت واحد أن تكسب معيشتها بممارسة القرصنة ضد اللاتين وعبر التجارة مع مواطنيهم.

فجر عهد بحري جديد: زمن الأغالبة

استثمار بحري ومعاودة الفتح

تمكّن عبد الرحمٰن بن حبيب [الفهري] بعـد أن عيّنه الخليفة المنصور واليًا، من أن يعيد الاسـتقرار إلى المغرب الأقصى، إلا أن اغتياله عام 754، وضع حدًا لعمليات الأسطول التونسي لمدة نصف قرن تقريبًا. فالاضطرابات التي تسـبّب بها الجند بعد وفاته أعاقت بشكل مسـتمر برنامج الهجومات البحرية، حتى عام 810، بعد أن تمكن ابراهيم بن الأغلب من إعادة السـلم

وفرض الطاعة على مجموعات الجند في إفريقية. مع ذلك، كان زيادة الله هو أول من وضع مخططًا حقيقيًا للسيطرة على الفضاء البحري، مستفيدًا من الظروف المؤاتية ومن نجاح عملية الإنزال في مازر، شرق صقلية عام 827. وقد جهّز قوة بحرية دائمة مكّنته من مواصلة العمليات في الجزيرة. كان هذا النظام فعّالًا بما يكفي، لكي تستمر الحرب ضد بيزنطية طيلة خمسة وسبعين عامًا، انطلاقًا من تونس وسوسة. بدءًا من عام 831، استُخدمت باليرمو كقاعدة للأسطول الآتي من سواحل إفريقية، سواء من أجل تأمين الإمدادات، أو من أجل الحفاظ على السلطة في الجزيرة. في الوقت نفسه، كان بإمكان المسلمين الإشراف على الطرقات التي تفصل المنطقة الوسطى من البحر المتوسط، من طرابلس إلى تارانتو، عن الحوض الغربي. وأتى الاستيلاء على مالطا عام 869 وتحويلها إلى خربة غير آهلة، لينهي هذه العملية التي وضعت المنطقة الوسطى من المتوسط بشكل دائم تحت السيطرة الإسلامية.

تُذكر القوافل المتوجهة إلى صقلية إبّان الحملات الكبرى دون أية أرقام محددة، بدءًا من اجتياح الجزيرة عام 827، الذي لا يُرفق بأي تفصيل. علاوة على ذلك، فإن ملاحظة التنقلات المتكررة لكبار الشخصيات تشهد على حركة الذهاب والإياب الدائم بين مناطق إفريقية وصقلية، وكان الأمر يتطلّب يومًا ونصف يوم من السفر في الأوقات العادية، وفقًا لكلام منسوب إلى أحد قادة الأسطول. كما أن الحملات داخل الجزيرة أصبحت ممكنة بفضل التعزيزات المرسلة من إفريقية، ذاك أن عمليات الحصار العديدة التي ضُربت حول سرقوسة وباليرمو ومسّينة وسائر المواقع الساحلية، والتي كانت تمتد أحيانًا لعدة أشهر، كانت تتطلّب استخدام الأساطيل، ومن هنا بقيت إفريقية نقطة انطلاق الحملات ضد صقلية. هذه المعلومات، وإن كانت موجزة، تعطي فكرة عن وتيرة الإبحار انطلاقًا من ميناءي إفريقية وعاصمة صقلية. أضف إلى ذلك، أن الهجومات ضد ايطاليا وصولًا إلى مصب نهر بو، وعمليات حصار ساليرنو، ورَغُوس [راغوزا]، وخاصة عاصمة جزيرة صقلية التي كان يسيطر عليها البيزنطيون والتي بقيت مطوّقة لعدة أسابيع، تستلزم قدرة تعبئة لوجستية

هامة. إن الدور الحاسم الذي لعبه الأسطول في الاستيلاء على مسّينة عام 842 ـ 843 أمّن في الوقت نفسه السيطرة على مضيق المدينة، كما وفّر القدرة على ايصال التعزيزات ورفع الروح المعنوية للمقاتلين الذين كانوا يحاصرون مدينة باري، وقد تمكّنوا من الاستيلاء عليها عام 847. كذلك الأمر، إن القدرة على السيطرة مجددًا على المنطقة البحرية بعد محاولات فاشلة في وجه الأسطول البيزنطي، تثبت فعالية الإدارة البحرية في إفريقية. أقل ما يمكن قوله إن التنظيم البحري للأغالبة كان حاسمًا في التمكّن من فتح صقلية.

بدءًا من عام 810 تمكّن ابراهيم بن الأغلب من إنزال الأسطول مجددًا إلى البحر. وبعد أن بنى الأمراء الأغالبة ميناء ودار صناعة في سوسة، على بُعد خمسين كيلومترًا من القيروان، أصبح لديهم قاعدة بحرية يسيطرون عليها مباشرة، دون أن يخشوا تقلبات مزاج الجند التونسيين. أما المعلومات الواردة حول إنشاء الميناء ودار الصناعة التي تحميها أسوار المدينة، فلا تذكر أي تفصيل دقيق حول تخطيط هذه المنشآت:

> «بسوسة ثمانية أبواب، أحدها باب كبير جدًا شرقي يُعرف بباب دار الصناعة، منها تدخل المراكب وتخرج [...] وكان زيادة الله بنى سورها [...] وداخل المدينة حصن ثانٍ يسمّى القصبة وهو بجوفي المدينة متصل بدار الصناعة»[1].

الأسطول والجهاد

أثبت الأغالبة جدارتهم في تنظيم قوتهم البحرية، مما سمح لهم بامتلاك الإمكانيات بصورة شبه دائمة من أجل دعم الجهاد في الجزر من 827 إلى 902. هكذا، رأينا ألفي رجل ينزلون من مائة سفينة في مازر عام 827، كما يذكر المؤرخ المصري [شهاب الدين] النويري (المتوفى عام 1332). بالنسبة للحدث نفسه، يورد المالكي عشرة آلاف فارس، وابن عذاري سبعين سفينة وسبعمائة

---

(1) البكري، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ج.2، ص.688، 690 ـ 691.

فارس[1]. بالرغم من اســتحالة الدخول في حســابات دقيقة للرجال وللســفن المشاركة، فإن الحملات الإثنتين والثلاثين التي انطلقت من إفريقية وحشدت بالتأكيد أساطيل ضخمة في ســياق غزو صقلية، دون أن ننسى الرحلات التي لا تحصى باتجاه الجزيرة أو القــارة الأوروبية، تعطينا فكــرة عن الإمكانيات البحرية المتوافرة. في عام 727 ـ 828، وإبّان المحاولة الأولى التي قادها أسد بن الفرات ضد سرقوسة، تمكّن الأسطول من تشتيت التعزيزات الآتية من البندقية واليونان. وفي نهاية المطاف، لم ينقذ العاصمة ســوى وصول أسطول بيزنطي جديد، مما اضطر المسلمين إلى إحراق سفنهم في مكانها والتوغل في البر.

في عام 831، اضطرت باليرمو للاستسلام بعد أن طُوّقت من البرّ والبحر. في عام 835، تمكّن الأسطول الإسلامي من تخليص نابولي، الحليفة الظرفية، من قبضة سيكار أمير بينيفنتو الذي كان يسعى للسيطرة على موانئ المنطقة. في عام 840، أدّت عمليات التنافس بين المسيحيين في قلّورية [كالابريا]، إلى إتاحة الفرصة أمام العرب كي يســتولوا على تارانتو التي تحوّلت إلى مركز للعمليات الإسلامية في جنوب ايطاليا. في السنة ذاتها، نُهبت أنكونا. في عام 843، مكّن دخول الأســطول إلى مسّينة من الســيطرة على مضيق المدينة. ســقطت باري عام 849، بالرغم من وجود جيوش لويــس الثاني إمبراطور الإمبراطوريــة الرومانية المقدســة للأمة الجرمانية في المنطقــة، ذاك أنه لم يتمكّن من إنقاذ المدينة من دون أســطول. أما القائــد المتمرّس العباس بن الفضل فقد عُرف لدى المســيحيين بشــكل خاص إبّان حملته الكبرى التي استهدفت جنوب شــبه الجزيرة الإيطالية، والتي شــنّها انطلاقًا من عاصمة صقلية عام 852 أو 853، حيث لم تتمكّن أية قوة بحرية مسيحية من الوقوف في وجهه. وقد كرّر هجوماته ســنويًا، من 855 إلى 858. في عام 859، وبعد هزيمته في عرض البحر، تمكّن علي شــقيق العباس من إحراز نصر بحري كبير، بإغراقه مائة سفينة للروم، إذا ما صدقت النصوص العربية. بعد فترة من الهدوء، عاود خفاجة [بن سفيان] أمير صقلية الجديد هجماته ضد مدن وادي

(1) M. Talbi (1966), p. 419, n.2. الأرقام تقريبية، وإنما تعطينا فكرة عن أهمية القوى المشاركة.

نوطس [فال دي نوتو] في الجنوب الشرقي، وضد العاصمة. في المناسبة، هَزم الأسطول عام 865 سفن الروم التي وصلت إلى باليرمو. ثم حوصرت المدينة مجددًا عام 868، وتمكّن خفاجة في البرّ وابنه في البحر من صدّ التعزيزات المرسلة من بيزنطية. بعدها توجّه الأسطول ذاته وهاجم غَيْطَة Gaète فاجتاح منطقتها لمدة ثلاثة أشهر. تمّ الاستيلاء على مالطا عام 869، وصدّ الأسطول سرب السفن الذي أرسله الإمبراطور باسيليوس الأول (867 ـ 886) مؤسس الأسرة المقدونية. في مطلع السبعينيات من القرن التاسع، بدأت سلسلة من الهجمات الإسلامية في منطقة ساليرنو، من قبل قوات أُرسلت من تارانتو، في وقت كانت مدينة باري تسقط مجددًا في أيدي المسيحيين.

في عام 875، أدّى وصول والٍ أغلبي جديد إلى العاصمة الصقليّة، مع قوات متأهّبة للقتال، إلى تجدّد الغزو، إلا أن خلفه [جعفر بن محمد التميمي] هو الذي تمكّن من الاستيلاء على سرقوسة عام 878. مرة جديدة، تمكّن الأسطول من صدّ التعزيزات التي أرسلها الإمبراطور، ومنَعَ الحصار المضروب على الميناء الصيادين والبحارة من تزويد المدينة بالمؤن، فانتهى بها الأمر إلى الاستسلام. وفي عهد ابراهيم الثاني بن الأغلب كذلك، خسر الأسطول البيزنطي، وهو المنتصر عام 879، السيطرة على مضيق أوترانتو طيلة عقد من الزمن، بعد أن مُني بهزيمة شاملة عام 889. في السابق، لم تسمح الاضطرابات في إفريقية بإرسال قطع بحرية جديدة. وكان على الأمير زيادة الله أن ينتظر عشر سنوات وعودة الهدوء إلى القيروان، كي يرسل أسطولًا وتعزيزات إلى مازر ويُطلق حملة غزو صقلية وقلّورية [كالابريا]. وبعد أن احتلّ عاصمة الجزيرة، بفضل أسطول سوسة، أرسل الأسطول إلى مسّينة، ومنها إلى ريو قلّورية، فحقّق انتصارًا باهرًا على سفن الروم المرسلة للدعم. وهكذا بعد أن تمت السيطرة مجددًا على الفضاء البحري، أصبح بإمكان الأمير التفكير بقيادة عملية الجهاد شخصيًا على التراب الإيطالي[1].

---

(1) J.-Cl. Cheynet (éd. 2006), p. 482-483

الجهاد، متنفّس ضروري للعنف ضد النظام

لم تكن هذه الإنجازات البحرية اللافتة حصيلة إدارة سليمة للجهاز البحري فقط. فقد كان يتوجب على الأمراء أن يقودوا بأنفسهم عمليات الجهاد لكي يُبقوا الجيوش في تأهّب ويبرّروا لقب «الأمير» الذي خوّلهم الحكم باسم العباسيين، وممارسة القيادة العسكرية. فبعد أن دخلت بلاد المغرب في الإسلام، تحوّل البحر، وصقلية، وجنوب ايطاليا إلى ساحات جديدة لمعارك الأمراء وغزواتهم المُربحة. فما أن تم احتلال باليرمو، حتى تولّى الأغالبة زمام إدارة العمليات في الجزيرة وقيادة الجهاد في جنوب شبه الجزيرة الايطالية. وبعد أن قضى ابراهيم الثاني (875 ـ 902) على عمليات التمرّد الداخلية، دفع بهذا المنطق إلى حدوده القصوى، وتولّى قيادة العمليات الجهادية بنفسه. أبحر عام 902 على رأس قواته فاستولى على تاورمينا [طبرمين] وقلّص محيط سيطرة الروم إلى منطقة راميتا الضيقة. ثم نزل بعدها في قلّورية عام 902، بعد أن أصبح مضيق مسّينة مفتوحًا من جديد أمام المسلمين، لكنه توفي في تشرين أول/أكتوبر، فتوقّف معه الجهاد.

حوّل الأمراء جزيرة صقلية وجنوب ايطاليا إلى ثغر حدودي وإلى ميدان لمعركتهم الجهادية. وبالرغم من إقرارهم رسميًا بأنهم يمثّلون الخلافة، فقد حوّلوا كل أرباح الحرب لصالح مجموعتهم الخاصة. ألم تكن تلك الروحية هي التي حكمت عمل الأمير الأخير من الأمراء الأغالبة [زيادة الله الثالث] الذي بدأ عهده بالعنف، قبل أن يتّخذ قراره بأن يستوحي نموذج الخلفاء، ويحذو بشكل خاص حذو الخليفة المأمون الذي قرّر أن يتوجّه شخصيًا للجهاد على رأس جيشه انطلاقًا من مدينة طرسوس في كيليكيا؟ ينسب جان دياكر، مصدر معلوماتنا الوحيد، إلى الأمير كلامًا تهديديًا حين يتوجه إلى ممثلي الحكّام الفرنجة والبيزنطيين، الذين أتوا يعرضون عليه الهدنة في قلّورية:

«ليكن هؤلاء [الحكّام المسـيحيون] على يقين بأني لن أدمّر مدنهم فقط، وإنما كذلك مدينة بطـرس ذاك العجوز البائس. وبذلـك لن يبقى أمامي سوى بلوغ القسطنطينية والقضاء عليها وأنا في زخم قوتي»[1].

هذه الكلمات ذات المحتوى الأُخروي العالي النبرة، سواء قيلت فعلًا أم لا، تذكّرنـا بتقليد قائـم منذ زمـن الأمويين، وحتى الفشـل أمام أسـوار القسطنطينية عام 717، وهو تقليد قام ابراهيم الثاني بتبنّيه.

مع ذلك، فإن أسـاس شـرعية الخلفاء التي بلورها فقهاء بغداد، كانت تستلزم قبل أي شيء تأمين حماية الأرض المقدسة، أي «دار الإسلام». وكما ورد في الكتابات حول الالتزام العسكري للخلفاء، فإن أهمّ الإشارات حول جهاد الأغالبة المذكورة في المدوّنات التاريخية أو في سـير الفقهاء، تتعلّق بحماية سواحل إفريقية.

ظهور الملاحة الإسلامية في بلاد المغرب والأندلس

بربر الساحل، بحّارة ذائعو الصيت

اسـتلزم اجتياح شبه الجزيرة الإيبيرية اسـتخدام السفن، من أجل تمكّن آلاف الجنود البربر والعرب من اجتياز مضيق جبل طارق ما بين 710 و712. وفقًا لبعض المصادر، فإن الكونت يوليان حاكم سبتة راسل موسى بن نصير وحثّه على مهاجمة رودريك [لذريق] ملك القوط. فيما تقول مصادر آخرى إن التحالف عُقد بينهما حين أصبح بإمكان موسـى أن يهـدّد الكونت في عقر داره[2]. هناك بعض الإشـارات نجدها في الروايات الإقليمية المتأخرة، حول وسـائل النقل التي وضعها الحاكم بتصرّف الغزاة لكـي يتمكّنوا من اجتياز المضيق. يمكننا أن نسـتنتج منها أن الميناء كان يضم مرافق وسـفن شكّلت بالنسبة للمسلمين الممرّ الأفضل للعبور إلى اسبانيا، ومن هنا عَبَر طريف [بن

---

(1) Jean Diacre, cité par M. Talbi (1966), p. 525

(2) Chalmeta (2003), p. 112-119

مالك] عام 710 على رأس مجموعة من الرجال يُقدّر عددها بحوالى خمسمائة، ومن بعده عبرت قوات طارق بن زياد عام 711، وتقدّر بسبعة عشر ألف رجل من قبل أكثر ناقلي الأخبار تفاؤلًا، لا بل يصل العدد إلى ثمانية عشر ألفًا، أبحروا مع الفاتح العربي، وانضموا إلى القائد البربري عام 712[1]. «اجتاز طريف المضيق في أربعمائة، ومعهم مائة فارس، فسار في أربعة مراكب»، واحتل جزيرة طريفة التي توجد فيها دار صناعة القوط. في الموسم التالي، عبر طارق المضيق ومعه سبعة آلاف رجل، «فدخل في تلك الأربع سفن، لا صناعة لهم غيرها، فاختلفت السفن بالرجال والخيل... وكان موسى مُذ وجّه طارقًا أخذ في عمل السفن حتى صارت معه سفن كثيرة، فحمل اليه خمسة آلاف»[2].

من جهته، يوضح ابن عذاري أنه من أجل نقل الجنود «كان يُليان يحتمل أصحاب طارق في مراكب التجار التي تختلف إلى الأندلس: ولا يشعر أهل الأندلس بذلك، ويظنون أن المراكب تختلف بالتجار. فحمل الناس فوجًا بعد فوج إلى الأندلس»[3].

إن المنشآت ورجال البحر الذين تركهم البيزنطيون هناك منذ عام 680، جعلوا من الممكن إذًا نقل الجنود البربر والعرب إلى القارة الأوروبية. بعد ذلك، يأتي ذكر الرحلات البحرية ـ التي قام بها بشكل أساسي الفاعلون في الحياة السياسية والعسكرية العربية ـ، وفي أغلب الأحيان بين الجزيرة الخضراء وإفريقية، ليكشف استمرار العلاقات من ضفة لآخر، وإنما تحت الوصاية الإسلامية. على ضوء بعض الأحداث، مثل ثورة البربر، يبدو أن اجتياز المضيق أصبح أمرًا سهلًا. ففي عام 741، بعد الهزيمة التي مُنيت بها الفرقة الشامية التي أرسلها الخليفة هشام لقمع تمرد البربر، وما عانته من

(1) المرجع نفسه، ص. 123 ـ 126؛ Ch. Picard (1997b), p. 64-66.

(2) «أخبار مجموعة» لكاتب مجهول، تحقيق ابراهيم الإيباري، ص. 16 ـ 17، دار الكتاب اللبناني، ط. 2، 1989.

(3) ابن عذاري، «البيان المغرب»، تحقيق كولان وبروفنسال، ج. 2، ص. 6، دار الثقافة، بيروت، ط. 2. 1980.

أهوال في بلاد المغرب، توجّه الناجون من بين أفرادها، ويقدّر عددهم بخمسة آلاف، إلى الأندلس لمحاربة المتمردين في شبه الجزيرة الإيبيرية. قبل ذلك، لجأوا إلى سبتة، وتمكّنوا من الصمود في وجه هجمات البربر لفترة طويلة نسبيًا، في حصن الميناء على الأرجح، وهو الأثر المتبقي من عهد يوستينيانوس الثاني. وإثر استيلاء الأمير إدريس الأول على هذه المدينة الساحلية عام 789 ـ 790، بدأت مرحلة جديدة من ازدهار الملاحة بين الضفتين. وبدعم من حكّام الإمارتين اللتين أُنشئتا في قرطبة وفاس، قامت حركة تجارية ناشطة بين العاصمتين بشكل منتظم[1].

لم يكن المضيق المنفذ الوحيد أمام التجارة البحرية قبل وصول موسى بن نصير والمسلمين، إذ أن مجمل الشاطئ في بلاد المغرب على الواجهة المتوسطية، كان يقوم بهذا الدور. فموانئ الريف المغربي التي كانت نشطة بدفع من البحارة البربر، أدمجتها السلطات العربية ضمن إطارها الإسلامي، ما أن «اكتشفت» أهميتها، كما يتّضح من رواية تأسيس إمارة نكور:

> «وصالح [بن منصور، المعروف بالعبد الصالح] هو الذي افتتحها زمان الوليد بن عبد الملك ودخل أرض المغرب في الافتتاح الأول، فنزل مرسى تمسامان على البحر بموضع يقال له بدكون بوادي البقر. وبين مرسى تمسامان ومدينة نكور عشرون ميلًا... وعلى يديه أسلم بربرها وهم صنهاجة وغمارة»[2].

لم يكن المسلمون إذًا أول من أطلق التجارة البحرية، والصيد، وربما القرصنة المحلية، إلا أن هذه الأمور انكشفت أمامنا فقط حين أصبحت تحت سيطرة السلطات الإسلامية، على الأقل ظاهريًا. وفي الوقت نفسه، حين أخذت هذه السلالات من الأمراء على عاتقها قيادة عمليات الجهاد، فإنها شجّعت على الملاحة حتى السواحل اللاتينية[3].

---

(1) H. Ferhat (1993), p. 42-55

(2) البكري، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ج. 2، ص. 765.

(3) Ch. Picard (1997b), p. 246

كذلك الأمر، لم يكن الساحل الشرقي من شبه الجزيرة الإيبيرية منعدم الحركة في الفترة القوطية، كما يتضح من الإجراءات الانتقامية التي اتخذها أول أمير أموي: «وفي سنة اثنتين وستين ومائة [778 ـ 779] غرّق الإمام عبد الرحمٰن بن معاوية (756 ـ 785) المراكب بكورة تدمير وأذهب عُدّة البحر»[1]. فمنذ عملية الغزو عام 714، أصبحت هذه المنطقة التي تغطّي مقاطعة مورسيا الحالية تخضع لأحكام معاهدة الصلح التي تمّ توقيعها بين عبد العزيز بن موسى وسيّد الإمارة تيودمير [تُدمير بن عبدوس] الذي أعطاها اسمه. وما يُثبت استقلالية الإمارة ونشاط البحّارة يمكن أن نستشفّه من الكلام الذي وجّهه والي الأندلس إلى الجنود السوريين الذين كانوا يرغبون في العودة إلى ديارهم، بعد أن ساهموا في قمع ثورة البربر عام 741، إذ شرح لهم بأن عليهم الإبحار من الجزيرة الخضراء، لأن السواحل الشرقية كانت خارج سيطرة المسلمين[2]. من هنا، ندرك رغبة الأمير عبد الرحمٰن الأول في وضع حدّ لتلك الحرية البحرية والسعي لتدمير سفن القوط. حتى أن الرحلات البعيدة المدى كانت ممكنة. من هنا، وفقًا للكاتب الأندلسي الذي عاش في القرن العاشر، ابن القوطية، فإن سارة القوطية، حفيدة ويتزا Witiza [غيطشة] ملك القوط الغربيين، الذي التحق أحفاده بصفوف المسلمين بسبب معاداتهم للملك رودريك [الذريق]

> «أنشأت مركبًا بإشبيلية. وكان أبوها المُند قد آثر سُكنى إشبيلية [...] ثم توجّهت بأخويها بمركب إلى الشام حتى نزلت بعسقلان، ثم قصدت حتى وقفت بباب هشام بن عبد الملك»[3].

إذا كان التاريخ يحتمل التشكيك، فإن الملاحة على مسافات بعيدة، بما في ذلك انطلاقًا من شبه الجزيرة الإيبيرية، هي أمر مثبت بصورة متكررة في القرون الأولى من العصور الوسطى، في مجمل حوض المتوسط[4].

---

(1) العذري، «نصوص عن الأندلس»، ص.11، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، د.ت.

(2) ابن عذاري، «البيان المُغرب»، مرجع سبق ذكره، ج.2، ص.31.

(3) ابن القوطية، «تاريخ افتتاح الأندلس»، مرجع سبق ذكره، ص.31 ـ 32.

(4) M. McCormick (2001)

المواجهة بين المسيحيين والمسلمين في غرب البحر المتوسط

يُنظر إلى الثورة التي واجهها أمير قرطبة الحكم بن هشـام، والتي قادها عمّاه [سليمان وعبدالله]، على أنها الحدث الذي سوف يُطلق الهجمات البحرية الأولى ضد المسيحيين، بأمر من الأمير الأندلسي: «[في عام 798] وصل فجأة عبدالله بن عبد الرحمٰن بن معاوية البلنسـي إلى الأندلس، آتيًا من السـاحل الإفريقي لتاهرت»[1]. وقد زوّد الرستميون العمّين الثائرين بطواقم من البحارة في موانئ المغرب الأوسط، سيما في عين الفروج وحنين وتنس. في البداية، حاول سـليمان بن عبد الرحمٰن بن معاوية وأخوه عبدالله البلنسي الاستيلاء على جزر البليار عام 798. وقد أفاد الكارولنجيون من هذه الوضعية ليرسلوا إلى هناك أسطولًا يسـتحيل تقدير حجمه، علمًا بأن المبادرة توقفت عند هذا الحد. ثم نزل العمّان على السـاحل الشـرقي، ربما في منطقة فالنسيا، حيث تولّى عبدالله زمام القيادة، بعد إقامة قصيرة في بلاط شـارلمان، حيث توجّه طلبًا للدعم، لكن من دون جدوى. في عام 802، وبعد مقتل سـليمان، طلب عبدالله الأمان من الأمير الحكم الذي أمّنه وولّاه على بلنسية ومنطقتها[2].

بعد فشل السـيطرة على الأرخبيل، شـنّت طواقم موانئ شرق الأندلس سلسلة من الهجمات على السواحل الكارولنجية، وهي غارات لا يرد ذكرها إلا في المراجع اللاتينية فقط. ولمّا لم يكن الأمير على رأس هذه العمليات، أو أننا لا نجد أي أثر لأمر أعطاه شخصيًا لتنفيذها، فإن ولاة المدن الساحلية هم من يكونوا قد قامـوا بهذه الحملات، ومن هنا يأتـي صمت المؤرخين الأمويين. في عام 806، أرسل الإمبراطور سربًا من السفن إلى كورسيكا من أجل التصدي لحملة آتية من السواحل الشرقية، يقودها «المغاربة»، أي البربر المقيمون على السواحل الشـرقية. عهد الكارولنجيون بقيادة الأسطول إلى الكونت بورشار دو لوك Burchard de Lucques الذي تدخّل أكثر من مرة في الجزيرة، «بعد أن كان المغاربة قد اعتادوا على نهبها في السنوات السابقة»[3].

(1) ابن حيّان، «المقتبس»، ج.2، ص. 89.

(2) المرجع نفسه، ص. 92.

(3) *M.G.H.*, *Scriptores*, I, p. 193-194

من جهتهم، قام البحّارة الأندلسيون بمهاجمة سردينيا، فألحق بهم الأسطول الكارولنجي خسائر فادحة في طريق العودة، قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى بانتليريا واقتياد ستين راهبًا أسيرًا. وبعد هجوم جديد على جزيرة الجمال (كورسيكا) عام 809، قام أسطول «من كافة أنحاء اسبانيا تقريبًا» بمهاجمة سواحل الجزيرتين تباعًا، حيث تمكّنت جماعة مسلمة من ايجاد موطئ قدم لها في كورسيكا، كما توطّن بحارة من إفريقية على ساحل سردينيا جنوبًا[1].

تذكر الحوليات الكارولنجية هجومًا مشتركًا قام به «البحارة الأندلسيون والإفريقيون» عام 812، مباشرة قبل بدء المفاوضات بين مبعوثين من قبل الأدارسة وبطريق سرقوسة البيزنطي. وقد تمّ توقيع هدنة بين الفريقين بين عامي 813 و815. وكانت هجومات عديدة شُنّت سابقًا انطلاقًا من السواحل الإدريسية ضد جزيرة صقلية. في تلك الفترة، تمّ بالقرب من ميورقة اعتراض سفن أندلسية عائدة من كورسيكا من قبل زوارق توسكانية، فأنزلت بها الهزيمة وأنقذت خمسمائة أسير محتجزين للبيع في أسواق النخاسة. في العام التالي، توجّه هؤلاء المغاربة أنفسهم وهاجموا تشيفيتافيكيا ونيس. بينما انهزم بحّارة أندلسيون آخرون في عرض البحر في سردينيا. وبعد عدة هدنات لم تجد طريقها للتنفيذ، أتى الانتصار البرّي ضد فرنجة برشلونة عام 815، بعد وفاة شارلمان بسنة واحدة، ليضع حدًّا للحرب في البرّ والبحر، وهي الحرب التي ابتدأت عام 801 مع الاحتلال الكارولنجي للعاصمة الكتلانية. وإذا كان اللاتين في موقع قوة في كتالونيا، فإنهم باستثناء الأسطول الذي كان يقوده بورشار دو لوك المتمركز في بيزا على الأرجح، لم يكونوا يمتلكون الإمكانات البحرية التي تخوّلهم إيقاف الغارات الأندلسية والمغاربية. فالمسألة تتعلّق إذًا بحرب بين قوى إقليمية، وليس بين البروفانسيين وقراصنة متعطّشين للنهب. من هنا، يجب وضع هذه الهجمات البحرية ضد السواحل المسيحية في إطار الحرب بين قوتين كبيرتين يفصل بينهما البحر الذي كان يُفسح أمام الإمارات المغاربية إمكانية مواصلة الجهاد الذي يشكّل مصدر شرعية، من خلال الوصول إلى

---

(1) المرجع نفسه، ص. 197.

السواحل المسيحية. في نفس الوقت، إن زيادة الإشـارات إلى التنقل البحري ينطوي على إقرار بازدهار الملاحة التجارية كما العسكرية[1]. تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين القرصنة والتجارة كان واضحًا في أذهان المعاصرين، كما يظهر من خلال عدة فتاوى منذ القرن التاسع، سـيما في عقد الصلح الذي وُقّع عام 813 بين السـلطات البيزنطية في جزيرة صقلية والأمراء الأغالبة والأدارسة. إن تنامي القرصنة، حسب الفقهاء، نجم عن عدم قدرة السلطات على ضبط السكان الذين يعيشون على الشـواطئ، فيما بدأت الهجومات ضد السواحل المسيحية فعلًا في الوقت الذي تمكّنت السلطات الإسـلامية الإقليمية من السيطرة على الموانئ والبحارة. هكذا وضع البحارة المغاربة والأندلسـيون كل طاقتهم في خدمة قضية الجهاد، بعد أن وجدوا في ذلك مصلحة كبرى لهم، بفضل فرص العمل التي وفّرتها لهم العلاقات الجيدة مع عواصم الأمراء. من جهتهم، وعلى غرار الأغالبة والأمويين في الأندلس، شجّع الأمراء الأدارسة، وأمراء بني صالح، وربما الرستميون، الغزوات على السواحل المسيحية، وبذلك فتحوا باب جهاد جديد منذ أن اعتُبرت بلاد المغرب أرضًا تابعة لدار الإسـلام، ومُنعت الإغارة على مناطقها إلا في الجيوب التي بقيت تحت سيطرة الكفرة. هكذا أصبح البحر الطريق الوحيد للجهاد المؤسسي بالنسبة للإمارت المغاربية الباحثة عن شرعية.

على هذا الأساس، نجح أمراء بني صالح وهم عرب حميريون يعودون بنسـبهم إلى الصحابي عُقبة بن نافع، في تأسيس إمارة على سواحل الريف بالمغرب الأقصى، حيث كانت قبائل غمـارة وقبائل أخرى تعتاش منذ زمن بعيد من النشاط البحري. برزت هذه الإمارة ما أن بنى سعيد بن ادريس مدينة نكور بالقرب من الساحل عام 761[2]. إلا أنها لم تشهد حركة بحرية ناشطة إلا في القرن التاسع، وبشكل خاص في عهد صالح بن ادريس (804 ـ 864). توجّه صالح إلى الأندلس حيث شارك بالجهاد إلى جانب الأمير عبد الرحمٰن الثاني، لكن انفتاحه على البحر الذي أمّن له الموارد، هو الذي سـمح لهذا

---

(1) استشعر A. R. Lewis (1951) سابقًا هذا التطور؛ D. Abulafia (1985)

(2) البكري، «المسالك والممالك»، مرجع سبق ذكره، ج. 2، ص. 765 ـ 772.

الأمير المسلم بأن يقدّم نفسه على أنه أَوْلى من يدافع عن الإسلام. هذه الالتزامات الجهادية، التي شملت مجمل السواحل المتّجهة للدخول في الإسلام، شجّعت على بناء التحصينات الساحلية وممارسة الرباط. كذلك الأمر، عمل الأدارسة في فاس على الإفادة من هذا التنامي للدفاعات الساحلية، فوضعوا يدهم على مواقع الرباط التي أسستها القبائل التي تعيش على السواحل، من أجل حماية نفسها من هجمات الفايكينغ[1].

أسوة بما فعل الأمراء الآخرون، شجّع الأدارسة الممارسات التَقَوية، التي لا تنفصل عن الجهاد. من هنا، تمكّنوا من السيطرة على المناطق الساحلية، حيث كانت الهبات الوقفية وانخراط المتطوعين، والمقصود هنا القبائل، تموّل عمليات الدفاع عن الساحل وتعزّز ازدهار التجارة ونشاطات أخرى مُربحة، بشكل خاص منذ منتصف القرن التاسع. في نفس الوقت، وفي نفس المنطقة، كانت مدن البربر، مثل مدينة البصرة الواقعة في وادي لوكوس (سفدد) تصدّر منتجاتها مثل الكتان، فتعبر مضيق جبل طارق لبلوغ موانئ المتوسط، مما يقدّم الدليل على الازدهار الذي تحدّث عنه الجغرافيون، مثل ابن حوقل بعد قرن من الزمن. استند الجهاد في البحر ضد المسيحيين على نفس الأسس، ذاك أنه كان بإمكان المغاربة الوصول إلى شواطئ الكفّار، وتقديم أنفسهم على أنهم المبادرون هم أيضًا لتنشيط الجهاد البحري. في الواقع، إن الروايات المنقولة عن هذا الزخم الجهادي إنطلاقًا من سواحل المغرب الأوسط والغربي هي قليلة، لكنها تدل على تعميم ازدهار النشاط البحري، الذي أمدتّه بالحيوية مجموعات البحارة على السواحل المغربية، بعد أن أطّرها أمراء المنطقة الذين سعوا لتوجيه الطاقة القتالية للقبائل في البر والبحر، وإثبات شرعيتهم من خلال المبادرة إلى الجهاد. فالوضع الاقتصادي الذي كان يصعب تبيّن معالمه، ووضع الحرب الذي يلفه الغموض أيضًا، أعطى معنى وقيمة لأعمال هؤلاء البحارة الذين كانوا يتعرّضون فقط لأعداء الإسلام، باستثناء بعض أعمال القرصنة المعتادة وعمليات النهب المحلية. فالتلازم بين صحوة السواحل الأندلسية وتعزيز وضع السلطات المغاربية لم يأتِ بالتأكيد على سبيل المصادفة.

(1) المرجع نفسه، ص. 799.

البحرية الأندلسية الأولى (القرن التاسع)

في عام 844، لم يكن للأندلس من حدود سوى تلك التي كانت تحيط بشبه الجزيرة الإيبيرية، من مصب نهر ايبرو [إبْرُه] حتى مدينة بورتو على نهر دورو. بالإضافة لمضيق جبل طارق، دبّ النشاط في الساحل الشرقي، أقلّه من الناحية العسكرية، إبّان الحرب ضد شارلمان. وقد قام الفايكينغ بإشعال ما تبقّى من الواجهة البحرية الشاسعة، التي بقيت هادئة إلى الآن.

انعكاس هجمات الفايكينغ: سيطرة الأمويين على البحر وشواطئه

حتى بعد مغادرة عدة طواقم من السواحل الشرقية باتجاه مصر حوالى عام 818، لم يجد أمراء الأندلس أنفسهم مربكين حين احتاجوا للبحارة. فبالإضافة لمنطقة المضيق التي شهدت نشاطًا متجدّدًا، أتى توطّن بربر المغرب عند الساحل الشرقي ليؤمّن قوى نابضة بالحياة، إلى جانب البحارة من السكان المحليين، سواء على ساحل تدمير أو في منطقة المرية وقرطاجنة(1). هذه الإمكانيات البشرية أتاحت لعبد الرحمٰن الثاني بأخذ المبادرة الفورية بعد نهب وتخريب اشبيلية عام 844، فاستقدم هؤلاء البحارة من السواحل الشرقية، ودفع لهم أجورًا مرتفعة لقيادة الأسطول الذي بُني في أحواض دار الصناعة في اشبيلية التي أُعيد إصلاحها مباشرة بعد هجوم النورديين(2).

أظهر هجوم الفايكينغ المباغت إلى أي حدّ كانت المناطق الساحلية مهملة حتى هذا التاريخ من قبل الولاة والأمراء الأمويين. على الساحل الغربي، وحدها مدينة لشبونة تمكّنت من صدّ الغزاة المتسلّلين، وكان وهب الله بن حزم عامل المدينة هو أول من دق النفير، بعد أن نجح في الحفاظ على المدينة(3). فبعد أن نُهبت هذه المدينة عام 798 من قبل جنود الفونسو الثاني ملك أستورياس

---

(1) S. Guttierez Lloret (1996)

(2) J. Bosch Vilá (1984)

(3) Ch. Picard (1997b), p. 71-76

(791 ـ 842)، أُعيد تحصينها ما أن تمكّن جنود الأمير من السيطرة عليها عام 812. في المقابل، لم تُتّخذ أية إجراءات لحماية الشواطئ والمدن الساحلية ضد خطر بعيد الاحتمال قد يأتي من البحر الغربي. هكذا وُجدت لبلة [نيابلا] ووَلْبة وموانئ الوادي الكبير، كما المنطقة السفلى من وادي يانة [غواديانا]، وساحل قادس ومنطقة شِذُونة في متناول بحارة مرهوبي الجانب. أما الجزيرة الخضراء الي حُيّدت عام 844، فقد نُهبت خلال غارة ثانية عام 859. على الساحل الشرقي، المستهدف هو أيضًا، وحدها طرطوشة كانت تُعتبر فعلًا كمدينة محصّنة وكميناء عسكري أموي. لا نجد أفضل ما يكشف هذا الغياب للسلطة العليا عن الشواطئ من ذاك الأمر المثير للسخرية الذي أصدره الأمير [عبد الرحمٰن الثاني] للسلطات الساحلية موصيًا بِـ«الاحتراس»، وذلك بعد قراءته للرسالة التي بعثها عامل لشبونة [وهب الله بن حزم][1]. تنعكس حالة الفوضى التي عاشها الأندلسيون كذلك في عدة تقارير يوردها الكتّاب، مثل ابن القوطية في القرن العاشر:

> «ولما لم يتعاطَ أحد من أهل الغرب [غرب الأندلس] مقاتلتهم، فاستنفر الناس بقُرطبة ومن والاها من الكور [...] وكان قد استنفر أهل الثغر من أول حركة المجوس عند احتلالهم أول الغرب»[2].

ظهرت مفاعيل الإجراءات التي اتّخذها الأمير حين عاود البحارة النورديون الهجوم عام 858 ـ 859. في البداية نجحوا في نهب عدة مواقع، لكن قوات أسطول الأمير محمد الذي واصل سياسة والده، تمكّنت من حماية الساحل بفعالية أكبر:

> «وفي السنة ذاتها [858/240]، خرج المجوس أيضًا إلى ساحل البحر بالغرب، في اثني وستين مركبًا؛ فوجدوا البحر محروسًا، ومراكب المسلمين معدة، تجري من حائط إفرنجة إلى حائط جليقية في الغرب الأقصى. فتقدم مركبان من مراكب المجوس؛ فتلاقت بهم المراكب المعدة؛ فوافوا هذين المركبين في

---

(1) ابن عذاري، «البيان المعرب»، مرجع سبق ذكره، ج.2. ص.87.

(2) ابن القوطية، «تاريخ افتتاح الأندلس»، مرجع سبق ذكره، ص.79. يُقصد بالمجوس كل الذين يدينون بديانات ليست من «أهل الكتاب».

بعض كسور باجة [...] وتقدمت المراكب من مصب نهر إشبيلية حتى حلت بالجزيرة الخضراء؛ فتغلبوا عليها، وأحرقوا المسجد الجامع بها [...]. ولقيهم مراكب الأمير محمد، فأصابوا منها مركبين بريف شذونة، فيها الأموال العظيمة. ومضت بقية مراكب المجوس»[1].

لم تتمكّن الدفاعات التي وُضعت على طول الواجهة البحرية الشاسعة من حماية الساحل بأكمله، لكنها أعطت نتائج مُرضية، يسلّط عليها الضوء في القرن الثالث عشر المؤرخ ابن عذاري المراكشي، انطلاقًا من تقارير تعود لعصر الخلافة الأموية. فالأمير [عبد الرحمٰن الثاني] استعار من العباسيين الخطط والمصطلحات التي تعبّر عن الإجراءات المعتمدة. وكما يبيّن التقرير حول الهجوم الذي حصل عام 858، فإن الردّ الأنجع أتى عن طريق البحر، إذ انطلقت الأساطيل من الموانئ الثلاثة المزوّدة بدور صناعة، وهي إشبيلية والجزيرة الخضراء وطرطوشة، لتعترض السفن المعادية. وفي الأطلسي، بالإضافة إلى لشبونة وشِلْب [سيلفش] من حيث أبحر الشاعر [يحيى] الغزال موفدًا من قبل الأمير إلى بلاط ملك الدانمرك [هوريك الأول]، كان يمكن استخدام خليج سادو الذي سوف يصبح لاحقًا موقع قصر أبي دانس [الكاسر دو سال] وسينيس، أكثر لجهة الجنوب، كملاذ للسفن التي تقوم بدوريات على طول الساحل الغربي للبرتغال الحالي. وقبل جزيرة طريف التي تمّ تحصينها في القرن العاشر، كان هناك العديد من المحطات تلجأ اليها السفن، مثل رأس سان فنسان، وشِلب [سيلفش]، وأوكسونوبا، وسالتيس، ومصب نهر يَانَة، وجزر الوادي الكبير القريبة من مصب النهر، ومرسى قادِس، وغيرها من الملاذات الآمنة. إن كثرة الإشارات إلى الاضطرابات التي رافقت «الفتنة الكبرى» عند الواجهة الشرقية، طوال الربع الأخير من القرن التاسع، تكشف عن وجود كثافة سكّانية على الساحل وصولاً حتى نهر ايبرو [إبْرُه]، حين بدأ عهد عبد الرحمٰن الثالث.

وأيضًا، بدءًا من عام 844، أنشأت الإدارة الأموية مناطق دفاعية استراتيجية، عُرفت باسم «الطرف». هكذا شكّلت شنترة [سينترا] وكابو دي

(1) ابن عذاري، «البيان المغرب»، مرجع سبق ذكره، ج. 2، ص. 96 ـ 97.

روكا شمال نهر تاجة، وشبه جزيرة سيتوبال [شطوبر] بين العاصمة البرتغالية ونهر مونديغو، ورأس سان فنسـان الذي يشرف عليه الدير الذي يضم رفات القديس، محطات مراقبة كان يتمركز فيها المتطوعون، كما على سبيل المثال في «الرابطة» Arrábida جنوب نهر تاجة. وفقًا للمعلومات المتوافرة بشـكل متناثر، أصبح هناك إدارة ساحلية تغطي سواحل الأندلس بمجملها، وهي تقوم بالرصد والمراقبة، وعند الاقتضاء تُسـهم في عملية الدفاع في وجه الأعداء القادمين عن طريق البحر. وكما في بلاد الشام، كانت إدارة الساحل تقع تحت مسؤولية ولاة الأقاليم الداخلية أو السـاحلية؛ بالإضافة للعاصمة البرتغالية، كانت أنظار قُلمرية أو قلنبرية [كويمبرا] وباجة وأوسـكونبا [أكشونبة] ولبلة [نيابلا] وإشبيلية وشذونة عاصمة منطقة قادس، متجهة نحو المحيط.

الرباط الأندلسي، نموذج مستورد

ظهر المقاتلون المتطوعون في نفس الوقت على السواحل كما على الجبهات البرية في مواجهة اللاتين، بشكل خاص في المنطقة الكتالونية[1]. كما أن مصب نهر دورو اعتُبر «منطقة رباط» من قبل ابن حيّان في سياق سرده لأحداث الفتنة في الثلث الأخير من القرن التاسع. وهناك إثبات لوجود «مرابطين» في المكان المعروف بِـ«الرابطة»، في لائحة الأقاليم التي يقدّمها المؤرخ نفسـه. فمنذ عام 848، كان خليج المرية يضمّ أبراجًا تستخدم للرباط، وهو بالتالي ما وفّر موارد من الهبات والضرائب التي كان يدفعها سكان وادي أَنْدَرَش مقابل تأمين الحماية لهم. وربما يكون النهج نفسـه هو الذي اتُّبع في رباط سان كارلوس (الرابطة) الذي أُنشئ في نفس الحقبة عند مصب نهر ايبرو [إِبْرُه][2].

بعد البعثة الأموية التي أُرسلت لدى الملك الدانمركي، وبعد انتصارين بحريين جديدين ضد الدانمركيين ما بين 858 ـ 859 و 861، وُضع سرب من السفن تحت قيادة أمير البحر خشـخاش البحري ـ وهو على الأرجح قريب

---

(1) Ph. Sénac (2000)

(2) R. Azuar Ruiz (éd. 2004); A. Bazzana (éd. 2011)

لأحد القادة الذين حققوا النصر على الدانمركيين ـ، وذلك من أجل استكشاف المحيط، في شمال المناطق البحرية المألوفة من الساحل البرتغالي. وربما تكون النجاحات التي حققها هي في أساس أول مبادرة إسلامية تهدف إلى الهجوم بحرًا على ساحل المحيط شمال نهر دورو، والتي انتهت قبل الأوان بالغرق في خليج قادس المحفوف بالمخاطر:

> «[وفي سنة 266 /879 ـ 880]، خرج عبدالله بن الأمير محمد إلى كورة ربة ونواحي الجزيرة، وبنى حصونًا في تلك النواحي؛ ثم قفل. وفيها، أمر الأمير محمد بإنشاء المراكب بقرطبة ليتوجه بها إلى البحر المحيط عبد الحميد الزُّعبطي المعروف بابن مغيث؛ وكان قد رفع إليه رافع أن جليقية من ناحية البحر المحيط لا سور لها، وأن أهلها لا يمتنعون من جيش إن غشيهم من تلك الناحية. فلما كملت المراكب بالإنشاء، قدم عبد الحميد بن مغيث عليها. فلما دخل البحر، تقطعت المراكب كلها وتفرقت، ولم يجتمع بعضها إلى بعض. ونجا ابن مغيث».[1]

لم تقتصر الطموحات المستجدّة للحكم الجديد على الحملات ضد المسيحيين وحماية الساحل، بل أصبح التوسّع البحري تحديًا إقليميًا واقتصاديًا هامًا، يمتد على مساحات واسعة يقصدها التجار بشكل متزايد، والتي سعى حكّام قرطبة للإفادة منها بأكبر قدر ممكن:

> «وكان السبب في نزول البحريين مدينة بجّانة أنه لما اشتدت شوكة بني ادريس بن ادريس الحسنيين بالمغرب، أمر خلفاء بني أمية بضبط السواحل وألا تجري في البحر جارية إلا تحت نظر وإشراف، وكان لا يخرج خارج من الأندلس إلا بسراح ولا يدخل أحد حتى يعرف خبره ومن حيث ورد ما الذي أورده ولا تظهر في البحر جارية إلا استخبر أمرها وعرف شأنها»[2].

---

(1) ابن عذاري، «البيان المغرب»، مرجع سبق ذكره، ج.2، ص. 103 ـ 104.

(2) الحميري، «الروض المعطار في خبر الأقطار»، تحقيق إحسان عباس ص.80، مكتبة لبنان، ط. 2، 1984.

اســتفاد عبد الرحمٰن الثاني من الإمكانات البحريــة الموضوعة تحت تصرّفه لاستئناف الهجمات ضد السواحل اللاتينية، في وقت انخرط أيضًا في سلســلة من الحملات في مقاطعة ألافــا [ألبة] ضد الملــك أردونيو الأول [أردون بن إذفنش] (850 ـ 866) وفي كتالونيا. بدءًا من عام 838، سيّر البحارة الأندلسيون عدة حملات اســتهدفت الســواحل الإيطالية، والجزر الغربية، وخاصة منطقة البروفانس؛ تذكر الحوليات اللاتينية، خاصة الرهبانية، الغارات ضد دير سان فكتور في مرسيليا في عامي 838 و848، وضد آرل وسان سيزير في الأعوام 842، 850، 859 و869، وضد نيم عام 859، وصولًا حتى فالانس على نهر الرون عام 860[1].

هذه الغزوات ضد السواحل والجزر المسيحية، بالإضافة لكثافة العلاقات البحرية المتزايدة مع بــلاد المغرب منذ مطلع القرن التاســع، والرغبة في الســيطرة على الطرقــات البحرية الموصلة للجزر، تكشــف عــن الأهمية الاســتراتيجية للمجال البحري بالنســبة لإمارة قرطبة. في عــام 848، أتت محاولة الاستيلاء على جزر البليار، وهي تحت السيطرة الإسلامية منذ عام 709، لتؤكّد على هذا التحوّل في الوضع القائم في المتوســط من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، في ذهن السلطات الأندلسية، وذلك قبل وقت طويل من ظهور الخلافة (929).

«الفتنة» والازدهار البحري الأندلسي (875 ـ 912): مفارقة مغلوطة؟

إن الأزمة السياســية التي عصفت بالأندلس ما بيــن 875 و912، والتي نعرف أحداثها فقط من خلال رواية المؤرخ أحمد الرازي، تُبرز الانقسامات وعوامل ضعف الســلطة الأموية، قبل النهوض الرائــع الذي تحقق في عهد عبد الرحمٰن الثالث مستبقًا إعلان الخلافة عام 929[2]. في نفس الوقت، هناك

(1) J.-P. Poly (1976), p. 4-13

(2) ابن حيّان، «المقتبس»، الجزءان الثالث والخامــس؛ M. Acíen Almensa (1997); M. Fierro (1995) et (2005).

مؤشـــرات على وجود نمو اقتصـــادي كبير ـ صنعته النخـــب والمجموعات السكانية في الأقاليم وأفادت منه ـ، تكشـــف عنه المدونات الرسمية، التي تسلّط الضوء على عمليات إعادة بناء بعض المدن، وهي على ما يبدو كانت مهجورة. وما يؤكّد بشكل خاص على إعادة تنظيم الأقاليم في النصف الثاني من القرن التاسع، هو بناء الحصون التي شيّدها النافذون في المناطق، والتي أفاد منها الخليفة بعد نصف قرن من أجل إدارة مناطق الخلافة المزدهرة[1].

يبدو أن المناطق الســـاحلية هي التي استفادت بشـــكل خاص من هذه الحركة العمرانية، قبل فترة طويلة من ظهور الخلافة. على سبيل المثال، يورد ابن عذاري: «وثار بكر بن يحيى بن بكر، واقتعد مدينة شنت مرية من كورة أكشونبة، وبناها حصنًا اتخذ عليها أبواب حديد[2]». فهذا الشخص الذي تبقى أصوله غير معروفة، استفاد من الفتنة التي بدأت عام 875 لكي يستولي على المدينة، المعروفة حاليًا بـ«فارو» في منطقة الغرب، يسانده بعض المستعربين والمسلمين من المنطقة، فأعاد بناء أو تحصين هذه المدينة القديمة والعريقة. شكّلت الأنشطة البحرية للميناء، بشـــكل خاص صيد الأسماك، أو استثمار الغابات المنتشرة على الســـاحل من أجل تصنيع السفن، موارد هامة، وذلك تحت أنظار تمثال الســـيدة العذراء شفيعة الصيادين، مما شـــكّل تلاقيًا بين الديانتين. أتاحت هـــذه العائدات لبني بكر بأن يتخلّصـــوا من نفوذ اليمنيين الذين كانوا يسيطرون حتى ذلك الحين على المنطقة[3].

تؤشّر النصوص التي تصف الأنشـــطة البحرية ذات العلاقة بالتجارة إلى زخم جديد في الاســـتثمار البحري انطلاقًا من الشواطئ الأموية. وهذا أيضًا ما تُظهره العلاقات المنتظمة القائمة بين موانئ الســـاحل الشـــرقي وسواحل المغرب، من مضيق جبل طـــارق وصولًا إلى منطقـــة الجزائر. انطلقت هذه الحركة تحديدًا فـــي الوقت الذي بدأت فيه الفتنة عام 875، ســـنة بناء مدينة

---

(1) H. Catarino (1997-1998)

(2) ابن عذاري، «البيان المغرب»، مرجع سبق ذكره، ج. 2، ص. 137.

(3) Ch. Picard (2000), p. 48-50 et 183

تنس، بناء على رغبة البحارة العرب والبربر القادمين من الشواطئ الإيبيرية. لم تتوقف هذه العلاقات الثابتة على ضفتي بحر البوران عن اتخاذ أبعاد جديدة، يدل على ذلك تأسيس مدينة وهران عام 902 ـ 903، وهي السنة التي شهدت على وجه الخصوص خضوع جزر البليار للدولة الأموية بالأندلس. يشير ابن خلدون إلى أن المبادرة أتت فعليًا من عصام الخولاني الذي اقترح على الأمير عبدالله [بن محمد بن عبد الرحمٰن الثاني] إخضاع الجزر، بعد أن بيّن له سهولة تحقيق هذا الهدف، وهو الذي أقام في ميورقة في طريق عودته من الحج إلى مكّة المكرّمة. صحيح أن الدفع باتجاه هذه العملية أتى بطلب من هذا الحاج الميسور، إلا أنه كان يستحيل وضعها موضع التنفيذ من دون موافقة الأمير، سيما وأن بجّانة أصبحت الميناء الرئيسي للإمارة التي كان على ارتباط وثيق بها. وحين عُيّن الخولاني واليًا على ميورقة، بنى المساجد والحمّامات والفنادق «وهي العناصر الأساسية التي تحدّد وجه مدينة إسلامية»[1]. على الأرجح، يعود النجاح في السيطرة على الجزر بعد عدة إخفاقات، إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية مع المناطق البرية مما دفع بسكّان الجزر إلى قبول مثل تلك الوصاية. أفادت عواصم اقليمية عديدة، مثل اشبيلية التي كانت تحكمها إحدى العائلات العربية الثرية، بنو الحجّاج، من البنى التحتية البحرية والمرفئية التي أُعيد بناؤها أثناء هجمات الفايكينغ، فتحوّلت إلى مراكز تجارية مزدهرة تصلها المراكب من كافة أنحاء المتوسط[2]. والمثال الأفضل توثيقًا والأكثر دلالة على هذا الازدهار في عزّ استشراء «الفتنة» كانت مدينة بجّانة [بيتشاينا].

غالبًا ما يصوّر البحارة البربر على أنهم أول من أطلق النشاط البحري المميّز في هذه المدينة الساحلية، قبل أن تصبح تحت سلطة الخلافة. ربما قبل فترة وجيزة من عام 875، وفي عهد الأمير محمد، اتُّهم هؤلاء البحارة المتحدرين من مجموعات شاركت في العمليات البحرية ضد المسيحيين في عهد الحكم الأول

(1) J. L. Delgado (1993), p. 154-158

(2) J. Bosch Vilá (1984)

وعبد الرحمٰن الثاني، بأنهم نهبوا ميناء مرْشَانَة المسلم، وهو غير معروف بأي حال، مما أثار غضب الأمير الذي أمر بتفكيك القوات البحرية في طرطوشة، المكوّنة بشكل أساسي من طواقم من البربر. من هنا، فإن توطّن هؤلاء البحارة في الموانئ الجنوبية، بشكل خاص في أشكوبيراش ـ التي يستحيل تحديدها أيضًا ـ، وأغيلاس وبجّانة هو على ما يبدو من نتائج عمل القرصنة المذكور. فضّل قسم من هؤلاء البحارة البربر والعرب أن يعودوا إلى وطنهم، لكن معظمهم استقرّوا على الساحل الجنوبي للأندلس وساهموا في تأسيس المدينة، بإذن من الأمير الأندلسي. لا ندري إن كان هؤلاء البحارة المتمرّسون تشاركوا مع اليمنيين، أو نجحوا في السيطرة عليهم، فطوّروا مشاريعهم البحرية، مستفيدين من الروابط الوثيقة مع المجتمعات القائمة عند الموانئ المغربية، بشكل خاص في تنس، التي أصبحت مركزًا تجاريًا مزدهرًا، ووهران على ساحل إمارة تاهرت[1].

استند نجاح المدينة التي تقع بالقرب من خليج المرية على ظروف اقتصادية مؤاتية، وعلى العلاقات المميّزة التي نسجتها منذ تأسيسها مع الأمراء الأمويين. والدليل الأكثر وضوحًا على نموّها هو قرار عبد الرحمٰن الثالث بأن يُنشئ فيها مقرّ القيادة البحرية الأموية عام 931، في الوقت الذي قرّر فيه تولّي الشؤون البحرية بنفسه. لم يقم الخليفة إذًا إلا بمتابعة وتوسيع حركة بدأت عام 884، من خلال تبنّي هذه الأداة الجميلة التي تتيح له تلبية طموحاته البحرية. في الوقت نفسه، توحي كرونوغرافيا الخلافة، من خلال تعتيمها على نمو الميناء في عصر الإمارة وإبرازها للدعم الذي لقيه الأسطول بدءًا من عام 931 ـ تاريخ احتلال سبتة ـ، بأن الخليفة هو المُطلِق الحقيقي لنهضة الميناء. وأتى تشييد المدينة الجديدة، بعد الغزوة الفاطمية عام 954، ونقل سكّان بجّانة اليها، ليشكّل الفصل الأخير من العلاقة المترابطة بين السلطة الأموية وبحّارة خليج المرية[2].

---

(1) Delgado (1993), p. 139-140

(2) G. Martinez-Gros (1992)

كان القرن التاسع بالفعل زمن الزخم الإسلامي في غرب البحر المتوسط، كما في منطقته الشـــرقية، إلا أن الإطار الإيديولوجي الـــذي فرضته الخلافة العباسية، وما تبع ذلك في القرن التالي من أعمال رقابة قام بها الخلفاء، وضع حدودًا زمنية تأخذ بعين الاعتبار الصورة التي يتوجب أن ترتسم في الذاكرة عن هؤلاء الخلفاء. إن العنوان الـــذي وضعه الأمويون والفاطميون تركّز أولًا على الاستيلاء على الفضاء الإسلامي بمجمله، بشكل خاص على بغداد، مع مواصلة الجهاد ضد المسيحيين، واستمرار الصراع فيما بينهم. في هذا الإطار، شكّل المتوسط وأكثر من أي وقت مضى مركز اهتمام للخلافات الثلاث.



الفصل الحادي عشر

النزعة الإمبراطورية البحرية لخلفاء المتوسط في القرن العاشر: هل انتهى الجهاد؟

إن التلاعب بالنصوص ومحو الروايات السابقة من قبل الكتّاب العاملين في خدمة الخلفاء يطرح مسألة حقيقة القطيعة الاقتصادية بين القرن التاسع في زمن الأمراء والقرن العاشر في عهد الخلفاء، في منطقة غرب المتوسط الواقعة تحت السيطرة الإسلامية. إذا كانت هذه القطيعة قد حصلت فعلًا، فقد يكون ذلك بادئ الأمر في شبه الجزيرة الإيبيرية وإفريقية، حيث ازدهرت دول الخلافة. في الواقع، يبدو أنه في هذه المناطق بالتحديد، كانت الاستثمارات التي وظّفتها إثنتان من كبرى الإمارات المتوسطية هي الاستثمارات الأهمّ. وأتت الخلافتان لاحقًا لتفيدان من مفاعيل نموّ وُضعت أسسه سابقًا، كما كانت الحال على شواطئ بيزنطية، وكذلك على طول السواحل اللاتينية. وما يؤكد على شمول هذه الحركة هو بروز شبكات تجارية غطّت مساحة البحر الداخلية ـ تجارة الخزفيات المزخرفة التي كان يصنّعها المسلمون ويشتريها تجّار بيزا[1]، وتجارة يهود الجنيزة ـ، وهي كانت الشاهد والمحفّز على الازدهار العام للتجارة على مستوى البحر المتوسط.

---

(1) G. Berti (2000)

من بحر الجهاد إلى الفضاء الإمبراطوري

جهاد الخلافات المتوسطية

يُظهر المنحى العام لتطور السياسات التي انتهجتها الخلافات في المتوسط نوعًا من الاتساق النسبي في استراتيجية الخلافتين الفاطمية والأموية، لكونهما كانتا تطمحان لتحقيق هدف واحد: بلوغ بغداد. فإعلان الخلافتين في مطلع القرن العاشر، أشّر بطبيعة الحال إلى تغيير كبير في الأهداف العسكرية، بعد أن أصبح احتلال مقر الخلافة أمرًا ضروريًا لإنجاز الخطة التي تشتمل على التوق لحكم مجمل المناطق الإسلامية. فالفتح الفاطمي لمصر وسوريا، وصولًا حتى دمشق، والسعي الأندلسي للاستيلاء على بلاد المغرب والاقتراب بذلك من الشرق الأوسط، مرورًا بسحق الخلافة الشيعية، شكّل المراحل الأولى لعملية فتح تواصلت حتى الاستيلاء على بغداد وسقوط العباسيين. إن إعادة التقييم للفضاء الذي يشمله الفتح، التي أجريت من القيروان والقاهرة وقرطبة، أعطت للمتوسط دورًا مغايرًا لذاك الذي حدّده له خلفاء بغداد داخل «دار الإسلام»، كون أنظار هؤلاء كانت تتجه نحو الغرب.

كان لا بد إذًا للتوجهات الترويجية من أن تتطوّر، عاكسة للمرة الأولى منذ ظهور الإسلام معنى الحرب المشروعة، التي لا تضع في سلّم أولوياتها الاستيلاء على أراضي الكفّار، وإنما السيطرة على قلب المنطقة الإمبراطورية. لذا، نرى تغييرًا أساسيًا في صورة المتوسط، كما قدّمها كتّاب دواوين الخلافتين في المنطقة. فالبحر انتقل من وضعية الفضاء الوسيط، الحدوديّ، المواجه للكفر، إلى البحر الذي غزاه المسلمون وأصبح تحت حكمهم. انطلاقًا من ذلك، فإن بعض شطحات المزايدة في مسألة الجهاد ضد المسيحيين لم تخدع أحدًا، بعد أن ظهر سريعًا أن التنافس بين الأسرتين الحاكمتين هو الذي يشكّل القضية الاستراتيجية الأساسية للحملات البرية والبحرية للقوتين الكبيرتين في المنطقة.

بدلًا من استخدام القوة، كانت دبلوماسية الترهيب التي لجأ اليها الخلفاء في التعامل مع الممالك والإمارات المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية، أكثر فعالية في أغلب الأحيان. مع ذلك، تطالعنا المدوّنات التاريخية في أكثر من مرة بخبر الاستدعاء، العاجل أحيانًا، لقوات من إفريقية لمواجهة التهديد المسيحي، كما في الهجوم الذي حصل ضد غورماز، العاصمة العسكرية في أعلى نهر دورو والذي شنّه كونت قشتالة وحلفاؤه عام 957. وهذا الموقف يبيّن حدود الطموحات العسكرية الأموية[1]. كذلك الأمر في البحر، فإن الجهاد ضد اللاتين استمرّ لوقت قصير نسبيًا، قبل أن يُفسَح في المجال أمام سياسة بحرية تقوم على القتال ضد الفاطميين، وتتجه أكثر فأكثر للانفتاح التجاري في المتوسط.

إن التزام الخلفاء الفاطميين بالجهاد في البرّ والبحر انتهى مع فتح صقلية عام 965، والسيطرة مجددًا على المضائق، وهي لحظة خطِرة بسبب التحركات البحرية للبيزنطيين. مع ذلك، أصبح فتح مصر منذ حكم عبيد الله المهدي، الهدف ذا الأولوية لدى خلفاء إفريقية. وقد اقتضى ذلك أربعة هجومات، في الأعوام 915، 919، 935، وما بين 969 ـ 971، علمًا بأن الهجمة الأخيرة كانت حاسمة[2]. فبعد نهب مدينة جنوة عام 934، هناك حدث آخر تناوله بالتعليق أحد أركان الدعوة للفاطميين، القاضي النعمان، وهي الحملة التأديبية التي شُنّت ضد بجّانة عام 954، كردّ على احتجاز إحدى السفن الفاطمية قبالة صقلية. هذه الحوادث، كما الحملة البحرية الأموية ضد مرسى الخرز شمال إفريقية وسوسة، بعد نهب بجّانة، تدلّ أن القضية المطروحة في البحر المتوسط لم تعد الجهاد ضد الكفار، وإنما السيطرة على مياه البحر وتقاسمها بين الممالك الإسلامية[3].

---

(1) Ph. Sénac (2001); E. Manzano Moreno (1991); Ch. Picard (1997)

(2) D. Bramoullé (2011)

(3) F. Dachraoui (1981); D. Bramoullé (2011), p. 89-157; Y. Lev (1991)

الأساطيل الأموية في خدمة طموحات الخلفاء

إن وصول الخليفة عبد الرحمٰن الثالث إلى السلطة عام 929 طبع بداية الجهاد البحري للأندلسيين ضد الكفّار اللاتين. بالفعل، أحصى كتّاب الخلافة لأول مرة منذ فتح الأندلس الغزوات التي شُنّت ضد السواحل اللاتينية. حتى وإن كانت المقاطع المفقودة من تاريخ ابن حيّان تحرمنا من الاطّلاع على عدة فترات من هذا التاريخ البحري، فإن عرض الوقائع لا يدع أي مجال للشك في رغبة سيّد مدينة الزهراء في فرض رقابته على الحملات البحرية التي قام بها الأقدمون والأسلاف. هذا الصمت قد يوحي بأن أمراء قرطبة لم يأمروا البتة بحملات في البحر، ما عدا تلك التي شُنّت في مواجهة الفايكينغ. على العكس من ذلك، إن ذكر الغارات البحرية ضد المسيحيين بدءًا من عام 933، يعني أن ظهور الجهاد البحري تزامن مع الجهاد الذي أعلنته الخلافة[1]. أثبت هذا التلاعب بالتاريخ أنه ذو مردود، مما جعل الأئمة الفاطميين يتّبعون نفس نهج القطيعة مع دولة الأغالبة.

أبعد من التصريحات ذات الطابع الدعائي، فإن مختلف التحركات التي انخرطت فيه بحرية الخليفة، سيّدة البحار والضفتين ـ «العدوتين» ـ (وهو الإسم الذي أُطلق على المنطقة الإدارية لمضيق جبل طارق والمناطق البحرية والساحلية الملاصقة منذ الاستيلاء على سبتة)، تبيّن أن استنفار الأسطول، وهو من أهمّ الأساطيل في المتوسط، تمّ من أجل غزو إفريقيا الشمالية.

منذ العام 913، كان أول عمل في إطار السياسة البحرية قام به الأمير عبد الرحمٰن الثالث الذي سيتوّج خليفة فيما بعد، هو تجميع الطواقم المتوافرة في الجزيرة الخضراء وإنشاء دار لصناعة السفن، بهدف السيطرة على المنطقة البحرية الممتدة إلى بحر البوران، وطرد المعارض الثائر ابن حفصون منها والأدارسة الذين كانوا يؤمّنون له الإمدادات. لتحقيق هذا الغرض، هدفت الحملة الدعائية أولًا إلى التذكير بحق الأمويين في السيطرة على المنطقة

(1) Ch. Picard (2010); G. Martinez-Gros (1992)

البحرية الفاصلة بين اليابستين. وتكشف التقارير العائدة للحملات العسكرية الأولى النوايا الجديدة في غزو المناطق الغربية لبلاد المغرب. شكّل التحالف مع أمراء زناتة الذين حكموا جزءًا كبيرًا من المغرب الحالي باسم الخليفة، والخضوع الشكلي لزعماء تجمّع بُرغواطة القوي، أساس المرحلة الجديدة للسياسة التي اعتمدها الأمويون في بلاد المغرب، بعد فشلهم في السيطرة المباشرة على المنطقة فيما يتخطى سبتة وجوارها. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا الفشل على وجه التحديد يتمثّل بعدم القدرة على حشد قوى كافية على الجبهتين، جبهة الحدود المسيحية، وجبهة المغرب الأقصى:

> «[في عام 944/321] أمر أمير المؤمنين بإمدادكم بحُماة الرجال والأبطال وحُذّاق الرُماة المُجوّدين، بعُدَدهم من القِسيّ والنِبال، وأغزى في البحر إلى تِلقاء [أعداء] الله أسطولًا تأنّق في مراكبه، وركّابه، وأكملَ عُدَد من به وعِدّته على عجلة من النظر ووَشْكان من الأمر لم يكن لأمير المؤمنين فيه مُهلة ولا فُسحة، إذ لم يَظنّ لِما صرتم اليه، ولا أتت الأخبار مقيّدة به، وكان قد جرّدَ أُسطوله الأكبر، مجاهدًا إلى بلد الفَرَنجة، أهلكهم الله، وأخرجَ قُوّاده وصُنوف أجناده، إلى أعداء الله المُشركين شَرْقًا وغَرْبًا، وإنما أمدّكم وقت هذا بما كان بحضرته»[1]

أكثر من مرة، أحبطت الهجومات المسيحية على جبهة الشمال أو الحملات البرية التي قادها الأمراء الزيريون، المنتدبون من الفاطميين في المغرب الأقصى، مخططات الخليفة العسكرية، وجعلت من المستحيل في النهاية بسط سلطة الخلافة المباشرة ما وراء منطقة مضيق جبل طارق. في المقابل، إن تحصين المدينة الساحلية والسيطرة من دون منازع على البحر في المغرب الأقصى أمّن للخليفة السيطرة على طريق المرور بين أوروبا وإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، أتى إخضاع الموانئ التابعة لسلطة الأدارسة، واحتلال مليلية، والدعم القوي الذي قدّمه أمراء نكور المُمسكين بموانئ الريف،

---

(1) ابن حيّان، «المقتبس»، الجزء الخامس (شالميتا)، مرجع سبق ذكره، ص. 329 ـ 330.

ليؤمّن السيطرة على المحطات البحرية، وصولًا لمنطقة الجزائر[1]. من هنا، كإن بإمكان دوريات السفن التي تجوب بانتظام هذه السواحل أن تُدخل في أي وقت قوات أموية لتتدخّل في إفريقية، وهذا ما شـكّل رابطًا اساسـيًا في السياسة المتوسطية والإفريقية. كان لا بد كذلك من توفير الأمان على الجبهة البحرية اللاتينية التي كان بإمكانها أن تكـون مصدر خطر، من كتالونيا إلى الجزر وضفاف الإمبراطورية الكارولنجية، أو ما تبقى منها.

ليس من قبيل المصادفة أن الغارة الأولى ضد السـواحل المسيحية منذ وصول عبد الرحمٰن الثالث إلى السلطة، شُنّت عام 933، في الوقت الذي كان الخليفة ينظّم أول احتفال كبير في قرطبة، بمناسبة الإعلان الرسمي عن إنشاء الأسـطول، وقاعدته المرية. وقد تسـلّم القادة وأمراء البحر شارة القيادة في العاصمة من مقرّبين من الخليفة الذي كان حاضرًا، قبل أن يتوجّه نحو الخليج ويُبحر على متن إحدى السفن التي بُنيت في أحواض بجّانة. في الواقع، إن السفن الخمس عشرة التي انطلقت لم تتجاوز طرطوشة بسبب سوء الأحوال الجوية. في المقابل، كان العام 935 عامًا جيدًا بالنسـبة للبحارة الأندلسيين. فالأسطول المكوّن من أربعين قطعة وصل إلى ميورقة لاستكمال تسلّحه، قبل أن يتوجّه إلى نيس وينهب ميناءها ويدمّر السـفن ودار الصناعة، ويُغير بعد ذلك على ميناء مرسيليا. وفي طريق العودة، قام السرب باستعراض قوة أمام برشلونة لإبراز السيطرة البحرية للخلافة الأموية.

هدّدت سفن الأسطول العاصمة الكتالونية مرة أخرى عام 940، من أجل إجبار الكونت سـونييه Sunier على الموافقة على المعاهدة التي نقلها موفد الخليفة، الطبيب والدبلوماسي حسداي بن شـبروط. تجدر الإشارة إلى أن اتفاقات بشـأن حرية التجارة البحرية أُبرمت كذلك بالمناسبة[2]. في الوقت نفسه، قاد أمير الأسطول محمد بن رماحس بنفسه الصائفة البحرية عام 943، مع ست وثلاثين سفينة، ونهب مدينة أغد Agde الفرنسية بالرغم من العاصفة

(1) É. Lévi-Provençal (1959-1967)

(2) Ph. Sénac (2001), p. 121-122

القوية التي دفعت بعدة سفن إلى سواحل مقاطعة لانغدوك. ثم هاجم مرسيليا قبل أن يعود سالمًا غانمًا. تلك كانت الغارات الوحيدة التي انطلقت من القاعدة الرئيسية واستهدفت السواحل اللاتينية، والتي ذكرها المؤرخون الأندلسيون، علمًا بأنه أوتي على ذكر غارات أقل أهمية، مثل الغارة التي نسبها ابن خلدون إلى الموفّق، بعد توليته على جزر البليار عام 961[1].

وفقًا للمنطق نفسه، فإن توطّن المسلمين في فرخشنيط Fraxinetum ذُكر فقط في النصوص العربية عندما انطلقت محادثات بمبادرة من كونت بروفانس هوغ آرل عام 940، وأدّت في النهاية إلى تدخّل الخليفة في الشؤون البروفانسية. وكان وجود قائد عسكري يمثّل الخليفة في حصن فرخشنيط يعني أنه يعتبر هذا الموقع المحصّن كأرض تابعة للإسلام وتقع تحت سلطته. وهو الذي كان يوجّه العمليات البحرية، فيحدّد الوقت الذي كان على البحارة المسلمين إيقاف غاراتهم، تطبيقًا للاتفاقات المعقودة مع الكونت[2].

شكّل الساحل الكتالوني والجزر المجاورة، وصولًا إلى كورسيكا، أهدافًا مسيحية ذات أولوية بالنسبة لأسطول الخليفة الذي كان يجوب السواحل اللاتينية ما بين 933 و943، في الوقت الذي كان مبعوث الخليفة يتوافق مع الكونت الكتالوني على هدنة، تتضمّن بنودها الاعتراف بالسيادة الأموية، وهي الهدنة التي تمّ تجديدها في العام التالي من قبل سفير الكونت الكتالوني[3] الذي استُقبل في مدينة الزهراء. يوضح ابن حيّان أن الخليفة أمر بحارته بعدم مهاجمة السواحل الواقعة تحت إشراف الكونت. دام السلم إلى حد ما حتى نهاية عهد الحكم الثاني. وقد تمت الإفادة من هذه الفترة لإطلاق سياسة دبلوماسية واسعة النطاق، بشكل خاص مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية التي كان جان دو غورز Jean de Gorze يمثّلها في

---

(1) المرجع نفسه، ص. 126. ينقصنا المرجع الأساسي، «المقتبس» لابن حيّان، الذي يتوقف عند السنوات 942 ـ 971.

(2) Ph. Sénac (2001)

(3) P. Bonnassie (1975-1976)

قرطبة، ومع البيزنطيين الذين كانوا يحاربون عدوًا مشتركًا في وسط المتوسط، الخليفة الشيعي[1]. في إطار عملية التواصل الداخلية الجيدة، كانت هذه المبادرة الدبلوماسية الجريئة تصوّر الخليفة الحاكم في مدينة الزهراء على أنه الرجل القوي في المنطقة، الذي يشنّ حملات برّية ضد مملكتي نافارا وليون في شبه الجزيرة الإيبيرية، ويصنع السلام مع الكتالونيين وكبرى الممالك المسيحية. في الوقت نفسه، أتاح وضع حد للجهاد البحري في تحرير طواقم من أجل تحويلها ربما للقتال ضد الفاطميين. فالتفاهم بين قرطبة والقسطنطينية، على حساب الخلفاء الشيعة، أعفى الخليفة الأموي، بعد عام 955، من ضغوط انخراط بحري محفوف بالمخاطر في المنطقة البحرية التي يسيطر عليها الاسماعيليون. مذ ذاك الحين، أصبح بإمكانه حصر جهد قواته البحرية بمضيق جبل طارق والساحل الغربي لبلاد المغرب.

لم تحصل المواجهة الحقيقية بين الخلافتين في البحر، وإنما على أرض بلاد المغرب. في أكثر من مرة، توجّهت عساكر بلقين بن زيري (972 ـ 984) الذي كان يقود جيوش البربر التابعة للخليفة الحاكم في صبرة المنصورية [المُعزّ لدين الله الفاطمي]، وتوغّلت نحو الغرب، فاحتلّت فاس لفترة قصيرة، وتمكّنت حتى من تهديد سبتة. كان لا بد إذًا من أن يحصر الخلفاء جهودهم بإفريقية ويحشدوا الأسطول من أجل تأمين وصول الإمدادات أو تسيير الدوريات على طول السواحل الإفريقية. ما عدا بعض الإنذارات عام 956 وعام 970 ـ 971 بحصول غارات يقوم بها الفايكينغ ـ وهي لم تُستتبع بهجوم، لكنها جعلت مع ذلك سربًا من سفن إشبيلية يخرج في كل مرة ـ، فإن الساحل الأندلسي لم يتعرّض فعلًا للتهديد في أي وقت من الأوقات. بعد أن تمكّن الحاجب المنصور بن أبي عامر من الإمساك بالسلطة وتحييد القادة العسكريين التاريخيين غالب [الناصري] وأمير البحر محمد بن رماحس، وتحويل سلطة الخليفة هشام الثاني (976 ـ 1009) إلى سلطة اسمية، شرع في سلسلة من

(1) Ph. Sénac (2000b)

الحملات العسكرية، قاربت الخمسين، وتمكّن من التوغّل أحيانًا حتى سفوح جبال البيرينيه، في المناطق المسـيحية. ولما لم تكن لديه الصفة التي تخوّله بأن يوظّف جهاد الخلافة لحسابه الخاص، تبدّلت الصورة المرسومة للجهاد كليًا، بحيث أن المطالبة بشمولية الخلافة، وهي تتضمّن غزو بغداد، تراجعت لصالح حرب ممنهجة ضد مسيحيي شبه الجزيرة. وإذا كان استخدام السفن في البداية مطلوبًا بشكل واسع، من أجل حماية الممرات في إفريقية، أو من أجل تأمين الدعم اللوجستي ضد برشـلونة عام 985، وسان ـ جاك دو كومبوستيل عام 997، فإن البحر لم يعد البتة الميدان الذي يُضفي الشـرعية على الحكم، لكون احتلال الشرق لم يعد من المشاريع المطروحة[1].

جهاد الفاطميين البحري، من صقلية إلى بلاد الشام

مع إعلان الخلافة عام 909، دان الخليفة عبيـد الله المهدي وابنه القائم بفضل الأمراء الأغالبة، سيما فيما يعود للتنظيم البحري الذي تركوه لهما. فقد سمح لهما هذا الإرث بأن يُطلقا سلسلة حملات بحرية على المناطق البيزنطية في صقلية وجنوب ايطاليا، بعد أن استقامت لهما الأمور في الدولة الناشئة، بشكل خاص بعد الاستيلاء على باليرمو وعلى طرابلس الغرب بالقوة، وإنما بصعوبة. حينها بدأت الحملات على مصر عام 915، من دون الأسطول. خلال الحملة الثانية، عام 919، رسا سرب من السفن قبالة مدينة رشيد في مصر، من أجل دعم القوات البرية، لكنه فوجئ بالأسطول الإسلامي القادم من طرسوس في كيليكيا والذي دمّر السرب بواسطة النار الإغريقية[2].

ما أن عاد الهدوء إلى صقلية المسلمة عام 917، لم يعد الخليفة يواجه أية معارضة بحرية في الميـاه الإقليمية التابعة له من قبـل الأغالبة الثائرين. تم الاسـتيلاء على ريو قلّورية عام 918. في عام 922، أصبحـت المهدية التي أسسها الخليفة الميناء الرئيسي للسفن. وبعد فترة توقف جديدة عام 919، تمّ

(1) بالنسبة لسان ـ جاك، انظر: Ch. Picard (1990), (1997), (1998), (2010)

(2) D. Bramoullé (2011)

إرســـال فرق عســـكرية إلى قلّورية، فنهبوا أوريا، ومع ذلك لم يُصب سكّان برينديزي بالهلع. ما بيـــن 927 و930، تكرّرت الهجومـــات على أوترانتو، وتارانتـــو، ومنطقـــة ســـاليرنو ونابولي، حتى أنه تـــم اجتيـــاح منطقة البحر الأدرياتيكي، ودفعـــت تيرمولي ثمن تفوق الفاطميـــن البحري. بعد العودة المظفّرة للأسطول إلى المهدية عام 930، وافق مبعوثو البازيليوس رومانوس الأول ليكابينـــوس (920 ـ 944) على دفع الجزية بطريقـــة منتظمة من أجل الحفاظ على الأمن في قلّورية.

في عهد الخليفة القائم بأمر الله، توقّفت الطموحات البحرية والشـــرقية للأئمة الاسماعيليين، وذلك بسبب الإخفاق الجديد في فتح مصر عام 937، والمحاولات الاســـتقلالية للحكم في صقلية حتى عام 941، وبشكل خاص بسبب ثورة الخوارج التي قادها أبو يزيد، صاحب الحمار، والتي انتهت عام 948. من هذه الثورة، علينا أن نتذكّر الدور الرئيسي الذي لعبه الأسطول في إنقاذ الأسرة الحاكمة. فالمهدية التي حوصرت بدءًا من عام 946، والتي حمتها الأسوار الرائعة التي تسدّ البرزخ، قاومت لمدة سنتين بفضل الإمدادات التي كانت تؤمنها ســـفن الخليفة. كما وصلت إلى سوسة قوات بكامل جهوزيتها أُرسلت من المهدية عن طريق البحر، مما سمح بصدّ هجمات الخوارج. شكّل هذا النجاح الأخير بداية انقلاب في الموقف أفاد منه الخليفة المنصور[1].

كانت نوعية التنظيم البحـــري هي التي أتاحت للخليفة أن يمتلك أفضل قوة بحرية في المتوســـط. فالأســـطول، وطواقـــم البحـــارة، ودور الصناعة، والموانئ الحربية كانت تحت الســـيطرة المباشـــرة للإمام، وبـــإدارة مؤتمن الخلافة الخادم جوهر الصقلي. وقد كانت الحصيلة الفعلية على أرض الواقع بمستوى الدعاية التي كانت تُعمَّم حول مزايا التنظيم البحري.

كان المُعزّ لدين الله هو الذي قاد القوة البحرية للخلافة إلى قمة المجد، وقد مهّد لهذا التفوق بالانتصارات التي حققها الأسطول في مواجهة الأمويين

(1) F. Dachraoui (1981), p. 165-187; H. Halm (1996), p. 298-309

والمقدونيين عـــام 971. ومع ذلك، بعد نهب المرية عام 955، غرقت ســفن الأســطول بعد أن ضربتها عاصفة قوية وفُقد عدد كبير من الجنود والطواقم. هذه الكارثة ألزمت الخليفة على التفــاوض من أجل عقد هدنة مع بيزنطية، بقيت سارية حتى عام 963. في تلك الفترة، كان الروم منشغلين في بحر ايجيه وعلى جبهة الأناضول، مما سمح بشنّ هجوم جديد على كورسيكا عام 957. وهنا سنحت الفرصة للخليفة الفاطمي في مصر بأن يبدأ بغزو صقلية، التي لم يكتمل احتلالها إلا فــي عام 965، في وقت كان البيزنطيون يســتولون على قبرص، بعد أن سبق لهم وسيطروا على كريت [اقريطش] عام 961.

بعد تقلّص سلطة الخلفاء، اعتنى الأمراء الزيريون والكلبيون بالأسطول، وقاموا بدورهم بشنّ هجومات ضد سواحل ايطاليا وتأمين تواجد بحري في منطقة المضائق التي تفصل بين حوضَيّ المتوســط، وكل ذلك باسم الإمام الإسماعيلي[1]. في الواقع، سعى الخلفاء للحفاظ على نفوذهم على شواطئ إفريقية ذات الأهمية الكبرى، حتى انحسار سلطتهم في منتصف القرن الحادي عشر[2]. منذ ذلك الحين، سمح تعزيز الموانئ الإيطالية للمسيحيين بخوض المغامرات بشكل متزايد في مناطق المسلمين البحرية في إفريقية، وصولًا إلى نهب وتدمير المهدية علــى يد أهل بيزا وجنوة عــام 1087[3]. هكذا لم يعد بإمكان الإمارتين الزيرية والكلبية الإمســاك بالمضائق، على عكس ما كانت الحال مع الخلفاء، وقد حصر هؤلاء جهودهم البحرية في بحر ايجيه، وبشكل خاص في البحر الأحمر.

بالرغم من بعض العمليات البحرية، ســيما الغزوات الموســمية التي كانت تنطلق من الموانئ السورية، فإن القوات البحرية الفاطمية لم تتحرك غالبًا تحت عنوان الجهاد. فالسكان المقيمون على الحدود، وبعد أن أصبحوا تحت ســلطة الحكّام الشــيعة، أحيوا تقليد الغارات انطلاقًــا من الحدود

(1) H. R. Idris (1962)

(2) Shl. D. Goitein (1962)

(3) Voir H. E. J. Cowdrey, 1977

السورية، وإنما دون أن يصلوا إلى مستوى الحملات الكبرى التي انطلقت في مطلع القرن العاشر. وأتت خسارة جزيرتي كريت وقبرص الاستراتيجيتين، قبل تسلّم الأئمة الشيعة السلطة عام 971، بالإضافة لفعالية أسطول الأباطرة المقدونيين، لتحدّ كثيرًا من نطاق حركة السفن الإسلامية. مع ذلك، بقي الأسطول قوة لا يستهان بها، كما يتّضح من شهادة ناصر خسرو حول مدينة طرابلس، حيث كان بمقدور الميناء، وفق الكاتب، أن يستوعب ألف سفينة... كلام دعائي بامتياز! فالقسم الأكبر من القوة البحرية كان يتجمّع في الفسطاط والقاهرة، بينما لم تكن الموانئ السورية تمتلك الحق ببناء السفن من دون موافقة الخليفة. إلا أن الفاطميين لم يكونوا أسياد البحر، كما كان البحارة العباسيون، لأن صيانة المرافق البحرية تمّت قبل أي شيء من أجل التصدّي لهجمات الروم ضد سواحل مصر، التي كان يسهل الوصول اليها انطلاقًا من جزيرة كريت.

مع انطلاق الحروب الصليبية، اضطرّ الأمراء في مصر إلى استئناف الجهاد البحري في القرن الثاني عشر، في محاولة لتأخير احتلال ساحل بلاد الشام (1097 ـ 1154). وطيلة الوقت الذي بقيت سفنهم قادرة على لجم اندفاعة الأساطيل الصليبية قبالة صور، تمكّنت المدينة من الصمود وتأمين الإمدادات للأسطول المصري الذي راح يجوب السواحل السورية. لكن هزيمة هذا الأسطول عام 1124، في مواجهة قوات البندقية البحرية، مكّن الصليبيين من الاستيلاء على صور، لكن الصراع من أجل السيطرة على الطريق بين وادي النيل والساحل الفلسطيني لم ينتهِ إلا بعد مقاومة طويلة وسقوط عسقلان عام 1153. إن الصعوبات التي واجهتها القوات الإيطالية لفرض سلطتها في بحر ايجيه تبيّن مدى فعالية أسطول الخلفاء الشيعة، إلا أن فقدان السيطرة البحرية على طول السواحل السورية فتح الطريق أمام أساطيل المسيحيين لكي تتوجّه إلى مصر[1].

---

(1) D. Bramoullé (2011)

«الثورة التجارية» في المتوسط في القرن العاشر، تغيير استراتيجي كبير

الازدهار الاقتصادي الأول للبحر المتوسط

ما من أحد يفوتــه أن يلاحظ الحيوية الجديدة للأنشــطة الاقتصادية في القرن العاشــر، في المراجع المعاصرة في العالم الإســلامي، وفي بيزنطية، وأكثر من ذلك في الكتابات اللاتينية[1]. وإحدى الســمات الرئيســية لتلك الحركة الناشــطة، تكمن فــي تنامي العلاقــات التجارية بين المســيحيين والمسلمين. لمدّة طويلة اعتبر المؤرخون، بشكل خاص موريس لومبار، أن المحيط الهندي وشرق آســيا هما المورد الأساســي للتجارة الإسلامية في المتوســط؛ فالتوابل، والمواد النفيســة، والخزفيات، والحرائر، وغيرها من المنتجات ذات الجودة العالية، التي أُشير إلى وجودها في الخليج العربي - الفارسي، وصولًا إلى البحر الأحمر، كانت تنتهي في أسواق العواصم الكبرى وفي الموانئ الإســلامية في المتوسط. كذلك الأمر، كانت الصحراء الكبرى تؤمّن للخلافة في قرطبة ذهب القطع النقدية، المســتخرج من سجلماسة في القرن العاشــر، وأكثر من ذلك هناك الذهب الذي كان الفاطميون يستجلبونه نحو إفريقية، ومن ثم نحــو وادي النيل ما بين القرن العاشــر والقرن الثاني عشر، بعد أن أصبحت القاهرة المزوّد الرئيسي للمتوسط، على حساب مناطق الخلافة الشرقية[2].

مع ذلك، فإن كتب الجغرافيين والمــواد الأثرية تقدّم لنا أكثر فأكثر أدلّة على ازدهار متوســطي بحت، يبدو وكأنه المنطلق الحقيقي لتنمية مستدامة للتبادلات فــي المنطقة. في الواقــع، إن شــهادات الجغرافيين العرب حول اســتصلاح واســتثمار الأراضي من قبل المجتمعات القروية وقبائل البربر، والفلاحين المصريين والسوريين، تقودنا إلى قلب المتوسط، حيث نعثر على آثار لشــبكات تجارية تعمل في القارة الإفريقية وتديرها مجموعات قبلية قد

---

(1) M. Barrucand (éd. 1999)

(2) M. Lombard (1947)

تمتلك حتى عشـــرين ألف جَمَل، كانت تجلب البضائـــع من ممالك النيجر السوداء، بالإضافة إلى استخدام هذه القبائل للبحر أيضًا، وذلك بدءًا من القرن التاسع. تبيّن النصوص التي تركها لنا البكري في وصف المغرب من دون أي لبس، وبالرغم من اقتضابها، أن القرنين التاســـع والعاشر كانا بمثابة علامة فارقة فـــي الازدهار الإقليمي بتنشـــيط من الفلاحين أو من قبائـــل البربر[1]. وتكشف المناطق الأخرى، المسيحية منها بشكل خاص، عن وجود سيناريو موثّق بشكل أفضل، لكنه يذهب بنفس الاتجاه، ويعزو للفلاحين وللمجتمعات المحلية الصغيرة من بحّارة وتجّار، الفضل في الدفع الاقتصادي على مستوى النطاق الضيق للقرية، أو المناطق المحيطة بالمواقع المحصّنة أو على مستوى الملاحة الســـاحلية. وفقًا لما يُثبته علم الآثار، يظهر التنظيم القبلي أو تنظيم المجتمعات «القرويـــة» في الأندلس منذ تلك الفتـــرة، وعلى أبعد تقدير في النصف الثاني من القرن التاسع.

إن دراسة بيار توبار عن إقليم لاتسيو الإيطالي، بالإضافة لدراسات حول أقاليم أخرى فـــي ايطاليا مهّدت الطريق لدراســـة التحـــوّلات والقدرة على التكيّف عند السكّان، من عائلات فلاحية وأرستقراطية مناطقية. والحال أنه، ســـواء كان في المنطقة اللاتينية التي خضعت للدرس أكثر، أو في المناطق البيزنطية والإسلامية، بشـــكل خاص حيث تؤطّر الســـلطات الإقليمية و/أو تحمي هؤلاء الســـكان بصورة فضلى شـــيئًا فشـــيئًا[2]، فـــإن علامات تنمية التبادلات التجارية تصاحـــب هذه التحوّلات الاجتماعيـــة والاقتصادية. في مرحلة ثانية، في الدول الإســـلامية الأكثر قوة والأكثـــر تنظيمًا، وكذلك في بيزنطية، نجد الدلائل الحاسمة على وجود تنظيم اقتصادي أكثر تطوّرًا، تروّج له وتشـــرف عليه القوى الإمبراطورية والاقتصادية الكبرى في القرن العاشر التي أعطت زخمًا هائلًا للاقتصاد، وإنما هذه المرة على مســـتوى المتوسط. لقد كان للحرب المتواصلة منذ عمليات الغـــزو العربية تأثير دائم على هذه

(1) Ph. Horden, M. Purcell (2000)

(2) P. Toubert (1973); L. Feller (1998)

التحولات المتوسـطية، ليس بمعنى التسـبّب بتدمير ممنهج، وإنما كإطار مفروض عمل السكان المحليون الذين ترعاهم السـلطات انطلاقًا منه على تكييف المجتمعات والاقتصادات.

تنظيم السوق على مستوى المتوسط؟

نجم تنظيم الأسواق في المناطق الأموية والفاطمية والبيزنطية، كما يذكر ابن حوقل، عن ممارسة طويلة الأمد سمحت بالتوفيق بين المواجهات والمبادلات التجارية، أقلّه بدءًا من القرن التاسع. بعد هذه المرحلة الطويلة من النضج، التي غالبًا ما اتّسمت بالفوضى والنقص في التوثيق، كانت ظروف الاقتصاد والسعي لتعزيزه في الامبراطوريات الثلاث مؤاتية لبروز شبكات تجارية كبرى في القرن العاشر، بشكل خاص الشبكة التي سـمحت لأهل بيزا بأن يستوردوا الخزفيات المزخرفة التي كان يصنّعها المسـلمون، وتلك التي شـجّعت عليها السلطات المصرية، مما دفع بالتجار اليهود في القاهرة إلى إنشـاء شـبكة تجارية واسعة النطاق امتدت من ضفاف المحيط الهندي إلى شبه الجزيرة الإيبيرية[1].

إن اكتشـاف مصدر الخزفيات المزخرفة التي تشدّ الأنظار فوق المذابح الرئيسـية في كنائس بيزا، أو تلك التي عُثر عليها أثنـاء الحفريات في جزء المدينة العائد للعصور الوسطى، كشف عن وجود حركة تجارية منتظمة، بقيت قائمة حتى القرن الثاني عشـر[2]. لقد صُوِّر أهل بيزا لمدة طويلة على أنهم المبادرون والوسطاء الوحيدون لهذه التجارة، بحيث أنهم كانوا يذهبون إلى المناطق الإسـلامية الأكثر ثراء ـ إفريقية في البداية، ومن ثم مصر، ولاحقًا الأندلس ـ من أجل شراء الخزفيات المزخرفة التي كانت موضع تقدير لدى الإيطاليين، أقلّه حتى القرن الثاني عشر، قبل أن يقوموا بتقليدها بمواصفات أقل جودة، لكي يبيعوها في المدن القائمة على الساحل التيراني[3]. مع ذلك،

---

(1) G. Berti, L. Tongiorgi (1981); Shl. D. Goitein (1967)

(2) G. Berti (2000)

(3) G. Berti, L. Tongiorgi (1981)

تكشف الوثائق الإيطالية، وبشكل خاص العديد من كتب الهاجيوغرافيا الصادرة في نفس الحقبة عن وجود منتظم لتجار مسلمين في المدن المرفئية لخليج الأسد، وللبحر التيراني، وكذلك في بيزنطية. ويدلّ قدوم هؤلاء البحارة والتجار المسلمين في القرن العاشر، إلى موانئ كانوا يُستقبَلون فيها بالترحاب، على أنهم كانوا قد أنشأوا شبكات للتبادل التجاري بين الضفتين الإسلامية والمسيحية.

والأفضل من ذلك، كشفت الرسائل التي وُجدت في غرف معزولة في كنيس بن عزرا في الفسطاط، عن وجود شبكات لتجار يهود، تعمل بشكل يشابه مراكز الخدمات التجارية في أمالفي وجنوة والبندقية أو بيزا. يمكن التفتيش عن جذور هذا التنظيم في منطقة بحر العرب، حيث كان تطوّر التبادل التجاري أكثر تقدّمًا من سائر المناطق البحرية في المتوسط الإسلامي[1]. لم تتوقف شبكات الجنيزة عن التوسع في المتوسط حتى القرن الثاني عشر، ومن مقرّها الرئيسي في القاهرة، وصلت إلى مجمل المراكز التجارية على شواطئ المتوسط الإسلامية. وكانت موانئ بلاد المغرب، وصقلية، وشبه الجزيرة الإيبيرية، بشكل خاص المرية، تستقبل بانتظام هؤلاء التجار، مما يؤكّد على وجود شبكات تجارية متوسطية داخل المنطقة الإسلامية.

كان دور السلطات الفاطمية، بعد أن حكمت مصر، حاسمًا. فالخلفاء كانوا وراء إقامة مقرّ رئيسي دائم للتجار اليهود في العاصمة المصرية. منذ القرن الحادي عشر على وجه الخصوص، سيطرت الخلافة الشيعية على البحر الأحمر وأشرفت على حركة قوافل السفن التجارية التي كانت تتوقف في عدن، قبل أن ترسو في عدة موانئ، من بينها القُصير وعَيذاب خلال موسم الملاحة، الذي عُرف لاحقًا باسم «الكريم». على الجانب المتوسطي، أفاد هؤلاء التجار أنفسهم من منطقة بحرية شاسعة تقع تحت سيطرة الفاطميين، وأيضًا من فتح الموانئ على مجمل السواحل الإسلامية، بما في ذلك منطقة الخلافة في

---

(1) É. Vallet (2012)

قرطبة. كذلـك، أتاحت الاتفاقات المعقودة مع البلدان المسـيحية، حتى في فترات المواجهة شبه الدائمة، للتجار اليهود المقيمين في بلاد الإسلام من أن ينسـجوا علاقات ثابتة مع تجـار لاتين، وربمـا بيزنطيين[1]. وأتى توسّـع الإمبراطورية الذي شمل قسـمًا كبيرًا من الشواطئ المتوسطية، بشكل خاص سوريا الساحلية التي توصل إلى ثغور ومسـالك المنطقة الآسيوية، بالإضافة للمعاهدات التجارية المعقـودة مع البيزنطيين بعد فترة وجيزة من اسـتقرار الفاطميين في مصر، ليفتح منطقة الإمبراطورية البيزنطية الاقتصادية أمام التجار المسلمين، والعكس بالعكس، وفقًا لنظام أثبت جدواه أثناء الحكم العباسي.

في نفس الوقت، أدّى اسـتجلاب الذهب من الصحراء الكبرى وضرب الدينار الذهبي إلى الدخول في منافسـة مع «النوميسما» البيزنطية. وأسهمت العلاقات القديمة مـع جنوب ايطاليـا، خاصة مع أمالفي، فـي تعزيز تنمية التبادلات المستدامة في منطقة اقتصادية امتدت مباشرة أو بالواسطة من جنوب ايطاليا حتى المناطـق الصحراوية، والبحر في الوسـط. إن التنظيم المتطوّر للمُكوس [الجمارك] في دور الصناعة القائمة في موانئ الساحل وفي العاصمة المصرية اجتذب بصورة متزايدة التجار اللاتين، وعزّز الموقع المركزي لتجارة العصور الوسـطى التي أصبحت «عالميـة»، ولـم تعد تقتصـر على الموانئ اللاتينية؛ من هنا، أمكن للحكّام المسلمين أن يعتبروا، وعن حق، بأن عصب التجارة المتوسطية هو وادي النيل ما بين إثنين من البحار الكبيرة المستقطِبة للحركة التجارية، وبين الصحراء الكبرى والقارة الآسيوية[2].

إن الأدبيات الإدارية، بشكل خاص تلك التي تعود للحقبة الإسماعيلية، تغتني بإشارات حول أنشطة السوق والمسـارات البحرية. في إفريقية، سبق لنشـاطات الموانئ أن كانت جـزءًا من الموضوعات التـي تناولها التأريخ الكرونوغرافي، على غرار ما نقرأ في كتاب سـيرة الأسـتاذ جـوذر[3]. إن

---

(1) D. Bramoullé (2011); A. Nef (2007); É. Vallet (2010), (2012)

(2) Cl. Cahen (1977), (1986), (1983); M. Balard (1999); A. L. Udovitch (1999)

(3) انظر: «سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين»، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

الاحتفاظ بهذه الوثائق الاستثنائية، مثل عقد استئجار السفن الذي سبق ذكره، وكذلك المعلومـات التي يوفّرها الجغرافيون العـرب حول الملاحة، وبناء السفن، وإدارة الموانئ ودور صناعة السفن، لم يكن وليد صدفة، وهو يشهد على التآلف الكبير لأهل إفريقية مع الأعمال التجارية والملاحة، وهي أنشطة لاقت تشجيعًا كبيرًا من قبل الخلافة. ويُعتبر الوجود الكثيف للتجار اليهود مؤشرًا آخر على أهمية الموانئ الإفريقية، حتى الغزو النورماندي، بالإضافة إلى ما قام به كبار موظفي الدواوين، بشـكل خاص في القاهرة، من إنتاج كتب حول التجارة.

إن الكتاب المتعلّق بالضرائب [«كتاب المنهـاج في علم خراج مصر»] الذي أصدره المصـري أبو الحسـن المخزومي، يدخل في سـياق الإنتاج الإداري بين الفترتين الفاطمية والأيوبية، بـدءًا من عام 1171. وهو خُصّص لموضوع الضرائب في دور الصناعة والموانئ على الساحل المصري[1]. أما عنوان كتاب ابـن الطوير (المتوفى عـام 1220) «نزهـة المقلتين في أخبار الدولتين»، فهو ذات طبيعة مغايرة، ويُبـرز هذه الرغبة في أن يضع بين يدي السـلطان الأيوبي نظامًا بلوره كبار موظفي الدواوين لدى الخلفاء الشـيعة، وأثبت فعاليته. ولقد رغب صلاح الدين ومن خلَفَه في السلطة، في أن يفيدوا من تميّز الإدارة الإسماعيلية ويحافظوا على خبرة أهل القلم من أجل الإسهام في تدريب كبار موظفي الإدارة المصرية المسـتقبليين. أضف إلى ذلك، أنه لهذا السـبب قام العديد من أهل الفكـر المصريين في العصـر المملوكي، وبشـكل خاص القلقشـندي (المتوفى عام 1418) والمقريزي (المتوفى عام 1442)، وفي أنواع أدبية مختلفة، بنفض الغبار عن الكتب الإدارية، أو غيرها من الأعمال المكتوبة في العصر الفاطمي. فكتاب القلقشـندي الموسـوعي «صبح الأعشـى» يحتوي على مجموعة هامة من الوثائـق التي تعود للحقبة الإسماعيلية، وقد عبّر هذا المثقف السنّي بذلك عن امتنانه للكفاءة التي تتمتّع

(1) Cl. Cahen (1977)

بها الإدارة الشيعية. ومن بين أهمّ القطاعات التي جذبت انتباه الكتبة الأيوبيين والمماليك، بدءًا من عام 1250، احتلّت البحرية المقـام الرفيع بامتياز، في الوقت الذي أظهر السلاطين القليل من التعاطف مع شؤون البحر[1].

لعبت المنافسة بين الخلافتين في بغداد والقاهرة، دورًا كبيرًا في الاندفاع الذي أظهره الفاطميون من أجل اجتذاب حركـة التجارة القائمة بين الفضاء الهندي والفضاء المتوسطي.

انفتاح الأندلس التجاري

ساعد اكتشاف أفران الفخار في المدن الساحلية في جنوب ـ شرق الأندلس على تحديد منطقة المنشأ لصناعة الخزفيات التي كانت تحظى بتقدير كبير من خلفاء الأندلس. هذه المنتجات المشـهورة بزخرفتها المميّزة، المعروفة بتقنية «الحبل الجاف» *cuerda seca* ذات الأصول الصينية، صُنّعت في موانئ الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الإيبيرية بدءًا من القرن العاشـر، وكانت مُعدَّة للخليفة والمحيطين به[2]. كانت الزخرفة تُنجـز انطلاقًا من تقنيات خاصة في تعريض الطبقات الملوّنة للنار، وهي تقنيات انتشرت على طول سواحل المحيط الهندي والسواحل الشرقية للبحر المتوسـط، قبل أن تعمّ مناطق الغرب الإسلامية في زمن خلافة قرطبة[3]. ومع تزايـد الحفريات في مجمل مناطق شـبه الجزيرة الإيبيرية، ثَبُت توزُّع أماكن إنتاج الخزفيات مـن النوع ذاته، لكن ليس بنفس الإتقان، وهي وُجدت في عدد من القرى والبلدات المغمورة في الأندلس وبلاد المغرب، لكن هذه المرة بدءًا من النصف الثاني من القرن الحادي عشـر[4]. يكشف تسويق هذه المنتجات غير المتقنة عن امتداد الشبكات التجارية، التي وصلت إلى المناطق الريفية النائية، لكن في الوقت نفسه كان أهل بيزا يقصدون

---

(1) A. Fuess (2001)

(2) Cl. Delery (2006)

(3) A. Rougeulle (1990); Cl. Delery (2006)

(4) P. Cressier (1998)

هذه الموانئ بالذات في القرن الثاني عشر، ليشتروا الخزفيات المزخرفة المصنّعة في المناطق الإسلامية. إن شهرة المرية، حيث الميناء الأكثر نشاطًا في غرب البحر المتوسط، أقلّه في المنطقة الإسلامية، قبل أن يدمّر أهل جنوة الميناء القديم عام 1147، تقدّم لنا نموذجًا آخر لافتًا أيضًا عن النمو الاقتصادي للمناطق الساحلية في الأندلس، والذي تعود جذوره إلى القرن التاسع.

فيما كان الأمويون يقومون بأكبر عملية اجتذاب لبلاطات الإمبراطوريات المسيحية، وينشرون في المقابل قطع أسطولهم عند أسوار برشلونة، سمحوا للتجار الكتالونيين والأمالفيين، والإيطاليين بشكل عام، بأن يأتوا إلى المناطق الأندلسية لممارسة أعمالهم التجارية. وقد تمّت دعوتهم عام 942 لعرض بضائعهم الفاخرة، سيما الحرائر البيزنطية، أمام الخليفة عبد الرحمٰن الثالث. إن وصف الاحتفال الذي يجاري بأبّهته حفلات الاستقبال الكبرى التي كانت تُقام لسفراء الإمبراطوريات المتوسطية، يحتل مكانًا بارزًا في مدوّنة أحمد الرازي، ويؤشّر في الوقت عينه إلى أي مدى كان الخليفة يرغب في أن يعرف المتوسط بأكمله بتغيير سياسته إزاء اللاتين، مهما كانت أصول هؤلاء التجّار. من أجل تمكينهم من الوصول إلى مدينة الزهراء، أمر الخليفة بفتح طريق الجزر، عبر سردينيا وجزر البليار، وهي الطريق التي كانت تؤدي إلى المرية، ومنها إلى قرطبة بصورة آمنة. وقد تمّ إشراك أهل سردينيا بهذا الانفتاح، باتفاق ضمني أو رسمي، لا ندري، ولكن بالتأكيد شكّلت تلك البادرة المرحلة الأولى من عملية تطوير العلاقات الدائمة.

في الوقت نفسه، سوّي وضع الحصن الإسلامي في منطقة البروفانس بضغط من الخليفة. فالبعثة الموفدة من قبل الكونت هوغ، الساعي للتربّع على عرش ايطاليا والذي أتى يطلب الدعم من سيّد مدينة الزهراء عام 941، أشّرت هنا أيضًا لتبدّلٍ في سياسة الخلافة، كما يبدو واضحًا من عنوان فرعي لكتاب يؤرّخ للخلافة: «سِلْم الفرنجة»[1]. يحدّد المؤرخ أن الخليفة أمر بحّارته

(1) ابن حيّان، «المقتبس»، الجزء الخامس (شالميتا)، مرجع سبق ذكره، ص. 454.

بعدم التعرّض للســواحل الكتالونية، كما تُعلمنا كتــب التاريخ اللاتينية أن المقيمين في فرخشنيط وضعوا أنفسهم بتصرف الكونت هوغ آرل ضد منافسه بيرانجيه (المتوفى عام 924)، وتوجّهوا للسيطرة على بعض المضائق في جبال الألب. دام الســلم مع كونتات كتالونيا حتى نهاية عهد الحكم الثاني تقريبًا، مما عزّز تطوّر العلاقات التجارية التي كانت لها مفاعيل جيدة على كتالونيا[1]. إن ما كشفته التنقيبات تحت الماء في باتيغييه Bataiguier وفي خليج كان[2] يؤكّد على الدور الآخر، التجاري هذه المرة، الذي لعبه الحصن الإســلامي القابع في قلب الأحراج البروفانسية، على الأرجح بعد مرور تجار مسلمين، بما في ذلك ســفن آتية من مناطق الفاطميين، وقد أُشــير أكثر من مرة إلى وجودها في موانئ مرســيليا ومونبيلييه[3]. هكذا، قبــل الحادثة المثيرة التي تمثّلت باختطاف الراهــب مايول Maïeul عام 972، أصبح الســاحل الغربي للمتوسط منطقة أكثر هدوءًا، وفضاء للمبادلات، أكثر مما هو ميدانًا للمطاردة الإســلامية، وذلك برغبة من الخليفة القدير الذي سيطر على البحر وفرض السلم، والتي تجسّدت بالتجارة البحرية.

لا بد لنا أيضًا من أن نعيد النظر بالتعارض المنهجي بين «امبراطوريات»، نُظر اليها كبنى متخلّفــة اقتصاديًا أعاقت النمو الاقتصــادي من خلال جباية الضرائب من أجل تعزيز قواتها المســلّحة، أو بمقولة آلة الدولة الثقيلة، التي ظهرت في كتابات المؤرخين اللاتين على أنها بداية لرأسمالية لا يمكن لأحد بلورتها إلا المجتمــع الكاثوليكي لوحده بعد إصلاحــه، وهو المنفتح على الفكــر التجاري بدءًا مــن القرن الثاني عشــر. كانت الدوائــر الإمبراطورية البيزنطية والإســلامية هي التي تولّت وضع أول نظــام للمبادلات التجارية، يمكنهــا الإفادة منه، على مســتوى المتوســط بمداه الأرحــب. فمن خلال اتجاهات اقتصادية غير ملموســة، يبدو أنه بدءًا من القرن التاسع، أمّنت كل

(1) P. Bonnassie (1975-1976); Ph. Sénac (2000b)

(2) Ph. Sénac (2001)

(3) المرجع نفسه.

السلطات من أباطرة، وأمراء، وكونتات[1] الظروف المادية والضريبية والقانونية لتحقيق قفزة في عمليات التبادل التجاري في المتوسط. هكذا أفاد التجار البيزنطيون والمسلمون، من جانبهم، من فضائهم الاستراتيجي، ما بين الطرق العابرة لآسيا الوسطى والمحيط الهندي، وتلك الموصلة إلى الصحراء الكبرى، لكنهم أفادوا كذلك من احتياجات اللاتين المشدودين هم أيضًا إلى التنظيم المتطور للإدارات في الإمبراطوريتين، من أجل تطوير شبكاتهم التجارية الخاصة في المناطق التي يتواجدون فيها. مع ذلك، وباستثناء وثائق الجنيزة، وبعض الآثار المادية كأختام التجار في بيزنطية، وقطع النقود في مجمل أنحاء حوض المتوسط، أو بعض دوائر انتاج الخزفيات التقليدية، فإن أثر هذه الشبكات يبقى أقل وضوحًا من ذاك الذي نلمسه في الموانئ اللاتينية، وذلك بفضل المحفوظات التي تركها اللاتين بدءًا من القرن الثاني عشر.



(1) P. Bonnassie (1975-1976)

الفصل الثاني عشر

السيادة البحرية الإسلامية
في مواجهة التوسّع اللاتيني في المتوسط
(القرن الثاني عشر ـ القرن الثالث عشر)

امتلك الموحّدون، خلفاء مراكش على الأرجح أعظم قوة بحرية إسلامية متوسطية في العصور الوسطى. وقد أُوكل إلى هذه القوة في البداية أمر احتلال المناطق الإسلامية التي يسيطر عليها المرابطون، ومن ثم الحماديون في بجاية والزيريون في إفريقية، وصولًا إلى طرابلس الغــرب (1152 ـ 1161). انتهى تشكّل امبراطوريتهم عام 1161 بعد نجاحهم في احتلال الموانئ الإفريقية التي كان روجر الثاني ملــك صقلية قد انتزعها من أمراء إفريقية، بشــكل خاص المهدية. بعد ذلــك، واجهــت الخلافة القــوات البحرية اللاتينيــة العائدة للإيطاليين، والكتالونيين، والبرتغاليين، بهدف الحفاظ على المجال البحري. وإلى أن بدأت العلامات الأولى لأزمة ســوف تعصف بالأسرة الحاكمة بعد كارثة لاس نافاس دي تولوســا [معركة العُقاب] التي أدّت إلى انهيار بطيء للخلافة، فإن الأسطول تمكّن مع ذلك من احتواء الهجمات اللاتينية والحفاظ على السواحل الإسلامية الغربية.

لكن أبعد من مظاهر الضعف الإســلامي في المتوسط، فإن الأمر الذي يثير التساؤلات هو الاســتراتيجية التي اعتمدتها الســلطات الإسلامية إزاء الفعاليات التجارية والبحرية للفضاء اللاتينــي، في وقت كانت هذه الأخيرة

تهيمن على الفضاء البحري. في هذا المجال، يبدو تصرّف السلطة الموحّدية مثيرًا للاهتمام بشكل خاص. ففي وقت كان بإمكانها أن تواجه مجمل القوى البحرية للدول اللاتينية حتى العشرينيات من القرن الثالث عشر، عمدت الخلافة إلى اجتذاب التجار اللاتين في موانئها، علمًا بأنه لم يكن بإمكانها تجاهل المخاطر الكبيرة من جرّاء التخلّي للإيطاليين عن السيطرة الكاملة على الطرقات التجارية في غرب المتوسط. وهذا ما يقوله المؤرّخ [محمد بن أبي بكر] الزهري، في القرن الثاني عشر، عن قوة مدينة بيزا [بِيجَة]:

«وأهلها أشدّ الناس بأسًا في الحرب وأكثرهم هندسة وحِيَلًا في البحر. وهم أقدر الناس على قتال المراكب والرَّمي بالنّفط. وهم قوم فيهم خيانة وشؤم وحِدّة وشِدّة بأس. وعندهم الخشب العظيم، وكذلك يعملون من الحديد كل آلة حسنة مثل الدّروع والبَيْضات والرّماح [...] وهؤلاء القوم تجار في البر والبحر يبلغون إلى أقصى الشام وإلى الاسكندرية وديار مصر وأطراف المغرب والأندلس»[1].

المغرب والأندلس تحت الحكم الموحّدي، قوة بحرية متوسطية كبرى في القرن الثاني عشر

الخلافة الموحّدية، قوة بحرية كبرى

«ودخلت سنة سبع وخمسين وخمسمئة [1162]، وفيها أمر أمير المؤمنين عبد المومن بإنشاء الأساطيل في جميع سواحل بلاده، وعزم على غزو بلاد الروم في البر والبحر، فأنشأ منها أربعمئة قطعة، منها في حلق المعمورة، ومرساها مئة وعشرون قطعة، ومنها في طنجة وسبتة وبادس، ومراسي الريف مئة قطعة، ومنها ببلاد إفريقية ووهران ومرسا هنين مئة قطعة، ومنها ببلاد الأندلس ثمانون قطعة»[2].

---

(1) الزهري، محمد بن أبي بكر، «كتاب الجغرافية»، تحقيق محمد حاج صادق، ص.78، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.

(2) ابن أبي زرع، «روض القرطاس»، ص.201، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972. لا يمكننا الوثوق دومًا بمعلومات المؤرّخ!

بمجرد أن تم القضاء على إمــارة المرابطين في مراكش عام 1147، أفاد عبد المؤمــن من التحاق أمــراء البحر بنــي ميمون، الذين كانــوا يقودون الأســطول المرابطي، ووضع يده على المرافق البحرية والطواقم والســفن، ليجعل منها آلة حربية يغزو بها الســواحل الغربيــة لإفريقية، وصولًا حتى طرابلس في ليبيا. في عام 1147، استســلمت إشــبيلية من دون مقاومة بعد الحصار النهري والبــري الذي فُرض عليها. وتبعتها طنجة وســبتة، بعد أن حوصرتا من البر والبحر، فاستســلمتا عام 1148 ـ 1149. في عام 1151، أتى دور ميناء الجزائــر، وكان لا يزال غير متطوّر في حينه، ليشــرّع أبوابه أمام الســفن الموحّدية. في عام 1157، انتُزعت المرية من أيدي المسيحيين، بعد حصار برّي وبحري طويل. ثم كان غزو المناطق الشــرقية التي أُخذت من الحماديــن[1] ومن الأمراء الزيريــن في إفريقية، تبعه غــزو مجمل المدن الساحلية على الساحل التونسي وجزيرة جربة التي كانت قد وقعت في قبضة روجر الثاني ملــك صقلية في الأربعينيــات من القرن الثاني عشــر. لعب الأسطول دورًا حاســمًا، سيما عند الاســتيلاء على بجاية (1151)، وبشكل أخصّ عند الاستيلاء على المهدية التي حوصرت من جهة البحر بسرب من السفن تمكّن من إبعاد السفن المســيحية التي أتت للنجدة عام 1160. تذكر الرسائل الرســمية العديد من هذه الحملات، وتشــير إلى الأهمية التي كان يوليها الخلفاء الموحّدون لعمل الأسطول، وبشــكل أعمّ للفضاء البحري، الذي كان يُنظر اليه كمنطقة عســكرية توازي بأهميتهــا المناطق البرية لهذه الإمبراطورية المترامية الأطراف[2]. بمناسبة الحملة على بجاية، أُعيد تنظيم الأسطول. كانت سبتة تضم مقر القيادة البحرية، الذي يُشرف عليه أحد أقرباء الخليفة، فيما تحوّل الميناء إلــى مكان لتجمع القطع البحرية، قبل انطلاقها في حملة في المتوســط، كما في المحيط. وكانت الواجهة البحرية الشاسعة

---

(1) A. Amara (2003)

(2) انظر: ليفي بروفنسال، «مجموع رسائل موحدية من إنشــاء كتّاب الدولة المؤمنية»، المطبعة الاقتصادية، الرباط 1941.

للإمبراطورية تعجّ بدور صناعة السفن. هذا لم يمنع الموحّدين البتة من أن يبنوا دورًا جديدة أو يوسّعوا أخرى موجودة. فميناء سالتيس المتواضع الواقع على مصب نهر وَدْيَال عند سفح مدينة وَلبة، والمشهور بصناعة الحديد، زُوِّد بدار صناعة مكشـوفة ومقفلـة، تحميها قصبة (قلعة) حصينـة[1]. من أجل الإعداد لحملة عام 1151، ضمّت مدينة المعمورة على مصب نهر سبو، شمال الرباط سلا، أكبر دار صناعة للخلافة. وكانت تشرف على المصب غابة تؤمن الأخشاب لبناء السفن. بالطبع، كان المرسى أكثر أمانًا من مرسى أبو رقراق على نهر سلا، حيث يُعتبر المصب خَطِرًا بسبب الرمال المتحركة. إنطلاقًا من هكذا تنظيم، كان الأسـطول ينطلق من الموانئ التي يُطلب اليها المشاركة، ليلتحق بالميناء الرئيسي [في سبتة] قبل أن ينطلق لتحقيق الهدف.

كان لا بد من تجنيد أفضـل أمراء البحر من أجل احتواء أول أسـطول برتغالي يقـوده الأميرال دون فـواس روبينهـو Dom Fuas Roupinho. عُيّن علي بن مردنيش، وهو ابـن إحدى عائلات الأمراء في مرسـية، على رأس أسطول إشبيلية، قبل أن يأسره البحّارة البرتغاليون عام 1179. وقد تولّى المهمة من بعده أمير البحـر أحمد الصقلّي، الـذي تمكّن من إحـراز النصر على الأسـطول البرتغالي، بعد عام على فشـل ابن مردنيس، إلـى درجة أن ابن خلدون، وبعد قرنين على حصول الأحداث، جعل منه بطل التفوّق البحري للموحّدين. هكذا، نجح بحّارة الخليفة في احتواء الهجومات البحرية لسفن الملك الفونسـو ـ هنريك وما يمكن اعتباره «معركة الأطلسي» الأولى، وفقًا لما ذكره ابن عذاري، بدأت على أكثر تقدير في عام 1179. في العام التالي، وبعد أن نجح الصقلّي في جَبْه الأسـطول المسـيحي، قام بنهب السـاحل الشمالي للعاصمة البرتغالية. من المرجّح أن يكون دون فواس روبينهو قد شنّ هجومًا أو إثنين على سـبتة عام 1180 و1182. فالأول صُوِّر على أنه انتصار للأميرال البرتغالي، حتى وإن لم يبلغ ميناء المضيق، والثاني كان كارثيًا عليه

(1) Ch. Picard (2010b)

وقد غرق هو وأسطوله، إما بسبب عاصفة، أو بسبب هزيمة ألحقها به الأسطول الموحّدي، وربما يكون للسببين معًا[1].

أتاح هذا الانتصار للخليفة أبو يعقوب يوسف بأن يقوم بحملة عسكرية خطّط لها أبوه دون أن يتمكّن من إطلاقها قبل وفاته عام 1163. في عام 1184، أرسل الأسطول لمهاجمة حاميتين أساسيين في غرب الأندلس، على نهر تاجة هما شنترين ولشبونة. انتهى الحصار البحري على العاصمة البرتغالية إلى فشل ذريع، وأُنقذت مدينة سيتوبال [شطوبر] بفعل سهم قاتل أصاب الخليفة فأرداه[2]. لاحقًا، اضطرّت البرتغال لطلب مساعدة السفن الصليبية في بحر الشمال، المتوجّهة إلى الأراضي المقدسة، من أجل تعزيز قطع السفن عندها، ومواجهة مشاريع الموحّدين البحرية، وهذا ما يدلّ على فعالية بحّارة الخليفة. في عام 1189، قام سرب من السفن الانكليزية كانت متوجهة للانضمام إلى ريكاردوس قلب الأسد (1189 ـ 1199) في المتوسط، بتقديم مساندة حاسمة للبرتغاليين أثناء الهجوم على شِلْب Silves، أكبر المدن الإسلامية غرب العاصمة الأندلسية. واضطرّ الخليفة المنصور بدوره لحشد قوات كبيرة، بحرية وبرّية، لاسترجاع شِلْب، ومنطقة ألينتيخو بصورة جزئية عام 1190 ـ 1191[3]. بعد هذا النجاح، تمكّنت البحرية الإسلامية من السيطرة على خليج قادس، إنطلاقًا من موانئ عديدة شكّلت سلسلة متشابكة من المراسي، من كاب سان فنسان إلى مضيق جبل طارق. في عام 1217 كذلك، تمكّنت سفن الكاسر دو سال [قصر أبي دانس] من صدّ سرب من السفن الألمانية أتى لمساندة البرتغاليين، دون أن تتمكّن من الحؤول دون سقوط المدينة التي هوجمت عن طريق البرّ. هذه الخسارة الاستراتيجية شرّعت أبواب منطقة ألينتيخو نهائيًا أمام البرتغاليين[4].

---

(1) J. Arbach (1995)

(2) A. Huici Miranda (1956-1957); P. Buresi (2004)

(3) Ch. Picard (2000)

(4) Ch. Picard (1997b)

كما في المحيط الأطلسي، نشطت آلة الحرب البحرية بفعالية في المتوسط، حتى وإن أتى انتزاع جزر البليار عام 1203 من الأمراء المرابطين، بني غانية، متأخرًا، ولم يمكّن الموحّدين من السيطرة على الطرق البحرية ما بين الضفتين الشمالية والجنوبية في غرب البحر المتوسط[1]. على الأقل، بقي مضيق جبل طارق، وبحر البوران، والمنطقة الإفريقية بعيدًا عن متناول السفن اللاتينية.

انهارت السيطرة البحرية للموحّدين بعد معركة لاس نافاس دي تولوسا أو معركة العُقاب، ليس بفعل ضغط اللاتين، وإنما في المقام الأول بسبب الخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة بعد موت الخليفة محمد الناصر. في عام 1260، أظهر الهجوم الذي قاده القشتاليون ضد سلا ـ حتى وإن تمكّن المرينيون في عزّ انطلاقتهم للسيطرة على السلطة من طرد هؤلاء الدخلاء من بعض المواقع ـ أن كل المناطق البحرية لإمبراطورية تعاني من التفكّك، أصبحت في متناول السفن المسيحية. مع ذلك، عرفت السلطنتان الحفصية والمرينية كيف تديران الإرث البحري للخلفاء، فحافظتا على الوسائل التي تؤهّلهما للتدخل محليًا في البحر، وذلك حتى نشوب الأزمات التي عصفت بالقرن الرابع عشر، لكن دون تمكّنهما من وقف السيطرة التدريجية على كل الطرقات البحرية من قبل الأساطيل اللاتينية. من هنا، فإن افتتاح خط منتظم بين جنوة وبحر الشمال، بدءًا من السنوات الأخيرة من القرن الثالث عشر، ناجم قبل أي شيء من عجز المسلمين عن السيطرة على الطريق الموصل إلى المحيط.

شهدت إشبيلية عاصمة الموحّدين نموًّا رائعًا، تحت قيادة بني عباد في القرن الحادي عشر، ومرة أخرى حين أصبحت عاصمة المرابطين في الأندلس، مع إقامة مقرّ قيادة جديد لناحية الشمال. كان نتاج المناطق الزراعية الكبرى في الجرف، غرب العاصمة الأندلسية، بين أيدي الأسر النافذة في المدينة، مثل بني خلدون الذين كانوا أصحاب مُلكيات كبرى

(1) A. Bel (1903); P. Guichard (1990-1991); D. Abulafia (1994); D. Abulafia (1996); A. Campaner y Fuertes (1984)

ومئات الهكتارات المزروعة بالقمح، والزيتـون، والتين، المخصّصة في جزء كبير منها للتصدير إلى مصـر، وصولًا في بعض الأحيان إلى مناطق المحيط الهندي[1]. هنا عرفت الهندسـة الزراعية عصرها الذهبي، بحيث طوّرت العاصمة الأندلسـية الإنجازات التي حققتها مدينة توليدو في هذا الميدان، والتي أفاد منها المهندسون الزراعيون الإيطاليون بعد عدة قرون. فرؤوس أموال هذه العائلات الكبرى التي أثرت من خلال خدمتها للدولة، والتقـدّم في مجـال الزراعة مع مردود يليـق بعائدات القرن العشـرين، والشبكات التجارية المتصلة بمصر وصولًا إلى اليمن، وجهوزية سفن دور الصناعة مع طواقمها المستأجرة من التجار في زمن السلم، كل ذلك يميّز الممارسات التجارية التي تضاهي ما كان سائدًا في كبرى الموانئ الإيطالية في القرن الثاني عشر.

إن وصف ضفاف الوادي الكبير، الذي يُسـتخدم كميناء، أنبأ ببلوغ عهد الدولة الموحدية ذروتها، والتي اتّسـمت بزخم الحركة التجارية في الميناء[2]. ففي عهد الخلفاء والولاة الموحّدين ـ وبشكل عام يكون الوالي هو ابن الخليفة ووليًا لعهده ـ، عرفت المدينة التي شهدت تحوّلًا وتوسّعًا هائليـن، أفضل مرحلة تألق لهـا. فبرج الخيرالدا والمسـجد الكبير كانا ملاصقين للمنطقة الشاسعة التي يقوم عليها قصر البحيرة الذي بُني لإقامة الخلفاء[3]. أدّت الفيضانات الكوارثية، بشـكل خاص تلك التي حصلت عام 1184، وخـروج النهر عن مجراه، إلى إعـادة تدعيم لضفاف الوادي الكبير، مع بناء رصيف واقٍ وإعادة بناء جزئية لجدران الدعم. شـكّلت الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات العسكرية تبريرًا لإقامة دار صناعة جديد بالقرب من الجسر والقصر. وقد اسـتُخدم تصميمها كنموذج للدور التي

---

(1) Ch. Picard (1992)

(2) انظر: ابن عبدون، «رسالة في القضاء والحسبة»، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1955.

(3) P. Buresi (2004)

أمر ببنائها ملوك قشتالة وإشـــبيلية، والكتالونيون في برشلونة. أما جسر السـفن الذي تمّ بناؤه عند أعتاب برج الذهب Torre del Oro القائم على طرف القصر، حيث كانت السـفن تدفع رسومًا لدخول المدينة، فقد أمّن الحماية للميناء، إذ كان يستحيل على السفن الأعداء أن تعبر مجرى النهر ما أن تُمَدّ السلسلة الحديدية الضخمة عبر مجرى النهر لتُربط في برج آخر بالضفة المقابلة في وقت الخطر. من هنا فإن العاصمة التي شهدت حركة توسّـع وتجميل، حرّكـت مبالغ ماليـة طائلة، خُصّص قسـم كبير منها للأعمال. في الوقت نفسه، أفادت المدن الساحلية، مثل شِلْب وسالتيس، والجزيرة الخضــراء، ومالقة، وســلا، والربــاط، من الســلم في فضاء امبراطوري امتدّ حتى طرابلس في ليبيا.

البحر، فضاء رئيسي للثراء الموحّدي

إن اتفاقية التجارة الموقّعة بيـن المرابطين وأهالي بيزا، وهم الإيطاليون الأوائل الذين استثمروا في بلاد المغرب، سمحت للبحّارة التوسكانيين بأن يتّخذوا مقرًّا لهم في ميورقة بدءًا من عام 1133. مع ذلك، فإن التجارة اللاتينية عرفت أهمّ فترة ازدهار لها في عهد الخلافة الموحّدية، واستمرت حتى أزمة القرن الرابع عشـر، وذلك بفضل التوقيع الدوري على المعاهدات مع بيزا، والبندقية، وجنوة. بالإضافة للوضع الاقتصادي الذي كان في أفضل أحواله، كانت المبادرة الإيطالية في أســاس هذا العصر الذهبي. إلا أنه يتوجّب علينا إعادة النظر بالدور الذي لعبته السـلطات التابعة للخلافة، بعيدًا عن الفكرة السـائدة بأن الدفع أتى من جانب واحد، وأن نظام المبـادلات فُرض على الحكّام وأوساط الأعمال في بلاد المغرب[1]. في بعض السنوات، تجاوزت أرباح الموانئ الإيطالية الثلاثة من التجـارة المغاربية، تلك التي حققتها من تجارتها مع شـرق المتوسـط. كما أن تمديد الهدنة ـ من عشر سنوات إلى أربعيـن ـ كان في أغلـب الأحيان محترمًا من الطرفين. واسـتمر تأسـيس

(1) D. Valérian (2006)

«الفنادق» أقلّه حتى اندلاع الأزمة في القرن الرابع عشر، وهي كانت تقوم مقام القنصليات إلى حد ما[1]، وتأوي مجموعات التجار الآتين من المدن الإيطالية في الموانئ الكبرى الأساسية في بلاد المغرب، كما في مصر، ولاحقًا في سوريا. حتى أن فترات التوتّر ـ مثل الفترة التي شُلّت فيها الأنشطة في سبتة ما بين 1222 و1235، وفي سلا عام 1260، وبشكل خاص إبّان الأزمة التي ضربت المنطقة بقوة، وزاد من عنفها تفشّي مرض الطاعون ـ، لم توقف إلا مؤقتًا هذه المبادلات التي كانت مختلف السلطات، من الطرفين الإسلامي واللاتيني، ترغب بقوة في استمرارها.

انهيار السلطة الموحّدية والسيطرة الاقتصادية للاتين: مِثال سبتة المعبِّر

إن المصير الذي آلت اليه مدينة سبتة يعطينا فكرة واضحة عن التطوّر السياسي لأسرة الخلفاء وانهيار القوة البحرية الإسلامية. منذ عام 1160، كان الجنويون يفيدون من محطة في ميناء المضيق، وسُمح لهم بالمتاجرة مع ميناء سلا، مما فتح المناطق الأطلسية الداخلية بسهولها الغنية أمام شهيّة تجّار ليغوريا. من هنا أصبحت منطقة غاربو *Garbo* التي ترِد في الوثائق اللاتينية إحدى المحطات الأكثر توفيرًا للربح بالنسبة للتجار الجنويين. وُقّعت عدة معاهدات منذ نهاية القرن الثاني عشر، ومن ثم في الأعوام 1208، 1223 و1235. إلا أنه بدءًا من العشرينيات من القرن الثالث عشر، تحوّلت المدينة التي احتلّت موقعًا رئيسيًا، وأصبحت مقرًّا للقيادة البحرية وقوة اقتصادية، إلى نقطة تجاذب أساسية بين المتنافسين اللاتين والمسلمين، المتحالفين في أغلب الأحيان، نظرًا لكون المدينة تتحكّم بخط المرور البحري. وتشير السرديات، ومن بينها ما نقرأه عند ابن خلدون وابن عذاري، إلى محاولات قام بها وجهاء المدينة، من بحّارة وتجّار أو فقهاء، من أجل الإمساك بمصير مدينتهم. فأبو العباس الينشتي، وهو تاجر ثري تولّى حُكم المدينة ما بين 1233 و1236، ومن بعده تعاون قائد الأسطول أبو العباس الرنداحي مع

(1) O. R. Constable (2003)

أبو القاسم العزفي وهو سليل عائلة فقهاء مشهورين وميسورين، فأفادا من أزمة توارث السلطة، وبدعم من السبتيين أعلن العزفي إمارته على سبتة واستقلاله بها، لكنها لم تعمّر طويلًا وسقطت عام 1328.

استمدّت المدينة قوتها من البحر، لكون عمقها الخلفي هو أرض شبه قاحلة تنقصها المياه، ما عدا في بعض الجيوب الصغيرة مثل بليونش، وهي بعكس المدن الكبرى الإيطالية، كانت تعاني من عدم وجود مناطق داخلية. وما عدا بعض العائلات الكبرى من مالكي السفن، أو العاملين في خدمة الخلافة، فإن التكتّلات الفاعلة من بحّارة، وصيّادين، وصائدي مرجان، وحرفيين، وعمّال، وخصوصًا بحّارة دور الصناعة، تعطينا فكرة غير دقيقة، وإنما معبّرة عن مجتمع يستمدّ موارده من البحر. هذا ينطبق على إشبيلية، وبجاية، ولاحقًا على تونس، التي حققت هي أيضًا الثراء من المجال البحري، لكن ثروة وجهائها أتت قبل أي شيء من خدمة الدولة. فالبحّارة، وبشكل خاص الرنداحي قائد الأسطول الذي قاد انتفاضة دار الصناعة وسيطر على المدينة، كما التجّار، مثل الينشتي، أثْروا لتمتّعهم بنفس امتيازات التجّار والبحّارة اللاتين. إلا أنه بعكس العائلات الكبرى في المدن الساحلية اللاتينية، كانت العائلات الإسلامية المرموقة هي تلك التي تضم عبر الأجيال فقهاء مشهورين وليس مالكي سفن أو تجارًا[1].

كانت سبتة على الدوام محطّ طموحات القوى الخارجية التي تفوقها قدرة. وقد تسبّبت الخلافات بين الأسر الحاكمة الإقليمية إلى تغذية الأطماع دوريًا لدى الموحّدين، فالمرينيين، والنصريين، ولاحقًا لدى بني عبد الواد، وحتى الحفصيين، أكانوا حلفاء أو خصومًا للمدينة، كون نخبها كانت عاجزة عن الحكم في أغلب الأحيان، من دون مساندة إحدى هذه الأسر الكبرى الحاكمة. لم يكن بمقدور سبتة كذلك أن تنافس القوى البحرية للموانئ الكبرى اللاتينية، بشكل خاص إحدى القوى الصليبية المسمّاة «كالسوريني»،

(1) M. Cherif (1996)

وهي مشــكّلة على الأرجح من كتالونيين هاجموا المدينة عام 1231 من أجل التعرّض للمصالح الجنوية. فما كان من مدينة جنوة الليغورية إلا أن أرسلت أســطولًا عام 1235 للتأكيد على مصالحهــا ولم تلقَ أية مقاومــة تذكر. من جهتهم، هاجم القشــتاليون المدن الســاحلية الواقعة تحت سيطرة السبتيين، خاصة طنجة، وذلك في عهد الملك ألفونســو العاشــر (1252 ـ 1284). ولم يتمكّن ســكان أرغون المتحالفون في حينها مع سلاطين فاس، والذين طلبوا مساعدة الأسطول المسيحي، من السيطرة على المدينة نفسها عام 1274، لكنهم شــلّوا حركتها لمدة طويلة[1]. في آخر المطــاف، كان البرتغاليون هم الذين انتزعوا هذه المدينة المُشرفة على المضيق من أيدي المسلمين عام 1415.

مصر، محور تجارة العالم

في رسالة موجّهة إلى الخليفة العباسي المستضيء (1170 ـ 1180)، فيما يتعلّق بالهجوم الذي شُنّ على الاســكنرية عام 1174، بأمر من الملك ويليام الثاني، يبيّن صلاح الدين أن السلطات الإسلامية تجد مصلحتها في اجتذاب الســفن التجارية المســيحية، إلى درجة أنها تتحمّل العدوانية اللاتينية مهما كانت التكلفة، من أجل الحفاظ على العلاقــات التجارية مع اللاتين، حتى حين كان هؤلاء يتعرّضون للموانئ المصرية أو يسعون لغزو البلاد:

> «ومن هؤلاء الكفار هذا صاحبِ صقِلّية [ويليام الثاني]، كان حين علم بأن صاحب الشّام وصاحب قُسطَنْطينية قد اجتمعا في نوبة دِمْياط فغُلبا وقُسرا، وهُزما وكُسرا، أراد أن يُظهر قوّته المستقلة، فعمّر أسطولًا استوعب فيه ماله وزمانه، فله الآن خمس ســنين يُكثر عِدّته، وينتخب عُدّته، إلى أن وصل منها في السنة الحالية إلى الإســكندرية أمر رائع، وخطب هائل، ما أثقل ظهر البحر مِثلُ حِمله، ولا ملأ صدره مثل خيله ورَجْله؛ وما هو إلا إقليم، بل أقاليم نَقَلَه، وجيش ما احتفا ملك قــط بنظيره لولا أن الله خذله. ومن هؤلاء الجيوش البنادقة، والبياشنة، والجنوية كل هؤلاء تارة يكونون غزاة

---

(1) Ch.-E. Dufourcq (1965)

لا تُطاق ضراوة ضَرّهم، ولا تطفأ شرارة شرّهم، وتارة يكونون سُفّارًا يحتكمون على الإسلام في الأموال المجلوبة، وتقصرُ عنهم يدُ الأحكام المرهوبة، وما منهم إلا من هو الآن يجلب إلى بلدنا آلة قتاله وجهاده، ويتقرّب إلينا بإهداء طرائف أعماله وتلاده؛ وكلُّهم قد قُرِّرت معهم المواصلة، وانتظمت معهم المسالمة، على ما نريد ويكرهون، وعلى ما نؤثر وهم لا يؤثرون»[1].

كانت المبادلات التجارية مع المسيحيين مقيّدة بتشريع صارم وضعه الفقهاء الشيعة، وإنما يستند إلى حد كبير إلى قواعد راسخة منذ زمن بعيد، بشكل خاص تلك العائدة للمذهب المالكي. وضع القاضي النعمان، الفقيه الذي عمل لدى الخلفاء الفاطميين الأربعة الأوائل (909 ـ 975)، شروط التبادل بين المسيحيين الكفرة والمسلمين، خاصة في مجال الضرائب. وقد افترض أنه من أصل الضريبة المفروضة على اللاتين، يجب أن يعود «الخُمس» للخليفة، لأنها تماثل الغنيمة التي تؤخذ من الكفّار: «لا تعني الغنيمة ما أُخذ من المشركين عن طريق القوة، ولكن أي مكسب كان على الإطلاق»[2]. استندت إذًا إقامة العلاقات التجارية مع اللاتين منذ تلك الحقبة على الأقل على قاعدة قانونية، مع التباس مقبول بين الغنيمة وقيمة الضريبة التي يدفعها التجار المسيحيون الآتون من الخارج، وهي تكون عادة أعلى من تلك المتوجبة على المسلمين وعلى الذمّيين. فصلاح الدين في الرسالة التي يوجّهها إلى منافسه الموحّدي، يقع في نفس الالتباس. إلا أنه منذ وصوله إلى السلطة، عمل على إلغاء ثمان وثمانين ضريبة أقرّها الخلفاء واعتبرها غير قانونية. في المقابل، تمّ الاحتفاظ بِـ«المكس»، الذي يعني بشكل عام ضريبة غير مشروعة، كرسوم تُفرض على المعاملات مع اللاتين. هكذا كان الحكّام يعتبرون التجارة مع الكفّار، وبالتالي قدوم اللاتين إلى أرض الإسلام، كدليل على تفوّق الإسلام

(1) ابن شامة، «كتاب الروضتين في أخبار الدولتين»، تحقيق ابراهيم الزيبق، ج.2، ص.363 ـ 364، مؤسسة الرسالة، بيروت 1997.

(2) القاضي النعمان المغربي، «دعائم الإسلام»، تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، ج.1، ص.382، دار المعارف، القاهرة 1963.

على المسـيحية، مما يعطي شـرعية للمعاهـدات التجاريـة. وكان الحكّام المسـلمون، كما هو حال معظم السـلطات في العصور الوسطى، يعتبرون أن اسـتيراد المنتجات يُفقر البلدان المصـدّرة ويُثري المشـتري، وذلك بفضل الضرائب التي تُجبى، والاسـتيلاء على أملاك الآخرين، كالأسلحة على سبيل المثال[1]. كانت قيمة الضرائب التي يتوجّب على المسيحيين الآتين من الخارج دفعها، «المكس»، أو «الخُمس»، تقدّر عامة بعُشر القيمة، إنطلاقًا من الوحدة أو الوزن، حسب المنتجات، وكانت تُجبى عند البيع كما عند الشراء. إجمالًا، كان الرعايا المسـيحيون واليهود في ظل الحُكم الإسلامي، «أهل الذمّة»، يدفعون واحد من عشرين، فيما يدفع المسـلمون واحد من خمسين. لكن يبدو أنه في بعض الموانئ، مثل تينيس، كانت الرسوم التي يدفعها التجار اللاتين مساوية لتلك التي يدفعها المسلمون، أقله في إطار بعض الشراكات الثنائية[2].

إن ما وصلنا من كتاب أبو الحسـن المخزومي [«كتاب المنهاج في علم خراج مصر»] الذي يتناول الموضوع الضريبي، يوفّر لنا المعلومات الأكثر دقّة حول الواردات والصادرات اللاتينية في مصر. يذكر النص «الخُمس الرومي»، وهو مصطلح يشير في الوقت نفسه إلى الضريبة بحدّ ذاتها، وإلى الإدارة التي كانت تسـتوفيها. إن اسـتعراض وصف مراحل التخليص الجمركي ـ تفتيش البضائع على متن السـفينة، البيع بالمزاد العلني ودفع الرسـوم التي يحدّدها المفتشون ـ، يُظهر بأن هناك تفاوتًا كبيرًا في المبالغ، بحيث أن الاقتطاع يمكن أن يصل إلى 10%، 20%، أو 30% من قيمة الشحنة، وفقًا لنوع البضائع، كما كان يحصل في بلاد المغرب. تطوّرت أوضاع إقامة التجّار في بلاد الإسلام[3]، وكذلك قيمة الرسوم وفق الأماكن والظروف، كما يظهر على سبيل المثال من خلال المعاهدة المعقـودة بين الجنويين والمماليك عـام 1291، والتي كانت بنودها مؤاتية للّيغوريين (أهل جنوة)، ولكنها كانت ضرورية كذلك للسلاطين

---

(1) Cl. Cahen (1983)

(2) M. Balard (1999); A. L. Udovitch (1999)

(3) R. Constable (2003)

من أجل استقدام جنود عبيد كانوا يملأون عنابر السفن الجنوية الضخمة، في نفس الوقت الذي كان سيتمّ طرد الصليبيين نهائيًا من الأراضي المقدسة على أيدي السلاطين. مع ذلك، بقي متوسط قيمة الضرائب المدفوعة على المنتجات المستوردة أو المشتراة محليًا ثابتًا، وتراوح حول 10%. في المقابل، كان لكل ميناء قواعد خاصة به في استخدام هذه المدفوعات، ومن هنا نرى أنه في طرابلس لبنان كانت الضريبة تُقدّر بطريقة تسمح بتغطية مصاريف الحامية[1].

إن إحدى المخاطر الاقتصادية الناجمة عن هذه المبادلات، والتي نعرفها جيدًا في أيامنا الحاضرة مع ما يُعرف بحيوية «البلدان الناهضة»، نجمت عن قدرة الإيطاليين وغيرهم من الشعوب اللاتينية على اكتساب خبرات حرفيي أو منتجي البلدان المصدّرة مثل مصر. وما قصة السكّر المستخرج من القصب إلا خير مثال على ذلك[2]. كذلك، أصبحت جنوة مركزًا للمتخصصين في معالجة الخيوط الذهبية، التي كان يُعاد تصديرها إلى البلدان الإسلامية. أضف إلى ذلك أن هناك فضلًا لحرفيي القاهرة في جزء كبير من الخبرات المستخدمة في تصنيع زجاج المورانو وغير ذلك من المواد. هذا، وقد أدّى التنافس على المواد الأولية مثل الشبّ الذي اكتُشف في جزيرة كوس في القرن الثالث عشر، وبعد ذلك بقرنين في الولايات البابوية، إلى وضع حدّ للاحتكار المصري ولتصدير هذا المركّب الكيميائي. في نفس الوقت، إن سياسة الفاطميين في الانخراط في البحر الأحمر، والتي واصلها أسلافهم، بالتشارك أو بالتنافس مع سلاطين عدن، والقاضية بمنع أي اختراق لاتيني للفضاء الهندي، أتاحت لمصر بأن تبقى مكانًا لإعادة التحميل والشحن بين المتوسط والبحر الأحمر، لا يمكن للاتين الاستغناء عنه طالما لم يتمكّنوا من بلوغ المحيط الهندي[3]. من هنا نجد أن كلام صلاح الدين أتى في موقعه الصحيح!



(1) D. Bramoullé (2011)

(2) M. Ouerfelli (2008)

(3) É. Vallet (2007), (2010), (2012)

خاتمة

المتوسط في العصور الوسطى، مساحة من ذاكرة الإسلام

«أنا واحد منكم؛ مهنتي هي البحر. من هنا اكتسبتُ شُهرتي. سأكون معكم ضد أي عدو يأتيكم من البحر».

[قائد البحر محمد بن ميمون متوجّهًا بكلامه إلى أهل المرية حوالى عام 1147][1]

كثيرة هي النصوص العربية في العصور الوسطى التي تنقل الينا الصيت الذائع لبحّارة مشهورين ـ أمراء بحر («صاحب البحر») وقادة (رؤساء) بحرية ـ اكتسبوا شهرتهم في غمار البحر المتوسط. والكلام المنسوب إلى أكثر من ذاق طعم المجد من بينهم، محمد بن ميمون، قائد الأساطيل المرابطية، ومن ثم الموحّدية، وسليل عائلة تعود بأصولها إلى مدينة دانية أنجبت للدولة الإسلامية خمسة أمراء بحر، يبيّن إلى أي درجة اكتسبت هذه المهنة مكانة واعترافًا بأهميتها في المدن الساحلية الإسلامية، كما في القسطنطينية، والبندقية، وبيزا، وجنوة، وبرشلونة. منذ زمن الخلافة في

(1) ذكره: P. Guichard (1990-1991) ص. 114، نقلاً عن ابن الأبّار؛ انظر: ابن الأبّار، «الحلّة السيراء»، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، ط. 2، القاهرة 1985.

المدينة المنوّرة، وصورة عبدالله بن قيس الجاسي، الرجل الذي قاد خمسين حملة بحرية، وكان أول شهيد مسلم اكتسب شهرة على رأس أسطول الخليفة، حين نزل في قبرص في منتصف القرن السابع، تحتلّ المكانة المميّزة في الذاكرة الجماعية كما نقلها الينا مؤرخو بغداد. وقد حظي العديد من أمراء البحر العباسيين بنفس الإجلال. من بينهم، اثنان من قادة أساطيل الخليفة، دميانوس في طرسوس في كيليكيا وليو في طرابلس لبنان، اللذان اكتسبا الشهرة عام 904 بعد نهب وتدمير سالونيك. إن أصلهما الرومي الذي جعل منهما «مرتدّين»، أو الأصل الغامض لأحمد الصقلّي الذي هزم الأميرال البرتغالي دون فواس روبينهو عام 1181، يُظهر أهمية إدماج كل الأشخاص الذين كانوا يلتحقون بالإسلام، مهما كانت أصولهم، حين ينخرطون في خدمة الخليفة. أضف إلى ذلك أن أمراء بحر آخرين، مثل بني كلب الذين عملوا لصالح الفاطميين، وبني رُماحس الذين كانوا يحتلون موقعًا مميّزًا لدى خلفاء قرطبة الأمويين، وبني ميمون قادة الأساطيل لدى المرابطين والموحّدين، وكذلك غانم بن مَرْدنيش أحد أبناء أمير مرسية الذي انضمّ إلى الموحّدين عام 1172، وحتى أحد أفراد الأسرة الحاكمة، عبدالله بن اسحق بن جامع، معظم هؤلاء كانوا متحدرين من عشائر أو عائلات مرموقة، مما يدلّ على رفعة مقام هذا المنصب. حتى أن سِيَر بعض رجال البحر شكّلت موضوعًا لقصص تُشرِّف أبطالها الذين حاربوا المسيحيين في البحر. هكذا، فإن أميرَي دانية في القرن الحادي عشر، مجاهد العامري وابنه علي، تميّزا بتصميمهما على الجهاد في البحر، وقاما بمهاجمة سردينيا، حيث انتهت الغزوة بكارثة، لكن اسميهما بقيا خالدَين في المدوّنات العربية. أما علي بن ميمون ابن أخ أمير البحر في المرية، فقد حوّل قادس التي كانت مرسىً متواضعًا إلى عاصمة لإمارته في فترة انهيار الدولة المرابطية عام 1147. هذه الأعمال المجيدة تذكّر بتلك التي تعجّ بها السرديات العائدة لأبطال الفتح العربي الذين يعود اليهم الفضل بتوسعة حدود دار الإسلام.

يتميّز إذًا المتوسط في النصوص العربية، عن سائر بحار الإسلام، بأنه المكان الذي يتمّ فيه الجهاد الذي يقوده الخليفة، حتى وإن لم يشارك به هو شخصيًا. إن وجود خليفة الرسول على حدود أرض البازيليوس، ما بين كبادوكيا وسوريا، كان يكفي لإشراك مجمل المناطق البرية والبحرية في عملية الجهاد. فبحر الروم الذي أصبح فضاءً للحرب، تحوّل إلى ميدان شاسع ومُرعب لإبراز عالمية الإسلام، بقيادة الخليفة. لقد جسّد المتوسط الفضاء المعادي بامتياز بالنسبة للمؤمن، وتحوّل بالتالي إلى بحر للشهادة، من هنا فإن السيطرة عليه، التي يتوجّب أن تؤول إلى الاستيلاء على القسطنطينية وروما، تسبق الدخول في زمن الخلاص. مذ ذاك، راحت الروايات البطولية لكبار البحّارة المسلمين الذي مثّلوا الخليفة في البحر، تميّز المتوسط عن سائر بحار دار الإسلام على أنه الفضاء البحري الوحيد لجهاد الخلافة. نحن بعيدون هنا عن البرغماتية اللاتينية المنسوبة إلى الأميرال الجنوي بنيديتّو زكّاريا، الذي هزم أهل بيزا في معركة ميلوريا عام 1284، وكان في الوقت نفسه رجل أعمال حصيف يجسّد الفكر الجنوي، وقد أوجزها بعبارته الشهيرة: «أنت من جنوة، إذًا أنت تاجر»[1].

مع ذلك، حين حوّل علي بن ميمون قادس إلى مدينة مرفئية حقيقية، وراح يشنّ الغارات ضد سواحل غاليسيا، فإنه كان يرمي إلى الإفادة المادية من نشاطه كبحّار. فنَشْر الإسلام، وحرب الحدود في البرّ والبحر، أو الأرباح التجارية، كل ذلك اعتُبر على الدوام من قبل المسلمين وكأنه اندفاعة واحدة تجمع بين روح الفتح، والمقاومة ضد الهجمات المسيحية، والأعمال المُربحة. وبالتأكيد، لم ينظر عرب المتوسط الأوائل، بدءًا من عام 634، إلى الفتح العربي وكأنه كارثة اقتصادية، بل رأوا فيه وسيلة لتوسّع وإثراء الإسلام الناشئ. في عصر آخر، كان مفهوم القديس لويس (1226 ـ 1270) فيما يعود للأرباح، أقرب إلى مفهوم صلاح الدين منه إلى مفهوم دوقات البندقية حين كانوا يُعدّون

(1) R. Lopez (1974)

لموسم «المودا» (قافلة السفن المنطلقة من البندقية للتجارة في المتوسط). هكذا، فإن الحاجز بين المسلمين والبيزنطيين من جهة، واللاتين في الموانئ الإيطالية والبروفانسية والكتالونية من جهة أخرى، لم يكن يرتبط بفجوة نفسية يمكن أن تفصل بين أشخاص «رأسماليين قبل الأوان» يسعون وراء الأرباح، وفاتحين يسعون وراء الشهادة، ذاك أن المناطق الإسلامية كما بيزنطية عرفت كيف تعدّ العدّة للتجارة المتوسطية، وفي الوقت ذاته أثبت اللاتين قدرتهم على نكران الذات، فحملوا الصليب وتوجّهوا لتحرير قبر المسيح.

إن الفجوة بين العالمين، وفقًا لفرنان بروديل وجاك لوغوف[1]، ربما تعود لقدرة الجمهوريات البحرية في ايطاليا وتاج أراغون، على تنظيم بنية تُفرد موقعًا مميّزًا لأعمال التجّار، بفضل طاقتها قبل أي شيء على حشد الرساميل من أجل تجارة عالمية، وتوفير ضمان بحري يؤمّن الوسائل التي تتيح أخذ مجازفات مالية وتقنية؛ ترافق كل ذلك مع حالة ذهنية جديدة، لاقت الدعم في النهاية من الكنيسة، وهي الحالة الوحيدة التي كانت قادرة على ايجاد الظروف الملائمة لنشأة الرأسمالية التي سوف تتبلور على ضفاف بحر الشمال في العصر الحديث. هل تراه هذا المناخ الذهني هو الذي أبعد قصر الكابيتيين في جزيرة المدينة l'île de la Cité في باريس، وكذلك مدينة الزهراء عن الذهنيات السائدة في ايطاليا وبرشلونة؟ كذلك، على امتداد الزمن المتوسطي في العصور الوسطى، كان التاجر اليهودي في الجنيزة أو أبناء العائلات الإسلامية الثرية في إشبيلية صاحبة الممتلكات الزراعية الكبرى، هم رجال أعمال ناجحين، لا بل مغامرين، موّلوا شبكات تجارية تماثل تلك الموجودة في موانئ المحيط الهندي، الموطن الحضاري للتجّار الذين وصلوا إلى الصين والذين كانوا يستخدمون إلى حدّ ما نفس الأدوات التي يستخدمها تجّار معارض شمبانيا الشهيرة في فرنسا! إن الاستمرار في الاستثمارات البحرية لمدة زمنية طويلة، والقدرة على ضمان المجازفة التجارية المترافقة مع التأمين البحري، أو ابتداع

(1) F. Braudel (1990); J. Le Goff (1986)

ممارسات تجارية مستدامة في تطوّر بناء السفن، هو الذي صنع الفارق على امتداد زمن العصور الوسطى الطويل لصالح المدن الكبرى البحرية في العالم اللاتيني، وشكّل المنطلق لصعود الرأسمالية في بحر الشمال.

أخيرًا، ومن منظور القيم التي نستشفّها من النصوص والخرائط التي طلب الخلفاء إلى أفضل رجال العلم المنتشرين في العالم الإسلامي انجازها، وبكميات كبيرة، تمكّن هؤلاء الخلفاء المتعاقبون من فرض صورة معيّنة لمتوسط إسلامي، حتى ولو اقتضى الأمر إعادة تشكيله ومحو إنجازات أسلافهم من الذاكرة. ربما يكون هذا هو السبب الذي أبعد لمدة طويلة معظم مؤرّخي أوروبا اللاتينية المتفوّقة عن متوسط قروسطي بثلاثة أصوات؟

كان الإدريسي، وهو عربي مسلم عاش في وسط أرض كانت فيما مضى رومية، ومن ثم إسلامية، وبعد ذلك لاتينية بدءًا من عام 1063، على قناعة بأنه يعيش في قلب المعمورة، ليس لأن صقلية موطنه كانت خاضعة للسيطرة النورماندية والمسيحية، بل لأنها كانت في القرن الثاني عشر عالمًا مزدهرًا بفضل تعايشٍ ـ متوتّر بالتأكيد ـ لثلاث حضارات كبرى، ظاهر للعيان في بعض الأماكن مثل كنيسة قصر الملوك النورمانديين، حتى ولو كان الإسلام بالنسبة اليه هو الذي يمثّل العالمية التي يُقرّ بها. وهو حين يصف، وبشكل أفضل من أي شخص آخر، تعدّد المجتمعات، مثل قرى الصيادين في الجزيرة وتقنياتهم المتوارثة في الصيد[1]، فإن هذا المسلم العامل في خدمة الأمير النورماندي يكشف عن ثراء هذا العالم بكل مكوّناته، ليس على مستوى المَلَكية أو الخلافة، وإنما على مستوى القرويّ والصيّاد والبحّار. وأبعد من الحرب، التي يبيّن مفاعيلها السيّئة في إفريقية، يستعيد صورة لحضارة متوسطية معقّدة، حيث الرخاء كان يجاور باستمرار مصائب العنف والدمار. فالخريطة التي وضعها هذا الجغرافي الصقلّي والتعليقات المصاحبة لها تشكّل ذروة الفن الجغرافي العربي الذي نشأ في بغداد، وهو الميدان الوحيد الذي لم يتوقف لمدة طويلة عن استكشاف وقياس المتوسط.

---

(1) H. Bresc (1986)

بعد جيل، ترك لنا ابن جبير وصفًا لرحلتــه الأولى (1184 ـ 1185) إلى الشرق على شكل يوميات سفر، وفيها يعبّر عن شكوكه وآماله حول المواجهة بين توجّهيــن عالميين[1]. فالبحر المتوســط الذي يظهر فــي الرحلة أصبح مسيحيًا. من هنا نراه يبحث أثناء رحلته إلى الحجاز بدافع الحجّ، عن الأماكن التي يمكن أن يأتي الخلاص منها للإسلام. وقد وجد الأمل بدايةً في أرض الإســلام الأصلي، أرض أصحاب الرســول والفاتحين الأوائل، والتي تقع ما بين القاهرة، والمدينة المنوّرة، والشام، وتملّكه الأمل أكثر حين رأى صلاح الدين يخرج مــن العاصمة الســورية على رأس جيوشــه ويتّجــه لمواجهة الصليبيين في شــيزر. فــي وقت لاحق، وضــع أمله في الخليفــة المنصور الموحدي وأسطوله من أجل استعادة الأراضي السليبة[2].

في الواقع، يعود المتوسط ومناطقه الإسلامية للظهور بأقلام العديد من الكتّاب، مثل [أبو الحسن علي] الهَرَوي (المتوفى عام 1215)، ليس كفضاء يُعاد تشكيله بذاكرة الحنين، وإنما كأرض إسلامية يتوجّب استعادتها بدفع من قوى جديدة، أو «عصبيات» جديدة، وفقًا لمقولة ابن خلدون، تلك الطاقات التي يولّدها الإسلام مستوحيًا نموذج العرب الأوائل.

دفع ابن خلدون بهذا المنطق إلى حدوده القصوى في مؤلَّفه الشــهير «كتاب العِبَر». فهو يعتبر أن هناك تزامنًا بين حقبة السيطرة الإسلامية على المتوسط وعهد الخلافتين الفاطمية والأموية في المنطقة، في القرن العاشر. كما يرى أن اعتبار البحر كحدود تسيطر عليها السلطات الإسلامية الأكثر قوة، مــن خلفاء أو ســلاطين، ليس غاية بحــدّ ذاتها، وإنمــا هو منطلق لفتوحات جديدة، بقيادة الأمراء الأكثر فضيلــة، والقوات القبلية الغازية، التي تحرّكها روح الإســلام. من هنا، حين التقى بتيمورلنك في العاصمة الســورية، أهداه كتابه، لظنّه بأنه وجد الحاكم المسلم القادر على إخضاع

---

(1) Y. Dejugnat (2010)

(2) A.-M. Eddé (2008), p. 240-241; L. Pouzet (1975)

العالم، بما في ذلك العالم المسـيحي وبحاره، لسـلطة الإسـلام. أسوة بنظرائه، لم يكن ابن خلدون يفتّش عن مكان محدّد ينطلق منه المسلمون لاستعادة الأرض، وإنما عن جيش وقائد بمقدورهما إحياء روح الغزو التي كانت سائدة لدى الأسلاف العرب. هكذا، لم يعد المتوسط الضائع مكانًا للحنين غير المجدي، وإنما فضاء يتوجّب استرجاعه من المسيحيين بفضل إحياء الروح الإسلامية.

في النهاية، يحتلّ المتوسط موقعًا مميّزًا في رحلة ابن بطوطة (1304 ـ حوالى 1377)، لكن ليس ذاك الذي نتوقعه مـن مغربي يعود بأصوله إلى طنجة[1]. ضمن إطار إعادة التوزيع للتسلسل الهرمي المكاني للعالم، نجد أن الفضاءات الجديدة، الأراضي والبحار التي طالها التوسّـع وانتشر فيها الإسلام، هي أكثر ما تجذب اهتمام الرحّالة المغربي: الهند وامتدادها على المحيط، سـهوب آسـيا الوسـطى، مالي في عهد الملك مانسا سليمان (1335 ـ 1358)، جنوب ـ شرق إفريقيا ما بين مقديشو وكلوة، وهي مناطق يقدّمها كنموذج للحكم، علمًا بأن بعضها كان يفتقر إلى تكامل بناه، لكنه ينعم بالازدهار ويُنبئ بمستقبل واعد للإسلام. أما البحر الذي يجسّد بالنسبة اليه الفضاء البحري الإسـلامي، فهـو البحر الأحمـر، وبالتحديد الطريق البحري للحج وصولًا إلى جدّة، وهي المركز البحري للإسلام الممتدّ من الرباط حتى دلهي.

من المفارقات، أن بحرًا «هادئًا»، كالمحيط الهندي ـ بحر العرب ـ، أي بدون عدو للإسـلام، لم يكن باسـتطاعته أن يتحوّل إلى بحر للخليفة. كان لا بد من انتظار عصر آخر، عصر نفوذ الخلفاء والسلاطين في مصر، أو عصر ملوك بني رسول في عدن (1229 ـ 1454)، حتى تصبح التجارة البحرية وسيلة لإظهار الهيمنة السلطانية على بحور العرب[2]. في عهد خلفاء بغداد، وحده

---

(1) F.-X. Fauvelle-Aymar, B. Hirsch (2003); A. Miquel (1977)

(2) D. Bramoullé (2011); É. Vallet (2010)

بحر الروم، أي البحر العدو، كان يمكن أن يكون مســرحًا لاستعراض جهاد الخلافة بكافة أشــكاله، التوســعية والعســكرية والتجارية، علمًا بأن ما من خليفة، لا في زمن الفتح، ولا في عهد العباسيين أو الأمويين، ولا حتى زمن الفاطميين أو الموحّديــن، «ركب» بحر الخلفاء، إلا حيــن كان عليه اجتياز مضيق جبل طارق.



مراجع بيبليوغرافية



1 ـ المصادر

- Abû l-Fidâ (m. 1331), *Kitâb taqwîm al-Buldân*, éd. M. Reinaud et Mac Guckin de Slane, Paris, 1840; trad. M. Reinaud, Paris, 1848, et Guyard, Paris, 1883 (Abû l-Fidâ).
- Abû Shâma, *Livre des deux jardins, ou histoire des deux règnes*, dans *Recueil des historiens des Croisades*, II: *Historiens orientaux*, Paris, 1898 (Abû Shâma).
- Abû Yûsuf Ya'qûb (m. 798), *Kitâb al-Kharâj* (*Le Livre de l'impôt foncier*), trad. E. Fagnan, Paris, Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1921 (Abû Yûsuf Ya'qûb).
- Agapius (m. 942), *Kitâb al-'Unwân*, éd. et trad. A. Vasiliev, Paris, *Patrologia orientalis* (V, VII, VIII, XI), 1901 (Agapius).
- *Akhbâr Majmû'a fî fath al-Andalus, Ajbar Machmûa (colección de tradiciones), Crónica Anónima del siglo XI*, éd. et trad. D. E. Lafuente y Alcantara, Madrid, Colección de Historia y Geografía, Real Academia, 1, 1897; nlle éd. Al-Abyarí, Le Caire, Beyrouth, 1981 (*Akhbâr Majmû'a*).
- Amari, M. (éd. 1863), *I diplomi arabi del Archivio fiorentino*, Florence.
- Anonyme, *Relation de la Chine et de l'Inde* (*Akhbâr al-Sîn wa l-Hind*) (v. 851), éd. et trad. J. Sauvaget, Paris, Les Belles Lettres, 1948 (*Relation de la Chine et de l'Inde*).
- Anonyme, *Kitâb 'Ajâ'ib al-Hind* (v. 950), éd. P. A. Van der Lith, trad. L. Marcel Devic, *Livre des Merveilles de l'Inde*, Leyde, Brill, 1883-1886 (*Merveilles de l'Inde*). Anonyme, *Una crónica anónima de 'Abd al-Rahmân III al-Nâsir*, éd. et trad. esp. É. Lévi-Provençal, E. Garcia Gomez, Madrid, 1950.
- Anonyme, *Kitâb al-Istibsâr fî 'ajâ'ib al-amsâr*, éd. S. Zaglul, Alexandrie, 1958; trad. E. Fagnan, *L'Afrique septentrionale au XII^e^ siècle de notre ère. Description extraite du* Kitâb al-Istibsâr, Francfort-sur-le-Main, Goethe Universität, 1993 (1900) (*Kitâb al-Istibsâr*).
- Azzawî, A. (éd.), *Rasâ'il Muwahhidiyya. Majmû'a jadida* (*Nouvelles Lettres almohades*), Kénitra, Université Ibn Tofayll, 1996.
- ——— (éd.), *Rasâ'il diwâniyya Muwahhidiyya*, Rabat, 2006.
- Bâdisî (al-) (m. 1322), *Al-maqsad al-Sharîf wa l-manza' al-latif fî l-ta'rîf bi sulahâ' al-Rîf*, éd. S. A. A'rab, Rabat, 1982; trad. G. S. Colin, *Vie des saints du Rif*, Paris, Librairie ancienne Honoré Champion, 1926 (Al-Bâdisî).

- Bakrî (al-) (m. 1094), *Kitâb l-masâlik wa l-Mamâlik* (*Livre des routes et des royaumes*), éd. et trad. partielles Mac Guckin de Slane, *Description de l'Afrique septentrionale par Abou Obeïd el-Bekri*, Paris, Maisonneuve, nlle éd., 1965 (Al-Bakrî).
- ———, *Jughrâfiyatu l-Andalus wa l-Urûbbâ min Kitâbi l-masâlik wa l-Mamâlik li Abi 'Ubaydi l-Bakrî*, éd. Al-Hajji, Beyrouth, 1968; trad. partielle E. Vidal, *Geografía de España de Abû 'Ubayd al-Bakri*, Saragosse, 1982 (Al-Bakrî, *Jughrâfiyatu l-Andalus*).
- ———, *Kitâb al-masâlik wa l-mamâlik de Abû 'Ubayd al-Bakri (XI^e siècle)*, édition critique partielle avec introduction, traduction et notes, S. Bouamrane, thèse de doctorat, Université Paris-I, 1993.
- Al-Balâdhurî (m. 892), *Kitâb futûh al-buldân*, éd. M. J. De Goeje, Leyde, Brill, 1863-1866; trad. P. K. Hitti et F. C. Murgotten, *The Origins of the Islamic State*, New York, 1968 (1916) (Al-Balâdhurî).
- Al-Balawî (éd.), *Al-'Atâ' al-jazil fi fann al-Tarsil*, *Lettres almohades*, man. no 6148, Bibliothèque royale de Rabat (Al-Balawî éd.).
- Al-Baydhaq (milieu XII^e siècle), *Kitâb akhbâr al-Mâhdi Ibn Tûmart wa bidâyat dawlat al-muwahhidîn*, éd. et trad. É. Lévi-Provençal, *L'Histoire des Almohades d'Abû Bakr b. 'Alî al-Sanhâjî, surnommé al-Baydhaq. Documents inédits d'histoire almohade. Fragments manuscrits du «Legajo» 1919 du Fonds arabe de l'Escurial*, Paris, Geuthner, 1928 (Al-Baydhaq).
- Al-Biruní (m. v. 1050), *Kitâb al-Hind*, éd. C. E. Sachau, Leyde, 1929; trad. partielle V. Monteil, *Le Livre de l'Inde*, Paris, Sindbad, 1996.
- *Chronique du Mont-Cassin: Chronica Monasterii Casinensis*, I, éd. H. Hoffmann, *Die Chronik von Montecassino*, dans *M.G.H., SS*, XXXIV, 1980.
- Al-Dabbî (m. 1203), *Kitâb Bughyat al-Multamis fî ta'rîkh rijâl al-Andalus*, éd. F. Codera et J. Ribera, Madrid, 1885; nlle éd. Al-Abyarî, Le Caire-Beyrouth, 1989.
- Ducène, J.-Ch. (éd.), *L'Afrique dans le Uns al-muhâj wa rawd al-furaj, d'al-Idrîsî*, Louvain, Peeters, 2010 (J.-Ch. Ducène, *L'Afrique dans le Uns al-muhâj d'al-Idrîsî*).
- A.-M. Eddé, F. Micheau (éd.), *L'Orient au temps des croisades. Textes arabes présentés et traduits par...*, Paris, GF-Flammarion, 2002.
- *Fath al-Andalus*, anonyme du XI^e siècle, éd. et trad. esp. E. J. De Gonzalez, Alger, 1889.
- Foulon, B., Tixier du Mesnil, E. (éd.), *Al-Andalus. Anthologie*, Paris, Garnier-Flammarion, 2008 (B. Foulon, E. Tixier du Mesnil, *Al-Andalus. Anthologie*).
- Gabrieli, F. (éd.), *Chroniques arabes des croisades*, Paris, Sindbad, 1996.

- Gautier Dalché, P. (éd.), *Carte marine et portulan au XII*[e] *siècle. Le* Liber de existencia riveriarum et forma maris nostri Mediterranei, Rome, collection de l'École française de Rome, no 203, 1996.
- Al-Gharnatî (m. 1344), *Tuhfat al-albâb wa nukhbat al-i'jab*, éd. I. Al-Arbi, Casablanca, Dâr al-Afâq al-jadida, 1993 (Al-Gharnatî).
- Goitein, Shl. D. (éd.) *Letters of Medieval Jewish Traders, Translated from the Arabic with Introduction and Notes*, Princeton, Princeton UP, 1973 (Goitein, *Letters of Medieval Jewish Traders*).
- Goitein, Shl. D., Friedman, M. A. (éd.), *India Traders of the Middle Ages*, Leyde, Brill, 2007.
- Harawî (al-) (m. 1215), *Kitâb al-isharât ilâ ma'rifat al-ziyârât*, éd. J. Sourdel-Thomine, Damas, 1953; trad. J. Sourdel-Thomine, *Guide des lieux de pèlerinages*, Damas, 1957; nouvelle traduction, J. W. Meri, *A Lonely Wayfarer's Guide To Pilgrimage, 'Ali ibn Abi Bakr al-Harawi's Kitâb al-ishârât ilâ ma'rifat al-ziyârât*, Princeton, Darwin Press, 2004.
- Himyarî (al-) (m. 1326 ?), *La Péninsule Ibérique au Moyen Âge d'après le «Kitâb al-Rawd al-Mi'târ». Texte arabe des notices relatives à l'Espagne*, *au Portugal et au sud-ouest de la France*, éd. et trad. É. Lévi-Provençal, Leyde, Brill, 1938 (Al-Himyarî, *Péninsule Ibérique*).
- ———, dans I. Abbâs, «Ittihâd al-bahriyyîn fî Bajjâna bi-l-Andalus», *Abhâth*, 23, 1970, p. 3-14 (section arabe); éd. et trad. esp. dans J. Lirola Delgado, *Almería andalusí y su territorio*, Almería, 2005, p. 135-150 (Al-Himyarî, *Ittihâd*).
- *History of the Patriarchs of the Coptic Church of Alexandria*, Paris, *Patrologia orientalis*, depuis 1904 (*History of the Patriarchs*).
- Ibn 'Abdûn (m. av. 1100), *Risâlâ fi l-qadâ wa l-hisba*, éd. et trad. É. Lévi-Provençal, *Documents inédits sur la vie sociale et économique en Occident musulman au Moyen Âge, 1re série: Trois traités hispaniques de hisba*, Le Caire, IFAO, 1955, p. 1-65; trad. *Séville musulmane au début du XII*[e] *siècle. Le traité d'Ibn 'Abdûn sur la vie urbaine et les corps de métiers*, Paris, Maisonneuve, 1947 (Ibn 'Abdûn).
- Ibn al-Abbâr (m. 1260), *Kitâb al-hulla al-siyâra*, éd. H. Monés, Le Caire, 1964, 2 vol. (Ibn al-Abbâr).
- Ibn 'Abd al-Hakam (m. 871), *Kitâb futûh Misr wa akhbârruhâ*, éd. C. Torrey, *History of the Conquest of Egypt, North Africa and Spain*, New Haven, Yale University Press, 1922; éd. et trad. A. Gateau, Alger, Carbonel, 1948 (Ibn 'Abd al-Hakam).

- Ibn Abî Firâs (fin IX^{e}-début X^{e} siècle), *Kitâb akriyat al-sufun wa-l-nizâ' bayna ahlihâ*, éd. Mustafâ Anwar Tâhir, *Les Cahiers de Tunisie*, 123-124, p. 5-52.
- Ibn Abî Zar (m. apr. 1331), *Kitâb al-anîs al-mutrib bi rawd al-qirtâs*, éd. Rabat, 1973; trad. A. Huici Miranda, *Textos Medievales*, 2^{e} éd., Valence, 1964 (Ibn Abî Zar).
- Ibn al-Athîr (m. 1233), *Kitâb al-Kâmil fî ta'rîkh*, éd. Tornberg, Leyde, 1851-1876, 13 vol.; nlle éd. Beyrouth, 1965-1967; trad. E. Fagnan des passages relatifs au Maghreb et à l'Espagne, dans *Annales du Maghreb et de l'Espagne*, Alger, 1901 (Ibn al-Athîr).
- Ibn 'Asâkir (m. 1176), *Ta'rîkh madînat Dimashq*, éd. al-'Amrâwî, Dâr al-Fikr, Beyrouth, 1995-2000, 80 vol.; éd. Académie arabe de Damas, 10 vol. depuis 1965; trad. du vol. 1, N. Elisséeff, *Description de la ville de Damas d'Ibn 'Asâkir*, Damas, 1959.
- Ibn Bassâm al-Shantarinî (m. 1147), *Al-Dhakîra fî mahâsin ahl al-Jazîra*, éd. I. 'Abbâs, Beyrouth, 2000, 4 vol.
- Ibn Bashkuwâl (m. 1139), *Kitâb al-Sila*, éd. Khalaf, Le Caire, 1966.
- Ibn Battûta (1304-v. 1377), *Tuhfat al-nuzzâr fi gharâ'ib al-amsâr wa 'ajâ'ib al-asfar*, éd. C. Defrémery et B. R. Sanguinetti, Paris 1853-1859, 4 vol.; nlle éd. Beyrouth, Dâr Sâdir-Dâr, 1960; trad. P. Charles-Dominique, *Voyageurs arabes. Ibn Fadlân, Ibn Jubayr, Ibn Battûta et un auteur anonyme*, Paris, Gallimard, «Bibliothèque de la Pléiade», 1991 (Ibn Battûta).
- Ibn Duqmâq (m. 1406), *Kitâb al-Intisâr lî wâsitat 'Aqd al-Amsâr*, éd. K. Vollers, Le Caire, Bûlâq, 1893-1896 (Ibn Duqmâq).
- Ibn Fadlân (m. apr. 921-922), *Voyage chez les Bulgares de la Volga*, éd. A. P. Kovalesky, *Le Livre d'Ahmed ibn Fadlân sur son voyage vers la Volga dans les années 921-922, articles, traductions et commentaires*, Kharkov, Université nationale Gorki, 1956; trad. P. Charles-Dominique, *Ibn Fadlân. Récit de voyage*, dans *Voyageurs arabes. Ibn Fadlân, Ibn Jubayr, Ibn Battûta et un auteur anonyme*, Paris, Gallimard, «Bibliothèque de la Pléiade», 1991.
- Ibn al-Faqîh al-Hamadhânî (m. apr. 903), *Mukhtasar kitâb al-buldân*, éd. M. J. De Goeje, Leyde, Brill, 1885; trad. H. Massé, *Abrégé du Livre des pays*, Damas, 1973 (Ibn al-Faqîh al-Hamadhânî).
- Ibn al-Faradî (m. 1013) *Ta'rîkh 'ulamâ' l-Andalus*, éd. al-Husayni, Le Caire, 1954.
- Ibn Habîb (m. 853) *Kitâb al-Ta'rîkh*, éd. J. Aguadé, Madrid, 1991 (Ibn Habîb).

- Ibn Hâni' (m. v. 973) *Dîwân*, éd. A. Zâhid, s.d.; trad. partielle, M. Canard, «L'impérialisme des Fatimides et leur propagande», *Annales de l'Institut d'études orientales*, 6, 1942-1947, p. 106-136 (Ibn Hâni').
- Ibn Hawqal (m. v. 988) *Kitâb surat al-ard*, éd. G. H. Kramers, *Viae et regna. Descriptio ditionis moslemicae*, Leyde, 1938-1939; trad. G. H. Kramers et G. Wiet, *Configuration de la Terre*, Paris-Beyrouth, 1964, 2 vol. (Ibn Hawqal).
- Ibn Hayyân (m. 1076), *Kitâb al-Muqtabis fi ta'rîkh rijal al-Andalus:*
- *Muqtabis II. Anales de los Emires de Córdoba Alhaqam I (180-206H/796-822 J.-C.) y Abderramán II (206-232/822-847)*, éd. J. Vallvé Bermejo, Madrid, 1999; trad. esp. M. A. Makki, F. Corriente, *Crónica de los emires Alhakam I y Abdarrahmân II entre los años 796 y 847*, Saragosse, 2001 (Ibn Hayyân, *Muqtabis* II).
- *Al-Muqtabis min anba: ahl al-Andalus*, éd. M. A. Makki, Beyrouth, 1973 (Ibn Hayyân, *Muqtabis* III).
- *Al-Muqtabis: chronique du règne du calife umaiyade 'Abd Allah à Cordoue*, éd. M. M. Antuña, Paris, 1937; trad. J. Guraieb, *Cuadernos de Historia de España*, XII (1950) à XXX (1959) (Ibn Hayyân, *Muqtabis* IIIb).
- *Crónica del califa 'Abd al-Rahmân III al-Nâsir entre los años 912-942*, éd. Chalmeta, Madrid, Corriente, Subh, 1979; trad. Viguera, Corriente, Saragosse, coll. «Textos Medievales», no 64, 1981 (Ibn Hayyân, *Muqtabis* V).
- *Al-Muqtabis fi Akhbâr balad al-Andalus*, éd. A. Hajji, Beyrouth, 1965; trad. J. García Gomez, *Anales Palatinos del Califa de Cordoba al-Hakam II*, Madrid, 1967 (Ibn Hayyân, *Muqtabis* VII).
- Ibn Hazm (m. 1063), *Kitâb Jamharat ansâb al-'arab*, éd. É. Lévi-Provençal, Le Caire, 1948; trad. des passages relatifs aux Arabes d'Espagne, E. Teres, «Linajes Arabes en al-Andalus», *Al-Andalus*, 22, 1957.
- Ibn 'Idhârî (m. apr. 1312), *Kitâb al-Bayân al-Mugrib fî Akhbâr mulûk al-Andalus wa l-Magrib*, I et II: *Texte arabe des parties relatives au Maghreb et à l'Espagne de la conquête au XI^e siècle*, éd. G. S. Colin et É. Lévi-Provençal, Leyde, 1948-1951, 2 vol.; trad. E. Fagnan, *Histoire de l'Afrique et de l'Espagne intitulée al-bayano l-mogrib*, Alger, 1901-1904, 2 vol. (Ibn 'Idhârî, *Bayân* I et II).
- ———, *Kitâb al-Bayân al-Mugrib fî Akhbâr mulûk al-Andalus wa l-Magrib*, éd. É. Lévi-Provençal, *Al-Bayân al-Mughrib*, t. III: *Histoire de l'Espagne musulmane au XI^e siècle, texte arabe publié pour la première fois d'après un manuscrit de Fès*, Paris, Geuthner, 1930; trad. esp., F. Maillo Salgado, *La caída del califato de Córdoba y los reyes de taifas*, Salamanque, 1993.

- ———, «Un Fragmento inédito de Ibn 'Idhârî sobre los Almorávides», éd. A. Huici Miranda, *Hespéris-Tamuda*, 2, 1961, p. 43-111.
- ———, *Kitâb al-Bayân al-Mughrib*, nouvelle éd. (époque almohade), Rabat, 1985 (Ibn 'Idhârî, *Kitâb al-Bayân*, 1985).
- ———, *Kitâb al-Bayân al-Mughrib*, éd. I. 'Abbas, Beyrouth, 1976 (Ibn 'Idhârî, *Bayân*).
- Ibn Jubayr (m. 1217), *Tadhkira li akhbâr 'an ittifâqât al-afar*, éd. W. Wright, M. J. De Goeje, *The Travels of Ibn Jubayr*, Leyde, Gibb Memorial Series, 1907; trad. M. Godefroy-Demombynes, *Voyages*, Paris, Geuthner, 1949, 3 vol. (Ibn Jubayr).
- Ibn Khaldûn (m. 1406), *Ta'rîkh al-'allâma Ibn Khaldûn*, Beyrouth, Dâr al-Kitâb al-Lubnâni, 1983; trad. A. Cheddadi, *Le Livre des exemples*, Paris, Gallimard, «Bibliothèque de la Pléiade», I: *Autobiographie, Muqaddima*, 2002; II: *Histoire des Arabes et des Berbères du Maghreb*, 2012 (Ibn Khaldûn, *Le Livre des exemples*).
- Ibn Khallikân (m. 1282), *Wafayât al-a'yyân*, Le Caire, 1948, 6 vol. (Ibn Khallikân).
- Ibn al-Khatîb (m. 1375) *Kitâb a'mâl al-a'lâm fî ta'rîkh*, éd. partielle É. Lévi-Provençal, *Histoire de l'Espagne musulmane extraite du* Kitâb a'mâl al-a'lâm, Rabat, 1934.
- Ibn Khurradâdhbih (m. v. 885), *Kitâb al-masâlik wa l-mamâlik* (885 ?), éd. *B.G.A.*, VI, Leyde, 1889; éd. et trad. de la partie occidentale, M. Hadj-Sadok, *Description du Maghreb et de l'Europe au III^e/IX^e siècle*, Alger, 1949 (Ibn Khurradâdhbih).
- Ibn Mammatî (m. 1209), *Kitâb qawânîn al-dawânîn*, éd. A. S. Atiya, Le Caire, 1943.
- Ibn al-Nadîm (m. 995), *al-Fihrist*, éd. G. Flügel, Leipzig, 1871; trad. B. Dodge, New York, 1970 (2 vol.) (Ibn al-Nadîm).
- Ibn al-Qattân (m. 1231), *Nazm al-Jumân li tartib mâ salafa min akhbâr al-zamân*, éd. M. A. Makki, Beyrouth, 1964 (Ibn al-Qattân).
- Ibn Qutayba al-Dînawarî (m. 895), *Kitâb al-imâma wa-al-siyâsa*, éd. Maktabat al-Halabî, Le Caire, 1904, 2 vol.
- Ibn al-Qûtiya (m. 977), *Ta'rîkh iftitâh l-Andalus*, éd. P. de Gayangos, E. Saavedra, F. Codera, Madrid, 1868; trad. J. Ribeira, *Historia de la conquista de España de Abnelcotia el Cordobés*, Madrid, col. De obras arábigas de Historia y geografía de la Real Academia de la Historia, II, 1926 (Ibn al-Qûtiya).
- Ibn Rushd, Abû l-Walîd (m. 1126), *Kitâb al-Fatâwâ*, éd. Ibn al-Tâhir al-Talîlî, Beyrouth, 1987, 3 vol.

- Ibn Rustah (m. apr. 903), *Kitâb al-A'lâq al-nafîsa*, éd. *B.G.A.*, M. J. De Goeje, t. VII, Leyde, 1967 (1882); trad. G. Wiet, *Les Atours précieux*, Le Caire, 1967; éd. et trad. partielle M. Hadj-Sadok, *Ibn Khurradâdhbih, Ibn al-Faqîh al-Hamadhânî et Ibn Rustah. Description du Maghreb et de l'Europe au III*[e] *= IX*[e] *siècle. Extraits du «Kitâb al-Masâlik wa l-Mamâlik», du «Kitâb al-Buldân» et du «Kitâb al-A'lâq al-nafîsa»*, Alger, Carbonel, 1949.
- Ibn Sa'd Muhammad (m. 845), *Kitâb al-Tabaqât al-kabîr*, éd. E. Sachau *et alii*, 9 vol., Leyde, Brill, 1917-1940; éd. I. 'Abbâs, 9 vol., Beyrouth, 1998 (Ibn Sa'd).
- Ibn Sâhib al-Salâ (m. apr. 1173), *Al-mann bi l-imâma*, éd. Abd al-Rahmân al-Tâzî, Beyrouth, 1964; trad. esp., A. Huici Miranda, Valence, 1969 (Ibn Sâhib al-Salâ).
- Ibn Shaddâd, 'Izz al-Dîn (m. 1285), *Al-a'lâq al-khatîra fî dhikr umarâ' al-Shâm wa-al-Jazîra,* éd. partielle A.-M. Eddé, *Bulletin d'études orientales*, XXXII-XXXIII, 1980-1981, p. 316-367; trad. A.-M. Eddé, *Description de la Syrie du Nord*, Damas, 1984 (Ibn Shaddâd, *Description de la Syrie du Nord*).
- Ibn Simâk (m. apr. 1383), *Kitâb al-hulâl al-Mawshiyya fi dhikr al-akhbâr al-Marrâkushiya*, éd. S. Zakkâr et A. Zamâma, Casablanca, 1979; trad. esp., A. Huici Miranda, *Al-hulâl al-Mawshiyya. Crónica árabe de las dinastías almorávide, almohade y benimerín*, Tétouan, 1951 (Ibn Simâk).
- Ibn al-Tuwayr (m. 1220), *Nuzhat al-Muqlatayn fi akhbâr al-dawlatayn*, éd. A. F. Sayyid, Beyrouth, F. Steiner Verlag, Suttgart, 1992.
- Ibn Wasif Shâh (m. v. 1000), *Mukhtasar al-'ajâ'ib*, trad. B. Carra de Vaux, *Abrégé des Merveilles*, Paris, 1898; avec remarques de C. F. Seybold, *Orientalistische Literaturzeitung*, I, 1898, p. 146-150.
- Ibn Yûnus (m. 958), *Ta'rîkh Ibn Yûnus al-Misrî*, 2 vol., éd. 'Abd al-Fattâh, Beyrouth, 2000 (Ibn Yûnus, *Ta'rîkh*).
- Al-Idrîsî (m. 1172 ?), *Nuzhat al-mushtâq fi Ikhtirâk al-afak*, éd. Istituto Universitario di Napoli e Istituto per il Medio e Estremo Oriente, *Al-Idrisi, Opus Geographicum*, Naples-Rome, 1975; trad. H. Bresc, A. Nef, *La Première Géographie de l'Occident*, Paris, GF-Flammarion, 1999 (Al-Idrîsî, *Nuzhat*).
- ———, *Uns al-muhâj wa rawd al-furaj*, éd. et trad. M. J. Mizal, *Los caminos de al-Andalus en el siglo XII*, Madrid, CSIC, Instituto de Filología, 1989 (Al-Idrîsî, *Uns al-muhâj*).
- Al-Istakhrî (m. apr. 951), *Kitâb al-masâlik wa l-mamâlik*, éd. A. al-Hînî, Le Caire, 1961; ancienne éd., M. J. De Goeje, Leyde, Brill, «Bibliotheca geographorum arabicorum», 1927 (Al-Istakhrî).
- Iyâd (Qâdî) (m. 1179), *Tartîb al-madârik*, Rabat, éd. Varios, 1981-1984, 8 vol.

- ———, *Madhâhib al-hukkâm fî nawâzil al-ahkam* (*Les Différentes Écoles de ceux qui se sont prononcés sur des cas juridiques*), éd. M. Bensherifa, Rabat, 1991; trad. esp. D. Serrano, *Madhâhib al-hukkâm fî nawâzil al-ahkam*, Madrid, 1998.
- Kamal, Y., (éd.), *Monumenta cartografica Africae et Aegypti*, 1926-1952, rééd. Francfort, Sezgin, 1987 (Y. Kamal, *Monumenta cartografica*).
- Khalîfa b. Khayyât al-Usfurî (m. 854), *Ta'rîkh*, éd. A. D. al-'Umarî, Najaf, 1967 (Khalîfa b. Khayyât).
- Al-Khusânî (Ibn Hârîth) (m. 981), *Qudât Qurtuba*, éd. et trad. J. Riberay Tarragó, *Historia de los jueces de Córdoba*, Madrid, 1914; éd. I. al-Abyâri, Le Caire, 1982; *Ajbâr al-Fuqâhâ'*, éd. M. L. Avila et L. Molina, Madrid, CSIC-AECIA, 1922 (Al-Khusânî).
- Al-Kinânî (m. apr. 900), *Kitâb akriyat al-sufun wa l-nazâ bayna ahlihâ* (*Livre sur la location des embarcations et des litiges des passagers*), éd. M. A. Tahir, *Cahiers de Tunisie*, 31/123-124, 1983, p. 5-52; trad. ang. H. S. Khalilieh, *Admiralty and Maritime Laws in the Mediterranean Sea (ca. 800-1500); The* Kitâb *Akriyat al-sufun vis-à-vis the Nomos Rhodion Nautikos*, Leyde-Boston, Brill, 2006, p. 273-330 (Al-Kinânî).
- Al-Kindî, 'Umar b. Muhammad (m. apr. 980), *Kitâb al-wulât wa kitâb al-Qudât*, éd. R. Guest, Londres, 1912; trad. M. Tillier, *Histoire des cadis égyptiens*, Le Caire, Institut français d'archéologie orientale, 2012 (Al-Kindî, *Kitâb al-wulât*).
- ———, *Fadâ'il Misr*, éd. I. A. Adawî et A. M. Umar, Le Caire, 1971 (Al-Kindî, *Fadâ'il Misr*).
- Lévi-Provençal, É. (éd.), *Documents inédits d'histoire almohade (Fragments manuscrit du «Legajo» 1919 arabe de l'Escurial)*, Paris, Geuthner, 1929.
- ———, *Trente-sept lettres officielles almohades*, Rabat, collection de textes arabes de l'Institut des hautes études marocaines, 1941; commentaire dans *Un recueil de lettres officielles almohades. Étude diplomatique, analyse et commentaire historique*, Paris, Larose, 1942.
- ———, «La description de l'Espagne d'Ahmad al-Râzî. Trad. à partir de textes en castillan et en portugais», *Al-Andalus*, VIII, 1953 (É. Lévi-Provençal, «La description de l'Espagne d'Ahmad al-Râzî»).
- Lirola Delgado, J. (éd.), *Almería andalusí y su territorio. Textos geográficos*, Almería, 2005 (J. Lirola Delgado, *Almería andalusí*).
- *Livre des curiosités: Kitâb Gharâ'ib al-funûn wa milah al-'uyûn, The Book of Curiosities*, éd. et trad. E. Savage-Smith et Y. Rapoport, Oxford, Bodleian Library (http://www.bodleian.ox.ac.uk/bodley) (*Livre des curiosités*).

- Makhzûmî (al-) (m. 1189), *Kitâb al-minhâj fi 'ilm kharâj Misr*, éd. Cl. Cahen, Y. Râgib, *Supplément aux Annales islamologiques*, Cahier no 8, Le Caire, IFAO, 1986 (Al-Makhzûmî, *Kitâb al-minhâj*).
- Mâlik d. Anas (m. 796), *Kitâb al-Muwatta', recension de Yahyâ b. Yahyâ al-Laythi*, éd. A. R. 'Armûš, Beyrouth, 1971.
- Mâlikî (al-) (m. apr. 1 080), *Kitâb riyâd al-Nufûs*, éd. B. Al-Bakkûsh, Beyrouth, 1983, 3 vol. (Al-Mâlikî, *Riyâd al-nufûs*).
- Maqqarî (al-) (m. 1632), *Kitâb Nafh al-Tîb*, trad. P. de Gayangos, *The History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, Londres, 1840-1843, 2 vol; éd. R. Dozy, *Analectes sur l'Histoire et la littérature des Arabes d'Espagne*, Amsterdam, 1967 (1855-1861); éd. I. 'Abbâs, Beyrouth, 1968, 8 vol. (Al-Maqqarî).
- Maqrîzî (al-) (m. 1442), *Kitâb al-mawâ'iz wa l-i'tiba'âr fî dhikr al-khitât wa l-athâr*, éd. A. F. Sayyid, Londres, 2002-2004, 5 vol. (Al-Maqrîzî, *Khitât*).
- ———, *Kitâb al-Muqaffâ' al-Kabîr*, éd. M. Yalaoui, Beyrouth-Casablanca, 1991, 3 vol. (Al-Maqrîzî, *Kitâb al-Muqaffâ'*).
- ———, *Itti'az al-Hunafâ' bi-akhbâr al-A'imma al-Fatimiyyîn al-khulafâ'*, éd. I: M. Atâ', Le Caire, 1967; II-III: M. H. M. Ahmad, Le Caire, 1971-1973; trad. partielle Sh. Jiwa, *Toward a shi'i Mediterranean Empire. Fatimid Egypt and the founding of Cairo. The Reign of the Imam-caliph al-Mu'izz from al-Maqrîzî, Itti'az al-Hunafâ'* (Al-Maqrîzî, *Itti'az*).
- Marrâkushî 'Abd al-Wahîd (al-) (m. apr. 1224), *Kitâb al-Mu'jib fî talkhîs akhbâr al-Maghrib*, éd. R. Dozy, Amsterdam, 1881, rééd. 1968; trad. esp. A. Huici Miranda, *Lo admirable en el resumen de las noticias del Maghrib*, Tétouan, 1955 (Al-Marrâkushî).
- Mas Latrie, L. de, (éd.) *Traités de paix et de commerce et documents concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au Moyen Âge*, 2 vol., Paris, 1866.
- Mas'ûdî (al-) (m. 956), *Murûj al-dhahab*, éd. et trad. C. Barbier de Meynard, J. Pavet de Courteille, Paris, 1861-1877, 2 vol.; trad. Ch. Pellat, *Les Prairies d'or*, Paris, Société asiatique, 1962-1965 (Mas'ûdî, *Murûj al-dhahab*).
- ———, *Kitâb al-Tanbih wa l-Ishrâf*, éd. «Bibliotheca geographorum arabicorum», VIII, Leyde, Brill, 1894; trad. B. Carra de Vaux, *Le Livre de l'avertissement et de la révision*, Paris, 1896 (Mas'ûdî, *Kitâb al-Tanbîh*).
- Mâwardî (al-) (m. 1058), *Kitâb al-Ahkâm al-Sultâniyya*, Le Caire, 1909; trad. E. Fagnan, *Les Statuts gouvernementaux* (Al-Mâwardî), Alger, office des traductions universitaires, rééd. 1984.

- *Mille et Une Nuits (Les)*, trad. A. Galland, Paris, Garnier-Flammarion, édition de 1965 (*Mille et Une Nuits*).
- *Monumenta Germaniae Historica*, Hanovre, 1879 (*M.G.H.*, Scriptores).
- Muqaddasî (al-) (m. v. 1000), *Ahsan al-taqâsîm fî ma'rifat al-aqalîm*, éd. M. J. De Goeje, Leyde, Brill, 1906; trad. A. Miquel, *La Meilleure Répartition pour la connaissance des provinces*, Damas, 1963; éd. et trad. pour le Maghreb et al-Andalus, Ch. Pellat, *Al-Muqaddasî (vers 375 = 985). Description de l'Occident musulman au IV^e^ = X^e^ siècle*, Alger, Carbonel, 1950 (Al-Muqaddasî, *La Meilleure Répartition*).
- Nâsir i Kushraw (m. 1060), *Sefer Nameh*, éd. et trad. Ch. Schefer, Paris, 1881 (Nâsir i Kushraw).
- Nu'mân, al-Qâdî (al-) (m. 974), *Iftitâh al-Da'wa*, éd. F. Dachraoui, Tunis, 1975; trad. H. Haji, *Founding the Fatimid State. The Rise of an Early Islamic Empire*, Londres-New-York, I. B. Tauris Publishers, 2006 (Al-Nu'mân, *Iftitâh*).
- ———, *Kitâb al-Majâlis wa l-musârayât*, éd. al-Habib al-Faqî Ibrâhim Shabbuh, Muhammad al-Ya'lâwi, Tunis, 1978 (Al-Nu'mân, *Majâlis*).
- ———, *Da'â'im al-Islâm*, éd. A. Fyzee, Le Caire, 1951-1961; trad. A. Fyzee, *Pillars of Islam*, New Delhi, 2002-2004 (Al-Nu'mân, *Da'â'im al-Islâm*).
- Nuwayrî (al-) (m. 1332), *Nihâyat al-'arab fi funun al-adab*, éd. Ahmad Zaki Pacha, 18 vol. parus, Le Caire, 1923-1944; rééd., Le Caire, 1963, trad. partielle E. Gaspar Remiro, *Historia de los musulmanes de España y África*, Grenade, 1917 (Al-Nuwayrî).
- Qalqashandî (al-) (m. 1418), *Subh al-A' shâ fî sinâ'a al-Inshâ'*, éd. N. al-Khatîb, Beyrouth, 1987, 14 vol.
- Qazwînî (al-) (m. 1283), *Kitâb 'ajâ'ib al-makhlûqât*, éd. F. Wustenfeld, Göttingen, 1849.
- ———, *Kitâb athâr al-bilâd*, éd. F. Wustenfeld, Leipzig, 1848; trad. pour la partie occidentale d'al-Andalus, F. R. Castro, *El Occidente de al-Andalus en el Athâr al-bilâd de al-Qazwînî (1203-1283)*, 1990.
- Qudâma b. Ja'far (m. 940), *Kitâb al-Kharâj wa âinâ' ât al-kitâba*, éd. et trad. partielle M. J. De Goeje, Leyde, Brill, 1889, rééd. 1967 (Qudâma Ibn Ja'far, *Kitâb al-Kharâj*).
- Raghib, Y. (éd.), «Lettres nouvelles de Qurrâ b. Sharîk», *Journal of Near Eastern Studies*, 40, fsc. 3, 1981, p. 173-187.
- ———, *Marchands d'étoffes du Fayyoum au III^e^/IX^e^ siècle d'après leurs archives (actes et lettres)*, Le Caire, IFAO, 2 vol., 1982-1992.

- Raqîq (al-) (m. apr. 1028), *Ta'rîkh Ifrîqiyya wal-Maghrib*, éd. A. A. al-Zaydân et I. U. A. Mûsa, Beyrouth, Dâr al-Gharb al-Islâmî, 1990 (Al-Raqîq).
- Sa'îd al-Andalûsî (m. 1070), *Kitâb taqât al-umam*, éd. P. Cheikho, Beyrouth, 1913; trad. R. Blachère, *Les Catégories des nations*, Paris, 1966 (Sa'îd al-Andalusî).
- Al-Saqatî (début XIIIe siècle), *Kitâb fî adâb al-hisba*, éd. G. S. Colin, É. Lévi-Provençal, *Un manuel hispanique de hisba*, Paris, 1931; trad. esp. P. Chalmeta, «Libro del buen gobierno del zoco», *Al-Andalus*, 31 (1), 1967, p. 125-162, 32 (2), 1967, p. 359-397, 33 (1), 1968, p. 143-195, 33 (2), 1968, p. 367-434.
- Sayf b. 'Umar al-Tâmîmi (m. 796), *Kitâb al-Ridda wa l-futûh and Kitâb al-Jamal wa masir 'Â'isha wa 'Ali, A facsimile of the fragments preserved in the University Library of Imâm Muhammad b. Sa'ûd Islamic University in Riyadh, Sa'udi Arabia*, éd. Q. Al-Samarrai, 2 vol., Leyde, Smitskamp Oriental Antiquarium, 1995.
- *Sîrat Ustadh Jawdhar* (xe siècle), éd. M. Kamil Husayn et M. A. Sha'ira, Le Caire, 1954; trad. M. Canard, *Vie de l'Ustadh Jaudhar (contenant sermons, lettres et rescrits des premiers califes fatimides écrits par Mansûr le secrétaire à l'époque du calife al-'Azîz billâh, 365-386/975-996)*, Alger, Publications de l'Institut d'études orientales d'Alger, IIe série, t. XX, 1958 (*Jawdhar*).
- Sûyûtî (al-) (m. 1505), *Ta'rîkh al-khulafâ'*, éd. I. Sâlih, Beyrouth-Damas, Dâr Sâdir-Dûr la-Bashâ'ir, 1997 (Al-Sûyûtî, *Ta'rîkh al-khulafâ*).
- Tabarî (al-) (m. 923), *Ta'rîkh al-rusul wa l-mulûk*, éd. M. J. De Goeje *et alii*, 15 vol., Leyde, Brill, 1879-1901; trad. *The History of al-Tabari*, Albany, State University of New York Press, Bibliotheca Persica, depuis 1985, 38 vol. (Al-Tabarî).
- Tâdilî (al-) (m. 1230), *Kitâb al-Tasawwuf ilâ rijâl al-Tasawwuf*, éd. A. Toufiq, Faculté des lettres et sciences humaines de Rabat, 1984; trad. partielle M. de Feynol, *Regard sur le temps des Soufis. Vie des saints du Sud marocain des Ve, VIe, VIIe siècles de l'hégire*, Eddif, Unesco, 1994 (Al-Tâdilî).
- Tâmîmi, Muhammad (al-) (m. 1208), *Al-Mustafâda fi manaqib al-ubbad bi-madînat Fas wa ma yaliha min al-bilâd*, éd. M. Cherif, Tétouan, 2002.
- Théophane (m. 818), *Chronographia*, C. de Boor, 1883, Teubner, nlle éd. G. Olms, 1963; trad. C. Mango, *The Chronicle of Theophanes Confessor*, Oxford, Clarendon Press, Byzantine and Near Eastern History, AD 284-813, 1997 (Théophane).
- Toëlle, H. (éd.), *Les Suspendues: al-mu'allaqât*, traduction, présentation, notes, bibliographie, Paris, Flammarion, 2009.
- 'Udhrî (al-) (m. 1085), *Tarsi' al-akhbâr*, éd. A. Al-Ahwani, *Fragmentos geográfico-históricos de ilâ jami'a l-mamâlik wa -l-masâlik*, Madrid, 1965;

trad. M. Sánchez Martínez, «La Cora de Ilbira (Granada y Almería) en los siglos X y XI, según al-'Udhrî (1003-1085)», *Cuadernos de Historia del Islam*, 7, 1975-1976 (Al-'Udhrî).

- 'Umarî (al-) (m. 1384), *Masâlik al-Absâr fî mamâlik al-Amsâr (Itinéraires des regards sur les métropoles et les royaumes)*, éd. M. Ahmad, Casablanca, 1985; trad. J. Gaudefroy-Demombynes, *L'Afrique moins l'Égypte*, Paris, 1927.
- Wansharîsî (al-) (m. 1508), *Al-Mi'yâr al-mughrib wa l-jâmi' al-mu'rib 'an fatâwâ ahl Ifrîqiya wa l-Andalus wa l-Maghrib* (*Le Standard merveilleux et la récolte claire des fatwas des gens de l'Ifriqiya, d'al-Andalus et du Maghreb*), Rabat, éd. ministère de la Culture et des Affaires religieuses, 13 vol., 1981-1983 (Al-Wansharîsî).
- Ya'qûbî (al-) (m. 897) *Kitâb al-Buldân*, éd. M. J. De Goeje, Leyde, Brill, 1892, rééd. 1967; trad. G. Wiet, *Le Livre des pays*, Le Caire, 1937 (Al-Ya'qûbî, *Kitâb al-Buldân*).
- ———, *Ta'rîkh*, *Historiae*, Beyrouth, Dar Sadir, 1960, 2 vol., (Leyde, 1883) (Al-Ya'qûbî, *Ta'rîkh*).
- ———, *Mushâkalat al-nâs li-zamânihim*, éd. W.G. Millward, Beyrouth, 1962; trad. W.G. Millward, «The adapation of men to their times, an historical essay by al-Ya'qûbi», *Journal of the American Oriental Society* (New Haven, Connecticut), 84, 1964, p. 329-344 (Al-Ya'qûbî, *Mushâkalat*).
- Yâqût (m. 1229), *Mu'jâm al-Buldân*, éd. F. Wustenfeld, Leipzig, *Jacuts geographisches Wörterbuch*, 1866-1873, 6 vol. (Yâqût, *Mu'jâm al-Buldân*).
- Zuhrî (al-) (m. v. 1161), *Kitâb al-Ja'râfiya*, éd. M. Hadj Sadok, *Bulletin d'études orientales*, 21, 1968, p. 9-312; trad. esp. D. Bramon, *El mundo en el siglo XII*, Barcelone, 1991 (Al-Zuhrî).

2 ـ المراجع

- 'Abbâdi (al-), A. Sâlim (1981), *Ta'rîkh al-bahriyya al-islâmiyya fi hawz al-bahr al-abyad al-mutawassit*, Beyrouth.
- Abulafia, D. (1985), «The Pisan *Bacini* and the Medieval Mediterranean Economy: a Historian's view point», *Papers in Italian Archeology*, 5, p. 287-302.
- ——— (1994), *A Mediterranean Emporium. The Catalan Kingdom of Majorca*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (1995), *Commerce and Conquest in the Mediterranean, 1100-1500*, Aldershot, Variorum Reprints.

- ——— (1996), «El comercio y el Reino de Mallorca, 1150-1450», dans D. Abulafia, B. Garí (dir.), *En las costas del Mediterráneo occidental. Les ciudades de la Península Ibérica y del renno de Mallorca y el comercio mediterráneo en la Edad Media*, p. 115-154.
- ——— (2012), *The Great Sea: A Human History of the Mediterranean*, Londres, Penguin Books.
- Acién Almensa, M. (1997), *Entre el feudalismo y el Islam. 'Umar Ibn Hafsûn en los historiadores, en las fuentes y en la historia*, Universidad de Jaén.
- Ageil, M. A. (1985), *Naval Policy and the Rise of the Fleet of Ifrîqiyyah from the 1st to 3rd Centuries A.H. (7th to 9th Centuries A.D.)*, PhD, University of Michigan.
- Agius, D. (2008), *Classic Ships of Islam*, Leyde, Brill.
- Ahrweiler, H. (1966), *Byzance et la mer*, Paris, PUF.
- ——— (1971), *Études sur les structures administratives et sociales de Byzance*, Londres, Variorum Reprints.
- ——— (1978), «Les ports byzantins (VI[e]-X[e] siècles)», dans *Settimane di studio del Centro italiano di studi sull'Alto Medioevo*, Spolète, 25, p. 269-285.
- Aillet, C. (2010), *Les Mozarabes: christianisme, islamisation et arabisation en péninsule Ibérique (IX[e]-XII[e] siècle)*, Madrid, Casa de Velázquez.
- ——— (dir. 2012), *L'Ibadisme, une minorité au coeur de l'Islam*, *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 132.
- 'Allaoui (al-), H., Buresi, P. (2006), «La chancellerie almohade», dans P. Cressier, M. Fierro, L. Molina (dir.), *Los Almohades: Problemas y Perspectivas*, Madrid, CSIC, t. II, p. 477-503.
- *Al-Andalus y el Mediterráneo* (1995), Madrid-Barcelone, El Legado Andalusí-Lunwerg Editores.
- Amara, A. (2003), *Pouvoir, économie et société dans le Maghreb hammadide (395/1004-547/1152)*, thèse de doctorat, Université Paris-I.
- ——— (2012), «La mer et les milieux mystiques d'après la production hagiographique du Maghreb occidental (XII[e]-XV[e]s.)», *La Mer et le Sacré*, Ch. Picard (dir.), *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 130, p. 33-52.
- –, Nef, A. (2000), «Al-Idrîsî et les Hammûdides de Sicile: nouvelles données biographiques sur l'auteur du *Livre de Roger*», *Arabica*, XLVII, p. 1-7.
- Amari, M. (1933-1938), *Storia dei Musulmani di Sicilia*, Catane, C.A. Nallino, 3 vol.

- Amri, N. (2008), *Les Saints en Islam, les messagers de l'espérance: sainteté et eschatologie au Maghreb aux XIVe et XVe siècles*, Paris, éditions du Cerf.
- ——— (2011), «*Ribât* et idéal de sainteté à Kairouan et sur le littoral ifrîqiyen du IIe/VIIIe au IVe/Xe siècle d'après le *Riyâd al-nufûs* d'al-Mâlikî», dans D. Valérian (dir.), *Islamisation et arabisation de l'Occident musulman médiéval (VIIIe-XIIe siècle)*, Paris, Publications de la Sorbonne, p. 331-368.
- Apellaniz, F. J. (2009), *Pouvoir et Finance en Méditerranée pré-moderne. Le deuxième État mamelouk et le commerce des épices, 1382-1517*, Barcelone, CSIC.
- Arbach, J. (1995), *Le Domaine maritime en Occident musulman à l'époque almohade (XIIe-XIIIe siècles)*, thèse de doctorat, Université Toulouse-Le Mirail.
- ——— (1997), «Une "école navale" à Marrakesh au temps des Almohades», *Mélanges pour le 25e anniversaire de l'UFR d'arabe de l'Université Toulouse-Le Mirail*, Toulouse, p. 4-15.
- Arnaldez, R. (1962), «La guerre sainte selon Ibn Hazm de Cordoue», *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, Maisonneuve et Larose, t. II, p. 445-459.
- Ashtor, E. (1969), *Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval*, Paris, SEVPEN.
- ——— (1978), *The Medieval Near-East: Social and Economic History*, Princeton, Princeton UP, Variorum Reprints.
- ——— (1986), *East-West trade in the medieval Mediterranean*, Londres, Variorum Reprints.
- Ayalon D., (1996), *Le Phénomène mamelouk dans l'Orient islamique*, Paris, PUF.
- Azuar Ruiz, R. (1989), *Denia islámica. Arqueología y poblamiento*, Alicante, Instituto de Cultura Juan Gil-Albert.
- ——— (1991), «Una Rábita hispanomusulmana del siglo X (Guardamar del Segura, Alicante, España)», *Archéologie islamique*, 1, p. 109-122.
- ——— (1992-1993), «La taifa de Denia en el comercio Mediterráneo del siglo XI», *Historia Medieval. Anales de la Universidad de Alicante*, 9, p. 39-52.
- ——— (éd. 2004), *Fouilles de la Rábita de Guardamar* I. *El ribât califal. Excavaciones e investigaciones (1984-1992)*, Collection de la Casa de Velázquez, 85, Madrid, Casa de Velázquez.
- ——— (2005), «Piratería y rábitas en la formación del Sharq al-Andalus», *Portos Medievais do Mediterráneo, Arqueologia Medieval*, 9, p. 147-159.

- Bacqué-Grammont, J.-L., Polignac, F. de, Bohas, G. (2000), «Monstres et murailles, Alexandre le bicornu, mythes et bon sens», *Figures mythiques de l'Orient musulman*, D. Aigle (éd.), *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 89-90, p. 109-127.
- Balard, M. (1978), *La Romanie génoise (XII^e^-début du XV^e^ siècle)*, 2 vol., Gênes-Rome, École française de Rome.
- ——— (1999), «Notes sur le commerce entre l'Italie et l'Égypte sous les Fatimides», dans M. Barrucand (éd.), *L'Égypte fatimide. Son art et son histoire. Actes du colloque de mai 1998 de Paris*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, p. 627-633.
- ——— (2006), *Les Latins en Orient, XI^e^-XV^e^ siècle*, Paris, PUF.
- ——— (2005-2006) «Bilan de la quatrième croisade», dans I. Villela-Petit (éd.), *1204, la quatrième croisade de Blois à Constantinople. Éclats d'empires*, Catalogue d'exposition, Blois-Paris, Paris, Société française d'héraldique et de sigillographie, p. 79-85.
- Bariani, L. (2003), *Almanzor*, Madrid, Nerea.
- Barrucand, M. (éd. 1999), *L'Égypte fatimide. Son art et son histoire. Actes du colloque de mai 1998 de Paris*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne.
- Baujeard, Ph. (2012), *Les Mondes de l'océan Indien*, Paris, Armand Colin, 2 vol.
- Bautier, R.H. (1953-1954), «Les relations commerciales entre l'Europe et l'Afrique du Nord et l'équilibre économique méditerranéen du XII^e^ au XIV^e^ siècle», *Bulletin philologique et historique*, Paris, Impimerie nationale, p. 399-416.
- Bazzana, A. (dir. 2011), «Madînat Shaltîsh. Une ville islamique dans les marécages de l'Odiel (Huelva, Andalousie) du IX^e^ au XIII^e^ siècle», *Archéologie*, 14, Namur, Institut du patrimoine wallon.
- Bazzana, A., Cressier, P., Guichard, P. (1988), *Les Châteaux ruraux d'al-An-dalus: histoire et archéologie des husûn du sud-est de l'Espagne*, Madrid, Casa de Velázquez.
- Bel, A. (1903), *Les Banou Ghânya, derniers représentants de l'Empire almoravide et leur lutte contre l'Empire almohade*, Paris, E. Leroux.
- Benhima, Y. (2003), *Espace et société rurale au Maroc médiéval. Stratégies territoriales et structures de l'habitat: l'exemple de Safi*, thèse de doctorat, Lyon-II.
- ——— (2006), «L'évolution du peuplement et l'organisation du territoire de la région de Safi à l'époque almohade», dans P. Cressier, M. Fierro, L. Molina (dir.), *Los Almohades: Problemas y Perspectivas*, Madrid, CSIC, t. II, p. 651-684.

- ——— (2011), «Quelques remarques sur les conditions de l'islamisation du Magrib al-Aqsâ: aspects religieux et linguistiques», dans D. Valérian (dir. 2011), p. 315-330.
- Berti, G., Tongiorgi, L. (1981), *I bacini ceramici medievali delle chiese di Pisa*, dans *Cuaderni di cultura materiale*, 3.
- ——— (2000), «Pisa: ceramiche e commerci (2° metà X-1° metà XIV s.)», dans S. Gelichi (éd.), *I Congresso nazionale di archeologia medievale, Pisa, 29-31 maggio 1997*, Florence, p. 346-351.
- Berti, G., Mannoni, T. (1998), «Pisa – A seafaring Republic. Trading relations with islamic countries in the light of ceramic testimonies (2nd half of 10th to middle 13th c.), with a report on mineralogical analysis», *Colloque international d'archéologie islamique – Le Caire, 1993* (éd. Gayraud R.P.), dans *Textes arabes et études islamiques*, 36, Le Caire, p. 301-317.
- Bianquis, Th. (1989), *Damas et la Syrie sous la domination fatimide*, Damas, Institut français, 2 vol.
- Bianquis, Th., Guichard, P., Tillier, M. (dir. 2012), *Les Débuts du monde musulman, VIIe-Xe siècle*, Paris, PUF, 2 vol.
- Blankinship, Kh. Y. (1994), *The End of the Jihâd State. The Reign of Hishâm Ibn 'Abd al-Malik and the Collapse of the Umayyads*, New York, State University of New York Press.
- Bonnassie, P. (1975-1976), *La Catalogne du milieu du Xe à la fin du XIe siècle*, Publication de l'Université Toulouse-Le Mirail, 2 vol.
- ——— (2001), «Le littoral catalan durant le haut Moyen Âge», *Castrum 7*, p. 251-271.
- Bonner, M. (1996), *Aristocratic Violence and Holy War: Studies in the Jihad and the Arab-Byzantine Frontier*, New Haven (Connecticut), American Oriental Society.
- ——— (1999-2000), «L'espace maritime syrien au cours des premiers siècles de l'Islam (VIIe-Xe siècle): le cas de la région entre Acre et Tripoli», *Tempora. Annales d'histoire et d'archéologie*, 10-11, Beyrouth, p. 1-33.
- ——— (2001), «Architecture des espaces portuaires et réseaux défensifs du littoral syro-palestinien dans les sources arabes (VIIe-XIe s.)», *Archéologie islamique*, 11, p. 21-46.
- ——— (2004), *Arab-Byzantine Relations in Early Islamic Times*, Aldershot, Ashgate.
- ——— (2004b), *Le Jihad. Origines, interprétations, combats*, Paris, Téraèdre.

- ——— (2005), «Entre tradition et histoire: genèse et diffusion de l'image de Umar II», dans A.-M. Eddé, E. Gannagé (éd), *Regards croisés sur le Moyen Âge arabe. Mélanges à la mémoire de Louis Pouzet s.j. (1928-2002), Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, vol. LVIII, Beyrouth, p. 329-378.
- Borrut, A. (2009), «La circulation de l'information historique entre les sources arabo-musulmanes et syriaques: Élie de Nisibe et ses sources», dans M. Debié (dir.), *Historiographie syriaque I*, Paris, Geuthner, «Études syriaques», 6, p. 137-159.
- ——— (2011), *Entre mémoire et oubli: la Syrie sous les derniers omeyyades et les premiers Abbassides (v. 692-809)*, Leyde-Boston, Brill.
- Borrut, A., Cobb, P. (dir. 2010), *Umayyad Legacies. Medieval Memories from Syria to Spain*, Leyde-Boston, Brill.
- Borrut, A., Debié, M., Papaconstantinou, A. (éd. 2007), *Peuplement et dynamiques spatiales: actes du colloque Continuités de l'occupation entre les périodes byzantine et abbasside au Proche-Orient, VII^e-IX^e siècles*, Paris, 18 au 20 octobre 2007, Turnhout, Brepols.
- Bosch Vilá, J. (1984), *La Sevilla Islámica 712-1248*, Séville, Publications de l'Université de Séville.
- Bosworth, Cl. E. (1992), «The City of Tarsus and the Arab-Byzantine Frontiers in Early and Middle 'Abbâsid Times», *Oriens*, 33, p. 268-286.
- Boucheron, P. (éd. 2009), *Histoire du monde au XV^e siècle*, Paris, Fayard.
- Bouderbala, S. (2008), *Jund Misr: étude de l'administration militaire dans l'Égypte des débuts de l'Islam (21/642-218/833)*, thèse de doctorat, Université Paris-I Panthéon-Sorbonne.
- Bouloux, N. (2004), «Les îles dans les descriptions géographiques et les cartes du Moyen Âge», *Médiévales*, 47, p. 47-62.
- Bourdieu, P., Passeron, J.-C. (1970), *La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement*, Paris, Minuit.
- Bourin-Derruau, M., Le Blevec, D., Raynaud, Cl., Schneider, L. (2001), «Le littoral languedocien au Moyen Âge», *Castrum 7*, p. 345-423.
- Bramoullé, D. (2007), «Les villes fatimides en Méditerranée orientale (969-1171)», *Histoire urbaine*, 19, p. 93-116.
- ——— (2007b), «Composing and recruiting the crew in the Fatimid Navy (909-1171)», *Medieval Encounter*, 13, p. 4-31, Leyde-Boston, Brill.
- ——— (2010), «Les populations littorales du *Bilâd al-Shâm* fatimide et la guerre (X^e-XII^e siècles)», *Annales islamologiques*, 43, p. 303-336.

- ——— (2011), *Les Fatimides et la mer (341-567/953-1171). Du rêve mystique à l'empire du large*, thèse de doctorat, Université Paris-I.
- Braudel, F. (1990), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vol., Paris, Armand Colin (1re éd. 1949).
- Bray, J. (éd. 2006), *Writing and Representation in Medieval Islam: Muslim Horizons*, Londres, Routledge.
- Bresc, H. (1981), «La Sicile et la mer: marins, navires et routes maritimes (XI^e^-XV^e^ siècles)», dans *Navigation et Gens de mer en Méditerranée, de la préhistoire à nos jours*, Paris, CNRS Éditions, p. 59-67.
- ——— (1986), *Un monde méditerranéen, économie et société en Sicile, 1300-1450*, Rome, École française de Rome.
- ——— (1998), «Le royaume normand d'Afrique et l'archevêché de Mahdiyya», dans M. Balard, A. Ducellier (éd.), *Le Partage du monde. Échanges et colonisation dans la Méditerranée médiévale*, Paris, Publications de la Sorbonne, p. 347-361.
- ———, *et alii* (2000), *La Méditerranée entre pays d'Islam et monde latin (milieu X^e^-milieu XIII^e^ siècle). Textes et documents*, Paris, Sedes.
- ——— (2004), «Îles et "tissus connectifs" de la Méditerranée médiévale», *Îles du Moyen Âge, Médiévales*, 47, p. 123-138.
- Bresc, H., Bresc-Bautier, G. (dir. 1993), *Palerme, 1070-1492. Mosaïque de peuples, nation rebelle: la naissance violente de l'identité sicilienne*, Paris, Autrement, no 21.
- Bresc, H., Eddé, A.-M., Guichard, P. (1990), «Les autonomismes urbains des cités islamiques», *Les Origines des libertés urbaines. XVI^e^ congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, Rouen, 1985*, Publications de l'université de Rouen, p. 97-119.
- Brett, M. (2001), *The Rise of the Fatimids, The World of the Mediterranean and the Middle East in the Fourth Century of the Hijra, Tenth Century CE*, Leyde, Brill.
- Brockopp, J. (1998), «Rereading the History of Early Mâlikî Jurisprudence», *Journal of the American Oriental Society* (New Haven, Connecticut), 118, p. 233-238.
- P. Brown (1971), *The World of Late Antiquity from Marcus Aurelius to Muhammad*, New York, Norton.
- Bruce, Tr. (2013), *La Taifa de Denia et la Méditerranée au V^e^/XI^e^ siècle*, Toulouse, Presses du Mirail.

- Brunschvig, R. (1940-1947), *La Berbérie orientale sous les Hafsides, des origines au XV^e^ siècle*, Paris, A. Maisonneuve, 2 vol.
- ——— (1942-1947), «Ibn 'Abd al-Hakam et la conquête de l'Afrique du Nord par les Arabes», *A.I.E.O.*, VI, p. 108-155 (rééd. en anglais dans F. Donner [dir.], *The Expansion of the Early Islamic State*, p. 189-228).
- Buchet, Ch., Meyer, J., Poussou, J.-P. (éd. 2004), *La Puissance maritime. Actes du colloque international tenu à l'Institut catholique de Paris, 13-15 décembre 2001*, Paris, Presses de l'Université de Paris-Sorbonne.
- Buresi, P. (2004), *Une frontière entre chrétienté et Islam. La région entre Tage et Sierra Morena (Espagne fin XI^e^ s.-milieu XIII^e^ s.)*, Paris, Publibook.
- Buresi, P., El Allaoui, H. (2012), *Governing the Empire. Appointing provincial officials in the Almohad Caliphate*, Leyde, Brill.
- Caetani, L. (1912) *Chronographia Islamica*, 5 vol., Paris, première période, fasc. III, année 45-65 H = 13 mars 666 - 7 août 685 E.V.
- Cahen, Cl. (1964), «Douanes et commerce dans les ports méditerranéens de l'Égypte médiévale d'après le *Minhâdj* d'al-Makhzûmî», *Journal of Economic and Social History of Orient*, 7, p. 217-313.
- ——— (1973), «Les marchands étrangers au Caire sous les Fatimides et les Ayyubides», *Millénaire du Caire. Colloque international sur l'histoire du Caire*, Gräfenhanichen, p. 97-101.
- ——— (1977), *Makhzûmiyyât. Études sur l'histoire économique et financière de l'Égypte médiévale*, Leyde, Brill.
- ——— (1977b), «Le commerce d'Amalfi dans le Proche-Orient musulman avant et après la croisade», *Compte-rendu des séances de l'année 1977 de l'Académie des inscriptions et belles-lettres*, Paris, p. 291-301.
- ——— (1977c), *Les Peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, Paris, A. Maisonneuve.
- ——— (1979), «Pour l'interprétation des trouvailles monétaires arabes en Europe orientale», *Occident et Orient au X^e^ siècle. Actes du IX^e^ congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, Dijon, 2-4 juin 1978*, Paris, Les Belles Lettres, p. 113-119.
- ——— (1983), *Orient et Occident à l'époque des croisades*, Paris, Aubier.
- ——— (1986), *Makhzûmiyyât. Supplément aux Annales islamologiques*, Cahier no 8, Le Caire, IFAO.
- Calder, N. (1993), *Studies in Early Muslim Jurisprudence*, Oxford, Clarendon Press.

- Calero Secall, M. I. (1995), «Málaga y Ceuta en el siglo XI», dans *Actas del II Congreso Internacional «El Estrecho de Gibraltar», Ceuta, noviembre 1990*, III, *Historia medieval, geografía y varia*, p. 39-48.
- Cameron, M. E. (2001), «Sayf at first: the Transmission of Sayf ibn 'Umar in al-Tabari and Ibn 'Asâkir», dans Lindsay J. (dir.), *Ibn 'Asâkir and the Early Islamic History*, Princeton, The Darwin Press, p. 62-77.
- Campaner y Fuertes, A. (1987), *Bosquejo histórico de la dominación islamita en las islas Baleares*, Palma de Majorque.
- Camps, G. (1980), *Berbères aux marges de l'histoire*, Paris, Hespérides.
- Canard, M. (1926), «Les expéditions des Arabes contre Constantinople dans l'histoire et dans *la légende», Journal asiatique*, 208, p. 61-121.
- ——— (1947), «L'impérialisme des Fatimides et leur propagande», *Annales de l'Institut d'études orientales*, 6, p. 156-193.
- ——— (1951), «Le cérémonial fatimide et le cérémonial byzantin – Essai de comparaison», *Byzantion*, 21, p. 355-420.
- ——— (1962), «Ibrâhîm b. Ya'qûb et sa relation de voyage en Europe», *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, 2 vol., Paris, Maisonneuve et Larose, II, p. 503-508.
- ——— (1964), «Les relations politiques et sociales entre Byzance et les Arabes», *Dumbarton Oaks Papers*, 18.
- ——— (1973), «Une lettre du calife fatimide al-Hâfiz (524-544/11130-1149) à Roger II», dans *VIII Centenario della morte de Ruggero II. Atti del Convegno Internazionale di Studi Ruggeriani (Palerme, 1954)*, Palerme, 1955, p. 125-146; rééd. dans *Miscellanea Orientalia*, Londres, Variorum Reprints.
- ——— (1973b), *Byzance et les musulmans du Proche-Orient*, Londres, Variorum Reprints.
- *Castrum 4. Frontière et peuplement dans le monde méditerranéen au Moyen Âge*, J.-M. Poisson (éd.), Actes du colloque d'Erice-Trapani (Italie), 18-25 septembre 1988, Rome-Madrid, École française de Rome-Casa de Velázquez, 1992.
- *Castrum 7 (Rome 23-26 octobre 1996). Zones côtières littorales dans le monde méditerranéen au Moyen Âge: défense, peuplement, mise en valeur*, J.-M. Martin (éd.), Rome-Madrid, École française de Rome-Casa de Velázquez.
- Catarino, H. (1997-1998), *O Algarve Oriental durante a ocupação islâmica*, Coimbra, 3 vol.
- Chabbi, J., «Ribât», *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., VIII, p. 510-523.

- Chalmeta, P. (1973), *El señor del zoco en España*, Madrid, Instituto hispano-árabe de cultura.
- ——— (2003), *Invasión e Islamización. La sumisión de Hispania y la formación de al-Andalus*, Universidad de Jaen.
- Chamberlain, M. (1994), *Knowledge and Social Practice in Medieval Damascus, 1190-1350*, Cambridge, Cambridge UP.
- Chaunu, P. (1969), *L'Expansion européenne du XIII^e^ au XV^e^ siècle*, Paris, PUF.
- Cheddadi, A. (2004), *Les Arabes et l'appropriation de l'histoire. Émergence et premiers développements de l'historiographie musulmane jusqu'au II^e^/VIII^e^ siècle*, Arles, Sindbad-Actes Sud.
- ——— (2006), *Ibn Khaldûn, l'homme et le théoricien de la civilisation*, Paris, Gallimard.
- Cherif, M. (1991), «L'importance de Ceuta dans le réseau du commerce méditerranéen (XII^e^-XIII^e^ siècles)», *Revue de la Faculté des lettres de Tétouan*, 5, p. 89-93.
- ——— (1996), *Ceuta aux époques almohade et mérinide*, Paris, L'Harmattan.
- ——— (2000), «L'homme et l'espace maritime dans la région du Rif d'après *Al-Maqsad al-Sharîf*», *Arab Historical Review for Ottoman Studies* (Zaghouan), 21, p. 103-113.
- ——— (2005), «Quand les saints protègent les pèlerins en Méditerranée médiévale», dans S. Macias, S. Gomez Martinez (éd.), *Portos Antigos do Mediterrâneo, Colloque de Mértola, 2003*, *Arqueologia Medieval*, 9, p. 5-11.
- Cheynet, J.-Cl. (2004), *Byzance. L'Empire romain d'Orient*, Paris, Armand Colin.
- ——— (2005-2006), «Les États grecs après la chute de Constantinople», dans I. Villela-Petit (éd.), *1204, la quatrième croisade de Blois à Constantinople. Éclats d'empires*, Catalogue d'exposition, Blois-Paris, Société française d'héraldique et de sigillographie, p. 121-127.
- ——— (éd. 2006), *Le Monde byzantin*, II: *L'Empire byzantin (641-1 204)*, Paris, PUF.
- Christ, G. (2012), *Trading Conflicts. Venitian Merchants and Mamluk Officials in Late Medieval Alexandria*, Leyde, Brill.
- Christides, V. (1982), «Two Parallel Naval Guides of the Tenth Century: Qudama's Document and Leo VI's Naumachica; A Study on Byzantine and Moslem Naval Preparedness», *Graeco-Arabica*, 1, Athènes, Rodamos Publications, p. 51-103.

- ——— (1984), «Naval warfare in the Eastern Mediterranean (6th-14th Centuries): An Arabic translation of Leo VI's Naumachica», *Graeco-Arabica*, 3, Athènes, Rodamos Publications, p. 137-143.
- ——— (1984b), *The Conquest of Crete by the Arabs (ca 824). A Turning Point in the Struggle between Byzantium and Islam*, Athènes, Académie d'Athènes.
- Citarella, A. O. (1977), *Il commercio di Amalfi nell'alto Medioevo*, Salerne, Centro Raffaele Guariglia.
- ——— (1983), *The Ninth-Century Treasure of Monte Cassino in the Context of Political and Economic Developments in South Italy*, Archivio di Montecassino.
- Clément, F. (1997), *Pouvoir et légitimité en Espagne musulmane à l'époque des Taifas (Ve-XIe siècle). L'imam fictif*, Paris, L'Harmattan.
- Cobb, P. (1995), «Scholars and Society at Early Islamic Eyla», *Journal of Economic and Social History of Orient*, 38/4, p. 417-428.
- ——— (1999), «Al-Mutawakkil Damascus: a New 'Abbassid Capital ?», *Journal of Near-East Studies* (Stanford University, Californie), 58/4, p. 241-257.
- ——— (2001), *The White Banners: Contention in Abbassid Syria (750-880)*, Albany, Sunny Press.
- Compagnolo-Pothitou, M. (1995), «Les échanges de prisonniers entre Byzance et Islam aux IXe et Xe siècles», *JOAS*, 7, p. 1-56.
- Contamine, Ph. (2003), *La Guerre au Moyen Âge*, Paris, PUF.
- Conrad, L.I. (1992), «The conquest of Arwâd: a source-critical study in the historiography of the early medieval Near-East», dans A. Cameron et L.I. Conrad (éd.), *The Byzantine and Early Islamic Near East*, I: *Problems in Literary Source Material*, Princeton, Darwin Press, p. 317-401.
- Constable, O. R. (1992), «Muslim Merchants in Andalusi International Trade», dans Khadra Jayyusi (éd.), *The Legacy of Islam*, Leyde-New York, Brill, p. 759-773.
- ——— (1994), *Trade and traders in Muslim Spain. Commercial Realignment of the Iberian Peninsula, 900-1500*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (2003), *Housing the Stranger in the Mediterranean World. Lodging, Trade, and Travel in Late Antiquity and the Middle Ages*, Cambridge, Cambridge UP.
- Cook, D. (2002), *Studies in Muslim Apocalyptic*, Princeton, Darwin Press.
- Cornette, J. (1993), *Le Roi de guerre. Essai sur la souveraineté dans la France du Grand Siècle*, Payot, Paris.

- Coulon, D. (2004), *Barcelone et le grand commerce d'Orient au Moyen Âge. Un siècle de relations avec l'Égypte et la Syrie-Palestine (ca. 1330-ca. 1430)*, Madrid-Barcelone, Casa de Velázquez-Institut europeu de la Mediterrània.
- Coulon, D., Picard, Ch., Valérian, D. (éd. 2007), *Espaces et Réseaux en Méditerranée*, vol. 1: *La Configuration des réseaux*, Paris, Bouchène.
- Coutau-Bégarie, H. (éd. 1991), *L'Évolution de la pensée navale*, Paris, Documentation française.
- ——— (éd. 2004), *La Puissance maritime. Actes du colloque international tenu à l'Institut catholique de Paris, 13-15 décembre 2001*, Paris, Presses de l'Université de Paris-Sorbonne.
- ——— (2006), *Traité de stratégie*, Paris, Institut de stratégie comparée, 2006.
- Coutau-Bégarie, H., Bru, A. (éd. 1995), *La Lutte pour l'empire de la mer: histoire et géostratégie maritimes*, Paris, Institut de stratégie comparée, Economica.
- Cowdrey, H. E. J. (1977), «The Mahdia Campaign of 1087», *English Historical Review*, XCII, p. 24-29.
- Cressier, P. (1998), «Urbanisation, arabisation, islamisation au Maroc du Nord: quelques remarques depuis l'archéologie», dans J. Aguadé, P. Cressier, A. Vicente (éd.), *Peuplement et arabisation au Maghreb occidental. Dialectologie et histoire*, Madrid-Saragosse, Casa de Velázquez-Université de Saragosse, p. 27-38.
- ——— (2004), «De un *ribât* a otro. Una hipotesis sobre los ribât-s del Magrib al-Aqsâ (siglo IX-inicios del siglo XI)», dans R. Azuar Ruiz (éd.), *Fouilles de la Rabita de Guardamar* I. *El* ribât *califal, Excavaciones e investigaciones (1984-1992)*, Casa de Velázquez, Madrid, p. 73-87.
- Crone, P. (1980), *Slaves and Horses: The Evolution of the Islamic Polity*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (1987), *Mekkan Trade and the Rise of Islam*, Princeton, Princeton UP.
- Crone, P., Cook, M. (1977), *Hagarism. The Making of the Islamic World*, Cambridge, Cambridge UP.
- Crouzet-Pavant, É (2004), *Venise triomphante: les horizons d'un mythe*, Paris, Albin Michel.
- Dachraoui, F. (1959), «La Crète dans le conflit entre Byzance et al-Mu'izz», *Cahiers de Tunisie*, 7, p. 307-318.

- ——— (1981), *Le Califat fatimide au Maghreb (296-362 / 909-973). Histoire politique et institutions*, Tunis, STD.
- Daftary, F. (2004), *Ismaili Literature, A Bibliography of Sources and Studies*, Londres, Intitute of Ismaili Studies.
- Dakhlia, J. (1998), *Le Divan des rois. Le politique et le religieux dans l'Islam*, Aubier, Paris.
- Dars, J. (1992), *La Marine chinoise du Xe au XIVe siècle*, Paris, CFHM-Economica.
- Declercq, A. (2008), *L'Océan Environnant aux confins de la terre: comparaison des perceptions grecque et arabe des limites du monde connu*, thèse de doctorat, Université de Toulouse.
- Décobert, Ch. (1991), *Le Mendiant et le Combattant. L'institution de l'islam*, Paris, Seuil.
- ——— (2004), «L'autorité religieuse aux premiers siècles de l'Islam», *Archives des sciences sociales des religions*, 125, p. 23-44.
- ——— (1998), «Alexandrie au XIIIe siècle. Une nouvelle topographie», *Alexandrie médiévale*, Le Caire, IFAO, t. I, p. 71-100.
- Décobert, Ch., Empereur, J.-Y. (éd. 1998), *Alexandrie médiévale*, Alexandrie, Centre d'études alexandrines, 2 vol.
- Décobert, Ch., Empereur, J.-Y., Picard, Ch. (éd. 2011), *Alexandrie et le commerce de la Méditerranée de la fin de l'Antiquité, Alexandrie médiévale 4*, Alexandrie, Centre d'études alexandrines.
- Y. Dejugnat (2010), *Le Voyage d'Occident et d'Orient des lettrés d'al-Andalus: genèse et affirmation d'une culture du voyage (XIe-XIIIe siècle)*, thèse de doctorat, Université Paris-I.
- Delery, Cl. (2006), *Dynamiques économiques, sociales et culturelles d'al-Andalus à partir d'une étude de la céramique de cuerda seca (seconde moitié du Xe siècle-première moitié du XIIIe siècle)*, thèse de doctorat, Université Toulouse-Le-Mirail.
- De Libera, A. (1993), *La Philosophie médiévale*, Paris, PUF.
- Den Heijer, J. (1989), *Mawhûd Ibn Mansûr Ibn Mufarrig et l'historiographie copto-arabe. Étude sur la composition de l'Histoire des Patriarches d'Alexandrie*, Louvain, Peeters.
- Denoix, S. (1992), *Décrire Le Caire: Fustât-Misr d'après Ibn Duqmâq et Maqrîzî*, Le Caire, IFAO.

- Denoix, S., Depaule, J-Ch., Tuchscherer, M. (1997), *Le Khan al-Khalili et ses environs, un centre commercial et artisanal au Caire*, Le Caire, IFAO.
- Déroche, V., Métivier, S., Puech, V., Saint-Guillain, G. (2007), *Le Monde byzantin (750-1204), Économie et Société*, Neuilly-sur-Seine, Atlande.
- Devisse, J. (1972), «Routes de commerce et échanges en Afrique occidentale en relation avec la Méditerranée. Un essai sur le commerce africain médiéval du XI[e] au XVI[e] siècle», *Revue d'histoire économique et sociale*, 50, p. 42-73 et 357-397.
- Devrim Atauz, A. (2004), *Trade, Piracy, and Naval Warfare in the Central Mediterranean: The Maritime History and Archaeology of Malta*, thèse, Texas A & M University.
- Djaït, H. (1986), *Al-Kûfa. Naissance de la ville islamique*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- ——— (1989), *La Grande Discorde: religion et politique dans l'Islam des origines*, Paris, Gallimard.
- ——— (2004), *La Fondation du Maghreb islamique*, Sfax, Amal éditions.
- Djaït, H., Talbi, M., Dachraoui, F., *et alii* (1972), *Histoire de la Tunisie. Le Moyen Âge*, Tunis, Société de diffusion.
- Djebbar, A. (2001), *Une histoire de la science arabe. Introduction à la connaissance du patrimoine scientifique des pays d'Islam*, Paris, Seuil.
- Djelloul, N. (1999), *Al-ribâtât al-bahriyya bi-Ifrîqiya fî l-'asr al-wasit*, Tunis.
- ——— (2011), *La Voile et l'Épée: les côtes du Maghreb à l'époque médiévale*, Tunis, Facultédes lettres, des arts et des humanités de la Manouba.
- Donner, F. (1981), *The Early Islamic Conquests*, Princeton, Princeton UP, 1981.
- ——— (1991), «The Sources of Islamic Conceptions of War», dans J. Kelsay et J. Turner Johnson (éd.), *Just War and Jihad. Historical perspectives on War and Peace in Western and Islamic Traditions*, New York, p. 31-69.
- ——— (1998), *Narratives of Islamic Origins: the Beginnings of Historical Writing*, Princeton, Darwin Press.
- ——— (2008), «Centralized Authority and Military Autonomy in the Early Islamic Conquest», dans F. Donner (dir.), *The Expansion of the Early Islamic State*, Aldershot, Ashgate Variorum, coll. «The Formation of the Classical Islamic World», vol. 5, p. 263-286.
- Doumerc, B. (1999), *Venise et l'État hafside, 1231-1535*, Paris, L'Harmattan.
- Dozy, R. (1881), *Suppléments aux dictionnaires arabes*, Leyde, Brill, 2 vol.

- ——— (1965), *Recherches sur l'histoire et la littérature de l'Espagne pendant le Moyen Âge*, Amsterdam, Oriental Press (1re éd. 1860).
- Drocourt, N. (2004), «Ambassades latines et musulmanes à Byzance: une situation contrastée (VIIIe-XIe siècles)», *Byzantion*, 74-2, p. 348-381.
- Dubler, C. (1949), «Los caminos a Compostela en la obra de al-Idrîsî», *Al-Andalus*, 14-1, p. 59-122.
- Ducellier, A. (1996), *Chrétiens d'Orient et Islam au Moyen Âge*, Paris, Armand Colin.
- Ducène, J.-Ch. (2010), *L'Afrique dans le Uns al-muhâj wa rawd al-furâj d'al-Idrîsî*, Bruxelles, Peteers.
- Dufourcq, Ch.-E. (1965), *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIIIe et XIVe siècles. De la bataille de Las Navas de Tolosa (1212) à l'avènement du sultan mérinide Abou-l-Hasan (1331)*, Paris, PUF.
- Durliat, J. (1990), *De la ville antique à la ville byzantine. Les problèmes de subsistance*, Rome, École française de Rome.
- ——— (2002), *De l'Antiquité au Moyen Âge: l'Occident de 313 à 800*, Paris, Ellipses.
- Dutton, Y. (1999), *The Origins of Islamic Law: the Qur'an, the Muwatta' and Madinan 'Amal*, Londres, Curzon.
- Eddé, A.-M. (1996), «Saint Louis et la Septième Croisade vus par les auteurs arabes», *Cahiers de recherches médiévales (XIIIe-XVe s.)*, 1, p. 65-92.
- ——— (1999), *La Principauté ayyoubide d'Alep (579/1183-658/1260)*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag.
- ———, (2008), *Saladin*, Paris, Flammarion.
- Eddé, A.-M., Micheau, F., Picard, Ch. (1997), *Communautés chrétiennes en pays d'Islam du début du VIIe siècle au milieu du XIe siècle*, Paris, SEDES.
- Ehrenkreutz, A. S. (1955), «The place of Saladin in the naval history of the Mediterranean in the Middle Ages», *Journal of the American Oriental Society* (New Haven, Connecticut), 75, p. 100-116.
- Eickhoff, E. (1966), *Seekrieg und Seepolitik zwischen Islam und Abendland*, Berlin, De Gruyter.
- Elad, A. (2002), «Community of Believers of "Holy Men and Saints" or Community of Muslims? The Rise and Development of Early Muslim Historiography», *Journal of Semitic Studies*, XLVII, p. 241-308.
- ——— (2003), «The Beginnings of Historiographical Writing by the Arabs: the Earliest Syrian Writers on the Conquests», *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 281, p. 65-152.

- El-Hajji, A. (1967), «The Andalusian diplomatic relations with the Vikings during the Umayyad Period (H. 138-366/A.D. 755-976)», *Hespéris-Tamada*, 8, p. 67-110.
- ——— (1970), *Andalusian Diplomatic Relations with Western Europe during Umayyad Period (H. 138-366/A.D. 755-976)*, Beyrouth, Dar al-Irshâd.
- El-Hibri, T. (1999), *Reinterpreting Islamic Historiography, Hârûn al-Rashîd and the Narrative of the Abbâsid Caliphate*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (2010), Parable and Politics in Early Islamic History, The Rashidun Caliphs, New York, Columbia UP.
- De Epalza, M. (1986, 1987), «Costas alicantinas y costas magrebíes: el espacio marítimo musulmán según los textos árabes», *Sharq al-Andalus*, 3, p. 25-31, et 4, p. 45-48.
- *Enciclopedia de al-Andalus. Diccionario de autores y obras andalusíes*, J. L. Delgado, J. M. Puerta Vilchez (dir.), Grenade, El Legado Andalusí, Junta de Andalucía, s.d.
- *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., Leyde, depuis 1954, 11 vol (*E.I.*2); 3e éd. (*E.I.*3).
- Erbati, E. (2002), «Deux sites urbains (IXe-XIe siècles): Casba des Oudayas et Aghmat. Approche comparative», dans *Du nord au sud du Sahara: bilan et perspectives de cinquante ans d'archéologie française, 13-14 mai 2002*, Paris, Sépia, p. 285-293.
- Ettahiri, A., Filli, A., Van Staevel, J.-P. (2008), «Nouvelles recherches archéologiques sur la période islamique du Maroc. Fez, Aghmât, Igîlîz», dans Ph. Sénac (éd.), *Villa 4. Histoire et archéologie de l'Occident musulman (VIIe-XVes. Al-Andalus, Maghreb, Sicile)*, Toulouse, PUM, 157-181.
- Fahmy, A. M. (1948), *Muslim Naval organisation in the Eastern Mediterranean from the Seventh to the Tenth Century*, Le Caire (éd. arabe, 1973).
- ——— (1966), *Muslim Sea Power in the Eastern Mediterranean from the Seventh to the Tenth Century*, Le Caire, National Publication and Printing House.
- Fauvelle-Aymar, F.-X., Hirsch, B. (2003) «Voyage aux frontières du monde. Topologie, narration et jeux de miroir dans la *rihla* d'Ibn Battûta», *Afrique et histoire*, 1, p. 75-122.
- Feller, L. (1998), *Les Abruzzes médiévales. Territoire, économie et société en Italie centrale du IXe au XIIe siècle*, Rome, BEFAR.
- Fentress, E., Limane, H. (2007), «Excavations in medieval settlements at Volubilis, 2000-2004», dans Ph. Sénac (éd.), *Le Maghreb, al-Andalus et la Méditerranée occidentale (VIIIe-XIIIe siècles)*, Toulouse, PUM, p. 37-56.

- Ferhat, H. (1992), «Démons et merveilles: l'Atlantique dans l'imaginaire marocain médiéval», dans A. Kaddouri (éd.), *Le Maroc et l'Atlantique*, Rabat, Université Mohammed-V, p. 31-49.
- ——— (1993), *Sabta, des origines au XIV^e^ siècle*, Rabat, Ministère des Affaires culturelles.
- ——— (éd. 1993), *Le Maghreb aux XII^e^ et XIII^e^ siècles: les siècles de la foi*, Casablanca, Wallada.
- ——— (1998), «L'évolution de l'écriture hagiographique entre les XII^e^ et XIV^e^ siècles au Maroc», dans *Le Maghreb aux XII^e^ et XIII^e^ siècles: les siècles de la foi*, Casablanca, Wallada, p. 13-28.
- Ferrand, G. (1928), *Instructions nautiques et routiers arabes et portugais des XV^e^ et XVI^e^ siècles*, Paris, Geuthner, 3 vol.
- Ferreira Fernandes, I. C. (2004), *O castelo de Palmela do Islâmico ao Cristão*, Lisbonne, Colibri.
- Fierro, M. (1989), «La obra histórica de Ibn al-Qûtiyya», *Al-Qantara*, X-2, p. 485-512.
- ——— (1991), «El derecho mâliki en al-Andalus: siglos II/VIII-V/XI», *Al-Qantara*, 12, p. 119-132.
- ——— (1995), «Cuatro preguntas en torno a Ibn Hafsûn», *Al-Qantara*, 16, p. 222-257.
- ——— (2005), «*Mawali* and *muwalladun*, in al-Andalus (second/eight-fourth/tenth centuries)», dans M. Bernards et J. Nawas (éd.), *Patronate and Patronage in Early and Classical Islam*, Leyde, Brill, p. 195-245.
- Fiey, J. M. (1980), *Chrétiens syriaques sous les Abbassides*, Louvain, CSCO.
- Firestone, R. (1999), *Jihâd. The Origine of Holy War in Islam*, Oxford, Oxford UP.
- Flood, F. B. (2000), *The Great Mosque of Damascus. Studies on the Making of an Umayyad Visual Culture*, Leyde, Brill.
- Fois, P. (2012), *La Sardaigne et l'Islam* (*VII^e^-XI^e^ siècle*), thèse de doctorat, Université Paris-I.
- Fossier, R. (dir. 1982), *Le Moyen Âge*, Paris, Armand Colin, 3 vol.
- Fowden, G. (2004), *Qusayr 'Amra. Art and the Umayyad Elite in Late Antique Syria*, Berkeley, University of California Press.
- Fricaud, E. (1994), *Ibn 'Idhârî al-Marrâkushî (m. début XIV^e^ s.) historien marocain du Maghrib et d'al-Andalus, bilan d'un siècle et demi de recherches sur al-Bayân al-Mughrib*, Lille, ANRT.

- Fuess, A. (2001), *Verbranntes Ufer: Auswirkungen mamlukischer Seepolitik auf Beirut und die syro-palästinensische Küste (1250-1517)*, Leyde-New-York, Brill.
- Fukuyama, F. (1992), *La Fin de l'histoire et le dernier homme*, Paris, Flammarion.
- Garcin, J.-C. (1973-1974), «La Méditerranéisation de l'empire mamluk sous les sultans Bahrides», *Rivista degli Studi Orientali*, t. XLVIII, p. 109-116, Rome, La Sapienza.
- ——— (1976), *Un centre musulman de la Haute-Égypte médiévale: Qûs*, Le Caire, IFAO.
- ——— (1980), «Pour un recours à l'histoire de l'espace vécu dans l'étude de l'Égypte arabe», *Annales ESC*, 35, p. 436-451.
- ——— (1983), «Ibn Hawqal. L'Orient et le Maghreb», *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, XXXV, 1, p. 77-91.
- ——— *et alii* (1995-2000), *États, sociétés et cultures du monde musulman médiéval*, Paris, PUF, 3 vol.
- ——— (dir. 2000), *Grandes Villes méditerranéennes du monde musulman médiéval*, Rome, École française de Rome.
- ——— (2013), *Pour une lecture historique des Mille et Une Nuits. Essai sur l'édition de Bûlâq (1835)*, Arles, Sindbad-Actes Sud.
- Garnier, S. (2011), «La sacralisation du littoral ifrîqiyen à l'époque hafside. Les sites de Radès et Monastir dans la *Rihla* d'al-Tijânî», *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 130, Aix-en-Provence, Presses universitaires de Provence, p. 130.
- Gaudefroy-Demombynes, M. (1925), «Lettre de Saladin au calife almohade», dans *Mélanges René Basset. Études nord-africaines et orientales*, Rabat, Institut des hautes études marocaines, II, p. 281-289.
- Gautier Dalché, P. (1997), *Géographie et Culture. La représentation de l'espace du vie au XII^e siècle*, Aldershot, Ashgate.
- ——— (2005), *Du Yorkshire à l'Inde, une «géographie» urbaine et maritime de la fin du XII^e siècle (Roger de Howden ?)*, Paris, Droz.
- Gayraud, R. P. (1998), «Fostat: évolution d'une capitale arabe du VII^e au XII^e siècle d'après les fouilles d'Istabl 'Antar», dans R. P. Gayraud (éd.) *Colloque international d'archéologie islamique*, Le Caire, IFAO.
- Geary, P. J. (1996), *La Mémoire et l'Oubli à la fin du premier millénaire*, Paris, Aubier.

- Genequand, D. (2010), «Formation et devenir du paysage architectural omeyyade: l'apport de l'archéologie», dans *Umayyad Legacies. Medieval Memories from Syria to Spain*, A. Borrut, P. Cobb (dir.), Leyde-Boston, Brill, p. 417-473.
- Ghouirgate, M. (2007), «Les processions, un instrument de gouvernement: quelques remarques sur le cérémonial califal almohade», dans Ph. Sénac (éd.), *Le Maghreb, al-Andalus et la Méditerranée occidentale (VIII^e-XIII^e siècle)*, Toulouse, PUM, p. 285-307.
- Gil, M. (1992), *A History of Palestine, 634-1099*, trad. E. Broido, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (2004), *Jews in Islamic Countries in the Middle Ages*, Leyde-Boston, Brill.
- ——— (2008), «Shipping in the Mediterranean in the Eleventh Century A.D.», *Journal of Near-East Studies* (Stanford University, Californie), 67, p. 247-292.
- Gilliot, Cl., (1988), «La formation intellectuelle de Tabari (224/5-310/839/923)», *Journal asiatique*, 276, 3-4, p. 203-244.
- Goitein, Shl. D. (1962), «La Tunisie du XI^e siècle à la lumière des documents de la Geniza du Caire», *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, Maisonneuve et Larose, t. II, p. 559-579.
- ——— (1964), «The Commercial Mail Service in Medieval Islam», *Journal of the American Oriental Society* (New Haven, Connecticut), 48, p. 118-123.
- ——— (1967), *A Mediterranean Society, the Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Geniza*, Princeton, Princeton UP, 4 vol., rééd. 6 vol.
- Goldberg, J. (2012), *Trade and Institutions in the Medieval Mediterranean: the Geniza Merchants and their Business World*, New York, Cambridge UP.
- Golvin, L. (1957), *Le Maghreb central à l'époque des Zirides*, Paris, Arts et Métiers graphiques.
- Gómez Martínez, S. (2006), *Cerámica islámica de Mértola: producción y commercio*, Madrid, 2006, http://cisne.sim.ucm.es/search*spi~S7
- Gordon, M. (2001), *The Breaking of a Thousand Swords: A History of the Turkish Military of Samarra (A.H. 200-275/C.E. 815-889)*, Albany, Sunny Press.
- Grabar, O. (1987), *The Formation of Islamic Art*, nouvelle éd., New Haven-Londres, Yale UP.
- Greatex, G., Mango, C., Scott, R. (1997), *The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History: AD 284-813*, Oxford, Clarendon Press.

- Guichard, P. (1977), *Structures sociales «orientales» et «occidentales» dans l'Espagne musulmane*, Paris-La Haye, Mouton.
- ——— (1979), «Animation maritime et développement urbain des côtes de l'Espagne orientale et du Languedoc au X^e^ siècle», *Occident et Orient au X^e^ siècle. Actes du IX^e^ congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, Dijon, 2-4 juin 1978*, Paris, Les Belles Lettres, p. 187-207.
- ——— (1983) «Les débuts de la piraterie andalouse en Méditerranée occidentale (798-813)», *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 35, p. 55-76.
- ——— (1987), «L'intégration des Baléares au pouvoir des Omeyyades de Cordoue», dans *Les Illes orientals d'al-Andalus*, V Jornades d'estudis hitòrics locals, Palma de Majorque, Institut d'Estudis Baleàrics, p. 55-71.
- ——— (1989), «Recherche onomastique à propos des Banû Maymûn de Denia», *Cahiers d'onomastique arabe*, Paris.
- ——— (1990), *L'Espagne et la Sicile musulmanes aux XI^e^ et XII^e^ siècles*, Lyon, Presses universitaires de Lyon.
- ——— (1990-1991), *Les Musulmans de Valence et la Reconquête, XI^e^-XIII^e^ siècles*, Damas, IFPO, 2 vol.
- ——— (1995), «Les pays de la Méditerranée occidentale entre le V^e^ et le X^e^ siècle. Retour sur la problématique pirennienne», *L'Occident musulman et l'Occident chrétien au Moyen Âge*, Rabat, Université Mohammed-V, p. 75-90.
- ——— (1995b), «L'Islam e l'Europa», dans *Storia d'Europa*, III: *Il Medioevo*, Gh. Ortalli éd., Turin, Einaudi, p. 295-340.
- ——— (1999), «Omeyyades et Fatimides au Maghreb. Problématique d'un conflit politico-idéologique (vers 929-vers 980)», dans M. Barrucand (éd.), *L'Égypte fatimide. Son art et son histoire*, *Actes du colloque de mai 1998 de Paris*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, p. 55-67.
- ——— (1999b), *Al-Andalous*, Paris, Hachette.
- ——— (1999c), «Littérature jurisprudentielle de l'Espagne musulmane: la lente intégration des *fatwâ/s* malikites à l'historiographie d'al-Andalus», *Comptes rendus de l'Académie des inscriptions et belles-lettres*, 2, p. 757-799.
- ——— (2001), «Combattants de l'Occident chrétien et de l'Islam. Quelques remarques sur leurs images réciproques (fin X^e^ s.-XII^e^ s.)», dans *Identidad y representación de la frontera en la España medieval*, Madrid, Casa de Velázquez, p. 223-251.

- ——— (2002), *De la conquête arabe à la Reconquête: grandeur et fragilité d'al-Andalus*, Grenade, El Legado Andalusí.
- Guichard, P., Lagardère, V. (1990), «La vie sociale et économique de l'Espagne musulmane aux XI^e^-XII^e^ siècles à travers les *fatwa/s* du *Mi'yâr* d'al-Wansharîsî», *Mélanges de la Casa de Velázquez*, XXVI, 1, p. 197-236.
- Guilland, R. (1955), «L'expédition de Maslama contre Constantinople (717-718)», *Al-Mashriq*, 49, p. 89-112.
- Gutas, D. (2005), *Pensée grecque, culture arabe, le mouvement de traduction gréco-arabe à Bagdad et la société abbasside primitive (II^e^-IV^e^/VIIIe-X^e^ siècles)*, trad. de l'éd. anglaise 1998 par A. Cheddadi, Paris, Aubier.
- Gutiérez Lloret, S. (1996), *La Cora de Tudmir de la antigüedad tardia al mundo islámico. Poblamiento y cultura material*, Madrid-Alicante, Casa de Velázquez.
- Hajari, M. (al-) (1981), «Hayât al-nâs fi mudun al-thughûr. Madînat Tarsûs», *Dirâsât Ta'rîkhîya*, 5, p. 85-95.
- Haldon, J. F. (1999), *Warfare, State and Society in the Byzantine World, 565-1204*, Londres-New York, Routledge.
- Halm, H. (1992), «Nachrichten zu Bauten der Aglabiden und Fatimiden in Libyen und Tunesien», *Die Welt des Orients*, XXIII, Göttingen, p. 129-157.
- ——— (1995), *Le Chiisme*, Paris, PUF.
- ——— (1996), *The Empire of the Mâhdi. The Rise of the Fatimids*, trad. M. Bonner, Leyde, Brill.
- Hamblin, W. J. (1986), «The Fatimid Navy During the Early Crusades, 1099-1124», *The American Neptune*, 46, University of North Carolina Press, p. 77-83.
- Harley, J. B., Woodward, D. (éd. 1992), *The History of Cartography,* II: *Cartography in the Traditional Islamic and South Asian Societies*, Chicago, University of Chicago Press.
- Hassen, M. (2001), «Les ribâts du sahel d'Ifrîqiya. Peuplement et évolution du territoire au Moyen Âge», *Castrum 7*, p. 147-162.
- ——— (éd. 2005), *Byzacium antique et Sâhil médiéval: urbanisme et occupation du sol*, Tunis, Université de Tunis.
- Hawting, G. R. (2000), *The First Dynasty of Islam. The Umayyad Caliphate AD 661-750*, Carbondale, Southern Illinois UP.
- Heyd, W. (1959), *Histoire du commerce du Levant au Moyen Âge*, 2 vol., Amsterdam, Adolf M. Hakkert (1re éd. 1886).

- Hillenbrand, C. (1999), *The Crusades, Islamic Perspectives*, Édimbourg, Edinburgh University Press.
- Hodges, R., Whitehouse, D. (1996), *Mahomet, Charlemagne et les origines de l'Europe*, Paris, P. Lethielleux.
- Hodgson, M. G. S. (1974), *The Venture of Islam. Conscience and History in a world civilization*, Chicago, University of Chicago Press, 3 vol.
- Hofmann, C., Richard, H., Vagnon, E. (éd. 2012), *L'Âge d'or des cartes marines. Quand l'Europe découvrait le monde*, Bibliothèque nationale de France, Paris.
- Horden, P., Purcell, M. (2000), *The Corrupting Sea. A Study of Mediterranean History*, Oxford, Oxford UP.
- Hourani, G. F. (1995), *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times*, éd. revue par J. Carswell, Princeton, Princeton UP (1re éd. 1951).
- Hoyland, R. G. (1997), *Seing Islam as Others Saw it: A Survey and Evaluation of Christian, Jewish and Zoroastrian Writings on Early Islam*, Princeton, Darwin Press.
- Huici Miranda, A. (1956-1957), *Las grandes batallas de la Reconquista durante las invasiones africanas (Almorávides, Almohades y Benimerines)*, Madrid, CSIC.
- ——— (1956-1957b), *Historia política del imperio almohade*, Tetouan, Editora Marroqui, 2 vol.
- Humphreys, R. S. (1991), *Islamic History. A Framework for Inquiry*, Londres-New-York, Tauris.
- ——— (2006), *Mu'awiya Ibn Abi Sufyan*, Oxford, Oneworld Publications.
- Idris, H. R. (1935-1936), «Contribution à l'histoire de l'Ifrîqiya. Tableau de la vie intellectuelle et administrative à Kairouan sous les Aghlabides et les Fatimides d'après le *Riyâd al-Nufus* de Abû Bakr al-Mâlikî», *Revue des études islamiques*, 1935, p. 105-177, 273-305; 1936, p. 45-103.
- ——— (1961), «Commerce maritime et *qirâd* en Berbérie orientale, d'après un recueil inédit de fatwas médiévales», *Journal of Economic and Social History of Orient*, 4, p. 223-239.
- ——— (1962), *La Berbérie orientale sous les Zirides, X^e-XIII^e siècles*, 2 vol., Paris, Maisonneuve et Larose.
- Jacquart, D., Micheau, F. (1990), *La Médecine arabe et l'Occident médiéval*, Paris, Maisonneuve et Larose.

- Jacoby, D (1995), «Les Italiens en Égypte du XI^e au XIII^e siècle: du comptoir à la colonie», dans M. Balard, A. Ducellier (dir.), *Coloniser au Moyen Âge*, Paris, Armand Colin, p. 76-89.
- Jalabert, C. (2004), *Hommes et Lieux dans l'islamisation de l'espace syrien (I^er/VII^e-VII^e/XIII^e siècle)*, thèse de doctorat, Université Paris-I.
- Jansen, Ph., Nef, A., Picard, Ch. (2000), *La Méditerranée entre pays d'Islam et monde latin (milieu X^e-milieu XIII^e siècle)*, Paris, Sedes.
- Jehel, G. (2001), *L'Italie et le Maghreb au Moyen Âge. Conflits et échanges du VII^e au XV^e siècle*, PUF, Paris.
- Jones, J. (1987), «*Malik Ifrikiya:* The Norman Kingdom of Africa and the Fatimids», *Libyan Studies*, XVIII, p. 89-101.
- ——— (1995), «I re normanni e i califfi fatimiti. Nuove prospettive su vecchi materiali», dans *Del nuovo sulla Sicilia musulmana (Giornata di studio del'Accademia nazionale dei Lincei, Rome, 3 mai 1993)*, Rome, Accademia nazionale dei Lincei, p. 9-50.
- Kably, M. (1986), *Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen Âge*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- Kaplony, A. (2002), *Konstantinopel und Damaskus. Gesandtschaften und Verträge zwischen Kaisern und Kalifen, 639-750: Untersuchungen zum Gewohnheits-Völkerrecht und zur interkulturellen Diplomatie*, Berlin, K. Schwarz.
- Kedar, B. Z. (1997), «Una nuova fonte per l'incursione musulmana del 934-935 e le sue implicazione per la storia genovese», dans *Oriente e Occidente tra Medioevo ed Età Moderna, Studi in onore di Geo Pistarino*, Gênes, Brigati, p. 608-609.
- Kennedy, H. (1981), *The Early Abbassid Caliphate. A Political History*, Londres, Croom Helm.
- ——— (1994), *The Prophet and the Age of the Caliphates, The Islamic Near East from the Sixth Century to the Eleventh Century*, Londres-New York, Longman (1re éd. 1986).
- ——— (1997), «Egypt as a Province in the Early Islamic Caliphate, 641-868», dans C. Petry (dir.), *The Cambridge History of Egypt*, vol. 1, Cambridge, Cambridge UP, p. 62-85.
- ——— (2001), *The Armies of the Caliphs: Military and Society in the Early Islamic State*, Londres, Routledge.
- ——— (2003), «Caliphs and their Chroniclers in the Middle Abbassid Period (3th/9th Century)», dans *Texts, Documents and Arterfacts. Islamic Studies in Honor of D.S. Richards*, Ch. Robinson (éd.), Leyde, Brill, p. 17-35.

- ——— (éd. 2003b), *Al-Tabarî: A Muslim Historian and his Work, SLAEI*, Princeton, Darwin Press.
- Khalidi, T. (1975), *Islamic Historiography. The Histories of Mas'ûdi*, Albany, State University of New York Press.
- ——— (1994), *Arabic Historical Thought in the Classical Period*, Cambridge, Cambridge UP.
- Khalilieh, H. S. (1999), «The Ribât System and its Role in Coastal Navigation», *Journal of Economic and Social History of Orient*, 42/2, p. 212-225.
- ——— (2006), *Admiralty and Maritime Laws in the Mediterranean Sea (ca. 800-1500). The* Kitâb Akriyat al-sufun *vis-à-vis the* Nomos Rhodion Nautikos, Leyde-Boston, Brill.
- Khoury, R. G. (1986), *'Abd Allâh ibn Lahi'a (97-174/715-790), juge et grand maître de l'école égyptienne: avec édition critique de l'unique rouleau de papyrus arabe conservé à Heidelberg*, Wiesbaden, Otto Harrassowitz.
- ——— (2004), «L'apport spécialement important de la papyrologie et de la codification des plus anciennes versions des *Mille et Une Nuits* et d'autres livres des deux premiers siècles islamiques», dans M. Sijpesteijn, L. Sundelin (éd.), *Papyrology and the History of Early Islamic Egypt*, Leyde-Boston, Brill, coll. «Islamic History and Civilization», vol. 55, p. 63-95.
- Kratchkovsky, I. J. (1957), *Arabskaïa geografitcheskaïa literatura*, Moscou-Léningrad.
- Krueger, M. C. (1933), «Genoese Trade with Northwest Africa in the Twelfth Century», *Speculum*, 8, p. 377-395.
- ——— (1937), «The Wares of Exchange in the Genoese-African Traffic of the Twelfth Century», *Speculum*, 12, p. 57-71.
- Kubiak, B. (1970), «The Byzantine Attack on Damietta in 853 and the Egyptian Navy in the 9th Century», *Byzantion*, 40, p. 45-66.
- Lagardère, V. (1989), *Les Almoravides jusqu'au règne de Yûsuf b. Tâshfîn (1039-1063)*, Paris, L'Harmattan.
- ——— (1989b), *Le Vendredi de Zallâqa, 23 octobre 1086*, Paris, L'Harmattan.
- ——— (1995), *Histoire et Société en Occident musulman au Moyen Âge. Analyse du Mi'yâr d'al-Wansharîsî*, Madrid, Casa de Velázquez, Collection de la Casa de Velázquez, no 53.
- ——— (1998), *Les Almoravides. Le djihâd andalou (1106-1143)*, Paris, L'Harmattan.

- ——— (1998b), «Évolution de la notion de djihad à l'époque almoravide (1039-1147)», *Cahiers de civilisation médiévale*, Poitiers, p. 8-15.
- ——— (2006), «Le *djihâd* almohade: théorie et pratique», dans P. Cressier, M. Fierro, L. Molina (dir.), *Los Almohades: Problemas y Perspectivas*, Madrid, CSIC, t. II, p. 617-631.
- Laiou, A. E. (éd. 2002), *Economic History of Byzantium, from the Seventh through the Fifteenth Century* (http://www.doaks.org/EHB/html), Washington D.C., Dumbarton Oaks Research Library and Collection.
- Lammens, H. (1926), «Les "Perses" du Liban et l'origine des Métoualis», dans *Congrès archéologique de Syrie et de Palestine*, Beyrouth, p. 23-39.
- Landau-Tasseron, A. (1990), «Sayf ibn 'Umar in Medieval and Modern Scholarship», *Der Islam*, 1/77, p. 1-26.
- La Vaissière, E. de (2007), *Samarcande et Samarra. Élites d'Asie centrale dans l'Empire abbasside*, Paris, Association pour l'avancement des études iraniennes.
- ——— (2008), «Le *ribât* d'Asie centrale», *Cahiers de Studia Iranica*, 39, Paris, p. 71-94.
- Le Goff, J. (1986), *La Bourse et la Vie*, Paris, Hachette.
- Le Strange, G. (1965), *Palestine under the Muslims. A Description of Syria and the Holy Land from A.D. 650 to 1500*, Beyrouth, Kahyats (1re éd. 1890).
- Lev, Y. (1984), «The Fatimid Navy, Byzantium, and the Mediterranean Sea, 996-1036», *Byzantion*, LIV, p. 220-252.
- ——— (1991), *State and Society in Fatimid Egypt*, Leyde, Brill.
- Levi della Vida, G. (1944-1945), «A papyrus Reference to the Damietta Raid of 853 A.D.», *Byzantion*, 17, p. 212-222.
- ——— (1954) «La corrispondenza di Berta di Toscana col califfo Muktafi», *Rivista storica italiana*, 46, p. 21-38.
- Lévi-Provençal, É. (1931), *Les Inscriptions arabes d'Espagne*, 2 vol., Leyde-Paris, Brill-Larose.
- ——— (1932), *L'Espagne musulmane au X^e^ siècle. Institutions et VI^e^ sociale*, Paris, Larose (rééd. Maisonneuve et Larose, 1996).
- ——— (1937), «Un échange d'ambassadeurs entre Cordoue et Byzance au IX^e^ siècle», *Byzantion*, 12, p. 1-24.
- ——— (1959-1967), *Histoire de l'Espagne musulmane*, 3 vol., Maisonneuve et Larose, Paris (rééd. 1999).

- Lewicki, T. (1969), *Arabic External Sources for the History of Africa to the South of Sahara*, Wroclaw-Varsovie-Cracovie.
- ——— (1973), «Le monde berbère vu par les écrivains arabes du Moyen Âge», dans *Actes du Premier Congrès d'études des cultures méditerranéennes d'influence arabo-berbère*, Alger, p. 31-42.
- ——— (1978), «Les voies maritimes de la Méditerranée dans le haut Moyen Âge d'après les sources arabes», *La navigazione mediterranea nell'Alto Medioevo, Settimane di studio del Centro italiano di studi sull'Alto Medioevo*, Spolète, 25, II, p. 439-471.
- Lewis, A. R. (1951), *Naval Power and Trade in the Mediterranean, A.D. 500-1100*, Princeton, Princeton UP (rééd. 1971).
- Lezine, A. (1956), *Le Ribat de Sousse, suivi de notes sur le ribat de Monastir*, Tunis.
- ——— (1965), *Mahdiyya, recherches d'archéologie musulmane*, Paris, Klincksieck.
- Li Guo (2004), *Commerce, Culture, and Community in a Red Sea Port in the Thirteenth Century. The Arabic Documents from Quseir*, Leyde, Brill.
- Lindsay, J. (éd. 2001), *Ibn 'Asâkir and Early Islamic History*, Princeton, Darwin Press.
- Lirola Delgado, J. (1993), *El poder naval de al-Andalus en la época del califato omeya*, Grenade, Universidad de Granada.
- ——— (1995), «Al-Bakri, Abû 'Ubayd», dans J. L. Delgado, J. M. Puerta Vilchez (dir.), *Enciclopedia de al-Andalus. Diccionario de autores y obras andalusíes*, Grenade, El Legado Andalusí, Junta de Andalucía, I, p. 92-97.
- Loiseau, J. (2010), *Reconstruire la maison du sultan: ruine et recomposition de l'ordre urbain au Caire (1350-1450)*, Le Caire, IFAO.
- Lombard, M. (1947), «Les bases monétaires d'une suprématie économique. L'or musulman du VII^e^ au XI^e^ siècle», *Annales E.S.C.*, p. 143-160.
- ——— (1958), «Arsenaux et bois de marine dans la Méditerranée musulmane (VII^e^-XI^e^ siècles)», dans *Le Navire et l'Économie maritime du Moyen Âge au XVIII^e^ siècle, principalement en Méditerranée, 2^e^ colloque international d'histoire maritime*, Paris, Académie de marine.
- ——— (1969), *L'Islam dans sa première grandeur*, Paris, Flammarion.
- Lopez, R. (1974), *La Révolution commerciale dans l'Europe médiévale*, Paris, Aubier-Montaigne.

- Lopez, R., Raymond, I. (1973), *Medieval Trade in the Mediterranean World*, New York, Columbia UP.
- López Pérez, M. D. (1995), *La Corona de Aragón y el Magreb en el siglo XIV (1331-1410)*, Barcelone, CSIC.
- Macias, S. (2006), *Mértola, le dernier port de la Méditerranée*, 3 vol., Mértola, Campo Arqueológico de Mértola.
- Mahfoudh, F. (2003), *Architecture et Urbanisme en Ifrîqiya médiévale (Proposition pour une nouvelle approche)*, Tunis, Faculté des Lettres de la Manouba.
- Mâhir, S. (1967), *Al-Bahriyya fî Misr al-Islâmiyya wa athâruhâ al-bâqiya*, Le Caire.
- Maire Vigueur, J.-C. (2003), *Cavaliers et citoyens. Guerres, conflits et société dans l'Italie communale, XII^e-XIII^e siècles*, Paris, EHESS.
- McCormick, M. (2001), *Origins of the European Economy: Communications and Commerce – A.D. 300-900*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (2004), «Pepin III, the Embassy of Caliph al-Mansur and the Mediterranean World», dans M. Becker et J. Jarunts (éd.), *Der Dynastiewechsel von 751. Vorgeschichte, Legitimationsstrategien und Erinnerung*, Munster, Scriptorium, p. 221-241.
- Manzano Moreno, E. (1991), *La frontera de al-Andalus en época de los Omeyas*, Madrid, CSIC.
- Marçais, G. (1957), «Notes sur les ribâts en Berbérie», *Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman*, I, p. 23-36, Paris (1re éd.1925).
- Maréchal, R., Sénac, Ph. (2007), «Ruscino, un établissement musulman du VIII^e siècle», Ph. Sénac (éd.), *Villes et Campagnes de Tarraconnaise et d'al-Andalus (VI^e-XI^e siècle): la transition, Villa 2*, Toulouse, PUM, p. 67-94.
- Margariti, R. E. (2007), A*den and the Indian Ocean Trade: 150 Years in the Life of a Medieval Arabian Port*, University of North Carolina Press.
- Marin, M. (1994), «El ribat en al-Andalus y el Norte de Africa», *La Ràpita islàmica: història institucional i altres estudis regionals*, San Carles de la Ràpita, p. 121-130.
- ——— (1995), «Ifrîqiya et al-Andalus, à propos de la transmission des sciences islamiques aux premiers siècles de l'Islam», *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, 40, 2, p. 45-53.

- Martin, J.-M. (2006), «L'Italie byzantine (641-1071)», dans J.-Cl. Cheynet (dir.), *Le Monde byzantin*, II: *L'Empire byzantin (641-1204)*, Paris, PUF, p. 473-494.
- Martinez-Gros, G. (1984), «Classification des sciences et classification des nations», *Mélanges de la Casa de Velázquez*, XX, p. 83-114.
- Martinez-Gros, G. (1992), *L'Idéologie omeyyade. La construction de la légitimité du Califat de Cordoue (Xe-XIe siècles)*, Madrid, Casa de Velázquez.
- ——— (1997), *Identité andalouse*, Arles, Sindbad-Actes Sud.
- ——— (1998), «La division du monde selon Idrîsî», dans M. Balard, A. Ducellier (dir.), *Le Partage du monde*, Paris, Publications de la Sorbonne, p. 315-334.
- ——— (2006), *Ibn Khaldun, les sept vies de l'Islam*, Arles, Sindbad-Actes Sud.
- ——— (2010), «Le califat omeyyade selon Ibn Khaldûn: revanche des impies ou fondation de l'empire», dans A. Borrut, P. Cobb (dir.), *Umayyad Legacies. Medieval Memories from Syria to Spain*, Leyde-Boston, Brill, p. 167-183.
- Martinez Lillo, S. (1995), «La arqueología y el mar», dans *Al-Andalus y el Mediterráneo,* Madrid-Barcelone, Lunwerg, p. 215-241.
- Mauny, R. (1960), *Les Navigations médiévales sur les côtes sahariennes antérieures à la découverte portugaise (1434)*, Lisbonne, Centro des Estudos Históricos Ultramarinos.
- Maurici, F. (1992), *Castelli medievali in Sicilia. Dai Bizantini ai Normanni*, Palerme, Sellerio.
- Mazot, S. (1999), «L'architecture d'influence nord-africaine à Palerme», dans M. Barrucand (éd.), *L'Égypte fatimide. Son art et son histoire. Actes du colloque de mai 1998 de Paris*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, p. 665-679.
- Meloy, J. L. (2010), *Imperial Power and Maritime Trade. Mecca and Cairo in the Later Middle Ages*, Chicago, University of Chicago.
- Menant, F. (2005), *L'Italie des communes, 1100-1350*, Paris, Armand Colin.
- Menéndez Pidal, R. (coll. 1969-1997), *Historia de España*, Madrid, 2e éd., vol. 5 (1969), 8-1 (1995) et 8-2 (1997).
- Metcalfe, A. (2009), *The Muslims of Medieval Italy*, Édimbourg, Edinburgh University Press.
- Micheau, F. (2012), *Les Débuts de l'Islam. Jalons pour une nouvelle histoire*, Paris, Téraèdre.
- Michel, N. (2000), «Devoirs fiscaux et droit foncier: la condition des fellas égyptiens (XIIIe-XVIe siècle)», *JESHO*, 43-44, p. 521-578.

- Minorsky, V., *Abû Dulaf Mis'ar travels in Iran*, Le Caire, 1955.
- Miquel, A. (1973-1984), *La Géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XI^e siècle*, 4 vol., Paris, Mouton.
- ——— (1977), «Ibn Battûta. Trente années de voyages de Pékin au Niger», dans C.-A. Julien *et alii* (dir.), *Les Africains*, Paris, Jeune Afrique, I, p. 113-140.
- Moderan, Y. (2003), *Les Maures et l'Afrique romaine, IV^e-VII^e siècle*, Rome, École française de Rome.
- Molina López, E. (1983), «Algunas consideraciones sobre la vida socio-económica de Almería en el siglo y primera mitad del XII», *Actas IV Coloquio Hispano-Tunecino*, Madrid, Instituto hispano-árabe de cultura, p. 181-196.
- ——— (1986), «Almería islámica: «Puerta de Oriente», objetivo militar (nuevos datos para su estudio en el *Kitâb Iqtibâs al-anwâr* de al-Rushâti)», *Actas del XII Congresso de la U.E.A.I. (Málaga, 1984)*, Madrid, Instituto hispano-árabe de cultura, p. 559-608.
- Morabia, A. (1993), *Le Gihad dans l'Islam médiéval, le «combat sacré» des origines au XII^e siècle*, Paris, Albin Michel.
- Morimoto, K. (1981), *The Fiscal Administration of Egypt in the Early Islamic Period*, Kyoto.
- Morrisson, C., Cheynet, J.-Cl. (éd. 2004-2006), *Le Monde byzantin*, I: *L'Empire romain d'Orient (330-641);* II: *L'Empire byzantin (641-1204)*, Paris, PUF.
- Motzki, H. (1998), «The Prophet and the Cat: on Datins Malik's *Muwatta'* and legal traditions», *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 22, p. 18-83.
- Moukarzel, P. (2010), «La qualité bien rare de Salîh b. Yahyâ Salîh b. Yahyâ parmi les historiens orientaux au Moyen Âge. Écrire l'histoire des émirs Buhtur en utilisant les archives familiales», *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 127, p. 239-257.
- Muranyi, M. (1984), *Materialien zur Mâlikitischen Rechtsliteratur*, Wiesbaden, O. Harrassowitz.
- ——— (1997), «Die Frühe Rechtsliteratur zwischen Quelle Analyse und Fiktion», *Islamic Law and Society*, 4, p. 224-241.
- ——— (1999), *Die Rechtsbücher des Qairawaners Sahnûn b. Sa'id, Entstehungsgeschichte und Werküberlieferung*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag.
- Musset, L. (1994), *Les Invasions: le second assaut contre l'Europe chrétienne (VII^e-XI^e siècle)*, Paris, PUF, coll. «Nouvelle Clio» (1re éd. 1965).

- *La navigazione mediterranea nell'Alto Medioevo* (1978), *Settimane di studio del Centro italiano di studi sull'Alto Medioevo*, Spolète, 25.
- Nef, A. (2007), «La Sicile dans la documentation de la Geniza cairote (fin Xe-XIIIe siècle): les réseaux attestés et leur nature», dans D. Coulon, Ch. Picard, D. Valérian (dir.), *Espaces et Réseaux en Méditerranée*, Paris, Bouchène, p. 273-292.
- ——— (2008) «Instruments de la légitimation politique et légitimité religieuse dans l'Ifrîqiya de la fin du IXe siècle: l'exemple d'Ibrâhîm II», dans *La Légitimation du pouvoir au Maghreb médiéval. De l'orientalisation à l'émancipation politique*, études réunies par A. Nef et É. Voguet, *The Fiscal Administration of Egypt in the Early Islamic Period*, Madrid, Casa de Velázquez, Collection de la Casa de Velázquez, vol. 127, p. 75-91.
- ——— (2011), «Comment les Aghlabides ont décidé de conquérir la Sicile», *Le polycentrisme dans l'Islam médiéval: les dynamiques régionales de l'innovation, Annales islamologiques*, 45, Le Caire, IFAO, p. 191-211(2011b), *Conquérir et gouverner la Sicile islamique aux XIe et XIIe siècles*, BEFAR, Rome,
- Nichanian, M., Prigent, V. (2003), «Les stratèges de Sicile. De la naissance du thème au règne de Léon V», *Revue des études byzantines*, 61, p. 97-141.
- Nora, P. (éd. 1997), *Les Lieux de mémoire*, Paris, Gallimard.
- Northedge, A. (2005), *The Historical Topography of Samarra, Samarra Studies I*, Londres, British School of Archaeology in Irak.
- Noth, A. (1971), «Der Charakter der ersten großen Sammlungen von Nachrichten zur frühen Kalifenzeit», *Der Islam*, 47, p. 168-199.
- ——— (1973), *Quellenkritische Studien zu Themen, Formen und Tendenzen, frühislamische Geschichtsüberlieferung*, Bonn.
- Noth, A., Conrad, L. I. (1994), *The Early Arabic Historical Tradition. A Source-critical Study*, Princeton, Darwin Press.
- Othman, A. (1999), Sahâba *et* tâbi'ûn *au Maghreb d'après les sources biographiques d'Abûl-'Arab, de Mâliki et d'Ibn Nadji*, thèse de doctorat, Université Paris-IV Sorbonne.
- Ouerfelli, M. (2004), «Les relations entre le royaume de Chypre et le sultanat mamelouk au XVe siècle», *Le Moyen Âge*, 2/2004 (t. CX), p. 327-344.
- ——— (2008), *Le Sucre. Production, commercialisation et usages dans la Méditerranée médiévale*, Leyde-Boston, Brill.
- ——— (2009), «Les traités de paix et de commerce entre Pise et l'Égypte au Moyen Âge», dans *L'Autorité de l'écrit au Moyen Âge (Orient-Occident)*, 39e Congrès de la SHMESP, Le Caire, 30 avril-5 mai 2008, Paris, Publications de la Sorbonne, p. 45-57.

- Parkin, D., Barnes, R. (éd. 2002), *Ships and the Development of Maritime Technology in the Indian Ocean*, Londres, Routledge Curzon.
- Patlagean, E. (1993), «Byzance et les marchés du grand commerce, vers 830-vers 1030: entre Pirenne et Polanyi», dans *Mercati e mercanti nell'alto medioevo: l'area euroasiatica e l'area mediterranea, Settimane di studio del Centro italiano di studi sull'Alto Medioevo, 23-29 aprile 1992*, Centro italiano di studi sull'Alto Medioevo, Settimana di studio, 40, Spolète, p. 429-460.
- Pellat, Ch. (1964), «La España musulmana en las obras de al-Mas'ûdi», *Actas del primer congreso de estudios árabes e islámicos*, Madrid, p. 257-264.
- ———, «al-Râdhâniyya», *Encyclopédie de l'Islam*, 2e éd., VIII, p. 376-380.
- Prémare, A.-L. de (2002), *Les Fondations de l'Islam entre écriture et histoire*, Paris, Seuil.
- Pérès, H. (1953), *La Poésie andalouse en arabe classique au XI^e siècle*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- Picard, Ch. (1990), «Quelques aspects des relations entre chrétiens et musulmans dans les zones de confins du nord-ouest de la péninsule Ibérique (IX^e-XI^e siècle)», dans *Études d'histoire de l'Université de Saint-Étienne*, Centre de recherches historiques, Saint-Etienne, p. 5-26.
- ——— (1992), «Quelques remarques sur la propriété du sol dans le Gharb al-Andalus pendant la période musulmane», *Revue des études islamiques*, 60, 2, p. 471-519.
- ——— (1993), «Le renouveau urbain en Occident ibérique aux IX^e-X^e siècles, sous l'impulsion de seigneurs *muwalladûn*», *Princes et Pouvoirs au Moyen Âge*, 23e Congrès de la SHMESP, Paris, p. 49-67.
- ——— (1995), «Sanctuaires et pèlerinages chrétiens en terre musulmane: l'Occident de l'Andalus (XI^e-XII^e siècle)», dans *Pèlerinages et Croisades. 118e Congrès des Sociétés historiques et scientifiques (Pau, 1993)*, Paris, éditions du CTHS, p. 235-247.
- ——— (1995b), «Récits merveilleux et réalité d'une navigation en océan Atlantique chez les auteurs musulmans», dans *Miracles, prodiges et merveilles au Moyen Âge*, 25e Congrès de la SHMESP, Orléans, 1994, Paris, Publications de la Sorbonne, p. 75-87.
- ——— (1997), *La Mer et les Musulmans d'Occident au Moyen Âge (VIIIe-XIIIe siècle)*, Paris, PUF.
- ——— (1997b), *L'Océan Atlantique musulman de la conquête arabe à l'époque almohade. Navigation et mise en valeur des côtes d'al-Andalus et du Maghreb occidental (Portugal, Espagne, Maroc)*, Paris, Maisonneuve et Larose.

- ——— (1998), «La “piraterie” musulmane sur l’océan Atlantique», *Qurtuba. Estudios andalusíes*, 3, p. 153-169.
- ——— (1998b), «La «piraterie» musulmane sur l’océan Atlantique», *Qurtuba Estudios andalusíes*, 3, p. 153-169.
- ——— (2000), *Le Portugal musulman (VIII^{e}-XIII^{e} siècle). L’Occident d’al-Andalus sous domination islamique*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- ——— (2001), «Les défenses côtières de la façade atlantique d’al-Andalus», *Castrum 7*, p. 163-176.
- ——— (2002), «Les ribats au Portugal à l’époque musulmane: sources et définitions», dans *Mil anos de fortificações na Península Ibérica e no Magreb (500-1500): Actas do Simpósio Internacional sobre Castelos*, Lisbonne, Colibri-Câmara Municipal de Palmela, p. 203-212.
- ——— (2003), «L’inventaire des ports et de la navigation du Maghreb, d’après les relations des auteurs arabes médiévaux», *Compte-rendu des séances de l’Académie des inscriptions et belles-lettres*, Paris, p. 65-89.
- ——— (2004) «Les arsenaux musulmans de la Méditerranée et de l’océan Atlantique (VII^{e}-XV^{e} siècle)», *Chemins d’outre-mer. Études sur la Méditerranée médiévale offertes à Michel Balard*, Paris, Publications de la Sorbonne, 2 vol., p. 691-710.
- ——— (2005), «La navigation médiévale des musulmans entre Méditerranée et océan Atlantique (IX^{e}-XII^{e} siècle)», S. Macias, S. Gomez Martinez (éd.), *Portos Antigos do Mediterrâneo, Colloque de Mértola, 2003, Arqueologia Medieval*, 9, p. 13-20.
- ——— (2006), «La politique navale des premiers califes almohades», dans P. Cressier, M. Fierro, L. Molina (dir.), *Los Almohades: Problemas y Perspectivas*, Madrid, CSIC, t. I, p. 567-584.
- ——— (2006b), «Regards croisés sur l’élaboration du jihad entre Occident et Orient musulman (VIII^{e}-XII^{e} siècle): perspectives et réflexion sur une origine commune», dans D. Baloup, Ph. Josserand (dir.), *Regards croisés sur la guerre sainte. Guerre, religion et idéologie dans l’espace méditerranéen latin (XI^{e}-XIII^{e} siècle)*, Toulouse, Méridiennes, p. 33-66.
- ——— (2007), «Retour sur la piraterie sarrasine d’al-Andalus contre le monde latin (Italie et Provence) au IX^{e} et X^{e} siècle», *Quel mar che la terra inghirlanda. In ricordo di Marco Tangheroni*, F. Cardini et M. L. Ceccarelli Lemut (éd.), Pise, Pacini editore, p. 576-596.

- ——— (2007b), «*Bahriyyûn*, émirs et califes: l'origine des équipages des flottes musulmanes en Méditerranée occidentale», *Medieval Encounters*, 13, p. 413-451.
- ——— (2009), «Le port "construit" sur les littoraux de l'Occident médiéval (VIII^{e}-XV^{e} siècle), d'après les sources arabes», dans G. Fabre, D. Le Blévec, D. Menjot (éd.), *Les Ports et la Navigation en Méditerranée au Moyen Âge, Actes du colloque de Lattes, 12-14 novembre 2004*, Paris, Éditions du Manuscrit, p. 213-224.
- ——— (2009b), «De l'usage de l'écrit documentaire en Islam», *L'Autorité de l'écrit au Moyen Âge (Orient-Occident)*, 39e Congrès de la SHMESP (Le Caire, 30 avril-5 mai 2008), Paris, Publications de la Sorbonne, p. 127-141.
- ——— (2010), «La Méditerranée musulmane, un héritage omeyyade», dans A. Borrut, P. Cobb (dir.), *Umayyad Legacies*, Leyde-Boston, Brill, 2010, p. 385-402.
- ——— (2010b), «Le calife 'Umar interdit la Méditerranée aux Arabes: peur de la mer ou raison d'État?», dans J. Claustre, O. Mattéoni, N. Offenstadt (éd.), *Un Moyen Âge pour aujourd'hui. Mélanges offerts à Claude Gauvard*, Paris, PUF, p. 247-257.
- ——— (2011), «Berbères du Maghreb al-Aqsâ et mise en valeur économique d'après les géographes arabes», dans A. Nef, E. Voguet (éd.), *La Légitimation du pouvoir au Maghreb médiéval. De l'orientalisation à l'émancipation politique*, Madrid, Casa de Velázquez, p. 11-34.
- ——— (2011b), «Saltés et l'Atlantique. Le rôle maritime de la ville dans l'essor de la navigation musulmane aux X^{e}-XIII^{e} siècles», dans A. Bazzana (dir.), *Madînat Shaltîsh. Une ville islamique dans les marécages de l'Odiel (Huelva, Andalousie) du IX^{e} au XIII^{e} siècle*, Namur, Ministère de la Région wallonne, p. 41-55.
- ——— (2011c), «Espaces maritimes et polycentrisme dans l'Islam abbasside», dans A. Nef, M. Tillier (dir.) *Le Polycentrisme dans l'Islam médiéval: les dynamiques régionales de l'innovation*, *Annales islamologiques*, 45, Le Caire, IFAO, p. 23-46.
- ——— (éd. 2012-2013), *La Mer et le Sacré en Islam médiéval* (introduction), *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 130, p. 13-32.
- Picard, Ch., Borrut, A. (2003), «*Râbata, Ribât, Râbita:* une institution à reconsidérer», dans *Chrétiens et Musulmans en Méditerranée médiévale (VIII^{e}-XIII^{e} siècle). Échanges et contacts*, colloque de Beyrouth, mai 2002, coord. Ph. Sénac, N. Prouteau, Poitiers, Centre d'études supérieures de civilisation médiévale, p. 33-65.

- Picard, Ch., Ferreira Fernandes, I. C. (1999), «La défense côtière au Portugal à l'époque musulmane: l'exemple de la presqu'île de Setúbal», *Archéologie islamique*, 8-9, p. 67-94.
- Pirenne, H. (2005), *Mahomet et Charlemagne*, nlle éd., Paris, PUF, coll. «Quadrige» (1re éd. 1936).
- Polignac, F. de (1982), «L'image d'Alexandre dans la littérature arabe», *Arabica*, 29, p. 296-306.
- ——— (1999), «Alexandre, maître des seuils et des passages: de la légende antique au mythe arabe», dans *Alexandre le Grand dans les littératures occidentales et proche-orientales*, Actes du colloque de Paris, 27 -29 novembre 1999, réunis par L. Harf-Lancner, C. Kappler et F. Svard, Université de Paris X-Nanterre, p. 215-225.
- Poly, J.-P. (1976), *La Provence et la société féodale, 879-1166*, Paris, Bordas.
- Pons Boigues, F. (1898), *Ensayo bio-blibliográfico sobre los historiadores y geógrafos arábigo-españoles*, Madrid (nlle éd. Amsterdam, 1972).
- *Les Ports de la Méditerranée médiévale* (1977), *Settimane di studio del Centro italiano di studi sull'Alto Medioevo*, 15, Spolète.
- Pouzet, L. (1 975), «Maghrébins à Damas au VIIe-XIIIe siècle», *Bulletin d'études orientales* (Damas), XXVIII, p. 167-199.
- Prévost, V. (2010), *Les Ibâdites. De Djerba à Oman, la troisième voie de l'Islam*, Turnhout, Brepols.
- Prigent, V. (2007), *La Sicile byzantine (VIe-Xe siècle)*, Lille, ANRT.
- Pryor, J. H. (1988), *Geography, Technology and War Studies in the Maritime History of the Mediterranean, 649-1571*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (2006), *The Age of the Dromon. The Byzantine Navy, ca. 500-1204*, Leyde-Boston, Brill.
- De La Puente, C. (1999), «El *ŷyhâd* en el califato omeya de al-Andalus y su culminación bajo Hishâm II», dans F. Valdés Fernández, Aguilar de Campo (éd.), *La Península Ibérica y el Mediterráneo durante los siglos XI y XII* (8 vol.), II: *Almanzor y los terrores del milenio*, p. 25-38.
- Ramírez del Río, J. (2002), *La orientalización de al-Andalus. Los días de los árabes en la Península Ibérica*, Séville, Universidad de Sevilla.
- Ragheb, Y. (1996), «Les plus anciens papyrus arabes», *Annales islamologiques*, 30, p. 143-168.
- Rashed, R. (dir. 1997), *Histoire des sciences arabes*, Paris, Seuil, 3 vol.

- Raymond, A. (1993), *Le Caire*, Paris, Mazenod.
- Reddé, M. (1986), *Mare nostrum. Les infrastructures, le dispositif et l'histoire de la marine militaire sous l'Empire romain*, Rome, BEFAR.
- Richard, J. (1981), *Les Récits de voyage et de pèlerinage*, Tournai, Brepols.
- Ríos Saloma, M. (2006), «La Reconquista: una invención historiográfica», dans D. Baloup, Ph. Josserand (éd.), *Regards croisés sur la guerre sainte. Guerre, religion et idéologie dans l'espace méditerranéen latin (XI^e^-XIII^e^ siècle)*, Toulouse, Méridiennes, p. 413-429.
- Robinson, Ch. F. (2003), *Islamic Historiography*, Cambridge, Cambridge UP.
- ——— (2005), *'Abd al-Malik*, Oxford, Oneworld.
- Rodinson, M. (1966), *Islam et Capitalisme*, Paris, Seuil.
- Roldán F. (1993), *Niebla musulmana*, Huelva, Diputación provincial de Huelva.
- Rosenberger, B. (1995), «Le contrôle du détroit de Gibraltar aux XII^e^-XIII^e^ siècles», dans M. Hammam (dir.), *L'Occident musulman et l'Occident chrétien au Moyen Âge*, Rabat, Université Mohammed-V, p. 16-42.
- ——— (2005), «Ports médiévaux de la côte méditerranéenne du Maroc. Guerre et commerce», dans S. Macias, S. Gomez Martinez (éd.), *Portos Antigos do Mediterrâneo, Colloque de Mértola, 2003, Arqueologia Medieval*, 9, p. 21-40.
- Rosenthal, F. (1968), *A History of Muslim Historiography*, 2e éd. révisée, Leyde, Brill.
- Rosselló Bordoy, G. (1968), *L'Islam a les Illes Balears*, Palma de Majorque.
- Rougeulle, A. (1990), *Les Importations extrêmes-orientales trouvées sur les sites de la période abbasside: contribution à l'étude du commerce moyen-oriental au Moyen Âge*, thèse de doctorat, Université Paris-IV Sorbonne.
- Said, E. (1978), *Orientalism*, Londres, Routledge et Kegan Paul, 1978.
- Salierno, V. (2010), *Il Mediterraneo nella cartografia ottomana (coste, porti, isole negli atlanti di Piri Reis)*, Lecce, Capone.
- Samir, S. Kh. (2003), «La transmission du savoir de Byzance à Bagdad», dans *Chrétiens et Musulmans en Méditerranée médiévale (VIII^e^-XIII^e^ siècle). Échanges et contacts*, colloque de Beyrouth, mai 2002, coord. Ph. Sénac, N. Prouteau, Poitiers, Centre d'études supérieures de civilisation médiévale, p. 125-183.
- Saint-Guillain, G. de (2005), *L'Archipel des seigneurs: pouvoirs, société et insularité dans les Cyclades, à l'époque de la domination latine*, thèse de doctorat, Université Paris-I.

- Sauvaget, J. (1941), *Alep, essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIXe siècle*, 2 vol., Paris, Bibliothèque archéologique et historique, t. XXXIX.
- Schiettecatte, J. (2011), *D'Aden à Zafar, villes de l'Arabie du Sud préislamique*, Paris, De Boccard.
- Schacht, J. (1959), *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, Clarendon Press.
- ——— (1999), *Introduction au droit musulman*, Paris, Maisonneuve et Larose (1re éd. 1964).
- Schatzmiller, M. (1994), *Labour in Medieval Islam*, Leyde, Brill.
- Schaube, A. (1906), *Handelsgeschichte der romanischen Völker des Mittelmeergebiets bis zum Ende der Kreuzzüge*, Berlin-Munich.
- Schoeler, G., (2002), *Écrire et transmettre dans les débuts de l'Islam*, Paris, PUF, coll. «Islamiques».
- Sénac, Ph. (1982), *Provence et piraterie sarrasine*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- ——— (2000), «Notes sur les relations diplomatiques entre les comtes de Barcelone et le califat de Cordoue au Xe siècle», dans F. Micheau (éd.), *Les Relations des pays d'Islam avec le monde latin du milieu du Xe siècle au milieu du XIIIe siècle*, Paris, J. Marseille, p. 116-135.
- ——— (2000b), *La Frontière et les hommes (VIIIe-XIIe siècle). Le peuplement musulman au nord de l'Èbre et les débuts de la reconquête aragonaise*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- ——— (2001), «Le califat de Cordoue et la Méditerranée occidentale au Xe siècle: le Fraxinet des Maures», *Castrum 7*, p. 113-126.
- ——— (2002), *Les Carolingiens et al-Andalus (VIIIe-IXe siècles)*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- ——— (2006), *Le Monde carolingien et l'Islam*, Paris, L'Harmattan.
- Sharon, M. (1997), *Corpus inscriptionum arabicarum Palaestinae*, vol. A, Leyde, Brill.
- Shaykha, J. (1981), «Al-Thawra al-Mayûrqiyyîn bi-Ifrîqiya wa athâruha fî tawâzun al-quwâ bayna l-Islâm wa l-Nasraniyya fi l-Maghrib wa l-Andalus» (La révolte des Majorquins en Ifrîqiya et leur rôle dans l'équilibre des forces entre Islam et chrétienté au Maghreb et en al-Andalus), *Cahiers de Tunisie*, 117-118, p. 91-122.

- Shboul, A. (1979), *Al-Mas'ûdî and his world. A Muslim humanist and his interest in non-muslims*, Londres, Ithaca Press.
- Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public (SHMESP) (éd. 2009), *L'Autorité de l'écrit au Moyen Âge (Orient-Occident)*, 39e Congrès de la SHMESP (Le Caire, 30 avril-5 mai 2008), Paris, Publications de la Sorbonne.
- Sidarus, A. (1990), «O Alentejo durante a grande dissidência luso-muçulmana do século IX-X», *Encontro Regional de História*, Évora, 1990.
- ——— (1994), «Um texto arabe do século X relativo à nova fundação de Évora e aos movimentos muladi e berbere no Ocidente andaluz», *A Cidade de Evora*, no 71-6, 45-50, p. 7-37.
- Sidarus, A., Teichner, F. (1997), «Termas romanas no Garb al-Andalus. As inscrições árabes de Milreu», *Arqueologia Medieval*, 5, Mértola, p. 177-189.
- Sijpesteijn, P. (2004) «Travel and trade on the River», dans M. Sijpesteijn, L. Sundelin (éd.), *Papyrology and the History of Early Islamic Egypt*, Leyde-Boston, Brill, coll. «Islamic History and Civilization», vol. 55, p. 115-152.
- ——— (2007), «New Rule over Old Structures: Egypt after the Muslim Conquest», *Proceedings of the British Academy*, 136, p. 183-200.
- Sijpesteijn, P., Sundelin, L. (éd. 2004), *Papyrology and the History of Early Islamic Egypt*, Leyde-Boston, Brill, coll. «Islamic History and Civilization», vol. 55.
- Silverstein, A. J. (2007), *Postal System in pre-modern Islamic World*, Cambridge, Cambridge UP.
- Siraj, A. (1995), *L'Image de la Tingitane. L'historiographie arabe médiévale et l'Antiquité nord-africaine*, Rome, Collection de l'École française de Rome, no 209.
- Sivan, E. (1968), *L'Islam et la croisade: idéologie et propagande dans les réactions musulmanes aux Croisades*, Paris, Adrien Maisonneuve.
- Sodini, J.-P. (2000), «Productions et échanges dans le monde protobyzantin (IVe-VIIe siècles) le cas de la céramique», K. Belke *et alii* (éd.), *Byzanz als Raum*, Vienne, Akademie der Wissenschaften, p. 181-208.
- Soravia, B. (1998), *Les Fonctionnaires épistoliers (Kuttâb al-insa') en Espagne musulmane à l'époque des roitelets (Ve/XIe siècle)*, thèse de doctorat, Université Paris-III Nouvelle Sorbonne.
- Sourdel, D. (1980), «La Syrie au temps des premiers califes abbassides», *Revue des études islamiques*, 48, 2, p. 155-175.

- ——— (1999), *L'État impérial des califes abbassides, VIII^{e}-X^{e} siècle*, Paris, PUF.
- Sourdel, D. et J. (1968), *La Civilisation de l'Islam classique*, Paris, Arthaud, coll. «Grandes Civilisations».
- ——— (1996), *Dictionnaire historique de l'Islam*, Paris, PUF.
- Stratos, A. N. (1980), «The Naval Engagement at Phoenix», dans A. E. Laiou-Thomadakis (éd.), *Charanis Studies: Essays in Honor of Peter Charanis*, New Brunswick, Rutgers University Press, p. 229-247.
- Subrahmanyam, S. (1995), «Of *Imârat* and *tijârat:* Asian Merchants and State Power in the Western Indian Ocean, 1400 to 1750», *Comparative Studies in Society and History*, 37, p. 750-780.
- ——— (1999), *L'Empire portugais d'Asie, 1500-1700: histoire politique et économique*, Paris, Maisonneuve et Larose.
- Talbi, M. (1966), *L'Émirat aghlabide (184-296/800-909). Histoire politique*, Paris, A. M. Maisonneuve.
- ——— (1972), «Kairouan et le malikisme espagnol», *Études d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal*, Paris, Maisonneuve et Larose, p. 317-337.
- ——— (1985), «Intérêt des oeuvres juridiques traitant de la guerre pour l'historien des armées médiévales ifrîqiyennes (d'après le *Kitâb al-nawâdir* d'Ibn Abi Zayd)», *Études d'histoire et de civilisation musulmane en Ifrîqiya*, Tunis.
- Tangheroni, M. (1996), *Commercio e navigazione nel Medioevo*, Rome-Bari, Laterza.
- Tibbets, G. R. (1992), «The Beginnings of a Cartographic Tradition», dans J. B. Harley, D. Woodward (dir.), *The History of Cartography*, II: *Cartography in the Traditional Islamic and South Asian Societies*, Chicago, University of Chicago Press, p. 90-107.
- ——— (1992b), «The Balkhi school of Geographers», dans J. B. Harley, D. Woodward (dir.), II: *Cartography in the Traditional Islamic and South Asian Societies*, Chicago, University of Chicago Press, p. 108-129.
- Tillier, M. (2009), *Les Cadis d'Irak et l'État abbasside*, Damas, IFPO.
- Tixier du Mesnil (2011), «Bakrî et le Maghreb», dans D. Valérian (dir.), *Islamisation et arabisation de l'Occident musulman médiéval, VII^{e}-XII^{e} siècle*, Paris, Publications de la Sorbonne, p. 369-384.
- ———, (2014), *Géographes d'al-Andalus. De l'inventaire d'un territoire à la construction d'une mémoire*, Paris, Publications de la Sorbonne.

- Tor, D. (2005), «Privatized Jihad and Public Order in the pre-Seluq Period: the Role of the *Mutatawwi'a*», *Iranian Studies*, 38-4, p. 555-573.
- Torres, Cl. (1982), «A alcáçova de Mértola. História et arqueologia urbana», *Arqueologia*, 6, p. 86-95.
- Torres, Cl., Macias, S. (1998), *O legado islâmico em Portugal*, Lisbonne.
- Torres, M. P. (1995), «Ictionimia en glosarios andalusíes», *Al-Andalus y el Mediterráneo*, Madrid-Barcelone, El Legado Andalusí-Lunwerg Editores, p. 227-241.
- Torres Balbas, L. (1946), «Atarazanas hispanomusulmanas», *Al-Andalus*, 11, p. 175-209.
- ——— (1957), *Ciudades hispanomusulmanes*, Madrid, tiré à part du Boletín de la Real Academia de la Historia, 2 vol.
- ——— (1957b), «Almería islámica», *Al-Andalus*, 22, p. 411-455.
- Tonghini, Cr. (1999), «Fatimid Ceramics from Italy: The Archaeological Evidence», dans M. Barrucand (éd.), *L'Égypte fatimide. Son art et son histoire. Actes du colloque de mai 1998 de Paris*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, p. 287-297.
- Touati, H. (2000), *Islam et Voyage au Moyen Âge, histoire et anthropologie d'une pratique lettrée*, Paris, Seuil.
- ——— (2003), *L'Armoire à sagesse. Bibliothèques et collections en Islam*, Paris, Aubier.
- Toubert, P. (1973), *Les Structures du Latium médiéval. Le Latium méridional et la Sabine du IXe à la fin du XIIIe siècle*, 2 vol., Rome, BEFAR, 221.
- Trombley, F. (2004), «Sawirus ibn al-Muqaffa' and the Christians of Umayyad Egypt: War and Society in Documentary Context», *Papyrology and the History of Early Islamic Egypt*, Leyde-Boston, Brill, coll. «Islamic History and Civilization», vol. 55, p. 199-226.
- Udovitch, A. L. (1978), *Partnership and Profit in Medieval Islam*, Princeton, Princeton UP.
- ——— (1993), «An Eleventh Century Islamic Treatise on the Law of the sea», *Annales islamologiques*, Le Caire, IFAO, 27, p. 37-54.
- ——— (1999), «Fatimid Cairo: Crossroads of World Trade – From Spain to India», dans M. Barrucand (éd.), *L'Égypte fatimide. Son art et son histoire. Actes du colloque de mai 1998 de Paris*, Paris, Presses universitaires de Paris-Sorbonne, p. 681-691.
- Urvoy, D. (1974), «La pensée d'Ibn Tûmart», *Bulletin d'études orientales*, 27, p. 19-44.

- ——— (1978), *Le Monde des oulémas andalous du Ve-XIe au XIe-XIIIe siècle*, Genève, Droz.
- ——— (1990), *Pensers d'al-Andalus. La vie intellectuelle à Cordoue et Séville au temps des empires berbères (fin XIe-début XIIIe siècle)*, Toulouse, PUM.
- Vagnon, E. (2013), *Cartographie et Représentations de l'Orient méditerranéen en Occident (milieu XIIIe-fin du XVe siècle)*, Turnhout, Brepols.
- Valérian, D. (2006), *Bougie, port maghrébin, 1076-1510*, Rome, École française de Rome.
- ——— (2006b), *Les Sources italiennes du Maghreb médiéval*, Paris, Bouchène.
- ——— (2010), *Ports et Réseaux d'échanges dans le Maghreb médiéval*, Paris, Université Paris-I.
- ——— (dir. 2011), *Islamisation et arabisation de l'Occident musulman médiéval (VIIe- XIIe siècle)*, Paris, Publications de la Sorbonne.
- Vallet, É. (1999), *Marchands vénitiens en Syrie à la fin du XVe siècle: pour l'honneur et le profit*, Paris, Association pour le développement de l'histoire économique.
- ——— (2006), «Yemeni "Oceanic Policy" at the End of the Thirteenth Century», *Proceedings of the Seminar for Arabian Studies*, 36, Londres, P. J. Parr, p. 289-296.
- ——— (2007), «Entre deux mondes. Les produits du commerce égyptien à Aden, XIIIe-XIVe siècle», dans D. Coulon, Ch. Picard, D. Valérian (dir.), *Espaces et Réseaux en Méditerranée*, vol. 1: *La Configuration des réseaux*, Paris, Bouchène, p. 206-237.
- ——— (2010), *L'Arabie marchande. État et commerce sous les sultans rasûlides du Yémen (676-858/1229-1454)*, Paris, Publications de la Sorbonne.
- ——— (2012), «Le périple au miroir des sources arabes médiévales. Le cas des produits du commerce», dans M.-Fr. Boussac, J.-Fr. Salles et J.-B. Yon (dir.), *Autour de la mer Érythrée*, Lyon, Maison de l'Orient et de la Méditerranée, p. 359-380.
- Vallvé Bermejo, J. (1967), «La intervención omeya en el Norte de África», *Cuadernos de la Biblioteca española de Tetuán*, 4, p. 7-39.
- ——— (1986), *La división territorial en la España musulmana*, Madrid, CSIC-Instituto Miguel Asín.
- Van Staëvel, J.-P. *et alii* (éd. 2000), *L'Urbanisme dans l'Occident musulman au Moyen Âge: aspects juridiques*, Madrid, Casa de Velázquez.

- Vassiliev, A. (1935), *Byzance et les Arabes*, Bruxelles, Éditions de l'Institut de philologie et d'histoire orientales et slaves, 3 vol.
- Vegua, M., Peña, S., Feria, M. C. (2006), «La doctrina almohade a través de la numismática», dans P. Cressier, M. Fierro, L. Molina (dir.), *Los Almohades: Problemas y Perspectivas*, Madrid, CSIC, t. II, p. 1013-1049.
- Vernet, J. (1985), *Ce que la culture doit aux Arabes d'Espagne*, Paris, Sindbad.
- M. J. Viguera Molíns (1977), «Las cartas de al-Ghazâlî y al-Turtûshî al soberano almorávid Yûsuf b. Tâšfîn», *Al-Andalus*, 42/2, p. 361-374.
- M. J. Viguera Molíns (1995), auteur du vol. 8-1, dans R. Menendez Pidal (coll.), *Historia de España*, Madrid, 2e éd.
- ——— (1988), «La intervención de los Benimerines en al-Andalus», dans M. Garcia-Arenal, M. J. Viguera (éd.), *Relaciones de la Península Ibérica con el Magreb Siglos XIII-XVI. Actas del coloquio (Madrid, 17-18 diciembre 1987)*, Madrid, CSIC, p. 237-247.
- Von Sievers, P. (1979), «Military, Merchants and Nomads: The Social Evolution of the Syrian Cities and Countryside During the Classical Period, 780-962/133-358», *Der Islam*, 56, p. 212-244.
- ——— (1982), «Tax and Trade in the 'Abbassids Thughûr (750-962/133-951)», *Journal of Economic and Social History of Orient*, XXV, 1, p. 71-99.
- Walmsley, A. G. (2000), «The Islamic City: Archeological Experience in Jordan», *Mediterranean Archaeology*, 13, p. 1-9.
- ——— (2007), *Early Islamic Syria. An Archaeological Assessment*, Londres, Duckworth.
- Wasserstein, D. (1985), *The Rise and Fall of the Party-Kings: Politics and Society in Islamic Spain, 1002-1086*, Princeton, Princeton UP.
- Watt, M. (1989), *Mahomet à La Mecque*, Paris, Payot (1re éd. 1958).
- Wickham, Chr. (2005), *Framing the Early Middle Ages: Europe and Mediterranean, 400-800*, Oxford, Oxford UP.
- Wilk, M. (2008), *Le Discours historique d'al-Andalus depuis la conquête arabe jusqu'à l'époque des Taifas*, thèse de doctorat, Paris, EHESS, 2008.
- Whittow, M. (2009), «The Middle Byzantine Economy», dans J. Shepard (dir.), *The Cambridge History of the Byzantine Empire*, Cambridge, Cambridge UP
- Yalaoui, M. (1976), *Un poète shiite d'Occident au IVe/Xe siècle: Ibn Hâni' al-Andalûsî*, Tunis, Publications de l'Université de Tunis.

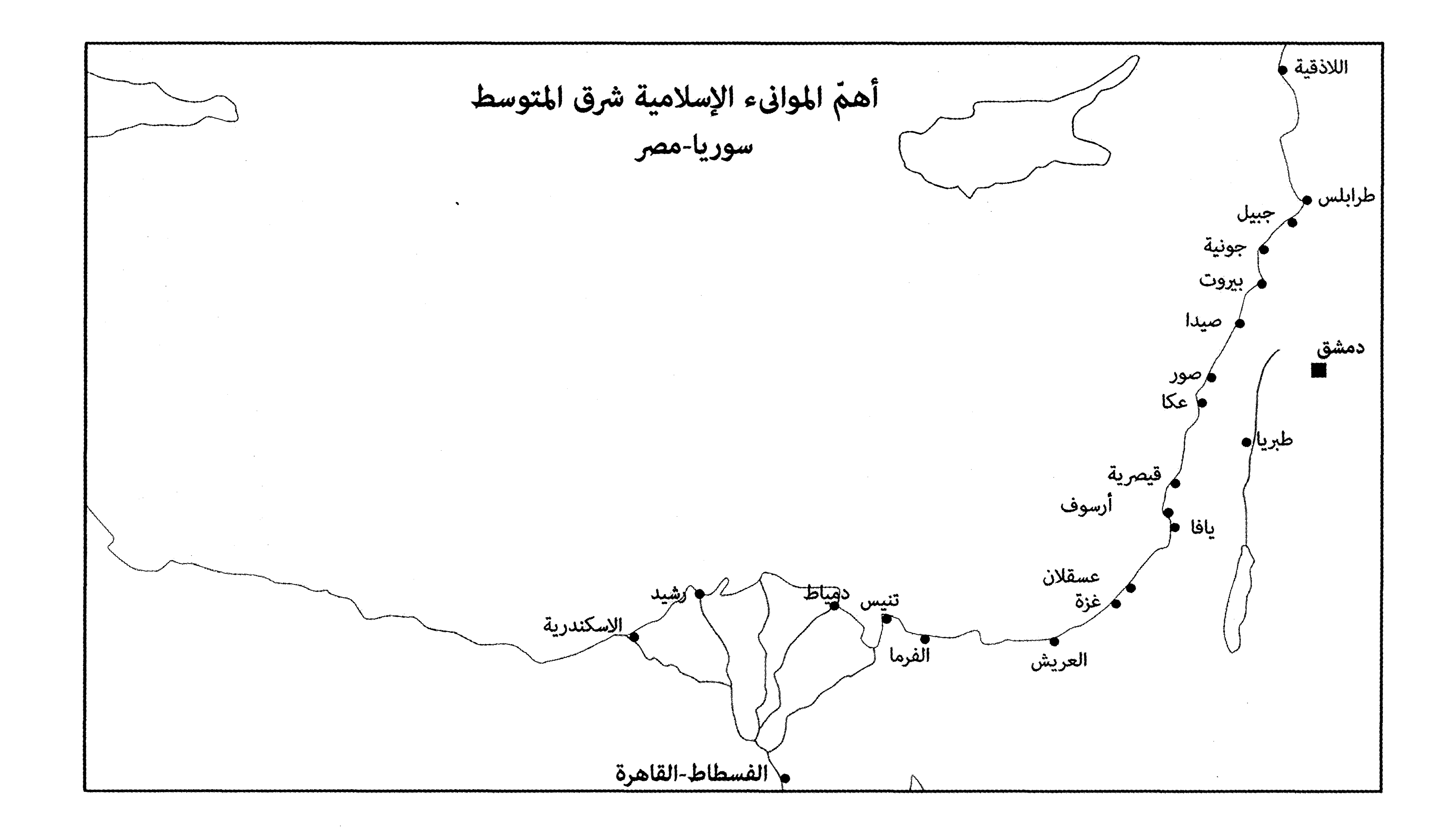
- Zemouli, M. (2002), «La navigation maritime chez les Arabes à travers les textes du Coran et la poésie arabe. Une introduction», dans *Aspects of Arab Seafaring. An Attempt to fill in the Gaps of Maritime History*, Athènes, 2002.
- Zouache, A. (éd. 2009), «La guerre dans le monde arabo-musulman médiéval», *Annales islamologiques*, 43, Le Caire, IFAO.
- Zumthor, P. (1993), *La Mesure du monde*, Paris, Seuil.

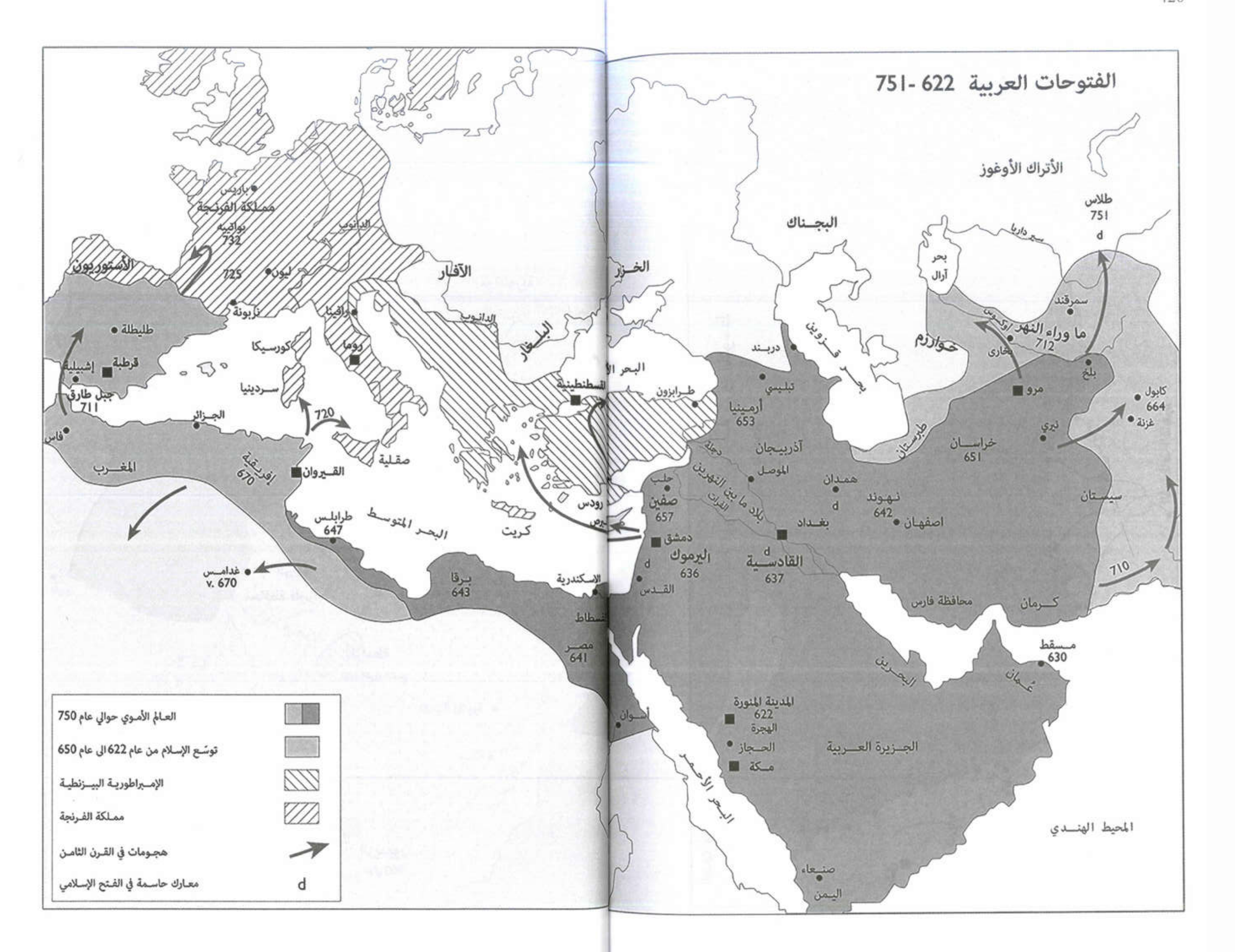


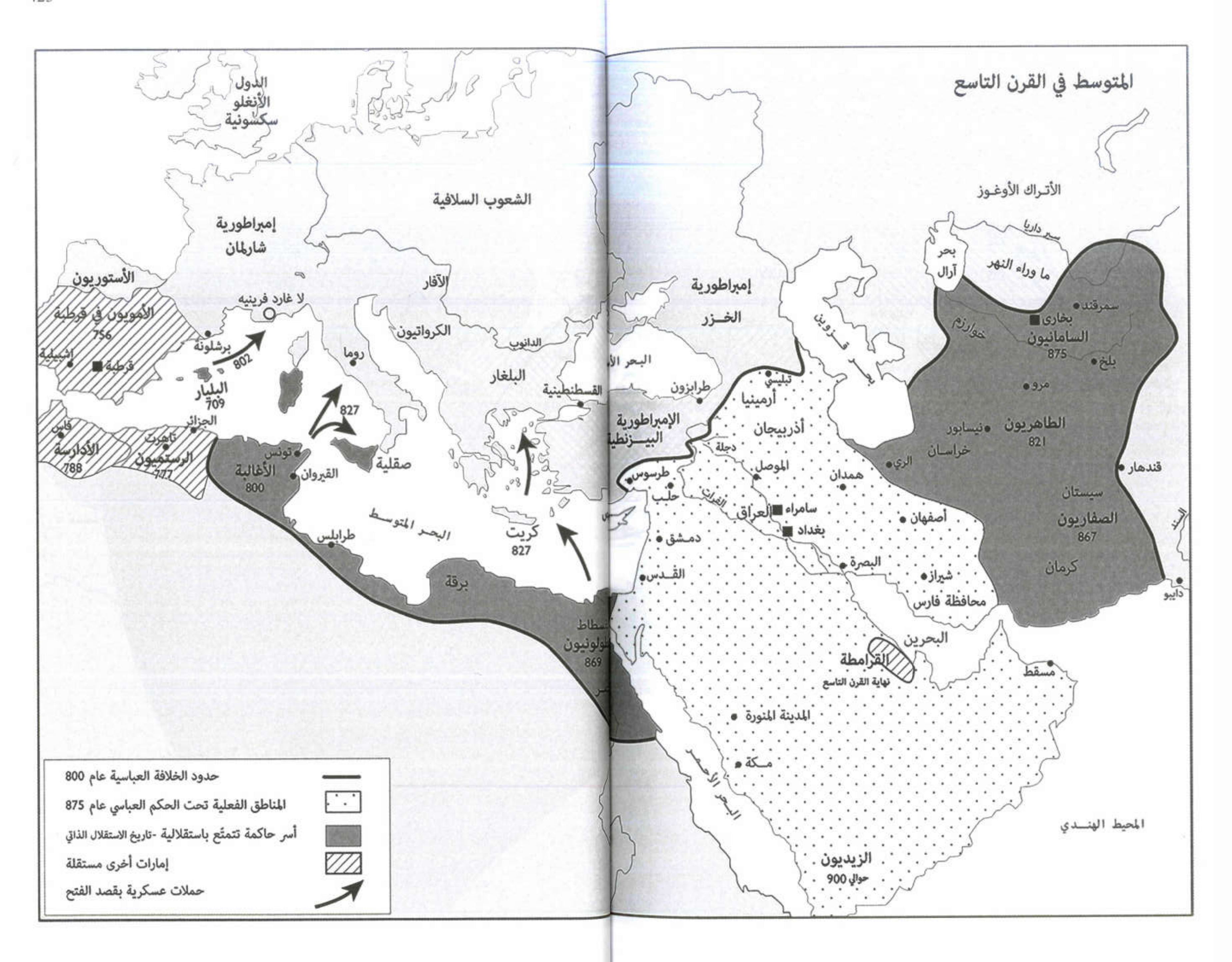
مـلاحـــق

خـرائـط وصُـوَر

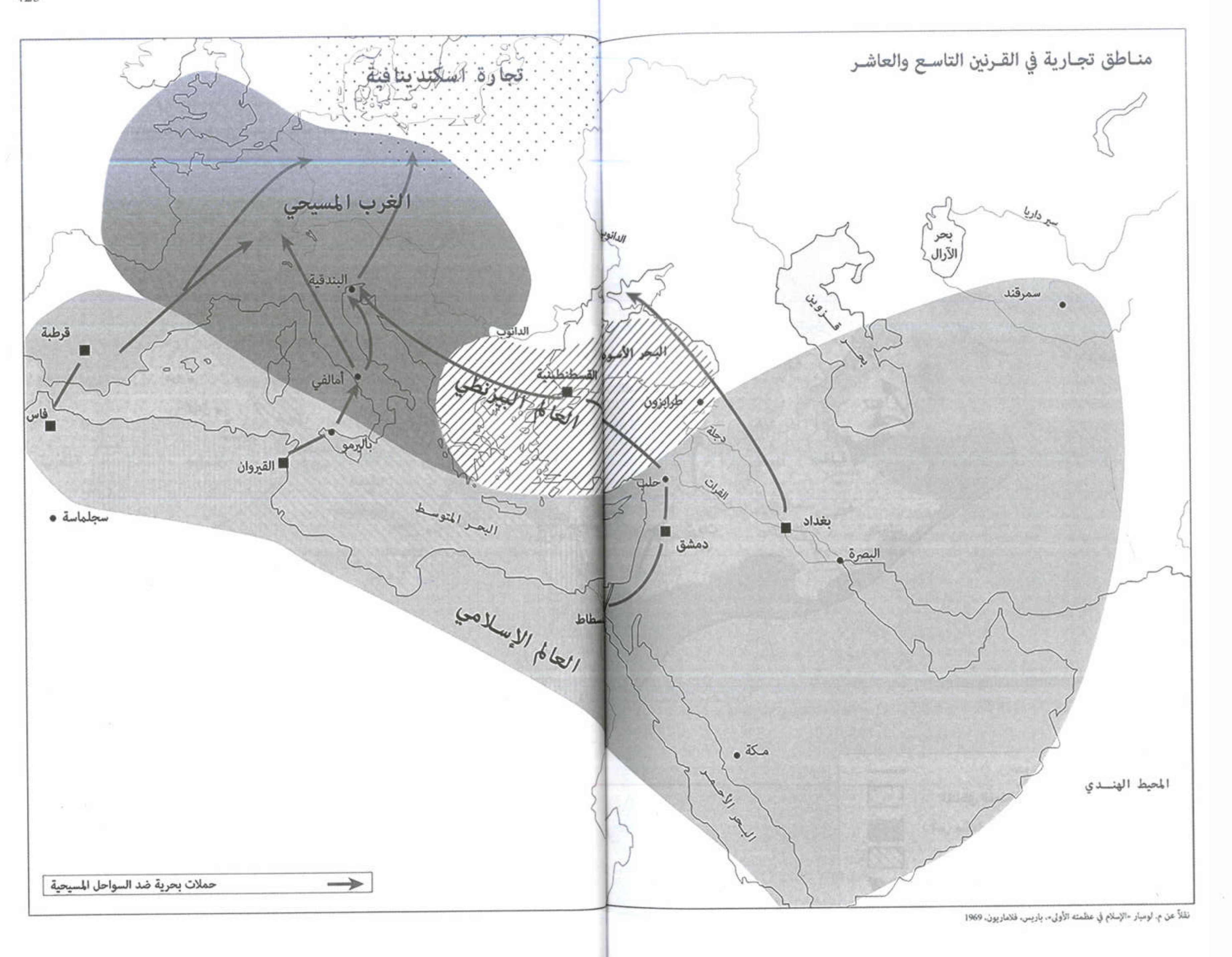



أهمّ الموانئ الإسلامية شرق المتوسط
سوريا-مصر
اللاذقية
طرابلس
جبيل
جونية
بيروت
صيدا
دمشق
صور
عكا
طبريا
قيصرية
أرسوف
يافا
عسقلان
غزة
العريش
الفرما
تنيس
دمياط
رشيد
الاسكندرية
الفسطاط-القاهرة


الفتوحات العربية 622 -751
الأتراك الأوغوز
طلاس 751
البجناك
بحر آرال
سمرقند
ما وراء النهر 712
بخارى
خوارزم
بحر قزوين
دربند
الخزر
الآفار
مملكة الفرنجة
باريس
بواتييه 732
725
ليون
الدانوب
الأستوريون
طليطلة
قرطبة
إشبيلية
جبل طارق 711
فاس
المغرب
الجزائر
كورسيكا
سردينيا
720
روما
رافينا
صقلية
القيروان
إفريقية 670
طرابلس 647
البحر المتوسط
غدامس v. 670
برقا 643
الإسكندرية
كريت
رودس
القسطنطينية
طرابزون
مصر 641
أسوان
تبليسي
أرمينيا 653
آذربيجان
الموصل
بلاد ما بين النهرين
دجلة
الفرات
حلب
صفين 657
دمشق
اليرموك 636
القدس
القادسية 637
بغداد
همدان
نهوند 642
اصفهان
طبرستان
خراسان 651
مرو
بلخ
نيري
كابول 664
غزنة
سيستان
710
كرمان
محافظة فارس
البحرين
مسقط 630
عُمان
المدينة المنورة 622
الهجرة
الحجاز
مكة
الجزيرة العربية
البحر الأحمر
المحيط الهندي
صنعاء
اليمن
العالم الأموي حوالي عام 750
توسّع الإسلام من عام 622 الى عام 650
الإمبراطورية البيزنطية
مملكة الفرنجة
هجومات في القرن الثامن
معارك حاسمة في الفتح الإسلامي

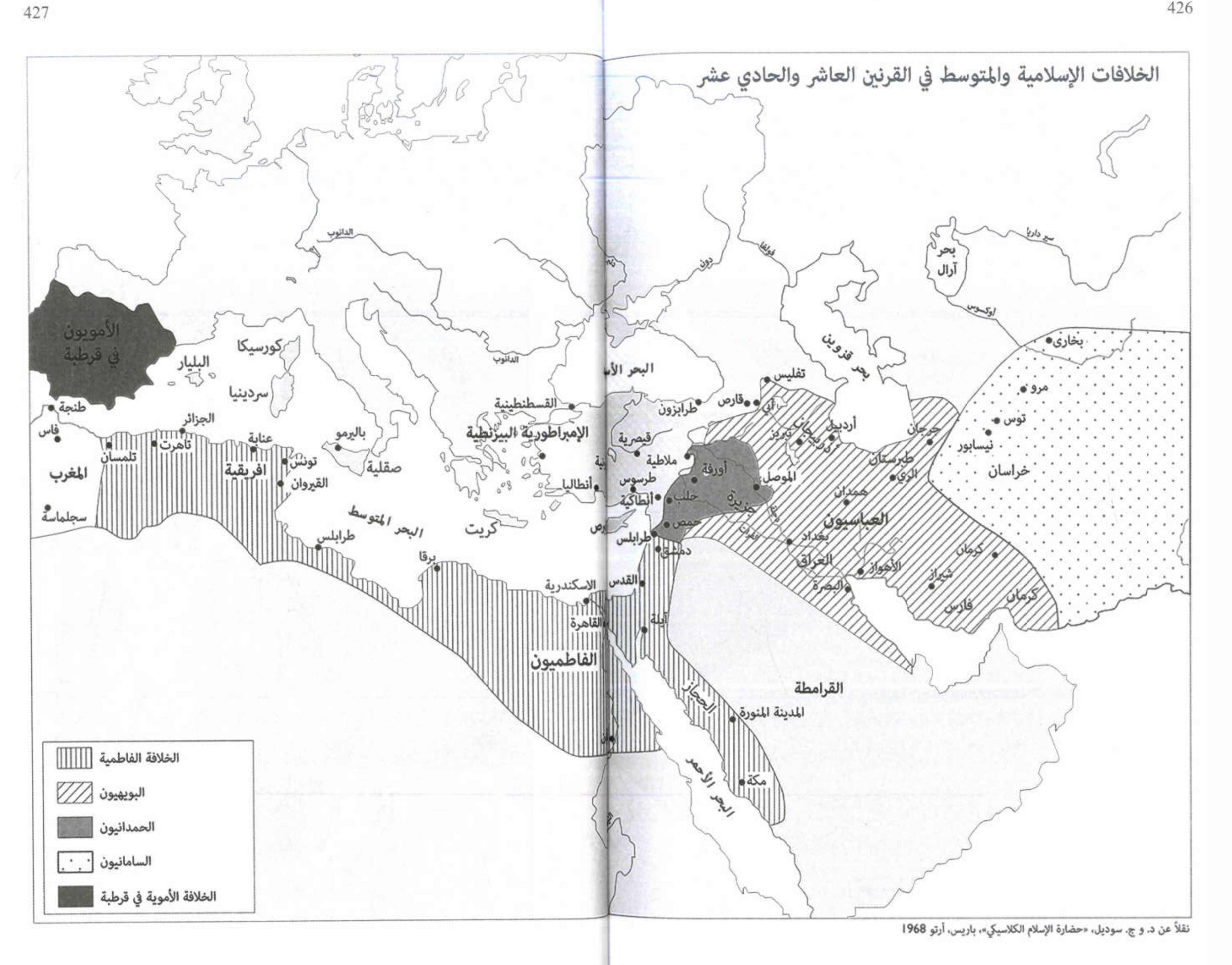


المتوسط في القرن التاسع
الأتراك الأوغوز
بحر آرال
ما وراء النهر
سمرقند
بخارى
السامانيون
875
بلخ
مرو
خوارزم
الطاهريون
821
نيسابور
خراسان
الري
قندهار
سيستان
الصفاريون
867
كرمان
دايبو
إمبراطورية الخزر
بحر قزوين
طرابزون
تبليسي
أرمينيا
أذربيجان
دجلة
الموصل
همدان
سامراء
العراق
بغداد
أصفهان
الفرات
البصرة
شيراز
محافظة فارس
البحرين
القرامطة
نهاية القرن التاسع
مسقط
الإمبراطورية البيزنطية
طرسوس
حلب
دمشق
القدس
المدينة المنورة
مكة
البحر الأحمر
المحيط الهندي
الزيديون
حوالي 900
الدول الأنغلو سكسونية
الشعوب السلافية
إمبراطورية شارلمان
الأستوريون
الأمويون في قرطبة
756
قرطبة
إشبيلية
برشلونة
لا غارد فرينيه
802
البليار
709
روما
الآفار
الكرواتيون
الدانوب
البلغار
القسطنطينية
827
صقلية
الجزائر
تاهرت
الرستميون
777
فاس
الأدارسة
788
تونس
القيروان
الأغالبة
800
البحر المتوسط
طرابلس
كريت
827
برقة
الطولونيون
869
حدود الخلافة العباسية عام 800
المناطق الفعلية تحت الحكم العباسي عام 875
أسر حاكمة تتمتع باستقلالية -تاريخ الاستقلال الذاتي
إمارات أخرى مستقلة
حملات عسكرية بقصد الفتح

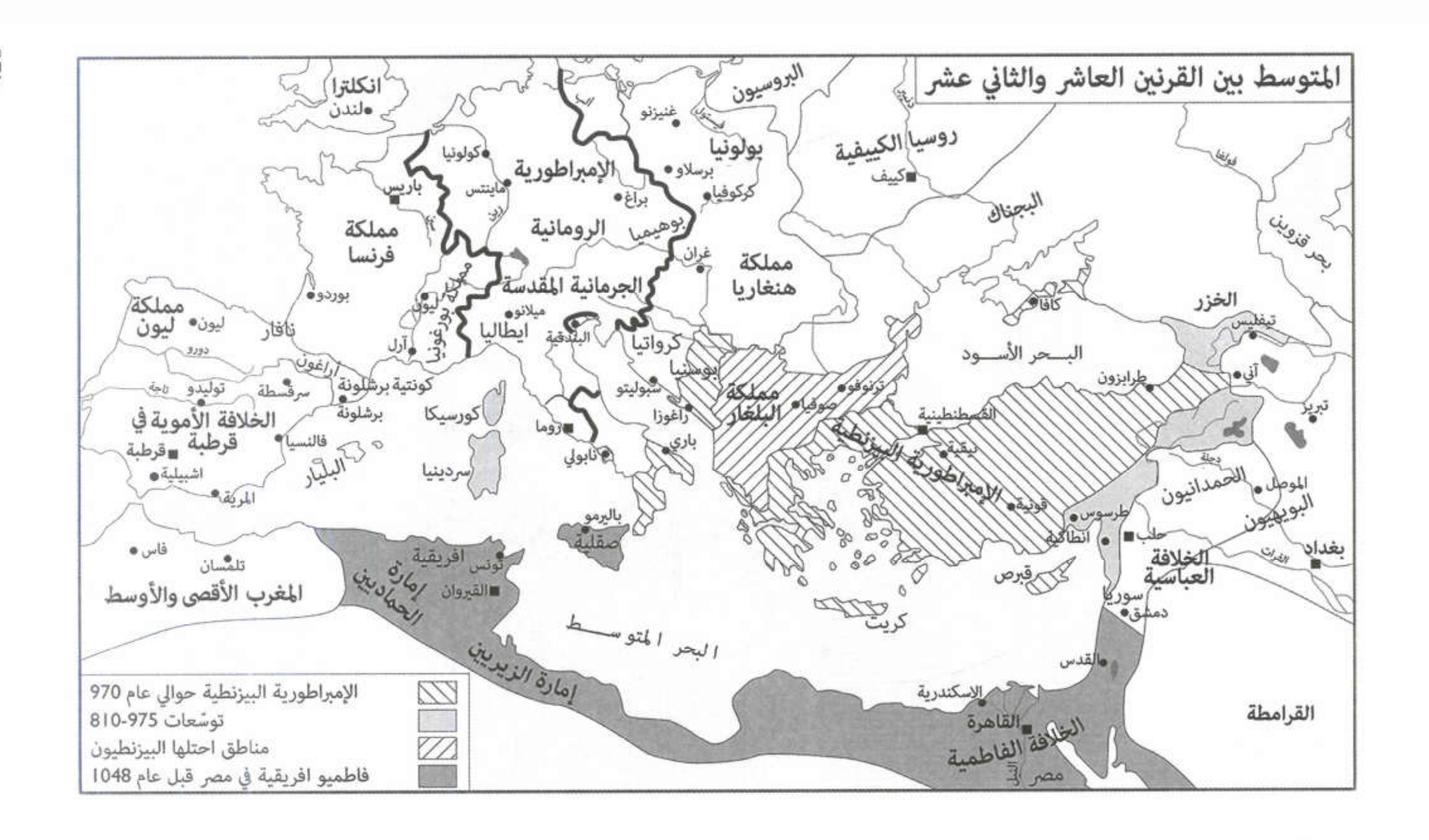


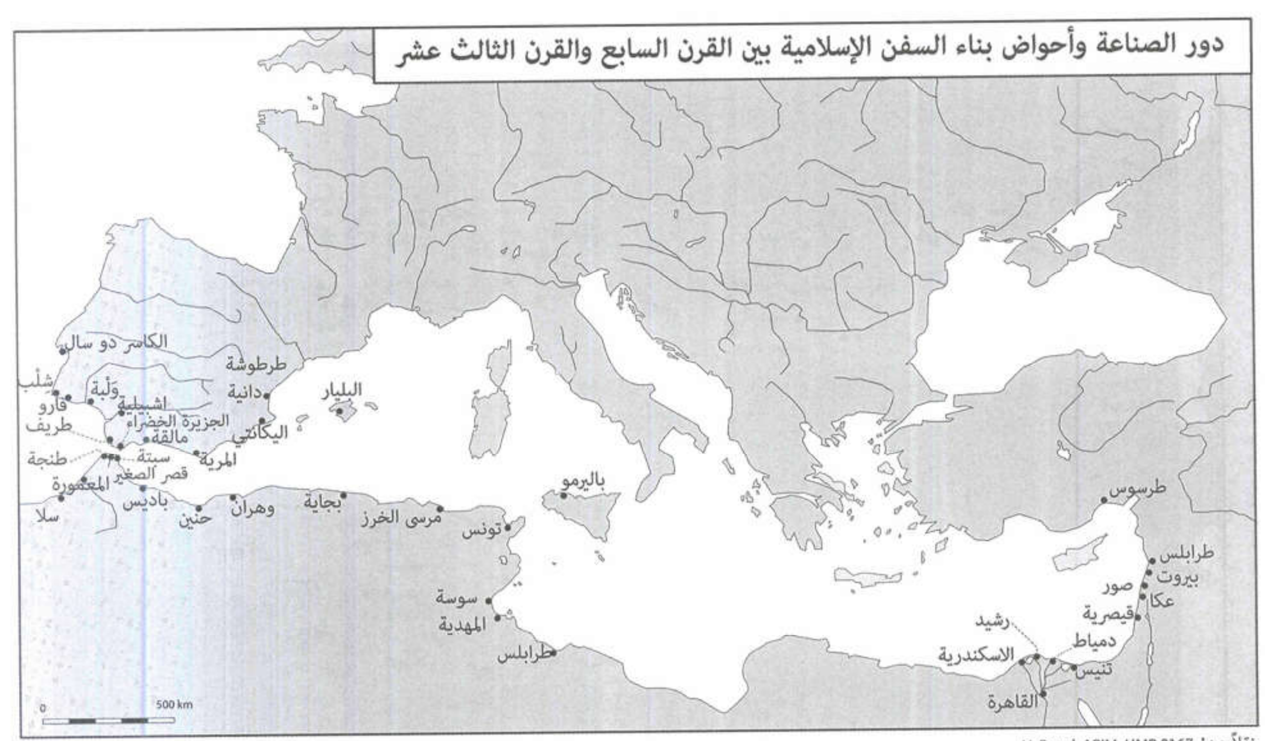
نقلاً عن م. لومبار «الإسلام في عظمته الأولى». باريس، فلاماريون، 1969

الخلافات الإسلامية والمتوسط في القرنين العاشر والحادي عشر

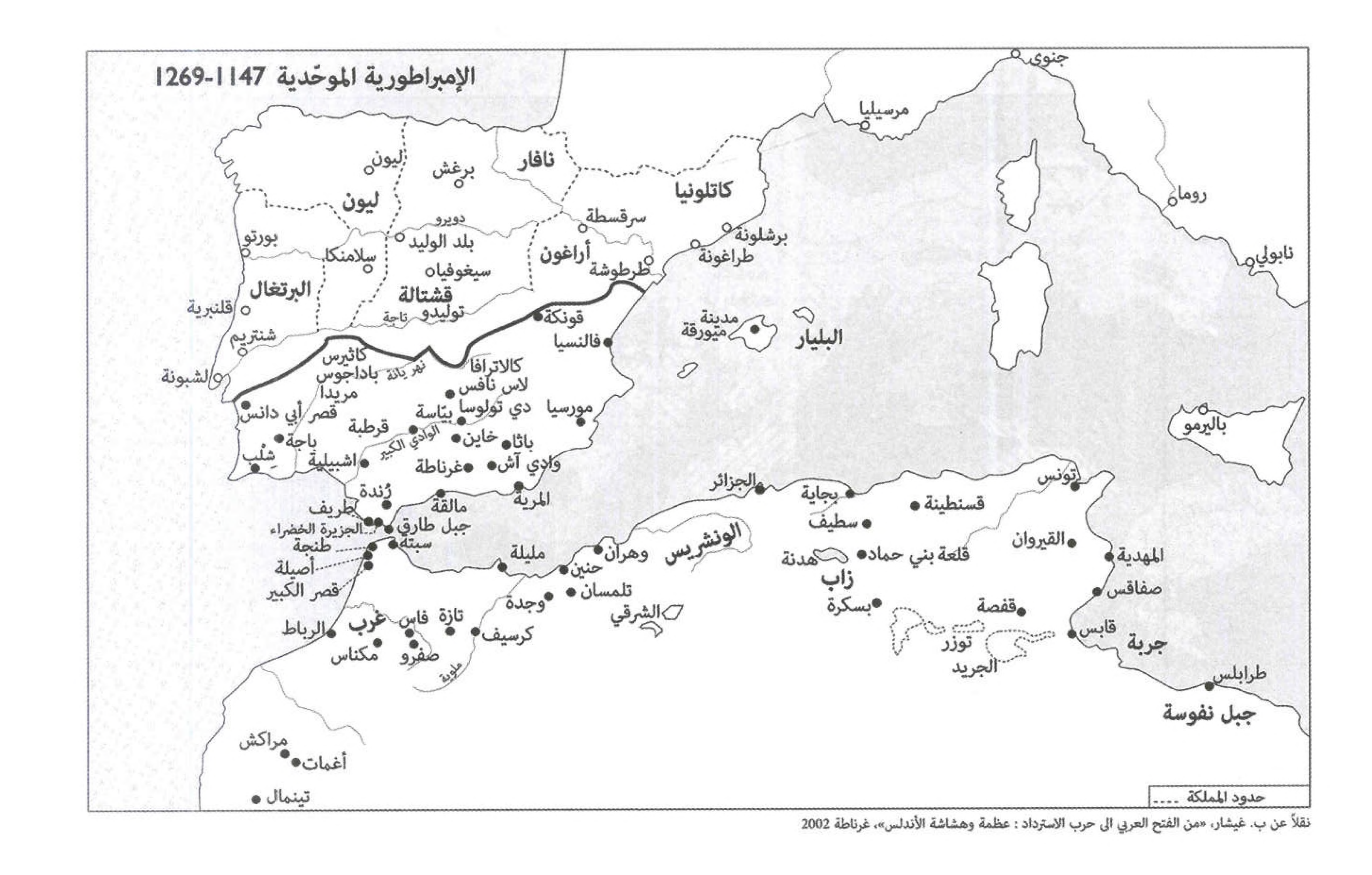


نقلاً عن د. و ج. سوديل، «حضارة الإسلام الكلاسيكي»، باريس، أرتو 1968





نقلاً عن: H. Revel, APIM, UMR 8167



نقلاً عن ب. غيشار، «من الفتح العربي الى حرب الاسترداد : عظمة وهشاشة الأندلس»، غرناطة 2002

العالم في «كتاب الغرائب»

(الفضاء الفاطمي في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر)



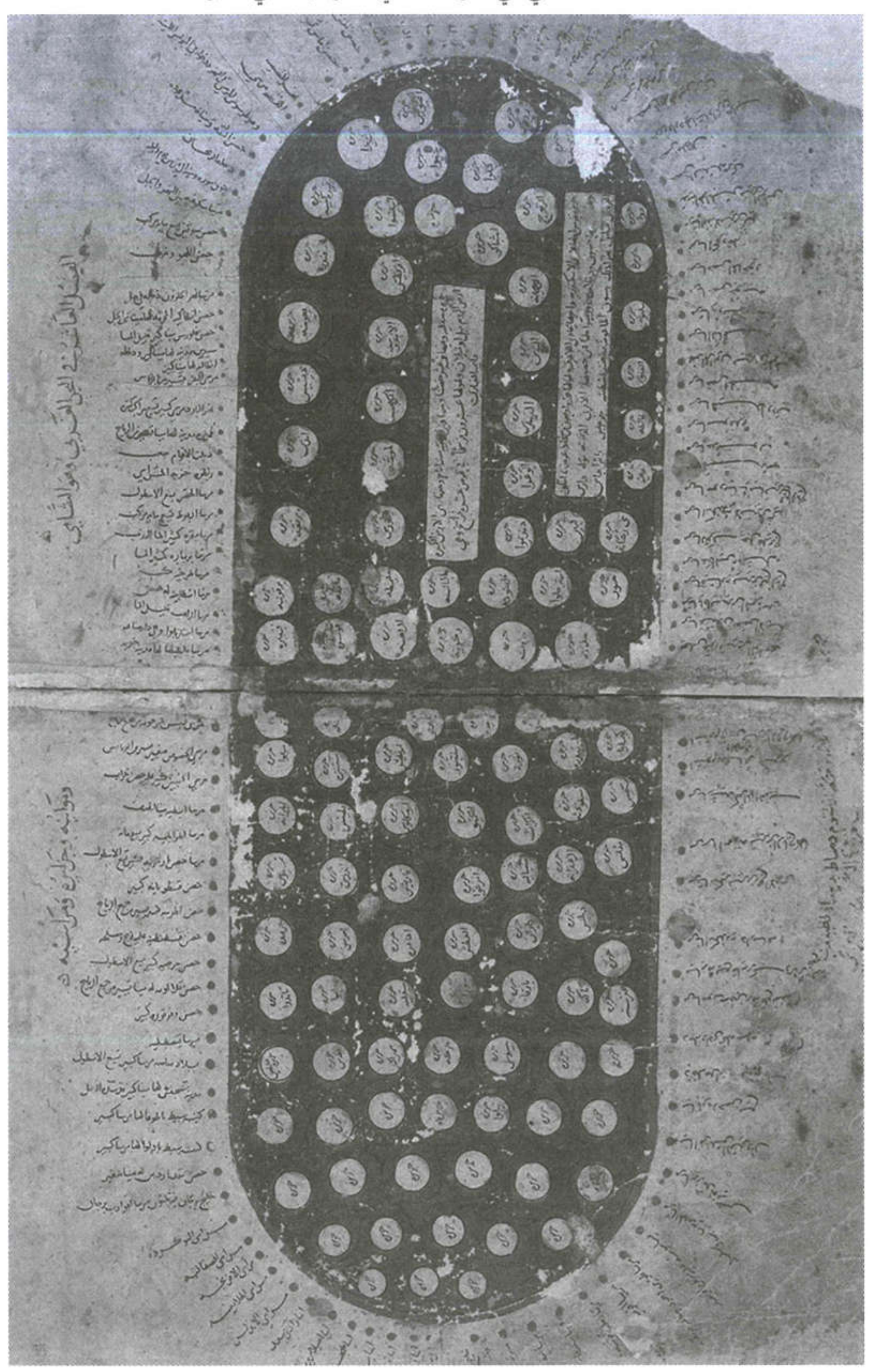
تمثّل هذه الخريطة مجمل الأراضي المأهولة مع البحرين المستعرِضين، «بحر العرب» (المحيط الهندي)، و «بحر الروم» (البحر المتوسط).

«كتاب غرائب الفنون وملح العيون»، جامعة أكسفورد ـ مخطوطات مكتبة بودليان

(MS Arab c. 90, fol. 30b-31a)

البحر المتوسط في «كتاب الغرائب»

(الفضاء الفاطمي في القرن الحادي عشر أو الثاني عشر)



تمثّل هذه الخريطة البحر المتوسط مع ما يضمّ من جزر تظهر على شكل قلادات صغيرة، بغضّ النظر عن موقعها، كما تُدرج أسماء الموانىء المتوزّعة حول المتوسط.

«كتاب غرائب الفنون وملح العيون»، جامعة أكسفورد ـ مخطوطات مكتبة بودليان

(MS Arab c. 90, fol. 23b-24a)

حملات بحرية اسلامية في شرق المتوسط
حقبة الفتح العربي
(مصادر بيزنطية، لاتينية وعربية)

- 664 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من برقة على متن سفن أتت من مصر.
- 703 غزوة ضد سردينيا إنطلاقًا من مصر.
- 704 ـ 705 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية؛ غزوة ضد سردينيا وجزر البليار.
- 705 ـ 706 غزوة ضد سرقوسة إنطلاقًا من إفريقية.
- 706 غزوة ضد سردينيا(1).
- 707 ـ 708 غزوة ضد سردينيا.
- 710 ـ 711 غزوة ضد سردينيا إنطلاقًا من إفريقية.
- 720 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية.
- 728 ـ 729 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية.
- 729 ـ 730 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية.
- 730 ـ 731 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية.
- 732 ـ 733 غزوة ضد صقلية وسردينيا.
- 733 ـ 734 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية.
- 734 ـ 735 غزوة ضد صقلية إنطلاقًا من إفريقية.
- 735 غزوة ضد سردينيا.
- 737 غزوة ضد سردينيا.
- 739 حصار سرقوسة إنطلاقًا من إفريقية.
- 752 ـ 753 غزوة ضد صقلية وسردينيا إنطلاقًا من إفريقية.



---

(1) مصدر الغزوة غير محدد.



حقبة ما أُطلق عليها «القرصنة السرزانية»: غزوات انطلقت من الأندلس بدءًا من عام 798 (مصادر لاتينية وإسلامية)

- 798 غزوة ضد جزر البليار.
- 799 غزوة ضد جزر البليار.
- 800 ـ 805 ذكر لوجود قراصنة مسلمين لجهة السواحل البروفانسية والإيطالية.
- 806 غزوة ضد بانتليريا وكورسيكا.
- 807 ـ 808 غزوة ضد سردينيا وكورسيكا.
- 809 غزوة ضد كورسيكا.
- 810 غزوة ضد سردينيا وكورسيكا.
- 812 غزوة ضد سردينيا وكورسيكا.
- 813 غزوة ضد سردينيا، كورسيكا، خليج نابولي، لامبيدوزا [جزيرة لَنْبَذُوشَة]، تشيفيتافيكيا، ومنطقة ريدجو؛ غنم كونت أمبورياس ثمانية مراكب إسلامية بالقرب من ميورقة (معاهدة بين الحكم الأول وشارلمان).
- 816 ـ 817 غزوة ضد سردينيا.
- 830 تعزيزات من ثلاثمائة سفينة من طرطوشة في صقلية.
- 834 غزوة ضد جنوب ايطاليا.
- 839 غزوة ضد جنوب ايطاليا.
- 850 نهب دير سان سيزير.
- 869 نهب آرل.
- حوالى 890 ـ 892 الأندلسيون في فَرْخَشَنيط.
- 933 ـ 934 غزوة ضد سردينيا.
- 934 ـ 935 غزوة ضد سردينيا.
- 972 اختطاف الراهب مايول، رئيس دير كلوني؛ نهاية فَرْخَشَنيط.
- 1014 غزوة ضد سردينيا.
- 1015 غزوة ضد سردينيا.
- 1054 غزوة ضد سردينيا.



فهرس عـام

ب

ت

ز

س

ع

غ

ق

ن

ي

LIOR17104 (2ع) 12/2017

المترجم:

د.جان ماجد جبور

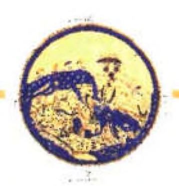
هو أستاذ في الجامعة اللبنانية، باحث ومترجم له عدة مؤلفات من بينها :

- «النظرة الى الآخر في الخطاب الغربي» (2001)
- معجم «المنجد الفرنسي-العربي الكبير» (2008).

وله العديد من الكتب المترجمة، من بينها :

- «القيم الى أين ؟» تأليف جيروم بندي (2005)
- «الخوف من البرابرة» تأليف تزفيتان تودوروف (2010)
- «اللقاء المعقّد بين الغرب المتعدّد والإسلام المتنوّع» تأليف فيليس داسّيتو (2010)
- «أطلس العولمة» تأليف ماري-فرانسواز دوران وبنوا مارتان (2012)
- «أطلس بلدان الخليج» تأليف فيليب كادين وبريجيت ديمورتييه (2013)
- «الإسلام ولقاء الحضارات في القرون الوسطى» تأليف ميشال سو ودومينيك بارتيليمي(2014)
- «لم نعد وحدنا في العالم، «النظام الدولي» من منظور مغاير» تأليف برتران بادي (2016)
- «التحول العولمي للعلوم الاجتماعية»، تأليف ألان كاييه وستيفان دوفوا (2017)

وهو عضو في اتحاد الكتاب اللبنانيين، واتحاد المترجمين العرب.



بحرُ الخُلَفاء

تاريخُ المتوسّط الإسلاميّ

مِنَ القرنِ السّابع إلى القرنِ الثاني عشر م.

أقرّ فرنان بروديل بأن الحضارة الإسلامية هي واحدة من كبرى الحضارات المتوسطية، إلا أنه اعتبر دورها ثانويًا في القرون التي شهدت تنامي التبادل التجاري في حوض المتوسط. وقد جاراه في هذا الرأي كل المؤرّخين الذين تناولوا البحر المتوسط في العصور الوسطى، وعدّوا البحّارة المسلمين بشكل عام مجرّد قراصنة.

هذا الكتاب يتبنى قراءة تاريخية مغايرة كلّيًا للفضاء المتوسطي، استنادًا إلى النتاج الغزير المكتوب الذي تركه العرب في تلك العصور، والتوثيق الأثري الذي يشهد ازدهارًا كبيرًا، وهذا ما يسمح بإعادة تقييم الدور الذي لعبه المسلمون في تاريخ المتوسط، حيث نجد مواقع كثيرة لا تزال تحمل بصمتهم. من هنا يتبيّن لنا، وبعكس ما هو سائد، أن الخلفاء والعلماء لم يهملوا الفضاء البحري. فبينما كان البحّارة والمحاربون والتجّار يجوبون المتوسط، كان الجغرافيون وواضعو الخرائط والعلماء في مختلف الميادين يتركون آثارًا عديدة في توصيفه. وبما أن المتوسط كان فضاء للجهاد بالنسبة للخلفاء، فقد بقي محطّ اهتمام الإسلام في العصور الوسطى.

LIOR17104

ISBN 978-9953-17-104-3







المكتبة الشرقية ش.م.ل.

صندوق بريد ٥٥٢٠٦ – بيروت، لبنان

تلفون: ٤٨٥٧٩٣ – ٠١ ، فاكس: ٤٨٥٧٩٦ – ٠١

E-mail: libor@cyberia.net.lb

www.librairieorientale.com.lb